الندوة العالمية حول

الكتاب الاخضر

بنغازي ١ - ٣ اكتوبر ١٩٧٩

الجزء الاول

جامعة قاريونس - بنغازي

الندوة العالمية حول

الكتاب الأخضر

بنغازي من ١ - ٣ اكتوبر ١٩٧٩

الجزء الاول

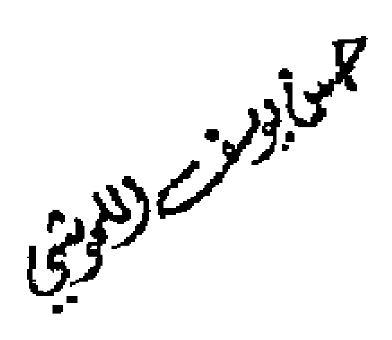
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام
مكتب الاتصال الخارجي



مشاركة القائد معمر القذافي في الندوة



تقديم



ان العصر الذى نعيشه يسوده التململ والمحاجة والرفض، ترجع أسبابها للوهلة الاولى الى عامل أساسي وهو العامل الاقتصادى، ولكن واقع الانسان في المجتمعات المعاصرة يعبر عن أزمة متعددة المظاهر يختلط فيها الاقتصاد بالسياسة والاجتماع بالاخلاق تبدو في ظلها أكثر الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية رسوخا فيما مضى معرضة للاهتزاز لان الفارق بين حركة الانسان في تطلعه للتغيير وبين واقعه المعاش يتجاوز كل الحلول التي تفرزها هذه الانظمة لعبور الازمة..

ومع ذلك فان الفكر الانساني، متمثلا في تياراته الادبية والفلسفية في المجتمعات الغربية وغيرها من المجتمعات، قد حذر منذ زمن بعيد الى بوادر هذه الازمة، ولكن موقع هذه التيارات من حركة التغيير الفعلية بقي هامشيا.. لان السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل الانظمة التي تعيشها البشرية حاليا.. ظلت تمارس التعمية لاخفاء مظاهر الازمة ولعزلة هذه التيارات عن الفاعلية والتأثير المباشر في الواقع الاجتماعي المحيط بها..

في ظل هذه الظروف يحاول مناضل من العالم الثالث،

ينتمي الى حقيقة حضارية وجغرافية تعبر في آن واحد عن عمق الانتماء لتراث حضارى غني واسع ، كما تبرزه تجربة الحضارة العربية الاسلامية ـ وحدة المعاناة المتعددة الجوانب لمقاومة نزعات التسلط الوافد لارغام انسان هذا العالم للانزواء في دائرة الظل ـ أن يعبر مرحلة التململ والمحاجة والرفض الى مرحلة بلورة أسس المشاكل وطرق الحلول لمواجهتها . هنا يأخذ الكتاب الاخضر الذى تنعقد ندوتنا اليوم من أجله مكانه الطبيعي كاسهام ذى بعد حضارى انساني لمواجهة أعقد مشكلتين واجهتهما البشرية في تاريخها الطويل وهما السلطة والملكية وموقع الانسان منهما .

من هنا وجدت فكرة عقد هذه الندوة حول مقولات الكتاب الاخضر في جوانبها النظرية والتطبيقية تشمل ما يمكن تقديمه من اثراء لهذه المقولات وتستهدف خلق حركة جدل يقترن فيها البحث العلمي بالتوجه الموضوعي لدراسة وتعميق مجمل القضايا التي يطرحها الكتاب الاخضر . وذلك لان مجمل هذه القضايا تتناول نقد أدوات الحكم السائدة في العالم انطلاقا من أن أداة الحكم هي المشكلة السياسية الاولى التي تواجه الجماعات البشرية . .

وانطلاقا من الكتاب الاخضر تكون السلطة على سبيل المثال ، بكاملها للجماهير أم تتوزعها أدوات الحكم كما تفرزها الانظمة السياسية السائدة في العالم في شكل الديموقراطية الليبرالية أو ما يسمى الديموقراطية المركزية في الانظمة التي تطبق الماركسية .

وهل الحزب أو البرلمان أو الطليعة أو القبيلة أو العشيرة كأدوات للحكم أيا كان شكل المرتكزات التي تستند اليها فكرية ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية تصلح أن تكون اليوم أدوات لممارسة الديموقراطيـــــة ؟

وبصورة أكثر عمومية، هل التركيز على الجانب الاقتصادى لدى بعض هذه الانظمة وجانب الحريات الليبرالية لدى البعض الاخر، يعتبر حلا جذريا لمعضلة الحكم في أساسها السياسي والاقتصادى؟

ان الديموقراطية في الكتاب الاخضر ترتبط بالشعب وترفض تدخل أى وسيط بين الشعب والسلطة، ومن هنا فان هزيمة الديموقراطية هي هزيمة للشعب ذاته.. وان احتلال أى أداة من أدوات الحكم سواء كان مجلسا نيابيا أو حزبا أو طبقة أو طائفة أو قبيلة أو طليعة لمركز الوسيط بين اسلطة والشعب، ليس في حقيقتها الا اسقاطا لمفهوم الديموقراطية في تطبيقها الفعلي الصحيح، فالشعب ليس هو الطبقة ولا الحزب ولا القبيلة ولا الطائفة ولا المجلس النيابي، ومشكلة الديموقراطية في الحكم تظل قائمة ما دام أحد الادوات يسيطر على السلطة ويمارسها نيابة عن الشعب مستثمرا امتيازاتها لمصلحة الاداة التي يمثلها وهي في طبيعتها غير الحقيقة الشعبية الكاملة..

وبالمثل، وعلى سبيل المثال أيضا في الجانب الاقتصادى هل يمكن أن تعتبر سياسات رفع الاجور حلا لمشكلة التفاوت في العلاقة التي تربط العامل برب العمل؟ وهي علاقة يحكمها جانب ملكية وسائل الانتاج ومن يسيطر عليها بالدرجة الاولى..

وهل تغيير أوضاع الملكية الخاصة الى ملكية تسير عليها الدولة باسم طبقة أو باسم حزب ممثل طبقة، يغير من مركز العامل منهـــا؟

لا شك أن هناك اتجاهات فكرية في المجتمعات المعاصرة تنادى بالمشاركة وبالتسيير الذاتي في عملية الانتاج، وعلى مستوى اتخاذ القرار في مؤسسات الانتاج تطالب بتشكيل لجان الادارة والاشراف في المصانع والمؤسسات الانتاجية وتحاول من خلال ذلك أن تتصدى

لمشكلة انعدام التكافوء في العلاقة التي تربط رب العمل بالعامل، ولكن في مواجهة هذه الظاهرة تبرز قوة رأس المال وتأثيره المباشر على السلطة السياسية، ومن هنا فان مقولة الكتاب الاخضر: "بأن الاجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد" تجد صداها الفعلي في واقع أكثر الطبقات عرضة للاستغلال وهم العمال، وان التغيير الجذرى نظريا في صلب هذه العلاقة لا يمكن أن يتحقق الا اذا ارتفع العامل من مركز الموءجر لجهده الى مركز المشارك بهذا الجهد في عملية الانتاج.

ثم هل يقتصر تحليل ظاهرة الاستغلال في صورة ما تفرزه علاقة رأس المال بالعمل خضوعا لقاعدة الطلب والعرض كما تحكمها قواعد المنافسة الحرة في النظام الرأسمالي؟ أم أنه تتجاوزها استكشافا لصور أخرى ذات خاصية معينة للاستغلال لا يمكن تحرير الانسان منها الا بتحرير احتياجاته الاساسية تحريرا كاملا؟

وهل يقف جهد الانسان في نضاله لمواجهة أشكال الاستغلال عند ازالة مظاهر أم يستمر هذا النضال في حركة متجددة تستهدف استكشاف كل القواعد الظالمة في المجتمع فيهدمها مستبدلا اياها بقواعد أكثر توازنا وأكثر عدلا لا تتأكد بهذا الواقع من ناحية وتعكس جدية محاولات الحلول لمواجهة هذا الواقع من ناحية أخرى..

وايمانا منها بوحدة المشاكل الانسانية وتأكيدا لوحدة اهتمامات الفكر الانساني الذى يتناولها مهما بعدت المسافات الجغرافية وتعددت ثقافات عنصر الانسان في هذه الارض كان تواجد جميع الباحثين في هذه الندوة الفكرية السياسية وكانت مشكلة الانسان احدى الحوافز التي دفعتنا جميعا للقاء.

ان انعقاد الندوة في الجماهيرية، ومن الباحثين من حضر لاول مرة اليها ومنهم من سمع عنها، وقد يكون قد اختزن في ذهنه

صورة مهزوزة، وأحيانا مشوهة عنها، وأتيح لهم المقارنة بين صورتين للجماهيرية أو "ليبيا" كما يحلو للاعلام الغربي أن يدعوها. الصورة التي يصنعها التحامل، ويعمقها العداء أحيانا، والجهل بواقع الشعوب وتاريخها وحضارتها أحيانا أخرى، ولا أعتقد أن أحدا منهم لم يسمع تقيآت الاعلام المعادى حيث لا يتجاوز الجماهيرية أحد الاوصاف التالية:

١ ــ ليبيا البلد الذى لم يوجد.

٢ ــ ليبيا الفراغ الجغرافي الذى وجد ليكون حاجزا من الرمال يحول دون اتصال المشرق بالمغرب.

٣ ــ ليبيا مملكة الرمال.

٤ ــ ليبيا ترسانة الاسلحة.

٥ ــ ليبيا محطة الارهاب الدولي.

٦ ــ ليبيا ذلك الجمل ذى الاخفاف الذهبية الذى تغوص قدماه في بحر من الرمال.

٧ ــ ليبيا مهددة اقتصاديات العالم الغربي وأمنه واستقراره.

٨ ــ ثم أخيرا، ليبيا ثاني موقع للتبعية الدولية، بعد كوبا، في استراتيجية موسكو.

بين ما سمعه الحاضرون وما شاهدوه لا شك أنهم وجدوا أرضا يخوض فيها الانسان معركة التحول بفعل الثورة يخرج من دائرة التخلف وليحتل موقعه من حركة التاريخ، وفي أذهان من حضر، ونحن واثقون من ذلك، تساقطت الصور المشوهة لعنصر الانسان والارض التي صنعها وعمقها في أذهان الناس، الكره، والعداء، والتحامل، نابعة عن ثقافة وحضارة هي في بعض جوانبها تستند الى حقيقة ثابتة: ارغام انسان العالم الثالث على أن يكون في دائرة الظل، مقهورا ومضطهدا.

نشكركم ونحيي تواجدكم معنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

سعيد حفيانة

الباب الاول

عن الديمقراطية

آ- أزمة الديمقراطية

الديمقراطية
بين الاختيار الليبرالي والاختيار الماركسي
في العالم العربي وفي العالم الثالث

*

الاستاذ ادمون جوف
المركز الوطني للابحاث العلمية
جامعة باريس ١ ـ السوربون

كما يقول القذافي في الكتاب الاخضر فان "اداة الحكم هي المشكلة السياسية الاولى التي تواجه الجماعات البشرية" (١) ومن هنا فان الايديولوجيات المتنوعة التي تتقاسم العالم تسعى الى اقتراح الحلول لها، وفيما يتعلق بافريقيا فان بعض قادتها يعلنون أنهم أنصار طريق التطور الرأسمالي ، وبخاصة في ساحل العاج حيث أعلن هوفيه بوانييه في مايو ١٩٦٠، أن بلاده قد اختارت "طريق الاقتصاد الحر وستظل مرتبطة به" (٢). وفي عام ١٩٧٦، لم يكن حكام تشاد يقولون شيئا آخر (٣). وكذلك شأن حكام رواندا كما يشهد دستور ٢٠ ديسمبر ١٩٧٨ (٤) لكن الاشتراكية المتكيفة هي بوجه خاص الوصفة السائدة في القارة الافريقية. وليست هذه الظاهرة جديدة، فمنذ عام ١٩٦٢، عقدت في داكار ندوة عن "سياسات التنمية ومختلف الطرق الافريقية الى الاشتراكية". ولكن لم يعلن رسميا عن اتباعه هذا المذهب سوى، السينغال ومالي وتانزانيا وغانا وتشاد. وبعد ثلاثة عشر عاما تغير المشهد وتنوع، فلم تعد الدول الثلاث الاخيرة من بين المشاركين (٥). ورغم هذا فقد ضم أول "موءتمر للاحزاب السياسية الافريقية حول

التنمية المخططة والطرق الافريقية الى الاشتراكية" المنعقد في تونس من ١ الى ٦ يوليو ١٩٧٥، ممثلين لثلاثين حزبا ينتمون الى اثنين وعشرين بلدا مستقلا (ثمانية من أعضاء الجامعة العربية وعشرة من البلاد الناطقة بالفرنسية وأربعة من البلاد الناطقة بالانكليزية)، ورغم أن غالبية الدول ما تزال دولا فتية فان عدة أجيال من الاشتراكيات قد تعاقبت في هذا الجزء من العالم (٦). ولن ندخل هنا في الجدال حول طبيعة افريقيا ما بعد الاستعمار، وهل هي اشتراكية أم لا؟ وانما نكتفي بأن نذكر أن انتشار هذه الافكار قد حدث خلال العهد الاستعمارى. وبعد أن ازدهرت في افريقيا الجنوبية امتدت الى غرب القارة، ومنذ عام ١٩٤٥، استهدفت الدراسات المذهبية، الاسس النظرية لهذه الاشتراكية. وقال سيكوتورى حينئذ: "لا يمكن لافريقيا أن تتكيف مع ماركس وانما على ماركس أن يتكيف مع افريقيا". وسيكون لهذه الاشتراكية سماتها الخاصة، ولكن هل ستكون مستبدة أم ديموقراطية؟ اصلاحية أم ثورية؟ بورجوازية أم علمية؟ مقبولة أم مرفوضة؟.

وعلى المستوى النظرى طرحت عدة حلول. كان أدناها هو "التمجيد اللفظي" للاشتراكية، ففي الوقت الذى كان أهيدجو ما يزال يدعو اليها كان يتخذ موقف التباعد عن هذه الايديولوجية: "أيعني هذا أننا نختار نهائيا ودون دراسة المذهب الاشتراكي اللينيني كما يطبق في أماكن أخرى؟ كلا لان في هذا انكارا في نفس الوقت لشخصيتنا كافريقيين وكأبناء للكامرون، ولمكاننا ودورنا فيجماعة الامم". وفي مكان أقرب منا كان راهاندى شامبريير الوزير الغابوني يدعو الى "ليبيرالية مخططة وموجهة، رأسمالية في ماهيتها واشتراكية في غايتها" (٧). وكان البعض الاخر يرى أنه ينبغي أقلمة صورة افريقية

للاشتراكية. وتستند هذه المحاولة الى رفض مزدوج: رفض الرأسمالية الوحشية والاشتراكية العلمية، فاقترح جومو كينياتا رفض "كل من الرأسمالية الغربية والشيوعية الشرقية" وقال ليوبولد سنغور في عام ١٩٥٩، أثناء المؤتمر التأسيسي لحزب الاتحاد الافريقي: "ونحن لسنا ماركسيين بالمعنى الذى يعطونه للكلمة الان". ولهذه الاشتراكية أيضا منظريها: رئيس جمهورية السينغال "الامة والطريق الافريقي للاشتراكية" ١٩٦١، ومامادو ديا "الامة الافريقية والتضامن العالمي" ٦٢، وجوليوس نيريرى أوجاما ٦٢، وكوامي نيكروما "الوجدانية: فلسفة وايديولوجية لتصفية الاستعمار والتنمية" ١٩٦٣. وفي بعض الاحيان ترد الاشارات الى الاشتراكية "المتمركسة" في النصوص الرسمية كما يحدث في كوناكرى. وصحيح أن دستور ١٩٥٨، المعدل بالقانون الصادر في ٣١ أكتوبر ١٩٦٣، لا يحيل الى هذه الايديولوجية، لكن لائحة الحزب الديموقراطي الغيني على العكس تنص على أن "الحزب الديموقراطي الغيني يعتزم على أساس الخط الجماهيرى، وبفضل الثورة الثقافية الاشتراكية، القيام بتحويل جذرى للعقليات، وبأن ينزع من المجتمع كل ممارسات لا عقلانية، وكل اتجاهات انسلابية، وكل ألوان استغلال الانسان للانسان" (٨). ويعلن الحزب الديموقراطي الغيني اعترافه "بالصراع الطبقي باعتباره المسار الدينامي الوحيد الصحيح لكسب الشعب بأسره لسلطة السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وممارسته لها". كما يحدث أن تكون للقانون الاساسي رائحة اشتراكية كما في غينيا بيساوو جيث يصف الدستور الجمهورية بأنها جمهورية "معادية للاستعمار والامبريالية". وفي أيام ازدهار الاشتراكيات الافريقية وجه الماركسيون اللينينيون الاصيلون انتقادات حادة لهذه التكييفات التي لا تتمشى مع النموذج، ولم يتردد أوسندى آفانا في ذلك (٩).

وفيما بعد اعتنق ساسة في السلطة معتقدات في نفس الاتجاه.

فماذا حدث في التطبيق؟ في افريقيا اليوم تقف بينين في الصف الاول (٣)، فقد أعلن الليوتنانت كولونيل مثيو كيريكو رئيس الجمهورية في خطابه عن الاتجاه القومي الذى ألقاه في جوهر في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٤، أن "المجتمع الجديد الذى سيحلو العيش فيه لكل داهومي وداهومية سيكون مجتمعا اشتراكيا" وأضاف أن "فلسفتنا الثورية هي الماركسية اللينينية، السلاح الايديولوجي الذى لا يقهر" (١٠). وعلى اثر اعلان الجمهورية وتأسيس الحزب في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٥، تم وضع مشروع دستور أكثر توافقا مع الواقع الراهن، وأعلن الدستور في مايو ١٩٧٧ (١١)، وأقره مجلس الثورة الوطني، في ٢٦ أغسطس ١٩٧٧ (١٢). وقد عهد لهذا النص بثلاث مهام: "ضمان الظروف المادية والسياسية والقانونية اللازمة للشعب لكي يستطيع أن يمارس دوره كسيد للبلاد ممارسة فعلية"، و "ضمان حق الشعب في المشاركة في توجيه وادارة شؤون الدولة"، و الحفاظ على قوة ثورة بنين ووحدتها في مؤسسات قوية رفيعة وضمان التطور الصاعد غير المتقطع للعملية الثورية في جمهورية بنين الشعبية". وبهذا يقف واضعوا القانون الاساسي في معسكر الثورة. والواقع أن هذه الوثيقة تنص على أن "طريق التطور هو الاشتراكية. وأساسها الفلسفي هو الماركسية اللينينية التي ينبغي أن تطبق بطريقة حية خلاقة على واقع بينين. وتنظم كل أوجه النشاط في الحياة الاجتماعية القومية في جمهورية بينين الشعبية وفق هذا الطريق تحت القيادة المركزية لحزب الثورة الشعبية في بنين، طليعة الجماهير المقهورة والنواة القائدة لشعب بنين بأسره ولثورته". وليست حالة بينين بالحالة الفريدة حتى في افريقيا، فهناك أيضا مثال جمهورية الكونغو الشعبية، ومن الامور

ذات الدلالة أن اغتيال الرئيس ماريان نجووابي في ١٨ مارس ١٩٧٧، لم يؤد الى أى تراجع عن الاتجاهات السياسية للنظام (١٣) ٠ فمنذ ١٨ مارس تشكلت ـ على العكس ـ لجنة مركزية لحزب العمال الكونغولي (١٤) ٠ وعشية أداء الكولونيل أوبانجا لليمين في ٥ أبريل ١٩٧٧، أصدر القانون الاساسي لجمهورية الكونغو الشعبية٠ ووفقا لهذا النص ينبغي أن يكون رئيس الدولة قبل توليه الرئاسة من معتنقي الماركسية اللينينية، وعند توليه منصبه يردد رئيس اللجنة العسكرية للحزب ـ ورئيس الدولة ـ القسم التالي أمام اللجنة العسكرية للحزب وأعضاء الحزب والمحكمة العليا ٠٠٠ "أقسم أن أكون مخلصا للشعب الكونغولي وللثورة وحزب العمال الكونغولي، وأتعهد بأن أدافع مسترشدا بمبادئ الماركسية اللينينية عن لائحة الحزب والقانون الاساسي، وأن أكرس كل قواى لانتصار المثل العليا البروليتارية للشعب الكونغولي في العمل والديموقراطية والسلام"، وفي ٦ أبريل ١٩٧٧، تعهدت اللجنة العسكرية للحزب بأن "تعمل من أجل بناء مجتمع اشتراكي في الكونغو" وأعربت عن "اخلاصها الذى لا يهتز للاشتراكية العلمية للعمل" (١٥)، وأعلنت أن "الاساس النظرى والايديولوجي" لحزب العمال الكونغولي هو الاشتراكية العلمية٠ وفي عام ١٩٧٩، أدخلت عدة تعديلات على هذا البناء وحل الكولونيل دينيس ساسو نجيو ـ الذى عينته اللجنة المركزية لحزب العمال الكونغولي رئيسا للجمهورية ـ محل الجنرال جواكيم يهومبي أوبانجا ٠ واثر ذلك أصدرت اللجنة المركزية للحزب قانونا يلغي دستور ٢٤ ديسمبر ١٩٧٣، جزئيا (١٦) ٠ وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثالث الاستثنائي لحزب العمال الكونغولي، تظل مشرفة على استمرارية الدولة والمؤسسات الثورية حتى تقام

المؤسسات الجديدة التي ستنبثق عن المؤتمر الثالث الاستثنائي لحزب العمال الكونغولي" .

واذا كانت بينين والكونغو يقدمان نموذجا أكثر وضوحا لدول تعلن أنها ماركسية لينينية فان قائمة النظم الاشتراكية لا تنتهي بهما . فكثير من وثائق جمهورية الصومال الشعبية، تعلن ارتباط الفريق الحاكم بهذه الايديولوجية، ويستند نظام الحكم ـ في نظر الجنرال زياد برى رئيس الجمهورية ـ الى "الاشتراكية العلمية التي أرساها ماركس وانجلز" وبعبارة أخرى الى الماركسية اللينينية وليس الى طوباوية مجردة" (١٧) . وتنص لائحة الحزب الاشتراكي الثورى الصومالي (١٩٧٦) على أن أعضاءه يجمع بينهم "ايمانهم بمبادىء الاشتراكية العلمية التي تقدم تحليلا صحيحا وتطرح الحلول لصراع الطبقات والثورة الاشتراكية وبناء المجتمع الاشتراكي" . وهي تعتبر الاشتراكية "الفلسفة التي يسترشد بها الحزب"، وهذه الايديلوجية "تتيح لنا فهم القوانين العامة لتطور المجتمع الاشتراكي وفي نفس الوقت أن نأخذ في اعتبارنا الخبرة التاريخية الخاصة لجمهورية الصومال الديموقراطية" . وتنص اللائحة على أن كل عضو أن "يدرس ويطبق مبادىء الاشتراكية العلمية" . وفي مدغشقر لم تعلن الاشتراكية العلمية رسميا، غير أن القادة الحاليين يستخدمون بشكل واسع تحليلا ذا طابع ماركسي (١٨) . "ان كل الانتفاضات التي عشناها حتى الان هي في الواقع تعبير عن نفس الصراع، الصراع الطبقي بين المستغلين والمستغلين" ... هكذا يعلن ميثاق الثورة (١٩) ، الذى يؤكد في نفس الوقت وقوفه مع المركزية الديموقراطية، غير أن هذا النص لا يبرز الا "الاختيار الاشتراكي، في ١٦ يونيو ١٩٧٥" ولا يعلن أى انتماء الى الماركسية اللينينية وأنه أكد أن "الديموقراطية الاشتراكية (الديموقراطية

الوحيدة الحقيقية) ينبغي أن تتجلى في اقامة سلطة ثورية تدافع عن مصالح الفئات الكادحة التي تنظمها عناصرها الاكثر دينامية.

ويعالج الكتاب الاخضر بدوره مشكلة السلطة وممارستها فيقدم لنا حلا أصيلا. والهدف الذى يطمح له الجزء من هذه الدراسة هو أن يعرض "الحل النظرى النهائي لمشكلة أداة الحكم". وهو ينطلق في ذلك من القضية القائلة "أن كافة الانظمة السياسية في العالم الان هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعا سلميا أو مسلحا كصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الاحزاب أو الافراد، ونتيجته دائما فوز أداة حكم: فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة ... وهزيمة الشعب ... أى هزيمة الديموقراطية الحقيقية". ويصف الظاهرة التي تقود الى هذا الوضع كما يلي: "ان الصراع السياسي الذى يسفر عن فوز مرشح ما بنسبة ٥١ ٠/٠ مثلا، من مجموع أصوات الناخبين تكون نتيجة أداة حكم ديكتاتورية ولكن في ثوب ديموقراطي مزيف، حيث أن ٤٩ ٠/٠ من الناخبين تحكمهم أداة حكم لم ينتخبوها، بل فرضت عليهم وتلك هي الديكتاتورية وقد يسفر هذا الصراع عن فوز أداة حكم لا تمثل الا الاقلية ... وفي الواقع تقوم دكتاتورية في ثوب ديموقراطية زائفة". ومن هنا فان التشخيص هو أن "النظم السياسية السائدة في العالم اليوم يبدو واضحا تزييفها للديموقراطية الحقيقية، وأنها أنظمة ديكتاتورية". وبعد ايضاح سنعود اليه فيما بعد ينهي واضع الكتاب الاخضر دراسته هكذا "وليس من طريق لحل تلك المشكلة المستعصية، أعني مشكلة الديموقراطية الا طريق وحيد هو طريق النظرية العالمية الثالثة". ويضيف "ان النظام الديموقراطي وفقا لهذه النظرية، بناء متماسك، كل حجرة فيه مبنية على ما تحتها من المؤتمرات الشعبية الاساسية والمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات المهنية

الى أن تلتقي في جلسة موءتمر الشعب العام • وليس هناك ، أى تصور آخر لمجتمع ديموقراطي على الاطلاق غير هذا التصور " •

وهكذا فان طرازات الديموقراطية المطروحة علينا عديدة، سواء الاشكال الليبيرالية أو الماركسية أو الطريق الاشتراكي الثالث على النحو الليبي (٢٠) • والواقع أن هذه الخيارات تخفي انقساما آخر بين أنصار الوضع القائم وأنصار التغيير، ودعاة الليبيرالية يكتفون بالنظام القائم ، ومن ثم فلن نعود الى الحديث عنهم في هذه الدراسة• أما الاخرون فيدعون الدولة والمجتمع الانساني الى التحول، الى أن يغير جلده، ونود الان أن نرى كيف•

١) أهي دولة جديدة ؟

يرى البعض أن الدولة الجديدة يجب أن تكون دولة للاغلبية، قوية وقائمة على المساواة، ويرى البعض الاخر أنها ينبغي أن تنتقل الى أيدى الشعب ، وبهذه الطريقة لا يمكن أن تنشأ حكومة ديكتاتورية أو هيكل سيطرة•

ـ دولة الاغلبية أم سلطة الشعب :

في فترة ما أبدى منظروا الاشتراكية رغبتهم في العودة الى المصادر الى اعادة خلق التضامن الذى دنسه المستعمر• وكانت "الاشتراكية الافريقية" تقف عندئذ نقيضا لديكتاتورية البروليتاريا، وكانوا ينظرون الى صراع الطبقات ـ حين لا يمكن انكاره ببساطة ويسر ـ في شك وريبة• ففي خطاب ألقاه سيدو باديان كوباتي وزير التنمية الريفية والتخطيط المالي في ندوة US/RDA في سبتمبر ١٩٦٢، وقف مع هذا التيار قائلا : " واذا كانت في مجتمعاتنا أشياء مختلفة

RDA : Rassemblement Démocratique Africain

فليس بينها اطلاقا تناقضات عنيفة وعلاقات استغلاليين ومستغلين، وليست لدينا أية فئة اجتماعية تستولي على وسائل الانتاج وتستغل قوة عمل فئة أخرى ... ولن يولد عامل المصنع في الغد بروليتاريا وانما عاملا في مجتمع لا طبقي" (٢١) . وفي ٧ فبراير ١٩٦٥، تحدث الرئيس بورقيبة في القاهرة بنفس اللغة قائلا : " وحتى الاصطلاحات الطبقية المطبقة في تونس تبدو غير كافية ... ويبدو من الاقرب الى الواقع أن نتحدث بالاحرى عن فئات اجتماعية" . ولم يحظ مثل هذا النوع من التحليل بالاجماع، فميثاق الثورة الاشتراكية في مدغشقر ينص على أن "الاختيار الاشتراكي للثورة الملغاشية" يتضمن ضرورة اقامة دولة من طراز جديد، تعبر عن مصالح الجماهير الكادحة التي تشكل أكثر من ٨٥ ٪ من السكان . وباعتبار هذا ستكون الدولة الجديدة جهازا يفرض قانونه باسم هذه الاغلبية على الاقلية ذات الامتيازات"، وهذا هو السبب في أنها توصف بالدولة "الثورية" . وينص القانون الاساسي في بينين على أن هذه الدولة في مرحلة الديموقراطية الشعبية حيث تمارس — على حد تعبير ماو تسي تونغ — "الديكتاتورية المشتركة لعديد من الطبقات المعادية للامبريالية" (٢٢) . وعلى السلطة الثورية لتحقيق هذا الغرض أن "تستند الى اتحاد وطني واسع لكل الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية والثورية في البلاد، وأساسه هو التحالف بين العمال والفلاحين" (٢٣)، ومن هنا فانها دولة أغلبية يقال لنا أن السيادة فيها للشعب، وأن هذا الاخير "يمارس سلطته من خلال أجهزته التمثيلية التي تعكس سيادة الاتحاد الوطني الواسع" .

وهذا المفهوم للديموقراطية هو الذى يرفضه الكتاب الاخضر وبشكل أكثر تحديدا يهاجم القذافي المجالس النيابية فيقول "المجلس النيابي تمثيل خادع للشعب، والنظم النيابية حل تلفيقي لمشكل

الديموقراطية. المجلس النيابي يقوم أساسا نيابة عن الشعب وهذا الاساس ذاته غير ديموقراطي ، لان الديموقراطية تعني سلطة الشعب لا سلطة نائبة عنه ، ومجرد وجود مجلس نيابي معناه غياب الشعب". ومن هنا "أصبحت المجالس النيابية حاجزا شرعيا بين الشعوب وممارسة السلطة، حيث عزلت الجماهير عن ممارسة السياسة واحتكرت السيادة لنفسها نيابة عنها". وهكذا يستخلص الكتاب الاخضر " لا نيابة عن الشعب" وأن الشعب ينبغي أن يكف أن يكون "الفريسة المتصارع عليها" ، وأن تكون السلطة كلها في يد الشعب ، وعلى حد قول الكتاب الاخضر فانه "يرسم الطريق أمام الشعوب لتغير عصور الديكتاتورية الى عصور الديموقراطية الحقيقية. ان هذه النظرة الجديدة تقوم على أسس سلطة الشعب دون نيابة أو تمثيل ، وتحقق ديموقراطية مباشرة بشكل منظم وفعال ، غير تلك المحاولة القديمة للديموقراطية المباشرة المفتقرة الى امكانية التطبيق على أرض الواقع والخالية من الجدية لفقدانها للتنظيم الشعبي على المستويات الدنيا". ومن هنا فان الكتاب الاخضر يعترف ــ على الاقل من ناحية الافكار ــ بنوع من الانتساب الفكرى وهو يبتعد عن مونتيسكيو وأفكاره عن الديموقراطية النيابية وبالعكس يقترب بنا من جاك روسو ، ولنذكر الفقرة التي يقول فيها : "ولد الانسان حرا لكنه في كل مكان في الاغلال" ، "ان السلطة التشريعية تنتمي للشعب ، ولا يمكن أن تنتمي الا له" ، ونواب الشعب ليسوا ــ ولا يمكن أن يكونوا ــ ممثليه وانما هم مندوبوه ، ولا يستطيعون أن يعقدوا شيئا بصورة نهائية". ويشكو الكتاب الاخضر من أن المؤسف أن "الامم انصرفت عن الديموقراطية المباشرة، وبقيت مجرد فكرة طوباوية بعيدة عن دنيا الواقع". ويعلن القذافي أن السلطة في الوقع تصادر لحساب أقلية تمارسها لصالحها ، ومن هنا فلن تكون الدولة

الجديدة دولة مساواة وانما ديكتاتورية.

ـ دولة مساواة أم حكومة ديكتاتورية ؟

يقال لنا أن على الدولة الجديدة أن تسعى الى المساواة والى تسويد العدالة وتضع وجدانية نكروما أمامها هذا الهدف، وتستهدف اشتراكية جوليوس نيريرى قيادة البلاد نحو "الوفاق الوطني" الذى يولد الرفاهية. ويقول بيان أورشا الصادر في يناير ١٩٦٧، أن "الدولة الاشتراكية حقا" هي تلك التي يعمل فيها الناس جميعا ولا توجد فيها رأسمالية ولا نظام اقطاعي، ولا توجد في مثل هذه الدولة فئتان من الناس، احداهما أولئك الذين عليهم أن يعملوا ليكسبوا عيشهم، والثانية طبقة عليا من الافراد يعيشون من عمل الاخرين. ففي دولة اشتراكية حقا لا يستغل أحد غيره". وفي عام ١٩٦١، وقف فيلبيرت تشيرانا بدوره في صف اشتراكية ملغاشية خاصة رسالتها آن "تكافح من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى للبلاد وتحسين مستوى معيشة جماهير العمال والفلاحين" وفي عام ١٩٧٦، أعرب المسؤولون في الغابون، عن رغبتهم في أن يجعلوا شعبهم "أكثر سعادة" وواحدا من "أقل شعوب القارة انسلابا" (٢٤) ولكن حتى يمكن للدولة أن تكون دولة أخوية حقا فلا ينبغي لها أن تنتظر كل شيء من الاخرين وانما عليها هي نفسها أن تعمل من أجل خلاصها، وعلى الدولة الجديدة أيضا أن تؤمن بالديموقراطية، وهكذا ففي بينين "ينتخب أعضاء أجهزة السلطة على مختلف المستويات عن طريق الانتاخابات الديموقراطية، ويكون نواب الشعب في الجمعية الوطنية الثورية والمستشارون على مختلف المستويات مسؤولين عن نشاطهم أمام ناخبيهم الذين يستطيعون أن يسحبوهم قبل انقضاء مدة نيابتهم اذا كانوا غير جديرين بثقة الشعب"، كما أن أجهزة الدولة "تشكل

وتعمل وفق مبدأ المركزية الديموقراطية، وعليها أن تستند الى الشعب، وترتبط به، وتصغى لارائه، وتخضع لرقابته. وعلى كل العاملين في كل القطاعات، أن يعملوا على دراسة الماركسية اللينينة، وأن يرتبطوا بالشعب في عملهم ارتباطا وثيقا، ويطبقوا بحزم مبدأ المركزية الديموقراطية، ويمارسوا النقد والنقد الذاتي، ويحترموا القانون الاساسي، ويخلصوا للشعب من كل قلوبهم". وفي الكونغو أبقى القانون الاساسي الصادر في ٥ أبريل ١٩٧٧، سريان المادتين الثانية والثالثة من دستور ٢٤ يونيو ١٩٧٣ (٢٥). وهكذا فان هذه الدولة المستقلة ذات السيادة تظل جمهورية علمانية موحدة لا تنقسم تنبع كل السلطة فيها من الشعب وتنتمي الى الشعب وبالتالي، فان السيادة تكمن في الشعب ومن الشعب تنبع كل السلطات العامة من خلال الحزب الموحد، حزب العمال الكونغولي".

وهذا التحليل للديموقراطية، هو بالتحدبد ما ينازعه الكتاب الاخضر وهو يحدد المسؤول عن ذلك ... انه النظام الحزبي، ويقول "الحزب هو الديكتاتورية العصرية .. وهو "أداة الحكم" للديكتاتورية الحديثة اذ أن الحزب هو حكم الجزء للكل"، وهكذا فان "الحزب ليس أداة ديموقراطية على الاطلاق، لانه يتكون اما من دوى المصالح الواحدة أو الرؤية الواحدة ... أو الثقافة الواحدة .. أو المكان الواحد .. أو العقيدة الواحدة .. هؤلاء يكونون الحزب لتحقيق مصالحهم أو فرض رؤيتهم أو بسط سلطات عقيدتهم على المجتمع ككل"، وحزب المعارضة ذاته لا ينجو من هذا، فهو ـ كما يقول القذافي ـ "لكونه أداة حكم ولكي يصل الى السلطة، لا بد له من اسقاط أداة الحكم في السلطة، ولكي يسقطها لا بد أن يهدم أعمالها، ويشكك في خططها حتى لو كانت صالحة للمجتمع". ومن هنا يأتي الحكم

القائل أن "اللعبة الحزبية لعبة هزيلة خادعة تقوم على شكل صورى للديموقراطية، ومحتوى أناني سلطوى، أساسه المناورات والمغالطات واللعب السياسي وذلك ما يوءكد أن الحزبية أداة ديكتاتورية ولكن عصرية، ان الحزبية ديكتاتورية صريحة وليست مقنعة، الا أن العالم لم يتجاوزها بعد، فهي حقا ديكتاتورية العصر الحديث". وأخيرا يصل واضع الكتاب الاخضر الى النتيجة التالية "الحزب هو قبيلة العصر الحديث ... هو الطائفة، وأن التأثير السلبي المدمر للصراع القبلي أو الطائفي في المجتمع هو نفس التأثير السلبي والمدمر للصراع الحزبي في المجتمع". ومن هنا فهل ينبغي للدولة أن تكون قوية لتوءمن حقوق الشعب أو أن تظهر كهيكل للسيطرة في خدمة جزء من السكان.

ـ دولة قوية أم هيكل للسيطرة ؟

يقال لنا أن الدولة ينبغي أن تكون قوية حتى تبلغ الهدف الذى حددته لنفسها وتجلب الخير للشعب، وينبغي لرجال الدولة بالتالي أن يمتلكوا جهاز قمع ملائم، كما أن "من الطبيعي" (كما يذكر بورقيبة) أن نصطدم "بعدة عناصر عاصية ترفض الاقناع، وتولى أذنا صماء لنداء العقل". وينبغي أن نقسو لكي نمنع الشر ونردع من يحاولون ـ على مثالهم ـ الاساءة الى مكتسبات الشعب". ويشجع تنظيم السلطات العامة ـ الذى يتم في أغلب الاحيان على طراز رئاسي ـ مثل هذا الطراز من الحكم وكذلك ـ في نظر البعض ـ وجود حزب واحد. وقد كان بن بلا من أنصار هذه الفكرة اذ يقول "انها ليست كابحا أمام تحرر الناس ولا أمام بناء الاشتراكية" وأكثر من هذا أنها لا تمنع "ازدهار الديموقراطية". ولا ينبغي لهذه الدولة القوية أن تمتلك بالضرورة كل وسائل الانتاج. يقول سنغور "ليس التأميم سوى وسيلة ـ الى جانب وسائل أخرى ـ تقاس فعاليتها بواقع الوضع العالمي"، وبعبارة أخرى لا

ينبغي افراغ المستثمرين . وفي ١٩ أكتوبر ١٩٦٣، عبر وزير الاقتصاد الوطني في ملاغاش عن مخاوف رجال الاعمال : "فاذا علموا أننا أممنا فندقا أو مصنعا فلن تأتي روءوس الاموال" ... وبالتالي فقد أشار واضع دستور ملاغاش الى تعايش "حق الملكية الفردية" مع "ضرورات التأميم" .
وفي جمهورية بنين الشعبية يعترف القانون الاساسي في عام ١٩٧٧ بقوة الدولة قائلا أنها "تمارس ديكتاتورية ثورية عن طريق اقامة ديكتاتورية ديموقراطية شعبية على أساس التطبيق المنسق للخط الجماهيرى" (٢٦) .
أما عن الدور القيادى للثورة في الاقتصاد الوطني "فانه يرسخ في النضال من أجل التنفيذ المنسق لخطة الدولة" . ويسهم الجهاز الموءسسي في تنفيذ هذه المهام ، وبخاصة الجمعية الوطنية الثورية ، والمجلس الوطني التنفيذى ، ورئيس الجمهورية ، وتتألف الجمعية الوطنية الثورية من نواب الشعب المنتخبين ، وهذه الهيئة تصدر القوانين وتراقب تطبيق القانون الاساسي ، وتنتخب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح اللجنة المركزية للحزب ، وتبدى رأيها في اختيار أعضاء المجلس التنفيذى الوطني ولجنته الدائمة أو في اعفائهم من مناصبهم بناء على اقتراح اللجنة المركزية للحزب ، وتقر خطة الدولة . والمجلس التنفيذى الوطني هو الهيئة التنفيذية والادارية العليا في الجمهورية ، وهو بهذه الصفة ينسق نشاط الوزراء ويوجهه .

وفي الكونغو تشرف اللجنة العسكرية للحزب على استمرارية سلطة الدولة والموءسسات الثورية الى حين اقامة الموءسسات الجديدة ، وتقود اللجنة العسكرية لحزب العمال الكونغولي عمل الحزب والدولة وتوجهه وتشرف عليه ، ورئيس اللجنة العسكرية لحزب العمال الكونغولي هو رئيس الدولة ، وهو بالمثل رئيس الوزراء الذى يقود نشاط حزب العمال الكونغولي ويوجهه ويشرف عليه ، انه يجسد الوحدة الوطنية ،

ويسهر على احترام قرارات وقوانين اللجنة العسكرية للحزب وحسن سير السلطات العامة، ويكفل استمرارية الدولة، انه الساهر على الاستقلال الوطني وسلامة الاراضي واحترام الاتفاقيات الدولية.

فهل هذا كله يضمن مصالح الشعب؟ لا يترك "الكتاب الاخضر" هذا السوءال دون جواب ، فهو يقول "وفي كل الاحوال فالشعب ليس هو الطبقة ولا الحزب ولا القبيلة ولا الطائفة... وانما تلك جزء من الشعب فقط، وتمثل أقلية فيه... وفقا للديموقراطية الحقيقية فلا مبرر لطبقة أن تسحق بقية الطبقات من أجل مصلحتها هي ، ولا مبرر لحزب أن يسحق بقية الاحزاب لمصلحته، ولا مبرر لقبيلة أن تسحق القبائل لمصلحتها ، ولا مبرر لطائفة أن تسحق بقية الطوائف لمصلحتها. الاباحة بهذه التصفية تعني نبذ منطق الديموقراطية والاحتكام لمنطق القوة. ان مثل هذا الاجراء عمل ديكتاتورى لانه ليس لمصلحة كل المجتمع الذى لا يكون من طبقة واحدة ولا قبيلة واحدة ولا طائفة واحدة ولا من أعضاء الحزب فقط". وبشكل قاطع يستخلص القذافي أن محاولات حسم "الصراع لصالح حزب أو طبقة أو طائفة أو قبيلة... جميعها قد باءت بالفشل"، ومن هنا فان تكرارها مضيعة لوقت الانسان وضحكا على الشعوب".

واذا نحن حكمنا وفق أغلبية النصوص التي أشرنا اليها نستطيع أن نقول أن الدولة الافريقية ستشهد أيام ازدهار مقبلة، وبخاصة في نظم الحكم الماركسية اللينينية، وفي أغلب الاحيان لا يتوافق حكم الدولة مع حكم الحرية، ولا ينبغي لهذا الوضع أن يثير دهشتنا. أفلم يكتب ف. انجلز الى بيبيل قائلا: "وطالما ظلت البروليتاريا في حاجة الى الدولة فليس ذلك لصالح الحرية وانما لقهر خصومها، وفي اليوم الذى يصبح فيه من الممكن الحديث عن الحرية

ستكف الدولة باعتبارها هذا عن الوجود؟ "ورغم هذا فمنذ اليوم تبذل محاولات تستهدف تنظيم المجتمع وفقا للمبادىء الاشتراكية.

٢) أهو مجتمع جديد ؟

وهكذا فان ما يعرض علينا من فن العيش حياة مختلفة ـ حياة من طراز اشتراكي ـ يجرى في طابع مجتمع جديد، وفي هذا المجتمع الجديد يشغل الفلاحون مكان الصدارة، لكنهم مدعوون كغيرهم من فئات المجتمع الى ممارسة "الاكتفاء الذاتي" أى "الاعتماد على قواهم الخاصة".

مكان الصدارة للفلاحين :

أحيانا ما يجرى بعث مشاعات القرى في بعض البلاد. ففي مدغشقر مثلا تشكل "الفوكونولونا" (٢٧) الخلية الاساسية. وقد أرادت السلطات أن تجعل من هذه المؤسسات القديمة المشاعية نوعا من "الكومونات الشعبية"، وأماكن مفضلة للديموقراطية المباشرة. وتستند الجماعية اللامركزية للدولة على "الفوكونولونا" التي تقوم هي ذاتها على روح التعاضد. ويعلن الميثاق أن الاشتراكية في "الفوكونولونا" هي وحدها التي يمكن أن تسمح ببلوغ "أهداف التنمية الشاملة المستقلة العادلة المتوازية" بأكبر قدر من الفعالية وعلى أسرع نحو ممكن. كذلك "فمن أجل تجنب التسلل الرجعي الذى يهدد اليوم كل حركة ثورية جماهيرية (الضرورة التنظيمية والكفاءة) " ينبغي أن نزود "الفوكونولونا" بهيكل دعم تقني واقتصادى" وينظم الفصل التاسع من الدستور سير هذه المؤسسات على "اللامركزية".

وفي موزمبيق طورت أيضا أشكال الانتاج الجماعية، وينص

دستور ٢٥ يونيو ١٩٧٥ ـ الذى لا يعلن رغم ذلك صراحة اعتناق الماركسية اللينينية ـ على أن "تشجع الدولة الفلاحين والعمال الافراد على أن ينظموا أنفسهم في أشكال انتاج جماعية تقوم بدعمهاوتوجه تطورها"، وتوضع اقامة "الالدياس كوموينس" (القرى المشاعية أو المشاعات القروية) هذا الموقف، فهذه المؤسسات كما يقول قرار السياسة العامة الذى أصدرته جبهة تحرير موزامبيق (فريليمو) في ٢٧ فبراير ١٩٧٦، تلقى "أكبر حماس يجد تعبيرا عنه في عدد كبير من المبادرات".

وفي أنغولا، أيضا، لم يهمل القطاع الزراعي، وينص القانون الدستورى في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥، على أن الجمهورية "تعتبر الزراعة أساس الصناعة وعاملا حاسما في تطورها". وتوجه الدولة الاقتصاد الوطني وتخططه مستهدفة التنمية المنسقة المنهجية لكل المواد "الطبيعية والبشرية في البلاد واستخدام الثروة لصالح الشعب الانغولي".

وليس وضع الموزمبيق وأنغولا بالوضع الفريد، فقد عرفت مالي في مرحلة "اختيارها الاشتراكي" تحولات من هذا النوع. صحيح أن الاتجاه الاشتراكي لا يظهر أبدا فيدستور ٢٢ سبتمبر ١٩٦٠، غير أن عددا من الاجراءات قد اتخذت من الناحية العملية. فقد حددت خطة خمسية (١٩٦١ ـ ١٩٦٥) المحاور الكبرى التي ينبغي أن ينظم حولها اقتصاد البلاد، ووضعت أمامها هدفا تحقيق تجميع ريفي للانتاج، وعمليات مساعدة متبادلة في كل قرية من قرى الجمهورية، وينبغي أن توجه هذه العمليات القاعدة على مستوى مجموعة من القرى ثم مستوى الدائرة والمنطقة، وتعلوها هيئة قومية. وتشترى التعاونيات من المنتجين فائض المنتوجات الاساسية التي تقوم بتوزيعها شركات الدولة

بأسعار ثابتة، وتبيعهم المنتوجات الضرورية القادمة من الخارج، وقد وضعت الدولة يدها جزئيا على التجارة. وفي عام ١٩٦٥، نظمت مهنة التجارة، غير أن تطور بورجوازية بيروقراطية والفشل الاقتصادى العام قد انتهيا بالقضاء على النظام في نوفمبر ١٩٦٨.

وشهدت طانزانيا اصلاحات أكثر ثباتا (٢٨) وسمى الرئيس جوليوس نيريرى المذهب الذى تستند اليه "أوجاما" ويرى واضعه أن "الاوجاما تتمشى مع اشتراكيتنا" وأنها "تعارض الرأسمالية التي تسعى الى اقامة مجتمع سعيد على أساس استغلال الانسان للانسان، كما تعارض الاشتراكية التي تسعى الى بناء مجتمعها انطلاقا من نزاع محتوم فيما بين الناس"، ويضيف أن "الاشتراكية الحقيقية تعمل من أجل الاخوة الانسانية ووحدة افريقيا واحترام قيمها التقليدية وصيانتها. ولهذه الاشتراكية ميثاق آروشا الصادر في ٥ فبراير ١٩٦٧، وتنص هذه الوثيقة على أنه ينبغي تجميع الفلاحين في قرى اشتراكية. ويمتلك أعضاء هذه التعاونيات الانتاجية الارض ملكية جماعية، ويتمتعون بحد أدنى من الرفاهية من حيث مياه الشرب والصحة والتعليم، كما ينبغي أن يكون رأس المال بدوره في خدمة الانسان. ويعيش ثلاثمائة ألف فرد في صفوف مشاعات تضم ما بين ثمانية آلاف وعشرة آلاف شخص. ولا تقتصر سياسة أوجاما على حركة "تكوين القرى" بل تستهدف أيضا تغيير وجه المنشأة عن طريق خلق قطاع صناعي اشتراكي، وقد وضعت "قواعد للمديرين" تنظم أسلوب حياة موظفي وكوادر الحزب الموحد. ونظم قادة دار السلام حملة " من أجل نشر الايديولوجية "الوجدانية" بهدف تطوير الروح الجماعي.

وفيما يتعلق بمبادئ المشكلات التي أشرنا اليها هنا خصص الكتاب الاخضر ـ في فصله الثاني ـ فقرات حاسمة، وسنشير هنا الى

الفقرات المتعلقة بالارض: " الارض ليست ملكا لاحد . ومن حق كل واحد أن يستغلها بعمله في الزراعة أو الرعي في حدود امكانياته واحتياجاته طيلة حياته وحياة ورثته. غير أنه لا يستطيع أن يستخدم شخصا آخر ــ بأجر أو بدون أجر ــ لفلاحة أرضه. ان الارض لا تزول أما من يستغلونها فيمضون مع الزمن، اذ يمكن أن تتغير مهنتهم أو قدرتهم، لهذا فان الارض التي تتعاقب عليها الاجيال لا يمكن أن تكون موضع تملك". وللتقدم نحو هذا الحل لا يستطيع الشعب أن يعتمد الا على نفسه " من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات" أى أن عليه ــ بتعبير آخر ــ أن يعتمد على قواه الخاصة.

ــ "الاعتماد على قواه الخاصة":

وقد أتت هذه السياسة بالفعل ثمارا، ففي اثيوبيا دفع العسكريون بلادهم في طريق الاصلاحات الجذرية ــ وكانت حملة "الزميتشا" الكبرى ــ حملة محو الامية ــ أول عملية واسعة للثورة، وانطلق أربعون ألف طالب وتلميذ في يناير ١٩٧٥، لتعليم سكان الريف، وفي شهر مارس التالي بدأت الحملة الزراعية، وكانت تتضمن طرد الملاك الاغنياء وتأميم الارض واقامة اتحادات الفلاحين، غير أن "الديرج" (مجلس الثورة) قد انتهى بالشك في الطلاب الذين كلفوا بأداء هذه الاصلاحات. وفي بينين أيضا تجرى محاولات يوفر القانون الاساسي أساسها القانوني، فهو ينص على أن "جمهورية بينين الشعبية تكافح للانتقال تدريجيا من نظام التحرر الثورى الى النظام الديموقراطي الشعبي عن طريق التصفية الكاملة ــ في المقام الاول ــ للقاعدة الاقتصادية للامبريالية، وتحرير الجماهير تماما من قبضة الاقطاع بحيث يتم بناء اقتصاد وطني مستقل حقا في خدمة الشعب". ومن هنا فقد كانت أهداف السياسة الاقتصادية في هذه

البلاد هي :

١) تنظيم وتعميم قيادة الدولة الفعالة في الاقتصاد والصناعة والمالية والتجارة والنقل وكل القطاعات الحيوية، واقامة علاقات اجتماعية جديدة من أجل المشاركة الفعالة للعمال في الادارة الديموقراطية للاقتصاد.

٢) اجراء وتعميم اصلاح الهياكل الزراعية، والتحويل الجذرى للعلاقات الاجتماعية والتنظيمية في الريف. وتستهدف السياسة الاقتصادية لجمهورية بينين الشعبية أساسا، التنمية المستمرة الصاعدة للقوى الانتاجية من أجل رفع مستوى الحياة المادية والثقافية للشعب".
والاشكال الرئيسية لملكية وسائل الانتاج هي ملكية الدولة والملكية التعاونية وملكية العمال الافراد وملكية مواطني بينين وملكية الاجانب.
ويبتكر القانون الاساسي في هذا المجال حتى لا يخسر أيا من هذه القوى، فهو يعترف بأن "دولة بينين الشعبية دولة موحدة متعددة القوميات، وكل القوميات متساوية في الحقوق والواجبات. وتعزيز وحدتها وتطويرها واجب مقدس على الدولة التي تكفل منها الازدهار الكامل في اطار الوحدة من خلال سياسة قوميات صحيحة وتوازن بين الاقاليم". وتنص المادة الثالثة على أن "يحظر تماما أى عمل يتسم بالنزعة الاقليمية. وتتمتع كل القوميات بحرية استخدام لغتها المنطوقة والمكتوبة وتطوير ثقافتها الخاصة وتساعد الدولة بنشاط القوميات التي تعيش في المناطق المختلفة على بلوغ المستوى الاقتصادى والثقافي لمجموع البلاد".

ويرى قادة جمهورية الصومال الشعبية وحزبها بدورهم أنه لا ينبغي فحسب تفسير العالم وانما تغييره، ويسعون الى تغيير حياة شعبهم، "ووضع الدولة في يد الجماهير"(٢٩) بفضل جهود كل

فرد، وفي ٨ مايو ١٩٧٠، تمت "صوملة" كل المنشآت الرئيسية: البنوك وشركات التأمين وتوزيع المنتجات البترولية...الخ. وعلى اثر اعلان الطابع الاشتراكي للدولة الصومالية شنت حملة من أجل الاشتراكية العلمية، غير أن على الجهود التي بذلت في الشؤون الاجتماعية حتى تكلل حقا بالنجاح أن تستند الى ممارسة لغة قومية موحدة، الا أن اللغة الصومالية التي يتحدث بها السكان لم تتخذ شكلا مكتوبا، ونتيجة لذلك تقرر في ٢١ أكتوبر ١٩٧٢، استخدام الابجدية اللاتينية. وفي نفس ذلك اليوم أصدر المجلس الوطني للغة الصومالية أول كتاب مطبوع باللغة القومية. وبعد ثلاثة أشهر أعلنت اللغة الصومالية لغة رسمية لتحل محل الانجليزية والايطالية والعربية، وبالتدريج بدأ صدور الكتب المدرسية باللغة الصومالية من أجل محو أمية سكان المدن والريف والبدو الرحل. وقام بتنفيذ حملة محو الامية الواسعة هذه خسمة وعشرون ألف تلميذ ثانوى. وباسم مبدأ "المساعدة الذاتية" قامت فرق من عمال البناء المتطوعين ببناء فندق "جوبا" أحدث فنادق العاصمة. وتطوع آخرون بأعمال الصيانة في الطرق والمباني العامة، وببناء السدود والخزانات. وهكذا فمن كل النواحي تجرى التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية (٣٠)، وهي تتم على أيدى أصحاب الشأن أنفسهم.

ويقول لنا الكتاب الاخضر بدوره ـ بطريقته الخاصة ـ أن على الانسان أن يعتمد على قواه الخاصة للتوصل الى تغييرات جذرية تستهدف تغيير ظروفه. ويقول القذافي في هذا الشأن: "ويبدأ احتمال انجاز الثورة الاشتراكية باستيلاء المنتجين على نصيبهم في الانتاج". ومن هنا فان هدف "الاضرابات العمالية لن يعود هو المطالبة بزيادة الاجور"، وانما " المشاركة في الانتاج". وسيحدث هذا عاجلا أم

آجلا ، ويفتح الكتاب الاخضر ، الطريق ، "وستحقق الخطوة الاخيرة حين يصل المجتمع الاشتراكي الجديد الى مرحلة اختفاء الربح والنقود ، ويتم هذا بتحويل المجتمع الى مجتمع انتاجي تماما وحين يصل الانتاج الى مرحلة الاشباع الكامل للاحتياجات المادية لافراد المجتمع ، وفي هذه المرحلة الاخيرة سيختفي الربح من تلقاء ذاته كما ستنتهي النقود " . ونتج عما سبق أن "الحل النهائي يكمن في الغاء الربح" ، "غير أنه كما كان الربح محرك العملية الاقتصادية فلا يمكن الغاوءه بمرسوم وانما بتطور الانتاج الاشتراكي ذاته أى حالما تشبع الاحتياجات المادية للمجتمع والافراد . ومن هنا فان طريق السعي الى أقصى ربح يصل الى الاختفاء النهائي للربح" . وهذا المجتمع الجديد في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ـ كما في ظل النظم الاشتراكية الاخرى ـ هو في المقام الاول في خدمة الانسان ، ومن هنا فان "اعادة صيانة" الفرد تصبح هدفا له أولويته .

٣) أهو انسان جديد ؟

يشترك أنصار الاشتراكية على الطريقة الافريقية والاشتراكية على الطريقة الماركسية اللينينية معا لكيما يحولوا العالم ـ على حد تعبير صيغة مامادو ديا "في اتجاه أن يصبح الانسان أكثر انسانية" (٣١) . يقول فرانز فانون في كتابه "معذبو الارض" "اذا أرضنا أن تتقدم الانسانية درجة ، اذا أردنا أن نسير بها الى مستوى حياة مختلف عن ذلك الذى كشفت عنه أوروبا فينبغي أن نبدع ، ينبغي أن نكشف واذا أردنا أن نرد على الاعتداء على شعوبنا ، فينبغي أن نبحث في مكان آخر غير أوروبا ... فمن أجل أوروبا ، ومن أجل أنفسنا ، ومن أجل الانسانية ... ينبغي أن نبدأ صفحة جديدة ، وأن نحاول خلق انسان

جديد" (٣٢) وما زال هذا الحلم ــ وهو واحد من أقدم "أحلام الانسانية ــ يحوم على بلاد العالم الثالث حيث كثيرا ما يأخذ القادة السياسيون على عاتقهم مهمة خلق هذا الانسان الجديد : في الصين ، وفي كوريا الشمالية ، وفي شبه جزيرة الهند الصينية ، وبالامس في شيلي سالفادور آلليندى وفي افريقيا حيث يعلن الجميع ضرورة القضاء على العالم القديم ، وحيث تتعدد النداءات من أجل ذلك . وعلى سبيل المثال يرى أهيدجو أن الاشتراكية الافريقية تتسم "بالمكان الرئيسي الذى تعطيه للانسان في كل الظروف" . ومن هنا "فان طرازا معينا من التنمية يفرضه الغرب كان على وشك أن يبعدنا عن الانسان" ومن المهم في المقام الاول ــ كما يقول الرئيس كينيت كواندا ــ أن نرفضه (٣٣) ، وقد بذلت في هذا السبيل محاولات لقيت قدرا أو آخر من التوفيق . فأعلن تومبالباى في تقرير اخلاقي قدمه في فور ــ لامى فى ٢٧ أغسطس ١٩٧٣ ، "ضرورة خلق الانسان التشادى الجديد" المتحرر من ألوان الانسلاب الموروثة عن الاستعمار . وفي عام ١٩٧٥ ، ذكرت جبهة تحرير تشاد "فرولينا" أن "الانسان الجديد يعني في المقام الاول رد اعتبار المواطن التشادى وكرامته الانسانية مما يتضمن احترام حقوقه وحرياته التي لا تنتقص ، ومشاركته الفعلية والاختيارية في بناء المدنية الجديدة . وينبغي أن يعرف ما يفعل وما ينتظر منه ، أن يدرك أنه وعي وعمل وليس مجرد موضوع" (٣٤) ومن هنا فان نصوص القانون الوضعي ، وتلك التي تستلهم المذهب (مثل الكتاب الاخضر) ترسم شيئا فشيئا هيئة انسان الغد هذا .

الانسان الجديد عبر النصوص :

في بينين يبرز الانسان الجديد في الوثائق الصادرة عن الحكومة العسكرية الثورية ، ووفقا لبيان الاتجاه والسياسة العامة في

مسائل التعليم (١٩٧٥) فان على المدرسة الجديدة أن "تكفل تكوين طراز انسان جديد يتكامل مع بيئته، ويعتز بأن يخدم ويدافع بروح منزهة عن مصالح شعبه، مواطن جديد متحرر من العقد وردود الفعل الغربية التي تستعبده وتبتعد به عن شعبه وعن قيمه ومتخلص من تحيزات الطائفة والجنس ومتوازن بدنيا" (٣٥). ويمنح القانون الاساسي حق المواطنة لهذا الانسان الجديد الذى هو في المقام الاول انسان حر، وهكذا فان "الايمان أوعدم الايمان، والانتماء أو عدم الانتماء لدين ما مظاهر خاصة بالافراد تلتزم دولة بينين تجاهها الحياد التام طالما لا يشكل التعبير عنها عائقا أمام تطورها". ورغم هذا "فليس من حق أحد أن يدعو ضد ثورة بينين بدعوى الدفاع عن دين ما أو عن مصالحه الخاصة الانانية". وفضلا عن ذلك فان من حقوق مواطن بينين الحق في العمل، الذى يعتبر "واجبا وشرفا". وتعتمد الدولة على التنمية المخططة للاقتصاد الوطني لتضمن العمل الكامل بالتدريج، ولتحسين ظروف العمل والاجور وحتى تكفل للمواطنين التمتع بهذا الحق. ويتمتع العمال بالحق في الراحة. وتنظم الدولة ساعات العمل ونظام العطلات، وتقيم بالتدريج مدارس جديدة وموءسسات ثقافية جديدة، تسهر بشكل خاص على التربية الاخلاقية والفكرية والبدنية للشباب على أساس مبادئ الماركسية اللينينية، وخصصت بنود في القانون الاساسي للمرأة، وتنص على أنها مساوية للرجل من الزاوية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعائلية. وتكفل الدولة للمرأة العاملة الحق في عطلة أمومة مع الاحتفاظ بأجرها وتوءمن تطور دور رعاية الامومة ودور الحظانة ورياض الاطفال. وفي مدغشقر تتولى الدولة الجديدة مهمة القضاء على "استغلال الانسان للانسان" وكل أشكال السيطرة والقهر والاغتراب الناجمة عنه، وتسعى الى "تحرير كل انسان والانسان

ينبغي افراغ المستثمرين. وفي ١٩ أكتوبر ١٩٦٣، عبر وزير الاقتصاد الوطني في ملاغاش عن مخاوف رجال الاعمال: "فاذا علموا أننا أممنا فندقا أو مصنعا فلن تأتي روءوس الاموال"... وبالتالي فقد أشار واضع دستور ملاغاش الى تعايش "حق الملكية الفردية" مع "ضرورات التأميم". وفي جمهورية بينين الشعبية يعترف القانون الاساسي في عام ١٩٧٧ بقوة الدولة قائلا أنها " تمارس ديكتاتورية ثورية عن طريق اقامة ديكتاتورية ديموقراطية شعبية على أساس التطبيق المنسق للخط الجماهيرى" (٢٦). أما عن الدور القيادى للثورة في الاقتصاد الوطني "فانه يرسخ في النضال من أجل التنفيذ المنسق لخطة الدولة". ويسهم الجهاز الموءسسي في تنفيذ هذه المهام، وبخاصة الجمعية الوطنية الثورية، والمجلس الوطني التنفيذى ورئيس الجمهورية، وتتألف الجمعية الوطنية الثورية من نواب الشعب المنتخبين، وهذه الهيئة تصدر القوانين وتراقب تطبيق القانون الاساسي، وتنتخب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح اللجنة المركزية للحزب، وتبدى رأيها في اختيار أعضاء المجلس التنفيذى الوطني ولجنته الدائمة أو في اعفائهم من مناصبهم بناء على اقتراح اللجنة المركزية للحزب، وتقر خطة الدولة. والمجلس التنفيذى الوطني هو الهيأة التنفيذية والادارية العليا في الجمهورية، وهو بهذه الصفة ينسق نشاط الوزراء ويوجهه.

وفي الكونغو تشرف اللجنة العسكرية للحزب على استمرارية سلطة الدولة والموءسسات الثورية الى حين اقامة الموءسسات الجديدة، وتقود اللجنة العسكرية لحزب العمال الكونغولي عمل الحزب والدولة وتوجهه وتشرف عليه، ورئيس اللجنة العسكرية لحزب العمال الكونغولي هو رئيس الدولة وهو بمثابة رئيس الوزراء الذى يقود نشاط حزب العمال الكونغولي ويوجهه ويشرف عليه، انه يجسد الوحدة الوطنية، ويسهر

على احترام قرارات وقوانين اللجنة العسكرية للحزب وحسن سير السلطات العامة، ويكفل استمرارية الدولة، انه الساهر على الاستقلال الوطني وسلامة الاراضي واحترام الاتفاقيات الدولية.

فهل هذا كله يضمن مصالح الشعب؟ لا يترك الكتاب الاخضر هذا السؤال دون جواب، فهو يقول "وفي كل الاحوال فالشعب ليس هو الطبقة ولا الحزب ولا القبيلة ولا الطائفة ... وانما تلك جزء من الشعب فقط، وتمثل أقلية فيه ... وفقا للديموقراطية الحقيقية فلا مبرر لطبقة أن تسحق بقية الطبقات من أجل مصلحتها هي، ولا مبرر للحزب أن يسحق بقية الاحزاب لمصلحته، ولا مبرر لقبيلة أن تسحق القبائل لمصلحتها، ولا مبرر لطائفة أن تسحق بقية الطوائف لمصلحتها. الاباحة بهذه التصفية تعني نبذ منطق الديموقراطية والاحتكام لمنطق القوة. ان مثل هذا الاجراء عمل ديكتاتورى لانه ليس لمصلحة كل المجتمع الذى لا يتكون من طبقة واحدة ولا قبيلة واحدة ولا طائفة واحدة ولا من أعضاء الحزب فقط". وبشكل قاطع يستخلص القذافي أن محاولات حسم " الصراع لصالح حزب أو طبقة أو طائفة أو قبيلة ... جميعها قد باءت بالفشل"، ومن هنا فان تكرارها مضيعة لوقت الانسان وضحكا على الشعوب".

واذا نحن حكمنا وفق أغلبية النصوص التي أشرنا اليها نستطيع أن نقول أن الدولة الافريقية ستشهد أيام ازدهار مقبلة، وبخاصة في نظم الحكم الماركسية اللينينية، وفي أغلب الاحيان لا يتوافق حكم الدولة مع حكم الحرية، ولا ينبغي لهذا الوضع أن يثير دهشتنا. أفلم يكتب ف. انجلز الى بيبيل قائلا: "وطالما ظلت البروليتاريا في حاجة الى الدولة فليس ذلك لصالح الحرية وانما لقهر خصومها، وفي اليوم الذى يصبح فيه من الممكن الحديث عن الحرية

والانسان بكامل شخصيته". كما يسعى دستور موزامبيق بدوره "٢٥ يناير ١٩٧٥" الى أن يرسم صورة انسان الغد. وقد اعتاد سامورا ماشيل رئيس جبهة تحرير موزامبيق أن يقول: "اننا نخوض صراعا طبقيا من أجل خلق انسان جديد"، وهذا الانسان "سيتخلى عن كل أنانية طبقية ويزيل من دهنه وممارسته التناقض بين العمل الفكرى والعمل اليدوى، بين الدهن واليد"، حسبما تقول الصيغة الجارية، وهكذا فان الاشتراكية الافريقية ـ سواء اعتنقت الماركسية اللينينية أو لم تعتنقها، هي في المقام الاول انسانية.

ولا تحاول كل النصوص الدستورية ايجاد صورة انسان الغد. ومن هنا فاننا نستطيع أن نلجأ الى وثائق أخرى. ففي الكونغو لم يتردد الكولونيل جواكيم يهومبي ـ أوبانجا رئيس اللجنة العسكرية للحزب في خطاباته وبياناته عن حث مواطنيه على أن يتبعوا خط سلوك معين في حياتهم اليومية قائلا: " باسم المبدأ الماركسي للنضال الثورى ينبغي أن نعمل بدأب ليلا ونهارا، عملا منهجيا دقيقا من أجل احداث تغييرات في الظروف ذاتها" والواقع أن "الخلاص يكمن في العمل الانتاجي، فعلاقات الانتاج الاشتراكية لا تنبثق من تلقاء ذاتها في قلب مجتمع معين". كما ينبغي " الابتعاد عن كل انحراف عفوى عن الماركسية" والوعي بأن الثورة "تقيم علاقات انتاج جديدة" (٣٦) ويتم التركيز هنا على التحول الداخلي للفرد فمن المستحيل في المقام الاول أن نعتمد على قواه الخاصة دون تغيير داخلي" (٣٧). وبشكل محدد فان على الكادر أن "يكون حيثما هو انسانا مفتوحا يصغى ويفهم ويحلل ويقرر ويتخذ المبادرات ويوجه" (٣٨). ويعتبر دور الجامعة حاسما "فهي تتطلع الى أن تكون على الدوام قوة أدبية، قوة فكرية تقف مع اقامة مجتمع جديد، مجتمع عالم الغد، مدنية تحرر فيها أفكار

العمل العظيمة الانسان من كل استغلال ، وكل قهر ، وكل عدوان" (٣٩) ٠
والاشتراكية العلمية هي وحدها القادرة على أن تنفتح أمام كل مطلب للانسانية في صيرورتها" ، وعليها ينبغي أن نعتمد في تطوير "الفضائل السامية للعمل المحرر" كما أن الاشتراكية العلمية تضفي "محتوى جديد على العلاقة الانسانية ، العلاقة بين الرجل والمرأة" (٤٠) "فليس مصير المرأة هو الامومة فحسب ، بل أن لها أيضا فخر الاسهام في البناء المادى والتضامن في المجتمع "بنفس مستوى الرجل" (٤١) ٠

ويرسم لنا الكتاب الاخضر بدوره صورة هذا الانسان الجديد ٠

ـ الكتاب الاخضر والانسان الجديد :

يبدأ القذافي باقرار أنه " ما من اجابة كافية قد اقترحت لكل مبدأ الاجر" وهكذا "فأيا كانت التحسينات الي تجلب على الاجر فان الاجير يبقى عبدا بشكل ما للسيد الذى يدفع له ، أو بالاحرى أنه العبد المعاصر للاجر الذى يدفعه له صاحب العمل ، فردا كان أو حكومة" ٠ صحيح أن علاجات قد اقترحت لتخفيف هذا الوضع ، ولكن واحدا من الحلول التي جربت ـ كما يقول لنا القذافي ـ لم ينجح ، وهو يلاحظ أن "الملكية يمكن أن تنتقل بين الايدى وتظل النتيجة الواحدة : يبقى العامل أجيرا طالما لم يستقر حقه على انتاجه الخاص وظل هذا الانتاج يحول لصالح "الجماعة" أو "المستخدم" ٠ فما العمل عندئذ ؟ يجيب الكتاب الاخضر على هذا السوءال قائلا : "الحل النهائي لهذه المشكلة هو الغاء الاجر ، عن طريق تحرير الانسان من العبودية التي يوجد فيها الان ، وينبغي العودة الى القانون الطبيعي ، الذى نظم العلاقات الانسانية حتى قبل ظهور الطبقات والحكومات والتشريعات الوضعية ، والواقع أن القانون الطبيعي هو المعيار والمرجع والمصدر الوحيد للعلاقات الانسانية ، وقد ولد اشتراكية طبيعية" ٠ وينبغي أن

يصبح الانسان بالتدريج سيد احتياجاته فبهذا الشرط وحده يكون حرا . ولما كان المسكن ضرورة له ولعائلته "فلا ينبغي أن يملكه شخص آخر غيره" ولما كان الدخل احتياجا أساسيا آخر فينبغي ألا يبقى هناك أجراء في المجتمع الاشتراكي وانما شركاء ، وحتى خدم المنازل "عبيد العصور الحديثة" ، سيندرجون " في الانتاج حيث يصبحون شركاء ويتمتعون بأنصبة وفقا لعملهم" . وبالمثل ففي ظل المجتمع الاشتراكي "لا يمكن لاحد أن يمتلك مجموعة من المساكن لان هذا سينتهي بأن يصبح سيد احتياجات الاخرين" . وهكذا فان "هدف المجتمع الجديد خلق جماعة سعيدة لانها حرة" ، ولا يمكن أن يتحقق هذا الا "باشباع الاحتياجات المادية والاخلاقية للانسان ، وبتحرير احتياجاته من سيطرة الاخرين" . ومن هنا فان الكتاب الاخضر لا يستهدف حل "المشكلات الوحيدة للانتاج المادى" ، بل هو يتطلع الى تعبيد الطريق نحو حل شامل لمشكلات المجتمع الانساني ، من أجل ضمان الحرية المادية والاخلاقية للفرد وسعادته" . وتطمح النظرية العالمية الثالثة الى أن تقودنا في هذا الطريق ، وتطرح علينا "نظرية التحرير من الاحتياجات عن طريق تحرير الانسان" .

وكيما نظل مستندين الى الواقع نقول على أن الاشتراكية ــ خارج الكلمات ــ أن تواجه كثيرا من التحديات ، فعليها أولا أن تبقى ومن أجل هذا عليها أن تمارس فن الحلول الوسطى وسياسة الخطوات القصيرة ، وهذا الوضع هو في بينين حيث يتطلب "العمل على اقرار النظام الاشتراكي" قدرا كبيرا من الصبر . وهنا "فان لينين وجوني والكر يعيشان في وفاق ... ومهما بلغ عنف التنديدات "بالاستعمار الجديد" فان الاقتصاد ما زال حتى الان ، تابعا لا يستطيع أن يغلق أبوابه أمام نفوذ الغرب التقليدى الذى ما زالت مصالحه سائدة" (٤٢) .

كما أن على هذه الاشتراكية أن تعمل على تكامل قيم العالم الثالث بطريقة انتقادية أن أمكن ، وعليها أن تتسع مع أبعاد الواقع الجديد وتبعد عن تحليلاتها الافكار التي تتركز على "أوروبا" (٤٣) ، وعليها بوجه خاص أن تسعى جاهدة الى حل مشكلة التعايش مع الاديان ، وبخاصة مع الاسلام . ويذكر بن بلا في عام ١٩٦٣ ، أنه : "لان اشتراكيتنا عربية فانها ليست ماركسية" (٤٤) . واليوم يجرى التأكيد بشكل مقصود على التشابه بين الاشتراكية والاسلام . ويقول الميثاق الجزائرى ، أن هذا الاخير "يتجسد في روح الجماهير باعتباره مساواة ، وفي اتجاه الاشتراكيـــة ، ومن هنا جاءت فكرة أن "الاشتراكيـــة الاسلاميـــة" ، يمكن أن تكون "ايديولوجية ثالثة" ، في منتصف الطريق بين الرأسمالية والماركسية . كما تنشأ صعوبة أخرى عن أوجه القرب بين الاشتراكية "الافريقية" والاشتراكية "العلمية" ، وهكذا تتنافس كثير من استراتيجيات الثورة الاشتراكية . وقد رأينا أن لدى بعض القادة الافارقة اتجاها ان لم يكن الى انكار وجود الطبقات فعلى الاقل انكار الصراع فيما بينها . والماركسيون اللينينيون منقسمون أنفسهم الى أنصار "الديموقراطية الجديدة" وأنصار "الديموقراطية الوطنية" ، والاولى ــ المتأثرة بالفكر الصيني ــ وان كانت لا تستبعد التحالفات مع بعض عناصر البورجوازية فانها تعتبر أن للطبقة العاملة المنظمة في أطار حزب بروليتارى ثورى دورا حاسما منذ الان ، وتتعارض هذه القضية مع التيار الاخر الذى يضم دعاة طريق التطور اللارأسمالي ويقبل هوءلاء بعض جوانب الماركسية اللينينية (الصراع المعادى للاقطاع وللامبريالية) ، لكنهم يرفضون الجوانب الاخرى (الصراع الطبقي) ويعترفون بوجود قطاع عام يتعايش مع مختلف أشكال الملكية الخاصة . وقد عانت غانا نيكروما ومالي موديبو كيتا الخبرة المريرة للصعوبات التي واجهها .

وفي الحالتين عهد بجانب أكبر مما يجب الى القطاع الخاص، وحدث انفصال بين الجماهير الشعبية وجهاز الدولة. ومن هنا غرق هذان النظامان في أكمل لا مبالاة، ويلاحظ لينين أن الاشتراكية لا تبنى بأوامر صادرة من أعلى ... فالاشتراكية الحية الخلاقة تنبع من الجماهير الشعبية ذاتها".

وبقدر من الحكمة يعلن ميثاق الثورة الاشتراكية في مالغاش في ٢٥ أغسطس ١٩٧٥: " اننا لا نزعم بلوغ القمر، فالثورة ليست لعبة، انها تتطلب الشجاعة والوطنية والعمل والتضحيات، وليس النصر الا بداية النفق الذى تسير فيه جهودنا، والديماغوجيون وغير المسؤولين هم وحدهم الذين يمكن أن يعدوا الشعب بأننا نستطيع ــ باقتصاد مخرب محكوم متحلل وما زال مطبوعاً بآثار النظام الاستعمارى ــ أن ننتقل بين يوم وليلة وبعصا سحرية الى اقتصاد اشتراكي ومتطور"، ولكن يبقى هناك الامل بأن نلقي ذات يوم رغم كل شيء بجهاز الدولة الى المتحف "حين يختفي الاستغلال" ولا يعود هناك ملاك عقاريون ولا ملاك مصانع، ولا متخمون من ناحية وجوعى من الناحية الاخرى"(٤٥). وهذا الحلم يغذى أحلام الناس وعزمهم على العمل، وتشهد بذلك أعداد آخذة في الازدياد من دساتير العالم الثالث، وهو سبب أدعى لان يجعلنا نتحلى باليقظة. ويدعونا الكتاب الإخضر بدوره الى ذلك، فبعد أن أكد أن "عصر الجماهير يزحف حثيثا نحونا بعد عصر الجمهوريات" يضيف "ولكنه بقدر ما يبشر به من حرية حقيقية للجماهير ... وانعتاق سعيد من قيود أدوات الحكم ... فهو ينذر بمجيء عصر الفوضى والغوغائية من بعده، ان لم تنتكس الديموقراطية الجديدة التي هي سلطة الشعب وتعود سلطة الفرد أو الطبقة أو القبيلة أو الطائفة أو الحزب". وفي نهاية الامر فان الشعب نفسه هو الذى عليه أن يسهر على منع هذه الشرور من الظهور".

المـــراجـــــع

(١) معمر القذافي في "الكتاب الاخضر" ـ الجزء الاول: حل المشكلة الديموقراطية "سلطة الشعب" ـ باريس ـ كوجاص ـ ١٩٧٦ ـ ص: (٧)٠

(٢) ب٠ ف٠ كونيديك "النظم السياسية الافريقية" الجزء الثاني ـ باريس ـ LGDJ ـ ١٩٧٤ ـ انظر بوجه خاص "ايديولوجيات التنمية" ـ ص: ١٨٦ وما بعدها٠

(٣) ب٠ لان "الموءسسات الجديدة في جمهورية تشاد" ـ "ريفيو جوريديك اى بوليتيك" ـ الاستقلال والتعاون ـ أبريل ـ يونيو ـ ١٩٧٦ ص: (١٥٠)٠

(٤) النص منشور في "أفريك كونتونمبوران" ـ يوليو ـ أغسطس ـ ١٩٧٩ ـ ص: ٢٢ وما بعدها٠

(٥) أ٠ داهماني "هل هناك اشتراكية افريقية؟" ـ جون أفريك" ـ ١٨ يوليو ١٩٧٥٠

(٦) ى٠ بيرسون "الاشتراكية في افريقيا السوداء والاشتراكيات الافريقية" ـ ريفو فرانسيه دى اتيود بوليتيك آفريكان" ـ يوليو ١٩٧٦ ـ ص: ١٥ وما بعدها٠

(٧) جون أفريك ـ ١٨ يوليو ١٩٧٦٠

(٨) ب٠ شارلز "جمهورية غينيا بيساو ـ باريس ـ دار بيرجيه/ليفروت ـ ١٩٧٢ ـ ص: (٤٤)٠

(٩) أ٠ آفانا "اقتصاد افريقيا الغربية" ـ باريس ـ ماسبيرو ١٩٦٦ ـ الطبعة الاولى٠

(١٠) "تجربة بينين" في "أوجوردوى لافريك" ـ العدد ١٤/١٥ ـ

١٩٧٩ ، وعدد خاص من أفريك آزى ـ أغسطس ١٩٧٩ ، وكذلك ج. ب. لانجلييه "عامان من الماركسية اللينينية في بينين" ـ لوموند ـ ٣ نوفمبر ١٩٧٦.

(١١) "اهـوزو" ـ ٢٣ مايو ١٩٧٧.

(١٢) "اهـوزو" ـ ٢٩ و٣٠ أغسطس ١٩٧٧.

(١٣) خلال موءتمر عقد في دكـار في ١٥ يناير ١٩٧٥ حول الاشتراكية العلمية في افريقيا "التجربة الكونغولية" أوضح ماريان نجوابي الطريق الماركسي اللينيني الذى اختارته بلاده (نجوابي "نحو بناء مجتمع اشتراكي في افريقيا" ـ باريس ـ "بريزانس أفريكان" ـ ١٩٧٥ ـ ص: ٢٩ وما بعدهـا.

(١٤) "الكونغو" اغتيال رئيس الدولة واقامة موءسسات جديدة ـ "أفريك كونتومبوران" مايو/يونيو ١٩٧٧ ـ ص: ٢٦ وما بعدها.

(١٥) بيان عن السياسة العامة للجنة العسكرية للحزب ـ ٦ أبريل ١٩٧٧

ـ المطبعة الوطنية ـ دار النشر حزب العمال الكونغولي ـ ١٩٧٧ ـ ص: ٥

(١٦) نشر هذا النص في "أفريك كونتومبوران" مارس أبريل ١٩٧٩ ـ ص: ٢٦ وما بعدهـــا.

(١٧) ف. ديكرين " الحزب الاشتراكي الثورى الصومالي " ـ أنوبير دى تيير موند " ـ ١٩٧٦ ـ باريس ـ بريجيت ليفروت ١٩٧٧ ـ ص: ٣١٠

(١٨) ج. دى. جودوسون "دستور ملاغاش الجديد" في ٣١ ديسمبر ١٩٧٥.

(١٩) أقرّ ميثاق الثورة الاشتراكية في ٢١ ديسمبر ١٩٧٦.

(٢٠) معمر القذافي "الكتاب الاخضر" الفصل الثاني: حل المشكل الاقتصادى "الاشتراكية" ـ باريس ـ كوجاص ـ ١٩٧٨ ـ أنظر بـوجـه

خــــاص الصفحة (١٤) ٠

(٢١) جوق جمهورية مالي ـ باريس ـ بيرجيه/ ليقروت ـ ١٩٧٤ ـ ص: (٢٦) ٠

(٢٢) يقول ماو تسي تونغ عن الديموقراطية في كتابه "الديموقراطية الجديدة" (بكين دار النشر باللغات الاجنبية ١٩٦٥ ـ ص: ١٩) "أنها تمثل الشكل الانتقالي للدولة الذى تتبناه الثورة في البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة"، ويستطرد قائلا: "وسيكون للثورات في البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة بالقرون سمات معينة خاصة بها لكنها لن تكون سوى اختلافات صغيرة داخل التشابه العام" ٠

(٢٣) انظر بالمثل المادة الثانية من القانون الاساسي الصادر في ٢٦ أغسطس ١٩٧٧٠

(٢٤) أبرز هذه السمة برنار شانتيبو في كتابه عن "القانون الدستورى والعلم السياسي" ـ باريس ايكونوميكا ـ ١٩٧٩ ـ ص: ٢٤٨ ـ الهامش رقــــم (١) ٠

(٢٥) جــون أفريــك: ١٨ يونيو ١٩٧٦٠

(٢٦) دستور جمهورية الكونغو الشعبية ـ المطبعة الوطنية في كونغو ـ وزارة الاعلام ـ ١٩٧٢ ـ ص: (٦) ٠

(٢٧) وقارن ذلك بقيادة لينين القائلة: "فالماركسي هو الذى يوسع الصراع الطبقي ليشمل الاعتراف بديكتاتورية البروليتاريا" (ف٠ ا٠ لينين "الدولة والثورة" ـ بيكين ـ دار نشر اللغات الاجنبية ـ ١٩٧٠ ـ ص: (٤١) ٠

(٢٨) ف٠ لماريي "الفوكونولونا: طريق ملاغاش الى الاشتراكية" ـ المجلة الفرنسية للدراسات السياسية الافريقية ـ أبريل ١٩٧٥ ـ ص: ٤٢ وما بعدهـا ٠

(٢٩) س. أورفر "جمهورية تانزانيا الموحدة" ـ باريس ـ بيرجيه/ليفروت ـ ١٩٧٣.

(٣٠) ف. ديكرين "الخصائص الصومالية" ـ المجلة الفرنسية للدراسات السياسية الافريقية ـ يوليو ١٩٧٥ ـ ص: ٢٩ وما بعدها، وج. ر. بنوا "الصومال تشبع احتياجاتها" ـ "أفريك كونتومبوران" يوليو/أغسطس ١٩٧٥ ـ ص: ١٦ وما بعدها، و ب. دافيدسون "الصومال وضع الدولة في يد الشعب" ـ "لوموند ديبلوماتيك" ـ أغسطس ١٩٧٥، وانظر أيضا نص الحديث الذى أجراه ف. ديكرين مع الرئيس زياد برى في "لوموند" ٨/٩ أغسطس ١٩٧٦.

(٣١) ف. ديكرين "ملاحظات عن الطريق الاشتراكي الصومالي" ـ "المجلة الفرنسية للدراسات السياسية الافريقية" ـ مايو ١٩٧٧ ـ ص: ٩٤ وما بعدها.

(٣٢) المرجع السابق ص: (١٩).

(٣٣) جوق "العلاقات الدولية في العالم الثالث وحق الشعوب" ـ باريس ـ بورجيه ليفرولت ـ ١٩٧٩ ـ الطبعة الثانية ص: ١٦٣ وما بعدها، وانظر أيضا "الانسان الجديد وتحرير العالم الثالث" ـ أنويير دى تيير موند" ـ ١٩٧٦ ـ باريس ـ ص: ٥٤ وما بعدها، و١٩٧٧ ص: ١٤٦ وما بعدها.

(٣٤) ف. فانون "معذبو الارض" ـ باريس ـ ماسبيرو ١٩٦٨ ـ ص: ٢٣٣ ـ برجيه/ليفروث.

(٣٥) "لوموند" ١٦ فبراير ١٩٧١.

(٣٦) نشرة اعلام جبهة تحرير تشاد ـ ٥ مايو ١٩٧٥ ـ العدد ٥٢.

(٣٧) البرنامج الوطني لبناء المدرسة الجديدة ـ كوموتو ـ وزارة التعليم الوطني ـ ١٩٧٥ ـ ص: (٣٥).

(٣٨) "بيان السياسة العامة للجنة العسكرية للحزب" (٦ أبريل ١٩٧٧) المطبعة الوطنية ــ مطبوعات حزب العمل الكونغولي ــ ١٩٧٧ ــ ص: (١٠) وما بعدها.

(٣٩) رسالة رئيس اللجنة العسكرية للحزب ورئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء الى الكوادر (١٩ و٢٦ أبريل ١٩٧٧) برازافيل ــ المطبعة الوطنية ــ مطبوعات حزب العمل الكونغولي ــ ١٩٧٧ ــ ص: (١٢).

(٤٠) المصدر السابق ــ ص: (١٢).

(٤١) ج. ب. لانجلبيه "عامان من الماركسية اللينينية" في بينين ــ مصدر سابق.

(٤٢) المصدر السابق.

(٤٣) ج. روس "الاشتراكية والعالم الثالث" ــ "المجلة الفرنسية للدراسات السياسية الافريقية ــ أبريل ١٩٧٥ ــ ص: (١١٢).

(٤٤) "لوموند" ــ ٢٨/٢٩ أبريل ١٩٦٣.

(٤٥) ج. شيسنو "ما هي الديموقراطية الوطنية؟" ــ لابنسيه ديسمبر ١٩٦٤.

(٤٦) ف. ا. لينين "عن الدولة" ــ بيكين ــ دار النشر باللغات الاجنبية ــ ١٩٧٥ ــ ص: (٢٤).

البحث عن الحرية

في عالم مقهور

*

د . غالي شكرى

أستميحكم عذرا اذا توقفت أمام عنوان هذا المحور من محاور الندوة : "الديموقراطية بين الاختيارين الماركسي والليبيرالي في العالم العربي والعالم الثالث"، لاقول أن الديموقراطية من ناحية لم تعد ــ في عصرنا على وجه الخصوص ــ ترفا فكريا بين المنظرين ، وفي الوقت نفسه أمست مساراتها ومنعطفاتها بحاجة ماسة الى اعادة نظر راديكالية في معجم المصطلحات السائدة على معظم تيارات الفكر المعاصر .

الديموقراطية لم تعد ترفا نظريا محضا ، بل أصبحت بعد الانقلابات العميقة في وسائل الاتصال والانتاج على السواء ، أزمة شاملة يعانيها المواطن العادى في شوارع الكرة الارضية كلها . وقد كانت الانتفاضات الطلابية منذ أكثر من عشر سنوات شاهدا لا يدحض على "عالمية" الازمة من أقصى الشرق الى أقصى الغرب ومن أقصى الشمال الى أقصى الجنوب .

وكان التوقيت المشترك المثير لحركات غضب الشباب من المكسيك الى بيكين ومن براغ الى البرازيل ومن القاهرة وتونس

وبيروت الى وارسو ونيودلهي مظهرا حاسما لجوهر واحد ، بعيد في عمق الاعماق ، هو الديموقراطية سواء كانت ديموقراطية الانتاج أو ديموقراطية الاستهلاك ، وديموقراطية التعليم أو ديموقراطية الاعلام .

وكان هذا التوقيت الزمني (حوالي ١٩٦٨) ، من ناحية أخرى يكاد يكون علامة فارقة بين مصلحة ما يجرى في "العالم" منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الصعيدين التكنولوجي والاقتصادى ، وما يضمره المستقبل حتى نهاية هذا القرن من انقلابات مفاجئة على كافة الاصعدة. لذلك ، فان التحليل الشائع منذ عام ، بمناسبة مرور عشر سنوات على تلك الانتفاضات ، بأنها قد فشلت هو تحليل قاصر عن استيعاب الهدف الذى قامت من أجله... فشباب العالم هو "العصب الحساس" والرادار الذى سجل خللا خطيرا في بنيان العصر والعالم ، هو الخلل الديموقراطي .

ولعل الرصد العميق لما جرى في معسكرات العالم المتعددة خلال السنوات العشر الماضية ، يؤكد مصداقية الحدس عند ذلك الجيل الذى انتظم الان في دولاب الانتاج والاستهلاك ودولة الموظفين أو العاطلين ، بحيث أصبح هو نفسه ضحية لتلك النبوءة البارزة .

ماذا حدث في الغرب مثلا :

* بدءا من أزمة الطاقة التي دخلت كل بيت وانتهاء بالتضخم والبطالة المتزايدة راحت الولايات المتحدة الامريكية تشايعها في ذلك أجزاء واسعة من أوروبا ، تفكر في حل "الازمة" التي عبرت عن نفسها أمريكا بالتردى المستمر للدولار ، بأن تتدخل عسكريا في منابع النفط .

وليس المهم أن ذلك لم يحدث الى الان ، أو أنه لن يحدث في المستقبل ، فالاهم أن هذا "المنهج" في تعريف المشكلة وتحليلها

ومحاولة حلها هو الاسلوب الاستعماري القديم شكلا ومضمونا . وهو تجسيد صارخ لعجز الفكر الغربي في أعلى مواقع السلطة وفي صفوف المعارضة على السواء ، عن ابداع ديموقراطية جديدة، على صعيد الشارع المحلي وعلى صعيد النظام العالمي معا .

* في موزاة "الازمة الاقتصادية" الكامنة، التي هي في الجوهر أزمة الديموقراطية الغربية، شهدت السنوات الاخيرة نموا متعاظما للجماعات الفاشية من ناحية، وجماعات المغامرين المسلحة من ناحية أخرى . ومن المثير للتأمل أن الفاشية تبعث من جديد ، بصورة أساسية في كل من ألمانيا وايطاليا . أما المغامرات المسلحة التي تستهدف الاثرياء ، فلم ينج منها الغرب كله .

* في خاتمة المطاف تفلس منابر الفكر والتعبير افلاسا مركبا ، اما باغلاق أبوابها كما حدث للتايمز البريطانية، أو بالاحتياج العلني الى دعم الدولة كما يحدث في فرنسا ، أو بتوسيع الاحتكارات الصحفية والاذاعية والتلفزيونية كما يحدث في أمريكا، بابتلاع المؤسسات الصغيرة غير القادرة على السير منفردة . وأخيرا هناك التناقض المستمر في ميزانيات مراكز البحث العلمي الخاصة بالعلوم الانسانية، وتوجيه هذه المراكز الى التركيز على أبحاث الصناعة التطبيقية كما يحدث في فرنسا . مضافا الى ذلك التهديد المستمر للجامعات الحرة أو المفتوحة والتي كانت احدى ثمرات الانتفاضة الطلابية عام ١٩٦٨، والعودة الحثيثة الى اتباع المناهج الكلاسيكية في التربية والتعليم والعودة الى قواعد قديمة في قبول الطلاب ، بحيث لا تتاح "المعرفة" الا لفئات اجتماعية قادرة ووفقا لمخطط مركزي للانتاج والاستهلاك .

* وأخيرا تحولت "وثيقة هلسنكي" الموقع عليها من خمس وثلاثين دولة أوروبية من الشرق والغرب، اضافة الى كندا والولايات

المتحدة والاتحاد السوفياتي ، الى ما يشبه "صلاة الغائب" التي تقام في مناسبات الحرب الباردة بين القوتين الاعظم .

وحين أقبل الرئيس الامريكي "كارتر" منذ ثلاث سنوات مبشرا "بحقوق الانسان" لم يتصور أكثر الناس يأسا من الولايات المتحدة أنها مجرد ورقة ضغط على السوفيات لتهجير اليهود . كما لم يتصور أكثر الناس تفاؤلا بأمريكا ذلك المشهد الاستثنائي الذى وقع منذ أسابيع في مطار نيويورك ، حين أصرت السلطات الامريكية على "حق" الراقصة السوفياتية في "تقرير مصيرها" وهي داخل الطائرة المتجهة الى بلادها ، أى ما اذا كانت راغبة حقا في العودة الى وطنها أم أنها ترغب في اللحاق بزوجها الراقص "جودونوف" الذى كان قد طلب اللجوء السياسي من واشنطن وأجيب الى طلبه في الحال . حدث ذلك في وقت واحد مع استقالة السفير "أندرو يونغ" من منصبه كرئيس للوفد الامريكي في هيئة الامم المتحدة بمجرد أنه تناول فنجانا من القهوة مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، أى مع شخص يطلب لشعبه "حق تقرير المصير" .

...والان ، ماذا حدث في الفترة نفسها ، في الشرق الاشتراكي ؟

* عام ١٩٧٦ ، اجتمعت الاحزاب الشيوعية الاوروبية في برلين ، وأصدرت وثيقة وصفت بأنها تاريخية ، لانها تقر ـ في حضور الحزب السوفياتي ـ باستقلالية كل حزب شيوعي في الفكر والحركة السياسيتين . وبعدها بعام واحد ، أصدر "كاريللو" زعيم الحزب الشيوعي الاسباني الذى أمضى أربعين عاما لاجئا سياسيا في موسكو كتابا عن "الشيوعية الاوروبية" ينظر فيه لخصوصية التطور الاجتماعي في الغرب وتمايزه عن تجارب أوروبا الشرقية . واذا بالاتحاد السوفياتي يشن

على الرجل حملة عاتية، يتهمه فيها بمختلف الاتهامات التي سبق له أن رمي بها المفكر الفرنسي "روجيه غارودى". وهو المفكر الذى طرده حزبه آخر الستينات بمجرد أنه نادى علنا بأفكار، أصبح الحزب الشيوعي اليوم على يمينها. ولم يلق "كاريللو" مصير "غارودى" لان الزمن كان قد تغير، واسبانيا أيضا.

* أن ظاهرة "هجرة اليهود السوفيات" مهما كانت الدوافع الخارجية الضاغطة، وأيا كانت الرواسب الصهيونية في تكوين الشخصية اليهودية عموما، وأيا كانت المغريات والممارسات التي تزاولها الدولة العبرية في تشجيع اليهود على الهجرة اليها... الا أن هجرة مئات الالوف الى فلسطين المحتلة أو الولايات المتحدة أو الغرب، تدل على أن ظاهرة الاقليات الدينية أو العرقية وصلت الى مرحلة "الازمة" رغم الاطار الاشتراكي، خاصة اذا أضفنا الى هذه الظواهر نقيضها، وهو وضع الجمهوريات الشرقية في الاتحاد السوفياتي، التي سيشكل سكانها أكثر من ستين في المائة من التعداد العام بعد عشرين عاما فقط.

* كذلك، فان ظاهرة "المنشقين" من المثقفين، لها مبرراتها من "الذاتية الضخمة" عادة لدى المثقف، ولها تفسيراتها من الاغواء الغربي بالجوائز (الدولية) والشهرة (العالمية)، ولها مداخلاتها من مراكز التجسس والمخابرات الاجنبية. بل ويمكن القول أن هوءلاء المنشقين أقلية يكبر ضجيجها في الغرب، وما أن يستقر أحدهم في احدى عواصم أوروبا أو أمريكا، حتى يتراكم عليه تراب النسيان.

غير أن ذلك كله لا ينفي أصل المشكلة التي انتحر بسببها في وقت مبكر "ماياكوفسكي ويسنين"، والتي ظلم من أجلها ومات كمدا "باسترناك". وهي مشكلة الجهاز البيروقراطي الذى يحرم الابداع باسم الاشتراكية. ان مقولة "الديموقراطية، كل الديموقراطية

داخل الحزب" انتهت عمليا باغتيال آلاف المواهب داخل الحزب وخارجه على السواء طالما أن القرار الثقافي لا يشترك في صنعه منتج الثقافة ومستهلكها، بل المؤسسة البيروقراطية الممثلة غالبا في فرد.

انني كعربي أقف بلا تردد ضد "ساخارنسكي" الصهيوني المتعصب الذى عقد مؤتمره الصحفي أمام السفارة الامركية في موسكو يتهم بلاده بالعداء للسامية وأنها منحازة للعرب. وانني ككاتب أقف بلا هوادة ضد "سولجنتسين" الذى يطلب من أمريكا أن "تحرر" بلاده وأوروبا الشرقية كلها عسكريا. ولكني أقف بنفس القوة الى جانب مئات الكتاب والفنانين السوفيات الذين لا نعرفهم فهم لا يصلون الى منابر التعبير أصلا، أو مئات المواهب المخنوقة صمتا، فلا يمسك أصحابها بالقلم أو الريشة أو الوتر أصلا، أو مئات الذين دفعوا الثمن باهضا بالاستيداع في مستشفيات الامراض العقلية. هؤلاء جميعا "منشقون" عن البيروقراطية لا عن الوطن ولا عن الانسانية وأحيانا ولا عن الحزب، ولكنهم منشقون بكل تأكيد عن السلطة... ومع ذلك فنحن لا نسمع بهم لانهم لم يغادروا بلدهم.

* منذ وقع في الصين ما سمي حينا من الزمن "بالثورة الثقافية" الى اليوم كتبت عشرات المؤلفات عن ذلك الحدث الاستثنائي. وسوف أختار هنا نصا من الكاتب "جان آسمين" صاحب "الثورة الثقافية الصينية" لانه صديق لهذه الثورة.

يقول: "هل كانت ثورة حقا؟ ليس من الممكن انكار ذلك. فقد قادها "ماو تسي تونغ" وقلة من المقربين اليه، كانوا مقتنعين أنه لم يكن في وسع الحزب أن يتجدد دون عمل القوى الشعبية.

فما أن أثيرت الحركة حتى غدت فيما بعد قوية الى حد توشك على أن تصبح ثورة أخرى كان يمكنها أن تؤدى بالحزب

الشيوعي ... فمن يناير الى سبتمبر ١٩٦٧، قلبت فصائل الثوريين مشاريع السلطة رأسا على عقب. وظهر عدد من الطموحين، سعوا الى السطو على الثورة. وانفتحت الاهواء أكثر ممّا أمل فيها الزعماء لايقاظ الجماهير. وعلى كلّ حال، حصلت هذه الرعشة التي حركت المصلحة السياسية، على حرّيات كاملة في المدن لمدّة من الزمن. حرّية الصحافة والاجتماع والتسيير الذاتي لوحدات الانتاج.

وجعل المركز روح الحزب تنتصر على جميع الاتجاهات الفوضوية، وهي عملية لعب فيها الجيش دورا لا غنى عنه. الاّ أن المواقع السياسية الجديدة التي احتلّها أثارت المخاوف من انشاء نظام عسكري. وقد حال ما كان هناك من روابط خاصّة بين الحزب الشيوعي الصيني والجيش دون ذلك.

اذا تغاضينا عن عبارات الاطراء القليلة، يمكن استكشاف حقيقتين من هذا النص "الصديق" للصين : الاولى هي أن الديموقراطية داخل الحزب قد أخفقت لا بسبب البيروقراطية بل بسبب استقطاب ما يعارض "القائد الفرد" فما كان من "ماوتسي تونغ" الا أن قام بانقلاب من وراء ظهر الحزب، بتأييد من المؤسسة العسكرية. وكان "الوقود" هو جيل الشباب الغاضب فعلا والذى يطالب بالديموقراطية حقا، ولكن اللعبة لم تكن لعبته بل "استخدم فيها". والدليل على ذلك بعد عشر سنوات، هو أن جرائد الحائط والمظاهرات التي أسقطت البعض، هي ذاتها التي رفعتهم بعد ذلك الى قمّة السلطة، أو أعادت الاعتبار الى الاموات منهم ك "شوان لاى" والدليل أيضا أن "التهمة" المثارة حينذاك، وهي الانحراف البورجوازى قد أصبح "شعار المرحلة الجديدة" باسم التحديث والانفتاح على الغرب واستيراد الكماليات، وتأييد كافة الانظمة المعادية لحرّيات الشعوب واستقبال "بينوشيه" رئيس الحكم

الفاشستي في شيلي ، والعدوان العسكرى على فيتنام ودعم حكومة ذبحت مليونين من البشر في كمبوديا .

ثم ماذا جرى ويجرى في العالم الفقير المتخلف ؟ هنا أحب أن أشير الى أن التسمية الشاملة لهذا العالم ، ذات الاصل الفرنسي ، وهي "العالم الثالث" تسمية غير دقيقة على صعيد العالم ، وهي تسمية مقصورة على صعيد الاقتصاد والسياسة . فالتسمية Tiers monde تشير أصلا الى أوضاع فرنسا نفسها قبل الثورة الفرنسية ، فقد كان مجلس الطبقات يتكون الى جانب النبلاء ورجال الكنيسة ، من ممثلي الشعب T.Etat . غير أن Tiers وحدها تعني كذلك "الغير" لذلك فان اصطلاح "العالم الثالث" يعني ضمنا هذا الغير أو الغريب "عن" الحضارة التكنولوجية الحديثة . يؤكد هذا النظر الى ما يسمّى بالعالم الثالث اعتباره "بواقي" أو "مخلفات" Résidu العالم المتقدم بشقيه الرأسمالي والاشتراكي .

غير أنه لا توجد خصائص مشتركة بين دول وشعوب هذا العالم (أو العوالم) باستثناء الفقر وقلّة أو غياب استخدام وسائل الانتاج الحديثة . وغير ذلك ليست هناك أية معايير متجانسة لقياس التخلف من حيث أسبابه ومظاهره . فبينما تعاني بعض الدول من ندرة عدد السكان كما هو الحال في غالبية أجزاء افريقيا السوداء ، تعاني دول أخرى من الانفجار السكاني المتزايد (مصر والهند) . كذلك بعض هذه الاقطار لا يكاد يعرف الوحدة الوطنية فلا زال يبحث عن هوية في اللغة والتاريخ ، وبعضها الاخر ينوء ظهره بتاريخ حضارى عريق .

وهكذا في ضوء هذه الخصوصية السوسيو ثقافية لاوطان العالم المتخلف ، نستطيع أن نرصد أهم الاحداث البارزة في مسيرة السبعينات على النحو التالي :

* سقوط تجربة الماركسية "الليبيرالية" في شيلي عام ١٩٧٣
حيث كان الرئيس الينديى قد جاء الى الحكم نتيجة فوزه في الانتخابات وتمتع الحكومة التي جاء بها بثقة البرلمان • ولقد ترك الرئيس الماركسي "المعتدل" كما كان يسمى المؤسسة العسكرية وأجهزة الاعلام وجميع المؤسسات الدستورية على الحال التي كانت عليها قبل توليه الحكم • ولم يحدث طيلة عهده أن أقام أية علاقات خاصّة أو متميزة مع المعسكر الاشتراكي • ولكنّه أراد أن يجرّب الماركسية على قاعدة ليبرالية فأمم صناعة النحاس وبعض احتكارات الاستيراد والتصدير • وراح يكرّس الوقت كله في التخطيطلتنمية اجتماعية شاملة، ولكن دون توجيه مركزى صارم •

وسقط الينديى وحكومته في بحيرة من الدم، وسقط شعب شيلي بأسره في قبضة الديكتاتورية العسكرية للمرّة الاولى في تاريخ البلاد • وقال البعض أن التجربة سقطت، فلا بدّ من حسم الاختيار بين الماركسية والليبرالية، ويستحيل الجمع بينهما • وقال البعض الاخر أن التجربة نجحت، ولذلك تدخلت القوى الخارجية (وقد اعترفت فيما بعد وكالة المخابرات المركزية بدورها في الانقلاب العسكرى) لاسقاطها بقوّة السلاح •

* نجاح التجربة الفيتنامية في تحرير الارض والاقتصاد من النفوذ الاجنبي بعد ثلاثين عاما من الكفاح المسلّح ضدّ الفرنسيين والامريكيين والتمكن خلال عامين من التحرير (١٩٧٥ — ١٩٧٧) من اعادة توحيد شمال البلاد وجنوبها •

* سقوط النموذج اللبناني منذ عام ١٩٧٥، الذى كان يشكل "مجتمع ليبرالية الطوائف" في حرب أهلية مدمرة، لعب فيها الاختلال الاقتصادى بين القوى الاجتماعية دورا مهمّا، كما لعب فيها الاحتلال العسكرى من جانب القوى الخارجية (اسرائيل) دورا حاسما • وكانت بيروت ولا تزال أهم العواصم العربية اطلاقا خلال ربع قرن من التعبير

عن حرّية الفكر، ولكن حين فكّر الفكر أن يتجسد واقعا وممارسة قام المستفيدون من الوضع الاقتصادى القائم بتشجيع مباشر من العدو الخارجي بحربهم الوقا ئية التي لم تنته بعد.

وقد كان سقوط قبرص في فخّ الحرب الطائفية، تمهيدا استراتيجيا لاسقاط التجربة اللبنانية لا في التعايش الطائفي، بل في النظام الليبرالي الذى أحرقت أسسه المادّية المداخلات المسلّحة لقوى الداخل والخارج.

* سقوط أنديرا غاندى رئيسة أعرق "ليبرالية" في آسيا لمجرّد أنها أرادت عبر "صدمة كهربائية" كما تدعوها، أن تنبه لخطورة التوازن المختلّ في اقتصاديات المجتمع الهندى. وبالرغم من أن "سيادة القانون" تصيدت لها بعض الهفوات وأدخلتها السجن، الا أنها تعود بعد عامين فقط من الهزيمة عام ١٩٧٧، الى الساحة السياسية على انقاض التحالف "الديموقراطي"، والذى أسقطها لانه لم يستطع أن يحلّ مشكلة واحدة من المشكلات المزمنة للاقتصاد الهندى، ولان الجيش الذى انتصر في حرب باكستان لا يستطيع أن يتدخل بحكم مواضعات كثيرة في بنية المجتمع أو المجتمعات الهندية ذاتها. واذا كان الانكليز يفخرون بأنهم أسقطوا تشرشل بعد انتصاره في حرب كبرى، فان للهنود الحقّ نفسه، بالنسبة لانديرا غاندى. أما باكستان فقد شنقت ذو الفقار على بوتو الذى خسر الحرب وأنقذ الوطن، وتولّى الجيش الحكم العسكرى للبلاد بأقصى ما يملك من ثأر دموى.

* سقوط النظام الناصرى في مصر والسودان. في مصر سقط "الاتحاد الاشتراكي العربي" التنظيم السياسي الوحيد والذى كان يضم قوى الثورة والثورة المضادّة معا. وبغياب الديموقراطية كهمزة وصل حتمية بين خطّة التنمية وتحرير الارض، تهاوى النظام خطوة خطوة بمجرّد

رحيل قائده. واستولت على الحكم قوى الثورة المضادّة من داخله، ثم اتسعت قاعدتها الاجتماعية شيئا فشيئا مع قوانين الانفتاح الاقتصادى على روءوس الاموال الاجنبية، والتحالف مع العدو القومي عالميا ومحليا، أى الولايات المتحدة والدولة الصهيونية. النظام الجديد لم ينتقل من شمولية قديمة الى ليبرالية جديدة، بل هو فصل بين الاقتصاد والسياسة شأن النظام السابق ففتح أبواب البلاد لعملاء الاستيراد والتصدير والمستثمرين الاجانب دون قيد أو شرط، وأغلق أبواب الحرّيات أمام المعارضة دون قيد أو شرط أيضا. بدءا من التشريعات المضادّة لاى ديموقراطية تزوير سافر للانتخابات حتّى في ظل هذه التشريعات، الى اغلاق كافة منابر التعبير الشرعية شبه المعارضة، الى فتح أبواب السجون والمعتقلات ومستشفيات الامراض العقلية لكلّ من يقول "لا" للحاكم الى تهجير ونفي صفوة العقول الحرّة من كتاب وفنانين وصحفيين وأساتذة جامعات.

وبدعم مباشر من النظام المصرى الجديد، قام النظام السوداني المجاور جنوبا بعدّة تصفيات دموية للمعارضة التي لا تكفّ عن الظهور طيلة السنوات العشر الماضية.

* نجاح الثورة الايرانية في اسقاط نظام الشاه، تعثرها الى الان في بناء نظام جديد، يلبّي الطموحات الديموقراطية لدى مختلف فئات الشعب الايراني والاقليات القومية معه.

واذا كان من المفهوم أن تقوم الثورة بتصفية خصومها من أنصار الشاه الذى سبق له أن نظم المجازر للالوف، فانه من غير المفهوم أن تقوم الثورة بقمع الفصائل التي ناضلت بالدم حكم الشاه، وقمع الاقليات التي عانت الاهوال في ظلّ الهيمنة العرقية الفارسية.

ان صيغة ديموقراطية لتفاعل التناقضات في صفوف الشعب

وفي صفوف الاقليات القديمة هي وحدها القادرة على انقاذ الثورة الايرانية من الانزلاق السريع الى مواقع الثورة المضادّة.

لم أذكر في هذا الرصد التقريبي عشرات الانقلابات الراديكالية يسارا ويمينا في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية، حيث قتل الشيخ مجيب عبد الرحمن رئيس بنغلادش غداة الاستقلال، وحيث سقط عيدى أمين في أوغندا بتدخل مباشر من القوّات التانزانية المسلّحة، وحيث حصلت أنغولا على استقلالها، وحيث سقط هيلاسلاسي في أثيوبيا، كما سقط الدكتاتور العجوز "سوموزا"، وقام الامبراطور بوكاسا الاول امبراطور افريقيا الوسطى بمذبحة مروعة لاطفال مدرسة. وهذا كلّه باسم "الديموقراطية" في عالمنا الفقير المتخلف. وهو يؤكد ما سبق أن مهدنا به من القول بأن الديموقراطية لم تعد طرفا نظريا محضا، بل أضحت بعد الانقلابات العميقة في وسائل الاتصال والانتاج على السواء، أزمة شاملة يعانيها المواطن العادى في شوارع الكرة الارضية كلّها.

ولكن الديموقراطية من زاوية أخرى تعاني من أزمة حادّة في "المصطلح" السائد على معظم تيّارات الفكر المعاصر. وهي ليست أزمة فقهية دستورية أو لغوية لفظية، بقدر ما هي أزمة تعميم احدى الخبرات والتجارب تعميما اطلاقيا يخرج المدلول عن سياقه، وبالتالي يصبح "التعريف" نوعا من التجهيل.

واذا كانت الماركسية في التطبيق الديموقراطي أقرب الى الوضوح (ولا أقول واضحة تماما في الدول الاشتراكية)، وكذلك الامر بالنسبة لليبرالية في الدول الرأسمالية المتطوّرة، فأين هي الديموقراطية الماركسية في العالم الفقير المتخلف، وأين هي الليبرالية في هذا العالم نفسه؟ والجواب ليس من نوع المصادرة على المطلوب أو أنه استفهام استنكارى ينفي وجود الديموقراطية لهذا المعنى أو ذاك..

فالنفي نفسه يعني اعتماد هذا المقياس الغربي أصلا (بشقيه الماركسي والليبرالي) في التطبيق على مجتمعات علاقتها التاريخية بهذا الغرب أنها كانت سوقا أو مادّة خام أو يدا عاملة أو قاعدة بحرية.

ليس النفي هدفنا اذا، بل البحث عن معيار قائم لذاته لديموقراطية هذا المجتمع والنظام والحكم هنا أو هناك من بلدان عالمنا المتخلف المقهور. أى الانتقال بفكرة "الخصوصية الوطنية" من مرحلة الشعار الى مرحلة البحث السوسيولوجي في بنى المجتمعات نحن العرب أو غيرنا من سكّان آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية. ان عالما اقتصاديا بارزا هو المفكر البرازيلي "تشيلوفورتادو" يقول في كتابه عن النمو والتخلف: "ان الاقتصادى الذى يراقب الظواهر الاقتصادية لا في ضوء التوزيع فقط، ولكن وخاصّة من زاوية طريقة الانتاج أيضا يجد نفسه بالضرورة أمام التاريخ ويكون مجبرا هنا بالذات على اللجوء الى مزيد من الحذر في تعميماته.

وفي المقابل نقرأ في تقديم كتاب "التركيب الطبقي للبلدان النامية" لعدد من العلماء السوفيات (الطبعة العربية عن وزارة الثقافة السورية ١٩٧٢) ما نصّه: "ان لدى كلّ بلد شروطا وسمات خاصّة تميّز تطوّر العملية الثورية فيه. وتوجد بين البلدان اختلافات من حيث التركيب الطبقي والاجتماعي ومن حيث نسبة القوى الاجتماعية ـ السياسية، ومن حيث وزن ونشاط ونفوذ الطبقات والفئات المختلفة، وتوجد فروق في درجة التنظيم السياسي لهذه القوى. لذلك فان اللوحة الواقعية في بلد ما قد تختلف في بعض الجزئيات عن اللوحة الاجمالية المعروضة في هذا الكتاب".. ولكن هذه اللوحة الاجمالية تتحدث عن البروليتاريا والبورجوازية والحزب وصراع الطبقات، كأنها "بديهيات" اجتماعية متوفرة في كل بيئة. بينما الاختلاف الاجتماعي يصل بنا أحيانا

الى ضرورة تعريف الطبقة هنا لا هناك ، والى تعريف الحزب اليوم لا أول أمس. فالطائفة والقبيلة والعشيرة والعائلة لازالت "وحدات" اجتماعية راسخة في بنى كثير من الشعوب. ولازالت الصحراء أو الغابة أو البحر هي وسائل الانتاج لكثير من الشعوب. ولازال "بوذا" أو "كونفوشيوس" أو "كريشنا" من الرموز الدينية العليا في حياة هذه الشعوب. وتعبير لازال" ينم بداهة عن أنها "مرحلة مختلفة" وستنتهي. ولكن الامر ليس كذلك ، لان التاريخ الغربي ليس هو التاريخ، والانسان الاوروبي ليس هو الانسان، وبالتالي فالتطور في الغرب ليس هو القانون أو الطبيعة.

لا يكفي مطلقا أن يصل أحد أبناء بلادنا المعنية بهذا الحديث يقول عن نفسه أنه ماركسي، الى السلطة ليصبح الحكم ماركسيا. ولا يكفي أن يقول عن نفسه أنه ليبرالي ليصبح الحكم ليبراليا. لا لان الماركسية محرمة على غير أصحابها الاولين من أصل الغرب، فقد نجحت في الشرق الاسيوى المتخلف وفي أميركا اللاتينية وفي أعماق افريقيا. ولا لان الليبرالية عصب البلدان الصناعية المتطورة، فقد نجحت في الهند. ولكن هذا "النجاح" هنا وهناك هو الذى يحتاج الى تحديد.

لم يكن كاسترو ماركسيا حين وصل الى قمّة السلطة. وكان الحزب الشيوعي الكوبي ضدّ الكفاح المسلّح الذى قامت به مجموعة من الطلاب البورجوازيين بقيادة "كاسترو" ضدّ الديكتاتور "باتستا". ولكن "كاسترو" الان هو الامين العام للحزب الشيوعي الكوبي، لا لشيء الا لان التنمية الاقتصادية داخل الحدود، والحماية السوفياتية من الغزو الاميركي في المصطلح الدارج هما "ماركسية". بينما الامر لا يعدو كونه حركة تحرّر وطني ورأسمالية دولة فقيرة، يلزمها الانضباط ومركزية التخطيط وفك الحصار الاستعمارى.

ولقد سقطت الليبرالية اللبنانية لانها كانت مجرّد "مادّة لاصقة" بين الطوائف، لا حوارا اجتماعيا بين طبقات ... لم تتبلور تبلورا كافيا في دولاب الانتاج. بينما نجحت الليبرالية الهندية بفعّالية الجيوبوليتيك من ناحية، حتّى أن بعض الولايات يحكمها الشيوعيون، وبفعّالية تراث "المقاومة السلبية" الذى استلهمه غاندى من جوهر البوذية.

ولقد لاحظنا دون عناء أن أكثر دعاة الديموقراطية صراخا باسم العلمنة والليبرالية في لبنان، هم فاشيون عنصريون حين اغتصبوا السلطة في مناطقهم (الغيتو الماروني). كما لاحظنا دون عناء أن التحالف المضادّ لانديرا غاندى قد وصل الى الحكم باسم الديموقراطية، فما أن تسلّم السلطة حتى أقام ديكتاتورية ... ليس أبشع منها سوى ديكتاتورية النظام الراهن في مصر.

ولكن البحث في تفاصيل "الخصوصية الوطنية" عن صيغة ديموقراطية لا يعني مطلقا الانفلات من المعيار أو المصطلح. كذلك فان "عالمية" الازمة الديموقراطية لا تعني المساواة المطلقة بين التجارب الاجتماعية لعصرنا أو التوصل لمعادلة اليأس: لا اشتراكية مع الديموقراطية، أو أنهما نقيضان لا يجتمعان وعلينا أن نختار بينهما، واسألوا دماء اليندى يجيبكم "كاسترو".

كلا، فهناك ضوابط ومعايير يمكن استخلاصها من "عالمية الفقر والتخلّف". وفي ضوئها يمكن استكشاف تفاصيل "الخصوصية الوطنية" في التطبيق على المسألة الديموقراطية.

* هناك أولا تحرير الارض والاقتصاد والثقافة من النفوذ أو النموذج أو الاحتلال الاجنبي. ان أرضا مستعمرة مباشرة أو بالوكالة لا سبيل لصياغة ديموقراطية "داخل مجتمعها" طالما أن الحدود مباحة

للاجنبي يتحرك عليها ضمن استراتيجيته الخاصة، لا في اطار القرار الوطني للمجتمع .

كذلك لا يمكن لسوق بلد "مستقل" أن يشبع احتياجات مواطنيه من مختلف الفئات المنتجة، اذا كانت هياكله الرئيسية مرتبطة بنيويا بدورة الاحتكارات الاجنبية... حتى ولو كانت الارض حرة والحدود تخلو من جندى أجنبي .

ويستحيل على العقل والوجدان الاجتماعي، أن يمتلك كافة مواهبه وأهدافه ووسائله، اذا كان رازحا تحت هيمنة "نموذج" مسبق من نماذج "التقدم" خارج سياقه التاريخي .

وهكذا يصبح من المتعذر تحقيق أية صيغة ديموقراطية لشعب مستقل حديثا، اذا ارتبط نظامه السياسي بحلف عسكرى أجنبي أو اذا سمح حكامه بقاعدة عسكرية في البر أو البحر لهذا الاجنبي .

كما أنه من المتعذر تحقيق هذه الصيغة اذا ارتبط هذا النظام اقتصاديا بميكانيزم الاحتكارات الغربية سواء في المبادلات التجارية أو تنفيذ المشروعات أو في التشريعات المسيرة لرأس المال الاجنبي مزاحمة السوق الوطنية والانتاج الوطني .

وتتعذر هذه الصيغة أخيرا، اذا سلمت الحدود والسوق وظل العقل مستلبا والوجدان مغتربا .

وسوف ندهش قليلا حين يلتقي ضمن هذا السياق رأى مفكر غربي ليبرالي يعتمد كثيرا على التحليل النفسي ورأى قائد سياسي عربي يعتمد كثيرا على الفكر الراديكالي .

أما المفكر فهو "أريك فروم" في كتابه الشهير "الخوف من الحرية" حيث يقول ما نصه: "ان مبادى الليبيرالية الاقتصادية والديموقراطية السياسية والاعتناق الديني الذاتي والنزعة الفردانية في

الحياة الشخصية انما تعبر عن الشوق للحرية، وتلوح في الوقت نفسه أنها تقرب البشرية أكثر من تحقق الحرية. لقد تم تحطيم حلقة وراء أخرى، اذ أطاح الانسان بسيادة الطبيعة وجعل نفسه سيدها، كما أطاح بسيطرة الكنيسة وسيطرة الدولة المطلقة المتسلطة. ولا يبدو أن القضاء على السيطرة الخارجية شرط ضروري فقط، بل هو شرط كاف أيضا للحصول على الهدف المنشود: "حرية الفرد".

ان المؤلف نفسه هو الذى أبرز عبارة "القضاء على السيطرة الخارجية" في حرف أسود، فالتخطيط من عنده. ويبدو واضحا منطقه الليبرالي جنبا الى جنب مع تجريده السيكولوجي لفكرة الانسان عموما والفرد خصوصا. ولكنه ينتهي الى أن السيطرة الخارجية تعوق حتما حرية الفرد.

فلنتأمل النتيجة ذاتها في سياق مختلف جذريا ومنطلق مذهبي نقيض على لسان رجل في قمة السلطة السياسية لقطر عربي فقير ومتخلف هو اليمن الجنوبية. يقول عبدالفتاح اسماعيل: "ان تجربة الثورة في بلادنا استطاعت بدرجة متقدمة أن تحول شعارات التحرر الوطني الجذرى الى ممارسة عملية وسط نفوذ امبريالي – رجعي عميق الجذور في شبه الجزيرة العربية باعتبارها منطقة استراتيجية هامة، على الصعيدين العسكرى والاقتصادى... فعلى الصعيد العسكرى نرى أن هذه المنطقة تتمركز فيها قواعد عسكرية ضخمة للقوى الامبريالية، في منطقة تطل على المحيط الهندى، والمدخل الجنوبي للبحر الاحمر وشواطئ افريقيا.

وعلى الصعيد الاقتصادى تضم هذه المنطقة في باطنها ثلث احتياطي العالم من البترول. فاذا ما قارنّا هذه النسبة باحتياطات البترول الامريكي التي سيصل انخفاضها الى حد كبير في

عام ١٩٨٠، واذا أضفنا الى ذلك أن الثروة واقعة في منطقة تهيمن عليها سياسيا أنظمة تمثل أعتى قلاع الرجعية التي شهدها التاريخ، وأن هذه الانظمة تسخر تلك الثروة للتآمر ضد حركة التحرر الوطني العربية والعالمية، لادركنا مدى المخاطر الحقيقية للجهود السياسية والاقتصادية والعسكرية المكثفة والهادفة الى تطويق الثورة في بلادنا، ولتلك المحاولات الدائمة لاجهاضها والرامية الى تمكين القوى الامبريالية والرجعية من تشديد قبضتها كلية على منطقة شبه الجزيرة العربية... ذلك لان الثورة في بلادنا تشكل بكل ما تمثله من اجراءات وتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية خطرا يبشر بانتقال رياح الثورة الى كل مناطق شبه الجزيرة ويهدد بزعزعة المصالح والمواقع العسكرية والاقتصادية للقوى الامبريالية والرجعية فيها..." (ص٨ من "الثورة الوطنية الديموقراطية في اليمن" ــ دار ابن خلدون ــ بيروت ١٩٧٢).

ان القانون العام هنا هو أن حرية الفرد لا تتحقق سواء بالمعنى الليبرالي أو بالمعنى الماركسي في بلد متقدم أو في بلد متخلف، الا بتحطيم كافة القيود الخارجية.

* **المعيار الثاني هو** تقنين علاقات القوى والاشكال الاجتماعية في حركتها الدينامية المتغيّرة لا في احدى "لحظات" الحكم أو ثبات السلطة، فليس الوضع القائم بحد ذاته خصوصية وطنية، بل هناك ثوابت ومتغيّرات، والثوابت التاريخة الاجتماعية ــ الثقافية تتخذ أحيانا كثيرة أشكالا جديدة في جدلها الدائم مع تطورات العصر.

علاقات القوى في المجتمع لا تقاس اذن وفق احصاء رياضي (كمي) لعدد الانتماءات الفردية الى شريحة اجتماعية ما، بل تقاس بالدور الذى تلعبه الشريحة ككل والوظيفة التي لها في هيكلة الانتاج والتطور الاجتماعي. من هنا يبدو الماضي الاجتماعي لاية فئة مجرد تراث

وجداني حاكم ، كما يبدو حاضرها الاجتماعي مجرد موءشر عقلاني موءثر ، ولكن حركتها في المستقبل هي التي تحتاج الى استباق في الروءية والتقنين .

ان حركة الانتقال السريعة أو البطيئة بين مختلف الفئات الاجتماعية المنتجة والمستهلكة ، المالكة وغير المالكة ، لفاعلية تغير وسائل الانتاج أو أنماط الانتاج أو قيم الانتاج ، تبدو كما لو كانت خارج أى "قانون" . ولكن هذا ليس صحيحا لان مجمل المصادفات والمفاجآت في "ذبذبة" العامل أو الفلاح أو المثقف أو صاحب الورشة الصغيرة أو مالك الارض الزراعية أو وكيل الشركة الاجنبية أو مقاول البناء أو موظف الدولة أو الضابط أو الجندى ليست هي القانون ... لو أننا اعتذرنا للمقولة الماركسية التقليدية القائلة بأن : "البورجوازية الصغيرة طبقة متذبذبة مترددة" ، فلعلنا نكتشف هذا التردد نفسه ، في ظل انتاج بالغ التخلف واستهلاك أكثر تخلفا وثقافة وتربية وتعليم غير متوازن مع درجات ونوعية التخلف في صميم "الطبقة الثورية الى النهاية" وهي المقولة الكلاسيكية الرئيسية في الادبيات الماركسية ، أى الطبقة العاملة ، التي قد لا توجد أصلا في أكثر المجتمعات الفقيرة المتخلفة .

خارج هذا التذبذب الكامن في مختلف التشكيلات الاجتماعية بفعالية البنية الاجتماعية المرتبطة زمنا طويلا بالبنية المتطورة للاحتكارات الاجنبية والاختلاف الجذرى لانماط الانتاج ووسائل الانتاج عن "النموذج الغربي" الذى يصدره انتقال التكنولوجيا الحديثة ... خارج هذا التذبذب الشامل للسياق الاجتماعي ، يربض القانون الممكن والمحتمل ، ولكن ليس المحتم من ناحية ولا المستحيل من ناحية أخرى . فالسلطة "الثورية حقا" هي التي تنبثق أو تولد في عملية تقنين علاقات القوى داخل المجتمع لا من خارج هذه العملية

الديناميةه وبالتالي فلا مجال لاى وصف كلاسيكي لسلطة عسكرية بأنها ديكتاتورية بالضرورة أو سلطة مدنية بأنها ديموقراطية بالضرورة، فليست هناك "سلطة" عسكرية وأخرى مدنية حسب لون الثياب أو شكل المؤسسة أو أسلوب التغيير، بل هناك قانون لعلاقات القوى يجسد الديموقراطية في حركة ديئامية تتغير معها "السلطة" بتغيّر علاقات القوى هذه، أو ليس هناك قانون بل "سلطة" مفارقة لحركة المجتمع، ومن تم فهي ديكتاتورية أيا كانت الثياب التي تلبسها أو الشعارات التي ترفعها أو الهيكل الخارجي للحكم الذى تبنيه... فهذه كلها ليست أكثر من رسوم على ورق تحترق فور اشعال النار، نتيجة تجميد السياق الاجتماعي خارج القانون، بالقمع.

علاقات القوى تتصل من زاوية أخرى اتصالا وثيقا بنمو الاشكال الاجتماعية. ومن المثير أن الفكر البورجوازى الغربي والفكر الاشتراكي الغربي كلاهما يلتقيان في تعريفات محددة للطبقة والمجتمع والانتاج والاستهلاك عبر "معجم" حضارى مشترك، قام الغرب (بشقيه) بتصديره، وقمنا من جانبنا باستيراده من دون تمحيص، لا للمصطلح بحد ذاته، بل لمدى مطابقته لواقع حالنا. بل أن بعض الوطنيين في العالم المتخلف الفقير، حين يتطرفون، يذهبون لحد القول بأن بلادهم سبقت الغرب في كذا وكذا من منجزات الحضارة الحديثة. وكأنهم يوافقون ضمنا على أن "الاخر" هو المقياس والنموذج والمصطلح وأن "نحن" سبقناه زمنيا في هذه النقطة أو تلك.

والقضية على هذا النحو مقلوبة رأسا على عقب. وما كان مسموحا به منذ قرن ونصف مثلا في مجال الترجمة والا ستيحاء وتقريب المعاني برفقة المد الاستعمارى، لم يعد مقبولا في زمن الاستقلال، حيث أصبح ممكنا التعرف الدقيق على "أشكالنا الاجتماعية" دون الارتباط

العفوى أو المقصود بالمصطلح الغربي (اشتراكيا كان أو رأسماليا)...
لاننا مرشحون نحن أبناء العالم الفقير المتخلف، لان نمنح الحضارة الحديثة بعدا لم يكن لها من قبل، أن نضيف ابداعا أصيلا، هو اكتشاف المصطلح الاجتماعي ـ الثقافي لاشكال تطورنا. ولا سبيل وسطا أمامنا بين هذا الابداع أو الانقراض. ولا سبيل لتقنين علاقات القوى الحية المتفاعلة داخل مجتمعاتنا دون اكتشاف الشكل بل الاشكال الاجتماعية لتطورنا. وأخيرا لا سبيل لصياغة "القانون" الديموقراطي بغير الملامسة الواقعية لجسدنا الاجتماعي والتعرف الدقيق على ملامحه، مكوناتها ومقوماتها وتشكلاتها، في ضوء البيئة والتاريخ والعصر جميعا.

ان التحدى السافر للفكر الماركسي والفكر الليبرالي في ما يخص قضية الديموقراطية، حيث كانت الستالينية ولا تزال، وحيث كانت المكارثية ولا تزال (في صور جديدة) تجسد نهاية الطريق المسدود في عالم متطور نسبيا، ليس بالنسبة للعوالم الفقيرة المتخلفة تحديدا، بل لعله جوهر الاضافة التي يمكن لنا أن ننتزع بابداعها حق المساواة والمشاركة في بناء الحضارة الحديثة، وعدم الاكتفاء بحق الاجداد في بناء عصر النهضة الاوروبية. ذلك أن تقنين علاقات القوى والاشكال الاجتماعية، بعد كامل التحرر الوطني من رقبة النفوذ أو النموذج الاجنبي، يؤدى بالضرورة ـ والخلق التاريخي ـ الى جواب على سؤال الديموقراطية، لا يخطر ببال المصطلح الغربي، ماركسيا كان أو ليبراليا. فالتحرر الوطني الناجز من الاسر الاجنبي هو المقدمة الوحيدة الصحيحة للديموقراطية، ولكنه لا يتكامل بغير التحرر الاجتماعي داخل الحدود... حيث أصبحت الثورة الديموقراطية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تعني ذلك الالتحام والجدل في آن واحد بين الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية في وقت واحد. أصبحت

الديموقراطية هي مادة اللحام القابضة على طرفي المعادلة: التنمية الاقتصادية في الداخل وحراسة حدود الوطن. وحين تغيب هذه المادة فسرعان ما تنهار التنمية وتمتهن الحدود معا.

والغالبية العظمى من أنظمة عالمنا الفقير المتخلف، اختارت الطريق "الوسط" ــ المستحيل موضوعيا ــ برفضها القطع الجذرى مع البنية الاستعمارية ورفضها الارتباط العضوى مع الاستعمار الجديد. لم تكتشف أو لم تشأ أن تكتشف أو أنها اكتشفت بعد فوات الاوان. أن لا حل وسطا بين الاختيارين: طريق الاستقلال والديموقراطية أو طريق التبعية والديكتاتورية. وحين غيّبت الديموقراطية عمدا ومع سبق الاصرار وفصلت بين وجهي العملة الواحدة، كانت الهزائم والانكسارات المروعة.

* لذلك كان أسلوب توزيع الثروة الوطنية هو المعيار الثالث للديموقراطية في بلادنا. فالحقيقة أننا بين ما يسمى "برأسمالية الدولة" من ناحية و"التنمية الاقتصادية" من ناحية أخرى ضعنا في متاهات المصطلح الغربي، لا على صعيد الفكر المجرد بل على صعيد البناء الاقتصادى لاوطاننا المنهوبة والمستنزفة لامد طال.

فرأسمالية الدولة (الوطنية الحديثة الاستقلال) هي الحل الاقتصادى الوسط بين مباشرة احدى الطبقات أو الشرائح أو الفئات الارتباط البنيوى مع الاستعمار الجديد وتفويض السلطة الجديدة لدولتها للقيام بهذه المهمة ورقابتها.

والتنمية الاقتصادية في بناء هذا الهيكل للانتاج تقوم بدور كلب الحراسة لاموال أبناء الطبقة أو الشريحة الاجتماعية غير الراشدين.

والنتيجة المعروفة سلفا هي تحول القطاع العام (قطاع الدولة) من كونه "بذرة التحول للاشتراكية" حسب الشعار المطروح، الى "جرثومة العودة الصريحة الى ذلك النفوذ الاستعمارى" لا الى الرأسمالية

أو الليبرالية كما قد يصارحنا الشعار المرفوع .

في موازاة هذه "الوسطية" الاقتصادية (وهي تعبير افتراضي لان استحالتها الموضوعية تؤدى الى سقوطها) يقوم التنظيم السياسي الوحيد، الجامع المانع . وكما أن السلطة لا تعود أداة تنفيذ قانون علاقات القوى والتشكل الاجتماعي بل جهاز فوقي مفارق للحركة الاجتماعية في صيرورتها، يتحول التنظيم السياسي الوحيد الى بنيان ورقي ولافتة تضم الملايين ولا تضم واحدا، وتبادر الى السقوط الفعلي من قبل أن يسقط النظام . ان تجارب التنظيم السياسي الوحيد برهنت يقينا على أن فعاليتها الوحيدة أنها المأوى الرسمي لقوى الثورة المضادة، وأن هذا "التنظيم" هو الحاجز الرسمي لمنع الجماهير المنتجة من التنظيم المستقل عن أجهزة الدولة، أى منع الدورة الدموية للجسد الاجتماعي من الاكتمال، وبالتالي الحكم مسبقا على هذا الجسد بالتحلل والموت .

والحقيقة هي أن الانظمة "الوسطية" في عالمنا الفقير المتخلف قد واجهت مأزقا تاريخيا لا يخلو من المفارقات المأساوية ... ففك الارتباط البنيوى مع الامبريالية والاستعمار الجديد، يعني تلقائيا في ظروف الفقر والتخلف استعادة الثروة الوطنية من قبضة النفوذ الاجنبي حقا، ولكنه يعني في اللحظة عينها اعادة توزيعها على القوى الاجتماعية حسب دورها في الانتاج الاقتصادى ووظيفتها في التقدم الاجتماعي . وهو الامر الذى يجعل من "الثورة الثقافية الشاملة" ـ لا مجرد الانتقال أو التحول الى الاشتراكية ـ هو الاختيار الوحيد أمام الوطن الذى ينشد الاستقلال الحقيقي شكلا ومضمونا . وأية خطوة أدنى من الثورة الثقافية الشاملة تحمل في تضاعفها جرثومة التنازل التدريجي الذى يصل لحد التفريط في الارض والاقتصاد والارادة الوطنية .

في عصر لم تعد فيه "التنمية الرأسمالية" للبلدان المتخلفة واردة على أى نحو ، لا يعود الاختيار التاريخي هو بين التبغية لهذا المعسكر أو ذاك من معسكرات العالم المتطور ، بل يصبح الاختيار هو بين الاستقلال مع الديموقراطية والاشتراكية (الثورة الثقافية الشاملة) وبين التبعية التدريجية ثم المطلقة للهيمنة الاجنبية . ولا طريق ثالث . هذا هو مأزق الذين أرعبتهم وترعبهم "الثورة الثقافية" بكل ما تعنيه من اشتراكية حقيقية (مهما اختلفت قوانينها من بلد الى آخر) ومن ديموقراطية حقيقية (مهما اختلفت صياغة قوانينها من قطر الى آخر) .

ان هذه الثورة الثقافية هي وحدها القادرة ، بترشيد الانتاج الاجتماعي ، على اعادة توزيع الثروة الوطنية بما يحقق ردما للهوة بين التطور الاقتصادى والتنمية الاجتماعية . ان زيادة الانتاج وحدها في ظل رأسمالية الدولة الوطنية لن تمنع البطالة المقنعة . والاقتصار على تشريك العمال في الربح والادارة دون التضخم وتورم الاستهلاك . كذلك فان التوسع في قطاع الخدمات من مجانية التعليم الى "قصور الثقافة الجماهيرية" لا يحول دون انتشار الامية بشطريها : الامية الابجدية وأمية المتعلمين ، مما يجعل من الانفجارات السكانية عبئا كميا بدلا من أن تكون "كيفا انتاجيا" . كما يصبح التناقض بين التكنولوجيا والايديولوجيا ترفا فادح الثمن .

يقول "غراهام جونز" في كتابه "دور العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية The role of Science and Technology in Developing Countries. "أن التغيير التقني يوءثر على معيشة الناس ، وعلى عاداتهم الاجتماعية وطرق حياتهم ، وهو يقوّض بصورة محتمة الاوضاع والممارسات القائمة . وتلقى سائر المجتمعات (المتخلفة" وهي تبني ، مقاومة التغيير ، كما تعاني من الحرص على الوضع القائم" (ص ٤١ من طبعة أكسفورد ١٩٧١) .

وهذا صحيح، فما لم يتمكن التغيير الديموقراطي الشامل (الثورة الثقافية) من ردم الهوة بين النمو الاقتصادى والوضع الاجتماعي، يقع التمزق الحتمي بين الافراد والشرائح الاجتماعية وأرض الوطن، فالاغتراب عن الالة، هو التجسيد المفاجئ والعفوى للاغتراب عن المجتمع والطبيعة معا. وليست الثورة الثقافية أكثر من مقاومة هذا الاغتراب المزروعة جذوره في الهيمنة الاجنبية أولا، فالهيمنة الماضوية (تراث الشعور الجمعي في مجمل التراث الحي من قيم وتقاليد وعادات) فالهيمنة الفئوية. وكلها تجد رمز الرموز في الدولة. لذلك تجيء اعادة توزيع الثروة، لا كعدل اخلاقي، بل مجرد مقدمة لسد الفجوة بين الاغتراب والحرية من ناحية وبين الاستيلاب والانتماء الخلاق الحار والعفوى من ناحية أخرى.

من هنا يبدو لي التشابه المثير لوصف "شركة صنع القرار" بين كاتب روسي عاش في القرن الماضي وقائد سياسي عربي يعيش في عصرنا، مدعاة للتأمل. يقول "تولتسوى" في كتيب "السلطة والحرية" (المترجم للعربية والمطبوع في القاهرة عام ١٩١٣): "ان الامم لا تتحرك بالسلطة ولا بأفكار الكتاب ولا بجملة الاسباب التي يرصدها المؤرخون، بل بعمل كل الناس الذين يشتركون في الحادثة التاريخية، والذين يتجمعون بكيفية تقلل مسؤولية الذين هم منوطون بالحوادث مباشرة" (مكتبة النجالة ــ ص ٦٩).

لم يكن "تولتسوى" أكثر من كاتب في روسيا القيصرية المتخلفة، وقد وزع أراضيه على الفلاحين بنفسه قبل أن تقوم الثورة في بلاده بأكثر من ربع قرن. ويقول معمر القذافي في الكتاب الاخضر: "ان المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديموقراطية الشعبية. ان أى نظام للحكم خلافا لهذا الاسلوب، أسلوب المؤتمرات الشعبية،

هو نظام حكم غير ديموقراطي • ان كافة أنظمة الحكم السائدة في العالم الان ليست ديموقراطية ما لم تهتد الى هذا الاسلوب • المؤتمرات الشعبية هي آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديموقراطية" (ص٢٨ من الفصل الاول) ••• ولكنه يكمل في مكان آخر "••• هذه هي الديموقراطية الحقيقية من الناحية النظرية • أما من الناحية الواقعية فان الاقوياء دائما يحكمون ••• أى أن الطرف الاقوى في المجتمع هو الذى يحكم " (ص ٤٨ طبعة "كوجاس" ١٩٧٦ ، باريس) •

والعقيد القذافي ، على عكس "تولتسوى" ، رجل عسكرى وقد مارس السلطة عشر سنوات ، ومع ذلك فكلماته تؤدى الى المعنى نفسه الذى قاله الكاتب الروسي منذ قرن ، أى أن التجربة العملية ذاتها ، تؤكد الحل والواقع معا • الحل هو أن الشعب هو "شركة صنع القرار" ، وربما أن الديموقراطية تدعم في ظروفنا وبالضرورة التيار الاكثر تقدما ، فان الواقع — في العالم كله لا في عوالمنا المتخلفة فقط— هو نقيض الثورة الثقافية ، هو ما قاله القذافي ببساطة "الاقوى يحكم" •

* يبقى المعيار الاخير للديموقراطية في أقطار عالمنا الفقير المقهور ، هو الوحدة القومية • ان استرداد الحدود من الاحتلال الاجنبي مجرد خطوة لبسط السيادة الوطنية على "الارض الموحدة" ، فهذه الارض هي القاعدة الصلبة الراسخة لاقامة المجتمع الوطني المستقل •

وكما أن الماركسية في بعض أقطارها لم تتوصل بعد الى ابداع الصيغة الديموقراطية للوحدة القومية ، كذلك الليبرالية الغربية أخفقت في كثير من أقطارها في تثبيت التوحيد القومي الذى ازدهرت البورجوازيات الاوروبية في أحضانه •

وفي وطننا العربي المجزأ تجارب مريرة للوحدة والانفصال ،

لم يدرس بعد عنصرها الحاسم ، وهو غياب الصيغة الديموقراطية.

وكما أنه من كشوف عصرنا التحام ثورة التحرر الوطنى بالثورة الاجتماعية في مركب جدلي واحد ، كذلك فانه من كشوف هذا العصر التحام الوطنية بالوحدة القومية. والديموقراطية هي "مادة اللحام" القابضة على طرفي المعادلة في الحالين ، حين تغيب في الاولى تقع الهزيمة وحين تغيب في الثانية يقع الانفصال أو التقسيم.

الديموقراطية لا تتجزآ ، بديهية قديمة. ولكن الاحداث من قبرص الى لبنان الى ايران تقول أننا لا زلنا بحاجة الى تعلم البديهيات.

الديمقراطية
ملخص تحليل نقدي

*

الاستاذ روجي دولورم
مونتريال ــ كيبيك ــ كندا



تكلّل كلمة الديموقراطية في الانظمة الاوروبية هالة من "القداسة" تدفع كافة الناس الى الدخول تحت رايتها.

لكن يشاء سوء الحظ أن تنتصر كلمة الديموقراطية بينما حقيقة الكلمة نفسها يعتريها الغموض بل تتراجع، بحيث أننا نتساءل عما اذا كانت الكلمة لا تزال ذات معنى بعد أن حمّلناها كل ما نريد.

يتضح الان، يوما بعد يوم، أن الانسان لم يستطع قط، عبر تاريخه الطويل، أن يولد مثل هذا الغموض الايديولوجي الاصطلاحي، بهذا القدر من الشمول والشدة والمهارة.

قامت المهمة الحضارية التي اضطعلت بها المجتمعات الغربية على التذرع بالديموقراطية لنشر، بل لفرض معايير وقوانين في المعاملات لا يمكن الا أن تأتي لصالحها.

فاللعبة في أساسها مغلوطة. فالانسان سيطر على الانسان واستعمره بينما هو يدعي تحريره. فتجارة الرقيق ليست من القدم بقدر كاف حتى يزول شبحها نهائيا من الذاكرة.

واليوم لا يستعبد الانسان أو يستغل عن طريق العنف

والقهر الجسدى بل بوسائل أكثر تهذيبا كالعنف النفسي والابتزاز والحصار، وكلها أساليب قهر ناعمة وعنيفة في آن واحد_ وهكذا يدفع الشعب ثمن طموح بعض أصحاب الامتيازات.

الناس كلهم مع الديموقراطية المهم هو تحديد هذه الديموقراطية المنشودة.

ليس بالتسمية يصبح النظام ديموقراطيا. فالديموقراطية النظرية قد تتعارض مع الديموقراطية المعاشة.

وهذا ما فهمه الرئيس معمر القذافي جيدا وعبر عنه في الفصل الاول من كتابه الاخضر.

يكفي أن نتفحص الامر بعض الشيء حتى يتضح فورا التجافي بين الديموقراطية في المثال وبينها في الواقع.

ان النظام الديموقراطي يعني _ وهنا المفارقة _ أن المحكوم هو نفسه الحاكم.

أليس هذا بكاف لتغذية الحذر تجاه الحكام والطليعة؟

الديموقراطية السياسية:

تخضع الديموقراطية السياسية، في مفهوم العالم الغربي المعاصر، ارادة ملايين الافراد، لسلطة واحدة. وبهذا تخيب كافة الامال وتصبح السلطة هبة لدنية.

فيقوم الحكم اذ ذاك على سحر الفرد، أو قوة الجاذبية أو باستغلال النفور بالقلق أو القلق الايديولوجي أو كافة البدائل الهجينة التي تستعمل للتضرير بالشعب واستعباده.

فلا نستطيع، والحالة هذه، أن نقول أن الشعب يشارك بالديموقراطية بمجموعه. اذ أن النظم الديموقراطية المعاصرة تقضي على عدد كبير من الشروط اللازمة لخلق مجتمع ديموقراطي صحيح.

لا يمكن الفصل بين الديموقراطية والمبادرة الشعبية :

السلطة هي الشعب ، وليست جماعة من الافراد تقرر عن الشعب ما هو صالح له فيما هي توهمه أنه لا يحقق سوى ارادته . لا يمكن للشعب في ظل ديموقراطية حقيقية ، أن يعهد بسلطاته الى آخرين أو أن يقلع عن ممارستها ، اذ أن تسليم السلطات لممثلين ليمارسوها يؤدي الى سيادة مجلس النواب .

من الخطأ بمكان أن نعتقد أن الانتخابات ضمانة لممارسة الديموقراطية . هذا الاعتقاد هو الخطأ الاكثر شيوعا في أمريكا فمن الصعب أن ننكر أن الانتخابات التي تجرى في أمريكا بانتظام ، هي ، في مختلف أشكالها تخلي الشعب عن سيادته .

فالشعب لم يعد يشارك باستمرار بادارة أعمال البلاد . انه يعهد بسلطاته كل فترة وفترة . والذين يتلقون هذه السلطات يدعون أنهم يخدمون مصالح الشعب بينما هم يخدمون مصالح فئات خاصة ضد مصلحة المجموع .

مثال :

يكفي أن نلقي نظرة على السياسة الامريكية حتى يتضح لنا فشلها الذريع هنا بالذات ، في الشرق الاوسط . انها تقوم ضد مصالح الشعب الامريكي بل انها مرهونة لمصالح أقلية غنية ونافذة هي مجموعة الضغط الصهيوني .

وهكذا تقوم الدعاية المستمرة والنفوذ الخبيث لدى الحكومة ووسائل الاعلام ، واسكات كافة من يتعرض للنظام بالنقد ، يقوم كل هذا بتحويل الرأى العام في الاتجاه المطلوب وتبقى الديموقراطية مجرد ادعاء .

لكن ان قبل الشعب الامريكي بأن يغرر به ، فشعوب الارض

الاخرى لا تقبل بذلك . ولهذا السبب لا يستفيد أى بلد في العالم من النموذج السياسي الانجلو ــ الامريكي . وليس هذا بالغريب .

وان اعتقد أحد أننا نبالغ في فهم الاحداث فليعتبر بأحداث خليج التونكان التي ، على كذبها الصارخ ، لقيت تقبلا لدى الشعب الامريكي واستعملت ذريعة لتصعيد قنبلة فيتنام الشمالية .

ان الديموقراطية على الطريقة الامريكية ، لا تتذوقها باقي شعوب الارض . وليست محفوظات وزارة الدفاع الامريكية الا شاهدا مشينا على هذا الوضع .

وأفضل تعبير عن هزيمة هذا الفهم للديموقراطية فقدان ثقة شعوب الشرق الاوسط وجنوب شرقي آسيا وافريقيا بالسياسة الامريكية وتراجع نفوذها فيها .

ان نقطة الضعف الكبرى في أمريكا هي رغبتها في فرض نموذجها على الجميع وحد باقي الشعوب والامم بحدودها الخاصة . هذا التفكير يحد من مواقع الاخرين ومن عقائدهم وفلسفتهم .

تعطي تجربة أمريكا في ايران مثالا آخر على ما يجب أن يكنه كل ديموقراطي حقيقي للشعب .

فلو أولى الامريكيون الجماهير الشعبية وارادتها اهتماما أكثر مما أولو مستغليها ، لما وقفوا عاجزين تجاه الاحداث . بينما كان أحد الطرفين يعيش بماله كان الطرف الاخر يعيش بايمانه فاذا به يحرز النصر .

وأما ما تبقى فنافل .

تقوم الديموقراطيات الحديثة على سلطة الاغلبية . فمن يحرزأكبر عدد من الاصوات يملك حق التمثيل ومن يملك أكبر عدد من المقاعد في المجلس النيابي يستلم الحكم . فالانتخابات لا تعبر تعبيرا

حقيقيا عن اختيار الاغلبية أو أفضلياتها. مع أن الاعتقاد بهذا الامر واسع الانتشار ويقوم برهانا على صحة النظام الديموقراطي. فالانتخاب لا يعبر الا عن اختيار أولي بين المرشحين.

وقد شرح العقيد القذافي في الفصل الاول من الكتاب الاخضر أن هذا الانتخاب يدل على أن الاغلبية المنتصرة هي القسم الاهم من الشعب. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن حتى هذه الاغلبية لا تمارس الا جزءا من السلطة اذ أن أوليات كثيرة تتظافر لابعادها عنها. وهكذا لا يبقى للمحكومين من الرقابة على الحكم شيء يذكر. ولا يبقى من الديموقراطية الا اسم بلا مسمى فيما هي تتابع ممارسة سحرها وجاذبيتها.

ان كان على السلطة أن تظل بين يدى الشعب فكيف يعقل أن تمارس خارجا عنه؟ لن يكون ذلك الا انكارا للديموقراطية.

ان الديموقراطيات الغربية تتهاوى أمام النقد والفحص. ان هي الا أشباح ينبغي تعزيمها.

لا تكون السلطة شرعية، من المنظور الديموقراطي الا اذا نبعت عن القاعدة وكانت تعبيرا عن الارادة الشعبية. أليس هذا هو الهدف المنشود عند انشاء موءتمر الشعب العام والموءتمرات الشعبية؟

المجتمع الديموقراطي هو المجتمع الحر الذى لا تديره سلطة سياسية اعتباطية لا رقيب عليها أو تسيطر عليه طبقة الاغنياء.

في سبيل فهم الحركة الداخلية للطبقة الغنية الحاكمة في أمريكا، نعتمد مرجعا أساسيا عن المجتمع الامريكي ألفه "فردينان لونكبيرغ" عنوانه: "الاغنياء وما فوق الاغنياء" نشرته دار "ستوك" في باريس.

سريعا ما نكتشف أن الديموقراطية ليست سوى زيف ديموقراطية وأن السلطة بيد ما نسميه النخبة أو الطبقة الحاكمة أو

النخبة الحاكمة أو نخبة الحكم أو القيادة العليا ...الخ.

ان النظام البرلماني لا يحل مشكلة الديموقراطية. ان أداة الحكم هي السلطة بشكل من الاشكال تجدها الالة البيروقراطية فتفرض بذلك ارادتها على الشعب ولا تستحي أن توهمه أنها لا تقوم الا بمشيئته.

ليست الديمقوراطية أن يتصرف بعض الناس بالبعض الاخر. ويجب الحذر ـ أشد الحذر ـ من التلاعب بالناس باستعمال علم النفس أو الدعاية أو الترقية في الوظائف بحيث يتكيف الافراد عفويا مع ما يطلب منهم.

الديموقراطية الصناعية :

الديموقراطية تلزم المجموعة بكاملها، وتشجع على المشاركة في القرارات، وتنمي اللامركزية في تحمل المسوءوليات، وتطور قدرات الجميع ومهاراتهم.

نرى اليوم أن الديموقراطيات التقليدية سجينة للديكتاتوريات الصناعية التي لا تفتأ أن تخنق صوت الاغلبية. والمأساة في هذا الوضع هو أن هذا المسار ينمو في غفلة عن الجميع ان لم نقل بتواطوء منهم.

فلا وجود للديموقراطية، بسبب من كافة هذه القضايا ومن تناقضاتها الصارخة .. يجب أن نخلقها في كل لحظة.

العناصر الاساسية في الديموقراطية :

على الديموقراطية أن تستلهم تصرفها من العدالة وأن تحاول تحقيقها. ولذا يجب عليها، في هذا العالم الذى تسوده اللامساواة أن تركز جهودها على ما يلي :

أ ـ المساواة السياسية وفي الحقوق، بتأمين نفس الحقوق

القانونية والسياسية وهذا من شأنه أن يصونهم من السلطة السياسية.

ب ـ المساواة الاجتماعية باضفاء نفس الاهمية الاجتماعية على الجميع، حتى يحمي كل نفسه من كافة أشكال التمييز العنصرى والامتيازات الفئوية ...الخ.

د ـ تكافوء الفرص بتوفير نفس فرص الترقي والتفتق للجميع، وذلك بالاعتراف بموءهلات الجميع واستحقاقاتهم.

هـ ـ المساواة الاقتصادية الديموقراطية بتوزيع الموارد توزيعا عادلا قدر المستطاع، بتوفير نفس امكانيات المنطلق للجميع. وتشمل هذه الامكانيات الظروف الاقتصادية والمادية الاساسية التي تخول أصحابها أن يتمتعوا بنفس الوضعية القانونية، وبنفس القدرات.

الديموقراطية عكس الحكم :

لا ينفك الحكم اليوم يقوى ويمتد بل ويكتسب أبعادا يتجاوز بها حدود التصور. وتضع التكنولوجيا تحت تصرف الانسان أدوات من شأنها أن تضاعف آلاف المرات قدرة الفرد الواحد. ويبلغ تفاقم السلطة حدا مرعبا اذ أن امكاناتها تتعدى عمليا كل الحدود الجسدية. اننا نبلغ حدود الدوار.

وتحتد اذ ذاك قضية السياسة والسلطة والحكم والنظم البيروقراطية وتقترب من النقطة الحاسمة. ولذا يتوجب علينا أن نتساءل عن موقع الديموقراطية من منظور الحكم.

يتضح، من هذا المنظور، أن الديموقراطيات الغربية ركزت السلطة في الدولة وبين يدى بعض الافراد الى درجة خطرة. ونلاحظ بتوجس عميق أن المراكز المحيطة والمستقلة التي من شأنها اتخاذ بعض القرارات وممارسة بعض السلطة مقيمة بذلك بعض التوازن تجاه السلطة المركزية والجهاز الحكومي هي في طريقها الى الانحلال.

وليس عبثا أن يهاجم البعض الانظمة الديموقراطية التقليدية التي تتذرع بالمساواة الشكلية. فبغض الطرف عن تزايد الفروق الاقتصادية بين الشعوب وتتساهل أو تعجز تجاه قيام مجموعات مالية ورأسمالية ضخمة تصبح ـ ولنقل ذلك بشجاعة ـ أقوى من الدولة نفسها.

وأكبر مثال على ذلك الشركات المتعددة الجنسية ولا سيما مفعولها في التجربة الشيلية.

لا تعتم الديموقراطية أن تنحني أمام السلطة الاقتصادية.

ولا خلاص من هذا الفخ الا باقامة لا مركزية السلطة وهو هدف لا يتحقق الا باشراك النقابات والاتحادات المهنية واللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية وأخيرا مؤتمر الشعب العام في هذه المسيرة (حيث الشعب يشارك تزداد فرص الحفاظ على الديموقراطية)، وهذا من شأنه أن يكبح من جموح الرأسمالية التي تمد فروعها كما يمد الاخطبوط رؤوسه.

فالسلطة في كل مستوياتها، يجب أن توزع وتقسم. ولا يجوز السماح باقامة سلطة شديدة القوة. فلا يقوم التوازن الا بخلق سلطات مضادة، فتنتشر اذا ذاك السلطة في كل مكان وتغمر كافة أوجه الحياة الاجتماعية، وتنبثق من اتحادات عديدة ذكرنا بعضها.

هذا هو الحل الامثل لتحقيق ديموقراطية حقيقية. كما أن الديموقراطية الحقيقية، بدورها، أفضل نمط سياسي لحل مشكلة السلطة التي يمارسها انسان على انسان.

ولكن يجب مراعاة هذا الشرط وهو "أن نمو الجميع نموا حرا رهن بحرية تأسيس جمعيات وبحرية نمو الفرد".

لا يدعي هذا العرض السريع الشمولية. انه بالاحرى برنامج أولي. وكان هدفي الوحيد عند تحريره أن أشجع على التفكير في سبيل نقاش مثمر.

ان جوهر الديموقراطية يقضي بالاعتراف بحق الشعوب المقدس بتقرير المصير اعترافا لا يأتي في النصوص وحسب بل يتحقق في الواقع . ونحن نعلم أن هذا الحق كثيرا ما يتعرض في كافة أنحاء العالم للنكران . وما تدخل القوى الكبرى الدائم في شوءون الدول الاخرى الداخلية الا برهان دافع على ذلك .

ان بعض الدول الكبيرة تحاول أن توسع من رقعة نفوذها سياسيا واقتصاديا ، بل أن تستتبع بعض الامم في الميدانين السياسي والاقتصادى .

ان هذه الدول ، مهما ادعت الديموقراطية لا يمكنها أن تخدع كافة الدول وفي كل زمان ، وان خدعت بعضها أحيانا .

كان بودنا أن نتوسع في هذا الموضوع ، غير أننا فضلنا ارجاء ذلك الى دراسة أخرى .

نريد في نهاية هذا الحديث ، أن نبدى فرحتنا أمام محاولات بعضهم اقامة نظام ديموقراطي حقيقي ، يخول كل فرد ، وبالتالي كامل المجموعة ، أن يبلغ أعلى درجة من التفتق والنضوج .

ونشكر ، مخلصين ، في دعانا للاشتراك في الندوة الفكرية السياسية العالمية حول الكتاب الاخضر ولتقديم مساهمتنا المتواضعة .

✸ تذييل ✸

لا أقول بضرورة اقامة حاجز منيع بين أمريكا ودول العالم الثالث. بل أعتقد ، على العكس، أن فلسفة الشرف والتسامح الذى يدعو اليه القرآن الكريم ، يجب أن يكونا دعامتي العلاقات بين الشعوب ، على ما يفصلها من محيطات من الصراعات ، والظلم والاحباطات .

وفي هذا المنظور ، لا أثق كثيرا بأمريكا التي حنقت روحها بثرواتها ، وأمل الكثير في الحكمة والتجارب العريقة التي اكتسبتها بعض الشعوب ، أذكر منها العرب .

هناك مشكلة من مشاكل العلاقات بيننا ـ أى علاقات العالم الثالث بأمريكا ـ قائمة على جهل بعض أشكال السيطرة والاستغلال التي يتواطأ عليها ، وعلى غفلة في أنفسهم عدد كبير من الغربيين .

تقوم الان في أمريكا حملة شعواء ضد الصهيونية . ولا يحق لكم أن تتركوا أو أن تعاقبوا من يخوضون هذه المعركة التي هي معركتكم .

ليس لدى حل لهذه القضية، علينا جميعا أن نجهد في ايجاد الحلول. ليست الصهيونية خطرا على البلاد العربية فحسب، انها تجسد أخبث أشكال الامبريالية. بل تهدد مصير الانسانية بكاملها، شأنها شأن النازية وكلتاهما تصدران عن نفس المصدر.

وان لم تأتلف كافة شعوب الارض في وجه الصهيونية، فستؤدى هذه بسبب عقيدتها السياسية الدينية الى صراعات تغرق العالم بالدماء. فمن الضرورى أن يكتشف اليهود أن اسرائيل انما هي دولة مسخ يتصرف بها عدد ضئيل من الافراد يطمحون في استعمالها رأس حربة للامبريالية في الشرق الاوسط.

وأظن أن النضال ضد الصهيونية يجب أن يوازيه نضال مرير ضد اللاسامية وضد كافة أنواع العنصرية. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الصهيونيـــة لا تنتشر ولا تحيا الا بارهاب اليهود (فهم باعتقادى ضحايا الاولى) وبتنمية عقدة العظمة الجماعية واستغلالها.

فالدعاية والوسائل التي تستعملها تدل على صلافة ولؤم لا يحدان. انها تغذى اللاسامية حتى تطرح نفسها منقدة منها.

لا يحق لاحد أن يطالب لنفسه بحقوق لا يعترف بها لغيره. والكيان الاسرائيلي يطالب لنفسه بحقوق لا يعترف بها لغيره، ولا سيما الفلسطينيين.

لنقلب العبارة ونقل: لنطالب للفلسطينيين بنفس الحقوق التي يطالب بها الاخرون لانفسهم.

وفي منظور آخر نقول: مهما كانت المظالم والالام التي تعرض لها اليهود في الماضي، فان ذلك لا يبرر أو يسمح لهم بوضع استثنائي. لا نصلح مظلمة بأخرى.



فشل خرافة
"الحكومة النيابية تحقيق لسيادة الأمة"

*

الاستاذ رونيه شيرو
عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية
كليرمون ــ فيران (فرنسا)

من الصعب أن نحدد بدقة الاصول المذهبية للحكومة النيابية، حتى وان كان مونتسكيو يرجع أصلها الى البعيد "الى غابات القبائل الجرمانية القديمة". وقد أسهم "هوبز" و"ألتوسيوس" و"لوك" و"بلاك ستون" و"بيرك" و"بتنهام"، وبالطبع مونتسكيو ذاته في "روح القوانين"، ببعض العناصر البارزة في مستقبل الحكم النيابي.

لكن الاب "سييز" كان هو ــ حسب تعبير "ميرابو" الصحيح ــ "الذى كشف للعالم المبادئ الحقيقية لنظام الحكم النيابي".

ولا تفتقر الكتابات الكلاسيكية لقصائد المديح لهذا المبدأ الذى اعتبره البعض أمرا لا يمكن فصله عن الديموقراطية. ورغم هذا فان "خرافة" الحكومة النيابية لم توضع أبدا موضع التطبيق في الواقع، فقد استخدمت على النو لاقامة " حكومة للامة بواسطة ممثلين ذوى سيادة"، وهو ما أسماه البعض "حكومة فوق ــ نيابية".

كما أن هذا في الواقع هو ما تصورت من أجله هذه الحركة، وكان على الحكومة النيابية، لكيما تفتح في هذه الخدعة، أن تقوم على ابتداعات قانونية عديدة، وكما يقول "تومبيتر" في "الرأسمالية

الاشتراكية والديموقراطية" فان "الساسة قد قدروا حق قدرها عبارة تتيح لهم أن يتملقوا الجماهير في ذات الوقت التي توفر لهم فيه فرصا رائعة لا للافلات من مسؤولياتهم فحسب، بل كذلك لافحام خصومهم باسم الشعب صاحب السيادة".

ونحن نعتزم هنا تقديم بضع ملاحظات موجزة عن فشل الحكومة النيابية.

١ ـ نقطة انطلاق الحكومة النيابية: ابتداع قانوني.

ينبغي أن نعترف مع "ليون ديجوى" (مبادئ القانون الدستورى) بأنه نقطة انطلاق النظرية بأسرها هو الاعتراف بعنصر هو دعامة سيادة الدولة. وهذا العنصر هو الامة".

ويرتبط مفهوم السيادة الوطنية والمبدأ التمثيلي ارتباطا وثيقا. ويستطيع "كارى دى مالبيرج" أن يقول عن حق (اسهام في النظرية العامة للدولة) أن: "نقطة انطلاق نظام الحكم النيابي هي مذهب السيادة الوطنية وبالعكس فان فكرة السيادة الوطنية تنتهي أساسا الى الحكومة النيابية".

ولنقل باختصار شديد أن الحكومة النيابية التقليدية يعترف بأنها "الحكومة التي تقوم فيها الامة ـ صاحبة السيادة ـ بتفويض ممارسة هذه السيادة الى هيآت تمثلها. فالشعب لا يوجد، وليست الانتخابات سوى أداة عملية انتقاء المرشحين، ويستمد الممثلون المنتخبون صلاحيتهم من الامة، هذا الكيان الاسطورى الذى طوره "سييز".

ويمكن أن تتعرض هذه النظرية لكثير من الانتقادات،

وسنقدم أربعة أمثلة لهذه الانتقادات ، على مستويات مختلفة.

أ ـ ويتناول النقد الاول مفهوم الحكومة النيابية ذاته، فالمعالجة التي تبناها الثوريون الفرنسيون بوعي معالجة أكثر قانونية مما يجب .

ويذكر "ليون ديجوى" (بحث في القانون الدستورى) أن هذه النظرية تصطدم باعتراضات نظرية ومصاعب عملية لا اجتياز لها ، ورغم هذا فانها قد ظلت باقية من حيث الصياغة وليس من حيث الوقائع .

فالتمثيل من صنع قانونيي الجمعية الفاشيستية، الذين أخذوه عن نظرية من العصور الوسطى دون أن يدخلوا عليها التعديلات اللازمة. ويرتبط التصور القانوني الضيق للتمثيل السياسي ـ على الاقل جزئيا ـ بالعادات المكتسبة ، أو بقدر من الخمول الفكرى أو بفقر في الخيال. ففي عام ١٧٨٩ ، ـ كما يعترف البروفيسور بوردو نفسه ـ " لم يكن يهم كثيرا أن يحل محل التمثيل البدائي الذى يستهدف أشخاصا أو جماعات محددة تحديدا ضيقا تمثيل عام لكل طبقات الامة. فطبيعة النيابة لم تكن لتتغير" . (بحث في العلم السياسي المجلد الخامس) .

أما "موريس هوريو" فهو من جانبه (مبادئ القانون الدستورى) يرى أن الحكومة النيابية هي "وليد خليط روماني واقطاعي" ، وقد أعطاه مبتدعوه مفهوما ضيقا ، ومن تم أهملوا ما يمكن أن نسميه التمثيل "الوجودى" .

وكيف نملك ألا نفكر في سوءال "بيرك" في كتابه "تأملات" حين يقول : "ما جدوى أن يناقش قانونيو الجمعية التأسيسية الثرثارون" حق الانسان المحرر في الغذاء والعلاج ؟ان المسألة هي أن

نعرف كيف نجلب له الغذاء ، وكيف نعطيه الدواء " .

التمثيل يوءدى الى تحلل الامة والشعب . فكما قال "ستانلي هوفمان" (عن العقد الاجتماعي أو سراب الارادة العامة) فانه "يهبط بالشعب الى أوراق تصويت لاختيار ممثليه ، ويجعل من ارادة الممثلين الارادة العامة ، والقومية ، فالعلاقات في العالم المغلق للنواب والحكومات هي علاقات المدينة المثالية ، لكن هذا العالم مفصول عن المجتمع الواقعي . . . "

وبالمثل يكتب "أ . ويل" في (الفلسفة السياسية ١٩٥٦) أنه "لا يبدو الشعب معطاة يمكن ادراكها موضوعيا ، بشكل طبيعي أو تقليدى ، أنه من صنع الدولة ، والقانون هو الذى يحدد من هو الشعب ، هذا الشعب الذى يتحرك سياسيا " .

ب ــ وينبغي أيضا أن نلاحظ (وليس هذا سوى مفارقة ظاهرية) أن هذه النظرية تستبعد كل تمثيل قانوني .

يقول "كارى دى مالبيرج" بلهجة قاطعة "أن سمة نظام الحكم النيابي هو أنه لا يتسم بأى تمثيل حقيقي " .

فالنائب لا يمثل الناخبين الذين اختاروه "فاذا قام الشعب المفوض بتفويض سلطته فانه يتخلى عنها . . . ولا يعود الشعب يحكم نفسه ، وانما هو محكوم . . . ومن هنا فان الشعب يفوض سيادته أو بعد هذا فاني أضمن لسيادته مصيرا مضادا لمصير زحل . فالابنة ــ أى النائب ــ هي التي ستلتهم هذه السيادة" (فكتور كونسيديرانت "الحل أو حكم الشعب المباشر" ١٨٥٠) .

ونحن نعرف الانتقادات الشهيرة لـ"جان جاك روسو" في هذا الصدد . ويلاحظ "كارى دى مالبيرج" "أننا نبتعد عن فكرة السيادة كما عرضها روسو ونصل الى نظام الحكم النيابي مرورا بهذه الفكرة

الاخرى القائلة أن الشعب ينقل ــ في الانتخابات ــ سلطته السيادية، ويعني هذا نسيان أن السيادة لا تنقل، فاذا كانت في الشعب فلايمكن أن تخرج منه. وقد كان روسو ذاته منطقيا (اسهام في النظرية العامة للدولة).

ان البنيان السياسي لدى "سييز" ــ وينبغي أن نعترف بأنه بنيان ماهر للغاية ــ يطرح تمثيلا دون وكالة وحتى ــ بالنسبة للمدافعين عن نظرية الهيئة الممثلة ــ تمثيلا دون ممثلين.

ج ــ ولكن ربما كان من المفيد أن نثير التساؤل حول الفرضيات الايديولوجية للحكومة النيابية. وعندئذ سنجد أن هذه الفرضيات محل شك كبير.

فالفرضية الرئيسية للمبدأ التمثيلي يسلم بها بسهولة أكثر مما يجب. فاما أن الشعب ليست لديه كفاءة سياسية وينبغي المضي بهذه الفرضية حتى النهاية برفض تدخله في اللعبة السياسية، واما أن لدى الشعب الكفاءة السياسية للاختيار فكيف نفسر عندئذ أنه ليست لديه سوى هذه الكفاءة.

يقول "أليكسيس توكفيل" ــ الذى يتسم دائما بالوضوح ــ في كتابه "الديموقراطية في أمريكا": "لقد دفعت الشعوب الديموقراطية الى مفارقات غريبة، ففي المسائل الصغيرة التي يكفي فيها الحس السليم البسيط يعتبر المواطنون غير قادرين، أما في مسألة حكم الدولة بأسرها، فانها تضفي على مواطنيها سلطات هائلة، انها تجعلهم على التوالي ألعوبة في أيدى الملوك وسادة لهم، أكثر من ملوك وأكثر من رجال عاديين".

وهذا ما يكتبه ــ في مكان أقرب الينا ــ "بول فاليرى" في صفحة شهيرة، "كانت السياسة في البداية فن منع الناس من التدخل

فيما يعنيهم ، ثم أضيف اليها في عهد لاحق فن اجبار الناس على أن يقرروا ما لا يفهمون ، ويتحد هذا المبدأ الاخير بالمبدأ الاول" .

كما أن هذه الفرضية بالمثل خطيرة لانه اذا كان الشعب عاجزا عن حكم نفسه وينبغي أن يلجأ الى ممثلين ، الى وسطاء ، فان من الاوفق أن نقلل الى أقصى حد عدد المدعويين الى التصويت ، وعندئذ تصبح كل التعسفات المعادية للديموقراطية مشروعة .

بل أن منطق المبدأ التمثيلي يقود المادة ٣٢ من الدستور الاثيوبي الصادر في عام ١٩٣١ ، والتي استشهد بها "جوزيف بارتليمي" من قبيل التندر : "يمثل المجلس الشعب ، ولكن لما لم يكن هذا الاخير مستنيرا بعد فان الامبراطور يختار ممثليه بدلا منه" .

وكان "بواسيه دانجيه" قد قال أثناء وضع دستور العالم الثالث : "ان مجتمعا يحكمه الملاك قد بلغ المرتبة الاجتماعية أما المجتمع الذى يحكمه غير الملاك فلا يزال في مرحلته الطبيعية البدائية" .

د ــ والواقع أن الحكومة النيابية تستجيب لاهداف أنانية .

وهو تجنب صعود الجماهير ، وتعطيل وصول ديموقراطية وبعبارة أخرى ، تعزيز سيادة صفوة سياسية واجتماعية .

ويستند المفهوم الليبيرالي عن "الصالح المشترك" الذى ظهر في ١٧٨٩ ، وما زال واسع الانتشار الى قاعدة سياسية ضيقة ، تستهدف الحد من المنازعات بين الطبقات والمصالح . ولهذا فقد كان في وسع "شومبيتران" أن يقول : "ان النفعيين ، آباء المذهب الديموقراطي لم يدركوا تماما أهمية أسباب الشقاق هذه ، لسبب بسيط هو أن واحدا منهم لم يكن يفكر جديا في تعديل أساسي للاطار الاقتصادى أو لعادات المجتمع البورجوازى" .

ولقد قدم "رينيه كابيتان" ملفا ضافيا للغاية لمحاربة نظرية الحكومة النيابية، وحجج هذا الفقيه الكبير مقنعة للغاية.

لقد ولد التمثيل طبقة سياسية، احتفظت في الواقع بالسلطة طويلا وحدها وبشكل قانوني.

فالواقع أن التمثيل لم يكن سوى كلمة مجردة، خالية من المعنى، مليئة بالغموض والمخاطر، يقول "توكفيل" : "ان الكلمة المجردة أشبه بصندوق ذى قاعين، يضع المرء فيه الافكار التي يريدها، ويسحبها دون أن يراه أحد" ("عن الديموقراطية في أمريكا").

ولنختم الجانب الاول من تحليلنا بعبارة قالها "شارل بيجوى" عشية الحرب العالمية الاولى : "الحكومة تصنع الانتخابات. الحكومة تصنع النواب، والنواب يصنعون الحكومة. وكلهم يتسمون بالرقة، والسكان ينظرون، ويطلب من البلاد أن تدفع، والدليل على أن هذا سيستمر، الدليل على أن هذا سيبقى، هو أنه مستمر منذ أربعين عاما، وهي سيبقى أربعين قرنا، فالسنوات الاربعون الاولى هي الاكثر قسوة"، وانه لحكم بالغ التشاؤم.

٢ ـ نتيجة المبدأ النيابي : حكم الامة على يد ممثلين ذوى سيـــــادة.

لم تنجح الحكومة النيابية التقليدية في ارساء الديموقراطية، وكل ما نريده في هذه التأملات أن نبرز نقطتين أساسيتين :

أ) أن الممثلين يفكرون باهتمام شديد ـ كثيرا ما يكون مبالغا فيه ـ في اعادة انتخابهم. وكانت هذه احدى نقاط الجدال أيام الثورة الفرنسية لكنها سويت بسرعة، وينبغي الاعتراف بأن امكانية اعادة

الترشيح الى ما لا نهاية لا تثير الاضطراب الكامل في تكوين الجمعيات فحسب ، بل كذلك في طبيعة نظام الحكم النيابي ذاتها . يقول "م .ت . أكسينت" : "ان التمثيل في السنوات الاخيرة من الجمهورية الثالثة يكتسب مظهرا مبتذلا : انه يقوم على استعباد الناخبين للمنتخبين".

وتلك هي العودة الى نظام التوكيل الضيق الملزم بحكم الامر الواقع . فهل ينبغي أن نسعد لذلك ، وأن نعتبر أن الشعب في النهاية ــ وعبر ما يسميه بعض الكتاب "الحكومة نصف التمثيلية" ــ قد استرد قدرته على اتخاذ القرار أو على الاقل جزءا منها ؟ سيكون هذا استنتاجا متعجلا وغير دقيق .

فالواقع أن هناك صلة يصعب تحديدها وتختلف حسب الحالة بين النائب وناخبيه ودائرته . وقد لاحظ ذلك جيدا "ألكسندر تارديو" في كتابه "المهنة البرلمانية" (الذى يعكس بوضوح التقاليد المعادية للبرلمانية لدى اليمين الفرنسي) : "... ويعني هذا أن الفكرة المتقعرة عن التمثيل الوطني ، التي رأيناها تخلق هذه المهنة ، قد خرجت منهكة من هذا الخلق ، فتمثيل فرنسا واحدة لا تنقسم ليس سوى خرافة ، فكل نائب يمثل ستة على مائة من فرنسا لا غير ، أما المجموع فغير ممثل" . ويستطرد "تارديو" قائلا أنه حول كل مسألة تصطدم "المصلحة العامة" بـ"المصلحة الانتخابية" للنواب : "وللرد على ذلك ــ ينكرون والنصوص في أيديهم ــ أنه اذا كان كل نائب قد انتخبته دائرته فانه مع ذلك لا يمثل هذه الدائرة وانما يمثل فرنسا بأسرها . وليس هذا كله سوى كلمات . فالدائرة التي تنتخب وتعيد الانتخاب تظل بالنسبة لنائبها ــ بأوامرها القاطعة ــ الواقع الوحيد الحي الذى يقوم على خدمتـــــه" .

ويعلن البروفيسور "موريس دوفيرجي" (الجمهورية السادسة

والنظام الرئاسي" وجهة نظر قريبة من ذلك : "ومن الناحية الرسمية جعلنا من البرلمانيين ممثلي الامة بأسرها . أما من الناحية العملية فقد استمر الناخبون يتعبرونهم المدافعين عن المصالح المحلية الخاصة".

وهكذا فان الذى ظهر هنا لنا بالتدريج هو نظام حكم نيابي خرج عن طبيعته وابتعد عن الصالح العام . انه في الواقع نقل لصفة التمثيل من هيئة الى أخرى ، من البرلمان الى الاحزاب التي تلعب دورا أساسيا في هذا الطراز الجديد من نظم الحكم ".

ويقول "ج. ليبهولز" : "وفي ديموقراطية الاحزاب يفقد البرلمان شيئا فشيئا طابعه الاصلي ، ويغدو مكان يلتقي فيه مندوبو الاحزاب المرتبطين بالتعليمات ، ويكتفي فيه بتسجيل القرارات التي اتخذت في مكان آخر ، وعلى سبيل المثال في اللجان أو في مؤتمرات الاحزاب ". ولم يعد البرلمانيون سوى الناطقون باسم أحزابهم أو باسم المصالح المحلية أو الخاصة ".

ب ـ الحكومة فوق النيابية ـ وتلك هي نقطتنا الاخيرة ـ تمثل القدرة الشاملة للممثلين .

ان المبدأ التمثيلي الذى وضع للحد من الملكية المطلقة في القرن الثامن عشر في أوروبا ـ وبخاصة في فرنسا وبريطانيا ـ قد قاد في الواقع الى شكل آخر من الحكم المطلق ، هو حكم النواب .

فقد أصبح البرلمان هو العنصر الاساسي في مواجهة الحكومة وكذلك أيضا في مواجهة الشعب : وهكذا يستطيع العميد "ميشيل هنرى فابر" أن يقول : "ان سيادة الشعب تتخذ شكلا مقننا في سيادة البرلمان". ويصبح القانون باعتباره تعبيرا عن الارادة العامة شامل القدرة. انه نظام السيادة البرلمانية.

فالنواب الذين يحكمهم الناخبون أكثر من اللازم في بعض

النقاط ليسوا محكومين بالدرجة الكافية في بعضها الاخر. وتتراكم المتاعب، ونصبح أمام حكومة أوليغارشية مقطوعة الصلة بالقاعدة، ومناقضة للديموقراطية.

والواقع أن المبدأ التمثيلي ـ تراث عصر قد انقضى ـ قد باء بالفشل، وينبغي أن ندرك ذلك.

ويعكس فشله عجز نظم الحكم النيابية عن ارساء الديموقراطية، ومن هنا يأتي التشكيك فيه في الديموقراطيات المعاصرة، ومعارضات المبادىء التي يصطدم بها التمثيل سواء في البلاد الاشتراكية أو في ظل الجمهورية الخامسة، باسم المبادىء التي تزعم أنها تحاول أن تعيد (أخيرا) صوت الشعب.

كيف نصل الى ذلك؟ هذا نقاش آخر، وهو النقاش الحقيقي في مجتمعاتنا المعاصرة.

قيام سلطة الشعب : او الجماهيرية

*

معمر القذافي

أولا أحب أن أحيي المشاركين في هذه الندوة وأشكرهم على الحضور، وأرجو أن يكونوا قد وجدوا التسهيلات الممكنة في الحضور الى الندوة وفي النقاش، ونحن نقدّر مجيئهم من كل مكان بعيد، ونعتقد أن هذا تعب يتناسب مع خطورة الموضوع الذى يطرحه الكتاب الاخضر ... الذى يتعلق بحياة الانسان في كل مكان، فهو يعالج المشكلات التي يعاني منها الانسان في كل مكان ... المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويظهر الكتاب كنتيجة حتمية لفشل أو لاستنفاذ كافة الجهود السابقة التي بذلها الانسان ... والتي وصلت به الى حد الثورة .. وآخرها الثورة الماركسية. وهناك سلسلة من الثورات الوطنية تجتاح العالم الثالث، وقبل ذلك في العالم الغربي .. الثورة على الاقطاع والثورات البورجوازية، وانتصار المجتمع الراديكالي ... المجتمع اليسارى الى حد ما الان.

هي كلها محاولات من أجل أن يحل الانسان مشكلاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذه الجهود لا يستهان بها .. فهناك ثورات عملاقة وقعت في التاريخ الانساني من أجل حل هذه

المشكلات وتجارب رائعة في محاولة الوصول الى حل هذه المشكلات بذلها الانسان في أماكن متعددة من العالم • ودفعت الانسانية ثمنا باهظا على درب الخلاص من الضغوط والقيود ومن أجل الحرية• ولا زالت تدفع البشرية في كل يوم ثمن الخلاص، وثمن الانتصار على المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقدم البشرية هذه الضحايا في كل يوم ، بهدف الوصول الى السعادة بعد أن تتحرر•

ولكن كل المحاولات السابقة لم تحل هذه المشكلات •• وانما أنا فمقتنع أن الجماهيرية، يعني دولة الجماهير ـ لا أقصد هنا ليبيا ـ بل أقصد الدولة الجماهيرية ••• دولة الجماهير، أى قيام المجتمع الجماهيرى على الاسس الواردة في الكتاب الاخضر، وأقصد ضرورة حل المشكل السياسي وحل المشكل الاقتصادى، والمشكلات الاجتماعية الاخرى •• أنا مقتنع أن هذا هو الذى يحقق الشكل النهائي للحرية، ولا يعني هذا أن هذا الوضع سيدوم• فقد تنتكس الجماهيرية ••• ينتكس المجتمع الجماهيرى، المجتمع السعيد الحرّ ••• اما بعودة الديكتاتورية من جديد ••• الديكتاتورية الحزبية أو الطبقية أو الطائفية أو العائلية أو القبيلية، النيابية، كل أشكال هذه الديكتاتوريات المذكورة في الفصل الاول من الكتاب الاخضر، حيث بعودتها تفقد الجماهيرية ••• يفقد المجتمع الجماهيرى أو يسقط وتحل محله الديكتاتورية مرة أخرى، أو تطغى الغوغائية والفوضى، التي يحتمل أن تأتي بعد عصر الجماهيرية، وفي هذه الحالة أيضا تزول الجماهيرية أو يسقط المجتمع الجماهيرى باستيلاء الغوغائية والفوضى على سلطة الجماهير• ان هذا النظام الجديد ـ بعد عصر الجماهير ـ محتمل ظهوره وبروز الديكتاتورية على اثر انتكاسة الجماهيرية، ستظهر

الديكتاتورية في الامام وليست في الخلف مثل الانتكاسة الاولى ، فتظهر الحاجة الى ضرورة النظام والقانون والضبط، وتظهر الحاجة الى الديكتاتورية مرة أخرى ، وتعود الديكتاتوريات الى الظهور ، حتى تقوم الثورة من جديد ضد الديكتاتورية، لكي تتخلص منها ، ولكي تنتصر الجماهيرية مرة أخرى ، وهكذا حتى بعد أن قمنا بدورة حلقة كاملة وجدنا أنفسنا نعود الى الجماهيرية مرة أخرى ... وسيبدو المجتمع الجماهيرى هو المثل الاعلى ، هو الغاية، هو نهاية المطاف لكفاح الجماهير من أجل الحرية ومن أجل السعادة.

أظن واضح، تبقى الجماهيرية حتى لو فقدت تبقى الامل دائما تكافح الجماهير من أجل تحقيقها .. سواء اجتازتها بعض الفوضى والغوغائية وظهور الديكتاتورية مرة ثانية أو أنها لم تصل اليها ولا زالت تواجه أدوات الحكم الديكتاتورية المختلفة لكي تنتصر عليها الجماهير وتحقق دولة الجماهير ، الجماهيرية. ستبقى الجماهيرية هي الامل في تحقيق الوضع الامثل للانسان .. اذا قام مجتمع جماهيرى سيكون حتما خالي حسب مقولات الكتاب الاخضر من المشكلات السياسية والاقتصادية، خالي من الصراع السياسي والاجتماعي وهذا ما يتمناه الانسان، الانسان لا يدخل في الصراع من أجل الصراع ذاته، ولكنه يصارع من أجل الوصول الى حل. يصارع لكي ينهي الصراع .. وطالما فيه مشكلات وطالما الانسان مكبل بقيود وعليه ضغوط، فهو في حالة صراع مستمر ، ضد هذه الضغوط ضد هذه القيود ، ضد الاحتياج الى أن يحرر حاجاته يكسر قيوده .. يرفع كافة الضغوط المختلفة عليه ، عندئذ يصبح حرا .. ويصبح سعيدا .. ولا يكون سعيدا الا بعد أن يكون حرا .. عندئذ ينتهي الصراع ، ليس هناك أى مبرر للصراع ، لا امكانية لوجود الصراع ، في المجتمع الجماهيرى ، عندما يصبح العمال شركاء لا امكانية

اطلاقا لقيام اضراب ، ولا اعتصام كما هو الحال في كل بلدان العالم التي ليست جماهيرية ، في كل يوم تسمع أن هناك اضراب للعمال في أماكن مختلفة من العالم ، والاعتصامات .. هذا متوقع ، لإن هذا المشكل لم يحل اذن هناك جهود تبذل من أجل حل هذا المشكل .. جهود تبذل من طرف العمال ، لحل مشكلهم .. طالما أنهم أجراء يطالبون بزيادة الاجرة ، من المؤجر لهم .. وطالما الادارة ... ادراة صاحب المصنع الخاص ، أو ادارة حكومية اذن العمال سيكونون دائما في صراع ضد سلطة الادارة في المصنع الذى يعملون فيه .. وما داموا يحسون أنهم يبذلون جهدا ويأخذون أقل من جهدهم فالربح الذى هو الهدف السائد في العالم الان هو الجهد المسروق من العمال .. اذن العمال سيقاتلون دئما من أجل الحصول على جهدهم بالكامل .. وما داموا هم الذين يعملون في هذا المصنع .. يحسون بأن ادارة المصنع يجب أن تكون ادارتهم والا يكونون في حالة صراع مستمر .. وهكذا في كل مكان من العالم تقريبا تقع مظاهرات عمالية واعتصامية واحتجاجات .. لكن في الجماهيرية يعني في النظام الجماهيرى الذى فيه العمال شركاء وليسوا أجراء ، الذى أصبحت فيه الادارة ادارة عمالية في المصانع في مواقع الانتاج التي فيها العمال .. الادارة ادارة العمال ، هم الذين يشكلون لجان شعبية في المواقع الانتاجية ، وتصبح هذه اللجان الشعبية التي تدير المواقع الانتاجية مسؤولة أمام المؤتمرات العمالية في المصانع .

العمال حينئذ يشكولون مؤتمرا شعبيا انتاجيا ، مؤتمر المنتجين ، مؤتمر العمال في المؤسسة الانتاجية وهذا المؤتمر يشكل لجنة شعبية لادارة المؤسسة الانتاجية ، تصبح هذه اللجنة مسؤولة أمام المؤتمر ، تصبح الادارة ذاتية في المصنع نفسه من العمال أنفسهم ،

ليس هناك امكانية للصراع بعد ذلك حول الادارة، بعد أن استولى عليها العمال وشكلوا لجنة شعبية منهم. لا امكانية اطلاقا لوجود صراع بين الادارة والعمال، هذا مشكل قد انتهى الان .. العمال اذا لم تعجبهم هذه اللجنة تفشل هذه اللجنة، يسقطونها فورا ويشكلون لجنة أخرى بدلا منها ..

ليست مسألة صراع، لان الادارة السابقة كانت ادارة خارجة عن العمال .. مسيطرة بالنيابة عن العمال .. اما ادارة صاحب العمل في القطاع الخاص أو ادارة الحكومة في القطاع العام. أما المؤسسة الاشتاركية فهي ليست قطاع عام أو خاص هذه مؤسسة اشتراكية أصحابها يعملون فيها شركاء في انتاجها ..

وهكذا في ليبيا مثلا، زحف العمال على المصانع وأسقطوا الادارة الحكومية وادارة القطاع الخاص ـ باعتبار الادارة الحكومية ليست هي ادارة العمال، فهي ادارة مكتبية .. بيروقراطية، وادارة القطاع الخاص هي ادارة استغلالية .. ومكتبية أيضا ـ وشكلوا لجان شعبية من بينهم .. هذا مشكل الادارة انحل نهائيا في هذه المؤسسات التي أصبح فيها العمال شركاء لا أجراء ..

وبالنسبة لمشكلة الانتاج، فان المؤسسات الانتاجية في العالم تعاني من التقاعس في الجهد المبذول من أجل الانتاج. والخبراء والعلماء والحكومات يضربون أخماسهم في أسداسهم لكي يحدوا حلا لتقاعس العمال المنتجين ويصلون الى حلول ولكنها ليست حلول جذرية، انها محاولات تلفيقية للتخفيف من أزمة التقاعس في الانتاج .. والسبب، كما هو واضح في الفصل الثاني من الكتاب الاخضر: ان الذى ينتج في القطاع الخاص يشعر أن انتاجه ذهب الى هذا الشخص الذى يعمل عنده .. الى رب العمل، وأن هذا العامل يبذل في

جهد أكثر من الاجرة التي أعطيت له .. اذن هو ليس مستعدا لبذل جهد في هذا الانتاج، لان ما يبذل من جهد سيسرق منه، والسرقة مشروعة، فالعامل اذا ما اشتغل سبع ساعات لا يعطي سبع ساعات شغل، بل يعطي خمس أو أربع ساعات حسب الظروف .. اذن هناك ساعات مسروقة من العامل، يسميها صاحب المؤسسة ربح له، وربح مشروع حسب القوانين السائدة وهذه القوانين هي قوانين الاستغلال التي تقنن الاستغلال وتقنن السرقة وتبيحها، وتصبح السرقة مباحة وفقا للقانون ..

العامل الذى يعمل في هذه الوضعية حتى لو انتقل من رب عمل الى رب عمل آخر سيكون جهده مسروقا دائما، ولكن بدرجات متفاوتة، هو في النهاية داخل مجتمع الاستغلال هذا .. محتمع أرباب الاعمال والعمال مجتمع السادة والعبيد، المجتمع الطبقي .. وهو سيخضع لهذا المجتمع ويبيع جهده من مؤسسة الى أخرى وهو بهذه الحالة شخص تعيس وبائس ومقهور وغير مستعد للانتاج وليس هناك دافع يدفعه للانتاج ولمضاعفة جهده، ولهذا يتقاعس في الانتاج .. فالعمال في المجتمع الرأسمالي مثلا ينتجون وهناك انتاج وينتجون لكي يبقون على قيد الحياة، مضطرين للانتاج، وفعلا هناك فائض في الانتاج مع عدم وجود عدالة في توزيع هذا الانتاج. طبعا هناك فقراء كثيرين وأغنياء قلة.. هؤلاء الاغنياء هم الذين فاض عندهم الانتاج نتيجة جهد العمال .. العمال أوجدوا هذا الانتاج مضطرين حتى يعيشون ..

المجتمعات الاخرى ذات القطاع العام الواحد حق العمل مكفول ما في ذلك شك للعامل يعني ليست هناك بطالة في البلدان ذات قطاع عام واحد .. ولكن ليست هناك معيشة كريمة في هذا البلد .. حيث خط فرص العمل المتعرج في النظام الرأسمالي

ممدود بشكل أفقي في البلاد ذات القطاع العام الواحد .. ولكنه ممدود على مستوى الصفر أعلى من الصفر بقليل يعني الحد الادنى للمعيشة بما بما يكفي معيشة العامل. هذا العامل الذى يعرف أنه لن يجتاز هذا الخط مهما بذل من جهد ليس له أى حافز ذاتي لبذل جهد أكبر في الانتاج، ولهذا العمال في البلدان الماركسية التي فيها نظام القطاع العام الواحد متقاعسين تماما عن العمل، ومشكلة ما يسمونه بالبيروقراطية مشكلة تعكس كل شيء، وعدم وجود دافع ذاتي يجعل الناس تنتج وتبذل جهد ذاتي. يلتجوءون الان الى الحوافز.. هناك دراسات كبيرة في الشرق والغرب لحل هذا المشكل ولكن هذه كلها تدعو الى الضحك أكثر مما تدعو الى جدية البحث عن حل.. فالانسان الذى يصبح حرا يكون عنده دافع ذاتي للانتاج اذا اشتغل عشر ساعات مستعد ينتج احدى عشر ساعة حتى يأخذ احدى عشر ساعة.. مستعد ينتج عشرين حتى يأخذ عشرين.. فاذا كان العامل ينتج الان في خمس ساعات ويأخذ في ثلاث ساعات ما مستعد يبذل جهد، ولكن اذا اشتغل خمس ساعات تحصل على جهد انتاج الخمس ساعات مستعد ينتج ويشتغل ست ساعات لكي يتحصل على انتاج ست ساعات ومستعد بعد ذلك يرفع قدرته الانتاجية الى سبع ساعات ويتحصل على سبع ساعات لانه محصلته، لانه يعود له، لانه جهده يعود له، هذا هو الحل النهائي العلمي والنفسي لمشكلة الانتاج.. وهكذا فالعامل عندما استولوا على المصانع في ليبيا استولوا على حصتهم في الانتاج بالاضافة الى الاستيلاء على الادارة، وأصبحت ادارة عمالية، استولوا على حصتهم في الانتاج.. عاد الانتاج لهم.. المصنع متكون من عمال ومن ماكينات المصنع نفسه، ومن المواد الخام التي تحولها هذه الماكسنات بواسطة جهد العمال الى مادة مصنعة جديدة. الانتاج ذاته : يقسم على هذه العوامل الاساسية التي

بدونها يتوقف الانتاج، أقصد لو سحبنا العمال يتوقف الانتاج في هذا المصنع .. لو سحبنا الماكينات ـ الالات ـ ستوقف المصنع .. لو سحبنا المواد الخام يتوقف المصنع. أقصد لا تحصل عملية انتاج اذا سحبنا واحد من هذه العناصر الاساسية.

اذن هذه العناصر التي ذكرتها وجودها مجتمعة ضرورى، في العملية الانتاجية. وما دام وجودها ضرورى في العملية الانتاجية اذن الانتاج يقسم على هذه العوامل الاساسية في مثل هذه الحالة بيقسم الانتاج على ثلاثة ثلث للعمال، وثلث لماكينات المصنع، وثلث للمواد الخام.

لما يكون الشعب الليبي مثلا أو أى شعب في العالم هو الذى اشترى من ميزانيته العامة هذه المصانع اذن حصة المصنع ستعود للميزانية العامة لهذا الشعب. اذا كان الشعب هو الذى اشترى المواد الخام أولا هذه المواد الخام هي ملك للشعب. منجم من مناجم الشعب حقل من حقول الشعب، حصة المواد الخام ستعود هنا أيضا للميزانية العامة ... ميزانية الشعب .. وهكذا العمال اذا أرادوا أن تزيد حصتهم من عدد الساعات ... يبذلوا جهد أكثر ... يتقنوا العمل أكثر لكي تزيد حصتهم. وبدون هذا النظام فمهما بذل العامل من جهد فالزيادة تعود الى صاحب المصنع سواء في القطاع العام أو الخاص.

اذن في الحالة التي يكون فيها العمال، شركاء لا أجراء، في هذه الحالة ينتهي الصراع، يعني لا امكانية له اطلاقا. فمن أى شيء يحصل اضراب في مصنع ؟. الحلول الموجودة الان في هذه الحالة هي حلول تلفيقية، المشاركة في الادارة مثلا هذا حل تلفيقي. هذا مصنع قائم على العمال .. الادارة لازم تكون ادارة عمالية. لان الادارة التي هي خارج ادارة العمال وضعها غير صحيح ... لان العمال هم

الذين ينتجون. اذن هم الذين يجب أن يديروا أنفسهم، وهم أقدر على ادارة هذه المؤسسة من غيرهم وهم أصحاب الحق في ادارة أنفسهم. المشاركة في الادارة محاولة تلفيقيةلا تتعدى كونها عملية اصلاحية للتخفيف من حدة الازمة ولهذا نحن لا نقف عندها ولا نعتبرها حل على الاطلاق ... هذه مسكّـن. المشاركة في الارباح هي أيضا عملية تلفيقية لتسكين صداع العمال صداعالاحزاب والاعتصام وكحافز للعمال الاجراء العبيد ليزيدوا من جهدهم ولكن هو حل تلفيقي لا نقف عنده ونحن نبحث عن حل جذرى لهذه المشكلات فالحل الصحيح هو أن العمال يأخذوا من حصتهم في الانتاج لا يتنازلون عن انتاجهم مقابل أجرة ونضحك عليهم بقليل من الربح. اذا عملية المشاركة في الارباح أو المشاركة في الادارة هذه هي عمليات تلفيقية اصلاحية لتخفيف الازمة بعض الشيء. ان في المجتمعات الان خارج المصانع التي تحدثنا عنها باختصار يدور صراع في كل يوم عن السلطة، وفي كل يوم تحمل لنا الانباء صراعات وانتفاضات وثورات وانقلابات واغتيالات واعتصامات على السلطة وتشتد في البلاد التي بها أحزاب ومجالس نيابية تضعها الاحزاب.. فما معنى هذا؟ هذا دليل على أن الحزبية قد فشلت وانتهت وما حلت المشكلة ... دليل على أن المجالس النيابية لم تحل المشكلة والا لماذا هذا الصراع في العالم. أشد أنواع الصراع مثلا موجود في ايطاليا ... في المنطقة التي نحن موجودين فيها، منطقة البحر المتوسط هذه. مع أن هذه بلد فيها حرية الاحزاب. ما دامت أعطيت حرية الاحزاب واذا كانت الاحزاب، أو الوضع الحزبي هو الوضع الديموقراطي، فلماذا الصراع الان في ايطاليا على أشده ؟ والصراع مدمر، يعني أنه سيدمر المجتمع الايطالي نفسه. لماذا الاغتيالات السياسية في ايطاليا ؟ لماذا الارهاب في ايطاليا وظهور

جماعات متطرفة مثل الالوية الحمراء ... الخ ؟ هذه كلها نتيجة المجتمع الذى لم تحل فيه مشكلة السلطة كله صراع على السلطة ودليل واضح على أن الاحزاب ما حلت مشكلة الديموقراطية ما حلت مشكلة السلطة ما أشبعت الجماهير ديموقراطيا سياسيا لان الجماهير في كل مكان تقاتل الان. طيب عندما الجماهير ... عندما الشعوب تعطي أصواتها لحزب مثل حزب العمال في بريطانيا. لماذا يسقط هذا الحزب بعد ذلك ويأتي بعده حزب المحافظين ؟ ثم أن حزب المحافظين الذى فاز الان لن يستمر طويلا في السلطة ستسحب منه الجماهير السلطة في سنة من السنوات وتعطيها لحزب العمال. هذا عبارة عن تململ للشعب البريطاني ليس له بديل أمامه حزب العمال وحزب المحافظين. لو فيه صندوق ثالث اسمه سلطة الشعب لاعطيت كل الاصوات لهذا الصندوق الثالث لكن الشعب البريطاني أمامه صندوق العمال وصندوق المحافظين. يعطي أصواته للعمال ثم يجد أن العمال لم يحققوا رغبات الشعب .. يجربهم بضع سنوات ثم يسحب ثقته منهم ويعطيها للمحافظين وعندما يعطيها للمحافظين باعتبار العمال فقدوا الثقة من الجماهير والمحافظين نالوا الثقة من الجماهير وعندما يشكلون البرلمان والحكومة ويقومون بتصريف أمور بريطانيا نجد الشعب البريطاني بعد كم سنة وجد أن هذا الحزب لم يحقق ما يريده الشعب ويسحب منه أصواته ويعطيها للعمال مرة أخرى، وهكذا، اذن، مهما أعطينا الجماهير من حرية لكي تشكل حكومة لا نحل المشكل، لان هذه الجماهير نجدها ثارت بعد ذلك على هذه الحكومة التي شكلتها وأسقطتها أما المشكل سيظل ماثلا أمامنا ... حيث تسلّم الحزب السلطة نيابة عن الجماهير، وبديلا لها وتبقى هذه اللعبة مستمرة مثل لعبة الكرة يعني، هكذا تتقاذفها التفاعلات السياسية في هذا

المجتمع غير الجماهيرى. ان الحل يكمن في ازاحة كل أدوات الحكم هذه، ولتقوم سلطة الجماهير بنفسها. وهناك بحث من هذه الابحاث (من الابحاث التي قدمت اليوم) يتكلم عن بعض الفلاسفة في الماضي اذ يقول : اذا كان الشعب واعي لماذا لا يحكم نفسه واذ كان الشعب غير واعي وغير قادر، لماذا نفترض أنه واعي ونسمح له باختيار نواب عنه. البحث هكذا يورد قول فيلسوف قديم في القرن الثامن عشر أو السابع عشر يقول أما أن نفترض أن الجماهير غير واعية لا تصلح لشيء في الامور السياسية ولا داعي للانتخابات ولا نأخذ أصواتها ونفترض افتراضا كاملا أنها غير قادرة على ذلك ونستمر في السيطرة عليها وادارتها، أو أن نثق أن هذه الجماهير قادرة على تصريف أمورها وواعية ونترك لها السلطة وتتصرف في أمورها. من جهة نقول الجماهير ليست واعية ولهذا لا تحكم مباشرة، يعني لا تقوم سلطة شعبية بل تقوم سلطة نائبة عن الجماهير، وفي هذه السلطة النائبة عن الجماهير نطلب من الجماهير ونفترض فيها الوعي في تلك الحالة فقط أن تضع لنا هذه السلطة. هذا الكلام غير صحيح، وهذا واضح،يعني هذا اللعب على الجماهير.. تفترض فيها الوعي لانك تريد أصواتها ولا تفترض فها الوعي لانك تريد أن تحكمها، هذا التناقض وهذه اللعبة السائدة في العالم الان وهذا هو الضحك على الجماهير. طالما هي ما زالت مغفلة ... تتخبط وهي في سبيل الى الخلاص .. ولا زالت تصنع في أدوات نائبة عنها ولكن سرعان ما تكشفت أن هذا لنَ ينهي المشكل فتثور على هذه الادوات وتستمر وتتخبط لانه لم يظهر بعد مقولة : لا ديموقراطية بلا موءتمرات شعبية ومقولة : لا نيابة عن الشعب ومقولة : التمثيل تدجيل، والمجلس النيابي حكم غيابي ـ والحزبية اجهاض للديموقراطية سيادة الشعب لا تتجزء ولا يتنازل عنها. نتيجة أن هذه المقولات لم

تكن واضحة بعد وأشكالها التطبيقية لم تكن موجودة، فالجماهير لا زالت تتخبط وتقع في المحظور في كل محاولة من أجل الخلاص وهي أن تضع أداة نائبة عنها وتكتشف أن هذه ليست الحل فتسقطها وتضع أداة أخرى ولكن كل هذا التخبط يقود في النهاية الى السلطة الشعبية يعني حتما نهاية المطاف هو قيام سلطة الشعب في كل مكان من العالم وانتصار الجماهير في كل مكان من العالم. يعني هذا حتمي والعمال سيستولون على حصتهم في الانتاج يعني هذا آت لا محالة. ولكن الكتاب الاخضر بيصبح كدليل للثورة الشعبية في المستقبل بيرسم صورة المجتمع الجماهيرى هذه الصورة التي كانت غامضة ... غير واضحة للجماهير الشعبية، الان وضّحها الكتاب الاخضر لصالح الجماهير الشعبية ...

على أى حال كل النضال السياسي في العالم الان هو يشير الى طريق الخلاص للشعوب أما المشاكل فلم تحل. الحزبية ما حلت المشكل. المجالس النيابية ما حلت المشكل. الحزب الواحد الاثنين الثلاثة الاربعة الخمسين جميع أشكال الحكم الموجودة ما حلت المشكلة. الصراع مستمر هذا دليل خير دليل على أن الجماهير في طريقها الى أن تحطم كل أدوات الحكم وتتضح أمامها الرؤية، خاصة بظهور الكتاب الاخضر الان أصبحت صورة المجتمع الجماهيرى واضحة. تعدد الاحزاب هو في حد ذاته الدليل على المؤتمرات الشعبية هي الشكل الامثل والنهائي للديموقراطية الان حزب واحد لم يحقق الديموقراطية نجد هذا المجتمع أفرز حزبا آخر يعارضه أو ينافسه حزبان لم يحلا مشكل الديموقراطية نجد أن المجتمع تلقائيا أفرز حزب ثالث ورابع وخامس. افراز المزيد من الاحزاب هو ادخال المزيد من الجماهير في اللعبة السياسية أو الصراع على السلطة واذا استمر هذا الباب مفتوح سنجد

في النهاية أن المؤتمرات الشعبية قد قامت. الان هذا حزب ...
هذا الجزء من المدرج المليان هنا نعطيه رقم (١) يمثل قطعة من الشعب
الصف الامامي حزب عندما الجماهير التي وراءه والتي أفرزت هذا الحزب
لا تجد أنها قد حلت مشاكله السياسية تفرز حزب آخر وتدخل هي
في الصراع ... تدخل تدخل ... الى أن يصبح هذا الجزء من المدرج
كله حزب. هو في الواقع هذا مؤتمر شعبي في النهاية ونفس الشيء
بالنسبة لجزء المدرج رقم (٢) والجزء الثالث رقم (٣) ... اذا كان
هذا المدرج كله شعب اذن هذا الشعب تحول الى مؤتمرات شعبية.
على سبيل المثال اليوم أن بالباكستان فتح باب تسجيل الاحزاب في
الباكستان كلنا نعرف أن بالباكستان حزبين أو ثلاثة على الاكثر، الان
سجلت خمسين حزب بالباكستان ... قام خمسين حزب في الباكستان
لما فتح هذا الباب ما معنى هذا ؟ هذا واضح أن المؤتمرات الشعبية
في طريقها الى أن تظهر وتفرض نفسها هذه عبارة عن مؤتمرات شعبية
ولكن ما هي واضحة صورة المؤتمرات الشعبية عند الجماهير الباكستانية
عبرت عنها بأحزاب في المستقبل الجماهير ستدخل كلها في هذه.
كل ما كبرت الاحزاب كل ما استوعبت كل الجماهير نجد بعد ذلك
النتيجة هو قيام المؤتمرات الشعبية تلقائيا هذا تخبط عشوائي يسير
في هذا الطريق ما بالك عندما أصبحت الصورة واضحة في الكتاب
الاخضر. في بريطانيا اليوم في مدينة اسمها برايتون
يخطب واحد من زعماء حزب العمال زعيم قديم في الحزب يهاجم
الحزب ويقول أن قيادة الحزب مارست الديكتاتورية على أعضاء الحزب
هذا دليل على فشل الحزبية فعلا الحزبية مثل ما هو واضح في الكتاب
الاخضر هي أولا ديكتاتورية على الشعب ثم بعد ذلك في ديكتاتورية
داخل الحزب من اللجنة المركزية للحزب على أعضاء الحزب وبعد

ذلك فيه ديكتاتورية من المكتب السياسي على اللجنة المركزية وعلى الحزب بكامله وبعد ذلك فيه ديكتاتورية من أمين الحزب على المكتب السياسي حتى يصبح بعد ذلك كأن هذا المجتمع يحكمه فرد. يعني هذا زعيم قديم وحزبي حتى العظم كما يقولون يتهم الحزب بأنه يمارس الديكتاتورية وهو في الواقع يتهم الحزبية يدين الحزبية ويفضحها وينهيها. لكن المؤتمرات الشعبية كشكل نهائي للديموقراطية ليس بعده الا الفوضى والغوغائية وقبله الديكتاتورية وبعد الفوضى والغوغائية تطلع الديكتاتورية مرة أخرى ولكن يبقى المجتمع الجماهيرى هو المجتمع المثالي الذى سنعمل باستمرار لتحقيقه اذا اجتزناه أو اذا لم نصل اليه. أقول أن المؤتمرات الشعبية تبقى حل صورى للمشكل الديموقراطي وأنه لن يحل المشكل الاقتصادى لكي تكون المؤتمرات الشعبية هي الاسطورة الحقيقية للديموقراطية الشعبية لا بد أن يحل المشكل الاقتصادى أيضا في هذا المجتمع الجماهيرى اذا كان هذا الذى أمامي مؤتمر شعبي يبدو من ناحية المظهر من الناحية الشكلية الناس فيه متساوية كل الكراسي تشبه بعضها والناس متساوية في جلوسها وليس هناك لاحد الحق في أن يمنع أى واحد من الحديث أو من دخول المؤتمر الشعبي والجلوس في كرسي يريده هذا من الناحية الشكلية يبدو أن الناس متساوية لكن اذا افترضنا أن هذا الشخص هو رب العمل وهؤلاء الاشخاص هم عمال رغم هذا التساوى المظهرى بينهم ولكنهم في الواقع ليسوا متساوين هذا كلمته أعلى وأقوى من كلمة العمال الذين معه اذا قال هذا لا لايستطيع العمال أن يقولوا نعم لماذا ؟ لانهم بعد أن يخرجوا من هذا المؤتمر يعرفوا أنهم تحت سيطرة رب العمل وأن قوتهم بيد رب العمل وأن عيشهم بيد رب العمل لا يستطيعون مواجهته في المؤتمر بنعم أو لا وما يقوله هو سيكونوا هم

مضطرين للموافقة عليه حتى ولو كان ذلك ضد قناعتهم هذا الصف الثاني هذا الشخص الذى فيه هو صاحب متجر وهؤلاء الاخرين هم يستدينون من صاحب المتجر هذا ، وملابسهم ومواد الاستهلاك وغذائهم يتحصلون عليها من هذا المتجر وهذا المتجر يساعد هؤلاء الناس في الحصول على هذه المواد الاستهلاكية طبعا يدفع في ثمنها أضعاف مضاعفة ولكنه يساعدهم في الدفع تأخذ منه البضاعة اليوم وتدفع غدا أو تدفع بعد شهر أو حتى السنة القادمة. هؤلاء الناس لا يرفعون أصواتهم أمام صوت صاحب المتجر هذا اذا قال نعم لا يقولون لا حتما رغم أنهم متساوين في المؤتمر الشعبي كأعضاء كلهم ولكن اجتماعيا غير متساوين اذا كان الصف الاخير فيه ناس يسكنوا في عمارة كلهم سكان عمارة واحدة وهذه العمارة مملوكة لذلك الشخص الذى في الصف الاخير ويؤجر هذه الشقق لهؤلاء الناس رغم أنهم متساوين في هذا المؤتمر من الناحية الشكلية ولكن هم غير متساوين في حقيقة الامر لانهم يسكنون في منازل يملكها هذا الشخص، يستطيع أن يرفع الايجار اذا كان المجتمع لا يحاسبه. طبعا هناك محاولات اصلاحية للحد من ارتفاع الايجار الى آخره، ولكن في النهاية هذه كلها تلفيق يستطيع أن يخرجهم من هذه المنازل، ليسوا أحرار لانهم يعيشون في منازل مملوكة لهذا الشخص لا يستطيعون أن يعارضونه والا ممكن يطردهم من العمارة، يقطع عليهم النور في العمارة يشترط عليهم أى اشتراطات في منازلهم. لكي تكون هذه الديموقراطية التي أمامي ديموقراطية حقيقية لا بد من حل هذه العلاقات أولا هؤلاء العمال لا بد أن يتحرروا من رب العمل ويصبحون متساوين معاه شركاء كلهم في العمل ويصبح هو عامل مثلهم. صاحب المتجر لا بد أن ينتهي متجره ويقوم متجر عام كله هؤلاء الناس متساوين فيه، مملوك للشعب يتساوى فيهم هذا الشخص

وصاحب المتجر الاول ولن يكون هناك متجر خاص. هذه العمارة لا بد أن يصبح البيت لساكنه كل من يسكن في شقة لا بد أن تصبح ملك له وصاحب العمارة لا بد يأخذ شقة لسكناه فقط هذه الاشكال الاستغلالية الطبقية، ، يجب أن لا تقوم أصلا يجب أن لا تكون فيه فرصة في المجتمع لقيام رب العمل أو لقيام صاحب متجر خاص أو لقيام صاحب عمارة ولكن ان وجدت نتيجة ظروف استغلالية سابقة لا بد من تسويتها الان لقيام المجتمع الجماهيرى كما يجرى الان في ليبيا. عندما تنتهي هذه العلاقات الظالمة بين الافراد تصبح الديموقراطية حقيقية هذه هي الحلول الجذرية طبعا ينطبق على الارض الارض ملكا للجميع وليست ملك لاحد. البيت لسكانه ... انهاء الاتجار والاجرة والايجار. انهاء أرباب الاعمال، بحيث لا يوجد عمال وأرباب عمل ولا خدم منازل. اذا تساوت الناس هكذا أقصد أن حل المشكل الاقتصادى أو قيام الديموقراطية الشعبية. مرتبط بها أشد الارتباط أو في أساسها حل المشكل الاقتصادى أما الان يحاولون صياغة شكل ديموقراطي في بلد من العالم بينما العلاقات الظالمة لا زالت موجودة! لا يمكن الفصل أبدا ما بين حل المشكل الاقتصادى وحل المشكل السياسي هذه قضية واحدة. فابقاء العلاقات الظالمة بين الناس والطبقات والاستغلال وعمل أى شكل آخر من أشكال الديموقراطية حتى ولو كانت مؤتمرات شعبية هذا ضحك على الجماهير وحل زائف صورى للديموقراطية وهكذا فان الفصل الاول من الكتاب الاخضر لا يعني شيء ما لم يكن هناك الفصل الثاني من الكتاب الاخضر هذه هي الحلول الجذرية للمشكلات الاقتصادية والسياسية وهذه التي يدور فيها الصراع داخل كل مجتمع الان حول هذه القضايا. أحد الابحاث التي ألقيت اليوم الذى صاحبها يعدد الاشكال الديموقراطية، ووضع الجماهيرية

داخل هذا التعداد ... الشكل الرابع أو الخامس أو لا أعرف كم ترتيبه. هذه مقارنة غير جائزة أصلا. ليه لان جميع الاشكال الموجودة في العالم هي في النهاية وضع واحد. هذه بلورة لها عدة وجوه طبعا لكن هي بللورة واحدة هي بللورة واحدة أنما يمكن من هذه الزاوية ترى صورة انسان ومن تلك ترى صورة الشمس ومن هنا ترى شجرة ... هذا كل العالم الان هو بللورة الانظمة السياسية الموجودة الان في العالم ذات وجوه متعددة لكن جوهرها واحد جوهرها أن هي فيه حكومة وشعب في أى بلد من بلدان العالم الان هناك حكومة وهناك شعب عاملة جبهة وطنية، تحالف، تعدد حزبي، حزب واحد، مجالس نيابية انتخاب من كم درجة شيوخ. نواب. خليط. فرد واحد يحكم. عائلة. قبيلة هذه كلها وجوه هذا الشكل البلّوری. أما الجماهيرية هذه خارج البللورة هذه. هذه تركيب جديد محتوى جديد جوهر جديد ليس وجه من وجوه البللورة هذه. لا هو هذا بيحطم البلورة بيسحنها وبيعمل منها شكلا آخر، اذا نتيجة عدم فهم منكم للكتاب الاخضر أو عدم فهم الجماهيرية أن تدرج هي ضمن الاشكال الموجودة الان في العالم. من الناحية السياسية كل بلدان العالم لها حكومة وشعب والصراع مستمر الى أن تنتصر الثورة الشعبية حتما في النهاية وتقوم الجماهيرية في كل مكان من العالم. من الناحية الاقتصادية كل ها المجتمعات من مجتمعات الاجراء من مجتمعات العبيد ... أجير للقطاع الخاص ... أجير للقطاع العام، أجير لشخص واحد أجير لعشرة أجير لالف أجير لمليون هو مجتمع الاجراء، العمال في جميع أنحاء العالم الان أجراء جميع المجتمعات الان هي مجتمعات استعباد وحكومة وشعب. ولكن من ليبيا بدأت الثورة الشعبية. طبعا مدخل ثورى جدا مدخل الثورة الليبية لانه مدخل عسكرى وهذا الذى أحدث كثير من الملابسات في أذهان

الناس البعيدة ويعتقدون أن المسألة هي : للعسكريين سيطرة على الحكم طبعا هذا المدخل هذه هي نتيجة للتحليل السطحي أو في أفضل الاحوال أن العسكريين يسلموا السلطة للمدنيين كما يجرى الان في غانا وفي نيجيريا لكن هذا كله مغالطات هذه كلها تحليلات سطحية. لا علاقة بما يجرى في ليبيا، لا بالوضع في نيجيريا ولا الوضع الذى يجرى في غانا ولا بجميع الانقلابات العسكرية التي وقعت في العالم حتى لو كان التحقيق لامانة شعبية. المدخل عسكرى فعلا وهذا مدخل يعني الخلايا التي قامت بالثورة هي لجان ثورية داخل شعب بعضها اخترق الجيش وبعضها لم يخترق الجيش وقامت الثورة. على أى حال حتى لو لم نذهب الى ما قبل ١٩٦٩م وقمنا من المدخل العسكرى لكن خلال عشر سنوات جرى تطوير الثورة في ليبيا جرى تطوير الحدث الذى حدث عام ١٩٦٩م جرى تطويره بجد الى أن قامت السلطة الشعبية مش سلموا العسكريين السلطة للمدنيين وقامت السلطة الشعبية جرى تصعيدها من القاعدة من تحت هذا الذى حصل في ظل الثورة في ليبيا سيحصل في بلدان العالم الاخرى اذا كانت الظروف مختلفة يحصل بالعنف وعندما نقول العنف، لا أقصد استخدام السلاح والدم وهذه الاشياء يعني الثورة الشعبية يمكن تقع بدون دم لان الجماهيرية يمكن تستولي على كل مكان هي موجودة فيه وتختفي تلقائيا السلطة الحكومية بدون حاجة لا لاضراب ولا لمظاهرات ولا لاصطدامات دموية ولا حتى استخدام السلاح. كل حي يشكل مؤتمر شعبي ولجان شعبية ويسيطر على المكان الذى هو فيه ولا يبقى فيه مكان لوجود حكومة غير سلطة الشعب يعني كل الحكومات هذه الموجودة الان ممكن تنتهي في لحظات بمجرد أن الجماهير تتشكل في مؤتمرات شعبية وتصنع لجان شعبية للادارة فمن يبقى أمامها ومن يستطيع أن يسحق كل الجماهير

الشعبية. مظاهرة في شارع تسحق. حزب يسحق. مجموعة سرية أو علنية تسحق حزب يسحق. قبيلة. طائفة. طبقة هذه كلها يمكن سحقهالكن الشعب كله ليس هناك من هو أقوى منهليسحقه لكن ممكن يسحق جزء منه يعني الثورة الشعبية امكانية انتصارها كبيرة جدا وسهولة اختفاء الحكومات الموجودة الان امكانيات كبيرة جدا أيضا. الشكل الذى قام في ليبيا ممكن يقوم سرا في بلاد لم تكن فيها ظروف ليبيا وممكن يقوم علنا أن الجماهير علنا تعلن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. كل قرية تستولي على نفسها كل مدينة كل شارع وكل حي وتختفي العاصمة وتختفي الحكومة وتختفي المركزية وتقوم السلطة الشعبية هذا ليس شكل غير عملي أو فوضوى كما يعتقد بعض السطحيين أو كما يروج أعداء الشعوب أعداء الجماهير أعداء الديموقراطية الشعبية الذين يريدون أن يستحوذوا على السلطة ويسخرون من هذا الوضع ويتهمونه ربما بعدم السيطرة بعدم وجود السيطرة بعدم وجود الضبط أبدا. كل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية الاخرى تلتقي في برنامج قومي سنوى أو نصف سنوى كما يريد أى شعب كل المؤتمرات تجتمع اذا فرضنا أننا نحن مؤتمر شعبي في هذا المكان وأن في ليبيا ألف مؤتمر شعبي معنى هذا أن فيه ألف مؤتمر في هذه الساعة مثل اجتماعنا يناقش في نفس القضايا اذا كان على مستوى الجماهيرية. اذا كان على مستوى كل مؤتمر كل مؤتمر يناقش قضاياه الخاصة به عنده لجان شعبية منه تنفذ ما يقرره المؤتمر ومسؤول أمام المؤتمر بشكل عملي ومنظم والجماهيرية لها شخصية دولية في النهاية يعني تختفي الحكومة لكن الدولة الجماهيرية تبقى قائمة لها برنامجها. والذى سيحصل في المستقبل بقيام جماهيريات في العالم ستصبح العلاقة مباشرة بين الجماهير الشعبية بعضها البعض

وليست بين حكومات والجماهير الشعبية هذه ستكون علاقاتها مختلفة تماما عن العلاقة القائمة الان بين الحكومات لان الان حكومة لكي تبقى في الحكم ممكن تعمل حرب على دولة أخرى وهذا سبب من الاسباب التي تهدد السلام في العالم ممكن رئيس لكي ينجح في الانتخابات الان يعلن حرب كوسيلة من وسائل النجاح في الانتخابات. الان بيعمل سلام ... سلام مزيف من أجل الانتخابات. رؤساء أمريكا أحينا يشنون الحرب على فيتنام لكي ينجحوا في الانتخابات وأحيانا يعلنون سلام زائف في الشرق الاوسط من أجل الانتاخابات اذا هذا ليس سلام لا يخدم قضية السلام. دجل هذا نفاق كذب عندما يلتقي الشعب الليبي بالشعب الامريكي تقوم صداقة حقيقية لما يلتقي الشعبين مباشرة لما يكون الشعب الامريكي هو الذى يحكم وتلتقي هذه الشعوب مع بعضها تتفاهم هذه الشعوب لان ليس هناك نية عدوانية عند الجماهير الشعبية لان الشخص العادى ... المواطن العادى لا يشعر بعداوة تجاه واحد آخر في بلد آخر ليست له به علاقة مباشرة على المستوى الشخصي ولكن الحكومة لها عدوان تجاه حكومة أخرى وهذا سبب من أسباب قيام الحروب. شخص يحكم بلد له نية عدوانية يجر كل هذه البلد في الحرب ويفرض على بلد آخر الحرب، لكن المواطن الليبي ليس له نية عدوانية تجاه المواطن الامريكي وكذلك المواطن الامريكي ليس له نية عدوانية تجاه المواطن الليبي مثلا. حتى المواطن الروسي والامريكي ما فيه نية عدوانية بين الاثنين ولكن على مستوى الحكومات هناك نية عدوانية. الدول التي هاجمها هتلر مثلا في الحرب العالمية الثانية. لو حللنا، لا نجد عداوة بين المواطن الالماني وأى فرد من أفراد هذه الدول ولكن على مستوى الاشخاص لانهم يحكومون لان كل هذه الدول محكومة بأشخاص محكومة بحكومات، هناك عداوة أدت الى

قيام حرب عالمية اذا هذا موضوع الجماهيرية غير الموضوعات الاخرى المطروحة في الجبهة والحزب وتعدد الاحزاب والمجالس النيابية والديكتاتوريات الاخرى المتعددة اختلف ليس شكل من أشكال الديموقراطية لانه لا ديموقراطية بلا موءتمرات شعبية ولا نيابة عن الشعب يعني هذا شيء جديد هذه نهاية المطاف، يعني الشعب الليبي الان هو في مقدمة شعوب العالم كله في هذا السباق. السباق هو واحد فاز هو الاول ووصل نهاية السباق انتهى من التنافس انتهى من السباق انتهى من الجرى انتهى من بذل الجهد من أجل الوصول الى هذا المكان ووصله معناه انتهى الصراع على السلطة انتهى الصراع حول المسائل الاقتصادية انتهى الصراع الطبقي انتهى صراع العمال .. اضراب العمال .. الصراع على الاجرة والايجار والاتجار والاسعار والربح والذى يسبق في السباق لا يمكن أن يكون في واحد آخر في جنبه حتى يحسب أن هو من ضمن هذه المجموعة كلهم خلفه وينتهي صراعهم عندما يصلوا الى هذا المكان، الوضع ليس أفقي هو على شكل سهم نهايته الجماهيرية ويكتمل بعد ذلك عندما يصل الى الجماهيرية ... ولا بد من الانتباه الى بعض المغالطات، قصدى، نتيجة حسن نية وعدم فهم الكتاب الاخضر أو عدم فهم الجماهيرية، الذى يقول أن هناك الشخصية القائدة. ـ سمعت في تعليق من التعليقات هذا اليوم ـ يقول ضرورة وجود الشخصية القائدة هذه الشخصية تكون حزب طليعة جبهة طبقة الى درجة قال حتى لو كان فرد يعني ممكن يكون فرد في النهاية اذا لم توجد هذه ... هذه كلها داخل اطار الديكتاتورية السائدة في العالم الان الشخصية القائدة في الجماهيرية لا توجد الشخصية القائدة. ولكن هناك من يقول اللجان الثورية في النظام الجماهيرى أو على الاقل في ليبيا الان هي تمثل الشخصية القائدة

جميع الشخصيات القائدة في الانظمة التقليدية هي تحكم وهذا هو الفرق الجوهرى بينها وبين الشخصية القائدة ان وجدت في النظام الجماهيرى مرحليا كل الشخصيات القائدة بيدها السلطة في العالم بتفترض أن الجماهير لا زالت طفل وتقوم هي بهذه المهمة. قد تكون مخلصة للجماهير فعلا وبتمارس الديكتاتورية من باب الاخلاص وقد تكون معادية للجماهير وتمارس الديكتاتورية من باب الكراهية للجماهير. لكن اللجان الثورية في النظام الجماهيرى هي ممكن تكون ظاهرة مرحلية توجد في أى نظام جماهيرى ستوجد حتى في المستقبل في بلد يتحول للجماهيرية هذه مرحلية الفرق الجوهرى هو كونها مرحلية شيء آخر ولكن الفرق الجوهرى الاكثر أهمية هو أنها لا تحكم ... لا تمارس السلطة. اللجان الثورية لا تمارس السلطة حتى اذا سميت أنها قائدة ولكن هي بتحرض الجماهير على ممارسة السلطة يعني ممكن تكون الشخصية القائدة الوحيدة في العالم وفي تاريخ العالم التي تعمل لصالح سلطة الجماهير لا لتنتزع السلطة من الجماهير. بعد الثورة الليبية هناك الثورة الايرانية هي دليل آخر على حتمية الثورة الشعبية في العالم وسيكون هذا هو طريق الشعوب يعني مثل الشعب الايراني المدخل في ليبيا كان مدخل عسكرى مسلح أما في ايران كان المدخل شعبي فعلا يعني ثورة شعبية مع ملاحظة أنها لا تمتلك دليل السلطة الشعبية. في البداية وربما حتى الان قامت الثورة الشعبية ولكن بدون دليل لكيفية قيام السلطة الشعبية. الجماهير ثارت ولكن ما عندها رؤية لسلطتها ثارت وحطمت الادوات الديكتاتورية ولكن ما هو البديل نفسيا والاتجاه الذى في ايران البديل هو الشعب لكن لا يوجد شكل عملي بعد لقيام سلطة الشعب لان هذا الشكل لا يوجد الا في الكتاب الاخضر لم نسمع ب : لا ديموقراطية بلا مؤتمرات شعبية، الا بظهور الفصل الاول من

الكتاب الاخضر اما المجالس النيابية مدانة. التجربة النيابية مدانة من قديم وتحتضر وفشلت ولا تمثل أى شكل من أشكال الديموقراطية الان هي ديكتاتورية لكن البديل ما كان موجود : لا ديموقراطية بلا موء تمرات شعبية هذا شعار جديد. هذا أفق جديد طلت عليه البشرية في كفاحها. هذا ما أنتجه كفاح الشعوب نحو الديموقراطية ما أنتجته أنا بنفسي. مشكلة الثورة الايرانية الاخرى رغم أنها ثورة شعبية بمعنى الكلمة لكن يفقدها الدليل لقيام سلطة الشعب أفرزت لجان ثورية وهي فعلا ضرورية في مرحلة التحول لقيام الجماهيرية الى أن تصبح الموء تمرات الشعبية قادرة على العمل بدون لجان ثورية مشكلة الثورة الايرانية الاخرى هو أن اللجان الثورية نتيجة الوضع الذى وجدت فيه ايران بعد انهيار الديكتاتورية وانتصار الثورة الشعبية هو أن اللجان الثورية اضطرت أمام هذا الوضع أن تمارس السلطة. وهذا اذا استمرت اللجان الثورية في ممارستها ستصبح يعني هي هذه الممارسة ستجعل الثورة الايرانية ثورة تقليدية يعني تقوقعها من جديد وتخلق أداة نائبة عن الجماهير طليعة. الطليعة لها مبرراتها طبعا لقيام ديكتاتوريتها لكن هو احدى الديكتاتوريات. لو تستمر اللجان الثورية في ممارسة السلطة في ايران ستعتزل الجماهير الشعبية عن الوصول للسلطة تحول بينها وبين الوصول للسلطة وتصبح اللجان الثورية هي الحكومة هي السلطة النائبة عن الشعب هي الطليعة مثل أى طليعة أخرى في العالم طبعا مخلصة للجماهير تعمل من أجل الجماهير لكنها ستمارس الديكتاتورية يعني تحكم بالنيابة عن الجماهير. والصحيح أن تعمل اللجان الثورية في ايران كعمل اللجان الثورية في ليبيا تعمل لصالح سلطة الشعب لا تمارس السلطة ولكن تشجع الجماهير تحرض الجماهير تمكن الجماهير من ممارسة السلطة وليس هناك أى شكل لقيام السلطة

الشعبية الا من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. أما موضوع المشاركة المختلفة التي تم الكلام عنها. في الصباح والان. مطروحة حكاية المشاركة أن تشارك الجماهير الشعبية بقدر المستطاع وعلى حد كبير ومشاركة الفئات المختلفة هذه يشطب عليها نهائيا بالنسبة لعصر الجماهيرية مشاركة مع من هو صاحب الشيء الذى يسمح للجماهير بالمشاركة معه من هو؟ وهم. كل شيء شعب والشعب عندما يحكم نفسه بنفسه لا يوجد فيه مشاركة. المشاركة لما تكون فيه حكومة وتسمح بشيء من المشاركة الشعبية معها المشاركة هذه من ضمن المحاولات التلفيقية الاصلاحية والمسكنات. هذا الذى أردت توضيحه اليكم في هذه الجلسة وأرجو أن أكون أوضحت ما أقصده. والسلام عليكم.



بعض المشاركين في الندوة



ب - التجارب الديمقراطية في الميزان

النظام التمثيلي
ومشكلة الديمقراطية على المستوى الدولي

*

شارل زوركبيب
عميد كلية الحقوق
جامعة باريس ـ الجنوبية

التطلع الى الوحدة: الحرب الحديثة، التوزيع غير المتكافيء للموارد الانفجار السّكاني، كلّ هذا يمثل قدرا كبيرا من التحدّيات أمام المجتمع الدولي. وللمرّة الاولى، يدفع خطر الكارثة المشتركة الشعوب الى التعقل، والى تقنين علاقاتها. للمرّة الاولى، يتجه المجتمع الى أن ينظر الى نفسه باعتباره مجمتعا انسانيا ـ سواء الامر بالتنظيم الدولي للعلاقات الاجتماعية التي كانت حتّى الان أمورا داخلية خالصة. أو بظهور فكرة تراث الانسانية المشترك في أعقاب المناقشات حول قانون البحار..

وفي هذا الاطار التوحيدى، ينبغي أن ندرج الغايات طويلة الاجل للمجتمع الدولي. وستكون لها وظائف ثلاث: مرشد لعمل المسوولين السياسيين المحدّد، وأداة للتأثير على الرأى العام، موءشر يسمح لنا بقياس مدى التقدم أو التراجع الذى تحقق في العلاقات بين الشرق والغرب والجنوب. ومن بين القضايا التي يمكن تناولها تبرز هنا قضيتان تتصلان بسلطات المجتمع الدولي، وتوفير أمن جماعي حقيقي في داخل الكتل ذاتها.

١ ـ سلطات المجتمع الدولي :

تعميق "الدعوة الى الوحدة" بالتفكير في اقامة سلطات سلام تنتمي للمجتمع الدولي لصالح الهدنة النووية الراهنة، واثارة حماس "عالمي" يبلغ نفس حدّةحماس عام ١٩٤٥، وانّما في سياق جديد : قد يكون هذا هو الهدف الاول طويل الاجل للمجتمع الدولي.

على مستوى القواعد أولا : يبرز أكثر المسؤولين السياسيين وعيا ضرورة وضع قواعد تستهدف حكم "مشكلات القضاء"، وينادون في هذا الاطار بعقد سلسلة من "المعاهدات ـ القوانين" ذات الصفة العالمية. وعلى مستوى المؤسسات بعد ذلك : ينبغي اقتراح تجديد عميق للمنظمات الدولية. ووضع خطّة لاقامة " منظمات عالمية جديدة" يخضع مسؤولوها السياسيين أنفسهم للحكومات وللرأى العام في الغرب وفي العالم الاشتراكي والعالم الثالث. وستكون الفكرة ـ الدافعة هي ضرورة دمقرطة المجتمع الدولي ـ دمقرطة تتخطّى العلاقات بين الدول الاعضاء، التي تعتبر شكليا حتّى الان شركاء متكافئين : ان أنصار الدول الصغرى بتخلف شكل مجلس الامن الذى وصفه كورد فالدهايم سكرتير عام منظمة الامم المتحدة بأنه "مؤسسة من مؤسسات القرن التاسع عشر الى القرن العشرين "ينبغي أن تستكمله الجمعية العامة التي تتألف من ممثلي الدول "الظاهرية" أو حسب صيغة بيرنهام " الامم التي لم تعد قائمة" التي تعيد الى الذهن في موضوع الديموقراطية البرلمان البريطاني في عصر "المدن الفاسدة". وبدلا من أن يكون التنظيم العالمي الجديد مجرّد انعكاس بسيط لمجتمع ما بين الدول، فان عليه أن يسهّل ظهور مجتمع "فوق القوميات". ويمكن أن يقوم على ثلاثة مبادئ موجّهة : اعادة النظر في وضعية الدولة، تكريس القوى الجديدة فوق القومية، اقامة سلطة فوق القومية.

اعادة النظر في وضعية الدولة: ينبغي أن تجرى "المقرطة الدولية" خلال "الموازنة بين مشاركة مختلف الدول الاعضاء فيالتنظيم ـ بحيث نأخذ في الاعتبار ـ من خلف الحكومات الموحدة ـ ثقل وامكانات الشعوب التي ينبغي أن توحد، وينبغي توفير نظام موازنة يجمع بين معايير مثل تعدّد السّكان والمساحة الاقليمية والاسهام في ميزانية المنظمة ان لم نقل في ضريبة عالمية، ويحلّ المشكلة الحادّة للدول الصغيرة باعطاء حدّ أدنى من الاصوات من تلك الكيانات "بالغة الصغر منحيث مساحتها وتعداد سكّانها ومواردها البشرية والاقتصادية". واذا لم يتمّ ذلك، فان من الممكن ايجاد حلّ وسط بنظام "الاغلبية المزدوجة" بحيث تتطلب المسائل الهامة أغلبية الثلثين على أن تشمل أغلبية الدول الكبرى والمتوسطة، وبذا تحال المشكلة الى وضع قائمة بالدول الكبرى والمتوسطة.

تكريس القوى فوق القومية: الى جانب جمعية الدول ينبغي أن تقوم جبهة اقتصادية واجتماعية تضمّ الاتحادات الدولية الكبرى غير الحكومية ـ الدوليات السياسية والاتحادات النقابية العالمية والمنظمات الريفية والاتحادات العلمية واتحادات النساء والشباب... بحيث تقام منها "هيئة وسطى"، فيما بين الدول، يمكن لها أن تدخل قدرا من المرونة في العلاقات الدولية. وتكونوظيفة هذه الجمعية الثانية ـ التي ستكون استشارية فحسب ـ هي ابلاغ الحكومات والامم بما تراه صوابا، غير أن "آراءها" يمكن أن تكون ذات تأثير كبير على الرأى العام العالمي.

اقامة سلطة فوق القومية: وتنشأ الصفة فوق القومية عن وضعية أجهزة عمل المنظمة، وكذلك عن مشاركة جديدة في الاختصاصات بين المنظماتوالدول. استقلال أجهزة العمل: يعهد بسلسلة من الوكالات الفنية" المرتبطة بالمنظمة بادارة جماعات متعدّدة الجنسية ـ

المرافق العامّة الدولية الجديدة. وتوجهها أجهزة تنفيذية يكون أعضاؤها ـ الذين تنتخبهم الجمعية العامّة ـ مستقلين تماما خلال فترة انتخابهم عن الحكومات التي هم من رعاياها .

والى جانب اعادة تحديد سلطات السلام ، للمجتمع الدولي هل يمكن التوصل في المدى المتوسط الى نوع من تنشيط نظام الامم المتحدة ، بل حتّى الى تعبئة الرأى العام وتسهيل عمل هياكل الاقتصاد ؟ كلاّ ، اذا نحن رأينا الهجوم الرئيسي على الامتياز السياسي للدول الكبرى في مجلس الامن والذى لن تكون لالغائه من نتيجة الا ستر توازن القوى في الساحة العسكرية /السياسية ، ونعم اذا نحن رأ ينا التعليم العالمي الذى لا غنى عنه للمؤسسات الفرعية ليريتون وودز ، وكذلك تحويل اللجان الاقتصادية الاقليمية للامم المتحدة الى مراكز تنفيذية تكلف بوضع خطط تنمية لمختلف مناطق العالم ، وعندئذ تصبح الاجهزة المركزية على المستوى العالمي مثل المجلس الاقتصادى والاجتماعي أو لجنة تنمية محتملة بين الحكومات لجانا للتقييم والتنسيق بين المناطق .

٢ ـ الامن "داخل الكتل" :

من بعض النواحي ستبدو سلطة الدول الكبرى معتدلة الى حدّ ما . وقد ندّد "ستانلي هوفمان" منذ عهد قريب بأوهام شمول القدرة : فالصلة ـ الوثيقة منذ البداية ـ بين القوة العسكرية ونجاح أمة ما قد وهنت فجأة في العصر النووى ، وزاد من الشك في الانتاج الايجابية للقوة أن المنافسة قد غيّرت مكانها : ففي الدوائر الديبلوماسية حيث كان يسود اقرار جوّ دولي قوّات للاهداف التقليدية ، أهداف "الحيازة" ، حلّ محلّه هدف اقرار "جوّ منزه" بدرجة أكبر . كما تشكلت الوسائل لذلك : فمكان الغزو الصريح واستخدام القسر الخالص حلّت الوسائل الهدامة ، ان لم نقل الاساليب غير العنفية للتغلغل ، والمساعدة الثقافية

للتحكم في القادة أو التكوينات السياسية. ومن هنا فقد أصبح هذا العصر بالنسبة للدول الكبرى عصر عجز نسبي وقدر من الاحباط: ولم يعد متبقيا سوى "نفسية القوّة" وما يرتبط بها من اشارات ووسائل واتصالات رمزية.

ورغم هذا فاذا كانت الاعمال ذات الطراز التقليدى والتي تتجه الى التحكم في الاحداث، والنفوذ المباشر على الاخرين، وأخيرا الاستيلاء على أراضي الاخرين قد أصبحت محظورة في العلاقات بين الدول فانها تبدو مشروعة داخل نفس الكتلة. ومن هنا ينبغي أن يكون تقنيي العلاقات التي تقوم ـ داخل نفس التحالف ـ بين الدول القائدة وشركائها المبدأ الثاني للعمل طويل الامد. وتتعلّق هذه المشكلة بأوروبا بوجه خاصّ: ففي آسيا يبدو أن مثلث موسكو ـ بكين ـ طوكيو يؤدى الى قدر من التحييد المتبادل للقوى الاقليمية الرئيسية، وفي أميركا يمكن لتناسق أميركي لاتيني أن يوازن بالتدريج نفوذ أميركا الشمالية، ويساعد في آفاقه نظم ديموقراطية. وفي افريقيا فان بوثقة منظمة الوحدة الافريقية ـ وان كانت كثيرا ما أنتجت "تحالفا مقدّسا"، بين القوى القائمة قد أتاحت في نفس الوقت ازالة وضع "القطبين" الذى كان سائدا في الستينات،وحافظت على تعددية النظم القائمة خارج أية هيمنة ـ وان بقي حل مشكلة افريقيا الجنوبية وهو أمر قد لا يحدث دون تدخل خارجي... ـ أما أوروبا فانها على العكس، ما زالت "نقطة الاتصال الرئيسية، والنقطة التي تتركز عندها مختلف الاثقال (الايديولوجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية).

ولا شك أن سياسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي داخل الحلفين الاوروبيين تجلب مزايا لايستهان بها: فالوجود الفعال للقوتين العالمتين منذ أكثر من ثلاثين عاما "يؤمن" الدول الاوروبية

الضعيفة أو التي تعتبر نفسها كذلك، وستبعد أى نزاع مسلح صريح. لكنه ليس مرضيا حقا: فهو يجعل من أوروبا موضع رهان عالمي، وهو ـ بوجه خاص ـ يفرز نزعة محافظة مزدوجة، في كلا جزئي القارة، تجمّد الاسباب العميقة للتوترات. ومن وجهة النظر الغربية يبدو الرهان الذى تقوم عليه "السياسة تجاه الشرق"، أمرا غير مؤكد على نحو متزايد: فهو يفترض تكييف وثيرة وحجم الانفراج في أوروبا مع تقدم الليبيرالية في النظام السوفياتي. وبالعكس، فان قبول الغرب لسيطرة الاتحاد السوفياتي الدائمة على أوروبا الشرقية يصبح شرط الانفراج، كما يؤكد على ما يبدو "مبدأ سوننفيلد".

ويتطلب شعار "الامن داخل الكتل" من القادة السياسيين للقارة عزما على التوفيق بين "الامن" و "التغيير السياسي"، ولا بد منطقيا أن يقود الى تعميق المبادئ الاساسية للامن، والتعاون في أوروبا: ففي اثر العملية الاوروبية الشاملة لن يكتفي المسؤولون السياسيون باعادة التأكيد المجردة لقواعد القانون الدولي عامة، وسيعلنون ـ في المقام الاول ـ ارتباطهم بمبدأ عدم التدخل "بغض النظر عن النظام السياسي أو الاجتماعي". ومثل هذا الالتزام سيكون هاما لكل من المعسكرين: فنحن نعرف أية صعوبات ـ على الاقل نفسية ـ يثيرها مجرد احتمال ظهور حكومات يشترك فيها الشيوعيون في الدول الغربية ولكن ستطرح أيضا مشكلة اتفاق مبادئ الامن والتعاون مع مبدأ حق الجماعة الاشتراكية في التدخل.

وسيحل تدبير "الامن داخل الكتل"، محل السيطرة على الازمات: وهنا ستلعب "لجنة أوروبية للامن" ذات تركيب بسيط للغاية ووظيفة عملية دورا أساسيا. وينبغي أن تتكون اللجنة من أعضاء في الحلفين وكذلك أعضاء غير منحازين. ويمكن أن تجتمع مرة أو مرتين

في السنة، أو حين يتطلب الوضع على مستوى الوزراء، ان لم يكن الدول أو الحكومات. وبوجه خاص عليها أن تعقد دورة أو عدة دورات أسبوعية على مستوى السفراء : ويكون للدول الاعضاء في الواقع ممثلين دائمين في مقر اللجنة. وينبغي أن تكون هذه اللجنة ـ لكي تستطيع أن تلعب دورا حقيقيا في منع الازمات داخل الكتل أو تضييقها ـ على اتصال دائم مع الاجهزة العسكرية : ومن هنا فقد يكون من المفيد فنيا حضور مراقبين من الحلفين ـ الحلف الاطلسي وحلف وارسو ـ . ولا بد أن تزود هذه اللجنة بسلطات تحقيق ورقابة فعالة. وتقع عليها، على ضوء الازمات الكبرى داخل الكتل (المجر ـ تشيكوسلوفاكيا ـ سان دييغو) ثلاث مهام أساسية : التحقق من صحة "الطلبات" المزعومة من الحكومات الوطنية، ومن هنا يمكن أن نعرف ما اذا لم تكن ـ في أغلب الاحيان ـ مجرد خدعة قانونية، والرقابة على حقيقة "التدخلات الخارجية"، في حالة نزاع داخلي أو عصيان أو أزمة سياسية بسيطة، والاشراف على تحركات القوات والتدريبات العسكرية التي كانت أحيانا ـ في الماضي القريب ـ مظاهر تستهدف الارهاب.

انها عملية طويلة، "مسيرة طويلة" يمكن أن تشهد ارتدادات عنيفة الى الخلف، ومراحل "جليد"، فجائية في العلاقات بين الشرق والغرب : ففي هذا الجانب وذلك، يشعر "التكامليون" بانطباع مقلق من عدم التوازن، ويرون في المصاعب داخل الكتل نتيجة لميل المعسكر الاخر الى التخريب. ورغم هذا، فان اقرار أمن داخل الكتل سيحقق ـ في المدى الطويل للغاية ـ ميزة مزدوجة : فستخفف العقائدية الجامدة، وستضعف ـ لصالح الشعوب ـ الحتمية الجغرافية ـ السياسية التي تمسك بخناق أوروبا منذ عام ١٩٤٥.



النظام النيابي
وحل مشكلة الديمقراطية

*

د. صبيح بشير مسكوني
أستاذ في كلية القانون
جامعة قار يونس ـ الجماهيرية



مقدمة

"المجالس النيابية هي العمود الفقرى للديموقراطية الحديثة السائدة في العالم".

أى بعبارة أخرى تقوم الديموقراطيات المذكورة على النظام النيابي التمثيلي، ويسمى النظام نيابيا اذا كان الشعب صاحب السيادة لا يمارس السلطة بنفسه ولكنه يضطر لانابة بعض أفراده عنه في ممارستها.

أى أنه على خلاف النظام الديموقراطي المباشر الذى يتولى فيه الشعب السلطة بنفسه نجد هنا الشعب مصدر السيادة، ينيب عنه في مباشرة الحكم لهيئات أو أشخاص ينتخبها عادة.

فالشعب لا يقرر مصيره بنفسه، وانما يقتصر على اعادة انتخاب نواب يمثلونه ويتخذون القرارات نيابة عنه.

وعلى ذلك، فالنظام النيابي يفرق بين مصدر السلطة "الشعب" ومن يمارسها أى "النواب" بينما يزيل النظام الديموقراطي

المباشر هذا التناقض، اذ أن صاحب السلطة هو الذى يمارسها فعلا وبنفسه وبالتالي ينعدم وجود حاكمين ومحكومين .

كما يفترض النظام النيابي بأن "صوت النواب" هو "صوت الشعب"، بحكم أن المجالس النيابية ظهرت وتطورت لتمثل الشعب وتحد من السلطان المطلق، وبحكم انتخاب الشعب باغتصاب وتولي هوءلاء السياسة التشريعية العامة بما يتفق مع تطلعات القوى السياسة في المجتمع .

وقد أردنا من هذا البحث الذى أتيح لنا تقديمه للندوة العالمية حول الكتاب الاخضر تحجيم المجالس النيابية نشأة وبنيانا ووظائف ، ببيان دورها التاريخي الذى تجاوزته الوقائع ووعي الشعوب وتعرية هيكلها بأظهار عدم مطابقة ارادة المجالس المذكورة مع ارادة الشعب وعرض تدهور سلطاتها من الناحية القانونية والفعلية ومجال اختصاصاتها .

ومن ثم جاءت التقسيمات التالية للبحث وكما يلي :

١- نشوء النظام النيابي .

٢- بنيان المجالس النيابية .

٣- تدهور سلطات المجالس النيابية .

المبحث الاول
نشوء النظام النيابي

ظهور النظام النيابي :

المجالس النيابية أداة حكم ضد النظام الاستبدادى المطلق :

ظهر النظام النيابي وتكامل تدريجيا في انكلترا ابتداء من

العصور الوسطى وقبل أن تعتمده البلدان الاوروبية الاخرى في أواخر القرن الثامن عشر.

واقترن ظهور هذا النظام بمرحلة الانتقال من النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي، وظهر أولا لصالح طبقة اجتماعية سياسية ضيقة نوعا ما، وهي البورجوازية، ثم انتهى باشراك الطبقات الاجتماعية الاخرى فيه، بحكم أن منطق النظام يقتضي توسيع الجسم الانتخابي، غير أن الطبقة البورجوازية استبقت لنفسها ميزة أكيدة بكونها الوحيدة التي تتصرف في الشوءون السياسية.

فهو اذا أي النظام النيابي موءسسة سياسية ظهرت وتطورت نتيجة الانتقال من نظام اقتصادى طبقي معين الى آخرو ويقتضي "بحكم التطور الحتمي للاشياء" اختفاوءه باختفاء نظام الطبقات وممارسة الشعب بنفسه السلطة.

فقد ساد في القرون الوسطى نظام اقطاعي: ففي انكلترا تواجدت سلطة ملكية مطلقة مسيطرة على المنظمة الاقطاعية الى أن اتحد الاقطاعيون مع الطبقة الوسطى بحكم المصالح المشتركة لمقاومة السلطة الملكية التي كانت تهيمن على الجميع من أجل الحد من امتيازات العرض.

وفي فرنسا كانت الطبقة الوسطى مضطهدة من جانب الاقطاعيين أكثر مما كانت مضطهدة من قبل الملك فاتحدت في بادىء الامر مع العرش ضد الاسياد وعملت بالاشتراك مع الملك على تحطيم الاقطاعيين، وكانت النتيجة بعد عدة قرون ازدياد السلطة الملكية بشكل غير محدود وكانت الازمة الطويلة أزمة الملكية المطلقة.

ومن ثم فقد سنحت ظروف تاريخية معينة للنظام النيابي أن يجد تطوره الموفق في انكلترا خلافا لما كان عليه الحال في فرنسا.

ويرجع النظام النيابي الانكلترى في نشأته انطلاقا من تطور معين، وهو وجود نظام ملكي مطلق يمارس الملك السلطتين التشريعية والتنفيذية في ظل دولة ذات شكل اقطاعي، غير أن مجالس استشارية تضم أتباع الملك من الاقطاعيين ورجال الدين، بدأت بالظهور في القرن الثاني عشر، ولم تكن لهذه المجالس اختصاصات معينة أو سلطات حقيقية، لان الملك مطلق السلطان وغير مقيد برأى تلك المجالس، كما أنه لم يكن يدعوها للاجتماع الا بمحض ارادته واختياره.

ولكن مع الزمن أصبحت دعوة هذه المجالس في مناسبات معينة تقليدا واجب المراعاة فكان الملك لا يصدر تشريعا هاما أو يفصل في قضية هامة دون أن يدعو للاجتماع مجلسا من الاساقفة أو كبار السادة الاقطاعيين واتخذ هذا المجلس اسم البرلمان أو المجلس الكبير.

وفي القرن الثالث عشر استقر هذا النظام وأصبح البرلمان المكون من الاشراف ورجال الدين ينعقد في اجتماعات دورية ويمارس اختصاصات كثيرة. فكانت اختصاصات قضائية تتعلق بالقضايا التي يحتفظ بها الملك لنفسه، والاستئنافات المرفوعة ضد احكام المحاكم الاخرى في المملكة. كما كانت له اختصاصات تشريعية، اذ أصبح الملك ملزما بعرض مشروعات القوانين عليه دون أن يكون ملزما مع ذلك بالرأى الذى يبديه المجلس. وأخيرا فقد اكتسب البرلمان سلطة الموافقة على الضرائب التي يفرضها الملك. وقد أصبحت هذه الاختصاصات الاخيرة ثابتة بمقتضى الميثاق الاعظم الصادر عام ١٢١٥.

وفي غضون القرن الثالث عشر، تغير شكل المجلس الكبير الذى يشبه اليوم مجلس اللوردات الحالي وأصبح أقرب الى المجلس

النيابي بعد أن أضحى يضم ممثلين للمقاطعات والمدن المختلفة ، أى بعبارة أخرى اتخذ المجلس الكبير طابعا أكثر تمثيلا بحكم تناوله لطبقات اجتماعية جديدة .

وفي خلال القرن الرابع عشر، انقسم هذا المجلس الى مجلسين : أحدهما يضم النبلاء والبارونات ورجال الدين أى يمثل طبقة اجتماعية معينة وهم الاقطاعيون خاصة (وهو نواة مجلس اللوردات الحالي) ، والاخر كان يضم نواب المقاطعات والمدن (وهو نواة مجلس العموم الحالي) ، وفي سنة ١٣٥١ أصبح لكليهما مكان اجتماع خاص.وما كان يجمع بين المجلسين هو مقاومة الحكم المطلق للملك،غير أن نواب المقاطعات والمدن كانوا بادئ الامر يمثلون مصالح خاصة طبقية.لذلك كان هؤلاء النواب يرتبطون بناخبيهم برابطة وكالة الزامية تخضع لاحكام عقد الوكالة المقررة في القانون المدني .

وقد استمرت العلاقة بين الناخبين ونوابهم في انكلترا قائمة على أساس الوكالة الالزامية،طالما بقي هؤلاء النواب ممثلين لدوائرهم الانتخابية لا للشعب كله،ولكن طول الدوريات النيابية وعمومية المسائل المطروحة أمامه وارتباطها بمصالح الشعب في مجموعة لا بمصالح دوائر انتخابية معينة كل ذلك أضعف من قوة الرابطة بين النائب وناخبيه حتى تخلص النواب مع الزمن من رابطة الخضوع التي كانت تقيدهم بها الوكالة الالزامية.

وقد كانت فكرة الوكالة الالزامية هي السائدة في فرنسا أيضا قبل الثورة الفرنسية... فكان أعضاء الهيئات العمومية ، وهم النبلاء ورجال الدين.وممثلو الطبقة البورجوازية الصاعدة يتلقون تعليمات ملزمة من الفئات الاجتماعية التي يمثلونها ويخضعون لها خضوعا تاما ، كما أنهم كانوا يعدون أنفسهم ممثلين لتلك الفئات

ومصالحها الطبقية الخاصة وليس ممثلين للامة في مجموعها .

وخلال القرن السابع عشر أصبح المجلس النيابي في انكلترا هو الذى يتولى تسيير دفة الحكم في البلد بالتصويت على القوانين وعن طريق الرقابة التي كان يمارسها على الوزراء وبذلك تحقق تدريجيا للمجلس المذكور النصر على سلطة الملك المطلقة .

وهذا ما وقع أيضا في فرنسا على اثر ثورة ١٧٨٩ ، وبذلك أصبحت المجالس النيابية أداة حكم الطبقة البورجوازية المتقدمة آنذاك تاريخيا والتي لعبت فيما بعد دورا شبيها بالذى لعبته السلطة المطلقة ضد الطبقات الشعبية الجديدة وهو الامر الذى يلاحظ أيضا في كثير من الدول الحديثة .

ثانيا تطور النظام النيابي :

المجالس النيابية أداة حكم طبقية :

غير أن استئثار البورجوازيين بممارسة مظاهر السلطة الفعلية والسيادة في الدولة،وغياب ما عداهم من قوى اجتماعية على مسرح السياسة،أدى الى تنظير جديد وتجريدى لمفهوم الشعب ، ثم التمييز بموجبه بين الشعب صاحب السيادة وبين الشعب واقعا اجتماعيا أى مجموع المواطنين المنتمين الى دولة ما.وبالتالي اعتبر الشعب كتلة واحدة تنكر انقساماته الطبقية ويشكل كتلة واحدة هي الامة التي تحوز ارادة جماعية لا تتأثر بمصالح وقتية.وخلص هذا التنظير الى اسناد اختصاص التعبير عن سيادة الشعب الى هذا الكائن الاعتبارى أى الامة وبذلك كشفت البورجوازية عن وجهها الحقيقي عند تحديد الفئات التي تملك حق انتخاب ممثلي الامة محاولة جعل ملكية وسائل الانتاج معيار الحق في الانتخاب والنيابة .

والجدير بالذكر أن تقرير مبدأ سيادة الامة جاء نتيجة

لظروف تاريخية أملت على رجال الثورة الفرنسية اعتناقه وتطبيقه فقد قصدوا من اعلانهم التصدى لخطرين كبيرين وهما نظام الملكية المطق والديموقراطية المباشرة، وآية ذلك، أن الجمعية التأسيسية للثورة الفرنسية عملت من ناحية على انهاء الخلط بين الدولة وشخص الملك فكانت المناداة بمبدأ سيادة الامة مصدر السلطات واعتبار الملك خادما للامة.

ومن ناحية أخرى،خشى مفكرو الثورة بتأثير من أوضاعهم الطبقية من الاخذ بالديموقراطية المباشرة وما ترتبه من آثار فسعوا الى احتواء الارادة الشعبية بما يحقق مصالحهم الطبقية ودون أن تعصف بها ارادة الطبقات المحرومة من وسائل الانتاج.

وبذلك غاب الشعب الحقيقي عن المؤسسات السياسية وخاصة عن المجالس النيابية والتي كانت خير دعامة للحفاظ على المراكز المكتسبة التي حققتها البورجوازية والتي نادى مفكروها بنظرية الدولة الحارسة ذات النشاط السلبي الذى يلتزم دائرة اقامة العدل وتحقيق الامن الداخلي والخارجي.وذلك كله دون أن يتطرق الى ما قد يعتمل في قلب الامة من صراع طبقي. كما نادى المفكرون الليبراليون بنظرية جديدة تقوم على أساس الوكالة العامة للمجالس النيابية ومقتضاها تكييف العلاقة بين الناخبين وأعضاء المجالس المذكورة على أساس وجود عقد وكالة،ولكنها ليست وكالة بين النائب ودائرته الانتخابية، بل هي وكالة عامة للمجلس النيابي عن الامة بجميع طبقاتها وهيآتها أى هي وكالة عن الامة في مجموعها بوصفها وحدة مجردة عن الاشخاص الداخلين في تكوينها، الى المجلس النيابي في مجموعه وهذه النظرية تتفرع عن نظرية سيادة الامة التي ابتدعها رجال الثورة الفرنسية.

فالامة هي صاحبة السيادة وتفوض نوابها في ممارستها،ومن ثم تكون الارادة التي يعبر عنها هوءلاء هي ارادة الامة. والامة ينظر اليها بحساباتهاوحدة مجردة ومستقلة عن الافراد،فسيادة الامة لا تتجزأ، ومن ثم لا تكون وكالة المجلس النيابي عنها الا وكالة الامة في مجموعها الى المجلس النيابي في مجموعه، أو أن النائب لا يعد وكيلا عن دائرته الانتخابية بل وكيلا عن الامة كلها. لان السيادة لا تتجزأ وبالتالي تكون الوكالة عن صاحب السيادة لا تتجزأ هي الاخرى.

وقد ترتب على نظرية الوكالة العامة للمجلس النيابي ما يلي من النتائج :

١ ـ ترتب على تصوير الامة باعتبارها تمثيلا للاجيال الماضية والحاضرة والمستقبلية وجوب كفالة أصالة التعبير عن مصالح هذه الاجيال جميعا فهي وحدة مجردة ومستقلة لا تكون لها ارادة حقيقية الا تلك التي يعبر عنها المجلس النيابي، وبالتالي فهي تختلط بارادة المجلس النيابي بحيث لا يكون هناك محل للديموقراطية المباشرة أى لسلطة الشعب كله وانما لسلطة "ممثلي الامة" وفي هذا المعنى نص الدستور الفرنسي الصادر عام ١٨٩١، على أن الامة مصدر السلطات وعلى أنها "تمارس سلطاتها بواسطة النواب".

ولا يخفي أن الاسلوب النيابي أقل درجة في تحقيق الديموقراطية الحقيقية من أسلوب الديموقراطية المباشرة كما يضمن الاول احتواء الارادة الشعبية.

٢ ـ ان سلطة النائب تتجاوز مجرد الرابطة بين النائب وناخبيه فتحمل معنى قدرة تكوين الامة والافصاح عنها أى أن النائب لا يمثل دائرته الانتخابية ولكنه يمثل الامة بأسرها وهو يشترك عن طريق التصويت أو بالرأى الذى يبديه في تكوين الارادة العامة.

ويترتب على هذه النتيجة أن النائب لا يخضع لتوجيهات ناخبيه لان العلاقة بينهما ليست رابطة وكالة الزامية لا يجوز للناخبين في دائرة معينة اسقاط النائب وعزله لان النائب يمثلهم وحدهم بل يمثل الامة في مجموعها .

واستنادا الى صفته هذه يكون بمقدور النائب الاشتراك في مناقشة جميع الامور العامة سواء تلقى بشأنها تعليمات من ناخبيه ، أو لم يتلق بشأنها تعليمات بل ان النائب يستطيع أن يعمل بما يتنافى مع تلك التعليمات . فالنائب اذاً يمثل الامة بأسرها ويشترك في مناقشة جميع المسائل العامة مستوحيا المصلحة العامة لا مصلحة ناخبيه بالذات أو مصلحة الدائرة الانتخابية التي نجح فيها،كما لا يقع على النائب تقديم حساب لناخبيه،كما لا يكون مسوءولا أمامهم عن كيفية ممارسته لوكالته . وبذلك انتهى الامر كما يقول الكتاب الاخضر بأن : "أصبحت المجالس النيابية حاجزا شرعيا بين الشعوب وممارسة السلطة حيث عزلت الجماهير عن ممارسة السياسة واحتكرت السيادة لنفسها نيابة عنها ... ولم يبق للشعوب الا ذلك المظهر الزائف للديموقراطية المتمثل في الوقوف في صفوف طويلة لوضع أوراق تصويت في صناديق الانتخابات .

خلاصة ما تقدم نشأت المجالس النيابية كمرحلة من مراحل التصور الاقتصادى السياسي ، فمن النظام الملكي المطلق ــ الاقطاعي الى نظام الملكية المقيدة ــ الرأسمالي،وبعد أن كان الملوك في العصور الوسطى يتمتعون بسلطات مطلقة أخذت هذه السلطات تتمكن تدريجيا في انكلترا وفجائيا في فرنسا بفعل صعود الطبقة البورجوازية ولحساب موءسستها السياسية المتمثلة بالمجالس النيابية خاصة ، فهذه هي مظهر من مظاهر التصالح والتوفيق الوقتي من الطبقات الاجتماعية والتي

تعبر خاصة عن مصالح الطبقة البورجوازية الصاعدة.ولا بد أن يكون مصيرها الزوال ، بتصاعد القوى الشعبية،اذ من الطبيعي انه كلما تقدم الوعي وتغيرت علاقات الانتاج في صالح الشعب كلما فقدت المجالس النيابية شرعيتها "لان الديموقراطية تعني سلطة الشعب لا سلطة نائبة عنه... ومجرد وجود مجلس نيابي،معناه غياب الشعب.والديموقراطية الحقيقية لا تقوم الا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه". (من الكتاب الاخضر ــ الفصل الاول).

المبحث الثاني
بيان المجالس النيابية

لا يعتبر النظام ديموقراطيا بمجرد الاخذ بنظام الانتخاب اذ الملاحظ أن الديموقراطية التمثيلية تأخذ بدرجات متفاوتة بنظام الانتخاب العام ، لتقيده بشروط معينة أو لتشوه الارادة العامة بتمزيق الدوائر الانتخابية أو باستعمال وسائل الضغط المعنوى والمالي مستهدفة من كل ذلك المحافظة على مصالح أداة الحكم ، غير أن مثل هذا الامر أدى الى افساد نتيجة الانتخابات وباعد بينها وبين ما يمكن أن يقترب من "الصورة الحقيقية للارادة العامة للشعب".

أولا تقييد هيأة الناخبين :

يعتبر الاقتراع العام من مقومات النظام الليبرالي وأساس شرعية السلطة لا بل انه أساس شرعية سلطة الحكومات الديكتاتورية المعاصرة التي تقوم على نظام الحزب الواحد.غير أنه لم يتخذ شكله النهائي دون صعوبات ، فخلال القرن التاسع عشر حاولت النظم الليبرالية عرقلة تطبيقه رغم أن الثورتين الفرنسية والاميريكية قامتا

على أساس الدعوة الديموقراطية وقررتا أن السلطة للشعب. فاذا كان الاقتراع العام قد رأى النور في فرنسا عام ١٨٤٨، وفي ألمانيا عام ١٨٧١، للذكور وحدهم، فان الاقتراع العام لم يتعمم في الديموقراطيات الغربية الا بعد الحرب العالمية الاولى. ولازالت الديموقراطيات المذكورة تستعمل وسائل مختلفة غير مشروعة للتخفيف من آثاره،وقد تناولت هذه المحاولات تضييق حق التصويت أو باقرار نظام الاقتراع المقيد.

١ـ محاولات تقييد حق الاقتراع:

لم يتم تطبيق الاقتراع العام في أغلب الدول دفعة واحدة وانما تحقق ذلك بعد مرحلة انتقالية كان خلالها الاقتراع مقيدا.

ـ أشكال الاقتراع المقيد:

يوجد الاقتراع المقيد عندما يقترن بشروط خاصة تتعلق بالوضع المالي أو بالكفاية.

فيما يتعلق بشرط النصاب المالي كانت ولا تزال تنص بعض النظم الانتخابية على وجوب كون الناخب دافعا لضريبة لا تقل عن مبلغ محدود أو أن يكون مالكا لعقارات. وقد حاول دعاة تقييد الانتخاب: بتحقيق مثل هذا الشرط، الافتراض أن من يملك نصابا ماليا معينا هو الذى يتحمل القرارات الحكومية، وبالتالي فمن العدل أن يشارك وحده في اختيار الحاكمين. والواقع أن مثل هذا الشرط أوجبته البورجوازية كي تحافظ على سلطاتها السياسية التي كانت قد انتزعتها بدورها من الاقطاع. وأوجبت بعض النظم الانتخابية الاخرى أن يكون الناخب مالكا للارض مستبعدة بذلك البورجوازية والحرفيين اضافة الى الطبقة الفقيرة. وقد طبق الاقتراع المحدود في الولايات المتحدة الاميركية بصورة أخف، اذ حرم من حق التصويت كل من ليست له

موارد مالية كافية لمعيشته، كما أن بعضها فرض دفع رسم انتخابي على من يريد ممارسة هذا الحق. وقد أريد بهذا منع السود والطبقات الفقيرة من المشاركة في الانتخابات، خاصة في الولايات الجنوبية علما بأن رسم الانتخاب قد ألغي بمقتضى التعديل الرابع والعشرين للدستور.

من جهة أخرى يقترن الاقتراع المعين بشرط الكفاية. ويراد بذلك من الناحية النظرية حجز حق التصويت عمن لم يبلغ درجة معينة من التعليم، ويستهدف هذا الشرط استبعاد الجماهير الشعبية من ممارسة حق التصويت. وقد طبق مثل هذا الاقتراع المقيد في الولايات المتحدة الجنوبية حتى عام ١٩٦٥ م، بهدف استبعاد السود خاصة نظرا لتفشي الامية بينهم بسبب وضعهم الاجتماعي.

٢ــ تقييد الاقتراع العام :

يراد قانونا بالاقتراع العام حق التصويت غير المقترن بشرط السعة المالية أو الكتابة. غير أن تقرير مثل هذا الحق لا يعني بأن جميع أعضاء المجتمع لهم حق التصويت فليس من المعقول مثلا أن يكون هذا الحق مقررا للطفل أو للمجنون، ومع ذلك فالملاحظ حتى في ظل نظام الاقتراع العام وجود محاولات لاستبعاد بعض الطوائف أو الاشخاص عن صناديق الاقتراع وبتحقيق الاقتراع العام المقيد كما يلي :

أ ــ شرط الجنس :

أقر للاناث حق الاقتراع في فترة متأخرة بالنسبة للذكور، مع العلم بأن دولا كثيرة لم تسمح للمرأة بممارسة حق الاقتراع العام حتى سنين قليلة خلت، والباعث العام لمقاومة منح المرأة حق الاقتراع العام يكمن في تصور المرأة غير لائقة للعمل السياسي وهو تصور محافظ..

ب ــ شرط السن :

يلاحظ بهذا أن النظم الرجعية والمحافظة ترفع السن اللازمة لمزاولة الحقوق السياسية ومنها حق التصويت على عكس النظم الاكثر تقدمية التي تحفظ هذه السن،وستهدف رفع سن الرشد السياسي حرمان الشباب من حق التصويت با عتبارهم أكثر تقبلا للافكار التقدمية وأنهم أكثر تحمسا لتغيير المجتمع ثوريا في مستهل نضوجهم على عكس متوسطي العمر والشيوخ الذين اعتادوا على الاوضاع السائدة ــ عموما ــ.

جــ التقييد لاسباب سياسية :

تمنع بعض النظم الانتخابية بعض الاشخاص من حق الانتخاب عند ارتكابهم "جرائم سياسية" غير أن مثل هذا الحرمان يقصد به أحيانا استبعاد بعض الاشخاص والفئات من حق الترشيح والتصويت متذرعة بالجرائم السياسية.

د ــ التقييد بسبب العنصر :

تقوم بعض الانظمة الانتخابية باستبعاد بعض الافراد من حق الانتخاب بسبب لونها خاصة من ذلك بعض الولايات الامريكية وافريقيا الجنوبية.

ثانيا : الدوائر الانتخابية وتشويه الارادة الشعبية :

" المجلس النيابي اما منتخب من خلال دوائر انتخابية أو من خلال حزب أو ائتلاف أحزاب أو بالتعيين وكل هذه الطرق ليست بطريقة ديموقراطية".

ان النظرة الفاحصة للمجالس النيابية تظهر عدم تطابق ارادتها مع الارادة الشعبية.

فمن الوسائل التي تلجأ اليها بعض الحكومات لتشويه

الانتخابات لمصلحة مرشحيها ومن ثم الدفاع عن الطبقة الاجتماعية التي تنتمي اليها وسيلة تمزيق الدوائر الانتخابية .

وذلك أن الدوائر الانتخابية لا تكون متساوية تماما . ولا تتفق الدساتير والقوانين المختلفة على طريقة واحدة في كيفية تقسيمها ، ومن ثم فالديموقراطية التقليدية هي نسبية في المكان والزمان وكما يلي :

١ ـ اذا كان تقسيم الدوائر الذى هو في يد الحكومة أو في يد المجلس النيابي ، استطاعت أن تحدد الدوائر بصورة تيسر لاعضائها النجاح ، بأن تلجأ الى طريقة تمزيق الدوائر وخذل خصومها بتشتيت أصوات الناخبين وتوزيعها في دوائر متفرقة يصبحون فيها أقليات أو تجميعهم في دوائر كبيرة بالنسبة لحجم الدوائر الموالية لاعضائها. وبذلك تزيد من عدد الدوائر التي يكون لاعضائها الطبقيين فيها أغلب الاصوات ، وعلى العكس تقلل عدد الدوائر التي يتوفر فيها خصومها ، وهي الطريقة التي ابتدعتها الولايات المتحدة واقتبستها منها فرنسا ، كما أنها شائعة الاستعمال في الانتخابات المصرية .

٢ ـ وقد تلجأ السلطة الى تقسيم الدوائر تقسيمات متكافئة وهذا هو الذى يحدث في فرنسا ، اذ أن أغلب أعضاء البرلمان بمجلسيه (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ) هم من الدوائر الانتخابية التي يغلب عليها الطابع الزراعي أو بعبارة أخرى تكون الغلبة للقرى على المدن ، ويقرر للاولى تمثيلا يفوق أهميتها العددية السكانية بالنسبة للمدن . "وحكمة ذلك" أن العمال يتركزون في المدن باعتبارها مراكز صناعية وهم غالبا ما يميلون الى أحزاب اليسار ، أما القرى فيغلب عليها الاتجاه المحافظ . والمثال التالي يوضح هذا الامر :

لو فرضنا أن دائرتين انتخابيتين يتولى الناخبون في كل منها انتخاب نائب واحد . الاولى يبلغ عدد الناخبين فيها خمسون ألفا

والاخرى مائة ألف ، ويكون ظاهريا ناخب صوت واحد.أما في الواقع فان كل ناخب من الدائرة الاولى كان له صوتان خلافا للدائرة الثانية التي كان لكل ناخب فيها صوت واحد. وهكذا فان خمسين ألفا من ناخبي الدائرة الثانية "وقفوا في صفوف منتظمة صامتة تتحرك كالمسبحة لتلقي بأوراقها في صناديق الاقتراع بنفس الكيفية التي تلقى بها أوراق أخرى في صناديق القمامة" (الكتاب الاخضر ـ الفصل الاول) ، ان كل الناخبين لن يشتركوا في السلطة وانما أناب بعضهم من يشترك فيها.

٣ ـ ونشير أخيرا الى أن تطلعات عضو المجلس النيابي تبقى عادة ضيقة ومحدودة بنطاق جغرافي معين بحكم انتخابه ضمن دائرة انتخابية معينة ومن تم يخرج عن قدرته الاحاطة بالمسائل على الصعيد الوطني. هذا بالاضافة الى أن اهتمامه منصبّ على مصالح اقتصادية معينة يلعب أصحابها دورا حاسما في انتخابه ان لم يكن هو صاحب هذه المصالح مباشرة ومن تم لا يستطيع الارتفاع للدفاع عن المصالح التي تهم القطاع الاكبر من الشعب ، كما أن اهتماماته الاولى منصبة على اعادة انتخابه. فهو محكوم بمعالجة الامور على المدى القصير في الوقت الذى يتعين فيه أن يعالج الامور على المدى البعيد.

ثالثا : الانتخاب غير المباشر :

يكون الانتخاب مباشرا اذا قام الناخبون أنفسهم باختيار ممثليهم أو حكامهم. وعلى العكس يكون الانتخاب غير مباشر اذا اقتصر دور الناخبين على انتخاب مندوبين عنهم يتولون انتخاب الحكام أو أعضاء المجلس النيابي ، والانتخاب غير المباشر يكون على درجتين أو أكثـــر.

ويبتعد الانتخاب غير المباشر عن النظام الديموقراطي التمثيلي بقدر عدد درجات الانتخاب ، كما تستهدف هذه الصورة من

الانتخاب تشويها أكثر للارادة العامة، ويلاحظ بهذا الصدد أن مجلس الشيوخ الفرنسي الحالي يتم انتخابه بصورة غير مباشرة، وكذلك الحال بالنسبة لرئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الامريكية. والحاصل فان الديموقراطية الحقيقية هي حيث يتولى الشعب السلطة بنفسه دون حاجة الى انتخاب حكامه أو نوابه.

رابعا : الاحزاب وتشويه الارادة الشعبية :

يلاحظ أيضا عدد انتخاب المجالس النيابية وجود عناصر سلطوية ديكتاتورية ترجح أشخاصا معينين دون آخرين. اذ أن اختيار المرشحين لعضوية المجالس المذكورة هو اجراء أساسي في العملية الانتخابية، ويكفي أن نعلم بأن مثل هذا الاجراء يخضع لوسائل تحكمية تمليها اعتبارات حزبية محضة بعيدة عن مصلحة كل الشعب. فالمرشحين يتم اختيارهم ظاهريا من قبل الاحزاب التي يسيرها في الحقيقة مجموعة من الحزبيين الذين يتقلدون المناصب العليا في الحزب ومثل هذه القيادة الحزبية الاوليغارشية لا تمثل سوى أقلية محدودة بالنسبة لبقية الشعب والتي تقترح عليه نوابه.

ففي ألمانيا الاتحادية مثلا يجرى العمل حاليا على أساس تقسيم البلاد الى ما يقرب من ٢٤٠ دائرة انتخابية تتساوى تقريبا من حيث عدد السكان، وينتخب كل منها عضوا واحدا بحيث يفوز المرشح الذى يحصل على أكثر الاصوات (الاغلبية النسبية) وان لم يفز بالاغلبية المطلقة. ويجوز للناخب الى جانب اعطاء صوته للمرشح الذى اختاره "التصويت الشخصي" أن يعطي صوته في ورقة منفصلة لاى مرشحي الاحزاب المتنافسة في الانتخابات.

ويجوز بالاضافة الى هذا العدد من الاعضاء المنتخبين عن طريق الاصوات الشخصية ٢٤٠ مقعدا في البوندستاخ يشغلها من تعينهم

الاحزاب السياسية وذلك بحيث يعين كل حزب عددا من الاعضاء يقارب بالنسبة لمجموع المقاعد الذى يبلغ ٤٨٠ مقعدا ذات النسبة التي حصل عليها الحزب ـ بصفته هذه ـ من مجموع الاصوات . وقد صيغت تفصيلات هذا النظام بحيث تمنح ميزة معتدلة للاحزاب الكبيرة والمتوسطة على حساب المجموعات الصغيرة.

وهذا النظام كجميع النظم التي تتضمن التمثيل النسبي يعطي للمنظمات الحزبية قدرا كبيرا من النفوذ بحيث يدين نصف أعضاء مجلس البوندستاخ بمقاعدهم للاحزاب أكثر من اتصالهم الشخصي بالناخبين .

وتنص المادة المائة من الدستور السوفييتي في سنة ١٩٧٧م ، على اقتصار منظمات الحزب الشيوعي والنقابات واتحاد الشبيبة الشيوعية والمنظمات التعاونية وغيرها من المنظمات الاجتماعية ووحدات العمل ومؤتمرات العسكريين في وحداتهم على ترشيح النواب على صعيد جميع السوفييتات . وهو الامر الذى يجعل للقيادة العليا للحزب الكلمة الاخيرة في اختيار المرشحين واستبعاد غيرهم .

" "أما اذا انبثق المجلس النيابي عن حزب نتيجة فوزه في الانتخابات فهو في هذه الحالة مجلس الحزب وليس مجلس الشعب فهو ممثل الحزب وليس ممثلا للشعب والسلطة التنفيذية التي يعينها المجلس النيابي الفائز وليست سلطة الشعب" . (الكتاب الاخضر ـ الفصل الاول) .

خامسا : الضغط المعنوى والمالي :

وقد لا تكتفي الحكومات بالوسائل "الشرعية" السابقة لتشويه الانتخابات لصالح مؤيديها. فتلجأ الى سبل الضغط على الناخبين بواسطة الدعاية والاعلان وتسهيل لقاء مرشحيها مع الناخبين

بينما تحرم كل ذلك على خصومها . بالاضافة الى القيام برفض اجتماعاتهم ومصادرة منشوراتهم، وتمارس رقابة شديدة على صحفهم وتوقع أشد العقوبات اذا قاموا بمخالفة تعليماتها الادارية المختلفة، بل وتلجأ الى تجنيد أعضاء أمنها الداخلي من أجل الاعتداء على المواطنين والمرشحين ومنعهم من الوصول الى صناديق الانتخابات، هذا بالاضافة الى قيام أصحاب الاعمال بالضغط على مستخدميهم عن طريق الفصل أو تخفيض أجورهم أو عدم ترقيتهم اذا لم ينتخبوا المرشح الذى يوءيده الالوف .

ومن الوسائل التي تمارس لتزوير العملية الانتخابية تزييف النتائج، وتزوير الاصوات ، والتلاعب بصناديق الانتخاب، واستخدام بطاقات انتخابية باطلة، كل ذلك من أجل احباط وصول مرشحين مناوئين للسلطة الى المجالس النيابية .

ولا تتورع أيضا السلطة وأنصارها وبيوت المال عن استخدام الرشوة للناخبين وفي تقديم الهبات للاحزاب السياسية لدعم المرشحين، وبذلك يصبح أعضاء المجالس النيابية مدينين بمناصبهم للجهة التي مولت حملة انتخابهم التي قد تكون باهضة ـ أى الحملة ـ لا يستطيعها المعدمون أو ذوى الدخل المحدود .

"ان الاصوات يمكن شراوءها ويمكن التلاعب بها .. وان الفقراء لا يستطيعون خوض معارك انتخابات ، التي ينجح فيها الاغنياء دائما وفقط" . (الكتاب الاخضر ـ الفصل الاول) .

المبحث الثالث

تدهور سلطات المجالس النيابية

يلاحظ على الدول التي تأخذ بالديموقراطية التقليدية انحطاط مركز المجالس النيابية لحساب السلطة التنفيذية ـ الادارية ـ اذ أن الغرض هو تولي السلطة التشريعية ممثلة بالمجالس المذكورة الوظيفة التشريعية باعتبارها ممثلة للارادة العامة ويقع على سلطة أخرى تنفيذ القرارات التشريعية وادارة الدولة.

ولهذا السبب افترض مبدأ الفصل بين السلطات من مقومات النظام السياسي للدولة البرلمانية "وضمان لحرية الافراد من طغيان الحاكم سياسيا وتدخله اقتصاديا".

غير أن التحديات السياسية والاقتصادية التي واجهتها النظم النيابية أدت الى تغيير مقومات النظام السياسي التمثيلي بوجه عام، وتبنت الانظمة السياسية مفهوما أكثر مرونة للحقوق الفردية ولسياسة التدخل، لا بل أن بعضها تبنى سياسة اشتراكية قوامها اعادة النظر في علاقات الانتاج وملكية وسائل الانتاج بصورة شاملة وفورية بتبني نظام رأسمالية الدولة، الامر الذى أدى الى القضاء على مبدأ الفصل بين السلطة لينتهي الامر بنظام تركيز السلطة.

وفي هذا الشأن يلاحظ على جميع الدول على اختلاف أنظمتها اتجاهها نحو تقوية السلطة التنفيذية على حساب المجلس النيابي خاصة.

أولا: تدهور سلطات المجلس النيابي ـ الاسباب ـ :

يلاحظ في هذا الشأن على جميع الدول التقليدية وعلى اختلاف أنظمتها اتجاهها نحو تقوية السلطة التنفيذية على حساب

السلطة التشريعية خاصة .

فالدول ذات النظام البرلماني ، أصبحت غير قادرة على مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ، ومعرضة لظاهرة الازمات الاقتصادية الدورية بحكم تبنيها للنظام الرأسمالي الفردى ، ومثل هذه الازمات لا بد من حلها بطرق حاسمة وسريعة ، وتعتقد هذه الدول أن هذه الاجراءات تتطلب أولا معرفة فنية متخصصة بشؤون الاقتصاد والمال.مما يفتقر اليه أعضاء البرلمان عموما.وهي بحاجة ثانيا الى معالجة سريعة للسيطرة عليها خوفا من المضاعفات السياسية والاجتماعية التي قد تؤدى الى التعريض بأسس نظام الدولة الرأسمالية نفسهـــا .

ومن ثم كان لا بد من اتباع سياسة التدخل بتولي السلطة التنفيذية عن طريق اداراتها المتخصصة في وضع السياسة العامة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والاشراف على تنفيذها . ويتفرع عن هذا الامر بالضرورة أن يكون للحكومة سيطرة على التشريع المالي على الاخص،والنواحي الفنية في الهيئة التشريعية ، بحكم تولي الحكومة تنفيذ السياسة أو الخطة الاقتصادية والمالية والنقدية .

كما أن سيطرة الدولة على بعض أجهزة الانتاج وقيامها بمسؤولية تقديم الخدمات ، يتطلب اعادة تنظيم اختصاصات الهيئة التشريعية والتنفيذية والعلاقات بينها .

وقد أدى كل ذلك الى قيام جهاز تنفيذى تتركز فيه سلطات واسعة ولا يعترف بفصل السلطات أو توازنها بما في ذلك الفصل أو الموازنة من شل للنشاط الحكومي والحيلولة دون التطور السريع وتعقيد للاجراءات.ومن ثم كان لا بد من اجتماع السلطات التشريعية والتنفيذية في يد واحدة قوية من الناحية الفعلية في الدولة الليبيرالية .

أما في الدول ذات النظام الماركسي فقد اقتضى تنظيم الحياة الاقتصادية الى زيادة أهمية السلطة التنفيذية أيضا، بسبب تحقيق البناء الاشتراكي، اذ أن الانتقال من الاقتصاد الحر الى الاقتصاد الموجه أو التحول الاشتراكي يتطلب نظاما دقيقا وسيطرة كاملة لا يمكن بلوغها الا عن طريق سلطة تنفيذية ذات اختصاصات واسعة تهيمن على كافة الشؤون العامة للدولة وتصريفها .

وتميل دول العالم الثالث أيضا ... للاخذ بنظام تركيز السلطة . فالمعروف أن هذه الدول في مجموعها هي دول نامية تسودها مستويات منخفضة للمعيشة بالنسبة لمثيلاتها في الدول المتقدمة ، كما أن كثيرا من هذه الدول حصلت على استقلالها السياسي وأصبحت تسعى لنيل استقلالها الاقتصادى، ومن ثم كان لا بد من تحقيق التنمية فيها .

ولما كان المشروع الخاص والاخذ بالنظام الرأسمالي الفردى غير قادرين على القضاء على حالة التخلف وتحقيق التنمية بالقضاء على أسباب التخلف، لذا كان لا بد من تولي الدولة بنفسها وعن طريق سلطتها بالذات تحقيق ذلك ، نظرا لما يتطلبه حل هذه المشاكل من قدرة كبيرة من العمل الحكومي والتوجيه والتخطيط المخكمين .

ثانيا : مظاهر انحطاط المجالس النيابية (نماذج) :

اعتبر القانون وفقا لتصور واضعي الدساتير الذين تأثروا بالثورة الفرنسية وأفكار فلاسفتها وباعلان حقوق الانسان والمواطن الذى نص على أن القانون هو تعبير الارادة العامة ، هو المصدر الاساسي الوحيد والاعلى لاى نظام قانوني، ويترتب على وجوب مشاركة لجماعة سياسية أو ممثليها في صنع القانون، عدم جواز اصدار قواعد عامة يكون من شأنها التزام الجماعة والاعضاء المكونين لها، الا اذا كانت هذه القواعد قد تم وضعها ديموقراطيا أى من قبل الجماعة نفسها أو من قبل

ممثليهـــــا .

"لكن الارادة العامة استطاعت كما يقول الاستاذ ريفيرو ومنذ دستور السنة الثامنة ممارسة أشكال معينة من السلطة تجاه المواطن والتي ان فحصت في ذاتها فانها لا تمت بصلة للروح الديموقراطية" ، اذ لم يكن الشعب ولا زال ، أو "ممثليه" هو الاداة التي تحتكر وضع القانون باعتباره قواعد عامة تتوجه أحكامها لتنظيم الاشخاص والمؤسسات في الدولة،انما تمارس الادارة العامة مثل هذه الوظيفة وبشكل متزايد على حساب السلطة التشريعية أو مشاركة اياها كذلك،اذ يفترض القانون باعتباره "مظهرا للارادة العامة" تولي السلطة التنفيذية وظيفة التنفيذ المادى له دون أن يكون لها أن تعدل فيه. وأن يتم هذا التنفيذ باصدار قرارات تتناول تنظيم التفصيلات والجزئيات اللازمة لتطبيقه من الناحية العملية على الاشخاص والوقائع ، غير أن الواقع يخالف هذا الغرض.

فتقليديا تملك الادارة العامة سلطة وضع قواعد تحكم السير الداخلي لمكانة الادارة عن طريق المنشورات وهذه عبارة عن أوامر مصلحية يصدرها الوزير أو رئيس الوحدة الادارية أو المرافق العام استنادا الى سلطته الادارية الرئاسية والتي يكون موضوعها تفسير للقوانين واللوائح وكيفية تنفيذها داخل الجهاز الادارى الذى يرأسه ويقع على العاملين الامتثال لها .

وان كان يفترض في هذه القواعد عدم مساسها بالمواطنين من الناحية النظرية ، أما من الناحية العملية تشير بأن سير المرافق العامة لا بد وأن تكون له انعكاساته عليهم ، اذ لا تعدو أن تكون المنشورات في حقيقتها تشريعات ادارية يمكن أن تتضمن أحكاما جديدة تنتج آثارا قانونية ماسة بمصالح الافراد لانشائها أو تعديلها أو الغائها

حقوقا والتزامات.

ومن جهة أخرى،فان الوظيفة التشريعية، أى سلطة وضع قواعد عامة لا يمارسها البرلمان وحده،اذ توجد وظيفة تشريعية فرعية وهي سلطة وضع اللوائح التي تختص بها الحكومة أو احدى الهيئات الادارية بما لها ولاية اصدار قرارات تكميلية للتشريع العادى أو المفسرة له، وتذهب في حقيقتها مثل هذه السلطة اللائحية لصالح الادارة العامة لانها وحدها تمسك بالوسائل الفنية اللازمة لوضعها أى أكثر مما يتهيء لاعضاء الحكومة أى السلطة السياسية من خبرة وكفاءة فنية، لذا يلاحظ على أغلب الدول في الوقت الحاضر اسنادها للحكومة،وفي الواقع للادارة، سلطة اصدار قواعد عامة.

والاكثر من ذلك تولت الدول الحديثة وبشكل متزايد اجراء تصرفات عامة ذات طبيعة فنية،جعل السلطة التشريعية تعترف بعدم اختصاصها في هذا المجال وتنازلت بالتالي عن بعض وظائفها التشريعية وفقا لاحد الاسلوبين الفنيين التاليين:

أصبح عدد القوانين التي كان للبرلمان سلطة المبادرة في اقتراحها تتناقص،وغدت الادارة هي التي تتولى تهيئتها وتقديمها للبرلمان عن طريق الحكومة وذلك عندما يسمح الدستور بذلك.

ومن جهة أخرى،فان البرلمان فوض الحكومة،وفي حقيقة الامر الادارة في مناسبات أصبحت متزايدة اصدار قواعد عامة وغدا عاديا قيام الادارة بوضع قواعد قانونية عامة واعتبار هذه هي الفعالية الاساسية لها. من مقارنة التشريعات العادية بعدد التشريعات الفرعية فقد أصبح حجم التشريعات الادارية أكبر من حجم التشريعات العادية بحيث يبدو الامر وكأن بمقدور الادارة وحدها تكييف القواعد القانونية على الوقائع المختلفة التي يراد تطبيقها عليها وفي جميع نواحي تدخل الدولة،

الامر الذى جعل من عمل البرلمان ينصب أكثر على رقابة نشاط الادارة التشريعي من قيامه نفسه بالتشريع .

وفي ما يلي نماذج مختلفة لظاهرة انحطاط دور المجالس النيابية في نظم قانونية مختلفة .

١ ـ النظام الفرنسي :

الوضع خلال الجمهورية الثالثة والرابعة .

من المسلم به في فرنسا أن القانون باعتباره قواعد عامة ومجردة يدخل تشريعه في اختصاص البرلمان الذى له العلوية والسمو بحكم افتراض أن ممثلي الامة يعبرون في هذه الهيئة عن الارادة العامة ويتفرع عن هذا المبدأ الاساسي مبدآن آخران،أولهما الولايات التشريعية الشاملة للبرلمان بحكم سموه،ومن ثم فالقانون بصفته تعبيرا عن ارادة الامة وصادر عن السلطة التشريعية،لا يمكن أن ينحصر مجال تطبيقه في نطاق معين،اذ يستطيع المشر ع البرلماني أن يتعرض لاى موضوع مهما كان ودون استثناء،ويعمل على تنظيمه بقانون .

وثانيهما خضوع التشريعات الفرعية التي تضعها الحكومة للتشريعات التي يضعها البرلمان ، أى بعبارة أخرى أن القانون أعلى من الاعمال القانونية الاخرى (اللوائح والقرارات) الصادرة من السلطة التنفيذية ، فهو أقوى منها في سلم التدرج القانوني للدولة .

فادارة البرلمان غير المحدودة وخضوع الحكومة في أعمالها له كانا من خصائص القانون العام الفرنسي حتى صدور دستور الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨م ، ومع ذلك فالملاحظ على هذا المبدأ الاساسي عدم تطبيقه بحذافيره خلال الجمهوريتين الثالثة والرابعة، اذ اتبع خلال الجمهورية الثالثة ما يعرف بنظام تفويض السلطة .

ومقتضى التفويض هو أن يعهد البرلمان للحكومة خلال فترة

معينة بسلطته في مجال معين لكي تنظمه بواسطة القوانين بمراسيم وتستطيع في هذه الحالة وفي ظل التفويض أن تدخل على القوانين القائمة التعديلات اللازمة والتي تقتضيها ظروف البلاد وأن تتخذ اجراءات ذات طبيعة عامة.

ومن ثم فما كان يترتب عن التفويض البرلماني هو زيادة في اختصاصات الحكومة خلال فترة التفويض ووجود حالة موادها وجمع الوظيفة التشريعية (في مسائل معينة) والوظيفة التنفيذية في هيئة واحدة وهي السلطة التنفيذية، ويترتب على هذا التركيز زوال التفرقة من الناحية العضوية بين القانون واللائحة.. أما دستور الجمهورية الرابعة فقد جاء معاديا لتقليد التفويض البرلماني، اذ أعلن سمو البرلمان ومنعه من تفويض وظيفته التشريعية بنصه في المادة ١٣ منه على أن تتولى الجمعية الوطنية وحدها مهمة وضع التشريع ويحرم عليها تفويض هذا الحق.

ومع ذلك فان العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت بعد الحرب العالمية الاولى الى اصدار القوانين بمراسم اشتدت حدتها بعد الحرب العالمية الثانية، فكان لا مفر من اللجوء الى التفويض التشريعي وفقا لصور مختلفة وهي :

فكرة النطاق المحجوز للسلطة اللائحية :

أوردت المادة السادسة عن القانون الصادر في ١٧ أغسطس ١٩٤٠ قائمة بالموضوعات التي لها بطبيعتها صفة اللائحة.

واذا ما تناول القانون بالتشريع لمثل هذه المسائل المحجزة للائحة فان ذلك يكون من قبيل الخطأ في الواقع، والحكومة تكون حرة دائما في الغاء أو تعديل النصوص القائمة أو احلال محلها نصوص جديدة بواسطة اصدار مراسيم، وبذلك انتهى الامر الى منح الحكومة سلطة

تعديل القانون في أوسع نطاق، الامر الذى يتعارض مع مبدأ شمولية عمل القانون، ومبدأ أن القانون تعبير عن الارادة العامة.

قوانين البراميج العامة:

يراد من هذه القوانين معالجتها لمسألة معينة مع اقتصارها على تقرير الخطوط العريضة للاسس والمبادئ اللازمة لاصلاح وضع معين ليترك الى الحكومة بمقتضاها بواسطة مراسيم تنفيذ الموضوع والقيام بالاصلاح المنشود ولو اقتضى الامر تعديل القانون.

ومعنى هذا أن الهيئة التشريعية والتنفيذية تشتركان في معالجة موضوع معين.

التفويض المحدد للاختصاص:

تولى مجلس الدولة الفرنسي في رأى استشارى له صدر في ١ من فبراير ١٩٥٣م تفسير المادة ١٣ من الدستور الفرنسي الانفة الذكر تفسيرا واسعا وعلى أساس وجود عرف وتقاليد دستورية، يبيح البرلمان بمقتضى القانون تفويض الحكومة التشريع في نطاق معين، ويشترط أن لا تتعلق بموضوعات محجوزة للبرلمان دستوريا أو عرفيا، وكان يطلق على مثل هذه القوانين "قوانين التفويض".

دستور الجمهورية الخامسة وانحطاط المجلس النيابي:

تولى دستور عام ١٩٥٨م تنظيم العلاقة بين القانون واللائحة على أسس جديدة أدت الى انهيار المبدأ الذى موءداه أن القانون هو تعبير عن الارادة العامة اذ يتجه القانون من حيث النظرية والتطبيق ليكون عمل السلطة التنفيذية أكثر مما هو عمل السلطة الشتريعية. والتجديد الذى جاء به الدستور المذكور لم يكن سوى تسريع التطور الذى كان قد بدأ منذ الجمهورية الثالثة.

وتبرز المعطيات التالية العلاقة الجديدة بين السلطتين

التشريعية والتنفيذية الادارية.

من الناحية النظرية الدستورية :

لم تعد اللائحة بالنسبة للقانون تابعة له ومقيدة به ومن ثم أدنى منه، ذلك أن دستور سنة ١٩٥٨م أورد على سبيل الحصر الموضوعات التي يجوز للبرلمان التشريع بقانون بمناسبتها (المادة ٣٤) وما عداها يكون للسلطة التنفيدية التشريع بمقتضى اللوائح (م ٣٧) وبذلك زالت عن القانون فكرة شمولية موضوعاته واحتكار البرلمان في وضع القواعد التشريعية وأصبح التشريع عن طريق اللوائح اختصاص عام أصيل ومقرر في الدستور للحكومة وهو أيضا الاختصاص الاوسع مدى مقارنا باختصار البرلمان التشريعي الذى أصبح استثنائيا ومحدودا نطاقه بموضوعات معينة ومن ثم فقد عمد دستور ١٩٥٨م على تقوية السلطة للائحة (السلطة التنفيذية) على حساب اضعاف السلطة التشريعية.

مع الملاحظة أولا، بأن الوضع الجديد لم يوءثر على ما كان للسلطة التنفيذية من اختصاص وضع اللوائح تنفيذا لاحكام القوانين وكذلك اللوائح المنفذة لها.

ويلاحظ ثانيا، بأن دور المشر ع البرلماني وفقا للمادة ٣٤ ليس واحدا اذ أن اختصاصه بالنسبة لبعض المسائل لا يرد عليه أى قيد، في حين يقتصر دور المشر ع البرلماني بالنسبة للبعض الاخر من المسائل على وضع المبادىء الاساسية ولا ينزل على التنظيمات والتفصيلات الفرعية التي يجب أن تترك لللائحية.

٢ ـ اللوائح التفويضية :

والمظهر الاخر لتضييق الارادة العامة هي أن اللوائح التفويضية هي الاصطلاح الجديد الذى أطلقه المشروع على المراسيم، بقوانين، وان كان التفويض البرلماني، دستوريا، غير

جائز وفقا لدستور الجمهورية الرابعة،الا أن العمل جرى به،ورغم قيام نزاع في شريعته، غير أن دستور الجمهورية الخامسة أقر بالنص على جوازه صراحة في المادة ٧٨ وأصبح من حق البرلمان اصدار قانون بالتفويض وذلك بمناسبة تنفيذ الحكومة برامجها الاصلاحية اذ يجوز للحكومة أن تتقدم للبرلمان بالاذن لها بمقتضى قانون يمنحها خلال فترة محددة اتخاذ الاجراءات اللازمة بصدد موضوعات معينة تتعلق بتنفيذ برامجها وتدخل أصلا في نطاق القانون وبذلك تستطيع الحكومة أن تنظم هذه المسائل التي تركها لها البرلمان موءقتا بواسطة لوائح تفويضية أو الاوامر .

٣ ـ لوائح الضرورة :

ينص أيضا الدستور الفرنسي الحالي على لوائح الضرورة في المادة ١٦ منه التي تقضي بمنح رئيس الجمهورية سلطات استثنائية في حالة الخطر الداهم المهدد للامة والموءدى الى اضطراب السلطات العامة الدستورية في الدولة ،وبمقتضى هذه السلطة الاستثنائية الناتجة عن الظروف غير الطبيعية المحيطة بالبلاد يستطيع رئيس الجمهورية بناء على اجراءات معينة من اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة الموقف للتغلب على الخطر. وبذلك يستطيع رئيس الجمهورية في فرنسا، في الظروف الاستثنائية، أن يجمع كل مظاهر السلطة السياسية، وترتكز فيه جميع الاختصاصات في الدولة من تشريعية وتنفيذية بحيث يصبح وحده السلطة الادارية العليا والوحيدة في الدولة .

وضع السلطة التنفيذية من الناحية العملية ودستور ١٩٥٨م :

اذا أردنا التساؤل عن مدى ضمان القانون من الناحية العملية تحقق تفسير حقوق الافراد ، فان الشك يخالط التصور القانوني الذى يذهب بأن القانون هو تعبير عن الارادة العامة ، اذ يتجه القانون في فرنسا من الناحية العملية ليكون عمل السلطة التنفيذية ولم يعمل

دستور ١٩٥٨م سوى تشريع هذا التطور الذى كان قد بدأ منذ أواخر الجمهورية الثالثة .

فمن المعروف أن القليل من القوانين تم تشريعها بناء على مبادرة البرلمان نفسه ، ويلاحظ هذا الامر الذى يلاحظ خاصة في السنوات الاخيرة للجمهورية الثالثة والجمهورية الرابعة ، اذ غالب ما كان يشرع بناء على اقتراح الحكومة لمشروعه وليس بناء على مبادرة البرلمان نفسه وان كان جائز تعديل مشروع القانون خلال مناقشة في البرلمان فالملاحظ أيضا بأن العديد من القوانين تم تشريعها دون ذلك لتخلف أعضاء البرلمان عن الحضور ، هذا بالاضافة الى الحاجة المتزايدة من التشريعات من الناحية العددية التي يقابلها قدرة انتاج ضئيلة للبرلمان الامر الذى أدى الى تشريع القوانين التي تقترحها الحكومة دون مناقشتها أو اجراء تعديل عليها .

أما دستور الجمهورية الخامسة فقد نظم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بحيث تتولى الاخيرة احتكار مشروعات القوانين من الناحية العملية . ذلك أن المشروعات التي تتقدم بها الحكومة يكون لها وحدها الحظ في أن تحظى بجميع مراحل الاجراءات التشريعية التي تنتهي باصدارها كقانون وبأقل عدد ممكن من التعديلات عليهـــا .

غير أن ما يلاحظ ، صدور القوانين بناء على اقتراح أحـــد المصدرين التاليين :

فهناك أولا المشروعات الحكومية بكل معنى الكلمة والتي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر السلطة التنفيذية ، ان لم تكن تتعارض معها ، ومثل هذه المشروعات كان يتولى وضعها في ظل الجمهورية الثالثة والرابعة القابضون على دفة الامور في أحزاب الاغلبية البرلمانية

والوزارات.أما في ظل الجمهورية الخامسة فيتم وضع مشروعات القوانين بناء على اقتراح مساعدى رئيس الدولة عندما تتعلق هذه بالسياسة العليا أو الموضوعات المحجوزة التي يتم تحضيرها من قبل السلطة عن طريق اللجان المتخصصة ، أما المشروعات التي يتم تحضيرها من قبل الحكومة فهي استثنائية .والغالب أن الادارة المركزية هي التي تتولى تحضير مشروعات القوانين وصياغتها وطرحها ليتم اقرارها كما هي،غير الحكومة، من قبل البرلمان.فالادارة هي التي تضع القانون بتحديد محتواه ليتولى البرلمان بعدئذ صب ارادة الادارة في القالب التشريعي متخذا شكل القانون.

يتبين مما تقدم أن خضوع الادارة للقاعدة القانونية لا يعد كونه في الواقع قيدا ذاتيا تضعه الادارة على نفسها ويظهر هذا الامر في ظل دستور الجمهورية الخامسة الذى جوز للسلطة الادارية التشريع كما رأينا وفقا للمادتين (٣٤ ، ٣٨) منه وان كانت تخرج من سلطة الادارة القواعد القانونية التي تقترحها الحكومة. ان ما يلاحظ في هذا الشأن أيضا تزايد عدد الوزراء الذين كانوا سابقا من كبار الموظفين الاداريين أى ليسوا من البرلمانيين،وهو الامر الذى يضعف التفرقة بين مشروعات اللوائح المقترحة من الادارة والتي تقترحها الحكومة اذ يعمد الوزير بحكم تكوينه وانتمائه السابق للادارة الى تبني وجهة نظر الاجهزة الادارية التي تقدمت بمشروع اللائحة.

فالادارة لا تخضع اذاً للبرلمان،في كل مرة يكون لها استعمال سلطتها اللائحية أو سلطتها في صنع القواعد القانونية من حيث الواقع ولا يعدو القانون أيضا كونه من الناحية العملية قيدا ذاتيا على الادارة العامة التي رأينا بأنها هي التي تحدد الامور الجوهرية في مشروعات القوانين لتخضع نفسها لها بعد صياغتها من قبل البرلمان في القالب

التشريعي أى القانون ولا يستثنى من هذه التجربة سوى المشروعات التي تقترحها الحكومة .

وحتى بالنسبة للمشروعات الاخيرة فان الدستور والنظام الداخلي قيدا له البرلمان في هذا الصدد اذ أن الاولوية في مناقشة مشروعات القوانين تكون لتلك التي تتقدم بها الحكومة والتي يتعين ادراجها في رأس جدول أعمال البرلمان، ويمتنع في هذه الحالة على اللجان البرلمانية المتخصصة احلال مشروع تتقدم به محل المشروع الذى طرحته الحكومة. وعند اجراء البرلمان مداولاته يجوز للحكومة رفض ادخال أى تعديل على مشروعاتها من قبل البرلمان ما لم يكن التعديل فد تمت مناقشته من قبل اللجنة البرلمانية المتخصصة بنظره أولا كما يجوز للحكومة أن تتقدم بطلب الى البرلمان بالتصويت جملة واحدة على مشروع القانون وعلى بعض نصوصه .

ان تسعة أعشار القوانين التي تم تشريعها كان أصلها حكوميا ومن ثم اداريا .

خلاصة ما تقدم يبين لنا بأن السلطة التنفيذية لا تخضع للبرلمان في كل مرة تتولى وضع القواعد القانونية بنفسها من الناحية الدستورية أو القانونية أو من الناحية الفعلية وبذلك ينعدم الاساس الديموقراطي لمثل هذه القواعد بحكم أنها لا تستند على الارادة العامة مباشرة الذى يجب أن يكون القانون قالبها وانما على ارادة الادارة العامة اللاديموقراطية. وعليه لم يعد البرلمان من الناحية العملية سوى آلة صماء لتسجيل ارادة الادارة ودورها بشأنه دور مجلس الشيوخ في روما عند قيام النظام الامبراطورى ازاء سلطة الامبراطور .

ان هذا التطور في سلطة الادارة العامة يلاحظ أيضا في دول أخرى كما في انكلترة والولايات المتحدة الاميريكية وألمانيا .

٢ ـ نماذج من دول أخرى لاستلاب السلطة التشريعية :

النظام البريطاني :

في بريطانيا استبعدت فكرة سيادة البرلمان ولمدة طويلة ممارسة الادارة السلطة اللائحية،غير أن هذه السلطة غدت تحظى بأهمية متزايدة من الناحية العملية منذ نهاية القرن التاسع عشر وذلك عن طريق ممارستها في ظل تفويض التشريع . وتظهر احصائية الاهمية المتزايدة لمثل هذه السلطة، اذ تولت الادارة اصدار عدد من اللوائح يضاهي ضعف ما أصدره البرلمان من قوانين .

وان استهدف القانون الصادر عام ١٩٤٦م . توحيد اجراءات التشريع المفوض فانه لم يبلغ مبتغاه تماما لتعدد الهيئات التي تختص باصدار التشريعات اللائحية، بناء على قوانين التفويض.ونظرا لسلطة البرلمان غير المحدودة في تفويض التشريع بمناسبة أى موضوع كان ولحد أصبح يتم تشريع أكثر من نصف القوانين عن طريق تفويض الاختصاص بتولي البرلمان بمقتضى قانون التفويض تحديد الاطار العام ليترك للحكومة وضع قواعد عامة تحقيقا لاهداف قانون التفويض. وان بقي البرلمان البريطاني نظريا سيد اختصاصه، بحكم أن له حق التشريع في أى موضوع كان،وخلافا لما أصبح عليه الحال في فرنسا،فان هذه السيادة هي في حقيقتها ظاهرية لقيام ما يعرف بنظام الحكم التسلطي الجديد . اذ نادرا ما يرفض البرلمان تفويض السلطة التشريعية للحكومة متى ما رأت هذه أن الضرورة تقتضي ذلك بحكم انتماء الوزارة للاغلبية البرلمانية .

ومن ثم يصبح لا معنى له القول بأن القانون يحد من اتخاذ الاجراءات التعسفية،لان قوانين التفويض تخول عادة بمقتضاها الوزير المختص بتنفيذها، اتخاذ القرارات التي يراها ضرورية. وهكذا تنحدر

ممارسة الارادة العامة من الشعب الى ممثليه (البرلمان) لتسقط غالبا في يد الوزير الذى يصبح هو الممارس الفعلي لسلطة التشريع .

النظام الاميريكي :

قضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة أولا بعدم جواز قيام الكونغرس بتفويض سلطات الادارة في حكم لها صدر عام ١٨٨١م.

وذلك طبقا لتفسير ضيق لمبدأ الفصل بين السلطة فقد أجيز تفويض التشريع وذلك في صورة تولي الكونغرس تحديد المبادىء العامة في قانون التفويض ليترك للادارة تقرير وضع القواعد المناسبة لتطبيق المبادىء المذكورة أو أنه يفوضها لرئيس الجمهورية أو اللجنة المديرة لجهاز حكومي أو لاحدى اللجان .

وبالاضافة الى سلطة التشريع القائم على التفويض تملك الادارة اختصاص شبه تشريعي بمقتضاه يكون لها سلطة وضع قواعد عامة لتتولى بعد ذلك تنفيذها على الحالات الخاصة وتتجاوز عدد التشريعات التي تضعها الحكومة الفيدرالية وفقا لهذه السلطة ما يشرعه الكونغرس من قوانين .

ألمانيا الاتحادية :

يجيز أيضا القانون الاساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية التفويض التشريعي بمعنى أن القوانين الاتحادية تخول لوزراء الاتحاد أى الولايات سلطة اصدار أوامر لها قوة القانون بشرط أن يحدد نطاق هذه السلطة والغرض منها بوضوح في القانون .

وقد منحت المادة ٨١ للهيئة التنفيذية سلطة أخرى تتعلق "بالطوارىء التشريعية"، وانه اذا فشل المستشار في الفوز بثقة البوندستاغ فله أن يشير على الرئيس بحله وله عن طريق آخر أن يطلب من رئيس الاتحاد أن يعلن حالة الطوارىء التشريعية.وحينئذ وخلال

الستة الاشهر التالية يصبح كل مشروع قانون تضفي الحكومة عليه صفة الاستعمال وموافق عليه من مجلس البوندستراغ ، قانونا سواء وافق عليه البوندستاغ أو لم يوافق، وذلك بشرط ألا يعدل القانون الاساسي أو يخل به.

ومغزى الفكرة وراء هذه الوسيلة أنه قد تجد ظروفا تقتضي ترجيح رأى المسوءولين عن الحكم على أعضاء البرلمان (ممثلي الشعب) الذين لا يتحملون مسوءولية الحكم.

ثالثا : آثار تدهور سلطات المجالس النيابية :

تنزع الدولة الليبرالية التقليدية من الناحية النظرية الى التقليل من دور السلطة التنفيذية تحقيقا لعلوية السلطة التشريعية المنتخبة، كما يوءدى تبني مثل هذه الدول لنظام الفصل والتوازن بين السلطات الى تحديد امتيازات الدولة.

غير أن ما يلاحظ خاصة بعد الحرب العالمية الثانية اتجاها نحو السلطة التنفيذية وتداعي السلطات المطرد التي يمكن الركون اليها لموازنتها.

١ ــ تقوية السلطة التنفيذية وتركزها :

خلافا لما كان عليه النظام الرأسمالي القديم القائم على المنافسة الحرة وعلى قانون العرض والطلب الذى يقتضي وجود دولة ضعيفة تمتنع عن التدخل في المجال الاقتصادى، فان النظام الرأسمالي الجديد القائم على تركز روءوس الاموال وقيام التجمعات والمشروعات المالية والصناعية الضخمة يستوجب قيام دولة قوية وفعالة تستطيع بتدخلها وما تضعه من حوافز ضمان التنظيم العام للانتاج والاستهلاك والمبادلة. ومن هنا يأتي دعم المشروعات والتجمعات المذكورة للدولة أيضا، وسيطرتها خاصة على الطبقة المتوسطة التي تمارس السلطة

السياسية والتي تكون من مصلحة الطبقة الاوليغارشية المالية ـ التكنوقراطية اضعافها ، وتقوية السلطة الادارية البعيدة نسبيا عن المنازعات الحزبية وضغط المواطنين .

كما أدى أيضا ومن جهة أخرى تركيز السلطات في يد الهيئة التنفيذية تدخل الدولة في المجالات المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ومن ثم تضخم امتيازات الهيئة المذكورة والامر الذى ساعد عليه توفير الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك انتخاب رئيس الجمهورية في فرنسا مباشرة ، من قبل المواطنين وجود نظام التفويض في انجلترة .

ان هذا التدخل الذى قوى من السلطة التنفيذية انتهى بانشاء جهاز ادارى قوى وفعال بما يسمى بحكم أصحاب الكفاءات أو حكم الفنيين التكنوقراطيين . وهذا ما دعا بعض الفقهاء الى اطلاق اصطلاح النظام الديموقراطي التكنوقراطي على النظم التمثيلية للتدليل على سقوط السلطة الحقيقية في يد الفنيين الاداريين . وللدلالة أيضا على تعاظم دور الوحدات الادارية العامة والخاصة في النظام الليبرالي وتضخمها وتنظيمها التدريجي وتحضير القرارات السياسية فيها . ان اشتراك الفنيين وممثلي الشعب والرأسماليين في التعبير عن الارادة العامة ، وبعبارة أخرى ان ما تتخذه المنظمات العامة والخاصة من قرارات أصبح لا يعتمد في المجتمعات المعاصرة ذات النظام الرأسمالي الجديد ، على ضغط الناخبين أو المستهلكين ، وانما يتحدد بارادة المديرين والاطارات العليا في المنظمات المذكورة .

٢ ـ انهيار وسائل موازنة السلطة التنفيذية :

أ ـ يعتبر النظام الاتحادى (الفدرالي) والنظام اللامركزى أسلوبان للمشاركة في السلطة وان كان ما يبدو ظاهريا بقائهما لتحقيق مثل هذا الغرض ، فان الدولة المركزية في "النظام الاتحادى" أصبحت

هي التي تتولى ممارسة السلطات الاقتصادية الجديدة الرئيسية،كما لم تعد السلطات المحلية من القوة،بحيث تستطيع موازنة السلطة التنفيذية المركزيـــة.

ب ـ ولم تعد أيضا المجالس النيابية وحدة مصدر السلطة التشريعية كما رأينا ، ويبدو أن تداعيه في هذا المجال أصبح موءكدا ، كما أصبح صعبا عليه ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية واسقاط الحكومة التي تملك الاغلبية البرلمانية وان كان للمجالس النيابية في بعض الدول كالولايات المتحدة الامريكية وانجلترة الزام الحكومة على عرض سياستها ، فان هذا الامر لم يعد ممكنا في دول أخرى.

جـ ـ وزيادة على السلطان الذى يتأتى للسلطة التنفيذية المعاصرة من جراء تضخم اختصاصها تتلقى هذه السلطة تفويضا مباشرة كممارسة السيادة الوطنية.

ان انتخاب رئيس السلطة التنفيذية عن طريق الاقتراع العام يوليه حق تمثيل السيادة الوطنية بصورة أكثر وأفضل من تلك التي تعطي لاعضاء البرلمان.

وفي الولايات المتحدة الامريكية بالرغم من مرحلة الناخبين الرئاسيين يمكن أن يعتبر رئيس الجمهورية منتخبا من قبل الشعب بالاقتراع العام ، وفي بريطانيا يعتبر رئيس الوزراء بصورة نظرية معينا من قبل الملك الا أنه من حيث الواقع ينتخب من قبل المواطنين غير أعضاء مجلس العموم بصورة غير مباشرة.

وفي فرنسا أدرك الجنرال ديغول المدى الهائل للسلطة السياسية التي يمكن أن يحصل عليها رئيس السلطة التنفيذية اذا انتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام ، ولهذا طلب عن طريق الاستفتاء الذى جرى عام ١٩٦٢م أن ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع

العام وقد حصل على ما طلب ، بل أنه أعلن في ٣١ كانون الثاني ١٩٦٤م ما يلـــي :

"ان السلطة الكاملة للدولة قد أنيطت كلها برئيس الجمهورية التي يخولها الانتخاب العام لرئيس السلطة التنفيذية على حساب المجلس النيابي كما هو دلالة بوجه عام على تضخم دور السلطة التنفيذية في الدولة التنفيذية".

كلمة ختامية

والان يحق لنا التساؤل الى أى حد استطاع النظام النيابي أن يحل مشكلة الديموقراطية؟

لا شك بأن النظام النيابي حل مشكلة الديموقراطية في مرحلة تاريخية معينة أى عندما مرت المجتمعات من النظام الملكي المطلق الاقطاعي الى النظام البورجوازى التحررى. غير أن المجالس النيابية لم تعد تلعب اليوم نفس الدور الذى لعبته في الامس بحكم أنها أصبحت أداة حكم في يد طبقة معينة أو حزب أو مجموعة أحزاب ضد مصلحة كل الشعب.

وما يجرى اليوم على أرض الواقع هو تشويه ارادة الشعب عند انشاء بنيان المجالس النيابية أى عضويتها الامر الذى يوءدى الى استقلال النائب عن ارادة ناخبيه، هذا بالاضافة الى استيلاب السلطة التنفيذية لسلطات واختصاصات المجالس النيابية.

ان تدهور النظام النيابي قائم وسقوطه حتمي بقيام الحماهيريات وبحكم أن "السلطة يجب أن تكون بالكامل للشعب". من الكتاب الاخضر الفصل الاول.

النظام التمثيلي
والديمقراطية

*

الاستاذ برنارد شانتوبــو
جامعة روني ديكارت
بــاريــس



في أواخر القرن الثامن عشر، كان النظام النيابي يشكل احدى الركائز الاساسية التي اعتمدتها البورجوازية الاوروبية لصنع القانون الدستورى .. بفضله، كانت تنوى الاحتفاظ بالسلطة فيما هي تنادى في نفس الوقت بسيادة الشعب ..

وفي نهاية القرن التاسع عشر ، مع تطور ونمو القوى الشعبية ، وضع هذا النظام موضع النقاش .. لكنه ما زال سارى المفعول على أشكال أخرى ولا يزال يحول دون تحقيق الديموقراطية الحقيقية.

١ ــ تشييد النظام النيابي :

أدى ازدهار الرأسمالية في نهاية القرن الثامن عشر الى استلام البورجوازية للسلطة .. فأرادت أن تساهم في أن تسود الحرية والمساواة .. لكن الحرية بمفهومها لم تكن الا فردية وما المساواة الا أمام القانون ..

فالفلسفة الليبيرالية التي كانت تؤمن بها تتلخص في

الكلمات القلائل التالية : يجب أن يكون الانسان حرا في المجتمع لان له قيمة كفرد ، ولانه في بحثه عن السعادة هدفه الوحيد ، يجب أن يحقق كل قدراته وطاقاته ويجب أن يحدد مكانته في السلم الاجتماعي بالاعتماد على قواه الذاتية وليس على المجتمع أن يساعده ولكن عليه ألا يعرقل مسيرته ..

وفي الميدان الاقتصادى ، كل يعمل لنفسه ، لكن المنافسة تلعب دور الحكم بين كل النشاطات وفقا لفائدتها الاجتماعية .. هكذا يعود عمل كل فرد بالفائدة على الجميع ويضمن التقدم الاقتصادى .. في هذه الظروف على الدولة أن تمتنع عن التدخل في المجال الاقتصادى الذى تسيره وتحكمه العلاقات التعاقدية التي ينشوءها الافراد فيما بينهم بحرية ..

ان أهم الحريات في نظر البورجوازية هي الحرية التعاقدية ، حرية التجارة والصناعة .. ويكون حق الملكية في هذا المجتمع مقدسا ولا تنتهك حرمته لانه أحد شروط بقاء الحرية الفردية ولانه يشكل محركا ورقيبا لنشاط الانسان الحر .. تلك هي الفلسفة الليبيرالية ..

غير أن البورجوازية التي أرادت أن تنشر هذا المذهب وأن تكتسب هذه الحرية .. أى أن تقلب الوضع الاجتماعي القديم ذا النمط الاقطاعي الذى يعتمد على الاكراه واللامساواة والتأطير المتواصل للنشاطات الفردية ، اضطرت أن تطلب من الشعب أن يشارك بقواه الجسدية .. وفي سبيل ذلك وجدت نفسها مجبرة على الاعتراف بسيادة هذا الشعب الذى لا يمكنها أن تعبئه في خدمتها الا اذا ضمنت له السيادة في المستقبل وبسبب ذلك أعلنت البورجوازية .. سيادة الشعب .. غير أنها وضعت نفسها في موضع حرج .. اذ أن مفهومها للمساواة والحرية يوشك أن يفقدها تضامن ومساعدة أكثرية طبقات

بهاته الامثلة الواردة نطمئن كثير اذا ما أعدنا القول بأن فكرة الشعب ، مهما حاولنا أن نفعل ، تعتمد أساسا على ما هو اعتباطي ..

واذا حصل هذا ، فعلى كل منظّر سياسي ، ابتداء من الوقت الذى يريد أن يسيد فيه الشعب ، أن يحاول بناء هذه الفكرة على أسس متينة .. وقد يبني بالضرورة مقابل ما يمكن أن يقدمه الشعب له ..

نظرية السيادة الشعبية :

في كتاب العقد الاجتماعي ، لقد حاول "روسو" تعريف الشعب بكونه يتركب من مجموعة من الافراد تسكن اقليما تحكمه الدولة.. ولم يقبل كل فرد الدخول الى المجتمع الا عندما أعطيت له صفة المواطن . ولذلك قبل أن يتنازل للارادة العامة اذ أنه في الواقع تحقيق من ضمان حقه في أن يشارك في بناء هذه الارادة .. ففي نظرية السيادة الوطنية حسب ما يفهمها "روسو" يكون فرد من الافراد الذين يكوّنون المجتمع جزءا من تلك السيادة ولا يمكن أن تتبلور تلك الارادة العامة ما لم يستشر كل الافراد .. وبالنتيجة يكون التصويت السياسي حق لكل مواطن .. ولا يتمكن الفرد من ممارسة حقه الا بالحضور الشخصي.. أما اذا فوضه هذا الطرف الى طرف آخر فانه يكون حتما قد تنازل عن حقه في الحرية..

"يمكن للحاكم أن يقول أن ما تطمح اليه ارادته في الوقت الحاضر هو بالضبط ما تطمح اليه أنت.. لكنه لا يستطيع أن يدعي بأن ما يمكن أن يطمح اليه هذا الرجل في المستقبل هو طموحه أيضا ، اذ أنه من الجهل أن تتعاطى ارادة الافراد سلسلة لنفسها في المستقبل .. ولنفس هذا السبب فهي غير قابلة لا للتفويض ولا أن تستلب .. فكل قانون لن يصادق الشعب عليه يفقد صفة القانونية" ..

وهكذا ، ان لكل فرد ، حسب نظرية السيادة الشعبية

حق التصويت ولا يمكن عليه استعماله الا بالحضور الشخصي في الموافقة على كل قانون ..

لكن هذه النظرية سوف تلقى تجاوبا كبيرا من قبل الثوريين .. اذ سيفضل هوءلاء نظرية السيادة الوطنية التي سيكون "سيست" رائدا لها والتي هي في أهدافها أقل احتراما لمبدأ الديموقراطية عن الانفة الذكر ..

نظرية السيادة الوطنية :

يعتبر "سيست" أن السيادة تعود الى الشعب بدون شك .. هذا الشعب الذى أخذه في مفهومه العام كوحدة مجردة ..

وقد رأينا أن كل ادعاء بشأن اشراك العامة بأسرها في ممارسة السيادة يصطدم باستحالة اعطاء حق الانتخاب لبعض الافراد العديمي الارادة الحرة كالاطفال والمعاقين عقليا ..

وقد حاول "سيست" حل هذه المشكلة لمّا اعتبر الشعب الذى لا فرق بينه وبين العامة كوحدة مجردة سماها بالامة .. اذا فالشعب هو الامة ، والامة هي صاحبة السيادة .. غير أنها تشكل شخصية معنوية متمايزة عن الافراد المكونين لها .. فكما أن الشركة المغفلة يمكن أن تكون لها مصالح متميزة عن مصالح مساهميها مما يجعلها في حاجة الى فرض مصالحها .. كذلك الامة لها مصالح وارادة خاصة بها .. ومهما يكن الامر فالامة كشخص معنوى ، لا يمكن لها أن تعمل وتعبر عن نفسها ما لم توهب بنظام قانوني الذى يحدد الاجهزة الموءهلة لان تعمل وتنطبق باسمها ..

فهذا النظام القانوني للامة يتمثل في الدستور الذى هو واحد للادلة والامة علما أنه ليس الا وسيلة زمنية للتعبير عن ارادتها ..

المجتمع .. وذلك يؤدى حتما، شئنا ذلك أم أبيناه، الى اضطهاد الاغنياء للاغلبية الفقيرة ..

عندما يتعاقد العمال والفلاحون والاجراء مع الصناعيين والملاك، تحت وطأة الحاجة بطريقة مجحفة بحقوقهم دون أن يكون لهم ما يخولهم مناقشة هذه العقود أو رفضها، يوهمون أنهم قاموا بذلك بملء الحرية ــ بما أن الناس أحرارا ــ ومن موقف مساواة بما أن الناس متساوون .. فيجبرون اذ ذاك على بذل قواهم كاملة دون أن يحق للدولة التدخل لتعديل هذه العقود ..

وقد صرح "مونتلمبر" المجادل المسيحي المشهور في سنة ١٨٤٠ م: "بين القوى والضعيف، الحرية هي القابعة .. القانون هو المعتق" .. لكن القانون لا يمكنه أن يتدخل لان الدولة، تطبيقا لمبدأ حرية التجارة والصناعة ولمبدأ المساواة القانونية بين الناس لا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الراضخة للعقود ..

بهذا المفهوم، تؤدى الحرية التعاقدية الى تسليم رقاب الذين يعيشون بعملهم الى مالكي رؤوس الاموال .. "انها حرية الثعلب في المدجن الحر" ...

لكن البورجوازية تخشى، وعلى حق، اذا ما طبق مبدأ سيادة الشعب تطبيقا كاملا، أن يطلب المواطنون الفقراء وهم الاغلبية الساحقة، تدخل الدولة لصالحهم وأن تنقص مفهوم الحريات والمساواة المنصوص عليها في البنيات الثورية من أساسها، ولهذا السبب كانت تفكر فيما هي تعلن مبدأ سيادة الشعب، وهذا ما كان عليها أن تتجنبه، في أن تتدبر ممارسة هذه السيادة بطريقة أن تحول دون تطبيق قانون العدد .. ولذلك لجأت الى بناء فكرى لبق يعود الفضل فيه لـ"سيس"

عنوانه "نظرية السيادة الوطنية" ..

أ ــ الاساس النظرى للنظام : نظرية السيادة الوطنية :

ان قصر السيادة على الشعب لا يلزم الثوريين بشيء كثير .. اذ أن فكرة الشعب هي فكرة مجردة لا تطابق حقيقة مادية .. فما هو موجود ماديا هم السكان .. غير أن السكان ليسوا الشعب بالمعنى السياسي للكلمة ..

فلا وجود للشعب الا بتحديد القانون .. أما السكان فهم مجموعة غير منظمة من الافراد تضم المهاجرين والاولاد والمعاقين عقليا والمحكومين والمفلسين .. فلا تستطيع اذا أن تنشأ وجودا سياسيا .. ولا تنطوى فكرة الشعب على كل هاته الاصناف .. وبهذا فهي لا تهتمد الا على ما هو كيفي اذا استبعدت الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ سنة و ٢١ سنة أو ٢٠ سنة أو حتى ٣٠ سنة كما حدث ، اذ هم في نظر القانون لا يملكون ارادة حرة ويمكن التأثير عليهم بسهولة ..

كما لا تنطوى فكرة الشعب على الاميين والعسكريين والخدم والنساء اللواتي تحت سلطة الرجال ..الخ... ولذك ، نرى فكرة الشعب على المستوى الكمي هي فكرة اعتباطية ..

وتعتبر الطريقة التي يعبر بها الشعب عن ارادته اعتباطية أيضا أن نعتبر ولاسباب صحيحة أن شكل التعبير الشعبي الوحيد والصحيح هو التصويت السرى مع المرور الاجبارى على المعزل ..

ولم يكن كارل ماركس على خطأ عندما عاب على هذا النظام بكونه "يذرر" الجماهير ويحد من ارادتهم التي يجب التعبير عنها جهرا وبعنف ..

هكذا تتمثل الديموقراطية الصحيحة في نظر ماركس ..

ثم ان الدستور يقضي على أن يكون في داخل الدولة جهازا أو عددا من الاجهزة التي تمثل وظيفتها في التعبير عن ارادة الامة الحرة بتحويل هذه الارادة الى جملة من القوانين .. وهكذا سيكون لهذه الاجهزة من الناحية الدستورية صفة ممثلي الامة .. ولما كانت هذه الاجهزة مكلفة بالتفكير والعمل لهذه الامة صارت هذه ملزمة بقراراتها وهي في ذلك كالعلاقة القائمة بين الرئيس والمجلس الادارى لشركة أو لجمعية ما ..

ب ـ النتائج الملموسة لهذا النظام : ابعاد الشعب

تؤدى نظرية السيادة الوطنية حتما الى النظام المعروف بالنظام التمثيلي الذى يسمح بابقاء الشعب غريبا عن القرارات السياسية .. ولنفس هذا السبب عمل على فرضها في جميع الانحاء ..

نحن لا ننكر أن هناك أسباب عملية قد شاركت في تبنيها .. ففي الدول الكبرى مثلا صار من المستحيل ماديا تجميع المواطنين حتى ينظروا فرادى في مشاكلهم كما كان يرغب في ذلك "روسو" غير أنه كان من الممكن ازالة هذا العائق بتحرير النظام النيابي .. وحتى "روسو" ذاته فقد منع في كل مرة استحال فيها على الشعب التصويت المباشر على القوانين، على أن يكون نواب الشعب ممثلين عنه وانما مفوضين عنه بموجب تفويض الزامي أى تفويضا مدققا يحيد اختيار بشأن أغلب المسائل مع الرجوع الى الاستفتاء في كل مرة يحصل فيها شك حول الرغبة الحقيقية لاصحاب التفويض ..

وفعلا فقد عملت اعتبارات سياسية على تفويض فكرة السيادة الوطنية على نظربة "روسو" خصوصا وأنها تسمح بابعاد الشعب عن مناقشة شوءونه ..

"فالفائدة الكبرى التي يمكن الحصول عليها من وجود النواب

فهي أن هؤلاء كما كتب "مونتيسكيو" في سنة ١٧٤٨ لهم مقدرة كاملة في مناقشة الامور بخلاف الشعب الذى لا يملك حق مناقشة شؤونه الخاصة مما يجعل النظام الديموقراطي مصابا بعيب كبير .. ثم أضاف قائلا : انه يوجد عيب كبير في أغلب الجمهوريات القديمة وذلك أن الشعب يملك حقا يخول له اتخاذ قرارات فعلية التي تتطلب شيئا من التنفيذ وهو أمر لم يكن في وسع الشعب الاتيان به اطلاقا .. بحيث أن الشعب لا يخول له التدخل في شؤون الحكم الا عند اختياره لمن يمثله وهو أمر في متناول يده ..

ولقد استمد "سيست" من هذا حجته القاطعة "أن أغلب مواطنينا لا يملكون المعرفة الكافية ولا الوقت اللازم لينظروا بأنفسهم في الشؤون العامة، اذا انحصر رأيهم في تعيين نواب أكثر منهم قدرة على فصل الامور" وأضاف كذلك كاشفا بأوضح طريقة ممكنة عن خفايا فكرته وعن طبيعة التناقض النيابي والديموقراطية : "لن أفتأ عن التكرار أبدا قائلا بأن الشعب في بلد غير ديموقراطي (وفرنسا ليست بلدا ديموقراطيا) لا يمكن له التحدث أو الفعل الا عن طريق نوابه" ..

اذا، يجب أن لا نغتر بمدلول مصطلح النظام النيابي، اذ أن هذا المدلول الذى تكون فيه ارادة الجهاز بحكم كونه نابعا من مسلّمة يتعذر نقضها، وضعها الدستور مسبقا يفهم منه التعبير عن ارادة الامة بدون أى اعتبار فيما كانت ارادة هذا الجهاز تلتقي من قريب أو بعيد مع الرغبة الحقيقية للشعب.. وفعلا، الذى تمثله الاجهزة التي أقامها الدستور هو لا يخص في الحقيقة الناخبين بل انها تمثل الامة كوحدة مميزة عن أجزائها .. وحتى هذه الاجهزة اذا وقع انتخابها فان ذلك ليس من ضروريات طبيعتها اذ يكفي لمن يريد أن يكون نائبا عن

الامة أن يقع تعيينه من قبل الدستور الذى هو النظام القانوني للامة ..

وهكذا أن الذى وضع الدستور سنة ١٧٩١ م لم يتوردد بحكم هذا المنطق على أن يعطي للملك لويس السادس عشر صفة ممثل الامة ..

الوكالة النيابية :

فمن حسن الحظ، لما كانت في أغلب الاحيان الاجهزة التمثيلية المعنية من قبل الدستور هي عبارة عن مجالس منتخبة فان هذه لا يمكن لها أن تعمل الا كجسم .. غير أننا اذا أخذنا كل نائب على حدة فهو لا يمثل الا نفسه اذ أن صفة الممثل هي عائدة الى جهاز المداولة ولا للاعضاء كأشخاص ..

ويترتب عن هذا أن النائب لا يمثل ناخبيه مباشرة فهو ليس الا عضوا في جهاز اذا أخذ في مجموعه يكون ممثلا للامة بأسرها ..

واعتمادا على هذا فالنائب لايمكن له أن يأخذ من ناخبيه أى تعليمات بشأن التصويت ولا يمكن له أن يستلهم تشريعة الا من ضميره ..

وفعلا ف"كندورسي" بالرغم من كونه من خصوم الديموقراطية، فانه كان ديموقراطيا حينما كتب الى ناخبيه، وعبر عن حقيقة النظام النيابي لما قال : "فاذا كنتم قد عينتموني، فليس ذلك لان أعبر عن آرائكم، وانما لانكم قد أيدتم أفكارى" ..

ومهما يكن من أمر فان أوضح النتائج وأكثرها مباشرة الذى يمكن استخلاصها من نظرية النظام النيابي تكمن في اعطاء النفوذ الحقيقي ــ حتى التعبير عن ارادة الامة والتشريع باسمها ــ الى نخبة قليلة يقع انتخابها بدون شك .. لكنها لا تكون مسوءولة عن قراراتها أمام أى انسان والتي تبقى فى منآى عن كل ضغط ..

هذه النخبة مقدرة في التوفيق بين الارادة الشعبية التي كان من المفروض عليها تمثيلها وبين المصالح الخاصة للطبقة التي تنتمي اليـهـا ..

ولقد وصف هذه النتيجة بدقة جيدة جدا "برودون" في نظريته للحركة الدستورية في القرن التاسع عشر: "ومهما اعتقدنا أن المنتخب أو الممثل عن الشعب هو ليس الا "مفوضا من قبل الشعب ومندوبه وعونه ومترجمه" .. فاننا لم نعمل أبدا الا على أن لا يكون نفوذ أو تأثير الشعب أكبر من تأثير ونفوذ النائب .. وأنه على الشعب أن يقبل بصورة جدية التفويض عنه وكذلك يكون دائما الممثل عن صاحب السيادة هو السيد الحقيقي لصاحب هذه السيادة خلافا لمختلف الاعراف .. اذا فملك السيادة اذا صح لنا القول هو في الحقيقة شيء أكثر بكثير من ملك الرقبة..

٢ ــ اعادة النظر في النظام التمثيلي وحدوده:

لا شك أن الشعب لم يخدع بهذا النظام اذ هو يلمس يوما بعد يوم نتائجه.. فلقد فسر لمدة من الزمن أن عجز الدولة باتجاه تعاسة الفقراء يعود الى نظام الاقتراع الخاص بدافعي الضرائب لا غير .. غير أنه لما صار الاقتراع عاما فان الوضعية لم تتغير مع ذلك .. حقا أن الخطط البرلمانية اكتست صبغة اجتماعية أكثر مما كانت عليه سابقا ..

غير أن الحلول المقترحة لحل مشكلة الفقر كما يقال في ذلك العهد بقيت تماما مثالية وذلك لسبب بسيط هو أن الذين عرضوها كانوا بالرغم من حسن استعدادهم نحو الطبقات المعدمة يجهلون تماما

مشاكلها الحقيقية اذ أنها لم تكن نابعة من عالم هوءلاء ، وبالتالي كان من الطبيعي أن يوءدى وصول الشعب الحقيقي على الساحة السياسية الى اعادة النظر في النظام التمثيلي. وكان رفض هذا النظام يتخذ شكلين : شكل جذرى وهو المطالبة بأن يكون الانتداب محددا وحق الشعب في طرد من انتخبهم عند خيانتهم لمهامهم. وتمكنت الطبقة السياسية المتضامنة مع بعضها ، ولاول مرة مجمّعة ، من منع تحقيق هذا المطلب الذى كان يهدد سلطتها. وبالمقابل فقد كانت واعية باستحالة الابقاء كما في الماضي على الفرق الشاسع بين الشعب ومن أخذوا على عاتقهم التحدث باسمه ، فقبلت بتعديل يلغي هذه الهوة مظهريا لكن في الحقيقة لا يلغي الا طابعها : وهكذا وضع نظام التمثيلية النسبية.

أ ــ اعادة النظر المرفوضة : الانتداب المحدد وحق الشعب في طرد ممثليه.

في نهاية القرن التاسع عشر بدأ الشعب يعتبر أن النظام النيابي هو السبب الاساسي في عدم تمكنه من فرض طموحاته على الدولة. فكان تحطيم هذا النظام هو المطلب السياسي الاساسي لكومنة باريس سنة ١٨٧١ .. وبعد ذلك أعمل في كثير من البلدان على القضاء عليه لكن الشعب لم يفلح في أى مكان ما أن يفرض رقابته على نوابه بطريقة فعلية ..

كومونة باريس :

طال النقاش وسيطول دائما فيما اذا كانت كومونة باريس ذات طابع اشتراكي صحيح .. فالماركسيون ينسبونها اليهم ويعتبرونها أول تمرد اشتراكي كبير .. لكنها ستظهر سطحية في موقفها من البناء الاجتماعي وقلما تمس بأذى قانون حق الملكية .. وبالمقابل ، فقد كانت فعلا تحركا شعبيا واسعا أراد بناء نوع جديد من الدولة يتخذ شكلا

ديموقراطيا صحيحا مع الرفض الصريح للنظام النيابي ..

في أواسط نوفمبر ١٨٧٠ م ، نشرت الامية العالمية نصا يعبر فعلا عن هذه الطموحات : "يطالب العمال تحديدا واضحا ودقيقا والزاميا للتفويض المسند الى النائب مهما كانت وظيفته كما يطالب بحق الخلع الدائم واللامشروط للمفوضين من قبل مفوضيهم وقيام الموظفين مهما كانت درجاتهم بالمسؤولية على أحسن وجه ..

ولم يكن هذا مطلب الامية العالمية وحدها ، وانما تثبت نصوص أخرى أنه كان يشكل أرضية كل الاتجاهات ، فقد حث مثلا بيان اللجنة المركزية للحرس الوطني الذى به تم تأسيس الكومونة ، كل الناخبين لتعيين مجلسهم : "طبقا للقانون الجمهورى ، استدعوا أنفسكم عن طريق لجنتكم ، حتى تسندوا تفويضكم الذى تحددوه بأنفسكم لنواب تنتخبونهم بأنفسكم .. لقد استرجعت لكم سيادتكم كاملة وأنتم اليها تنتمون .. سيبني هذا المجلس نظاما حقيقيا ودائما يتجدد بموافقة واستشارة الاغلبية" ...

وفعلا لم يقدم أغلب المرشحين برنامجهم اخلاصا لهذا المبدأ .. حيث أن على الشعب وحده أن يعد برنامجه دون أن يتسلمه من أيدى مفوضيه ..

لكن كومونة باريس رغم تعجيلها بتطبيق مبادئها ، لم تحد الوقت الكافي لتجربة مؤسساتها اذ أنها سحقت بعد ٦٤ يوما من قبل القوى الرجعية لحكومة فرساى ومن ورائها مجموع الطبقة السياسية الفرنسية ..

قانون المحاسبة " نظريا وتطبيقا :"

في فترة ما بين ١٨٩٨ م و١٩١٥ م وصل التحرك الشعبي المنادى بقيام مراقبة الناخبين للمنتخبين الى الولايات المتحدة ..

ولما تكاثرت العرائض، اضطرت اثنتا عشرة ولاية متألفة لقبول هذا المبدأ .. لكنها فور تخلصها من هذا الضغط الشعبي الزاحف دأبت على تهيئة قانون المحاسبة "   " أي محاسبة النواب من قبل الناخبين "بطريقة تعطل من عمله .. بحيث لا يمكن لعريضة أن تقبل نائبا الا اذا تحصلت على ربع الناخبين .. ولا يكون توقيع الناخبين صالحا الا اذا كان معرفا به لدى السلطات واذا تم تقديمه في مدة قصيرة جدا ..

في سنة ١٩٥٤ م أثيرت في "الوسكنسان" قضية "محاسبة" ضد الشيخ ماك كارتي بتهمة افراطه في ملاحقة الشيوعيين .. فقد تحصلت العريضة على ٤٠٥ آلاف توقيع اللازمة، لكن ٤٨ ألف منها رفضت اما لان في شكلها عيب أو لانها سلمت قبل ابتداء الحملة أو بعد انتهائها بستين يوما وهو الاجل المحدد قانونيا ..

وأخيرا زيادة في تنميق هذا القانون نص التشريع على أنه في حالة اعادة انتخاب النائب المعني يتحمل منظمي الحملة ضده كل المصاريف الناتجة عنها ..

وقد نجد أن حق الالغاء منصوص عليه في بعض دساتير الدول الشيوعية لكنه ليس نافذا الا بمبادرة المنظمات الشعبية الخاضعة للحزب .. فهو اذا يضمن سلطة الحزب على نوابه ..

هكذا استطاعت الطبقة السياسية في كل مكان أن تحمي نفسها من مراقبة الناخبين لها وأن تنقد جوهر النظام النيابي .. عدا في سويسرا وبعض الدول المتآلفة في الولايات المتحدة حيث يوجد حق الاعتراض الشعبي نجد أن القانون وضع باسم الشعب لكن دون تشريكه .. ولم تتنازل البورجوازية للشعب الا عن امتياز واحد وهو أن تركت له حرية اختيار البرلمان بحيث يكون على الصورة الذى تراها ..

ب ــ محاولة النظر الجزئية والتي لا توصل الى نتيجة ايجابية في النظام التمثيلي : التمثيل النسبي .

ان نتائج النظام النيابي قد ازدادت خطورة في القرن التاسع عشر عند استعمال التصويت بالاغلبية لانتخاب النواب، ان هذا النوع من التصويت يوءول الى تقوية ملموسة للتمثيل البرلماني للحزب الفائز في الانتخابات .. كما يوءدى الى تشويه ارادة الناخبين ..

بالاضافة الى ذلك فانه يترتب عليه حتما احداث قطبين داخل الحياة السياسية كما يتولد عنه تصادما عنيفا بين القوتين السياسيتين المتنافستين ..

ففي أواخر القرن التاسع عشر ابتدأ في مجموع بلدان أوروبا الغربية تحرك شعبي واسع ينادى لتعويض التصويت بالاغلبية بالتصويت النسبي .. وكانت حجة الشعب في ذلك بسيطة : بما أن البرلمان يدعي قانونيا أنه يمثلنا فليكن على الاقل صورة لنا .. ولتكن كل التيارات الفكرية النابعة من الشعب ممثلة فيه حسب نسبة الاصوات التي تتحصل عليها أثناء التصويت ..

وقد عارضت الاحزاب اليمينية هذا الاجراء الذى تعتبره تشويها للنظام النيابي الاصلي .. أما الاحزاب اليسارية رغم أن هذا التصويت ليس في صالحها اذ لا تملك وجهاء لترشيحهم ـ فانها ساندت التحرك الشعبي الذى سيفوز تدريجيا ..

وتطبق اليوم كل الدول الغربية هذا التصويت بطرق مختلفة ما عدا فرنسا وبريطانيا العظمى .. وقد نتج عن قيامه اصلاح أخطاء النظام النيابي ولا يكون عمله أكثر دقة الا في نطاق دوائر واسعة لا يقل عدد النواب الواجب انتخابهم عن خمسة .. وهكذا يختار

الناخبون ممثليهم حسب أفكارهم وبرنامجهم لا حسب شخصياتهم ومكانتهم .. ويكون بذلك قد حطم سيطرة الوجهاء المحليين وأنهى الاستئثار الذى ضمنته البورجوازية لنفسها في القرنين الثامن والتاسع عشر بادعائها تمثيل الشعب ..

وبالمقابل كان للتصويت بالاغلبية خطة تعزيز النفوذ الذى يمكن أن تلعبه الاحزاب السياسية في ادارة القضايا وبث المشاكل ..

كما يدرك النائب أن اعادة انتخابه مرتبطة برتبته في القائمة التي يقدمها الحزب أكثر من اتصالاته المباشرة بالناخبين .. فاذا كان على رأس هذه القائمة فانه يتأكد من اعادة انتخابه لان كل حزب مهما كانت قيمته يتحصل على مقعد على الاقل،أما اذا كان في موءخرة القائمة فان حظوظه في اعادة انتخابه ضئيلة جدا ..

وبالنتيجة يجد البرلماني نفسه في موضع الخضوع لاعلاه في الحزب .. واذا التزمت الاحزاب ببرنامجها ، تكون فعلا قد احترمت ارادة الناخبين .. لكن التجربة توضح أن برنامج الاحزاب عادة ما تكون اما غامضة وضحلة أو حكم عليها بأن لا تطبق لان الظرف المناسب لتحقيق الاصلاحات موقوف على موافقة القيادة .. ولن يأتي هذا الظرف أبدا .. هكذا أدى التمثيل النسبي الى تحويل مزايا التمثيل للاحزاب السياسية عوض أن يطرح البحث ثانية وكما يقول القذافي باتقان أن السلطة المستمدة منه "سلطة الحزب الظافر وليست سلطة الشعب" ..



مشكل التمثيل
فى الحيـاة السياسـية

*

الاستاذ دوايت جيمس سيمسون
أستاذ العلاقات الدولية
جامعة ولاية سان فرانسيسكو

حين تلقيت الدعوة الرقيقة السخية بأن أحضر الى ليبيا وأشارك في هذا المؤتمر الشيق قبلت دون لحظة تردد. فبصفتي متخصصا في تحليل السياسة الخارجية وبخاصة في شؤون الشرق الاوسط، لم أكن أستطيع أن أرفض هذه الدعوة لاسباب مهنية واضحة، وفضلا عن ذلك، فقد كان من المهم بالنسبة الي أن أجد الفرصة لكي أزور وألاحظ بنفسي بلدا يؤسفني أن أقول أنه تعرض مع قيادته السياسية لسحب من الطنطنة والخرافة وحتى التشويه في الصحف الغربية. ويؤسفني للغاية أن أقول ان هذه التعمية كثيرا ما تلحظ كذلك في دوائر الابحاث الغربية. وبالتالي، لا تحظى ليبيا ورئيسها البارز وسياستها وممارستها الاساسية ـ الداخلية والخارجية ـ بفهم كبير، أو يساء فهمها، في أغلب البلدان الغربية، وليست بلادى ـ الولايات المتحدة الاميريكية ـ استثناء على ذلك. ومن هنا فانني آمل أن أتمكن من مغادرة ليبيا ـ بعد الفترة القصيرة للغاية التي أقضيها هنا وعن طريق ملاحظاتي الشخصية ومشاوراتي مع أكبر عدد ممكن من الاعضاء البارزين في الحكومة الليبية الذين يرغبون في الحديث معي، وبالطبع عن طريق مشاركتي في هذا

المؤتمر الرابع ـ بقدرة أكبر على أن أفهم هذا البلد بالغ الاهمية وأن أفسره للاخرين .

ولانني جئت الى ليبيا باطار ذهني ايجابي ، لانني فتنت بقراءة وتحليل "الكتاب الاخضر" الذى يمثل حجر الزاوية في مؤتمرنا ، فقد قررت أمرين / سأتحدث بايجاز وسأتحدث بصراحة. بايجاز ، لانني أعتبر أن على المرء بالضرورة أن يكون موجزا نظرا لاتساع عدد الحاضرين الى هذا المؤتمر وقصر الوقت المتاح له. وبصراحة ، لانني شديد الايمان بأن الصراحة ضرورية عند مناقشة شيء واضح الاهمية مثل الوثيقة النظرية التي يمكن حقا أن تكون أساسا لمجتمع يعاد بناؤه من جديد. ولا يسعني في هذا الصدد الا أن ألاحظ : كم هو مشرف للغاية النبيلة والتجرد الهادئ لليبيا ورئيسها البارز هذا والسعي للاستعانة بآراء وأفكار أجانب مثلي . وان المرء ليتصور كم كان العالم سيكون أفضل اليوم لو أن عددا أكبر ممن في أيديهم السلطة وبناة الامم قد فعلوا ذلك في الماضي. وعلى سبيل المثال ، كم من الاخطاء الخطيرة والمؤسسات الضعيفة والسياسات السيئة كان يمكن تجنبه لو أن توماس جيفيرسون في الولايات المتحدة ، وفلاديمير ايليتش لينين في الاتحاد السوفياتي وماو تسي تونغ في جمهورية الصين الشعبية ، قد أخضعوا خططهم ومشروعاتهم من أجل اعادة البناء الاجتماعي للتقدير والنقد الواسعين قبل أن يتخذوا كثيرا من الخطوات السياسية التي لا رجعة فيها. وبالتالي فسأكون صريحا لانني آمل بكل تواضع أن أقدم خدمة لليبيا ورئيسها وشعبها العظيم .

وسأحاول في نقطتي الاولى ، أن أجيب على السؤال الذى طرحته احدى الوثائق التي أصدرها منظمو هذا المؤتمر وأرسلوها لي . والسؤال هو: "هل يمكن للشعب أن يستولي على السلطة كلها ، أم

أنها يجب أن تقسم بين أدوات السلطة كما تحددها نظم الحكم السياسية السائدة في العالم ، سواء اتخذت شكل الديموقراطية الليبرالية أو شكل ما يسميه النظام الماركسي المركزية الديموقراطية" ، وقد تناول الرئيس هذه المسألة بمهارة في "الكتاب الاخضر" ، وقد قرأتم جميعا استخلاصاته ودرستموها . وتختلف اجاباتي اختلافا أساسيا عن اجابا ت الرئيس ولعديد من الاسباب .

أولا أنه ليست هناك طريقة عملية لكي يستطيع شعب بأسره أن يعمل كجهاز لصنع القرار والحكم في بلدنا . ومهما كان ما يأخذه الرئيس على نظرية وممارسة التمثيل النيابي كما هو مطبق في بلد بعد بلد من بلدان العالم ، وأنا أشاطره الرأى تماما في كثير من انتقاداته في هذه النقاط ــ فليس ثمة طريقة عملية للاقليات من أداة التمثيل . فمن الواضح أن أبناء أمة بأسرها لا يمكن أن يجمعوا في مكان واحد من نوع جلسات صنع القرار والتشريع والادارة. غير أننا لا يمكن أن نتحدث بصدق عن "الديموقراطية الجماهيرية" أو "الديموقراطية الشعبية" ، أو "ديموقراطية الشعب" ، الا حين ندرك هذه الاستحالة . وفي غيبة هذا المثل الاعلى النظرى الذى لا يمكن تحقيقه عمليا ، فان من الواضح أن وجود شكل تمثيلي ما أمر ضرورى . وقد يتخذ هذا التمثيل بالطبع عددا كبيرا للغاية من الاشكال ، وقد تتعرض هذه الاشكال لكثير من التغييرات ، فقد تكون دورية بحيث لا تبرز أية "طبقة" ثابتة أو دائمة من الممثلين والقابضين على السلطة وقد يجرى اختيارها بالانتخاب وقد تقوم هي باختيار نفسها ، وقد يتم تعيينها ، أو قد تختار بالصفة ، ولكن تبقى هناك حقيقة لا مهرب منها وهي أنها تمثيل ، أى أنها السلطة المفوضة التي تمارس في الواقع السلطة التي تنتمي في النظرية المجردة الى الشعب بأسره .

والنقطة الثانية، التي أود أن أتناولها هي المقدمة أو الفرضية القائلة أنه اذا أمكن اكتشاف أسلوب مقبول أو عملي لتحقيق ذلك، فان كل أبناء أمة ما يرغبون في المقام الاول في أن يمارسوا السلطة السياسية ممارسة مباشرة. وأعتقد أن هذا الافتراض ــ المضمر في أية حجة لصالح الديموقراطية "الجماهيرية" أو "الشعبية" ــ افتراض خاطئ... ببساطة لانه وصف مثالي للسكان وليس وصفا فعليا. فقد أوضحت خبرة حياتي التي قضيتها في السفر والاقامة والدراسة في كل أنحاء العالم أن الاغلبية الساحقة من السكان لم تبد أبدا رغبة متسقة في الحكم الذاتي بالطريقة التي تستلزمها الديموقراطية "الجماهيرية". فخبرتي تشير الى أن أغلب الناس يولون أمورا مثل الشؤون العائلية والامور الشخصية، والنشاط الاقتصادى والمهني، والنشاط الديني والثقافي والفني وغيرها من الامور أولوية أكبر من المشاركة في الحكم. وأستطيع أن أقول أن جماهير واسعة من الشعب أكثر ارتياحا لان يتبعوا قادة يثقون فيهم ويحققون لهم مزايا من أن يحاولوا أداء دور المراقبين والموجهين الشعبيين للسلطة السياسية. وأقولها صراحة اني أعتقد أن أغلب الناس يتطلعون الى أن يقادوا على نحو حسن، ويرتاحون لذلك أكثر مما يرتاحون لان يتولوا هم القيادة.

وتتعلق نقطتي الثالثة بأفضلية "الديموقراطية الجماهيرية" حتى لو سلمنا جدلا بأن هذا ما تريده الجماهير، وبأن الترتيبات العملية يمكن أن تتخذ. وأنا أفترض أن الديموقراطية "الجماهيرية" بهذا المعنى تعني السكان جميعا، مع الحرص على ألا يسمح بأن تظهر داخل "الجماهير" طبقة دائمة من صانعي القرارات. ومن الواضح أنه اذا سمح بظهور مثل هذه الطبقة فستكون هي، وليست الجماهير هي صاحبة اليد العليا في القرارات. ومثل هذه النتيجة بالطبع، ستقلل الى حد

خطير أو ربما تلغي أى مظهر للديموقراطية "الجماهيرية"؟

فمن اذن الذى سيتخذ القرارات الديموقراطية "الجماهيرية"؟

كل الناس. لا أحد بوجه خاص، وكل شخص على وجه العموم. ولكن كيف يمكن أن يتم هذا في أى مجتمع في أواخر القرن العشرين يرتفع مستواه الى حد له دلالته عن الحالة البدائية من الذى سيتخذ القرارات، وعلى أساس أى نوع من المعرفة، والمهارات المهنية، والحكم السليم، والخبرة والتخصص؟ ولنأخذ على سبيل المثال برنامجا وطنيا للصحة العامة، يسعى لان ينظم ويحول ويرتب ويوفر للسكان جميعا أمورا مثل المستشفيات والجراحة والادوية والاصول الصحية والطب والوقاية والمصحات وامكانات البحث والمدارس الطبية الخ...فمن هو الموءهل في الديموقراطية "الجماهيرية" لاصدار القوانين ولادارة برنامج معقد ذى مستوى مرتفع بطريقة يمكن أن تثير الامل في أن تسير الامور على نحو أفضل وليس على نحو أسوأ؟.

ومن المفترض أن "الجماهير" تعرف ـ وان لم يكن ذلك صحيحا دائما ـ احتياجاتها الحقيقية. وغالبا ما تكون قادرة على توصيل هذه الاحتياجات بطريقة مفهومة ما. هذا أمر نسلم به. ولكن ما ليس مسلما به ـ على الاقل من جانبي ـ هو أن "الجماهير" قادرة الان أو يمكن أن تصبح بسرعة قادرة على أن تدير المجتمع بنجاح بحيث يمكن اشباع هذه الاحتياجات. فجانب كبير من الحكم ـ كما سيعترف أى شخص في يده السلطة ـ هو مسألة تقنية، أى أفضل طريقة لتنظيم وحل عدد لا ينتهي من المشكلات ذات التقنية المرتفعة.

ومن الواضح اذن أن التقنيين الماهرين ـ الرجال ذوى المعرفة والحكم والخبرة ـ هم من ينبغي أن نستدير اليهم. وعلى أية حال فان من الواضح ـ اذا ما نظرناللامر بعناية ـ ان الديموقراطية

"الجماهيرية" ستتطلب من كل الناس أن يكونوا كل شيء لكن هذا مستحيل. فأنا لا أستطيع أن أكون طبيبا ومهندسا وجنديا وقاضيا ومحاميا ومدرسا وواضع ميزانية ومشرعا وعددا كبيرا آخر من الاشياء في نفس الوقت. وسيكون علي بالضرورة أن أعتمد على الاخرين بالنسبة للاعمال التي ليس لدي بالنسبة لها الا حدا من المؤهلات أو ليس لدي مؤهلات على الاطلاق. وهذا الاعتماد بالطبع يؤدي بالضرورة الى ادخال مفهوم التمثيل ـ أي تفويض السلطة لشخص ما يعمل باسمك. وهكذا نعود الى حيث بدأنا.

وآمل أن أكون قد أوضحت ايماني بأن التمثيل أمر ضروري ولا غنى عنه في نفس الوقت. واذا كنت مصيبا فان المهمة الاعظم لاعادة التنظيم السياسي ليست هي الغاء التمثيل ـ فهذا أمر مستحيل ـ وانما التأكد من أن يعمل التمثيل بطريقة تتسق مع أعلى المثل السياسية. فلابد أن يبقى الممثلون على صلة بالجماهير بحيث يصبح الحكم الفعلي عملية تحقيق قدر متزايد على الدوام من رخاء الجماهير. وينبغي أن يخضع الممثلون للفصل السريع اذا أساؤوا الى الثقة بهم أو انتهكوها. وألا يسمح للممثلين بأن يشكلوا طبقة منفصلة. لها مصالح طبقية منفصلة. وينبغي أن تفتح صفوف الممثلين بحيث يسمح بالدخول فيها لاى فرد من أفراد الجماهير مؤهل لذلك. وتلك في رأيي هي المهام النبيلة والضرورية في نفس الوقت لاعادة التنظيم السياسي. وكما نقول بالانجليزية علينا أن نحول الضرورة الى الفضيلة. ولو أن أولئك الذين تتوفر لهم الفرصة للانغماس في اعادة التنظيم السياسي قد جعلوا التمثيل فعالا ومتسقا مع أعلى المثل السياسية فلن تكون ثمة حاجة لاتباع سراب الديموقراطية "الجماهيرية".

البرلمانية والديمقراطية

*

الاستــاذ جــان كلــود كــوليــار
جــامعــة نــانت ــ فــرنســا

ان الميزة الكبرى للانظمة السياسية المعاصرة، هي أنها تستند على مبدأ التمثيل النيابي. والديموقراطية لم تعد تفهم اليوم الا نيابية. أما الديموقراطية المباشرة، على افتراض أنها وجدت بالفعل، فانه لم يعد يعثر لها على أثر، الا في حالات نادرة، يكتشفها "الفقيه الدستوري مع بعض العطف، واعتبارها آخر آثار لشكل في سبيله الى الانقراض. غير أنه خلف هذهالرقابة الواضحة، التي لا يمكن تجاهلها مع ذلك ــ حتى ولو فرضت فقط بسبب البعد العصرى للدول ــ الامم ــ يكمن تعقيد هام جدا. من الموءكد أن التمثيلية، وآلية التفويض التي تفرضها، تعتبر المبدأ الذى تقوم عليه البنيات، سواء منها أطر الحياة السياسية، كالمجلس الوطني والمجالس المحلية، أو الفاعلين في هذه الحياة، من أحزاب ونقابات أو مختلف أشكال الجمعيات. وفي قوالبها الكلاسيكية، كانت الديموقراطية الغربية تروم تطبيق هذا المبدأ في الحقل السياسي على اعتباره مستقلا عن الحقول الاخرى، استقلالا يمنحه طابعا وتفوقا عليها جميعا. وانطلاقا من هنا، يتجزء حقل من السياسة نرى فيه الاختيارات الكبرى تتصارع حول "طبيعة المجتمع".

وهو فيما يعنينا مباشرة، الرجل السياسي، أو بعبارة أخرى المواطن الذى يعتبر نظريا قادرا عن وعي، على تقرير ما هو جيد وما هو سيء بالنسبة للمجتمع بأسره، والذى نسلم في حالة التطبيق أنه يتصرف انطلاقا من مصالحه الخاصة، وتبعا لحالة "انسان صاحب وضعية" كما يقول البروفيسور الشهير " بوردو"، شريطة أن لا يقود الوعي بهذه الوضعية الى الاخلال بقواعد اللعبة السياسية المقررة سلفا، والتي لا تتغير الا في حالة التنظيم الدستورى، اذا اعتبرنا كل شيء آخر ثانويا.

وبتعبير آخر، فان الديموقراطية على الطريقة الغربية هي فكرة تسيير هذا الحقل السياسي، المحدد بدقة في البداية، حتى ولو نزع فيما بعد الى أن يتسع ليشمل أبعاد الحقل الاجتماعي بأكمله، وذلك بواسطة مواطنين هم أيضا محددون بدقة منذ البداية، حتى ولو كان تعميم الاستفتاء الشعبي فيما بعد، وتطور الاحزاب الجماهيرية يؤديان الى الاخذ بالاعتبار بالفوارق والحزازات داخل المجتمع. ولهذا فان الشكل الناجم عن هذا الالتحام بمبدأ التمثيل النيابي، المحدد هكذا، أي الديموقراطية البرلمانية، يمكن أن يفتخر بأنه استطاع أن يصمد أمام كثير من التغييرات التاريخية: وفعلا، فان هذا الشكل السياسي يعتبر ظاهرة خارقة، فبعد ظهوره في انكلترا في القرن الثامن عشر تم تعميمه في كل أوروبا الغربية الى أن كاد أن يصبح النظام الوحيد فيها أواخر القرن التاسع عشر، ليستمر الى يومنا هذا، كنظام منتشر نسبيا، وليعتبر، على الاقل في نظر الكثير من الفقهاء الغربيين، كأحد الاشكال الاكثر تكاملا في الديموقراطية. فهل ينبغي نتيجة ذلك أن نصادق على معادلة البرلمانية = الديموقراطية دون أي تردد؟ قطعا لا. غير أنه، اذا كان باستطاعتنا أن نثير الانتباه الى العيوب الكثيرة لهذا النوع من الحكومة، فانه يبدو لنا ممكنا التأكيد

بأن مساهماته لا يمكن اعتبارها وهمية، أو لا أهمية لها. وهو ما سنحاول عرضه هنا، قاصرين التحليل على الانظمة الغربية.

١ ــ شوائب النظام :

وليس من الصعب بدون شك أن نوضح كيف أن الديموقراطية البرلمانية ما تزال في أحيان كثيرة بعيدةعن الوصول الى الهدف الذى حددته لنفسها وهو حكم الشعب بالشعب من أجل الشعب. ويمكن أن توجه انتقادات كثيرة على عدة مستويات لهذه النظرية سواء على صعيد مبدأ التمثيل نفسه أو تطبيقه.

* الديموقراطية البرلمانية ومبدؤها :

فيما يخص مبدأ التمثيل نجد أن الانتقادات قديمة قدم المبدأ ذاته. ولن نتوقف هنا طويلا حول المناقشة المذهبية التي استأثرت باهتمام المؤلفين الفرنسيين في بداية القرن والمتعلقة بالطبيعة التشريعية الحقيقية للتفويض الذى يأخذه البرلماني من ناخبيه. وهو أمر لا فائدة منه خاصة وأن النظرية تتحفنا بسلسلة من التصورات تسمح بالوصول الى النتيجة المرجوة: وجود كائن جمعي يتمثل في الامة التي تملك ارادة مستقلة تمنحها القدرة على ضمان خلاصها، وهي قدرة مخبوءة بدون شك ولكن الاجراءات العقلانية والتنظيم التأسيسي والمنطقي تتيح اكتشافها وترجمتها. ومن جمعية الممثلين ستولد بعد مناقشات دقيقة منظمة، من أجل ضمان التعبير عن الاراء المختلفة، ستولد الارادة العامة التي يفترض أن تحمل المصلحة العامة، وهي صالحة بمجموع الكتلة الاجتماعية التي ينتمي اليها المواطن. وبهذه المناسبة نلاحظ أن النظرية تبرهن عن مرونة مدهشة.

فرغم أنها وضعت في البداية لانظمة استفتاء محدودة كانت فيها السياسة محصورة في نخبة منسجمة نجد أنها قد تمكنت بدون صعوبات كبرى من دمج الاقتراع العام وما جره معه من بروز الطبقات الاجتماعية المسحوقة التي كانت محرومة من المشاركة في مسلسل التمثيل. وفي كل الاحوال نرى النظرية تقدم عنصرا مشتركا هو المصلحة العامة الضمنية التي توحي بامكانية حل وسط وممكن اكتشافه عن طريق النقاش.

وهناك أشياء كثيرة يمكن قولها عن المصلحة العامة منظور اليها كأساس ايديولوجي للسلطة وقانونها أو حسب التعبير الدقيق للسيد "جاك شوفالييي" : " كمبدأ أصولي للتشريعة الهادفة الى تعزيز الاجماع حول الدولة، والى تجديد استمرارية الاعتقاد بصحة سلطتها ".

وباعتبارها أساسا للقانون ولسلطة الدولة، فان هذه النظرية عن المصلحة العامة تقود كشرط للبحث عنها استقلال المواطن بالنسبة الى كل محاولة لتجزئة الهيئة الاجتماعية، والى استقلال ممثليها بالنسبة لكل منظمة من المجموعات تحاول أن تملي عليها خطها السلوكي، ومن هنا نشأت نظرية التفويض النيابي التي يمكن تحليلها كمحاولة للافلات من ارادة الكيانات الاجتماعية الحقيقية وصولا الى ارادة كيان اجتماعي أسطورى هو الامة. واذا كانت هذه النظرية ما تزال مستمرة في المذهب وخاصة في الخطب الرسمية، فانه أصبح من الصعب الدفاع عنها حينما تبرز المنظمات الكبرى كوسطاء أساسيين للارادة السياسية.

ولن نتوقف هنا كثيرا عند الظاهرة الاساسية المتمثلة في نمو الاحزاب السياسية. ويكفي أن نذكر بأن نمو الاحزاب الاشتراكية في نهاية القرن التاسع عشر قد أدى سواء حول الحركة العمالية، أو كرد فعل ضدها الى ظهور تنظيمات كبرى منضبطة قائمة حسب

بنية هرمية، تنطلق من البلدية أو الدائرة الانتخابية الى البرلمان، وتوجه الناخبين حول هذا البرنامج أو ذاك، أو الى مقترح معين يكلف المنتخبون بالسهر عليه حتى النهاية. وحتى اذا كانت هذه المنظمات تنخرط في اطار الديموقراطية الموجودة، دون ادخال تغيير كبير عليها، فان مبدأ التغيير يتعرض لتبدل عميق في جوهره. انه ولا شك يظل قائما على مبدأ التفويض الطوعي، اذ أن الناخبين يختارون مندوبا يلائم أفكارهم وتكون مهمته الدفاع عنها في البرلمان، ومساندتها، وربما الاشتراك في الحكومة من أجل تطبيقها، ومكافحة وقلب أية حكومة مناهضة لها. لكننا نجد وراء هذه الخطاطة النظرية حقيقة مختلفة تماما. ويمكن لنا أن نقول بأن آلية التمثيل النيابي تعمل بشكل معكوس كأساس لشرعية الحكومة القائمة ومعارضتها، وذلك لان الحكومة والمعارضة تحددان في القمة برنامجا يقوم البرلمانيون، وبصورة عامة مندوبو الحزب بالدفاع عنه لدى الناخبين، الذين يطلب منهم تأييد سلبي فقط. ويمكن أن تذهب هذه الظاهرة الى أبعد من ذلك، لان القيادات الحكومية والمعارضة تقوم باختيار المرشحين استنادا الى التسهيلات الممنوحة لها، والى الحملة الاذاعية المتلفزة ووسائل الدعياة الاخرى. وهي أمور يستطيع المرشحون وحدهم استعمالها للنجاح في عملية الاقتراع. وهكذا فان الناخبين يحرمون من أى تأثير يتعلق بالاتجاهات السياسية للمنتخبين، وأيضا من التأثير على شخصية هوءلاء. ومعنى هذا أن سيادتهم تتقلص الى مجرد تحكيم بين ثلاثة أو أربعة أشخاص لا شك أنهم مشابهوا السلوك في البرلمان، لانهم سيصوتون بناء على توجيهات رئيس المجموعة، وهو أمر دفع بعض البرلمانيين الفكاهيين الى القول بأن النواب يسيرون بقانون رد الفعل الشرطي أكثر من كلب "باف لوف" واذا كانت هذه

الوضعية غير سلبية تماما بالنسبة للديموقراطية كما سنبين فيما بعد فهي مع ذلك تمثل تطبيقا محدودا لها . والى هذه التحفظات حول مبدأ الديموقراطية البرلمانية مضاف تحفظات موضوعية حول تطبيقها .

* الديموقراطية البرلمانية وتطبيقها :

الانتقادات المتعلقة بتطبيق مبدأ التمثيل البرلماني عديدة وسهلة . بعضها يتصل بالتشويه الطارىء على مبدأ التمثيل ، وبعضها الاخر بشروط النضال السياسي التي يجرها هذا التمثيل .

ان ابراز تأثير الانظمة الانتخابية على التمثيل لم يعد في حاجة الى تكرار وقد بدأه في فرنسا الاستاذ "موريس دوفيرجي" منذ الخمسينيات ، وأكده بصورة قاطعة "دوغلاس راى" . ونلاحظ بالخصوص الرأى الذى تقدم به المؤلف الاخير والذى يقول بأن جميع الانظمة الانتخابية مهما كانت ، تنزع الى شردمة الرأى العام واعطاء الامكانيات للاحزاب الكبرى على حساب الصغرى . وهكذا فان المكافأة التي تقدمها الانظمة الانتخابية هي مكافأة هائلة . فنحن نجد أن أغلبية ٥٣،٤ ٠/٠ من المقاعد التي أتاحت للسيدة "تاتشر" أن تحكم انجلترا منذ شهر مايو ١٩٧٩ ، تم الحصول عليها بواسطة ٤٣،٩ ٠/٠ من الاصوات . ولا شك أننا قد ننتقد أثر الاقتراع الاغلبي وما يتسم به من طابع مفاجىء . أما اذا نظرنا الى النرويج التي تعتمد مبدأ الممارسة النسبية الموصفة فاننا نجد أن العماليين يحكمون البلد منذ شهر سبتمبر ١٩٧٧ بأغلبية ٤٩ من المقاعد حصلوا عليها بواسطة ٤٢،٤ ٠/٠ من الاصوات . ويمكن لنا أن نسوق أمثلة عديدة وخاصة بعض الامثلة المثيرة حين نلاحظ أن الحزب الذى حصل على أقل من الاصوات يحصل على أكبر عدد من المقاعد وبالتالي على الحكم كما حدث في الانتخابات البريطانية سنة ١٩٥١ ، لصالح المحافظين ، أو في انتخابات فبراير

سنة ١٩٧٤ ، لفائدة العماليين . ولا شك أننا هنا أمام ظاهرة مرضية في النظام أكثر من أى شيء آخر . ومع ذلك فان عدم اتقان أشكال الاقتراع يحرم مبدأ التمثيل النيابي من تبريره الاصلي . ولكن هيمنة مبدأ التمثيل النسبي في الوقت الراهن من شأنه أن يخفف من هذا النقص ، ويعوضه بعوامل أخرى كصعوبة تشكيل أغلبية ، وهي أقل مما نتصور ، وسلطة القيادات الحزبية على المرشحين والمنخبين .

وفيما عدا هذه الظاهرة التي يمكن الاستطراد حولها بدون نهاية ، والتي هي في الواقع مرتبطة بكل شكل من أشكال التمثيل يفترض تبسيطا كبيرا للتنوع ، بالاضافة الى ذلك كله ، يمكن توجيه انتقادات حول ظروف التنافس وبصورة خاصة حول الكلفة المالية للحملات الانتخابية . ومن الملفت للانتباه أن الديموقراطيات التي تفتخر بوجود الاحزاب السياسية تتردد كثيرا في الاعتراف بها كهيآت لتكوين الارادة الشعبية ويتردد أكثر في ضمان تمويل يسمح لها باستقلال حقيقي تجاه القوى الاقتصادية .

وعلى الرغم من أنها تحتل الان مقدمة المسرح السياسي ، فان الاحزاب السياسية بقيت مجهولة من طرف الدساتير السابقة للحرب العالمية الثانية ولم تبدأ في الظهور الا مع الدستور الايطالي سنة ١٩٣٦ ، (المادة ٤٩) وبالاخص المادة ٢١ من القانون الاساسي للجمهورية الاتحادية الالمانية . وبعد ذلك عممت هذه الاشارة في الدساتير ، وظهرت في المادة الرابعة من الدستور الفرنسي سنة ١٩٥٨ ، والمادة ٢٩ من الدستور اليوناني سنة ١٩٧٥ ، أو المادة السادسة من الدستور الاسباني سنة ١٩٧٨ . وهذا التردد في الاعتراف بالاحزاب يرافقه تردد أكبر حول تمويلها العام . وفي كثير من البلدان يسود مبدأ الصمت حول هذه النقطة ، بينما في بلدان أخرى يكتفون بتحديد سقف للنفقات ،

نلاحظ من دراسته كيف يجرى الانتقاء الخارق بواسطة المال. مثلا ، نجد أن أحد المرشحين للرئاسة الامريكية في سنة ١٩٧٤، أنفق عشرين مليون دولار. "قانون أكتوبر سنة ١٩٧٤".

ان التمويل العام للحملات الانتخابية والاحزاب السياسية هو موسسة حديثة العهد: قانون ٢٤ يوليو ١٩٦٧، في الجمهورية الاتحادية الالمانية. وقانون ٥ نوفمبر ١٨٦٥، في السويد، وقانون ٢ مايو ١٩٧٤ في ايطاليا. ولن ندخل هنا في تفاصيل هذه القوانين، ولكننا نلاحظ أن كون مشكلة خطيرة مثل هذه، تم الاهتمام بها منذ سنوات فقط، انما يدل على المكانة الخطيرة التي يحتلها المال في مجال المنافسة السياسية. ثم أنه لا ينبغي أن نقف عند حدود المال وأن نتحدث عما يمكن أن يساعد هذا الحزب أو ذاك كالسيطرة على الصحافة ووسائل المال، وكذلك عن وجود قانون شرف يجب أن يتحكم في صدق ونزاهة التمثيل، وهو غير موجود في كثير من الاحيان.

هذه بعض الانتقادات التي يمكن توجيهها الى الديموقراطية البرلمانية كما تبرز أمامنا في الانظمة السياسية ذات الطابع الغربي. فهل يعني ذلك أن النظام لا يمكن الدفاع عنه ومحكوم عليه كليا بالزوال؟ لا شك أن موقفا كهذا يمكن الدفاع عنه، ولكنه يعني أننا نلقي بالوليد وماء الحمام معه. ومهما كانت نواقص الديموقراطية البرلمانية فهي تمثل مزايا لا يمكن الاستهانة بها.

٢ ــ اسهام البرلمانية:

ولو أننا لم ننتبه الا الى هذه العناصر السلبية في النظام البرلماني لكان من الصعب علينا أن نفهم استمراره بالوجود في ثلاثين

بلدا ، وكيف أنه يحظى باجماع عام من طرف كل القوى السياسية ثم كيف أنه يقع الاختيار عليه بعد نهاية الانظمة الديكتاتورية كما هو الحال في اليونان والبرتغال واسبانيا . والسر في ذلك هو أن النظام قد تمكن من حل مشكلة التنمية السياسية في عدد من البلدان الغربية دون أن يكون له ذلك البعد العالمي الذى يحاول البعض اعطاءه له .

* البرلمانية والتطور السياسي :

حتى أولئك الذين يرفضون تقليص التاريخ الى صراع للطبقات الاجتماعية يعترفون اليوم بتقسيم المجتمعات الغربية الى طبقات ، ويعترفون بالتأثير الجوهرى لهذه الوضعية على الحياة السياسية . ويمكن أن نتأسف على ذلك اذا كانت لنا روح ثورية وأن نشجب مع لينين "العباطة البرلمانية" أو أن نهنىء أنفسنا بها اذا كنا أنصار التطور الهادىء . وفي كل الاحوال علينا أن نلاحظ أن الديموقراطية البرلمانية كانت احدى عناصر الجواب الصادق أو المزيف للمشكلة التي يطرحها وجود التناقضات في المجتمع . وليس من قبيل الصدفة أن العهود الكبرى للبرلمانية كما يحتفظ بها التاريخ الدستورى هي تلك العهود التي يحتمل أن تتغير فيها السلطة ، وتنتقل من طبقة الى أخرى ، أو من فئة اجتماعية لغيرها . وهكذا الامر بالنسبة لملكية يوليو ، التي يمكن أن ننظر اليها كما لو كانت تمثل انتقال السلطة من الارستوقراطية العقارية الى بورجوازية الاعمال وكذلك بدايات الجمهورية الثالثة التي عرفت مواجهة بين هذه الطبقات المتصالحة وبين بورجوازية عبرت عن نفسها في الراديكالية . وقد كانت وظيفة الديموقراطية البرلمانية أن تتيح لهذه الفئات المختلفة مكانا للتفاوض وتسوية نزاعاتها ، ومرة أخرى يمكن أن نتأسف على هذه التسوية أو نهنىء أنفسنا بها ، ولكن يتعين علينا في كل الاحوال أن نسجل هذه الظاهرة . واذا كانت عبقرية القانون الدستورى الكلاسيكي قد تمثلت في

استعماله للثورة من أجل تسيير الانظمة السياسية كما أشار الى ذلك "أندرى هوريو" فان الاقتراع العام كان الوسيلة التي استرجعت بها الثورة وأدمجت في المؤسسات . ولا بد من القول بأن هذا الحق قد انتزع ولم يمنح، كما توضح ذلك ثورة ١٨٤٨ . لكن منذ ذلك الحين أصبح الحقل السياسي مفتوحا أمام الجميع . ان النظرية الليبيرالية التي تجعل من المنافسة وشفافية السوق القاعدة الذهبية للاقتصاد، تجعل من المنافسة السياسية ومن تمثيلية المجموعات المختلفة القاعدة الذهبية للبنيان الدستوري .

وفي كلتا الحالتين نجد أن ايديولوجية المنافسة "مع ما يرافقها أحيانا من مبدأ يقول ب"اباحة كل الضربات" تقود الى الفكرة القائلة بأن الافضل هو الذى ينجح ويبرر من ثمة حقه في الهيمنة والتسلط. ولا شك أنه من الصعب أن نقول بوجود مخطط منسجم للطبقات المالكة، وهو أمر يعني أن لديها ارادة واعية تمكنها من دمج الجماهير في مؤسساتها، وادخالها من ثمة، في حقل السياسية بواسطة الاقتراع العام . ومع ذلك فان كل شيء يوحي بأن الاحزاب الاشتراكية في أوروبا الغربية تلعب لعبة الاقتراع العام والانتخابات خاصة وأن تطورها السريع يعطيها الوهم بأنها ستصل الى السلطة قريبا . لقد تأسس الحزب العمالي البريطاني سنة ١٨٩٩، وتولى رئاسة الوزراء في سنة ١٩٢٤، ولم ينتظر الديموقراطيون الاجتماعيون الاسكندنافيون مدة أطول، بل أن "برانينغ" وصل الى السلطة في السويد قبل ذلك . صحيح أن الوصول الى السلطة قد يكون بداية لنهاية الاوهام، ولكن كيف نتنبأ بذلك، هل "كاوتسكي" أم لينين؟ لا زال النقاش مستمرا حول هذا الموضوع، ولم يكن أحد يستطيع في ١٩٢٠، أن يجزم بأن رهان كاوتسكي حول احتمال تحويل الديموقراطية من دون عنف بواسطة أحزاب الطبقة

العاملة يمكن أن ينجح.

المهم أن النضال البرلماني بعد أن نجح في دمج القوة الاجتماعية في اطاره لم يعد لديه ما يخشاه خاصة اذا رافقه تطور اجتماعي واضح، واذا استطاع أن يقدم أنماطا مختلفة عن الانظمة الفاشية والستالينية تمكنه من اظهار نفسه، وبسهولـة كمن يحترم الحريات الاساسية. يضاف الى ذلك أن بروز هذه الاحزاب العمالية الذى كان قد يشكل ضربة قاضية عليه قد أكره الديموقراطية البرلمانية على تجديد نفسها والتلاؤم مع الظروف الجديدة للحياة السياسية. وهكذا، انتهت برلمانية الاعيان، وحلت ملحها برلمانية الاحزاب، أو كما قلنا سابقا المنظمات الكبرى، وهي منظمتان أو ثلاثة وأحيانا أكثر تطابق الى حد ما وجود الطبقات، أو الفئات الاجتماعية التي تجد نفسها ممثلة حسب أهميتها داخل السكان ومضطرة لاقامة تحالف يسمح لها بممارسة السلطة. والحكومة التي تتشكل بهذه الطريقة تضمن لنفسها قدرا من الاستمرارودعما انضباطيا من الكتل التي تؤلفها. وهذا الشكل من الحكومات الذى حددناه كنظام برلماني "مهيكل مستقر" يكاد يكون عاما اليوم. وبامكاننا أن نناقش بلا شك القيمة الديموقراطية لحكومة يؤلفها حزب أو مجموعة أحزاب. ولا شك أن دور الناخب يتلخص في كونه يستطيع من حين لاخر في ظرف ثلاث سنوات أو خمسة أن يختار هذا البرنامج أو ذاك، أو هذا الرئيس أو ذاك، أى في أحسن الاحوال عندما يقترن في ذهنه الشخص بالبرنامج. لا شك أن هذا الدور محدود، ولكن لا يجرد المواطن من سلطته حين يكتفي فقط باختيار ممثله دون أن يعرف من هو الشخص الذى سيؤيده هذا الممثل في الحكم، ولماذا يؤيده. ان التغيير العصرى للبرلمانية يشكل تقليصا لدور البرلمان، ولكن ليس بالضرورة لدور المواطن حتى ولو كان هذا

الاخير محصورا في حدود ضيقة تضبطها ظروف المعركة السياسية التي أشرنا اليها سابقا .

* قيمة النموذج :

وسيكون من الاسراف الان أن نقول ما اذا كانت البرلمانية هي الديموقراطية أو أحد أشكالها الكاملة. وعلينا أن نتفاهم قبل كل شيء حول دلالة مفهوم يبرر وحده تنظيم ندوة مماثلة لهذه. وما نريده هنا هو تقييم بضع ملاحظات توضح أن هذه الديموقراطية البرلمانية تشكل نظاما يمثل بعض الحدود حتى بالنسبة للمدافعين عنه ، ولكنه يشكل مساهمة لا يمكن التهاون فيها .

ولنلاحظ أولا حسب تعبير "أندرى هوريو" أن البرلمانية التعددية فشلت خارج مهدها الاوروبي ولم تترسخ المحاولات الرامية الى تطبيقها . وربما كان السبب في ذلك يعود الى أن الظروف التي سمحت بظهورها لم تكن موجودة. وهي ظروف تتعلق بمستوى التطور الاقتصادى والاجتماعي ، وبظروف نشأة الامة بنفسها والتي يبدو أنها لكي تتجه نحو نظام من هذا النوع يجب أن تجسد اجماعا قويا من ارادتها في العيش المشترك ، وفي نفس الوقت تمايزات اجتماعية كافية لتبرير وجود قوى سياسية متنافسة. وفي تعبير سوسيولوجي أوضح لا بد أن نتحدث عن أهمية البورجوازية الوسطى التي تقدم القسم الاكبر من البرلمانيين ، والتي هي ببداهة أكثر فئة اجتماعية مهتمة باقامة هذا النظام . ان مشكلة التطور الاقتصادى مهمة أيضا ، وسواء غلّبنا نمط الانتاج ، أو نمط التنمية فنحن نجد باستمرار علاقات قوية بين النظام السياسي والجهاز الاقتصادى . ان توازى التطور السياسي في مختلف بلدان أوروبا الغربية مع التطور الاقتصادى ليس مجرد حادث عابر ، وقد يكون حظ أو مهارة الديموقراطية البرلمانية في الاصل ، هي

أنها سمحت بالتنمية الاقتصادية كما لو كانت طبيعية واستفادت من التقدم التكنولوجي الذى تملكه البلدان المعنية، كما سمحت لها الامبريالية بالحصول على المواد الاولية بأسعار رخيصة. ومنذ البداية كانت الديموقراطية البرلمانية كسيحة بعض الشيء ، ولكنها بقيت محدودة في الحقل السياسي، ولم تستطع حل مشاكل الديموقراطية الاقتصادية. وكما قيل فانه تم الاهتمام بالمواطن وليس بالمنتج أو المستهلك، ومحاولات التمثيل الاقتصادى والبرلمانية النقابية التي أجريت هنا وهناك قد فشلت أو قلصت الى أدوار ثانوية تماما ان لم نقل انها سقطت في نزعة نقابية لا علاقة لها بالديموقراطية. ونحن هنا أمام ميدان شاسع، لا بد أن نقوم فيه باختراع كل شيء ، وأكبر دليل على ذلك هو الحماس الذى تلاقيه كل صيغ التسيير الذاتي.

ومهما تكن الحدود، وخاصة تلك التي أشرنا اليها آنفا حول ممارسة مبدأ التمثيل فنحن نعتقد أن البرلمانية هي شكل من أشكال الديموقراطية بقدر ما يمكن لها من خلال بنيتها نفسها أن تقوم بالحد من السلطة ومراقبتها. وقد سبق لمونتيسكيو نفسه أن مجد الدستور الانجليزى الذى كان نمطا للانظمة الديموقراطية القادمة. ان وجود مراقبين لدى الحكومة سواء كانوا ممثلين أو ناخبين، دائمين أو مؤقتين هو ضمانة ضرورية ضد التعسف في استعمال السلطة على افتراض أن هؤلاء النواب أنفسهم لن يتعسفوا في السلطة. وربما كانت العناصر التي قدمتها البرلمانية هي قيماً في حد ذاتها مثل حرية الرأى والتعبير ومناقشة القرارات ومراقبة القادة، وهي مهمة أكثر من البنيان الدستورى نفسه، الذى كان أول شيء وضعته في مصاف الاهداف الجوهرية. ولا شك أن هذه الاشياء لا تحترم دائما، والمبادىء المرغوبة كثيرا ما تحرف. ولكن أليس من طبيعة كل بناء سياسي مهما بلغ من

الكمال في روحه، أن يكون موضوعا للتحريف؟ لا أظن أن هناك نظاما سياسيا استطاع أن يلغي هذه المخاطر وأن يبعد نفسه عن كل نقد وكل شبهة.

وبالنسبة للديموقراطية البرلمانية التي أشرنا الى حدودها ومساهماتها تبقى المشكلة المطروحة هي ما اذا كانت هذه النواقص من صلب النظام، أو هي تشويهات لم يتمكن التاريخ من التغلب عليها في ظرف قرنين، ذلك هو عمق النقاش في نظرى تضاف اليه مشكلة أخرى أوسع هي ماذا نعني بالنظام السياسي؟ ان دعاة النظام البرلماني كانوا ينتظرون منه تعديل ودمج القوى الاجتماعية المختلفة. ولم تكن مشاركة الشعب بالبداهة هدفهم الجوهرى. لقد وصلوا بدون شك الى أهدافهم، ولكن هناك أهداف أخرى اليوم.

التسيير الذاتي
كوسيط بين السلطة السياسية
والمجتمع المدني

*

الاستاذ روبير شابوى



"ان الديموقراطية الحقة لا يمكن أن تكون الا بمساهمة الشعب نفسه ، وليست من خلال من يقوم مقامه" .

ان تأكيد هذه الفكرة من طرف الرئيس معمر القذافي في القسم الاول من "الكتاب الاخضر" يحثنا على التفكير الجدى في مستقبل الشعوب . انه يجيب على أسئلة حادة تطرح في كثير من البلدان التي يقال عنها متطورة أو في طريق النمو ، وفي بلدان تعرف فيها الشعوب الظلم والاضطهاد ، في الوقت الذى تتبجح فيه الحكومات بالدفاع عن المؤسسات الديموقراطية أو الجمهورية .

ففي العالم ، لا تزال الديموقراطية في حاجة الى أن تكتشف ، وانه لشيء هام وذو دلالة ، أن تنعقد ندوة مثل هذه في ليبيا ، من أجل فتح طرق جديدة ، والتفكير أيضا في التجربة المكتسبة .

ولعلني أريد من جهتي أن أساهم في التفكير فيما سماه الرئيس القذافي "الديموقراطية الحقة" ، ممتحنا كيف يمكن للتسيير الذاتي أن يلعب دور الوساطة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني ، ومجيبا بذلك في الوقت نفسه على متطلبات الديموقراطية والمتطلبات

الاشتراكية. كما أنني سأتناول في النهاية قضية مكانة ودور الدولة في مجتمع ديموقراطي في حالة انتقال الى التسيير الذاتي الاشتراكي.

١) التسيير الذاتي كرد على المتطلبات الديموقراطية:

كل انسان هو في الوقت نفسه فردى واجتماعي. وهو لا يملك أن يكون حرا في مجتمع لا يتمتع بالحرية. وأيضا فانه لا يمكننا الحديث عن الحرية الجماعية اذا لم تسمح بممارسة الحرية الفردية. ان قوام الديموقراطية أولا هو التسليم بهذه الجدلية، ولهذا فانه على خلاف الانظمة الاخرى، فانها لا تنبثق عن عقائد ووصايا يكفي الخضوع لها. انها أولا ممارسة تقوم أساسا على التنازع، ومن خلالها، يقوم الافراد والفئات الاجتماعية ببناء حريتهم، أى اختيار أسلوب حياتهم كأفراد وكجماعة.

ان هذه التجربة تقتضي ممارسة السلطة سياسيا واجتماعيا من خلال قوانين ومؤسسات لا يقتصر عليها فقط. فمما لا شك فيه، أن أول ما يخل بالديموقراطية هو حصر ممارسة سلطة المواطنين في مجرد اقامة سلطة، معزولة عن الحياة الاجتماعية وهو المجال المفضل عند المختصين بالسياسة، أصحاب السياسة البحتة. وبهذا الصدد، يبدو لي جديرا بالاهتمام كيف حاول "الكتاب الاخضر" تفادى هذا الخطر، عندما أعلن، بعد التصدى لنظام الحكومة الشعبية. "انه اذا حدث انحراف عن قانون المجتمع في مثل هذا النظام، فانه سيكون انحرافا جماعيا، تجرى معالجته بطريقة جماعية، بواسطة المراجعة الديموقراطية، وليس بأسلوب القوة. ان طريقة المراجعة وتصحيح الاعوجاج لم يعودا مسألة ارادية، ولكنهما نتيجة حتمية لطبيعة هذا النظام الديموقراطي. وفي مثل هذه الحالة، لا يعود هناك أى وجود لعناصر خارجية، يوجه ضدها استعمال العنف، أو تعتبر مسؤولة عن هذا الانحراف".

ان المسألة الاساسية هي معرفة كيف يستطيع مجتمع استرجاع سلطته من أجل تغيير القانون، كما هو الشأن من أجل صياغته. ان الشرط الاول هو أن لا يصبح النظام عبارة عن هيأة أجنبية، تعمل على تحقيق مصالحها، المرتبطة اما بفئة اجتماعية، أو باحدى الامبرياليات التي تعمل من أجل السيطرة على العالم.

ان التسيير الذاتي يقوم أساسا على خلق الشروط الضرورية من أجل الممارسة المباشرة على جميع المستويات وفي أهم قطاعات الحياة الاجتماعية، وهو يفترض حسب تقديرى ثلاث شروط أولية:

أ ـ القطيعة مع الاشكال النيابية المحضة:

من البديهي أن التسيير الذاتي لا يمت بأى صلة مع الانظمة الاستبدادية سواء اعتمدت السلطة المطلقة الفردية أو الجزئية. وهو أيضا لا علاقة له مطلقا ببعض "الانظمة الديموقراطية النيابية" أو "البرلمانية" حيث تتشكل دون مستوى المواطنين هيئات سياسية لا تقدم حسابا الا لنفسها، وتكتفي بتبرير سلطاتها كل ٥ أو ٧ سنوات بواسطة طقوس انتخابية.

من المؤكد أننا سنتطرق لهذا الموضوع عندما نتناول موضوع الدولة، ومن الاكيد أن الانظمة النيابية تستطيع الحيلولة دون مخاطر الاستبداد، كما أنها تستطيع تسيير التعبير الديموقراطي. ولكنه صحيح أيضا أنه يمكن أن تتكون بذلك طبقة من الاختصاصيين والموظفين المتنفذين الذين يستطيعون استعمال هذه المؤسسات لصالحهم، بما في ذلك اعادة انتخابهم: وفي هذه الحالة، من يعبر عن مصالح الشعب الحقيقية؟

ان الانتقال يتم بسرعة من الديموقراطية الشكلية الى الطغيان الحقيقي، عندما يبدأ "النواب" في سن القوانين، بشأن

مجموع الحياة الاجتماعية ، ويكتفون بالتذرع بمصلحة الدولة لتبرير المس بحريات المواطنين . فاذا ما أريد اعطاء حظوظ لنجاح التسيير الذاتي في مجتمع ما ، فانه يجب تفادى تسليم الدور الاساسي في ممارسة السلطة للدولة ، مهما كانت الضمانات الدستورية وأيضا يكون من باب التهور الابقاء على ممارسة السلطة وقفا على أولئك الذين يعتبرون الدولة مجالا لعملهم ، أو اذا أردتم ، مجالهم الانتخابي ، أولئك الذين يجعلون من السلطة ، باسم حزب أو طبقة باسم نخبة أو باسم الجماهير ، ملكا خاصا ، والذين يبثون بذلك الشقاق والتناقضات في المجتمع ، لا يمكن التغلب عليها الا بالسقوط في الدائرة الجهنمية لاعمال العنف والاضطهاد .

ب ـ معركة حادة ضد عدم المساواة :

ان الانتاج الصناعي بتشديده على تقسيم العمل يزيد من مخاطر عدم المساواة أو أكثر من ذلك فانه يغير كلية طبيعة العلاقات الاجتماعية التي كانت قائمة في المجتمع القروى . وهكذا ، فان التقسيم عند الاسلاف بين أولئك الذين يحكمون والذين يطيعون ، بين السادة والعبيد يظل قائما خلف مجموعة من التبريرات التقنية أو الاقتصادية . وهكذا فان السلطة لم تعد بيد من يملك أكثر ، بل بيد من يعرف أكثر ، أولئك الذين يستطيعون أحسن معرفة وأسباب ونتائج أعمالهم ، ووضعها في وقتها وحيزها .

ان التنظيم الديموقراطي للسلطة لا يتطلب فقط تقسيما عادلا للملكية وثمرات الانتاج ، انه يتطلب أيضا تكافوءا كبيرا في الحصول على التثقيف أو الاعلام . فليس هناك سلطة شعبية ، بدون ثقافة شعبية ، وهذه الثقافة لا ينبغي أن تكون ثقافة نخبة تكونت في فترة ما من التاريخ ، بما فيها الفترات الحامية في صراع الطبقات ، يجب أن تغرس الثقافة جدورها في تاريخ الانسان ، هذا التاريخ الجماعي الذى

شكل شعبا ، كمجموعة يجد فيها كل فرد هويته . وفي هذا الاتجاه ، يجب عدم اغفال أهمية الدين ، اذا لم يكن مفروضا من طرف أقلية ، تحاول من خلاله تبرير خضوع العبد لسيده ولكن عندما يسمح لشعب بكامله تأكيد وجوده الخاص ، وتاريخه الخاص ، خارج الاشكال العابرة لتنظيمه السياسي والاجتماعي . وقد ينطبق على الدين ما ينطبق على العلوم وعلى كل ايديولوجية : فقد يكون وسيلة قمع ، كما يمكن أن يكون وسيلة تعبير وتحرر ، حسب استعماله ، اما في خلق مساواة كبيرة داخل مجتمع ما ، أو على العكس من ذلك تكريسه ، للخلافات ، والعلاقات الترابية .

حـ ــ وجود شعب قادر على فرض حقوقه :

كثيرا ما عرض علينا تاريخ العالم في شكل خمود أو ركود ، أو كمحيط شاسع تخترقه فقط بعض التيارات الكبيرة أو الزوابع الهائجة ، ثم بعد ذلك ومنذ قرنين تبدل كل شيء بفضل الثورة الصناعية : حيث تحول المحيط الى نهر مندفع وقد حمل الناس الى السعادة الابدية . وتشكلت الرأسمالية والاشتراكية كقطبين أساسيين لهذا التيار العالمي . وكانا تحت اشكالهما الطوبوية أو العلمية ، يتجاوزان في اطار جدلية غريبة ، تتغذى منها تناقضاتهما الخاصة . ويمكن أن تنطبق هذه الصورة على الدولتين الاعظم ، اللذان اقتسما العالم على ما يبدو : الولايات المتحدة من الجانب الرأسمالي والاتحاد السوفياتي من الجانب الاشتراكي .

أما الحقيقة فانها تختلف : فان من المؤكد أن هذين الدولتين تهيمنان على المستوى العسكرى ، وبنسبة كبيرة ، على المستوى الاقتصادى والمالي . غير أنهما معا يعرفان تناقضات داخلية كبيرة ، خاصة منذ ثلاثين سنة عندما ظهرت أقطاب أخرى تبحث عن نمط جديد للاشتراكية ، يتلخص من نماذج النزعة العالمية والنزعة الانتاجية ، والتي

فرضت في فترة ما على أساس أنها الشكل الوحيد الممكن للاشتراكية .وقد شاهدنا ذلك في الصين ، والدور الذى لعبته حركة البوادى ، وشاهدنا ذلك أيضا في يوغوسلافيا ، التي كانت أول بلد جعل من التسيير الذاتي ممارسة ، وليس طوباوية ، وشاهدنا ذلك في كل هذه البلدان التي يطلق عليها العالم الثالث ، والتي كانت أثناء ثورتها ضد الهيمنة الاستعمارية والرأسمالية تبحث عن شكل جديد للانتاج وعن شكل جديد للسلطة . ومن المؤكد أنه في كثير من هذه البلدان ، تعرضت القوات الشعبية ، وما تزال تتعرض للاختناق بسبب القمع المباشر أو غير المباشر ، الذى تمارسه القوات الرأسمالية وبسبب المناورات الامبريالية المتنوعة ، اننا نشاهد ذلك في كل من افريقيا وآسيا وأميريكا الجنوبية ، ونشاهده أيضا في أوروبا حيث تتخذ الازمة الاقتصادية كذريعة ، تستعملها القوات الرأسمالية الوطنية والمتعددة الجنسيات لتصعيد قمعها وجعل علاقة القوى لصالحها ، تجاه الحركات العمالية والسياسية والنقابية . غير أنه من الواضح أنه منذ بضع سنوات ، برز تحول حاسم في علاقة القوى على المستوى العالمي ، الى الحد الذى أصبح فيه التفكير قائما من أجل احداث نظام اقتصادى جديد في العالم . وقد لعبت دول الاوبيك دورا أساسيا في هذا التحول : فالبترول يعتبر بمثابة دم العالم الصناعي ، والمواد الاولية غذاءه الاساسي ، غير أن هذه المنتوجات لا تصدر داخل البلدان الاقتصادية الصناعية الكبرى . ولهذا ، فان ، دول الاوبيك ودول أخرى التي تملك المواد "الاستراتيجية" تلعب على التناقضات الحادة التي تفجر تناقضات أخرى ، داخلية وخارجية ، بالنسبة للبلدان الصناعية الكبرى .

واذا تحدثنا عن سلطتها ، فاننا نتحدث أيضا عن مسؤوليتها . فاما أن نكتفي بالتفاوض من أجل ادماجها في نظام

المبادلات، الذى يشرف عليه الانتاج الصناعي المكثف للدول الرأسمالية، أو بعض الدول الشبيهة بالاشتراكية. انها بذلك ستحقق بعض المكاسب مباشرة، لكنها ستتعرض لا محالة لكل ضغوط وأزمات وتناقضات هذا النوع من الانتاج، أو أنها ستبحث عن نمط آخر، للتنمية عبر مبادلاتها كتنظيم اقتصادى واجتماعي خاص بها: وهي بذلك ستساعد العالم على الاهتداء الى السلام والتوازن. ومما لاشك فيه أنه لا توجد حلول لكل النزاعات، غير أنها ستعمل على تجنب هذا السباق نحو الهاوية الذى تشارك فيه كثير من البلدان، التي تزعم أنها متطورة.

ان هذا الاقتصاد وهذا التنظيم الاجتماعي، المرتبطين بنمط جديد من التنمية لا بد وأن يكونا "اشتراكيين" لماذا؟

من الوجهة التاريخية، كانت الاشتراكية تمثل رد العمال على تأسيس الشركات الصناعية، من أجل الكفاح ضد الاستغلال والاستلاب، الذين يتركان الباب مفتوحا للمصالح الرأسمالية. فالشركات تقوم عمليا على المعطيات التالية:

أ ــ مطابقة العمل مع الاجر:

بتحويل القسم الاكبر من السكان الى عمال مستأجرين، يتم ربطهم بنظام الانتاج دون أن يسمح لهم بالتأثير مباشرة في اختيار طبيعة هذا الانتاج. ولهذا كانت فكرة الغاء مجموع الاجراء تشكل الطموح الاول والاساسي للاشتراكيين. ولهذا الطموح انضم الرئيس القذافي في الجزء الثاني من "الكتاب الاخضر" عندما اقترح تعويض مبدأ الاجر بمبدأ الاشتراك.

ب ــ أولوية الصناعة الثقيلة:

وهذه الفكرة هي الاكثر "رأسمالية"، ولهذا فانها تشكل ــ

مع ادماج المؤسسات المنتجة للمواد الوسيطة أو مواد التجهيز قاعدة النظام الصناعي والمالي التي تقوم عليها مجموع الحياة الاقتصادية. وبذلك تتكون السلطة الرأسمالية، سواء كانت تابعة للاحتكارات أو الدولة نفسها.

وقد انقسم الاشتراكيون على أنفسهم حول هذه النقطة: فالبعض يعتقد "بتأميم" هذه الصناعة فقط، يخلع عنها طابعها، "الرأسمالي" والبعض الاخر يتخوف من أن يتم الانتقال فقط الى رأسمالية الدولة، وهو يطرح مسألة سلطة العمال، والتوازن الاقتصادى بين مختلف النشاطات . أو يرجع الاعتبار بصفة خاصة للعمل الفلاحي.

جـ- مركزية الاعلام والسلطة:

يتغذى كل من الاستثمار الصناعي والمكننة من بعضهما، وهذا ما يفضي بنا الى أنظمة، هي في الوقت نفسه معقدة وصارمة، حيث تتحدد الحاجيات انطلاقا من المنتوجات والالات. وليس انطلاقا من الانسان. ثم ان ضرورة معرفة ومراقبة الحاجيات، من أجل احداث توازن بين حصة الارباح وحصة الاستثمار، تفرض ادخال نظام المراتب في السلطة، حيث تمثل المؤسسة الرأسمالية نموذجه الكامل، وهذا النموذج يمكن أن نجد صورته في كل الشركات الصناعية الكبرى، من خلال نشاطها السياسي.

وقد استجابت الاشتراكية لهذه المقتضيات، بواسطة لا مركزية السلطات، وتعميم الافكار والمعارف. وهنا أيضا حدث الانقسام في الرأى داخل الاشتراكيين، حيث نجد في بعض البلدان الاشتراكية أن هذه الرغبة قد ترجمت بهيمنة الحزب على كل الحياة الاجتماعية، بحيث أحيل موضوع الديموقراطية الى مسألة العلاقات بين الحزب والشعب.

وخارج هذه الانقسامات فان الاشتراكية كانت دائما ذات

جانبين :

ـ فمن جهة حركة مطالب تضع مصلحة العمال والمضطهدين في وجه أرباب الصناعة والابناك .

ـ ومن جهة أخرى حركة مطامح تؤكد بأن حاجيات الانسان لا تختلط بحاجيات انتاجه وأنه خارج النموذج الصناعي الذى تتبناه الرأسمالية ، توجد أنماط أخرى للتنمية قادرة على الحفاظ على الجذور التاريخية للانسان ، مع تأمينها لتقدم شروط حياته .

ان الرغبة في التسيير الذاتي تحرك هذه الحركة الثانية للاشتراكية . وفي نفس الوقت فان هذه الرغبة الاشتراكية ، تستطيع وحدها اتاحة رهان جديد للسلطة واعطاء التسيير الذاتي القدرة على التأثير في الواقع .

وبالفعل ، فان التأثير الشعبي لا يمكن أن يحصر في التنظيم الصناعي . فمن المؤكد أن المعمل وأيضا القرية والمدرسة والمستشفى ، والجمعية الثقافية أو الرياضية ، كلها مجالات يعبر فيها مباشرة عن حاجيات الناس دون أن تترجم بالضرورة الى صيغ تجارية ، أو أن تكتسب لغة المحاسبة المعلوماتية .

ففي كل هذه المجالات يطرح التسيير الذاتي عمليا ، المقتضيات الاشتراكية على المستوى المحلي كما هو الشأن فوق كل التراب الوطني . غير أنه على هذا المستوى الاخير ، نواجه بالضرورة ، وبقوة ، مخاطر قيام نزاعات وتناقضات ، فعبء التقاليد ، واختلاف المصالح ، والحاجيات المباشرة للحياة ، ان لم نقل البقاء اليومي ، وسياق الوضع العالمي ، وضغط القوات الامبريالية ، كلها عوامل تطرح مشكلة التنظيم العام للبلاد ، وبالتالي تنظيم الدولة . وكثيرا ما يتساءل البعض عن امكانية تطبيق التسيير الذاتي الاشتراكي كأسلوب مناسب

للسلطة المحلية ، بينما يطبق نمط آخر للاشتراكية على مستوى الدولة . فأين ستكون الديموقراطية في هذه الحالة ؟ اذ ليس هناك شعبان ، شعب محلي وشعب على المستوى العام ، والتسيير الذاتي اما أن يعمم أو أن لا يكون .

وبحكم ذلك ، فان التسيير الذاتي كمسعى مطالب بأن يضم مشكل الدولة عوض انكارها . وحول هذه النقطة سوف أنتهي هذا العرض .

٢ ـ التسيير الذاتي والسلطة :

ان كل ارتباط بين الدولة والشعب يتم عن طريق حزب ما ، أو أى شكل آخر ، يحمل في طياته خطر الاستبدادية الفردية . فالدولة لا ينبغي أن تكون الا احدى مهام الشعب ، الشعب الذى يظل وحده الموضوع الحقيقي للتاريخ . ومن المناسب في هذه الحالة ، اقامة سلطة الدولة ، دون أن تستحوذ على كل السلطات .

ليس باليسير الاجابة على هذه الضرورة . فالتواضع هنا ضرورى : اذ ليس هناك من أحد يستطيع اعطاء الدروس ، والتجربة هي الاساس بايجابياتها وسلبياتها . ويجب الاشارة هنا الى أهمية رجال الدولة أى أولئك الذين سلمت اليهم ممارسة سلطة الدولة . فكثير من الاشياء تتعلق بشعورهم بالمسوءولية . وكثير منها يتعلق بمدى احترامهم لشعبهم وماضيه ومستقبله .

وسأكتفي من جهتي ببعض الاشارات والاقتراحات . فحول مبدأ التسيير الذاتي يجب تنظيم عدة أنماط من السلطة ، تكون على علاقة بالمراكز الاساسية للحياة الاجتماعية ومنها بالخصوص :

ـ في أماكن الانتاج : ان قضية تنظيم العمل الجماعي هي التي تنطوى في الوقت نفسه على نشاط نقابي قوى ولجان للتسيير على

جميع المستويات، يلتقي فيها كل الشركاء في نشاطات الانتاج، سواء منها ما يتعلق بالمهارات أو بالخدمات عمال مستعملون، ممثلو النشاطات العمومية.

ـ في البلديات والمحافظات: يوءخذ بعين الاعتبار الطابع الحضرى أو القروى ثم يوءمن استقلال كاف يتوفر على ـ كل الامكانيات الكافية للمجموعات السكنية ومجموعات الحياة اليومية التي توءسس مقرا للعلاقات الاجتماعية، الاقتصادية أو الثقافية.

ـ في أماكن التكوين والنشاطات ذات الطابع الثقافي: يجب تطوير الجمعيات والحركات بمسوءوليات حقيقية في مجال تسيير الوسائل المادية، الشيء الذى يقتضي اعطاء كامل الضمانات حول حياتهم الديموقراطية الخاصة.

ففي كثير من البلدان يرجع قسط من النشاطات الى المصالح ذات المنفعة الجماعية: تعليم، نقل واعلام الخ ... وتتشكل ادارات كبرى حول هذه القاعدة.

وفي هذا المجال تتعرض التجربة لخطرين:

* البيروقراطية: فالادارة تنسى أنها أنشئت لتقديم الخدمات، وهي تعمل من أجل اخضاع الجمهور لقوانينها الخاصة، وحاجياتها الخاصة.

* التعفن، وكل الاشكال الاخرى لاستعمال الحاجيات الجماعية من أجل المصالح الخاصة.

ولتفادى هذا الخطر يجب اقامة مصالح عمومية كبرى، تعتمد اللامركزية بشكل واسع، حيث التسيير الذاتي فيها، لا ينفذ في دائرة مغلقة، ولكنه يترك مكانة هامة للمستعملين وممثلي المصالح الشعبية. ويجب أن يتيح التخطيط الديموقراطي تنظيم هذه النشاطات، مع تركه

المسؤوليات الكبرى للعمال من أجل تطبيق القرارات ذات المنفعة العامة.

ان ضرورة التخطيط تأخذنا الى وظائف سلطة الدولة. فانه عند صياغة تخطيط ما، يجب التسليم بضرورة عمل "مركزى" الذى لا ينبغي أن يكون مجمعا ومركزا للسلطات. يجب العمل على ايجاد توازن، بحكم الطلبات والتطلعات المختلفة وأحيانا المتناقضة، سواء فيما يتعلق بتماسك الخدمات، أو بتوازن المناطق والمحافظات، وببعض اختيارات الانتاج، أو الاختيارات الكبرى التكنولوجية، أو التنظيم النقدى والتجارى، (حيث الضغوط الاجنبية جد ثقيلة)، يجب أن تمارس سلطة الدولة. وأكثر من هذا، فان متطلبات الدفاع الوطني والعلاقات الدولية تتيح للدولة سلطة قصوى. ولكي لا يسيء القابضون على السلطة استعمالها، يجب أن تكون ألاشكال الاخرى للسلطة من القوة والتواجد بما يكفي: وهذا يتعذر اذا كانت لا تتوفر لديها امكانيات خاصة بها. ومما لا شك فيه، أن الدولة يجب أن تتمتع، زيادة على وسائلها، الخاصة ببعض الامكانيات "التعويضية"، ولكن هذا لا يعني أن تقوم بوظيفة "اعادة توزيع": فتحت ستار العدالة الاجتماعية، يمكن أن نشاهد عودة مبدأ الملكية أو الاقطاعية.

انه جانب لا زالت فيه مقترحات التسيير الذاتي الاشتراكي، تعاني من النقص، انه لا يكفي أن تكون هناك فلسفة للتسيير الذاتي، يجب أيضا وجود اقتصاد لهذا التسيير الذاتي.

١) ففي كل الحالات فانه بالنسبة لكل الانظمة، تطرح باستمرار مسألة التفويض. ثم ان تنوع أشكال الحياة الاجتماعية نفسها يتسبب في تعدد السلطات بحيث لا يكون في مقدرة المواطن ممارستها كلها في كل وقت: فكيف يمكن في هذه الحالة الحديثة عن الديموقراطية

اذا كان على المواطنين أن يتخلو عن سلطتهم ليتسلمها غيرهم؟ وقد رأينا سلفا أن المبدأ الانتخابي لا يكفي لكل المشكلة. فالانتخابات يمكن أن لا تكون الا طقوس احتفالية، نوع من التكريس، وقد تكون الانتخابات ضرورية، ولكنها غير كافية، ولكي لا يتعارض تفويض السلطات مع سلطة الشعب، هناك شرطان ضروريان:

ـ أن لا يكون التفويض الا لوقت محدد، وزمن معين، مع التقليل من تراكم المسوءوليات.

ـ امكانية الغاء التفويض في بعض الاحيان، على ضوء تقرير عن ممارسة هذا التفويض، والمداولة الجماعية، وفي نفس الاتجاه فان اعادة تجديد هذا التفويض، عند انتهاء الاجل يجب أن يكون مقننا، لتسهيل اطالة وتعاقب المسوءوليات.

وبذلك في رأيي، يكون للتفويض بعض الحظوظ في أن يظل قانونا ديموقراطيا بالاضافة الى أن اطار المداولة والتعيين يجب أن يكون دقيقا بما فيه الكفاية. وهو الدور الذى يعهد به "الكتاب الاخضر" الى الموءتمرات الشعبية: ولعل آخرين غيرى سيتناولون هذا الموضوع الدستورى الهام، ولن أطيل الكلام بصدده.

٢) أما الملاحظة الثانية التي أريد أن اختتم بها هذا العرض فانها تتعلق باصالة وحداثة هذا الحوار. فمسألة سلطة الانسان على الانسان قديمة قدم العالم، وسأتجنب استعراض تاريخ ذلك. ومسألة الديموقراطية، قديمة جدا، غير أنها تطلبت زمانا لتتخلص من فكرة "الجمهورية": فقد كان ينبغي وجود أفكار اشتراكية تميز بين الحريات الحقيقية والحريات الشكلية، أما اليوم فان الحوار حول الديموقراطية قد اتسع في كل أنحاء العالم، فكل واحد يعيش تحت مراقبة الاخر، انة اكراه قاس، لان كل شعب أصبح نتيجة ذلك، يعيش

تحت تهديد الاخرين الاكثر قوة، فما الفائدة من الحديث عن العلاقة بين الفرد والسلطة، اذا كان على الانسان أن يتحمل سلطة الاخرين؟ هل أن الامل كبيرا أيضا، لان التحالف أصبح ممكنا بين الشعوب المحبة للسلام والعدل، وبين الشعوب التي تريد الحفاظ على استقلالها أى الشعوب التي تريد أن تختار طريقها بنفسها، وأن تبني ديموقراطيتها بنفسها.

ان هذا التحالف بين الشعوب يجب أن يكون القضية الاساسية في عصرنا: انها الاهمية الكبرى لهذه الرغبة، في تحقيق الاشتراكية والتسيير الذاتي التي حاولت عرضها هنا. وهي أيضا الفهوم الواقعي لهذه الندوة التي قمتم بتنظيمها حول "الكتاب الاخضر". ان ليبيا تقدم بذلك مساهمة نفيسة في معركة الشعوب من أجل الاستقلال، والديموقراطية، وهو ما حرصت على الاشارة اليه في نهاية هذا العرض.

النظام الرأسمالي والديمقراطية

*

السيد تيودور سي . ستاثيس

ان تاريخ الانسان يتميز بعملية تغيير مستمرة وفعالة. وان كفاحه من أجل العيش وتحسين ظروفه المعيشية سواءا الاقتصادية أو الاجتماعية ظلت القوة الرئيسية للتغيير. وهذه المسيرة الطويلة للصراع المستمر كان لديها مثل كل عملية في الطبيعة أو المجتمع حسناتها وسيئاتها. ولكن تطور الانسان التدريجي النسبي يشير الى حدوث التقدم وذلك يعطيه الامل في مواصلة كفاحه المرير بدون انقطاع.

وبنظرة الى التاريخ فاننا نرى ان الانسان قد حقق خطوات مؤثرة الى الامام في عدة نواح. ولكن هل اتخذ خطوات كافية لكي يضمن لنفسه استمرار التطور المتناسق والتعايش المتناغم مع بيئته الطبيعية والاجتماعية؟ ان حدة الصراعات الاجتماعية وأنواعها على المستوى العالمي والتي تميز زمننا تترك القليل للتطلع اليه. فما زالت المجاعات والحروب قائمة في أجزاء عديدة من العالم والمخاطر اليومية قائمة بالنسبة للاخرين. وتعاني الحرية، والحقوق الانسانية الرئيسية، والعدالة الاجتماعية والاسلوب الديموقراطي الكثير من تجاوزات أولئك الذين يتولون الحكم في التكوينات الاجتماعية المختلفة الموجودة.

ويتواصل استغلال الانسان لاخيه الانسان بمعدل متزايد . وهكذا فان الاحتمالات لاجابة ايجابية على السؤال لا تبدو مشرقة للمستقبل المنظور على الاقل .

وقد يزعم البعض، كما يفعلون ، أنه من السذاجة توقع أن يكون تطور متناسق وتعايش متناغم للانسان مع بيئته الطبيعية والاجتماعية ممكنا . اذ أن الصراعات مهما كان شكلها هي نتيجة الاضداد . صحيح ، ان ذلك صحيح حقا ، ولكن ميزة الاضداد هي الى درجة كبيرة من عمل الدولة التي توجد فيها والقيود التي تحيط بها . وبالنسبة للصراعات الاجتماعية فان تركيب التكوين الاجتماعي يقرر أكثر من أى أمر آخر ميزة الاضداد ، أى ما اذا كانت عدائية أو غير عدائية في أسلوبها . وهذه "التفاصيل الدقيقة" ذات أهمية بالغة، ويجب أن يذكرها أولئك الذين يتقدمون بالجدل المذكور بحسن نية .

وانني من الذين يعتقدون أنه من الممكن الوصول الى وضع متناغم بين الانسان والطبيعة والمجتمع اذا أزيل استغلال الانسان لاخيه الانسان ، واذا ارتكز تنظيم المجتمع على مبادئ الاسلوب الديموقراطي الحقيقي حيث كل الناس متساوين وأحرارا نصا وروحا . وذلك يجب أن يكون هدف الانسانية اذا كانت تأمل العيش والازدهار في جو من السعادة للجميع .

ان هدف هذه الندوة العالمية هو تعزيز تطلعات الشعب ودفع هدف الانسانية الى الامام . ويمكننا فعل ذلك بالمساهمة في فهم قوانين التغيير الاجتماعي وعملها في التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية في مراحل تطورها المختلفة . ويحدد معمر القذافي بدقة في تعبيرات عامة ومحددة عدم المساواة والضعف المتأصل لمختلف التكوينات الاجتماعية في زمننا .

والرأسمالية هي أحد التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية الموجودة في بلدان عديدة من العالم وتؤثر في حياة جميع شعوب الارض. وهذا النظام ينتج القحط والحرب والفقر وعدم المساواة والدمار والتلوث والبطالة وهلما جرا وهو مطابق لاستغلال الانسان لاخيه الانسان.

وبالاضافة الى ذلك فانه نظام لا يمكن أن تزدهر فيه الديموقراطية. ولهذا السبب فان أطروحتي ستركز على بعض النواحي التي تميز النظام الرأسمالي مثل عدم المساواة الاقتصادية والسياسية ودور الدولة الرأسمالية في تعزيز عدم المساواة هذه.

الرأسمالية :

يمكن تفسير الرأسمالية بأنها التكوين الاجتماعي الاقتصادى حيث تمتلك طبقة واحدة من الافراد (الرأسماليين) وسائل الانتاج (بضاعة رأس المال)، وتستأجر طبقة أخرى من الافراد الذين لا يملكون شيئا منتجا سوى قدرتهم على العمل (العمال) وتشغلهم في الانتاج ومبيعات البضائع لكي تحقق ربحا خاصا للرأسماليين.

وهذا النوع من علاقة الانتاج مرتبط بعدد من العوامل الوثيقة الصلة بالامر. وبادئ الامر فان كل المجهود الرأسمالي يوجه الى تفضيلات قائمة على الثروة أى ان البضائع لا تنتج للفقير الذى لا يملك المال لشرائها. وبالاضافة الى ذلك فان بعض البضائع ليست تلك التي يحتاج اليها المجتمع دائما. وحينما يكون هناك نقص شامل في الطلب فان الانتاج والعمالة تتدهور. وذلك يعني أن الرأسمالي وليس الشعب لديه حرية الاستئجار والفصل لكي يتجنب الخسائر وليصل بالارباح الى الحد الاقصى. والنتيجة هي : آلاف من الناس بلا أعمال ودخل حتى تنتهي الازمة، أى، الى أن يزداد الطلب على البضائع في السوق.

ولكن هذه الازمات تستمر لسنوات وما لم تكن البلد تحت ظروف الحرب فان البطالة تصبح مشكلة مزمنة ، وذلك وضع محبذ لدى الرأسمالي اذ أنه يسمح له بابقاء الاجور منخفضة. وفيما تتواصل هذه العملية، فان الغني يزداد غنى والفقير فقرا.

وبالنسبة للرأسمالي فان ذلك الوضع يجب المحافظة عليه، وبسبب الاضطراب الاجتماعي الناتج عن عدم المساواة المتأصلة للنظام (الفقر والاستغلال وعدم المساواة والدمار والتلوث والبطالة الخ...) فان الطبقة الرأسمالية يجب أن تضمن المدخل الى السلطة السياسية للمحافظة عليها. وتفعل ذلك بممارسة السيطرة الحاسمة على السلطة السياسية للدولة. واقتبس قول اندرياس باباندريو "في أى مجتمع طبقي تظهر طبقة مسيطرة بسبب سيطرتها على الجهاز الانتاجي ، فضلا عن مزاعمها المتميزة نوعيا والمتفوقة على الناتج الاجتماعي... ان الطبقة المسيطرة يجب أيضا أن تكون الطبقة الحاكمة. ولا يمكنها توقع المحافظة على وضعها الا اذا كانت قادرة على ممارسة درجة حاسمة من السلطة السياسية على الدولة. ويمكنها أن تحقق ذلك فقط بامتلاك موقف مسيطر في المنشأة والمحافظة عليه"؟ (ان القانون العام للاعتماد المتبادل كما يطبق على قاعدة البنية العليا في التكوين الرأسمالي الاجتماعي — الاقتصادى يفسر هذه العملية بوضوح تام).

ان هذه البيانات العامة التمهيدية حول الرأسمالية ليست كاملة ، ولكنها تكفي كاطار للاشارة لاختبار الديموقراطية تحت الرأسمالية بتعبيرات محددة. ولانصاف النظام يكون من المناسب أكثر اختبار طبيعته وعمله في أكثر دولة رأسمالية تقدما وثروة ألا وهي الولايات المتحدة الاميركية.

توزيع الدخل :

انها لحقيقة معروفة تماما أن معظم العالم يعيش في فقر. ومع ذلك فان المدهش أكثر هو العلم بأن هناك فقرا كثيرا في أغنى بلد في العالم، في الولايات المتحدة. وتؤكد ذلك البيانات الاميركية الرسمية. فمثلا في سنة ١٩٦٦، (وبأرقام مطلقة، فان ١٤٫٠/٠) من جميع الاسر الاميركية تلقت أقل من ٣٠٠٠ دولار من الدخل السنوى، و٤٦٫٠/٠ تلقت أقل من ٧٠٠٠ دولار، و٦٠٫٠/٠ تلقت أقل من ٩٠٠٠ دولار. وفي السنة نفسها اعتبرت ادارة الضمان الاجتماعي الاسرة المدنية المكونة من أربعة أشخاص أقل من مستوى الفقر اذا كان دخلها أقل من ٣١٥٠ دولار. ومن الجدير ملاحظة أن هذا الرقم يرتكز على نظام اقتصادى لفترة محدودة فقط ولا يتمشى مع الحد الادنى من متطلبات التغذية خلال فترات أطول من الوقت. وهكذا فوفقا لهذه البيانات فان أكثر من ٢٥ مليون أميركي كانوا دون خط الفقر. وكنتيجة لذلك فان غالبيتهم كانت تعاني من سوء التغذية، وعدم حوزتها على ملبس كاف وتعيش في أحياء الفقراء التي تملؤها الجراذين.

ولاخذ فكرة عن حياة "الاسراف" التي عاشتها نسبة ٦٠٫٠/٠ من جميع الاسر الاميركية سنة ١٩٦٦، فعلى المرء أن يقارن دخلهم (الذى يقل عن ٩٠٠٠ دولار) الى مبلغ ٩١٠٠ دولار الذى تم حسابه من قبل مكتب احصاءات العمل كأمر مطلوب من قبل أسرة العامل في المدينة. وقد افترضت هذه الميزانية أن الملابس تستبدل فقط بعد فترة ثلاث سنوات وأن العامل يستخدم سيارة مستعملة أو النقل العام. وتسمح الميزانية بمشاهدة الخيالة كل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع وكذلك مصروفات الكتب ولوازم المدرسة فقط. ولا تسمح بشيء للدراسة الجامعة ولا بادخار للحالات الطارئة. ونسبة ٦٠٫٠/٠ من الاسر الاميركية كانت دون

هذا الخط سنة ١٩٦٦.

وحتى الان لقد أظهرنا فقط كم الامر سيء بالنسبة للفقراء ولكن من المشوق أن نظهر كم هو جيد بالنسبة للاغنياء . وفقا للبيانات الرسمية ذاتها للسنة نفسها فان نسبة ال ٥٪ العليا من جميع الاسر الغنية وصلت الى ثلاثة أضعاف الدخل زيادة على مجموع ال ٢٠٪ الدنيا من الاسر الفقيرة . وذلك بلغة أكثر سهولة يعني أن الاسرة الغنية لديها ١٢ ضعفا من الدخل من معدل الاسرة الفقيرة . واذا قارن المرء دخل الاسرة الغنية جدا بدخل الاسرة الفقيرة فان الفروقات بينهما تصبح أكثر اتساعا .

وعلى أساس هذه الارقام ، فمن السهل رؤية من يستطيع الادخار ومن لا يستطيع . وفي الحقيقة أن عددا قليلا فقط من الافراد والمؤسسات يقومون بأكثر عمليات الادخار واستثمار رأس المال في الولايات المتحدة . وأن أكثر من نصف كامل الادخارات الشخصية المتوفرة للاستثمار قد تم تزويده من قبل الذين يمثل حد دخلهم ٥٪ في حين أن الاسر في الثلثين الادنى (من مستوى الدخل) لم تدخر على الاطلاق . وعلى كل حال فان الادخارات من قبل الاعمال التجارية والمؤسسات قد بلغت ٨٣ بليون دولار .

وتظهر المعلومات الرسمية لحكومة الولايات المتحدة مدى تساوى توزيع الدخل في الولايات المتحدة . وعلاوة على ذلك هناك معلومات أكثر من كافية تربط هذه المساواة بالاصل الطبقي ، بكون التقسيم الصحيح بين العمال والرأسماليين هو احدى النقاط البؤرية للصراع الاجتماعي . وبعد حين نستطيع اظهار كيف أن سلوك الدولة الرأسمالية يزيد من الهوة بين الفقراء والاغنياء .

عدم المساواة السياسية :

ان بعض الاشياء التي تم سماعها باستمرار في الولايات المتحدة ، هو أن كل شخص لديه النفوذ المتساوى ، وأن الاكثرية تفوز ، في حين أن الاقلية تحتفظ بحقوقها مثل حرية الكلام . وبالتأكيد كل فرد له صوت واحد . ولو كان كل ذلك هكذا ، فان الولايات المتحدة يجب أن تكون فيها ديموقراطية متقدمة جدا . ومع ذلك ، فانها ليست ديكتاتورية محضة للطبقة الرأسمالية ، كما أنها ليست ديموقراطية متقدمة . وان لي من الخبرة الشخصية الكثير في معرفة حدود الحرية السياسية في الولايات المتحدة ، وعندما تقوم بتهديد مصالح النظام ولو بشكل بسيط ، فان ردة الفعل على هذا التهديد عدواني وقسرى وقمعي . وبالتأكيد انها ليست ديموقراطية . ولكن دعنا ننظر الى هذه النقاط بعمق أكثر لرؤية لماذا يرد النظام الرأسمالي على ذلك كما يفعل الان ولا يستطيع تحمل كثير من الديموقراطية تحت ظروف جيدة (كالروءساء ومجالس الشيوخ التقدميين) .

ان عدم المساواة الاقتصادية توءدى عموما الى عدم المساواة السياسة ، ولهذا فان كل فرد ليس متساو في النفوذ ، مع أنه لكل فرد صوت واحد . "دمهوف" في دراسته الدقيقة التي تتعلق بمجتمع الولايات المتحدة "ان ظهور طبقة عليا تتوافق مع التعاريف المعترف بها لدى الطبقة الاجتماعية ... هذه الطبقة العليا تملك كمية غير متجانسة من ثروة البلاد ، كما تتقاضى مبالغ غير متجانسة من دخلها السنوى ، وأن أعضاءها يسيطرون على المصارف الكبرى والموءسسات التي تهيمن على الاقتصاد الاميركي ... ان أعضاء هذه الطبقة العليا والاداريين الكبار لموءسساتهم يسيطرون على المنشآت ، والجامعات ، وعلى أكبر قدر من وسائل الاعلام .... والفرع الادارى للحكومة الاتحادية

والوكالات التنظيمية، والقضاء الاتحادى والجيش والمخابرات المركزية ومكتب التحقيق الفيدرالي. وان ما يسمى عادة بالبنية العليا للتكوين الاقتصادى ـ الاجتماعي هو بكلمات أخرى مسيطر عليه من قبل الطبقة الرأسمالية من خلال صفوة السلطة وذلك حسب ما قاله "سي. رايت ميلز" أو من خلال الموءسسة حسب أقوال "اندريا باباندرو".

ان هذا بالتأكيد ليس تطورا حدث موءخرا في الولايات المتحدة، لكنه أصبح أكثر وضوحا. وحتى في عام ١٩١٤، كتب رئيس الولايات المتحدة "ودرو ولسون": افترض أنك ذهبت الى واشنطن وحاولت أن تقصد حكومتك. وستكتشف دائما أنه بينما يتم الاستماع اليك بأدب فان الرجال الذين تتصل بهم هم الرجال الذين لهم أكبر الاسهم، وهم أصحاب أكبر المصارف، وأكبر المصانع، وأكبر الاعمال التجارية وروءساء موءسسات القطارات والسفن... ان روءساء حكومة الولايات المتحدة هم مجموعة الرأسماليين وأصحاب المصانع في الولايات المتحدة.

وعند هذه النقطة، سيكون من الاهمية رغم سريان مفعول البيانات والاكتشافات السابقة بمعلومات احصائية فيما يتعلق بالاصل الطبقي عن الزعماء السياسيين في الولايات المتحدة. وفي هذا المجال توءكد الحقائق على سبيل المثال أنه في الفترة بين أعوام ١٧٨٩، و١٩٣٤، فانآباء روءساء ونواب روءساء الولايات المتحدة كانت نسبتهم ٠/٠٣٨ من الحرفيين، ٠/٠٢٠ من أصحاب القطارات ٠/٠٣٨ من أصحاب المزارع وفقط ٠/٠٤ من الاجراء أو ممن يتقاضون معاشات. وترى نفس النزعة في المعلومات التي تتعلق باباء أعضاء مجلس الشيوخ الاميركي. وحسب ما قاله ريتشارد بارنيت عن "الرجال الذين شغلوا أكبر المناصب، كالوزراء ونواب الوزراء في وزارة الدفاع، ووزراء الخدمات

العسكرية الثلاث وروءساء موءسسات الطاقة الذرية ومدراء المخابرات المركزية (ومجموعهم ٩١) فخلال الفترة بين ١٩٤٠ – ١٩٦٧ كان سبعون منهم من طبقات كبار رجال الاعمال ، بما فيهم ثمانية من عشرة من وزراء الدفاع ، وسبعة وزراء من ثمانية في سلاح الجو٠ وكل وزير للبحرية ، وثمانية وزراء من تسعة في الجيش وكل نائب وزير في وزارة الدفاع ، وثلاثة مدراء من خمسة من مدراء في المخابرات المركزية ، وثلاثة روءساء من خمسة في موءسسات الطاقة النووية" ٠ وهكذا يبدو بأن مدراء الامن القومي يشكلون الصفوة الاجتماعية حتى أنه لا يمكن لكافة الاهداف تمييزها عن نسق .الصفوة الرأسمالية الادارية المتحدة٠٠٠ ان قمة هرم السلطة داخل الموءسسة الاميركية المعاصرة تشغلها الصفوة الرأسمالية الادارية المتحدة٠

وحسب ما قاله "سي٠ رايت ميلز" فان الميل الطويل الامد للاعمال التجارية والحكومة لان يصبحوا أكثر تداخلا بشكل معقد فيما بينهما قد وصل في الحقبة الخامسة الى نقطة جديدة من الوضوح٠

ان الاثنين لا يمكن روءيتهما بوضوح كعالمين منفصلين٠ وأن التقارب قد تقدم بشكل كبير في حالة الوكالات التنفيذية٠ وأن نمو الجناح التنفيذى من الحكومة بوكالاتها التي تراقب الاقتصاد المعقد ، لا يعني توسيع الحكومة كنوع من الاستقلالية البيروقراطية : وتعني نزول رجل الموءسسة كسمو سياسي " ٠

وان ما يعنيه كل ذلك ببساطة أن هوءلاء الذين يملكون المال لديهم السلطة السياسية ، في حين أن الفقراء الذين ليسوا منظمين بشكل فعال لا يملكون أى شيء ٠

كما أن ما نريد اظهاره هنا هو أن عدم المساواة الاقتصادية تتمشى جنبا الى جنب مع عدم المساواة الاقتصادية٠ وأن القوة

الاقتصادية هي شرط كاف لضمان الوصول الى السلطة السياسية عن طريق السيطرة على الدولة بفعالية ومن خلالها زيادة الاثنين معا .

وقد سبق وأن أشرنا أن الطبقة المهيمنة، في المجتمع الطبقي، يجب أن تكون الطبقة الحاكمة أيضا . وفي النظام الرأسمالي فالرأسماليون هم الطبقة المهيمنة بالرغم من أنهم طبقة أقلية. وهناك أيضا دليل واضح بأن الاغلبية تتماثل مع الطبقة العاملة بمعناها العريض. والاكثر من هذا، فان السلوك السياسي الفردى يتأثر بشدة من قبل الارضية الطبقية. ومن حيث أنه في الولايات المتحدة لكل فرد صوت واحد فلماذا لا تنتخب طبقة العمال على الاقل الاحزاب المفضلة لديها ؟

وكبداية، فان الطبقة الرأسمالية لديها الوسائل للاشتراك في النشاطات "القانونية" وغير القانونية من أجل تبقي نفسها في وضع تستطيع من خلاله ممارسة السلطة السياسية. وفي هذا المجال حسب ما قاله "جي. وليام دموهوف" "أنه يمكن الجدال بأن الطبقة العليا مترابطة أكثر من أى مستوى آخر من الهيئات الاجتماعية الاميركية". وعلاوة على ذلك ومن خلال سيطرتها الفعالة على الدولة، فلها من الوضع للتأثير على طمس الجماهير المنظمة. وأن المثل البارز مقدم من قبل قيادة اتحادات العمال في الولايات المتحدة وينتهي "اندريا باباندرو" في تعليقه على طوعية المؤسسة بقوله "أن العضوية الصغرى أو غير المتوقعة (في المؤسسات) تمنح عندما يتم التوصل الى تسوية بين الاعضاء الكبار والداخلين الجدد والتي وفقا لاحكامها أنه من خلال قبول هؤلاء الداخلين الجدد فان درجة معينة من النفوذ في العمليات الاقتصادية الحيوية والاجتماعية لا تشترع أو تضفي على هذا التأثير صفة شرعية".

وبالطبع هناك أسباب أخرى في كيفية الحصول على السلطة

السياسية غير المتساوية. أولا: أن درجة المشاركة السياسية تميل الى الاختلاف حسب اختلاف الاصل الطبقي . "ان المواطن العادى ليس لديه الا القليل في الشؤون العامة، وأنه يبذل طاقته على الدورة الحياتية اليومية يأكل، ويعمل، ويتحدث مع عائلته، ويشاهد جهاز التلفزيون، وينام". وأساسا فان النظام في وضع يستطيع من خلاله توجيه، مصلحة الرجل العادى تجاه الاشياء وليس تجاه الشعب، من خلال التشويش ونقص المعلومات، بعيدا عن المشكلات الاجتماعية. بالاضافة الى أن دراسة أجريت عام ١٩٦٤، تظهر أن نسبة ٨٦٪ من هؤلاء الذين تم تعريفهم بأنهم ينتمون الى الطبقة المتوسطة قد اقترعوا. في حين أن نسبة ٧٢٪ فقط من الطبقة العاملة قد اقترعوا. وبموجب المشاركة الفعالة فان نسبة ٤٠٪ من الطبقة المتوسطة قد تحدثوا الى الاخرين عن التصويت لصالح حزب أو مرشح، ولكن نسبة ٢٤٪ فقط من طبقة العمال فعلت ذلك. ومن الطبقة المتوسطة فان نسبة ١٦٪ قد قدمت تبرعات لقضايا سياسية، وأن نسبة ١٤٪ قد صغرت اجتماعات سياسية وأن نسبة ٨٪ قد عملت لصالح حزب أو مرشح: بينما في الطبقة العمالية كانت النسب حول نفس النشاطات كالتالي ٤ و٥ و٣٪.

لهذا فمن الواضح بأن المشاركة السياسية لكافة الطبقات ترتفع بالنسبة للجماعات التي لها دخل أعلى في الطبقة العاملة. فلماذا هكذا؟ يتوفر للعمال وقت أقل للراحة. لديهم نقودا أقل فوق الحد الادنى من حاجاته وزيادة من الواجبات المرهقة. فضلا عن ذلك "تبين الدراسات المفصلة أن تدني اشتراك العمال يعكس كذلك تدني معرفة أهمية المسائل بسبب (١) تدني الثقافة والعلم و(٢) تدني قدرة الحصول على المعلومات".

ثانيا: ان السيطرة على وسائل الاعلام تؤدى كذلك الى

عدم تساوى السلطة السياسية. حتى لو كان العامل العادى له اهتمام كبير بالسياسة يصعب عليه جدا الحصول على معلومات دقيقة اذ أن ما يحصل عليه ما هو الا وجهة نظر واحدة نتيجة للتركيز المتزايد لملكية الصحف. في العام ١٩١٠، كانت نسبة ٠/٠٥٧ من المدن الاميركية تمتلك عددا من الصحف اليومية المتنافسة غير أن هذه النسبة أصبحت ٠/٠٤ في العام ١٩٦٠، وهكذا نجد أن وسائل الاعلام قد أصبحت أعمالا تجارية كبيرة وبالطبع لها وجهات نظر محافظة، كما هي الحال في الاعمال التجارية الكبرى.

ثالثا: ان الفرق الشاسع في نفوذ مجموعات الضغط المختلفة (حسب طاقاتها المادية وسلطاتها كالمؤسسات التجارية الكبرى وغيرها من المؤسسات الكبرى) يشكل عاملا هاما يؤدى الى عدم توازن السلطة السياسية. الوضع هو العامل الاكثر أهمية في تحديد نفوذ أى من مجموعات الضغط ولما كان الوضع مرتبطا على وجه العموم بالمال فان المجموعة ذات الوضع الاهم تتمكن تلقائيا بأن تتحكم بموارد مالية أكبر. ان ممارسة الضغط السياسي لها أكلافها المالية، كما أن اعلانات التجار الكبار تهدف الى تقوية ثقة الشعب في الرأسمالية كما أن أكلاف الاعلان لا تدفع عنها ضرائب دخل. الا أن نقابات العمال تملك مثل هذه التسهيلات.

في مثل هذه الظروف ان عدم تساوى توزيع السلطة الاقتصادية يعني عدم تساوى توزيع السلطة للتحكم بالاحزاب السياسية وباختيارها لمرشحيها وللتأثير على الانتخابات وعلى السياسيين.

ان النظام الرأسمالي يعمل تحت ظروف معينة وكأنه آلة دائمة الحركة، والشيء الوحيد الذى يتمكن من ايقافها أو انهاكها هي القوة المنظمة الهائلة. "ان قوة الاعداد والتنظيم بامكانها قهر قوة

المال في بعض الظروف الاستثنائية" .

وأخيرا أقول أن هناك مسألة هامة يجب تفحصها في هذه العملية اللولبية·ألا وهي دور الدولة الرأسمالية الذى يسهم في اختلال التوازن الاقتصادى .

دور الدولة الرأسمالية :

لقد استعملنا حتى الان فكرة الدولة بطريقة هشة نوعا ما دون أن نحددها . الدولة الرأسمالية العصرية انما هي عبارة عن جهاز بالغ التعقيد ، وتضم الحكومة (تنفيذيا وتشريعيا) والادارة التي "أصبحت الان تتعدى بيروقراطية الدولة التقليدية" ، والعسكرية أيا كان نوعها ، والقضاء والحكومة (الادارة المحلية) . يمكن مقارنتها بجبل جليدى لا يمكن رؤية شيء منه خلاف قمته ، وخاصة من طرف أولئك الذين يخلطون جهلا بين الدولة والحكومة ، لان الحكومة لا تتكلم نيابة عن الدولة . "ان علاقاتها ببعضها تعطي نظام الدولة شكله . تكمن سلطة الدولة في هذه المؤسسات كما أنها تقوم بواسطة هذه المؤسسات باستخدام مختلف أشكال السلطة التي يمارسها أناسا يشغلون مراكز قيادية في كل من هذه المؤسسات ، أى رؤساء جمهوريات ورؤساء وزارات ، ووزراء ، والموظفين المدنيين الكبار وغيرهم من موظفي ادارة الدولة وكبار العسكريين وبعض الاعضاء البارزين في المجالس النيابية .. ولو عدنا الى الوراء وخاصة في الدولة المركزية يمكن اضافة الزعماء السياسيين والاداريين في الوحدات الفرعية التابعة للدولة . هؤلاء هم الاشخاص الذين يشكلون ما يمكن تسميته بالنخبة الممتازة للدولة" .

سبق أن أشرنا الى الخلفية الطبقية لهؤلاء الناس والى أولئك الذين يسيطرون أو يتحكمون بالنخبة الممتازة للدولة أو المؤسسة . بمزيد من الاستقراء نجد أنه ليس من الصعوبة بمكان أن نرى

لماذا وكيف تستعمل سلطة الدولة لاعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة الطبقة الحاكمة. لو وضعنا جانبا الاستنتاجات التي نحصل عليها عن طريق الاستقراء يمكننا استعمال نتائج سياسة الدولة للتوصل الى نتائج مماثلـــة.

في اقتصاد رأسمالي احتكاري حيث مصاريف الدولة تطغى على قطاع كبير يستعمل النظام الرأسمالي "التخطيط" لتخفيض حدة الانحصار بغية تفادى التضخم المالي السريع ولحفز الانماء الاقتصادى. تعتبر هذه جميعها أهدافا لمساعدة المجتمع بأسره غير أنها تنجز دائما بطرق تستعمل فيها بالضرورة الوسائل المواتية للطبقة الحاكمة.

لو وضعنا جدولا بالمهام التي تقوم بها الدولة الرأسمالية العصرية كالولايات المتحدة نجد أنها تضم ما يلي (ويقال أنها موجهة لمصلحة عموم الشعب ولكنها في الواقع لخدمة طبقة معينة) :

١ ـ الضرائب : يفترض جباية الضرائب بطريقة تصاعدية، غير أن الثغرات الموجودة في التشريعات تجعل من الممكن عدم ارتفاع معدل الضريبة عن الحدود الوسطى. فمثلا في العام ١٩٥٧ كان أعلى معدل للضريبة ٩١٠/٠ من الدخل، غير أن المكلفين بالضريبة في هذه الفئة لم يدفعوا سوى ٥٢٠/٠ الى الحكومة.

أحد أنواع الثغرات بالنسبة للاغنياء هو "أرباح رأس المال"، وهي الدخل المتأتى من بيع قطعة أرض أو غيرها بسعر أعلى من السعر الذى دفعه ثمنا لها. ان معدل الضريبة لهذا الدخل أقل بكثير من ٩١٠/٠.

٢٠٠/٠ من دخل المكلفين بالضريبة الذين تجاوز دخلهم مائة ألف دولار بالسنة كان في العام ١٩٥٧ متأتيا من "أرباح رأس المال". غير أنه تجب الاشارة الى أن هذه الثغرة لا توفر على الفقير

أي مبلغ. بلغت نسبة ضريبة أرباح رأس المال بالنسبة للمكلفين الذين تراوح دخلهم بين ٢٥٠٠ـ ٤٠٠٠، بلغت ٠٦٣/٠ من دخلهم.

نتيجة للعديد من هذه الثغرات ظهر عدد من القضايا المثيرة للاهتمام. في العام ١٩٦٠ بلغ دخل أحد المكلفين ٢٠ مليون دولار ولكنه لم يدفع ضرائب. في العام ١٩٥٩ بلغ دخل خمسة أمريكيين ما يزيد على ٥ ملايين دولار ولكنهم لم يدفعوا ضريبة. وفي العام ١٩٦١ بلغ دخل ١٧ أمريكيا زيادة عن مليون دولار ولكنهم لم يدفعوا ضريبة. وبلغ دخل أحد الاشخاص ما يزيد عن مليوني دولار سنويا منذ العام ١٩٤٩ لكنه لم يدفع أي ضريبة. قدر مجموع الخسارة الحاصلة في دخل الحكومة نتيجة للثغرات الموجودة في قوانين الضرائب، قدر بأنه حوالي ٤٠ بليونا بالسنة.

في الوقت الذي يجد فيه الثرى الذى يحصل على دخل من الاملاك نرى أن العامل الذى يتقاضى أجرا لا تتوفر له مثل هذه الثغرات. وهكذا نجد أنه لا يوجد سوى اعادة توزيع بسيطة للدخل نتيجة لقانون ضريبة الدخل الفدرالية.

تبين معطيات العام ١٩٦٢ أن أغنى خمسة (أو العشرين بالمائة) بين الشعب حصلوا على ٤٥،٥/٠ من جميع الدخول قبل دفع الضريبة، أما بعد الضريبة فقد انخفضت نسبة دخلهم القومي بنسبة ١،٨/٠٠ أما أفقر الناس البالغة نسبتهم ٢٠/٠ من مجموع الشعب فقد حصلوا على زيادة في نصيبهم بنسبة ٣،٠٠/٠ فقط، والعشرين بالمائة التي تأتي بعدهم كانت نسبة الزيادة ٦،٠٠/٠، والعشرين بالمائة الثالثة فكان ما أصابهم من حصة ٥،٠٠/٠ فقط. وهكذا يتبين لنا بعد حسم الضريبة أن العشرين بالمائة الاكثر ثراء في البلاد زاد دخلهم كثيرا عن جميع الذين ينتمون للطبقة الفقيرة والذين يشكلون ٦٠/٠

من مجموع الشعب .

تمثل ضريبة الدخل الاتحادية ٤٠٪ من كافة الضرائب، وهي التصاعدية الوحيدة في الضرائب (أى التي تقع على عاتق مجموعات الدخل العليا)، ولكن مدى نسبة تصاعديتها بسيطة جدا . أما الضرائب الاخرى البالغة نسبتها ٦٠٪ من مجموع الضرائب فتتألف من ضرائب الدولة والسلطات المحلية، ويرى العديد من المراقبين بأن هذه الضرائب تنازلية أى أن عبئها يقع على عاتق مجموعات الدخل الدنيا . لذلك بامكاننا "أن نستنتج بصورة موءقتة أن الضرائب (خلاف ضرائب الدخل الشخصية) لا تخفض عدم المساواة في الدخل بل لعلها تزيدها .

على هذا نجد أن كامل نظام الضريبة لا يعيد توزيع سوى القليل ان لم نقل لا يعيد توزيع شيء .

الرفاه: على العموم كانت مصاريف الرفاه بموجب البرامج الاتحادية وبرامج الدولة والسلطات المحلية ٢٦،٩ بليون دولار فقط، وهذا المبلغ شمل أيضا المساعدات العامة والمدفوعات الى العاطلين عن العمل وتعويضات العمال وبرامج الصحة والتطبيب والاسكان والمساعدات التعليمية التي تدفع للطلبة ذوى الدخل المنخفض. لا شك أن هذه المدفوعات توفر بعض المساعدة للفقراء غير أن النتيجة قليلة بحيث ليست لها أى فعالية لتغيير المركز النسبي لذلك الجزء من المجتمع الاكثر فقرا أو للاكثر ثراء . فالواقع أن مبلغ ٦٢،٩ بليون دولار لا يمثل سوى ٣،٨٢٪ من مجموع الدخل الفردى للعام ١٩٦٨ . وفضلا عن ذلك نجد أن الاكثر فقرا يساعدون على تمويل الرفاه عن طريق دفع ما يترتب عليهم من الدخل فيكون المبلغ الصافي المقبوض أقل. ليس من المستغرب اذن، أن لا يكون نظاما الضرائب والرفاه قد أديا الى اعادة

ملحوظة لتوزيع الدخل .

ان هذا النمط بالذات الذى لا يعطي سوى نتائج بسيطة ولا يؤدى الى تخفيض ملحوظ في عدم المساواة في الدخل على مدى حقبات عدة ، انه متبع في الدول الرأسمالية في أوروبا الغربية . في تقرير صادر عن الامم المتحدة يغطي أوروبا الغربية يتبين أن "النمط العام لتوزيع الدخل اذا ما قيس حجما بالنسبة للغالبية العظمى للعائلات لا يتأتى الا قليلا من جراء عمل الحكومة" .

٣ ـ الاعانات المالية للمزارع : يفترض أن انشاء الاعانات المالية للمزارع كان الهدف منه مساعدة فقراء الريف ولكنه في الواقع ساعد أثرياء الريف بالدرجة الاولى . نلاحظ في الخلفية أن التركيز الاقتصادى عالي تماما الان في الموءسسات التجارية التي تتعاطى أعمال المزارع . منذ حوالي عشر سنوات أنتجت أغنى ١٠٪ من المزارع ما زاد عن ٥٠٪ من مجموع الانتاج الزراعي . أما الانتاج الزراعي لـ٥٠٪ من أفقر المزارع فقد بلغ ٥٪ فقط من انتاج المزارع .

اجمالا ، نجد أن برنامج دعم المزارع يفيد بالدرجة الاولى المزارعين الاكثر ثراء ولكنه لا يوفر الا الدعم البسيط لافقر المزارعين . حسب برنامجي المزارع الرئيسيين يقبض أصحاب المزارع (وبالدرجة الاولى أكبرها وأغناها) :

أ) دعما للاسعار للمحافظة على ارتفاع أسعارهم من مستوى معين يزيد عن الاكلاف .

ب) اعانات لترك بعض الاراضي دون انتاج لتخفيض توريد بضاعة المزارع . لا يستلم عمال المزارع أية نقود من هذه البرامج .

٤ ـ عدم التساوى في التعليم : انها لحقيقة أن أفراد العائلات ذوات الدخل العالي قادرة على الحصول على العلم في

الولايات المتحدة أكثر مما يتمكن أفراد العائلات ذوات الدخل المنخفض من الحصول عليه. تتوفر للطلبة الاكثر ثراء فرصا أكثر للحصول على تعليم ابتدائي وعالي أفضل ولدخول الكليات والبقاء فيها وبالتالي الحصول على وظيفة توفر له دخلا عاليا بعد التخرج حتى يتمكن بعد زواجه من ارسال أولاده الى الكلية. هكذا نجد أن نظام التعليم يوجد عدم المساواة وينقلها من جيل الى آخر.

٥ ـ المصاريف العسكرية: المصاريف العسكرية باهظة من أجل الدفاع عن "العالم الحر"، أي الذى يدافع في الغالب عن مناطق الاستعمار الجديد التي تدر أرباحا عالية والتي تكون نتيجتها دائما توفير الارباح لمنتجي السلع العسكرية.

وكنتيجة فان الحقيقة هي أن معظم الانفاق الحكومي الضخم هو للحرب والقليل جدا جدا للرفاه. وهكذا الى حد ما فان أمريكا قد يكون لديها اقتصاد تسيطر عليه الدولة، ولكن الدولة نفسها يسيطر عليها بشكل شديد عدد صغير من الاحتكاريين. وهذه السيطرة هي لحماية الرأسمالية وليس لازالتها.

استنتاجات

لقد اختبرنا المزايا الرئيسية وبعض قوانين الحركة للنظام الرأسمالي لتقرير درجة العملية الديموقراطية المرتبطة بها. ومن الصعب جدا أن يزعم نظام من هذا القبيل بأنه بطل الحرية والديموقراطية ومعززها للناس في زمننا. وبالذات فان البلد الذى اختبرناها تبين العديد من المكونات المتأصلة التي ليس لديها ما يساويها بالديموقراطية. وقول ذلك ببساطة باستخدام كلمات سي رايت ميلز "ان أمريكا الان في جزء كبير تعتبر ديموقراطية سياسية شكلية أكثر من كونها بناء اجتماعيا ديموقراطيا، وحتى التكوينات السياسية الشكلية

فهي ضعيفة" . وبشكل مناسب أكثر قول أندرياس باباندريو "لقد أصبح من الواضح حتى لدى المواطن العادى ــ وخاصة بعد نشر أوراق البنتاغون ــ أن قوة المنشأة الامريكية ضخمة . وقد جعلت من بناء السلطة السياسية التقليدية الدستورية سخرية ، حيث قادت البلاد الى حرب طويلة الامد ومكلفة لم تحظ بموافقة الكونغرس المباشرة والرسمية" .

"ان المنشأة الامريكية اليوم رأسمالية ومادية في وقت واحد . واذا لم يتم عكس الاتجاهات الحالية فانها سوف تصبح ديكتاتورية بشكل لا يقبل الخطأ " .

ان التكوين الاقتصادى ــ الاجتماعي الرأسمالي ، بسبب طبيعة تفكك أهداف قوانين حركته هو بالضرورة متضارب مع العملية الديموقراطية وفي أية حالة معينة ، فان كافة أشكال الديموقراطية ، مهما كانت درجتها الاستهلالية تتبخر بالتدريج ، وان الدلالات الديموقراطية التي يعرضها النظام تختفي تدريجيا . وهذا لايحدث ذاتيا ، أكثر من أنه نتيجة لردة فعل النظام تجاه الشعب أو مواجهته له بهدف حفظ الامر الواقع : وبالتسمية ، ملكية وسائل الانتاج من قبل الرأسماليين واستمرار الحصول على مكاسب من خلال الاستغلال .

وفي هذه العملية فان النتائج الثانية مثل الفقر ، والنفايات والثلوث والمجاعات والحروب تنتج عن ذلك ، وتصبح الحرية مقيدة ، ويصبح الفرد عالة . واذا أرادت البشرية التقدم لاهدافها ، فيجب عليها رفض هذا النظام ويجب عليها تحرير نفسها من الرأسمالية .

الأحزاب السياسية
والطبقات الاجتماعية والديمقراطية

*

الاستاذ بيير غابوري
أستاذ مبرز في العلوم السياسية
جامعة باريس ـ الشمال

يتفق أغلب الكتاب على اعتبار الاحزاب السياسية الظاهرة الكبرى في المجتمع المعاصر، وذلك من ناحيتين :

من الناحية الاولى : منشأ الاحزاب السياسية يبدو مرتبطا أوثق الارتباط بتطور الديموقراطية البرلمانية (١) وتحولاتها . ولهذا فان أغلب كتاب السياسة يهتمون ـ وعن حق ـ بالنظام الحزبي أكبر من اهتمامهم ببنية المؤسسات في تعريف نظم الحكم السياسية المعاصرة (٢) . ومن ناحية أخرى لان الكثيرين يرون في تطور الاحزاب السياسية مؤشرا "لحداثة" النظم السياسية : "الحزب السياسي من خلق النظم الحديثة أو التي في طريقها الى التحديث" (٣) .

تحليل حتمي وارادى :

حتمي لان تشكيل نظام متطور للاحزاب السياسية شبيه بالنظم التي تعرفها الديموقراطيات الغربية الراهنة يعرض على أنه في نفس الوقت نتيجة حتمية لحسن سير النظام السياسي ومعيارا لهذا السير .

وارادى من حيث أن الاحزاب السياسية ـ حتى في ظل

نظم الحزب الواحد ـ تعتبر أداة أساسية تتيح للدول النامية توفير ظروف وحدتها الوطنية وتقدمها الاقتصادى (٤) .

وفي هذا الاطار يندرج الكتاب الاخضر لمعمر القذافي ، في قطيعة كاملة مع العلم السياسي المعاصر. لا لانه يثير الشك في الروابط القائمة بين الاحزاب السياسية والبرلمانية ، بالعكس ففي نظر معمر القذافي أن كلا من الجمعيات البرلمانية والاحزاب انما يمثل الديكتاتورية المعاصرة "بقناع ديموقراطي" (٥) ، وانما قطيعة من حيث أن النقد الشديد للاحزاب السياسية يصل الى اقتراح نظام ديموقراطي مباشر ليس فيه مكان لهذه الاحزاب .

هل يمكن الاستغناء عن الاحزاب السياسية في نظام ديموقراطي؟ ينبغي أن نشير الى أن أول عمل علمي له وزنه عن الاحزاب السياسية ـ بحث مويسى أوستروجورسكي (٦) الذى وضع منذ أكثر من قرن ـ يصل بدوره الى توصيات تستهدف تصفيتها أو على الاقل توجيه عملها توجيها دقيقا .

ويبدو لنا أن عناصر الاجابة على هذا التساؤل الاساسي لا يمكن أن تعرض عرضا مجديا الا بعد دراسة المشكلتين الرئيسيتين اللتين يطرحهما عمل الاحزاب :

ـ هل هي العوامل الدائمة للشقاق؟

ـ هل محكوم عليها حتما أن تتنكر للمشروعات والقوى التي ولدتها لصالح أطماع سياسية؟

١ ـ الاحزاب السياسية والاجماع :

تعرف الاحزاب تحديدا مزدوجا ، فهي ـ في ارتباطها

بمجالات العلاقات الاجتماعية ـ تعبر عن أماني جزء من المواطنين، وباعتبارها فاعلة في المجال (٧) السياسي تتصادم من أجل كسب المزايا المادية والرمزية التي يوفرها الاستيلاء على السلطة.

والمشكلة أن نعرف أيا من هذين "المنطقين" هو المحدد.

ان تأملا متشائما ـ يقوم على طبيعة السلطة السياسية باعتبارها في الجوهر سلطة مفسدة ـ يقود حتما الى اعتبار أن المنطق الثاني هو الذى يسود الاول. وبعبارة أخرى، أن المطالب الحزبية ليست سوى واجهة تختفي خلفها الاطماع الشخصية الدنيئة، بل أن تنافس رجال السياسة يدفعهم الى مضاعفة التعارضات الاجتماعية حتى يزيدوا من مشروعية سعيهم الى السلطة: "فالحزب ليس ـ كما يريد لنا المذهب الكلاسيكي أن نعتقد ـ مجموعة من الناس يسعون الى تحقيق المصلحة العامة بتطبيق مبدأ اتفقوا عليه... صحيح أن كل الاحزاب السياسية ـ وهذا جلي بذاته ـ تتسلح في كل لحظة بعينها برصيد من المبادئ أو "ألواح" المنصة الانتخابية، وأن موادها يمكن أن تميز هذا الحزب وتسهم في نجاحه، تماما كما أن ماركات السلع التي تبيعها المحلات الكبيرة يمكن أن تميز هذا المحل الكبير وتسهم في نجاحه. غير أن المحل الكبير لا يمكن أن يعرف بماركاته، والحزب أيضا لا يمكن أن يعرف بمبادئه. فالحزب مجموعة يتصرف أفرادها في تناسق في الصراع التنافسي من أجل السلطة السياسية" (٨).

وهذا التحليل الاسر ـ أيا كانت مدى سلامة تشبيه "السوق السياسي" ب"السوق الاقتصادى" وهو ما لن نتعرض له هنا ـ لا يمكن أن يقبل على علاته. غير أن من ميزاته أنه يبرز الطبيعة التناحرية للاحزاب السياسية.

١١ ـ الطبيعة التي تكشف في ذات الوقت جذور ومنشأ

وتطور الاحزاب السياسية.

١١١ ـ من المعروف أن كلمة الحزب (Partis) مشتقة من الكلمة اللاتينة (Parts) والتي تعني حرفيا جزءا أو قسما. وتلك ملاحظة ليست بذات بال، فالاجدى أن ننظر الى استعمال (Partis) في الادب السياسي قبل أن تظهر أول الاشكال الحديثة للاحزاب السياسية.

وهكذا أطلقت الكلمة في العصور الوسطى على عصابات مسلحة تتألف في أغلبها من مرتزقة يقومون بالهجمات المفاجئة أو يؤدون مهام الشرطة (٩).

١١٢ ـ وهذا المعنى العسكرى لا يختلف عن أول تعارض حزبي حقيقي في أوروبا، وهو ما يرجعه "ماكس ويبر" بحق الى القرن الثالث عشر، والذى كانت حرب الوراثة الالمانية الاطار الذى دار فيه، وهكذا فقد اصطدم الجيلف (أو أنصار الامبراطور هنرى ولف) والجيبلان (أو أنصار البابا) في نزاع مسلح اتسم بطوله وقسوته.

بل أن ماركس نفسه وهو يتناول صراع الطبقات في فرنسا لا يعني بمفهوم الحزب التنظيمات الهيكلية التي تمتلك برنامجا سياسيا، وتستند الى قاعدة اجتماعية محددة بوضوح بل يعني أقساما تضج بالمنازعات الشخصية أو تنازع المصالح، وتعجز عن أن تتولى بشكل نهائي مصالح الطبقة السائدة ("حزب النظام" "حزب الجبل" ...الخ).

ومن المعروف أن بقاء البورجوازية التي يتهددها تصاعد بروليتاريا المدن انما كفله اللجوء الى القيصرية ووصول نابوليون الثالث الى السلطة وذلك خارج مجال الاحزاب (١٠).

١١٣ ـ ان تطور الاحزاب السياسية الحديثة لا يثير الشك في

الطبيعة التناحرية للمجال الحزبي ٠

وسواء هنا تقوم الاحزاب ــ صراحة أو ضمنا ــ على أساس عرقي أو على أساس أقلية قومية٠ وتعرف البلاد النامية هذه المشكلة التي تجد تفسيرها في امتداد تعسف الدولة الاستعمارية، غير أنها ليست وقفا عليها٠ فالدول الاوروبية بدورها، تعرف هذه الظاهرة التي تصل في النهاية ــ سواء كانت تتعلق بنزعات لغوية (بلجيكا) أو بمسألة مطالب قومية (بريطانيا، فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، الخ٠٠٠) الى اثار الشك في الوحدة الوطنية، ان لم نقل في وحدة أراضي الدولة٠

وسواء أيضا ــ وبشكل أكثر عمومية ــ أن تنظم الاحزاب التعارضات الاجتماعية٠ والواقع أن أغلب علماء الاجتماع قد أبرزوا الثبات البالغ لجماهير الاحزاب، وأعضاؤها أو ناخبوها ٠ وتلك ظاهرة تعرفها أوروبا الغربية، لكنها تميز أيضا دولا مثل الولايات المتحدة، حيث الانتماء الحزبي أكثر تسيبا (١١) ٠ وتسير الامور في النهاية كأن الانتماء الحزبي وراثي، وتصل احتمالات انتماء مواطن ما أو تصويته بانتظام مع حزب ما الى أقصى حد لها حين يكون أحد أفراد أسرته أو أحد المقربين منه قد سبق له هذا الاختيار (١٢) ٠

وسواء أخيرا، أن تكون آليات المنافسة القائمة بين الساسة قد زادت من حدة انقسام المجال الحزبي، فالواقع أن علينا ألا ننسى أن الاحزاب السياسية ليست فقط الناطقة باسم مجموعات اجتماعية بل هي أيضا ــ وبوجه خاص أحيانا ــ أدوات للاطماع الخاصة والشخصية (١٣) ٠

٢/١ ــ ليس مما يثير الدهشة أن يكشف التحليل الاول أنه لايمكن النظر الى الاحزاب باعتبارها أداة الاجماع، فهي باعتبارها

وليدة عملية تنافسية ـ هي عملية التعارضات الاجتماعية ـ لا يمكن الا أن تولد هذه العملية، واذا كانت تتجاوزها فما ذلك الا لكي تقع في منطق تنافسي آخر، لا يبرز الا الساسة.

ورغم هذا فان من الخطر أن ندين الاحزاب بسبب التقسيم الاجتماعي، الذى هو فضلا عن ذلك سابق عليها، والذى تستطيع أن تساعد على تجاوزه، ان لم نقل على تخطيطه.

١/٢/١ ـ أن الاحزاب السياسية ـ وان لم تعترف بذلك دائما ـ أو بنفس الدرجة الصلات التي تربطها بأقسام الهيكل الاجتماعي تقوم كمدافعة عن الصالح العام، الذى يفترض أنه يعلو المصالح الخاصة.

ومن الواضح أن هناك الكثير مما نستطيع أن نقوله عن "أسطورة الصالح العام" ومن حقنا أن نتساءل ألا ينبغي أن توضع بين ملحقات الدعاية. ومرة أخرى ينبغي أن نجرى قدرا من التمييز.

فالاحزاب السياسية التي ترفض أى تحديد طبقي هي وحدها التي تعرض برنامجها وعملها باعتباره أفضل خيار تقني ممكن يعطي امتيازا لاية مجموعة اجتماعية محددة. وهو أمر لا يمكن حقا أن يثير أية أوهام.

فالكتاب المنهجيون (١٤) يضفون على الاحزاب وظائف تقع أساسا فوق النظام السياسي، فهي تسهم في الحفاظ على توازن النظام السياسي بالسماح له باستيعاب المطالب الاجتماعية التي تواجهه، واذ تتولى الاحزاب السياسية ـ حتى المعارضة ـ وظيفة اختزال المطالب الاجتماعية، أى اذ تنظم التلاحم وتتابع الاولويات فانها تسمح للنظام السياسي بأن يأخذ في الاعتبار، وتنزع من ثم سلاح المعارضات التي يمكن أن تظهر في قلب البنية الاجتماعية. والمشكلة هي أن نعرف وفق

أى منطق يجرى ترتيب المطالب الاجتماعية وسندرك على وجه السرعة أن المنطق الطبقي هو الذى يوجه الاحزاب السياسية في اختياراتها، والسلطات السياسية في تحكيماتها. وهكذا فباسم المصلحة العامة تضفى الامتيازات على القدرة التمويلية للمنشآت على حساب القوة الشرائية للعمال، أو على القدرة التنافسية الدولية للصناعة بدلا من الكفاح من أجل العمالة الكاملة.

أما الاحزاب السياسية التي تدرك على العكس جذورها الطبقية فانها لا تقدم التضحيات بهذه الطريقة على مذبح أسطورة الصالح العام، وانما هي تكتفي بأن تعلن بأنها تدافع عن مصالح الاغلبية الساحقة من السكان في مواجهة مصلحة حفنة من ذوى الامتيازات (١٥). وهي من هنا تدعي لنفسها ممارسة السلطة باسم هذه الاغلبية في مرحلة انتقالية تتيح توفير الظروف لنزع ملكية الاقلية ذات الامتياز ومن هنا انهاء سيطرتها الاقتصادية والسياسية. ومن هنا لا تعود المشكلة هي معرفة ما اذا كانت مصلحة طبقة ما يمكن أن تقام كصالح عام وانما هي ما اذا التولي الصريح للمصالح الطبقية يسمح بتجاوزها (١٦).

٢/٢/١ ـ والمجتمعات الحديثة تنقسم الى طبقات اجتماعية، وتنقسم هذه الطبقات الى أقسام طبقية أو فئات اجتماعية، ويعكس مفهوم الفئات الاجتماعية ـ شأنه شأن مفهوم الاقسام الطبقية ـ وجود مصالح تناحرية داخل الطبقات، لكن الاقسام الطبقية هي وحدها التي تحدث نتائج تتصل بالمجال السياسي، وبوجه خاص تكوين الاحزاب السياسية التي تتولى مسؤولية تحقيق أمانيها.

والمشكلة هي أن نعرف ما اذا لم يكن من المرغوب فيه أن يجرى تحديد الخيارات السياسية اثر اتفاقات بين مختلف الاحزاب السياسية، أي في التحليل الاخير، بين المجموعات الاجتماعية التي

تعبر هذه الاحزاب عنها .

وهذا ما يعتقده بعض الكتاب ـ وبخاصة الامريكيين ـ الذين يحللون القرارات السياسية باعتبارها ثمرة مساومة دائمة بين المجموعات الاجتماعية . وهم يرون أن كل شيء يجرى وكأن الممثلين المؤهلين للمجموعات الاجتماعية (الاحزاب أو مجموعات الضغط) يغضون الطرف عن بعض الاجراءات التي ليست في صالح موكليهم مقابل أن تتنازل لهم المجموعة الاجتماعية ـ الذى اتخذ هذا القرار في صالحها ـ في قرارات أكثر فائدة للمجموعة الاجتماعية الاولى منها للثانية . وهكذا تختزل الحياة السياسية ـ من خلال الاحزاب ـ الى درجة أرجوحة أشبه بأراجيح الاطفال الذين يقف كل منهم فوق طرف لوح يستقر في منتصفه على جذع شجرة ، ويتأرجحون صعودا وهبوطا .

فهل من شأن هذه النظرة المتفائلة عن "التنافس بين الاحزاب" أن يدحض رأى معمر القذافي الذى يرى أن صراع الاحزاب السياسية ـ في حالة التعدد ـ يتخذ شكل "شجب وتسفيه أعمال بعضها البعض" وهو ما ينتهي بالاساءة الى "مصالح المجتمع الحيوية والعليا" (١٧) .

كلا ، لان مثل هذه التحليلات تفترض ضمنا أن تتفق الاحزاب القائمة على قواعد اللعبة وعلى "وسيلة نمطية" للقرارات السياسية ، وهو وضع لا يوجد في الواقع في أى مكان حتى في الولايات المتحدة الا اذا اختزلنا الساحة السياسية هناك الصدام بين الحزب الديموقراطي والحزب الجمهورى فحسب .

١/٢/٣ ـ كما تأكدت منفعة الاحزاب السياسية في ظروف تاريخية خاصة ، هي ظروف التخلف ، وبالتحديد كأداة لتجاوز هذا التخلف .

فالمدرسة التنموية تبرز الظواهر الثقافية باعتبارها العوامل الحاسمة في تحديث الهياكل السياسية، وهي تفهم التخلف الاقتصادى باعتباره تجزئة للثقافة السياسية التي تكون اما "أبرشية" ـ أى خاصة بجماعات محدودة مفصولة بعضها عن بعض واما "قسرية" (١٨) أى يخضع لها المواطنون دون أن يكون لديهم رأسمال ثقافي كاف يتيح لهم أن يكونوا عناصر واعية في اللعبة السياسية.

وهم يرون أن الحزب الواحد هو الوسيلة للوصول الى "ثقافة المشاركة" التي تتضمن تمكن المواطنين من ادراك الموضوعات الاجتماعية.

وهكذا يقول "أبتران" : " للاحزاب السياسية في مجتمع في طريق التحديث دور مبادرة نشط في تكوين الافكار الجديدة، وفي فتح قنوات الاتصال لهذه الافكار، واقامة روابط بين الرأى العام والحكومات، راوبط تخلق السلطة وتعبئها وتوجهها (١٩)". وهكذا يكون من وظيفة الاحزاب أن تكون "عناصر التعبئة الرئيسية" (٢٠) أو على حد صيغة "كارل دوتش" توفير ظروف "الارتفاع الجماهيرى" بسكان الدولة النامية، بما يسمح بالانطلاق الاقتصادى وبالتالي بالتحديث السياسي.

ولا يمكن لنا أن نوافق على مثل هذا التحليل. أولا لانه لا يقول شيئا سواء عن الاحزاب السياسية أو بالاحرى عن نظام الحزب الواحد الذى ينبغي له بالضرورة أن يمارس وظيفة التعبئة، وبخاصة حين تبين الخبرة التاريخية أن مثل هذه الاحزاب الواحدة تغطي في أغلب الاحيان واقع سيطرة أوليغارشية... وذلك حتى حين لا يحركها وحي قوى أو الدولة الاستعمارية القديمة.

وكذلك لان مثل هذه الخطوة يمكن دون مبالغة أن يكون مثقلا بنزعة الانغلاق العرقي لانها تعهد للدولة النامية ـ بحكم تعريفها ـ

بالبحث عن قواعد ثقافية خاصة بالمجتمعات الغربية.

٤/٢/١ ــ ويبدو بشكل قاطع أن الاحزاب السياسية انما تلعب الدور الحاسم على مستوى تحقيق وعي الطبقات المقهورة، ولنفس السبب فانها لا تسهم في اقرار اجماع سياسي وانما تسمح بتكشف التناقضات الاجتماعية التي تسعى الايديولوجية السائدة الى سترها.

وينبغي في الواقع أن نحذر من نسيان أن الطبقة المقهورة اقتصاديا هي أيضا المقهورة ثقافيا. وقد أوضح "جرامشي أن الطبقة السائدة لا يمكن أن تحافظ على سيطرتها الا اذا كانت وظيفتها في الهيمنة مكفولة الى حد مناسب، وبعبارة أخرى الا اذا كانت مصالحها الخاصة مفروضة على الطبقات الاخرى باعتبارها الصالح العام.

وكانت فكرة مماثلة هي التي قادت لينين الى تأكيد أن "الطبقة العاملة لا يمكن أن تصل الا الى وعي نقابي" (٢١)، أى أن تقتصر على الصراع الاقتصادى اليومي الذى لايعرض للخطر سيطرة البورجوازية. وهو يستخلص من ذلك أن "الوعي السياسي الطبقي لا يمكن أن يجلب للعامل الا من الخارج، أى من خارج الصراع الاقتصادى، من خارج مجال العلاقات بين العمال وأصحاب العمل" (٢٢).

أما هذه الهيئة التي هي "خارج الطبقة" فهي الحزب السياسي. لا بمعنى أن هذا الحزب ينبغي أن تسيطر عليه فئات عمالية، وبوجه خاص المثقفون، كما يقول كثير من الكتاب الذين يرتكبون بذلك خطأ جليا في التفسير، لكنه مع هذا خطأ كلاسيكي (٢٣)، الامر على العكس لان لينين يوءكد أنه في التنظيم الثورى "ينبغي أن ينمحي تماما أى تمييز بين العمال والمثقفين" (٢٤). وتلك هي فكرة حزب الطليعة الذى يستطيع ــ لانه هو الوعي السياسي للبروليتاريا ــ أن يزودها بوسائل تحررها.

ويلعب هذا الحزب ـ بحكم وظيفة التلاحم والتعبئة التي يقوم بها للطبقة العاملة ـ دورا حاسما في التنظيم السياسي لهذه الطبقـــــة.

غير أن هذا لا يجعله محصنا ضد أخطار "الفساد" التي تهدد كل الاحزاب السياسية، التي يتهددها على الدوام خطر الوقوع تحت سيطرة أقلية، ان لم نقل خطر العمل فحسب لصالح قادة التنظيم.

٢ ـ الاحزاب السياسية والظواهر الاوليجاركية والبيروقراطية:

يذكر معمر القذافي عن حق أن الاحزاب يمكن أن تفسد من الداخل ومن الخارج، وتصبح "شكلا صوريا للديموقراطية، ومحتوى أنانيا سلطويا، أساسه المناورات والمقطاعات واللعب السياسية" (٢٥)، من حيث أن القادة يصبحون وكلاء عن أنصار الحزب فقط، ويصبح الزعيم وكيل هوءلاء القادة.

١/٢ ـ الطبقات والاحزاب والقادة:

لا نزاع في أن الاحزاب كانت في البداية في خدمة أطماع خاصة في المقام الاول، وفي أنها كانت تشكل "تجمعات" برلمانية، وتوحد النواب، لا بسبب قراباتهم الايديولوجية، وانما بسبب مصالح موكليهم أو من ساعدوهم بالاموال، وفي أنها كانت تعمل "كأدوات"، كمنظمات متقطعة لا تستهدف سوى ضمان انتخاب مرشح ما.

فهل ما تزال كذلك اليوم، في الوقت الذى تتجه فيه الروابط بين الاحزاب والمصالح الطبقية الى أن تعدو أكثر فأكثر التصاقا؟ وبعبارة أخرى هل تسهم الاتجاهات الاوليجاركية في طبيعة الاحزاب السياسيـــــة؟

٢/١/١ ـ كان ظهور الاقتراع العام أصل توثيق الروابط التي تجمع بين الاحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية، والظاهرة معروفة تماما بحيث لا نحتاج الى أن نتوقف عندها طويلا، غير أنه يبدو من الضروري أن نؤكد أن تموين الاحزاب العمالية الكبيرة ـ التي تؤدي دور التربية وهيكلة الطبقة التي خلقتها ـ قد أدى الى تحولات عميقة في الاحزاب القديمة كان عليها أن تتكيف معها أو تختفي.

ومن الممكن أن نؤكد اليوم أن الاختلافات الاجتماعية صارخة في نظام الاحزاب المسماة بالاحزاب المتوافقة، وان كانت مع ذلك تميل الى أن تستتر، وهكذا أوضحت دراسة "بول لازار سفيلد" الاختلاف العميق بين الجماهير الانتخابية للحزب الديموقراطي والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة، رغم أن هذين الحزبين لا يتعارضان بأي حال على المستوى الايديولوجي.

٢/١/٢ ـ وبعد أن أصبحت الاحزاب السياسية أوسع ارتباطا بالفئات، بأقسام للطبقات الاجتماعية محددة بوضوح فهل تتجه الى اهمال أماني هذه الفئات لصالح أوليجاركية تمسك بزمام الامور؟

ان ظواهر هيكلية وايديولوجية معا هي التي تعطي تفسير ذلك ومقداره. ويرى "روبيرت ميشيل" في كتابه الكلاسيكي: "الاحزاب السياسية، بحث في الاتجاهات الاوليجاركية للديموقراطيات" (٢٦) الذي يحلل فيه الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية في بداية القرن العشرين أن السبب الرئيسي لسيطرة الحلقات هو الاستحالة الالية والتقنية لحكم الجماهير، فالتخصص التقني، وتعميم النظام غير المباشر، ونمو التنظيم، تقود في نظره الى تمايز في الوظائف يجعل رقابة الجماهير أمرا موهوما بدرجة متزايدة. وما أن يصل الزعماء

الذين ينتمون من حيث أصولهم البورجوازية الصغيرة (المحامون أو الصحفيون) الى قمة التنظيم حتى يتجهون الى الابقاء على وضعهم هذا سواء لاسباب هيكلية (السيطرة على الجهاز وعمليات انتقاء الكوادر) أو ثقافية (فهم وحدهم الذين يمتلكون رأس مال ثقافي يتيح لهم اضفاء الشرعية على سلطتهم أمام الجماهير) . لكننا نعتقد أن علينا أن نبحث في الظواهر الايديولوجية في المقام الاول عن الاسباب الحاسمة لسلطة أوليجاركية القادة، وخيانة القاعدة الطبقية للتطلعات الاولى للحزب .

فالواقع أن للايديولوجية السائدة كلمتها بشأن الكفاية اللازمة لتبرير وجود وبقاء الهرم الاجتماعي ، وهذه الكلمة ــ وبالتحديد لانها سائدة ــ تفرض نفسها على كل الطبقات ، بما فيها الطبقات المسودة، وتميل بنفس الدرجة الى اضفاء شرعية ــ داخل المنظمات العمالية ذاتها ــ على سيطرة من يمتلكون المعرفة على من لا يبيعون سوى قوة عملهم ، وهكذا يتأكد احتكار الطبقات المثقفة للمنظمات السياسية .

٢/١/٣ ــ غير أن هذا الاتجاه الطبيعي ليس أمرا لا يرد ، اذ يمكن احتواءه بشرط مزدوج: تأكيد نظام كفاية يختلف اختلافا جذريا عن نظام الايديولوجية السائدة، ويقوم على الانتماء الطبقي وكسب كفاية جزئية واحتياطات ذات طابع موءسسي .

وهكذا يمكن تفسير الاختلافات الاجتماعية الرئيسية التي تفرق بين بعض الاحزاب رغم أنها تقوم على نفس المبادىء النظرية مثل الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الايطالي .

فالحزب الاول وحده هو الذى وصل الى أن تكفل السيطرة داخل التنظيم لصفوة ذات أصل عمالي ، لانه يقيم سياسته في تجنيد

الكوادر على الكفاية الداخلية (الاصل العمالي ، التاريخ داخل الحزب أو غيره من المنظمات الجماهيرية) ، وليس على الكفاية الخارجية (امتلاك المعرفة) ، ولان هيكل الحزب يضمن استمرار هذه السيادة (نظام مدارس التدريب والحواجز الحزبية والمركزية الديموقراطية ومنع الحق في التكتل الخ ...)

وهكذا أمكن تجنب القطيعة بين الحزب والطبقة ، الا أن هذا لا يعني بالضرورة تجنب خطر اتسام التنظيم بالبيروقراطية بل على العكس.

٢/٢ ــ الاحزاب السياسية والبيروقراطية :

تحمل كلمة البيروقراطية دائما معنى مشينا ، فهي تشير في الواقع الى رذيلة كبرى للاحزاب السياسية ، تنعكس في اقامة حاجز لا بين ناخبي الحزب والحزب فحسب بل كذلك ــ وبوجه خاص ــ بين أعضاء الحزب وأولئك الذين يحركون هيكله.

ورغم هذا ــ ودون أن نحاول أن نبدو وكأننا نعرض مفارقة ما ــ فانه يبدو لنا أن من الممكن أن نؤكد أن قدرا ما من البيروقراطية داخل الاحزاب أمر ضروري.

١/٢/٢ ــ وفي المقام الاول بالنسبة للاحزاب التي تمثل الطبقات الخاضعة والتي ينبغي أن تزود بهيكل قوى اذا أرادت أن تؤدى مهامها على نحو مرضي ، وبوجه خاص مهمة تربية الجماهير التي يؤثر عليها الحزب ، وتزويدها بوسائل لمقاومة الاصطباغ بالايديولوجية السائدة. وفضلا على ذلك ، ــ وبوجه خاص ــ فان تجنيد "الدائمين" ــ أى المحترفين السياسيين ــ الذين يختارهم الحزب من بين صفوف طبقات غير ذات الامتيازات ويعطيهم أجرهم هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تؤدى الى تجنب وقوع قيادة الحزب في أيدى المثقفين

"الهواة" (٢٧)٠

أما الاحزاب المرتبطة بالطبقات السائدة فانها لاتستطيع ـ ما لم يكن لها تنظيم دائم ـ أن تتجنب اختزالها الى مجرد أداة في أيدى الساسة. وتلك هي حالة "المفوضين" في الولايات المتحدة، فالاحزاب الامريكية تعرف غياب الاتصال بين القاعدة والقمة. ففي القمة يوجد قادة اختارهم "الجهاز" وليسوا منبثقين عن القاعدة، وفي القاعدة يوجد "مفوضون" بالغو القوة في دوائرهم القاعدية تعينهم القمة على هواها.

٢/٢/٢ ـ ويبقى بعد ذلك أن البيروقراطية تشكل حاجزا رهيبا بين القسم النشط من الحزب وأولئك الذين يفترض أنه يمثل مصالحهم، وذلك بمعنيين:

فبيروقراطية العناصر الدئمة، تهدد باقامة نوع من الحرس البريتورى للقادة، ويصبح اذعانهم أكثر احتمالا لانهم يحصلون على وسيلة عيشهم من نشاطهم السياسي، ولان العودة الى أوجه النشاط غير الحزبي ستكون أكثر ألما اذا تعرضوا لاثار الحط من شأنهم. ويزداد خطر تحجر الحزب لان الدائمين يشغلون غالبية مواقع المسوءولية في الهيكل الحزبي.

ويعزز تشكيل فئة دائمة من القادة السياسيين المحترفين الى حد كبير خطر التعسف الاستراتيجي للحزب،اذ تتعرض القرارات المتخذة في الواقع لان تكون لصالح نجاح القادة فحسب، وليس لصالح جماهير الموكلين.

٣/٢/٢ ـ غير أن من التعسف أن نقصر خطر البيروقراطية على الاحزاب السياسية وحدها، فجماعات الضغط ـ وبخاصة النقابات ـ لا تخلو من ذلك، بالعكس أن آلية اختيار القادة النقابيين واحدة

دائما ، فمناصب المسوءولية تقع دائما على العمال الاكثر نشاطا ، أى في الاغلب على أولئك الذين هم أصلا أعضاء في تنظيم سياسي • ويمضي كل شيء في النهاية وكأن الحزب السياسي هو الذى يختار من بين كوادره من يعينهم في الجهاز النقابي ومن يحتجزهم للجهاز السياسي •

ومن هنا ، فان وضع القادة النقابيين مشابه لوضع القادة الحزبيين ، بل أكثر من هذا ان استمرارهم على رأس التنظيم لا يهدده خطر السقوط فيالانتخابات •

٣ ــ الاحزاب السياسية في عملية سير المجتمع الديموقراطي :

أفليست الديموقراطيات النيابية الحالية "حكما للاحزاب" ومن ثم ينبغي ادانتها •

ان العداء للاحزاب متعدد الجوانب للغاية• غير أنه يبدو لنا ــ أيا كانت الاحوال ــ أننا لا نستطيع تقديم اجابة مرضية على السوءال القائم "هل ينبغي أن نلغي الاحزاب؟" دون أن نأخذ في اعتبارنا الظروف التاريخية التي تدور فيها المعارك السياسية التي حركتها الاحزاب •

٣/١ ــ انتقادات متنافرة :

تواجه الاحزاب نقدا من اليمين ونقدا من اليسار :

٣/١/١ ــ فمن أقصى اليمين تختلط ادانة الاحزاب السياسية بادانة البرلمان • وهذا موقف رجعي بالمعنى الحرفي للكلمة ، تقود الى الحنين الى "عصر ذهبي" كان النظام الطبيعي للامور فيه هو الذى يحدد وتيرة الحياة اليومية• وما يحاربه هذا النقد هو في النهاية محاولة الناس أن يأخذوا مصيرهم بين أيديهم ، سواء من خلال

المؤسسات النيابية، أو من خلال الاحزاب السياسية.

وبشكل عام فان الايديولوجيات التي تدعو الى "احياء سلطة الدولة" وتعارض في نفس الوقت البرلمانية واصفة اياها بأنها "نظام حكم الاحزاب" تمثل قرابة محورية مع الافكار التي سبق لنا عرضها، والديغولية واحدة من هذه الايديولوجيات.

ونحن نجد نظرة أكثر حداثة، وتبدو بشكل مسبق أكثر "حيادا"، لادانة الاحزاب السياسية أو على الاقل التشكيك في جدواها لدى بعض كتاب السياسة الامريكيين الكلاسيكيين الذين يكون من عدم اللياقة أن نطلق عليهم تسمية سياسية، وهم يرون أن الطابع الديموقرطي لنظام سياسي ما لا يتحدد بحكم الدور الذى تلعبه الاحزاب السياسية وانما بحكم مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات، وهي مشاركة يقيسونها في عمليات قرارات جماعات الضغط التي تعبر عن وجهات نظر خاصة. وهكذا يبرز ريسمان "مجموعات الاعتراض" ووظيفتها هي منع اتخاذ قرارات في غير صالح الموكلين، وهكذا يصف واهل النظم السياسية الحديثة بأنها نظم ذات مستويات ضغط متعددة لكي يؤكد أن عمل المجموعات ذات المصالح غير الحزبية يؤدى الى مضاعفة منافذ المواطنين الى عمليات اتخاذ القرار.

٢/١/٣ ـ أما الانتقادات من اليسار الى الاحزاب السياسية فتدور كلها حول فكرة رئيسية: ينبغي اعادة السلطة الى الشعب الذى خانه أولئك الذين زعموا التعبير عن أمانيه.

وهنا أيضا ينبغي اجراء تمييز رئيسي، فالخبرة توضح أن المسألة في أغلب الحالات ليست التشكيك في جدوى الحزب السياسي وانما ادانته بسبب اتجاهه النظرى أو السياسي، وذلك لكي يعاد في النهاية تكوين حزب جديد، يحمل عموما نفس العنوان، ويقوم على

مبادئ متطابقة، لكنه (على مقاس) أولئك الذين أدانوا الحزب القديم . وهذا هو المعنى الذى تأخذه في نظرنا الثورة الثقافية في صين ماوو تسي تونغ أو تنحية فيديل كاسترو لـ"لاسكلانتي" من الحزب الشيوعي الكوبـــي .

وتختلف أفكار معمر القذافي عن ذلك تماما، فقد قادته ادانته لحلقية الاحزاب السياسية الى اقتراح أسلوب للحكم هو الديموقراطية المباشرة التي لا يوجد في تنظيمها مكان للاحزاب .

٢/٣ ـ هل ينبغي الغاء الاحزاب السياسية :

"ان الناس يصنعون تاريخهم، لكنهم لا يصنعونه على هواهم، وفي ظروف اختاروها بأنفسهم، وانما في ظروف تلقوها وورثوها مباشرة عن الماضي" (٢٨)، يبدو لنا أن فكرة كارل ماركس هذه هي التي ينبغي أن تهدى تحليلنا، فهي تثير الشك في صلاحية نموذج نظرى كلي ينطبق على كل المجتمعات بمنأى عن تاريخها السياسي .

١/٢/٣ ـ فالنظام الحزبي الذى قدمته مختلف الدول لم يكن نتيجة متعسفة، وانما هو الثمرة المباشرة للمعارك الاجتماعية التي دارت فيها، أو بدقة أكبر للظروف التاريخية التي كانت اطارا له .

وهكذا فان نظام الحزبين أو نظام تعدد الاحزاب الذى تعرفه نظم الحكم السياسية المعاصرة، لا يبدو لنا نتيجة في الاساس لعوامل خالصة (أساليب الاقتراع) ولا لطبيعة ثقافية (الدين، العادات، مزاج الامة ..الخ...) بل هو بالاحرى نتيجة للشكل التاريخي الذى اتخذته المعارضات الطبقية .

ولو اكتفينا بمثال أوروبا الغربية فسنجد أن توزيع القوى الحزبية هو ثمرة مباشرة لمعادلات الصدامات الطبقية . وهذا هو ما يفسر التباين بين تعاقب حزبين في دولة بريطانيا واستمرار تعدد الاحزاب في

بلد مثل فرنسا . فهنا نجد الانشقاقات الاجتماعية مركبة فوق بعضها ، أما هناك فهي تتعاقب ، لان انتصار بورجوازية التبادل الحر في بريطانيا في القرن التاسع عشر قد أدى الى الاختفاء شبه الكامل للقوى الاجتماعية التي تدمرها هذه السياسة (أرستقراطية ملاك الارض، الفلاحين) تاركة المكان خاليا للانشقاق الذى يستهدف في القرن العشرين الصدام بين البورجوازية والبروليتاريا ، ولان المهادنة التي اضطرت اليها البورجوازية في فرنسا قد أنقدت مصالح الطبقات التي تعيش على استغلال الارض، وبالتالي نفوذها السياسي .

ويمضي كل شيء في النهاية وكأن هناك حركة تبادل بين الطبقات والاحزاب ، بين التركيب العلوى والبنية الاساسية . فالاحزاب ليست ثمرة اختيار تحكمي وانما ثمرة منطق ينشأ عن صراع الطبقات ، ويتوقف توافق الطبقات السياسي كذلك على قوة الاحزاب التي تعبر عن مصالحهــــا .

٢/٢/٣ ـ ويلاحظ معمر القاذفي عن حق ، أن الحزب الذى يتشكل باسم طبقة يصبح حالما ينتصر وريث الطبقة التي حل محلها (٢٩) .

ويبدو لنا أنه ليس لهذا السبب بالتحديد ينبغي ألا نقضي تماما على النظام الحزبي من حيث أنه يعكس حياة الطبقات الاجتماعية .

وينبغي في الواقع أن نحذر من تحليل ظواهر السيادة بعبارات من أدوات الحكم وحدها . فطبيعة العلاقات الاجتماعية تتجلى بدرجة أكبر في النظام الثقافي ، والايديولوجية السائدة سائدة لا لانها ايديولوجية الطبقة السائدة اقتصاديا فحسب (أو ترجمة مصالحها) وانما بوجه خاص لان هذه الطبقة قد نجحت في أن تفرض ايديولوجيتها على الطبقات الاخرى باعتبارها تعبيرا عن الصالح العام . ومن هنا فان

الغاء الاحزاب وانكار انقسام المجتمع الى طبقات سيعرضنا لخطر استمرار سيطرة فئات ذات امتيازات، من خلف ظهر ضحاياها ان لم نقل بمشاركتهم، وذلك أيا كانت الطريقة التي يختارون بها ممثليهم.

وفضلا عن ذلك فان رذائل الاداء المنسوبة الى الاحزاب السياسية يمكن أن تبقى حتى مع اختفاء هذه الاخيرة. فقد قلنا من قبل أن الاحزاب تتجه الى أن تعمل أساسا لصالح قيادتها، أفلا نتعرض لخطر رؤية الهياكل الاخرى وهي تقع بالدقة في نفس الطراز من الاداء في خدمة مصالح خاصة؟

المـــراجـــــع

(١) تلك هي الفكرة الكلاسيكية ل"موريس دوفيرجيه" الذى يعتبر الاحزاب السياسية استجابة بنيوية لظروف الصراع بين رجال السياسة من أجل كسب السلطة وممارستهـــا .

(٢) ان وجهة النظر هذه لا تقبل مناقشة جديـــة. ويكفي مثالا على ذلك أن قواعد سير الاتحاد السوفياتي تفسر بشمول قدرة الحزب الواحد وليس بواقعة وجود نظام برلماني يعمل في اطار نظام اتحادى.

(٣) "جوزيف لابالومبارا" و"ميرون واينر" ــ "الاحزاب السياسية والتطورات السياسية" ــ برينستون ــ مطبعة جامعة نيوجيرسي ــ ١٩٦٦ ــ ص: (٣).

(٤) سنعود فيما بعد الى مدى سلامة هذه المعالجة "التنموية" التي يعد من أبرز أصحابها د.ا.آبتر وغابريال آلموند.

(٥) "الكتاب الاخضر".

(٦) مويس أستروجورسكي "الديموقراطية وتنظيم الاحزاب السياسية" ــ باريس ــ كالمان/ليفي ــ ١٩٠٣.

(٧) نستخدم هنا مفهوم المجال بمعنى قريب من معناه في العلوم الطبيعية: يتألف المجال من مجموع العوامل التي تتصادم في طراز معين من القوى.

(٨) شومبيتر "الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية" ــ باريس ــ مايـــــو ١٩٦٦ ــ ص: (٣٥٨).

(٩) يقول أبوسويه في "لويس دى بوربون": "اننا محتلون بحزب من خمسين رجلا اجتازوا عدة أنهار ويعتزمون اختطاف عدد من الشخصيات.

(١٠) انظر في هذه النقطة كارل ماركس "صراع الطبقات في فرنسا" ــ

باريس ـ ايديسيون سوسيال ـ ١٩٥٢ ـ ص: ٤٨ وما بعدها .

(١١) نشير حول هذه النقطة الى الدراسات التي قام بها بي. أوكي الابن حول الولايات المتحدة في "Southern Polities".

(١٢) وهذا يفسر الثبات البالغ ـ بشكل كلي وجغرافي ـ للاصوات التي يحصل عليها الشيوعيون في بلاد شهدت مثل فرنسا وايطاليا، تحولات اجتماعية عميقة.

(١٣) سنتناول هذه النقطة التي أكدها بوجه خاص دعاة نظرية الصفوة بتفصيل أكثر في الجزء الثاني.

(١٤) وبخاصة دافيد ايستون.

(١٥) وبهذا المعنى ينبغي أن نفهم دستور "اتحاد الشعب الفرنسي" الذى وضعه الحزب الشيوعي الفرنسي في فترة يصفها بأنها فترة رأسمالية الدولة الاحتكارية، أى فترة تركيز السلطة السياسية والقدرة الاقتصادية في أيدى عدد محدود جدا من العناصر الاجتماعية التي توصف بأنها بورجوازية احتكارية.

(١٦) ومن المعروف أن هذه هي نظرة الماركسية الكلاسيكية التي تتنبأ بتجاوز النزاعات الطبقية عن طريق التملك الجماعي لوسائل الانتاج، والاقامة التدريجية لمجتمع لا طبقي يسمح بذبول الدولة.

(١٧) " الكتاب الاخضر".

(١٨) التعبيران من وضع غبريال آلموند.

(١٩) د. ا. آبتر "سياسات التحديث" ـ شيكاغو ـ مطبعة جامعة شيكاغو ـ ١٩٦٥ ـ ص: (١٨٧).

(٢٠) سيمور ليبسيت روكان "النظم الحزبية وتوزيعات الناخبين" ـ نيو يورك ـ دى فرى بريس ـ ص: (٤).

(٢١) لينين "ما العمل؟" ـ المختارات ـ باريس وموسكو ـ ١٩٦٩ ـ

ص: ١٣٥٠

(٢٢) المصـــــدر السابـــق ـ ص: ١٧٣٠

(٢٣) وهكذا يقول كارل كاوتسكي مثلا "ان العلم ليس البروليتاريا وانما فئة المثقفين" ـ نيوزايت (١٩٠١/١٩٠٢) ـ العدد العشرون ـ المجلـــد الاول ـ ص: ٨ ٠

(٢٤) لينين "مـا العمـــل؟" ـ المصـــدر السابـــق ـ التخطيط لنا ٠

(٢٥) "الكتاب الاخضـــر" الفصل الاول ٠

(٢٦) باريس ـ ١٩٧١ ـ فلاماريون (مجموعة العلوم) ٠

(٢٧) لا ينبغي أخذ هذا التعبير ـ الذى يستخدم كثيرا في الادب السياسي ـ بمعنى سيء، فهو لا يعبر الا عن الميل الكبير للغاية لدى المثقفين لمهام المسوءولية السياسية ٠

(٢٨) كارل ماركس "١٨ برومير لويس بونابارت" ـ باريس ـ اديسيون سوسيال ـ ١٩٦٣ ـ ص: ١٣ ٠

(٢٩) "الكتاب الاخضـــر" ـ الفصـل الاول ٠

هل تضمن مؤسسة الحزب او الأحزاب تحقيق الديمقراطية ؟

*

الاستاذ فيليب برود
أستاذ العلوم السياسية بجامعة رين
عضو مجلس ادارة الجمعية الفرنسية
للعلوم السياسية

أود أن أحاول الاجابة على هذا السوءال ـ وهو سوءال واسع وشديد الصعوبة في نفس الوقت ـ بأن أقصر اختياري لمادتي على مثال خاص هو: سير النظام السياسي الفرنسي متعدد الاحزاب. وقد لاحظ الرئيس القذافي بحق أنه "رغم ما يثيره صراع تعدد الاحزاب من نشاط سياسي... فنتيجة الصراع هي انتصار أداة حكم أخرى كسابقتها، أي سقوط حزب وفوز حزب..." وأنا أسعى هنا الى أن أوضح بطريقة تفصيلية:

ـ كيف يمارس الاقتراع العام بهذه الطريقة دورا محافظا بالغا، رغم التغييرات الظاهرية التي تجرى بين الاغلبية والمعارضة.

ـ كيف يوءدى الى اضفاء امتيازات لا على أدوات للحكم مقطوعة الصلة بالشعب بقدر أو بآخر فحسب، بل كذلك اضفاء امتيازات داخل صفوف الشعب على بعض فئات الرأى العام المسماة بالفئات "الوسطى".

ـ وكيف أخيرا، تشوه الحسابات الانتخابية التمثيل بأن تحابي أولئك الذين يكونون ـ داخل برلمان متعدد الاحزاب ـ أقرب

ما يكون الى الوسط.

ومبرر الاقتراع العام في الايديولوجية الليبيرالية، هو الامكانية التي يوفرها للشعب بأن يختار حكامه بحرية، ومن ثم أن يفرض التغيير سلميا. ولا مجال لانكار أن الاستفتاءات الانتخابية تغير دائما بعض معطيات الحياة السياسية، ولكن ما هي طبيعة هذه التغييرات؟ وعلى ما بالدقة يمكن أن تستند الارادة الشعبية في التغيير؟ قبل أن نجيب يحسن أن نعرض المستويات الاربعة الكبرى التي يمكن تبنيها.

١) تغيير الرجال :

ويتعلق بالفريق الحاكم الذى يسيطر على أجهزة الدولة، فحتى في حالة فوزه فان الناخبين يوءثرون على تكوينه (الوزراء أو القادة البرلمانيون الذين يهزمون، واتجاهات التحالف التي تضعفها نتائج التصويت). وبالاحرى، ففي حالة فشله، فان عليه أن يخلي المكان جزئيا لفريق مضاد. (لكن المعارضة لا تكسب أبدا بضربة واحدة كل أجهزة الدولة كما أوضحنا من قبل). فتغيير الحكومة أو اعادة التشكيل الوزارى يأتي دائما في نهاية استفتاء انتخابي (الانتخابات النيابية أو الرئاسية)، ولكن علينا أن نذكر أنها تحدث أيضا ــ وأحيانا ما تكون بالغة الاهمية ــ فيما بين اقتراعين، فاعادة التشكيل الوزراى خلال الفترة النيابية نفسها، عملية رائجة، ولدينا هنا مثال تغييرات الاغلبية (١٩٤٧ : نهاية التحالف الثلاثي. ١٩٥٣ : دخول الديغوليين الحكومة. ربيع ١٩٦٢ : خروج وزراء الحركة الجمهورية الشعبية M.R.P.

٢) تغيير السياسة :

وهو لا يتعلق فحسب بالفريق الحاكم وانما بالاختيار الذى

يتم عملياء رجال آخرون لقرارات أخرى. وقد أثار هذا الجانب من جوانب الاقتراع العام انتقادات اليمين للديموقراطية. انه يترك القرار "للاميين والجهلة وأنصاف المتعلمين"، وباختصار لغير الاكفاء (١)، ونحن نعتبر أن ما أمامنا هو تغيير في السياسة وليس تغييرا للمجتمع حيثما تستهدف الاصلاحات التي تطبق دعم الاطارات الاجتماعية العريضة القائمة وليس تغييرها الواعي.

٣) تغيير قواعد لعبة المؤسسات :

ولا يتعلق هذا بالرجال واستجابتهم لمشكلات الساعة واما بأساليب حل النزاعات المعلقة، أى القواعد الدستورية الصريحة أو العرفية، وتغيير المؤسسات يعني تغيير الاجراءات التي تجرى وفقا لها تسوية الصدامات بين الاغلبية والمعارضة، وبين السلطات العامة ذاتها، (وبوجه خاص البرلمان والحكومة ورئيس الجمهورية) وأخيرا بين الدولة المركزية والجماعات المحلية.

٤) تغيير المجتمع :

ويتعلق هذا بهياكل تنظيم المجتمع المدني (أو المجتمع بشكل عام)، ويعني هذا تغيير أساليب انتاج وتوزيع الثروات المادية والمعارف والسلطات، وتغيير توزيع التبعيات الكامنة في الحياة الاجتماعية فيما بين المواطنين والتي تؤثر على الاشخاص والممتلكات (التبعيات الضريبية والعسكرية، المساس بالحريات الفردية والملكية الخ...)، واقرار اجراءات جديدة لحل النزاعات الاساسية التي يمر بها المجتمع بأسره: نزاعات العمل، النزاعات بين المنتجين، النزاعات بين المنتجين والمستهلكين (المنافسة الحرة، تدخل الدولة،

التسيير الذاتي الخ٠٠٠) ٠

واذا كان الاقتراع العام حقا موءسسة تحت سيطرة أداة الدولة، تستجيب للمطالب الاساسية للطبقات الحاكمة، فلا نستطيع أن ننتظر منه السماح بالتغييرات على المستوى ٣ و٤ أو تسهيلها ٠ وعلى العكس فان تغييرات الرجال وتغييرات السياسة (بالمعنى الموضح فيما سبق) تبدو مسموحا بها تماما ان لم نقل مطلوبة من حيث أنها تقلل المخاطر الكامنة في اساءة استعمال السلطة، والمتاعب المرتبطة بانعزال الحكام عن مطالب المحكومين وتوقعاتهم ٠ صحيح أن المطالب المباشرة للطاقم السياسي الحاكم تتعلق بدخولهم، وان كان الاختفاء الموءقت قد يكون أحيانا أفضل وسيلة لضمان طول أمد بقائهم (انظر خبرة الجمهورية الرابعة) ٠ وعلى أى حال فان من مصلحة الاحزاب ذاتها ــ التي تسيطر على محافل الناخبين ــ أن تعرف كيف تغير الرجال بل كيف تلوى محاور سياستها لكي تبقي سلطتها، وبالاحرى فان مصلحة جهاز الدولة ــ منظورا اليه باعتبار أنه الذى يشكل النظام القائم وأن له موقفه في علاقة السلطة التي تربطه بالمواطنين التابعين ــ تكمن في قدر من مرونة الاداء تجعل من الايسر تقبل الاستقرار وذلك باختيار عدد من أكباش الفداء دوريا لمواجهة رد الفعل العدواني الذى يولده حتما أى استخدام للقسر، وأكباش الفداء هوءلاء هم رجال السياسية الذين فشلوا أو هزموا، أو الاصلاحات شديدة الاندفاع أو التي تفتقر الى الانـدفـاع ٠

لقد تأكد ضيق هذه التغييرات المحددة في ذلك الاستقرار غير العادى لنظم الحكم السياسي الديموقراطية، رغم الاضطرابات التي تثير سطح الحياة السياسية ٠ فالديموقراطيات الغربية تعرف من قرن ــ باستثناءات نادرة للغاية وكثيرا ما تكون هامشية ــ أما بديلا دون

تعاقب أو تعاقب دون بديل، اذا استخدمنا الصيغة الموفقة للغاية لاحد المراقبين . وفي الحالة الاولى، توجد معارضة مختلفة حقا، لها نظرة أخرى للمجتمع، لكنها لا تستطيع أبدا أن تصل الى السلطة بالاقتراع العام، وفي الحالة الثانية، تتناوب المعارضة دوريا مع الاغلبية، لكنها لا تفعل أكثر من حماية نفس النظام الاجتماعي، وتوجيه نفس المجتمع المـــدنـــــي .

والواقع أن "الديموقراطية السياسية" تدور دائما حول احدى هاتين الصورتين وفي حين أن انجلترا أو الولايات المتحدة تمارس تقليديا التعاقب دون بديل (دون تعدد حقيقي على مستوى أحزاب الحكومة الكبيرة)، فان فرنسا هي البلد الذى يفضل ما يمكن أن نسميه "الاغلبية الدائمة ذات الابعاد المتغيرة" . ففي ظل الجمهورية الثالثة كان الحزب الراديكالي في وضع يشكل فيه المحور الاجبارى الذى لا غنى عنه لكل أغلبية، سواء من حيث أهميته البرلمانية أو أهميته الاستراتيجية أو مرونة تكتيكه (التي كانت مضرب الامثال!) مما أتاح له أن يتكيف مع انعطافات الظروف دون أن يتهدده أبدا خطر التنحية جانبا . وخلال هذه الفترة لم يحدث سوى استثناء ملحوظ: ففي عام ١٩٣٦، كفل الاقتراع العام الفوز لجبهة شعبية أصبح الحزب الاشتراكي بقيادة ليون بلوم فيها الاكثر أهمية عدديا، كما أسهم التأييد الشيوعي في دفع حكومة الائتلاف التي تشكلت بين الاشتراكيين والراديكاليين الى ناحية اليسار، ورغم هذا ــ وكما لاحظ مراقب لا يمكن اتهامه بالراديكالية اليسارية ــ فان هذه التجربة في النهاية كانت تبدو في الظاهر مقطعة الصلة بالحكومات السابقة أكثر مما هي في الواقع . يقول جاك بوميير: "ان الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها الجبهة الشعبية، والتي اعتبرت في ذلك الحين ثورية تماما، تبدو

لنا الان مستحيلة للغاية ، اذا ما قارناها بما تحقق منذ ذلك الحين في فرنسا وفي الخارج، لا على يد حكومات اليسار فحسب بل كذلك على يد حكام لا يعتنقون أية عقيدة تقدمية" (٢) . وفضلا عن ذلك ، فان تنكر الراديكاليين واليسار المعتدل قد أوقف مبكرا للغاية استمرار تجربة كانت أصلا لاهثة الانفاس. وفي ظل الجمهورية الرابعة ، ابتداء من عام ١٩٤٨ ، ساد الوسط بالمعنى الواسع بلا منازع، القائم على تحالف بين الاحزاب المعادية للشيوعية وللديغولية (المستقلون والحركة الجمهورية الشعبية ، الراديكاليون ، الاشتراكيون) وشكل شريكان أو ثلاثة أو أربعة ائتلافا يقوم على وضع المؤسسات القائم والوضع الدولي القائم ، وعلى السياسة التي تصحب ذلك ، يخفف منها التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تحدد خارج المسرح السياسي.

وأخيرا ، في ظل الجمهورية الخامسة ، فان الحزب الراديكالي الجديد ، المحور الذى لا غنى عنه لكل أغلبية ، هو الحزب الديغولي الذى جاء عدد من قادته (ديبرى وشابان ديلماس) مباشرة من الراديكالية القديمة. وان لم يعد الاعيان الاقليميون الفرديون هم الذين يسيطرون (كما كان الامر في ظل الجمهورية الثالثة) وانما كبار الموظفين المنضبطين. وهكذا فان حزبا آخر هو الذى يمسك بالسلطة في الجمعية ابتداء من عام ١٩٥٨ ، وبوجه خاص ابتداء من عام ١٩٦٢ ، وانما بمساعدة حلفاء من الوسط. وقد حافظ على هذه السلطة ، دون انقطاع منذ ذلك الحين. وهكذا فان التغيير الوحيد ، على المستوى الثالث ، قد جاء على اثر ظواهر تغيير القوى صادق عليها الاقتراع العام فيما بعد (في عام ١٩٤٥ أو في ١٩٥٨) . أما التغيير الرئيسي على المستوى الثاني ، وقد جاء على اثر تغيير في الاغلبية في صفوف النظام (تمزق التحالف الثلاثي في مايو ١٩٤٥ ، وانتقال الشيوعيين

الى المعارضة) فقد حدث فيما بين انتخابين، ولم تحدث تغييرات واعية على المستوى الرابع على اثر اقتراع يكشف في الواقع عن اتجاه من هذا النوع.

وليست هذه "الاغلبية الدائمة ذات الابعاد المتغيرة" مجرد ضمان لاستقرار سلطة الدولة والنظام الاجتماعي، بل هي بالاحرى أداة للابقاء على طبقة سياسية تبقي مكانها بلا نهاية رغم قدر من التناوب في الافراد ـ أو بالاحرى بفضله ـ، وهكذا فان ثمة تقارب يفرض نفسه بين هذه الصيغة "الديموقراطية" للحكم والصيغة "الشمولية" لنظام الحزب الواحد اذ يجمع بينهما على الاقل ما يلي : انهما يحققان الاستقرار، ويحافظان على النظام القائم.

ولا ننكر أن الاقتراع العام يدخل اختلافات في أسلوب سير النظامين. أولا على مستوى اختيار الشخصيات الحاكمة. فهنا (الحزب الواحد) نجد الاختيار الاوليغارشي خالصا، تقوم به الهيئات العليا أو يتم الاختيار فيما بينها، أما هناك (النظام الديموقراطي ذو الاغلبية الثابتة) فان الاختيار الاوليغارشي تخفف منه ضرورة الحصول على تزكية الاقتراع العام (ولكن من السهل للغاية حين يكون المرء من قبل وزيرا أو معاونا لوزير أو مستشارا له شأنه في المعارضة الحصول على دائرة طيبة يؤكد فيها شخصيته) ولا يمنع هذا من أن هذا التصديق قد يؤدى الى منع اختيارات سيئة، مما يعزز أيضا من مصداقية مجموع الطبقة السياسية الحاكمة.

وعلى مستوى التصعيد للمناصب الرئيسية في جهاز الدولة وبخاصة الحكومة، فهنا (الحزب الواحد) تكون صراعات المشتركين والعاملين خفية وداخل الجهاز الحزبي، أما هناك فانها تكون جزئيا مكشوفة لان مختلف تشكيلات الاغلبية تواجه الانتخابات ولان نتائجها

الانتخابية من بين العوامل التي توءثر على توزيع المناصب الوزارية.

وعلى مستوى المعارضة، فهنا (الحزب الواحد)، ليس للمعارضة حق قانوني في الوجود، وهي تجد نفسها في الواقع، غير موجودة في الاطار الدستوري. أما هناك فانها قانونية ونشطة، لكنها لاسباب سنشير اليها فيما بعد، اما محكوم عليها بالعجز في الاطار الدستوري، أي محكوم عليها بأن تظل الى ما لا نهاية "معارضة ــ ضامنة" للتعددية.واما تستطيع أن تأمل في الوصول الى السلطة عن طريق الاقتراع العام وانما بشروط محددة توءدى الى تقارب اختياراتها الحقيقية مع اختيارات الاغلبية القائمة.

وأخيرا فعلى مستوى البديل السياسي في الاطار الدستوري، يستبعد نظام الحزب الواحد هذا الحق. صحيح أنه يعترف ــ وينظم ــ نوعا من التقارب بين الاشخاص، وقدرا من التعديل في السياسات المتبعة، لكن التغييرات الواعية لقواعد اللعبة الدستورية والنظام الاجتماعي القائم مستحيلة. والفارق الوحيد في ظل النظام الديموقراطي ــ لكنه فارق له وزنه ــ هو سيادة وهم امكانية البديل. وتوءدى ظاهرتان الى هذا الوهم: اذ توجد فعلا قوى سياسية مختلفة حقا، عن "الاغلبية الدائمة" ولو في اليسار المتطرف أو اليمين المتطرف (الا أنها لاتملك أدنى فرصة للفوز في الانتخابات)، كما توجد قوى سياسية معارضة يمكن أن تأمل في نجاح انتخابي (اليسار الدستوري) بفضل تقارب تدريجي لمواقعها المحددة مع مواقع الاغلبية القائمة، لكن هذا التقارب تخفيه الضجة التي تثار حول الاختلافات الثانوية، وكلما بدا انتصار المعارضة في متناول اليد ازدادت حدة الصراع بين أولئك الذين يتطلعون الى المحافظة على السلطة وأولئك الذين يتطلعون الى الاستيلاء عليها، مما يعطي أحيانا انطباعا زائفا بأن تمة مفهومين عن المجتمع يتصادمان

ويتوازنـــــان .

ولا يمنع هذا من أن يؤدى هذا الوهم بوجود بديل حقيقي الى تأثيرات حقيقية، فقدرة النظام الدستورى على التكيف مع فترات الازمة تعزز بفضل الاجماع العميق الذى يشجعه هذا الوهم حول جهاز الدولة والاقتراع العام ، أما نظم الحزب الواحد فانها على العكس محكوم عليها بأن تتصرف بطريقة أكثر وحشية ، وأقل كفاءة ، لانقاد النظام القائم حين يتهدده الخطر . فمرونة النظام "الديموقراطي" تعطي لجهاز الدولة فعالية أرقى .

ويلخص الجدول التالي السمات المميزة لنظام الحزب الواحد وللنظام "الفرنسي" لـ"الاغلبية الدائمة ذات الابعاد المتغيرة" من زاوية التأثير الذى يمارسه الاقتراع العام .

المشكلة / النظام	الحزب الواحد	الاغلبية الدائمة ذات الابعاد المتغيرة
اختيار الشخصيات السياسية الحاكمة	اختيار أوليغارشي خالص	اختيار اوليغارشي ، تقوم فيه هيئة الناخبين جزئيا بدور الحكم
التصعيد الى الجهاز القيادى للدولة	صراعات خفية بين الشلل والاشخاص	صراع الشلل والاشخاص (جزئيا للغاية) يطرح أمام هيئة الناخبين بحكم تعددية احزاب الاغلبية
وضع المعارضة	غير قانونية ومحكوم عليها بعدم الوجود في الاطار الدستورى	قانونية لكنها محكوم عليها في الاطار الدستورى اما بالعجز او بالتشابه مع الاغلبية
وجود بديل	مستحيل	وهمي لكن له تاثيرات حقيقية
تكييف السلطة السياسية مع الازمات	ضعيف	قوى

واذا كان تكيف نظام للسلطة ضمان لاستمراره، فاننا سنرى في الاقتراع العام، الذى يدخل عناصر مرونة لا نزاع فيها، موءسسة قادرة على الابقاء على نظام الحكم السياسي وجهاز دولته، ووجود تغيرات محدودة للغاية يبرز عدم مقدرة الاقتراع العام على أن يعرض للخطر الاغلبية ذات الابعاد المتغيرة القائمة في السلطة، ما لم يكن التعاقب قد أصبح ممكنا لان الاخر (المعارضة) قد أصبح نفس الشيء. وهذا هو ما حدث في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٦٩، في الجولة الثانية، في المبارزة بين بومبيدو وبوهر، فقد قدم الاول نفسه على أنه الصورة الوسطية الليبيرالية من الديغولية، وقد قدم الثاني نفسه على أنه... الوسطية الحقة والليبيرالية الاصيلة. ومثل هذا الطراز من الاستفتاءات التي تبدو مكشوفة بشكل زائف ـ والتي يمكن أن توءدى فعلا الى تعاقب الرجال أو الائتلافات أو السياسات التي تفصل بينها فوارق طفيفة ـ يقوى النظام الاجتماعي، اذ يتجنب البديل: النظام السياسي الشامل المتحجر أو النظام السياسي الشامل الاخر. أفليست هذه في الواقع صورة كل انتخابات قومية يكون للمعارضة فيها فرصة جدية للفوز؟

وتتطلب الاستحالة العملية لتغيير المجتمع بالاقتراع العام بعض الايضاحات حول الاليات التي تغلق الافاق المفتوحة نظريا، والتي تجعل الساحة الانتخابية المجال الذى تكتسب فيه سلطة الدولة بشكل خاص أفضل مرونة في الاداء.

ويتعلق أول هذه الايضاحات بالعلاقة بين الحملة الانتخابية بالمعنى الضيق وآليات تكوين المواقف والاراء السياسية.

ولا نزاع في أن الجدال والصدام الذى يجرى أثناء الاسابيع التي تسبق يوم الاقتراع بين أغلبية تلتزم موقف الدفاع (اذ ينبغي لها على الاقل أن تحافظ على مكتسباتها) ومعارضة أكثر هجوما من أى

وقت آخر، يخلق صدمة يمكن لها أن تهز جزءا هاما من الناخبين، كما أن عدد "المترددين" ـ في الاقتراعات ـ يبدو كبيرا نسبيا حتى نهاية الحملة الانتخابية (٣). وهذه الصدمة حتمية بقدر ما تكون امكانية الاقتراع العام مرتبطة بشروط معينة لسير الاقتراع: تعدد الاحزاب، المساواة الصارمة في المعاملة القانونية، الحياد الظاهر للسلطة السياسية الادارية الخ...

فالحملة الانتخابية غير متصورة في فرنسا دون ممارسة الحريات العامة للصحافة والاجتماع والاتحاد الخ... ولحرية النقد التي تترتب على ذلك نتيجتان: الاولى تشجيع الهبوط الشامل للطبقة السياسية والثانية اجبار القادة السياسيين على أن يتبرأوا من الادارة السابقة، سواء كانت ادارة الخصوم ـ وهذا يكون أمرا سهلا ـ أو ادارة الحلفاء السياسيين، وهذا يخلق الفرصة لخطابات ماكرة تتداخل فيها الموافقات الشاملة مع الانتقادات الجزئية وفقا لطريقة التدليل القائمة على "نـعـم... ولـكـن...".

غير أن كل الملاحظات حول سير حملة ما تبرز ظاهرة يحكمها تطور نوايا الناخبين: فالحملة الانتخابية توءدى بوجه خاص الى تأكيد الاتجاهات السياسية الموجودة من قبل، وتوفير الحجج للانصار، وضمان تثبيتهم في المعسكر، وبحدود مرسومة بقدر أو آخر من الدقة. ويمضي بعض مشاهدى التلفزيون الى حد ألا يروا الا المرشح الذى يوءيدونه، والبعض الاخر لا يستطيعون تحمل روءية (في التلفزيون) أو سماع (في الاجتماعات الانتخابية) مرشح المعسكر المضاد الا لتنشيط عدائهم أو تجديد قدرتهم الانتقادية. صحيح أن التحقيقات الوطنية عن نوايا الناخبين توضح تطورات: هبوط أو تحسين في المواقع الاولى لمرشح ما أو حزب ما يمكن أن تلمح الى وجود البديل. ولكن بين من؟.

ويعطينا الاستطلاع (٢٠ ـ ٢٥ فبراير ١٩٧٨) عن المترددين التحديدات التالية :

ـ من يترددون بين أحزاب اليسار	٢٢٪
ـ من يترددون بين تشكيلات الاغلبية الحالية	٣٦٪
ـ من يترددون بين الاغلبية الحالية واليسار	٣٥٪
ـ ممتنعون	٨٪

ومن المحتمل ـ نظرا لما نعرفه عن توزيع الاصوات في الجولة الثانية ـ أن أولئك الذين يترددون بين الاغلبية الحالية واليسار يوازنون بوجه خاص بين التصويت مع الاتحاد من أجل الديموقراطية الفرنسية (U.D.F.) (الاغلبية غير الديغولية) والتصويت للحزب الاشتراكي أو للراديكاليين اليساريين، وبشكل ثانوى، بين التصويت للتجمع من أجل الجمهورية (R.P.R.) والتصويت للحزب الاشتراكي، وعلى العكس قليلون يترددون بين الحزب الشيوعي الفرنسي وأحد أحزاب الاغلبية. كما أننا نعرف أن التكوينات السياسية أو المرشحين الخارجيين الذين يطرحون اشكاليات مختلفة حقا أو يعتبرون مختلفين حقا يمكن أن يتطلعوا الى قدر من النجاح في الحصول على التقدير دون أن يتطلعوا أبدا الى اختراق الحاجز الانتخابي، وقد أوضحت ذلك الانتخابات الرئاسية مرارا، من مارسيل باربو ١٩٦٥، حتى آلان كريفين ١٩٦٩، أو أرليت لاجولييه أو رينيه ريمون عام ١٩٧٤.

فماذا يعني هذا ان لم يعن أن تأثير حملة محدودة على الفوز بمدى التقبل المحدود لدى الناخبين؟ ان هناك عددا من الموضوعات لا يستطيعون قطعا فهمها ولا حتى الاستماع اليها، لانها تنتمي الى عقلية لم يتكيفوا معها بعد. (في عام ١٩٧٤ التشكيك في النمو، في عام ١٩٦٥ مقاومة الشركات المتعددة الجنسية، في عام

١٩٥٦ تحرير الجزائر) • وهم على العكس يصغون الى كلمات كالاوثان، يثير غيابها القلق، ويثير عدم تحديدها الاطمئنان (الدفاع عن الحريات••• ضمان العدالة الاجتماعية••• تحديث الاقتصاد•••) •

وتحدث في الواقع ظاهرة أساسية : ففي كل المجتمعات نجد الاراء السياسية مشكلة مسبقا بأدوات السلطة : أجهزة التكييف الاجتماعي السياسي التي يطلق عليها لويس ألتوسير – وفقا لمصطلح قابل للاعتراض – الاجهزة الايديولوجية للدولة، وهذه الاجهزة هي التي "تشكل" وتغرس المواقف والاراء والنماذج التي تضيق الى حد بعيد تقبل البالغين، فاذا كان هناك تقبل لليمين، وتقبل لليسار (٤)، فان هناك أيضا – بشكل عام – تقبلا للسياسة، للحديث السياسي، تخلقه تماما أجهزة الدولة الايديولوجية، واذ تعمل هذه الاجهزة في ما يمكن أن نسميه مع بورديو العنف الرمزى (في مقابل عنف القسر البدني) فان دورها الصريح هو نقل المعارف والمهارات (المدرسة والعائلة بوجه خاص، ولكن أيضا المنشآت والكنائس والجيش والاجهزة النقابية والسياسية ووسائل الاعلام)، وأثرها الفعلي هو ضمان الاذعان لنظام قائم • وكما يقول ألتوسير فان "المدرسة (ولكن أيضا المؤسسات الاخرى للدولة، مثل الكنيسة وغيرها من الاجهزة مثل الجيش) تعلم المهارات وانما في أشكال تكفل التبعية للايديولوجية السائدة" (٥)، مقولة "تصور المدرسة كبيئة محايدة، خالية من الايديولوجية، حيث يقوم معلمون يحترمون "وعي" و"حرية" الاطفال الذين عهد بهم اليهم آباؤهم • وهم أيضا أحرار (أى ملاك لاطفالهم) بايصال حرية البالغين واخلاقيتهم ومسؤوليتهم اليهم بالمثل الذى يضربونه وللمعرفة والادب دورهما التحررى" (٦) • والواقع أن هذه المقولة المستترة – ومن ثم فانها أيسر تقبلا – تعد عملية تكييف اجتماعي قوية، أى عملية تبني

المشارب والادوار والسلوك الذى يتطلبه سير المجتمع كما هو عليه، وانطلاقا من أجهزة التكييف هذه ـ وأكثرها أهمية اليوم العائلة والمدرسة ـ يتشرب الفرد مبكرا جدا، وبطريقة لا تكاد تمحى. (بالنظر الى الاليات المادية لتكوين الشخصية) ما يسميه بورديو "التعسف الثقافي" الخاص بمجتمع معين، وهذا "التعسف الثقافي" الذى يعبر عن المصالح الفردية والرمزية للمسيطرين يبدو كأنه الثقافة في مواجهة اللاثقافة، القدرة على العيش اجتماعيا في مواجهة الانحراف المرضي، وهو ـ في المجال السياسي الواضح ـ يضيق حقل ما هو مسموح به وواقعي ومتصور في مواجهة ما هو غير قابل للتحقيق ووهمي وطوبوى.

ومن هنا فان "التعسف الثقافي" انما تفرضه السلطات الايديولوجية التي يلعب جهاز الدولة فيها دورا يتزايد، لكنه ليس بعد وحيدا في مجتمع غربي كمجتمعنا. انه هذا الرصيد المشترك من المراجع والقيم والقواعد والرموز الذى يحدد مجال التقبل الممكن لدى الناخبين لوعود التغيير. وهم لا يستطيعون أن يفهموا الا ما ليس غريبا تماما على بنائهم السياسي. وهذا هو السبب في أن قادة الاحزاب ـ حتى اذا افترضنا أنهم يفلتون من هذا التعسف الثقافي الصارم ـ لا يستطيعون الا أن يندرجوا في نطاق قابلية الناخبين الذين يسعون الى كسبهم أو الاحتفاظ بهم، انهم لا يستطيعون أن يخاطروا بتجاهل الحدود. ولهذا السبب فان الخطابات السياسية تتشابه تشابها غريبا، أو على الاقل تلك التي تستهدف الفوز عن طريق الاقتراع العام، فخارج ابراز الخلافات الثانوية، خارج المسرح بالمعنى الحميم حتى لو امتد فيما بين الحملات الانتخابية، نجد القادة يعدون بنفس الاشياء، أو بدقة أكبر يقدمون الوعود وفق قواعد متطابقة: نمو أفضل ... توزيع أعدل ... الاقتصاد في خدمة الانسان ... توفير فرص متكافئة للجميع ... حماية الحريات..

الدفاع عن الطبيعة والبيئة.. الخ... واذا كانوا بعد ذلك وحالما يصلون الى السلطة يتبعون أساليب متقاربة، فان هذا يرجع الى أغلال الهيكل الشامل للسيطرة الذى لا تمثل الدولة سوى واحدا من مكوناته، ولا يمثل القادة المنتخبون الا واجهته. ومن ثم فان كل شيء يتعاون في الواقع ـ قبل الانتخابات وبعدها ـ على أن تكون وعود المتنافسين وأعمالهم قريبة من وعود خصومهم وأعمالهم، ولا يمكن لحرية التعبير التي تتضمنها الحملة الانتخابية الا أن تندرج تماما في الكتلة الضيقة للتقبل "الذى شكلته" الاجهزة الايديولوجية منذ بداية تكييف الطفل اجتماعيا. ويتعلق الايضاح التالي الذى يتيح لنا ابراز الاسباب التي لا يمكن للاقتراع العام نتيجة لها أن يحدث الا تغييرا محدودا بمنطق سير الاجهزة الانتخابية.

واذا نحن افترضنا ـ على أساس التقارب السياسي ـ أن أى تحالف ليس مستبعدا : ائتلاف أ وب، ائتلاف ب وجـ، ائتلاف جـ ود، (ولكن ليس بين ائتلاف أود على أساس الرفض المشترك)، فان من الواضح أن الاحزاب المعتدلة في المنطقة ب وجـ في وضع أفضل (٧) من أحزاب الطرفين. فهي جميعا ـ في المقام الاول ـ ممثلة في كل الائتلافات المتصورة، بل توجد صيغة تستبعد كل "الاطراف" (كتلة ب وجـ)، في حين أن العكس ليس صحيحا (الائتلاف المستحيل أ ود). وبحكم استحالة التحالف بين أ ود لتشكيل أى ائتلاف الا ائتلافا سلبيا، فان الاحزاب المعتدلة يمكن أن تنجح في فرض نفسها رغم أنها أقلية.

مثـــال :

أ ٣٠٪ من المقاعد.

د ٣٠٪ من المقاعد.

ب + جـ ٤٠٪ من المقاعد.

ويظل الأئتلاف ب وجـ ائتلافا لا بديل عنه بالمعنى الضيق للكلمة رغم المخاطر الجدية.

وفضلا عن ذلك فان الاحزاب المعتدلة في المنطقة ب وفي المنطقة جـ في وضع أفضل من حيث المساومة السياسية في اللعبة البرلمانية، لانهما دائما فئتين متصورتين : ب يمكن أن تتحالف في اتجاه أ ، أو في اتجاه جـ ، ان لم يكن في كلا الاتجاهين في نفس الوقت. وجـ يمكن أن تتحالف في اتجاه ب أو في اتجاه د ، وعلى العكس فان الاحزاب المتطرفة ليس لها من خيار الا الانكفاء على نفسها داخل العجز المؤسسي أو التحالف مع شركاء المنطقة الاقرب، وهذا يضفي على الاحزاب المعتدلة قوة أكبر في المفاوضة، اذا استبعدنا العوامل الاخرى خارج الدستورية التي يمكن أن تتدخل (٨).

وأخيرا ، فحتى لو سحق المتطرفون الوسط انتخابيا فان الاحزاب المعتدلة تحتفظ رغم ذلك بكسب على المستوى البرلماني بفضل المنفعة المتزايدة للاصوات اللازمة لتحقيق الاغلبية، وستساوم على هذه المكاسب بثمن غال جدا ، أى على حساب المطالب الاكثر راديكالية لاحزاب المنطقة أ أو أحزاب المنطقة د.

وبشكل محدد ، فقد تجسدت هذه المعطيات النظرية في ظل الجمهورية الرابعة عن طريق زيادة التمثيل الوزارى لاحزاب الوسط الصغرى (U.D.S.R.) والراديكاليون والحركة الجمهورية الشعبية والمستقلون فيما وزاء البحار، ووجودهم شبه الدائم في السلطة في صحبة المستقلين والحركة الجمهورية الشعبية والاشتراكيين. فمن بين أربعة وعشرين رئيسا للمجلس تولوا بعد رحيل ديغول، كان اثني عشر بالتمام والكمال يحملون شارة (U.D.S.R.) أو الراديكاليين (وهما تشكيلان يمثلان ما بين ٨،٥٪ و١٢،٥٪ من مجموع الاصوات التي

اشتركت في انتخابات ١٩٤٦ و١٩٥٦)٠

وخلال الانتخابات النيابية في مارس ١٩٧٨ ، أعطى تطبيق التمثيل النسبي الكامل النتائج التالية :

	مقعد		مقعد
الحزب الشيوعي	١٠٧	الاتحاد من أجل الديموقراطية	١٠٠
اليسار المتطرف	٦	التجمع من أجل الجمهورية	١١٩
الحزب الاشتراكي	١٣٤	أحزاب أغلبية متنوعة	١٨
أحزاب يسارية متنوعة	٢	اليمين المتطرف	٢
مجموع اليسار	٢٤٩	مجموع غير اليسار	٢٣٩

ولكن حتى لو افترضنا أن الناخبين قد تصرفوا بنفس الطريقة في اطار أسلوب اقتراع مختلف ، فسيظل صحيحا أن أغلبية اليسار ستكون تحت رحمة ارتداد أقلية من النواب الرادكاليين اليساريين ان لم نقل الاشتراكيين الذين لا يقبلون تنفيذ سياسة حكومية غير السياسة المعتدلة. واذا كان ضغط الحزب الشيوعي شديدا للغاية، فان الحزب الاشتراكي يمكن أن يشكل أغلبية بديلة مع الاتحاد من أجل الديموقراطية الفرنسية (U.D.F.) ، وعلى العكس فان الديغوليين والشيوعيين يظلون ــ من الناحية البرلمانية ــ دون حل بديل ، ولا يستطيعون أن يفكروا في التحالف معا .

وبالنسبة للاقتراع بالاغلبية على جولتين ظهر تاريخيا موقفان في فرنسا :

ففي ظل الجمهورية الثالثة، اقترن الاقتراع بالدوائر بتعدد الاحزاب دون استقطاب بين اثنين ، وبشكل عام لم تكن التنازلات في

العادة تتم بشكل أوتوماتيكي ، وكان انضباط الناخبين ـ فيما يتعلق بنقل أصوات اليسار واليمين ـ انتقائيا للغاية . وكان اعتدال مرشح في العادة ـ حتى خارج شارته الحزبية ـ هو ورقته الرابحة الاساسية لتجميع الحد الاقصى من الاصوات التي حصل عليها منافسوه الذين تنازلوا أو انسحبوا .
والواقع أن الانتخابات في ذلك العهد قد كفلت بشكل منطقي تماما تمثيلا انتخابيا زائدا للاحزاب الواقعة في وسط الرقعة السياسية ، وتمثيلا منخفضا للاحزاب الواقعة في طرفيها ، سواء بالنسبة لليمين المتطرف الذى كان غائبا عمليا في صورته السافرة ، أو بالنسبة لليسار المتطرف الذى كان يجسده حينئذ الحزب الشيوعي . وتضاعف التمثيل الانتخابي الزائد للمعتدلين على مستوى الحكومة ، لان أحزاب الوسط ـ في هذا التعدد الحزبي ـ هي الدعامة الالزامية لكل ائتلاف . وبطريقة أو بأخرى ، ومع حلفاء من اليمين (الكتلة القومية) أو من اليسار (الجبهة الشعبية) ، كانت كتلة الوسط مع الحزب الراديكالي بقيادة ايدوار هيريو وايدوار دلادييه ، المحور الحقيقي لكل الوزارات التي تشكلت منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٤٠ . واذا كانت قيادة الحكومة قد أفلتت منها في ١٩٣٦ ، فقد ظلت مع هذا الحكم المطلق الحقيقي ـ من الناحية البرلمانية ـ لبقاء حكومة بلوم أو لضياعها .

وفي ظل الجمهورية الخامسة أخلى التنوع متعدد الاطراف المكان تدريجيا . (موقتا ؟) للانقسام الى كتلتين تختلف أساليب أدائهما الداخلية على المستوى الانتخابي . وتشجع النصوص التي تحكم الانتخابات الرئاسية هذا الاتجاه (٩) لتكوين انفصال في الوسط ، اذ تنص على أنه لا يجوز أن يدخل انتخابات الاعادة سوى مرشحين اثنين (هما عادة اللذان حققا أكبر الاصوات) . ونفس الامر في الانتخابات النيابية ، فانعزال حزب ما لا يمكن أن يكون الا قاتلا بالنسبة له في

الجولة الثانية : اذ ينبغي له أن يعقد اتفاقات تنازل متبادل للاستفادة من نقل الاصوات. وتعزز من هذا الاتجاه، القاعدة التي تنص على ألا يدخل انتخابات الاعادة المرشح الذى لم يحصل على ١٢،٥٪ من الاصوات المقيدة. ومن هنا فان على كل من اليسار أو اليمين أن يقيد منذ الجولة الاولى تعدد المرشحين اذا أراد أن يدخلا الجولة الثانية.
وفي التخطيط النظرى لسير العملية في هذا الشكل (أسلوب اقتراع فردى داخل اطار استقطاب ثنائي) يكون التمثيل الزائد للاراء المتوسطة نتيجة سلوك الناخبين في الجولة الثانية.

الكتلة ـ ١ ـ

المنطقة ـ أ ـ	المنطقة ـ ب ـ
اليمين المتطرف	اليمين المعتدل/الوسط

الكتلة ـ ٢ ـ

المنطقة ـ جـ ـ	المنطقة ـ د ـ
اليسار المعتدل	اليسار المتطرف

فاذا افترضنا أن المكونات الداخلية لكل كتلة ـ المكون "المتطرف" والمكون "المعتدل" ـ متوازنين انتخابيا، فان نقل الاصوات المعتدلة نحو المرشح المتطرف الذى وصل الى رأس القائمة أقل يقينا من الوضع العكسي، ويمكن للمرشح المعتدل من كتلة ما (المنطقة ب أو المنطقة جـ) أن يتمتع بجزء من أصوات المعتدلين من الكتلة الاخرى اذا واجه "متطرفا".

وهكذا فان الاقتراع العام ـ حتى ما اذا لم نضع في الاعتبار

مكائد التنظيم التي يمكن أن تضخم من اتجاهاته ــ لا يشجع أنصار التغيير الجذرى، أنصار مقولة القطيعة، وانما هو يحابي بشكل متحيز الاراء "المعتدلة" التي تعرف بأنها أقرب الاراء الى التعسف الثقافي السائد أو ــ اذا فضلنا التعبير ــ الى النظام والسلطة التي نجحت في أن تضفي على نفسها الشرعية اجتماعيا. وبشكل محدد، وفيما يتعلق بالاغلبية الرئاسية، فان هذا يضفي ميزة على الحزب الذى يبدو أقرب الى الرئيس.

وتلخيصا لما قلناه :

ــ في ظل نظم التمثيل النسبي (الجمهورية الرابعة) تتخذ مكافأة المعتدلين شكل التمثيل الزائد لاحزاب الوسط في صفوف الائتلاف الحكومي ان لم يكن ــ بفضل التحالفات الانتخابية ــ في صفوف الجمعية الوطنيـــــة ذاتهـــا.

ــ في ظل الاقتراع بالاغلبية بين قطبين متقدمين (الجمهورية الخامسة منذ ١٩٦٧) تتخذ مكافأة المعتدلين شكل تمثيل انتخابي زائد للمكونات المعتدلة في كل من الكتلتين المتناحرتين، يخفف منه "امتياز حزب الرئيس" ويرافقه سحق أحزاب الوسط التي ترفض اختيار معسكر (وهو أمر يختلف تماما عن سحق الوسطية). ومن هنا فان البديل النظرى هو أغلبية يسيطر عليها المعتدلون في الكتلة ١ أو أغلبية يسيطر عليها المعتدلون في الكتلة ٢.

ــ في ظل نظم الاقتراع بالاغلبية دون قطبين (الجمهورية الثالثة في الاساس) تتخذ مكافأة المعتدلين شكل تمثيل انتخابي وحكومي زائد لكتلة الوسط أو لحزب وسطي (الراديكاليون بوجه خاص).

ختـــــــام :

لا شك في أن التفكير النظرى ، الذى يسود "الكتاب الاخضر" ، والممارسة السياسية التي قامت هنا في ليبيا يقابلان في النظم الغربية بحركة تساؤل متزايدة ، وبقلق وشك بشأن المؤسسات الراسخة : الاقتراع العام والنظام التمثيلي . ونعتقد أن هذه المؤسسات تمثل بلا منازع تقدما في طريق الديموقراطية ، وهذا هو السبب في أن ما ينبغي أن ندينه لدينا ، ليس هو وجودها ، وانما التجميد المبالغ فيه لها ، هذا التجميد الذى يمنع البحث بشكل نشط وكاف عن طرق ووسائل اختراق ديموقراطية جديدة . ويمكن أن يتبنى صيغة الرئيس القذافي القوية : "لا نيابة عن الشعب" ، كل من لا يعتبرون المجتمع الليبيرالي الراهن مرحلة لا اجتياز لها من التطور البشرى ، ولا درجة كماله الاسمى ، حتى ولو كانوا يبحثون في طرق مختلفة تتكيف مع تقاليدهم السياسية والثقافية النوعية ، عن وثبة الى الامام للديموقراطية .

المـــراجــــــع

(١) أ. تـارديـو "السيادة الاسيـــرة" ـ ١٩٣٦.

(٢) في "الشؤون الفرنسية الكبرى" ـ جوليـــار ـ ١٩٦٧ ـ ص: ٣٥ .

(٣) في عام ١٩٧٨، أجرت "ويست فارنس" استطلاع الرأى فيما بين ٢٠ و٢٥ فبراير في ١٠٥ دائرة على عينة تمثل السكان، وأوضح الاستطلاع ـ قبل ١٠ أيام من موعد الاقتراع ـ وجود ١٨٫٠٪ من المترددين، أى "ممن أعلنوا أنه من الممكن أن يغيروا رأيهم" قبل الجولة الاولى، لكن ٠٥٪ فقط من هؤلاء المترددين كانوا يفكرون في عدم الاشتراك في الاقتراع ـ ويست فرانس ـ ٢ مارس ١٩٧٨.

(٤) أى مجال ضيق من العبث أن يتحدث المرء خارجه اذا أراد أن يصغى اليه الناس.

(٥) لويس آلتوسير "مــواقـف" ـ ادسيون سوسيال ـ ١٩٧٦ ـ ص: ٧٣ و٩٦ .

(٦) من وجهة نظر الحساب البرلماني الضيقة، وبالتالي في لعبة المؤسسات وحدها.

(٧) ففي ألمانيا في ظل جمهورية فيمـار عام ١٩٣٢، ورغم القوة الانتخابية للحزبين النازى والشيوعي، كان فون بابن يعتقد ـ من الزاوية البرلمانية ـ أنه ما زال سيد اللعبة، ومن هنا جاء عرضه على هتلر أن يصبح مستشار الرايـخ.

(٨) ولها أيضا أسبابها الاجتماعية والسياسية (وبخاصة اختيار الاشتراكيين الاتجاه الى اليسار).

نحو الثورة الاشتراكية العالمية

*

السيد هيد

١ ــ الديموقراطية

ان النضال في سبيل الديموقراطية الحق تقع في الصميم في الكتاب الاخضر: "ان أعتى الديكتاتوريات التي عرفها العالم قامت في ظل المجالس النيابية" حسب تعبير الكتاب الاخضر. ويقول لينين: "هاكم الجوهر الاساسي في النظام البرلماني البورجوازى: أن تقرر ــ ولسنوات ــ أى عدد من الطبقة الحاكمة عليه أن يقمع ويسحق الشعب عن طريق مجلس نيابي" (الدولة والثورة). ينتج عن ذلك حسب تعبير الكتاب الاخضر: "أنه أصبح من حق الشعوب أن تكافح من خلال الثورة الشعبية من أجل تحطيم أدوات احتكار الديموقراطية والسيادة السياسية لارادة الجماهير المسماة المجالس النيابية".

وهذا ما يشبه قول تروتسكي في مقطع شهير من كتابه "الارهاب والشيوعية" الذى ألفه حين كان رئيسا أعلى للجيش الاحمر السوفياتى عام ١٩٦٠:

"ان الثورة العنيفة أصبحت اليوم ضرورية وذلك لان مطالب الحركة التاريخية لا تستطيع أن تجد طريقها عبر جهاز الديموقراطية البرلمانية. اذ هذا هو الحساب الذى يحسبه البورجوازى الرأسمالي : "لاني أملك الاراضي والمعامل والمشاغل والمصارف، لاني أملك الصحف والجامعات والمدارس، لاني (وهذا هو الاهم) أمسك بزمام الجيش، فان جهاز الديموقراطية، مهما كان شكله التنظيمي، سوف يبقى طوع ارادتي. وسأخضع لمصالحي الشخصية روحيا وماديا، الطبقات الوسطى والسفلى الغبية. فاقمع ـ وسأقمع باستمرار ـ خيالها بعظمة مشيّداتي ومعاملاتي ومشاريعي بل وجرائمي. وفي لحظات الاستياء الشعبي والتهامس أنشيء محو ٢٠ صمام أمان وشاريا. وأنشىء في اللحظة المناسبة أحزاب معارضة لا تلبث أن تزول بعد أن تؤدى مهمتها بالسماح للطبقات الوسطى والسفلى بالتعبير عن سخطها دون أن ينال الرأسمالية من هذا السخط أى أذى، ووراء قناع التعليم الالزامي للجميع أبقي جمهور الشعب في الجهل المطبق ولا أسمح له بالارتقاء الى ما فوق المستوى الذى يحدده خبرائي ويعتبرونه عتبة الانعتاق الروحي. ثم أفسد وأخدع وأرهب أصحاب الامتيازات أو الاقل امتيازا في البروليتاريا نفسها. بهذه التدابير أمنع زعماء الطبقة العاملة من لفت انتباه أغلبية أعضائها. وأحتفظ، على كل حال، بين يدى بسلاح السيطرة والارهـــاب".

ترد البروليتاريا الثورية على ذلك بهذه الطريقة: "اذا، ان الشرط الاساسي للخلاص هو نزع سلاح السيطرة من يد البرجوازية. اذ لا يسمح لنا المنطق أن نأمل باستلام السلطة سلميا ما دامت البورجوازية تحتفظ بين يديها بأداة الحكم. أنه من المستبعد بل من المستحيل استلام السلطة باتباع الطريق التي سلكتها البورجوازية نفسها

ثم حرّمتها على الاخرين ، أى طريق الديموقراطية البرلمانية. لا طريق لنا سوى استلام السلطة بنزع أداة الحكم من البورجوازية. فأغضّ النظر عن التوازن الشكلي بين القوى البرلمانية وأستولي على القوى والمصادر الاساسية في الانتاج لاخضاعها لادارة جماعية. وأحرر الطبقات الوسطى والسفلى من السبات العميق الذى أغرقتها فيه الرأسمالية. وأبين لهم عمليا فحوى الانتاج الاشتراكي ، فتدعمني اذ ذاك حتى المجموعات الاكثر تأخرا وجهلا ، وخوفا في المجتمع وتشارك طوعا وبكل ذكائها في عملية البناء الاجتماعي".

ولكي نفهم جدا دجل "الديموقراطية" البرلمانية (أو الاستفتاء) ونمط الثورة اللازمة لسحقها ، علينا أن نعرف جذور الانظمة البرلمانية ماديا وتاريخيا.

علينا تجاوز المظاهر لنبلغ الجزهر.

ان عورة الديموقراطية البرلمانية لا تتبدل من مختلف وسائل التصويت أو التمثيل التي نتبعها. فهذه ليست سوى قضايا شكلية.

الجوهرى في هذه الديموقراطية هو أن الامبريالية وحلفائها يهشون للجماهير حتى تبلغ مرحلة من النضج ويغذونها حتى يتسنى لهم تصفيتها. ففي صراعها ضد الاقطاعية، ظهرت الديموقراطية البورجوازسة بمظهر تقدمي، لكن ما أن كان لها ما أرادت حتى أصبحت أداة تستعملها الطبقة الحاكمة وعملاوءها للتمسك بالسلطة.

اليكم ما يقول الكتاب الاخضر بهذا الصدد :

"وبما أن نظام الانتخابات للمجالس النيابية يقوم على الدعاية لكسب الاصوات اذا فهو نظام ديماغوجي بكل معنى الكلمة وأن الاصوات يمكن شراوءها ويمكن التلاعب بها وأن الفقراء لا يستطعون خوض معارك

الانتخابات التي ينجح فيها الاغنياء دائما ... فقط.

ان نظرية التمثيل النيابي نادى بها الفلاسفة والمفكرون عندما كانت الشعوب تساق كالقطيع بواسطة الملوك والسلاطين والفاتحين وهي لا تدرى. وكان أقصى ما تطمع فيه الشعوب في تلك العصور هو أن يكون لها ممثل ينوب عنها مع أولئك الحكام الذين كانوا يرفضون ذلك ولهذا كافحت الشعوب مريرا وطويلا لتحقق ذلك المطمع.

اذن لا يعقل الان بعد انتصار عصر الجمهوريات وبداية عصر الجماهير أن تكون الديموقراطية هي الحصول على مجموعة قليلة من النواب ليمثلوا الجماهير الغفيرة".

ويقول تروتسكي بهذا الصدد:

"ان الضرورة الى انتزاع الديموقراطية من الاقطاعية انتشرت شيئا فشيئا كدوى معركة. ولكن روحية القانون الطبيعي (أى نظرية الديموقراطية الشكلية) أبدت بالتدريج وجهها الرجعي بانشاء نظام مثالي من شأنه أن يقمع الاحتياجات الحقيقية لدى الجماهير الكادحة والاحزاب الثورية.

هذا ما يقوله القانون الطبيعي، الناشيء عن النظرية الديموقراطية، للعامل: كافة الناس متساوون أمام القانون مهما كان أصلهم أو ممتلكاتهم أو وضعهم. ولكل منهم نفس الحق في التأثير بنفس القدر على مصير المواطنين". ان هذا المثال الاعلى خلق ثورة في ضمير الجماهير بقدر ما أدان الحكم المطلق وامتيازات الارستوقراطية والحق في الملكية. غير أن الضمائر استنامت شيئا فشيئا واتخذ الفقر والاستعباد والمهانة صفة الشرعية، اذ كيف يمكن الثورة ضد الاستعباد في حين يحق لكل شخص أن يوءثر في حياة المواطنين؟

فروتشيلد الذى صك دم الشعوب ودموعهم على قطع

النابوليون الذهبية الناتجة عن دخله، له الحق بصوت واحد في الانتخابات النيابية. والفلاح الجاهل الذى لا يعرف كيف يوقع اسمه، ويأوى الى فراشه بثيابه مدى الحياة، ويتيه في المجتمع كالخلد، له نفس الدور في تمثيل سيادة الشعب فاذا به يتساوى مع روتشيلد أمام القضاء وفي الانتخابات. وأما في ظروف الحياة الحقيقية وفي المسار الاقتصادى والعلاقات الاجتماعية وظروف المعيشة، فلا مساواة مطلقا بين المواطنين، اذ تتراكم الرفاهية البراقة في جهة، بينما يتفاقم الفقر واليأس في الجهة المقابلة. وهكذا تغيب هذه التناقضات الهائلة من الصرح القانوني حيث لا تظهر الا بعض التشوهات الطفيفة.

وظهرت بعد ذلك نظريات عن ديموقراطية نظرية ترمي الى اغراق الجماهير في جو قمعي لا أشرس ولا أدهى. فكان الشكل المثالي للرأسمالية المتمثل بحرية المبادرة.

ثم زال هذا الشكل المثالي لتحل محله الرأسمالية الاحتكارية والامبريالية، فكانت "الديموقراطية" هي الستار الذى تتخفى وراءه الديكتاتورية.

ان القضية الحاسمة ليست في امتلاك السلطة الشرعية نظريا، بل في امتلاك السلطة الاقتصادية عمليا.

وبتعبير آخر، أن قضية الديموقراطية البرلمانية الاساسية لا تمس جانبها التمثيلي بل ما تشمله في طياتها من طبقات اقتصادية.

وخلاصة القول، لا تستطيع الطبقة العاملة أو الجماهير المسحوقة أن تتحرر، هي وباقي الانسانية، الا اذا انتصرت الديموقراطية لتبني مجتمعا لا طبقات فيه، ولا حاجة لدولة تسيطر على المجتمع.

وهذا ما عبر عنه انكلز باختصار في كتابه "في أصول الاسرة والملكية الخاصة والدولة".

"ان الدولة ليست قائمة منذ الازل. فهناك مجتمعات لم تحتج اليها، ولم يكن لديها أية فكرة عنها أو عن سلطتها. لم تصبح الدولة ضرورة ماسة الا في طور معين من النمو الاقتصادى هو طور تقسيم المجتمع الى طبقات، وبسبب هذا التقسيم نفسه. واليوم نتقدم بسرعة نحو طور من نمو الانتاج لم تعد فيه هذه الطبقات ضرورية للانتاج بل تصبح عائقا أمامه. ولهذا سوف تزول هذه الطبقات حتما كما ولدت. وبزوالها تزول الدولة، لا ريب في ذلك. وسوف يعيد المجتمع الجديد تنظيم الانتاج على المشاركة الحرة والمتكافئة بين كافة المنتجين، فيضع اذاك الدولة في موضعها الحقيقي أى في متحف للاثار، قرب المغزل القديم والفأس البرونزية.

غير أننا لن نبلغ بداية انحلال الدولة الا اذا قامت الجماهير بقلب البورجوازية وعملائها وسحقهم.

ولكي تستطيع الجماهير أن تسيطر على السلطة الاقتصادية لتؤسس اقتصادا اشتراكيا بالرغم من تخريب المستغلين القدماء، يجب عليها أن تقيم من نفسها سلطة تقهر البورجوازية وتمحو ما تبقى من قوتها.

يقول لينين:

"تحتاج البروليتاريا الى سلطة دولة، الى تنظيم مركزى قائم على القوة والعنف من شأنه أن يقهر مقاومة المستغلين ويحمل الجماهير من فلاحين وبورجوازية صغيرة وشبه بروليتاريا على تنظيم اقتصاد اشتراكي".

غير أن دكتاتورية البروليتاريا هذه ليست دولة شأن كل دولة. انها دولة تحملها طبيعتها الخاصة على المباشرة فورا بالزوال ولا يمكنها الا أن تزول.

لا يمكن قلب المستغلين الا اذا تعبأت كافة الجماهير في بناء اقتصاد وثقافة اشتراكيتين .

يجب سحق البيروقراطية وجيش البورجوازية والاستعاضة عنهما بقوم مسلحين ماديا واسياسيا وثقافيا .

يقول لينين :

"من المستحيل ازالة البيروقراطية فورا في كل مكان ونهائيا . ذلك وهم . وأما قلب البيروقراطية القديمة فورا والمباشرة رأسا ببناء جهاز آخر يسمح بازالة كل بيروقراطية تدريجيا فذلك ليس بالوهم ، انه ثمرة خبرة الكومونة ، وهو مهمة البروليتاريا الثورية الاولى والفورية .

ان الرأسمالية تشذب ادارة الدولة . لذا فانها تخولنا أن نزيح "المسؤولين" ونقصر الادارة على تنظيم البروليتاريا التي (بوصفها طبقة حاكمة) تستخدم "عمالا ومراقبين ومحاسبين" باسم المجتمع باسره .

اننا لا نعيش في الوهم ولا نحلم بازالة كل ادارة ، وكل تبعية ادارية فورا . ان هذه الاحلام الغوغائية ، القائمة على عدم فهم مهمات ديكتاتورية البيروليتاريا ، غريبة جدا عن الماركسية ولا تفيد الا في تأخير الثورة البروليتارية الى يوم يصبح فيه الناسآخرين . كلا ، اننا نريد أن نبني الثورة الاشتراكية مع الناس كما هم الان ، مع مواطنين لا يستطيعون أن يزيلوا التبعية الادارية والسلطة "والمراقبين والمحاسبين" .

غير أنه يجب الانصياع لطلائع الشعب العامل المستغل المسلحة ، أى البروليتاريا .

نستطيع بل يجب أن نبدأ منذ الان وحالا أن نستعيض

في "المراكز الرئيسية" عن موظفي الدولة بمجرد وظيفة "مراقب ومحاسب" يستطيع أن يقوم بها الانسان العادى في المدن، وأن يمارسها لقاء أجرة عامل".

سوف ننظم، نحن العاملين في الانتاج، في كل الميادين على الاسس التي أوجدتها الرأسمالية، بالاعتماد على خبرتنا كعاملين وباقامة نظام صارم تدعمه سلطة الدولة التي بيد العمال المسلحين، وسوف نجعل من موظفي الدولة مجرد أشخاص ينفذون تعليماتنا، بوصفنا "مراقبين ومحاسبين" مسؤولين، ويمكننا ازاحتهم ويقبلون بأجر زهيد (ويساعدهم طبعا بعض الفنيين الاخصائيين في مختلف الميادين من مختلف الانواع وفي كافة المستويات). هذه هي مهمتنا، نحن البروليتاريا. هكذا نستطيع، بل يجب أن نباشر تحقيق الثورة البروليتارية. ان هذا المنطلق — على أساس الانتاج الواسع — سوف يؤول تلقائيا الى "تفتيت" البيروقراطية تدريجيا، والى خلق نظام "لا نضع الكلمة بين معكوفين اذ أن لا علاقة لهذا النظام بالاستعباد المأجور) حيث وظيفة المراقب أو المحاسب تنبسط حتى يمكن أن يملاهما كل واحد بدوره فتصبح عادة ولا تعود وظيفة خاصة لمجموعة خاصة من الناس.

يصدر لينين في رؤيته ورغبته في حل مشكلة الانسانية المضطهدة عن فهم مستمر للمجتمع الحي. هكذا تدخل الاشتراكية، وهي المبشرة بقدوم الشيوعية، على مسرح التاريخ آتية من رحم الرأسمالية تعتورها في كل جانب عاهات المجتمع القديم.

ومما يزيد تفاقم هذا الوضع هو أن الثورة الاشتراكية تقوم في بلدان متخلفة الاقتصاد، تبقى بحكم تخلفها عن الثورة العالمية، معزولة عن الاخرين.

لم يأت انحلال الدولة السوفياتية بعد موت لينين وصعود

ستالين نتيجة حتمية للثورة بل لظروف مادية مرهقة عرقلة مسيرة أول ثورة اشتراكية في العالم.

لقد أجهضت الثورة الروسية لان روسيا، وقد كانت أفقر دولة رأسمالية، أصبحت، بعد أن أنهكتها الحرب، أضعف حلقة في عقد الامبريالة العالمية. فالتقت كافة تناقضات الامبريالية المستعصية ووحدتها اللامتكافئة في روسيا بالذات.

لم يختف الاقتصاد البدائي والرق الاقطاعي من روسيا الا عام ١٨٧٢. ثم أتت الحرب العالمية الاولى واجتياح الامبريالية للاراضي الروسية ما بين ١٩١٩ و١٩٢١ فقضيا على صناعتها الناشئة. وساهم في ذلك انهزام الثورة الالمانية بين عامي ١٩١٩ و ١٩٢٣، والانتفاضة البلغارية عام ١٩٢٣، والتمرد في أستونيا عام ١٩٢٤، والاضراب العام في انكلترا عام ١٩٢٦،والانتفاضة البولندية عام ١٩٢٦، والثورة الصينية عام ١٩٢٧.

وهكذا ساهمت الانهزامات والتخلف والاحباطات في ترقية ما تبقى من الطبقات الوسطى المنقرضة، من تيقنوقراطيين عسكريين وموظفين، فألّفوا مجموعة بيروقراطية ذات امتيازات استند اليها ستالين فيما بعد.

وهذا ما كتبه تروتسكي في مؤلفه "الثورة المخونة" عن انحلال الاتحاد السوفياتي:

" ان الذى حدد صفة ثورة أكتوبر البروليتارية هو الوضع العالمي وتداخل القوى الداخلية. أما الجماهير، التي تكونت في عالم بربرى صاغته القيصرية والرأسمالية المتخلفة، فلم تكن مستعدة لقيام ثورة اشتراكية. بل نقول: لقد كانت البروليتاريا التي حققت ببضعة أشهر قفزة لا مثيل لها في التاريخ اذ انتقلت من ملكية شبه اقطاعية

الى ديكتاتورية اشتراكية، متخلفة جدا، لذا كان من الحتمي أن تقوم ردة فعل بين صفوفها. وقد ظهرت ردة الفعل هذه على دفعات متتالية وغذتها ظروف وأحداث خارجية كثيرة. فالتدخلات الخارجية تتعاقب ولا أحد في الغرب يدعم الثورة. وبدل أن يحصل الازدهار تفاقم الفقر ومد جذوره في المجتمع. وفضلا عن ذلك قتل عدد من أهم ممثلي الطبقة العاملة في الحرب الاهلية وترقى الاخرون الى مناصب أبعدتهم عن الجماهير. وهكذا آل هذا التظافر المتوفر في القوى وهذا الاختلاط العجيب في الاوهام والاحلام الى حقبة طويلة من الارهاق والانحطاط ساد فيها اليأس من منجزات الثورة. وهكذا حل محل "الاعتزاز الشعبي" لدرجة من الحقارة والوصولية. وهذه الموجة هي التي حملت الطبقة الحاكمة الى الحكم.

وأصبحت نظرية ستالين القائلة ب"الاشتراكية في بلد واحد" شعار البيروقراطية الدائم التي كانت تصرخ: انسوا الثورة العالمية. وسوف نبني الاشتراكية في روسيا فحسب، بشرط أن تنكب الجماهير أكثر على الكدح.

كانت هذه النظرية تناقض كليا وجهرا المبدأ الذى ناضل على أساسه لينين وتروتسكي في سبيل ثورة اشتراكية. يقول هذا المبدأ بأن التناقضات العالمية في الامبريالية خلقت الظروف الملائمة لمثل هذه الخطوة الجبارة بل حتّمتها.

لقد كتب لينين يقول:

"ان شعب روسيا هو شعب فلاحين وهو أكثر بلدان أوروبا تخلفا فلاتستطيع الاشتراكية أن تنتصر في روسيا فورا. غير أن وجهها الزراعي وشساعة أراضيها التي بين يدى الارستقراطية الاقطاعية والملاك الزراعيين، يستطيعان، انطلاقا من خبرة ثورة ١٩٠٥، أن

تكنس دفعة واحدة الثورة الديموقراطية البورجوازية في روسيا وأن تجعل من ثورتنا مدخلا للثورة العالمية، أو على الاقل خطوة في هذا الاتجاه. لا تستطيع البروليتاريا الروسية أن تحقق بقواها الخاصة انتصار الثورة الاشتراكية. لكنها تستطيع أن تمنح الثورة الروسية بعدا يضمن أكبر قدر ممكن من النجاح. انها تسهل لحليفتها الاساسية والاضمن، أى البروليتاريا الاوروبية والامركية، أن تباشر معركتها الحاسمة". (الاعمال الكاملة. مجلد ١٤. جزء ٢ ص ٤٠٧ وما يلي).

وأما تروتسكي فيقول :

"بسبب من أهمية البورجوازية الروسية، لا أحد غير ديكتاتورية البروليتاريا، يستطيع أن يضطلع بالمهمات الديموقراطية في روسيا المتخلفة (كالغاء الملكية والرق شبه الاقطاعي الذى يرزح تحته الفلاحون). غير أن البروليتاريا لم تستطع، بعد أن استلمت السلطة على رأس الجماهير الفلاحية، أن تقصر نشاطها على تنفيذ هذه المهمات الديموقراطية.

لقد ارتبطت الثورة البورجوازية مباشرة بالثورة الاشتراكية في مراحلها الاولى. وهذا ليس بالغريب اذ أن تاريخ العقود الاخيرة يظهر بوضوح أنه عندما تصل الرأسمالية الى المنحدر، لا تستطيع الدولة المتخلفة أن تبلغ مستوى النمو الذى عرفته معاقل الرأسمالية. بل ان الدول المتصنعة نفسها، عندما ترى نفسها في مأزق، تقطع الطريق على الدول التي لا تزال خارج العصر الصناعي.

لم تنتهج روسيا طريق الثورة البروليتارية لان اقتصادها كان مهيأ أكثر من غيره للتحول نحو الاشتراكية بل لانه لم يعد يقوى على التقدم في طريق رأسمالية. فأصبح من الضرورى لاخراج البلاد من البربرية أن تقام اشتراكية وسائل الانتاج. هذه هي قاعدة النمو

"المتظافر" التي تنطبق على البلدان المتخلفة. لقد دخلت امبراطورية القياصرة في الثورة الاشتراكية بوصفها "أضعف حلقة في العقد الرأسمالي" (لينين)، فاذا بها، بعد ١٩ سنة من قيام الثورة، تحاول "اللحاق بأوروبا وأمريكا "وتجاوزهما". وعليها في نفس الوقت أن تحل القضايا الفنية والانتاجية المحلولة منذ أمد طويل في الرأسماليات المتصنعة".

بهذه الطريق عرض تروتسكي نظريته الى الثورة المستمرة التي شوّهت وأسيء فهمها. ان الثورة في البلدان المستعمرة قديما والمتخلفة لا تستطيع أن تخطو خطو الديموقراطية البرجوازية. لا حياة لها الا اذا أصبحت ثورة اشتراكية تقودها البروليتاريا حتى تتجه فيما بعد نحو الثورة العالمية.

وهكذا عندما يقول الكتاب الاخضر "ان كافة الانظمة السياسية في العالم الان هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة" نرى من الضرورى أن ندخل بعض التعديلات.

بسبب تأخر الثورة العالمية نتج عن الامبريالية الاصلاحية والستالينية الارتدادية. وهذه التيارات المختلفة تضفي على الثورة العالمية مظهر الصراع المرير للوصول الى السلطة.

غير أن الجوهرى هو النضال في سبيل الثورة العالمية التي لا يمكن تحقيقها الا اذا حملنا الجماهير على نسيان خيانات الانظمة السابقة، وهفواتها.

بدل أن نتوقف فقط عند أشكال هذه الخيانات (البرلمانية والبيروقراطية) يجب أن تمس الجوهر (سيطرة الامبريالية المستمرة على الاقتصاد العالمي) وأن نعبيء الجماهير المسحوقة الازالة آخر آثار هذه السيطرة.

وتتوفر اليوم لدينا، على الساحة الدولية، كافة الشروط

للقيام بهذه المهمة دون تكرار أخطاء العشرينات والثلاثينات. ما ينقصنا هو الحزب الثورى.

٢ـ الحزب والطبقة

يصف الكتاب الاخضر الحزب بأنه "أداة حكم ديكتاتورية تمكن أصحاب الرؤية الواحدة أو المصلحة الواحدة من حكم الشعب بأكمله". غير أن مثل هذه الديكتاتورية ضرورية، في الثورة الاشتراكية، حتى تقلب البورجوازية وسلطتها وايديولوجيتها كليا وحتى تهيء بناء الاشتراكية التي يمكنها وحدها أن تلغي كل ديكتاتورية.

ترى الجدلية التاريخة أنه على الطبقة العاملة وحلفائها، ان أرادت أن تلغي الاحزاب والطبقات، أن تنصب نفسها سلطة ديكتاتورية تناضل ضد البورجوازية وحلفائها.

ان ديكتاتورية البروليتاريا قادرة، وحدها، أن تصفي ديكتاتورية البورجوازية. وبما أنها ديكتاتورية ديموقراطية تمارسها الاغلبية ضد الاقلية فانها تشرع الابواب فورا لزوال الديكتاتورية.

يقول الكتاب الاخضر، وعلى حق: "وفقا للديموقراطية الحقيقة فلا مبرر لطبقة أن تسحق بقية الطبقات من أجل مصلحتها هي، ولا مبرر لحزب أن يسحق بقية الاحزاب لمصلحته ولا مبرر لقبيلة أن تسحق بقية القبائل لمصلحتها ولا مبرر لطائفة أن تسحق بقية الطوائف لمصلحتها. الاباحة بهذه التصفية تعني نبذ منطق الديموقراطية والاحتكام لمنطق القوة". ويقول اكتاب الاخضر في موضع آخر ما معناه، أن من حق الشعب أن يستعمل القوة الثورية في سبيل هدم المؤسسات التي تغتصب الديموقراطية.

ليست الطبقات مجرد جماعة من الناس لهم نفس المصالح. انها حقيقة ترافق كل تطور اقتصادى في تاريخ الانسانية. وبسبب ذلك لا يمكن ازالتها نهائيا الا اذا انتصرت الطبقات المقهورة انتصارا كاملا اذ أن لها وحدها المصلحة في ازالة مجتمع الطبقات.

يقول كارل ماركس:

"أما فيما يخصني، فليس من حقي أن أنتظر الشكر من أحد على اكتشافي وجود الطبقات في المجتمع الحديث أو اصطراعها. فقد وصف المؤرخون البورجوازيون، قبلي بكثير، التطور التاريخي لنضال هذه الطبقات كما درس الاقتصاديون البورجوازيون البنية الاقتصادية لهذه الطبقات. فان قدمت شيئا فهو ما يلي: ١) ان وجود الطبقات رهن بحقبات تاريخية محددة في النمو الانتاجي، ٢) أن صراع الطبقات يؤدى حتما الى ديكتاتورية البروليتاريا، ٣) أن هذه الديكتاتورية نفسها ليست سوى مرحلة انتقالية نحو الغاء كافة الطبقات واقامة مجتمع مساواة".

المهم هنا هو التمييز بين الطبقة العاملة والطبقات الثورية الاخرى في التاريخ. عندما يؤكد لينين أن التنظيم هو سلاح الطبقة العاملة الوحيد، فهذا ما يعنيه: ان البورجوازية الصاعدة طورت أولا اقتصادها الخاص وفنها ودينها ومدارسها وفلسفتها ...الخ معبرة بذلك عن تنظيم وعيها الاجتماعي ثم قلبت النظام السياسي الاقطاعي. أما البروليتاريا فلا تستطيع أن تبني مؤسسات المجتمع الجديد في حضن الرأسمالية.

فالرأسمالية هي النظام الانتاجي الوحيد في التاريخ الذى دفعته حركيته الخاصة أن ينمي باستمرار قواه الانتاجية وأن ينبذ كافة أشكال الانتاج المغايرة. كان يكفي البورجوازية وحلفاءها لكي تعبئ

نفسها ضد الاقطاع أن تشعر بالضعوط السياسية التي ترزح تحتها قواها الاقتصادية والثقافية وأن تحددها . اذ أن تطورها الذاتي "العضوى" في حضن الاقطاعية كان يدفع قوانينها "الخاصة" الى محاربة هذا النظام السياسي الذى كان يكبح توسعها الطبيعي .

أما سلطة البورجوازية فسلطة اجتماعية شاملة . فالرأسمال يسيطر على كافة العلاقات شأن كل قوة طبيعية بدائية . ولا يكفي لوعي طبيعة هذه السلطة وتنظيم طريقة اسقاطها أن تشعر بالانحطاط والاستغلال اللذين يمارسهما نمط الانتاج أو أن نفهم نظريا أن ما ينتج للاستهلاك يجب أن يوزع بطريقة عادلة ، بل يجب ، اضافة الى ذلك ، وعي مجمل نظام العلاقات الاجتماعية .

خارجا عن هذا الحزب البروليتارى لا نجد من نأتمنه على هذا الوعي ولا من يضمن تطوره المستمر ولا من يفرض ضرورته نظريا وعمليا . والحديث عن الطبقة العاملة "نفسها" على أنها كل متجانس ثورى بالقوة ، انما هو حديث وهم .

ان الطبقة العاملة ، يستغلها نظام لا انساني ، يسخرها للرأسمال ويحقرها ، ولذلك فهي غير متساوية في نموها ، مقسمة الى فئات شتى ، ذات أفكار بدائية حول أكثر القضايا الثقافية والاجتماعية الا اذا انبثقت عنها بتميز سلطة واعية ترفض أن تضع نفسها يوميا في خدمة الرأسمال ، وتصر على فضح الوهم الذى يوهم به الناس ألا وهو أن هناك حقيقة في الرأسمالية .

أما التخلي عن انشاء هذه السلطة بحجة "الثقة بالعمال أنفسهم" ، فهو تراجع أمام القوى التي تحذر وعي الطبقة العاملة ، أى موءسسات المجتمع الرأسمالي . لا تستطيع البروليتاريا ، شأن البورجوازية في مرحلتها الثورية ، أن تكتفي بالتجريبية البدائية أو المثالية .

لزاما علينا أن نعي البنية الرأسمالية كلها ، وأن نفهم أن هذه البنية بقوانين تطورها ، غريبة عن وعي البروليتاريا وعن خبرتها اليومية. وأن النظرية الجدلية الطليعية المبنية على مبدأ تزايد التناقضات في العالم المادى، هي العنصر الاساسي في النظرية السياسية.

لقد دلّ ماركس الطبقة العاملة الى نمط عمل أساسه هذه النظرة الجدلية الى التاريخ وعندها توقف التفكير البورجوازى. ولم يكن بالامكان تعدى هذه العقبة الا بقفزة كبيرة تستلزم قدرة فائقة على التركيب الفلسفي.

بهذا المعنى يجب أن نفهم مقولة لينين: "ان برنامج الحزب الثورى واستراتيجيته يؤسسان على النظرية وأن هذه النظرية تلقّن للطبقة العاملة من الخارج، وخاصة على يد المفكرين البورجوازيين.

وعندما تتحقق هذه الفقرة عندئذ يصبح كل حزب ثورى بحاجة الى نشر هذه النظرية بين العاملين الثوريين أنفسهم. وما دامت الطبقة العاملة غير معبأة حول حزب مسلح بمثل هذه النظرية، يبقى وعيها واقعا تحت سيطرة الثقافة البورجوازية، وهي ثقافة تجعل الانسان ينظر الى المجتمع نظرته الى مجموعة لا نظام لها، لا يستطيع أن يوجهها أو يقلبها، بالرغم من أنها تخضع لقوانين طبيعية وتتميز بالاستقلالية.

تقول النظرية الماركسية، من جهة أخرى، أن العالم من صنع الانسان ولذا فالقوة المسيطرة على الانسان هي نتاج العمل، فاذا ما ألغي نظام الاستغلال عن طريق العمل، يتحرر الانسان ويسيطر على الواقع الاجتماعي بدل أن يكون تحت رحمته.

من هذا الفهم العام للامور تنبثق كل استراتيجية وكل تكتيك يتبناه الحزب الثورى. وبدونه لا تستطيع الطبقة العاملة أن تناضل الا ضد بعض مظاهر السيطرة البورجوازية، وتتعرض اذاك، لعجزها عن ربط مختلف المظاهر، الى التراجع بعد أى انتصار أو انهزام جزئي.

بطبيعة الحال لا تخفّ أهمية النظرية الثورية متمثلة بالحزب الثورى، عند استلام البروليتاريا وحلفائها زمام الحكم. اذ أن قوات الطبقة المعادية غالبا ما تصبح أكثر عدوانية بعد هزيمتها.

يقول الكتاب الاخضر:

"ان الطبقة التي ترث المجتمع ترث أيضا صفاته. بمعنى أنه لو سحقت طبقة العمال مثلا كل الطبقات الاخرى فان طبقة العمال تصبح هي الوريث للمجتمع. أى تصبح القاعدة المادية الاجتماعية للمجتمع. وبما أن الوريث يحمل صفات الموروث وان كانت تلك الصفات لا تظهر دفعة واحدة".

هذا صحيح ولكن من الخطأ أن نتابع تقريرنا بآلية فنقول:

"فبمرور الزمن تبرز صفات الطبقات التي صيغت من داخل طبقة العمال ذاتها ... ويتجه أصحاب تلك الصفات اتجاهات متباينة وفقا للصفة. وهكذا تصبح طبقة العمال فيما بعد مجتمعا قائما بحاله فيه نفس تناقضات المجتمع القديم.

ان خطر حدوث مثل هذا قائم . ولكن علام يقوم هذا الخطر؟.

انه يقوم من جهة على قوة الامبريالية المستمرة من جهة وعلى الشح من جهة أخرى. ولا حل للقضية الا بثورة عالمية ترفع مستوى القوة المنتجة حتى تزول الحاجة. لا شيء يضمن نجاح هذا النضال نجاحا مطلقا، غير أن الظروف الحالية موءاتية جدا، نظرا للتقدم

الهائل الذى أحرزته الثورة العالمية قياسا الى العشرينات والثلاثينات التي شهدت صعود الستالينية.

ان العنصر الجوهرى في انشاء الحزب يلغي بلا رحمة كافة العراقيل التي تعترض طريق الثورة العالمية، وانكار هذا الواقع لا يؤدى الا الى ابقاء الجماهير على وعيها العفوى وتركها فريسة للعقيدة البورجوازية. فكيف تحل "الديموقراطية المباشرة" وحدها هذه القضية. انها لا تحل شيئا بل تترك الطبقة العاملة تراوح مكانها، في أسفل السلم الاجتماعي.

ان العبرة التي نستنتجها من انحلال الثورة السوفياتية الكبرى عام ١٩١٧ "ليست أن هذه الثورة وضعت حدا للنضال الثورى باقامة حزب ديموقراطي ما بين اليمين واليسار، بل أنها خانت الثورة بمعاداتها كل نضال.

ففي ظل الستالينية، حلت التجريبية "الميكانيكية" محل المادية الجدلية كما حلت المركزية البيروقراطية محل المركزية الديموقراطية.

يؤكد الكتاب الاخضر بعبارة أساسية أن الطبيعة الانسانية لا تتبدل. وهذا ما يتضح في مناقشته للشريعة.

٣ــ طبيعة الانسان والقانون

حسب الكتاب الاخضر: "ان الانسان هو الانسان في أى مكان. واحد في الخلقة .. وواحد في الاحساس ... ولهذا جاء القانون الطبيعي ناموسا منطقيا للانسان الواحد". اذن ان "الشريعة الحقيقية لاى مجتمع خارجة عن هذين المصدرين هي محاولة باطلة وغير منطقية".

غير أنه لا القانون ولا طبيعة الانسان تكوّن شيئا ثابتا لا يتغير. وشأنه في ذلك شأن مختلف الظواهر الاجتماعية، فانه لا يمثل فكرة فحسب، وانما يمثل النتيجة الحتمية لمرحلة معينة من تطور القوى المنتجة للانسان. فلنحاول البحث في مصدر القانون، مصدر تطور الانسان نفسه.

لقد كانت حياة الانسان وستتواصل على تلك الحال، تتمثل في صراع مستمر للسيطرة على الطبيعة التي ما هو الا جزءا منها.

وفي الحقيقة لا يتميز الانسان عن باقي كائنات الطبيعة بعقله فقط وانما يتميز عنها بانتاجه. ان تطور الانسان الذى يرجع في الاصل الى الحيوان الذى يعيش في الغاب، لم يكن في متناوله لولا وضعه العمودى الذى وهبه القدرة على استعمال يديه. وقد استطاع بفضل ذلك، بطريقة جدية وبطيئة، أن يستعمل كثيرا من الادوات التي اعترضت سبيله لتساعده على تحصيل قوته. وكان نجاح الادوات البدائية وانتشارها قد طبع فترة بداية التطور الانساني. كما أن استعمال هذه الادوات قد ميز أسلافنا عن عمل الانسان الاول. ونتيجة لهذا التطور بدأت فكرة العمل تبرز وتمثلت في كونها عملا مخططا اتخذ غاية له السيطرة على الطبيعة كما أن بداية ظهور العمل المنظم خلقت الحاجة الى الاتصال. وانطلاقا من هذه الحاجة تولدت اللغة.

زيادة على ذلك، فقد نتج عن ظهور "العمل" أن يد الانسان قد بدأت تحسن الاتقان وأن العمل الانساني وحواسه قد تطورت مما أدى بدوره الى صنع أدوات أرقى وملابس ومنازل.

وتبين أن الانسان الصانع قد سبق وجود الانسان العاقل بأكثر من ثلاثة ملايين سنة. وهذا ما جعل "انجلز يكتب حول "العمل" فيقول: " ان العمل هو الشرط الاول في كل وجود انساني. وهذا ما

يخولنا درجة القول بأن العمل هو الذى خلق الانسان ".

ويصح القول سواء تعلق الامر بالفرد أو حتى بالمجتمع ، أن التطور والتهيأ لاستعمال اللغة واليد والعقل في نفس الوقت أعطى للانسان قدرة على تنفيذ أصعب المهمات. ونتيجة لهذه المقدرة التي تنمو بازدياد فقد طور الانسان الفلاحة ثم التجارة والصناعة. وما المجتمعات والقوانين الا نتيجة ثانوية لهذا التطور الحاصل.

وقد حصل تطور القانون لسبب رئيسي وهو الحاجة الملحة التي يبديها المجتمع ، منذ البداية،لتنظيم تطور الانتاج المتواصل والتوزيع للمنتجات الضرورية وتبادلها حتى تكتمل سيطرة الانسان الفعلية على الطبيعة.

ويمثل القانون قبل أن يكون أى شيء آخر العرف ويتحول الى نظام شرعي شامل تتابعا لتعدد وتنوع وسائل الانتاج. وعندما تصل قوى الانتاج الى مرحلة معينة من التطور والنمو ينقسم المجتمع با لضرورة الى طبقات ويصبح بعد ذلك في حاجة لتكوين دولة. ومن ناحية أولى تتصف الدولة بكونها اقليما لم تعد ملكا لقبيلة واحدة. ومن ناحية ثانية فهي تكون صاحبة سلطة تنفيذية لم تعد تطابق كليا السكان المنظمين على أساس كونهم قوة مسلحة.

وقد برهن "انجلز" في كتابه "أصل العائلة والملكية الفردية والدولة" بطريقة واضحة وعلمية على أن الدولة ليست شيئا أزليا وانما كانت وليدة التطور التكنولوجي الذى وصل اليه الانسان. وعندما وصل هذا التطور درجة معينة كان لزاما أن ينقسم المجتمع الى طبقات اقتصادية مختلفة.

وقد ألف "انجلز" كتابه هذا معتمدا بقسط كبير على كتاب :

LES SOCIETES D'AUTREFOIS - Henry MORGAN

واحتوت دراسته هذه على كثير من الاخطاء الكبيرة أحيانا، اذ قياسا للنتائج التي وصل اليها البحث الانتروبولوجي الحديث تعتبر البراهين التي استعملها المؤلف منقوصة ويتحتم اعادة النظر فيها. بيد أن محور طرحه كان يطابق الى حد ما علم الانتروبولوجيا المعاصر. ويستطيع الانتروبولوجيون أن يقولوا عكس ما ورد ذكره.

وقد أكد هيجل على "أن الدولة لم تكن بوجه من الوجوه قد فرضت على المجتمع من قوة خارجة عنه ولا هي التطبيق لفكرة معنوية أى تطبيق لتصور عقلي، انها ثمرة جناها المجتمع فى مرحلة معينة من تطوره. وهي تمثل الدليل الذى لا مجال للشك فيه* أن المجتمع قد انغلق على نفسه بتناقضاته التي يتعذر حلها وبأعدائه الذين قد يصعب التوفيق بينهم. ولكي لا تتسبب هذه المضادة في صراع طبقي عنيف تم ايجاد سلطة تبدو ظاهريا على رأس المجتمع كله، ويبدو كذلك أن ايجادها ضرورى لكي تخفف من حدة الصراع ونموه وأن تبقيه في حدود النظام المعقول. هذه السلطة التي نشأت من المجتمع وفيه ولكنها تقف فوق قدرته محاولة التحكم فيه أكثر فأكثر هي الدولة.

وقد أكد "لينين" متأخّر أن "انجلز" لا يرمي من خلال قوله الى أن الدولة هي قوة سلبية تعمل على القضاء على الفوارق بين الطبقات لكن الدولة هي شيء ضرورى للحفاظ على النظام الاقتصادى لان التناحر بين الطيقات قد أصبح من الصعب حله. أى أن المصالحة بين طبقات المجتمع قد أصبح ميؤوس منها.

انها جسم يرتكز على تنظيم كل الطبقات المختلفة المؤسسة "لنظام" يهدف الى تبرير وضمان استمرار هذا الوضع ودوامه.

ومن المتعارف عليه أن الطبقة الحاكمة هي دائما الطبقة

التي لها وزنا اقتصاديا أكبر. أى أن النظرية السائدة هي دائما نظرية الطبقة الغنية. لكنه يمكن أن تحصل حالات شاذة عندما يكون الصراع بين قوتين أى طبقتين متساويتين في الوزن. عندها تلعب سلطة الدولة دور الوسيط وتصل في مرحلة معينة الى درجة الاستقلال عن هاته القوى.

ففي أوروبا مثلا كان الملوك الذين لهم السلطة المطلقة في القرن السابع والثامن عشر يملكون القدرة على أن يوازنوا بين الاقطاعيين والبورجوازية لفترة قصيرة. فهذا الاستثناء يوءكد القاعدة، بحيث أن الدور الذى تلعبه الدولة في الصراع الطبقي قد تجلى أثناء مراحل الثورة عندما طمحت كل الطبقات، حاكمة كانت أم مظلومة، الى تولي السلطة.

غير أنه تماشيا مع الحضارة الانسانية التي تتقدم وتتطور تمكنت انجازات العقل المدهشة من أن تخفي المدلول الاساسي والصحيح للانتاج.

وانطلاقا من الوقت الذى استطاع العقل ـ الذى ينظم العمل ـ أن ينفذ فيه هذا العمل باستعماله أيدى الاخرين، أصبح التطور وظيفة للفكر الانساني وليس لان حاجة الانسان هي التي فرضت هذا التطور.

ومنذ ذلك الوقت والفلسفة المثالية المتحكمة في الفكر الانساني منذ نهاية المجتمع البدائي الى عصرنا الحاضر، تزداد ازدهارا وانتشارا.

وقد أدت هذه المثالية الى دراسة معاني كثيرة كعلم الاخلاق والعدالة والقضاء. وفي صورة ما اذا ازداد النظام الشرعي تعقيدا، يبتعد مصطلحه أكثر فأكثر عن العبارات المعتاد استعمالها للتعبير

عن العلاقات الاقتصادية. ويصبح هذا النظام عنصرا مستقلا لا يعود تبريره الى العلاقات الاقتصادية وانما يعود الى نفس منطق هذا النظام الداخلي. وبهذا يتحتم ايجاد نقابة تضم رجال قانون محترفين ويظهر القضاء مظهر علم اجتماعي.

ويستند هوءلاء العلماء في آرائهم اما الى المذهب الوضعي أو الى المذهب الطبيعي. كما أن هوءلاء ينكرون أن يكون القانون تعبيرا عن العلاقات الاقتصادية في فترة معينة. انهم يعتبرون أن القانون هو عنصر مستقل عن كل العلاقات الاقتصادية بل اما أنها تعطي صورة عن العدالة أو أنها تعطي صورة عن العدالة التي يتصورونها.

وقد نقدا ماركس وانجلز هذا المفهوم عن العدالة بطريقة عنيفة. حيث كتب هذا الاخير يقول: "ليست هذه العدالة الا تعبيرا ايديولوجيا وممجدا عن العلاقات الاقتصادية الموجودة". يأخذ هذا التعبير من ناحية أولى بمنظار رجعي ومن ناحية ثانية بمنظار ثورى. فبالمفهوم اليوناني والروماني للعدالة، يعتبر الرق شرعيا وعادلا. وجاءت البورجوازية التي اعتبرت في سنة ١٧٨٤أن النظام الاقطاعي هو نظام غير عادل ومن هنا نرى اذن أن مفهوم العدالة منذ قديم الزمان يتغير لا حسب الزمان والمكان فقط وانما أيضا حسب الافراد. لذا نرى أن معنى العدالة هو من صنف تلك المعاني التي كتب حولها "مولبرجر" يقول وقد أحسن القول: "كل واحد يعطيها تأويلا مختلفا".

وقد أضاف انجلز تحليله قائلا أنه يجب علينا أن نفرق بين الاستعمال اليومي والعادى للكلمات مثل عدالة الخير والشر والاستعمال العلمي لهاته الكمات.

واذا استطعنا القول بأن الناس اتفقوا في حياتهم اليومية على ما هو خير في موضوع القضايا البسيطة معناه القول أن العلاقات

الاقتصادية الموجودة في الفترة المعينة قد حققت موافقة عامة في الميدان الاجتماعي .

بيد أنه يكون من الخطأ أن نستنتج بأن العامل الاقتصادى هو العامل الوحيد الذى يحدد القانون من وجهة النظر الماركسية. اذ أن اثبات هذا الشيء بالنسبة لانجلز غير سليم ومبهم وغير معقول .

وقد وجد نفسه مضطرا في آخر حياته لمحاربة الاتجاه الذى تتبناه الشبيبة العالمية الماركسية التي جاوزت في تقدير العامل الاقتصادى . يقول : "ان ما لا يتمتع به هوءلاء السادة هو الجدلية. انهم لا يروا شيئا آخر غير العلة والنتيجة ولا يتوصلوا للفهم أبدا من أن فكرتهم تجريدية فارغة المعنى ، أن عوامل ما ورائية في مثل هذا التناقض التام لا توجد في عالم الواقع الا في فترات الازمات ، بينما يحدث مجموع التطور بتفاعل مستمر (رغم أن تأثير كل العوامل غير متساوى ، يمثل العامل الاقتصادى أكثر العوامل تأثيرا وحيوية وأكثرها حسما) وأخيرا يجب أن يعرف هوءلاء أن كل شيء نسبي ولا وجود لشيء مطلق. بالنسبة اليهم لم يكن لهيجل أى وجود" . ويوءكد المفهوم المادى للتاريخ على أن تطور الانتاج هو العامل النهائي لا أكثر .

أما العلاقات الاقتصادية فهي الاساسية لكنه هناك أيضا بناء تحتي قد شمل القانون الذى تم وضعه أثناء الصراع الطبقي وقد يترك هذا البناء التحتي مع المخلفات التي يتركها في فكر المناضلين وخاصة الاثر الذى يخلفه على النظريات السياسية والاخلاقية والقانونية، تأثيرا كبيرا على التاريخ ويكيف غالبا الشكل الذى يمكن أن يتخذه أى تطور جديد .

وقد يندر في وقتنا الحاضر أن نرى أن القانون هو مجرد التعبير عن سيطرة طبقة معينة على المجتمع لا أكثر ولا أقل. ان هذا

التحليل يتماشى "ومفهوم العدالة" الذى أصبح في نفس الوقت يمثل تبريرا ثمينا للوضع الاقتصادى السائد .

يجب أن نضع حدا للخلافات . حيث أن العلم الذى هو القضاء يجهد نفسه بالاخص لازالة التناقضات التي ما فتئت تظهر عندما تحوّل وبصفة مباشرة مجمل العلاقات الاقتصادية الى مبادىء شرعية منسجمة . ولعلّ رجال القانون لم يعيروا اهتماما لهذا التطور الحاصل في الواقع ، هم مورطون ومسوءولون عن هذا الوضع اذ يذهبون الى التصور بأن هذا الوضع الاقتصادى هو وضع أزلي . الا أن هذا المفهوم الايديولوجي يستطيع في حدود معينة أن يوءثر في العلاقات الاقتصادية ويطورها .

وقد ينعكس هذا المفهوم الجدلي للاشياء على الاخلاق كذلك (ولا العكس) . أولا ، نوءكد على أن كل أخلاق تنتمي حتما الى طبقة معينة . فقد كتب انجلز في "الرد على دورينغ" ملاحظا :

"اذا تفحصنا مليا الطبقات الثلاث التي يتكون منها المجتمع العصرى الارستوقراطية الاقطاعية ، البورجوازية والبروليتاريا ، فاننا نرى أن لكل طبقة أخلاقها الخاصة . وبذلك نستخلص أن الناس، بطريقة عفوية أو مقصودة يستمدون مفاهيمهم الاخلاقية من واقع علاقاتهم اليومية التي تعمل بها طبقاتهم وترتكز عليها أى من العلاقات الاقتصادية التي تحدد الانتاج والتبادل " .

ففي المجتمعات الطبقية ، لا زالت الاخلاق ولا تزال دائما أخلاق الطبقات التي اما تبرر سيطرة طبقة على المجتمع وتضمن مصالح الطبقة الحاكمة واما تعبر عن سخط الطبقات المسحوقة وعن مصالحها المستقبلية ، هكذا كان الوضع في عصر الاقطاعية والعبودية وعليه بقي في عصرنا الحاضر .

ولا نريد بذلك القول أن البورجوازية والبروليتاريا لم تكن لهما نقاط التقاء في قوانينهم الاخلاقية في فترة معينة. واذا كان قد حصل ذلك فليس هو التعبير عن حقيقة ملازمة أو عن سمة للخلق الطبيعي للانسان، وانما لان تاريخ الطبقات وقيمها الاخلاقية واحد ومشترك. ويكون من الخطأ اذا اعتبرنا تاريخ الطبقات تاريخ صراع فقط اذ أنها أيضا متحدة. فاذا أخذنا العمال مثلا في النظام الرأسمالي، فهم يتعلمون فيه ويحاول هذا النظام بوسائل الاعلام التي يملكها أن يغرس فيهم مبادئه. ولهذا السبب تنوى البورجوازية فرض آرائها.

وفي نفس الوقت بدأت البروليتاريا تبني وتطور أخلاقا خاصة بها وأكثر وعيا تتولد عنها حركات ثورية. وعلى مستوى أعلى تؤدى الى الثورة التي تسقط الاخلاق البورجوازية.

ولا يتجرأ أحد بالمقابل أن ينكر ضرورة وجود مبادئ أخلاقية أولية لوجود أى مجتمع ولبقائه. في حين أننا نعطي عادة أهمية أكبر لهذا العامل البسيط.

وفي الواقع تكون القيم الاخلاقية الضرورية لكل مجتمع محدودة جدا وقابلة للتغيّر.

فكلما اشتد الصراع الطبقي تزداد هذه المعايير ضعفا وانهيارا. واذا وصل الصراع الطبقي أو الحرب الاهلية درجة عالية، تتفجر كل الروابط الاخلاقية للطبقات المتصارعة كما يتفجر بركان وقع الضغط عليه طويلا.

وقد كتب انجلز في رده على "دورينغ": "لذلك، نحن نرفض كل محاولة تريد أن تفرض علينا قيما أخلاقية تتخذ شكل قانون أخلاقي، أزلي ونهائي وثابت. بحجة أن عالم الاخلاق يملك أيضا مبادئ دائمة تتجاوز التاريخ والاختلاف بين الامم. اننا على العكس

نجزم بأن كل النظريات الاخلاقية كانت الى حد الان وليدة الظروف الاقتصادية لمجتمع ما في فترة معينة".

ان امكانية ايجاد أخلاق انسانية وحقيقية تتجاوز عداء الطبقات وكل ما له علاقة بذلك، لا يتيسر الا اذا وصل تطور المجتمع الى مرحلة معينة يتم القضاء فيها على ذلك العداء بل أن يقع في طي النسيان. ولذلك يجب اعتبار الاخلاق علما.

ففي المجتمع الذى ليس فيه طبقات، تفقد الاخلاق طابعها الطبقي ولكنها عليها أن ترقي الانسان وفقا لتطور الانتاج. ان التحاليل العلمية للطبيعة والانسان ومحيطه الاجتماعي تمثل القاعدة الصحيحة والوحيدة التي تستطيع مدّه بالاحكام الاخلاقية التي تنير له السبيل.

ولا تستطيع الاخلاق أن تفنّد صدقها الا عمليا. وما الاخلاق الصحيحة الا تلك التي تساعد الانسان أكثر من أى شيء آخر، على وضع الطبيعة في خدمة أهدافه نحو التطور. وقد عبر لينين عن ذلك بقوله: "تساعد القيم الاخلاقية الجماعة الانسانية على الوصول الى أعلى مستوى كما تساعدها على التخلص من الاستغلال عن طريق العمل". وقد صادف تصريح لينين هذا، النضال الذى تخوضه الدولة السوفياتية لتحقيق نمط الانتاج الاشتراكي، ضد المعارضة الداخلية والخارجية التي تشنها ضده الطبقة الرأسمالية. ولهذا فقد قال أيضا : "ليس هناك قيما أخلاقية خارج المجتمع ومستقلة عنه. ان قول العكس مكر وتدجيل. فنحن نعتبر أن الاخلاق شيء ثانوى بالنسبة لمصالح الصراع الطبقي للبروليتاريا. اننا نستطيع القول بشدة بأن الاخلاق هي وسيلة تمكننا من تحطيم المجتمع الذى يستغلنا كما تمكننا من أن نوحد كل العمال حول البروليتاريا. وبالنتيجة نكون قد بنينا مجتمعا شيوعيا جديدا".

ولايسهل علينا فهم الظروف الانسانية وتطور الانسان تحت راية الشيوعية الا كما يقول ماركس: "اذا تم القضاء على استعباد الفرد

عن تقسيم العمل ، وعلى التناقض بين العمل الفكرى والعمل اليدوى ، ثم الحث على أن لا يبقى العمل مجرد وسيلة للتحصيل على الخبز بل يصبح ضرورة وجودية وأولية ، وعلى أن تتطور القوى المنتجة نتيجة لتطور الفرد بصفة عامة وأن تدرّ مصادر الخيرات التعاضدية بوابل من الارباح عندها يتم محو أفق البورجوازية المحدود بأكمله وعندها يستطيع المجتمع أن يسجل على بيارقه :

" لكل حسب قدرته ولكل حسب حاجته "

ويعبر لينين عن هذا التحول السياسي بقوله :

"ولكن تحت هذه الديموقراطية الرأسمالية ـ التي هي محدودة التفكير حتما بابعادها الكامل للفقراء ، أى بكونها لئيمة وخدّاعة أصلا ـ لا يؤدى التقدم هكذا ببساطة وبطريقة مباشرة ودون عنف "الى تحول ديموقراطي شامل ومتزايد" كما يتصوره الاساتذة الليبيراليون وصغار البورجوازية الانتهازيون الذين أرادوا مغالطتنا. اننا نقول لا لهذا الادعاء الخاطىء. ان التقدم ، كالتطور في اتجاه الوصول الى الشيوعية مثلا ، لا يتحقق الا بديكتاتورية البروليتاريا ولا بطريقة ثانية. وبعد القضاء المبرم على المقاومة الرأسمالية واختفاء الرأسماليون وزوال النظام الطبقي (عندما تصبح وسائل الانتاج في متناول الجميع مثلا) عندها فقط ينتهي وجود الدولة. وعندها فقط يمكن الحديث عن الحرية. عندها فقط تصبح الديموقراطية حقيقية وفعلية دون أى تحفظ أو شك . وعندها فقط يبدأ تفكك الدولة لان الشعب ، عندما يتحرر من العبودية الرأسمالية ، ومن الاهوال التي لا يمكن وصفها ، من الشراسة ومن الظلم ، من مخازى الاستغلال الرأسمالي المسلط عليه ، عندها فقط يبدأ في تقبل القواعد الاولية للعلاقات الاجتماعية التي وجدت من قديم ولكنها أهملت من قبل كل الكتب منذ آلاف السنين . وعندها يبدأ

في تفحصها والتأمل فيها دون الرجوع الى استعمال العنف ولا الاكراه دون استعباد ودون الاداة المخصصة لذلك والتي تسمى الدولة".

ان استعمال تعبير "تفكك الدولة" مناسب جدا ، لانه يبين الطابع التقدمي والتلقائي لهذا التطور.

"ان العادة هي وحدها التي يمكن أن تترك أثرا مماثلا ، أن نرى حولنا باستمرار كم يعتاد الناس بسرعة على مراجعة القواعد اللازمة لضبط العلاقات الاجتماعية عندما لا يحثهم عليها شيء ما على السخط والاحتجاج والثورة ويخلق الحاجة لازالتها".

٦ ـ الاقتصاد

ليس هذا الميدان من اختصاصي ، ولهذا سأقتصر على بعض الملاحظات الاساسية.

يجب أن تكون الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، في فترة الانتقال نحو الشيوعية ، أساس كل اقتصاد. ان تحرير قوى الانتاج من قيود الملكية الخاصة هو السبيل الوحيد لتوسيع الانتاج والتكنولوجيا توسعا لا متناهيا حتى يتم القضاء على الحاجة.

ان أزمة الرأسمالية حاليا ، شأنها شأن أزمة الاقطاعية في الماضي ، ناجمة عن التناقض المطلق بين نمط الانتاج وتطور قوى الانتاج. ان نمط الانتاج المبني على أساس الملكية الخاصة يدخل في صراع متزايد مع نمط الانتاج الاشتراكي.

يقول انجلز :

"قبل قيام نمط الانتاج الرأسمالي ، في القرون الوسطى مثلا ، كانت الصناعة الصغيرة القائمة على امتلاك العمال لوسائل

الانتاج، هي المسيطرة. ففي الريف كانت الزراعة تقوم على صغار المزارعين والمعتقين والعبيد. وفي المدن كانت السيطرة للحرفيين المنظمين في جمعيات. وكانت وسائل العمل ـ الارض، والادوات الزارعية والمشاغل والادوات ـ يستعملها أفراد. كان بوسع فرد واحد أن يستعملها. فكانت اذا مفيدة، سهلة التناول، غير مزعجة. ولهذا السبب كانت ملكا للمنتج نفسه.

ان الدور التاريخي الذى مثله الانتاج الرأسمالي وصاحبته البورجوازية قام على تجميع وسائل الانتاج، وكانت محدودة ومفرقة، تم تطويرها وتحويلها الى القدرات الانتاجية الهائلة التي نعرفها اليوم. غير أن البورجووازية ـ وقد بينا ذلك فيما سبق ـ لم تستطع تحويل وسائل الانتاج المحدودة هذه الى قوى هائلة للا نتاج الا بتحويلها من ملكية أفراد الى ملكية جماعية.

وهكذا أصبحت وسائل الانتاج والانتاج نفسه اشتراكيا في جوهره. غير أنها أخضعت الى نمط ملكية تقوم على الانتاج الفردى الخاص حيث على كل فرد يملك انتاجه ويسوقه. وهكذا بقي الانتاج يتسم بهذا النمط من الملكية بالرغم من أن ظروف هذا النمط بأكملها قد انهارت.

ان هذا التناقض الذى يتسم به هذا النمط الجديد للانتاج الرأسمالي هو أساس التضاربات الاجتماعية الحالية. وبقدر ما كان هذا النمط يسيطر على قطاعات هامة من الانتاج في البلدان المتقدمة اقتصاديا، كان الانتاج الفردى يتضاءل، وكانت المجافاة بين الانتاج الاشتراكي والملكية الرأسمالية يتضح أكثر فأكثر.

وفي نهاية المطاف يجب الغاء كل عمل مأجور حتى تتحرر الجماهير. غير أن هذا الامر لا يتحقق الا اذ بلغ التوسع الانتاجي

درجة يصبح معها النقد أمرا غير ضروري. وأما تحقيقه قبل الاوان بالرجوع الى المؤسسات الفردية والخاصة فسيؤدى الى الانتكاس ويقف حاجزا في تحقيقه تحقيقا فعليا ".

يقول الفصل الثاني من الكتاب الاخضر وبحق :

"أما الخطوة النهائية فهي وصول المجتمع الاشتراكي الجديد الى مرحلة اختفاء الربح والنقود وذلك بتحويل المجتمع الى مجتمع انتاجي بالكامل وبلوغ الانتاج درجة اشباع الحاجات المادية لافراد المجتمع وفي هذه المرحلة النهائية يختفي الربح تلقائيا وتنعدم الحاجة للنقود ".

غير أن تحويل المجتمع الى مجتمع انتاجي بكل معنى الكلمة أمر متعذر ما دامت وسائل الانتاج تعرقلها تناقضات ثقيلة تأخذ شكل الملكية الخاصة.

ويقول الكتاب الاخضر، في مكان آخر من الفصل الثاني :

"ان التطور العلمي هو مكسب للانسانية لا يمكن العودة عنه، وأن الامية مقضى عليها بحكم هذا التطور وان الشغيلة العادية ظاهرة موءقتة آخذة في الاختفاء تدريجيا أمام التطور العلمي، بيد أن الانسان الجديد سيبقى دائما عنصرا أساسيا في عملية الانتاج".

ان الاشتراكية العلمية موءسسة على يقين وهو أن الملكية الجماعية للانتاج قادرة وحدها على تطوير التكنولوجيا. اذ أن الاشتراكية العلمية عند ماركس وانجلز تجاوزت الاشتراكية الخيالية التي يقول بها أشخاص مثل "روبرت أوينس". أما هذه الاشتراكية فتعتقد أن تحرر الانسان لا يقوم بالعودة الى ما قبل بل بقلب فوضى الانتاج المبني على الملكية الفردية قلبا تاما. وهذا ما يقوله انجلز:

"لا يقوم هذا الحل الا بالاعتراف العملي بالميزة الاجتماعية

لقوى الانتاج الحديثة أي بتكييف أنماط الانتاج والتملك والتبادل مع الطابع الاشتراكي لوسائل الانتاج. ولن يتأتى هذا الامر الا في مجتمع يسيطر كليا ومباشرة على قوى الانتاج، التي لا يجوز الا للمجتمع بأسره أن يتحكم بها.

ان الطابع الاجتماعي لوسائل الانتاج وللمنتجات يتعارض اليوم مع مصلحة المنتجين، ولذا فانه يعرقل، بشكل منتظم، كافة عمليات الانتاج والتبادل، وكأنه يخضع لقانون أعمى شديد التخريب.

وعندما يستعيد المجتمع السيطرة على قوى الانتاج، يستطيع المنتجون اذاك أن يستفيدوا من اشتراكية وسائل الانتاج والمنتجات، لمعرفتهم الدقيقة بها، وهكذا بدل أن تكون هذه الاشتراكية سبب انهيار وعرقلة، تصبح على العكس محركا جبارا في الانتاج".

ان الكتاب الاخضر يدعو الى العودة الى "قوانين المساواة الطبيعية" التي تقضي بأن توزع الارباح بين عناصر الانتاج الثلاث أي المواد الخام ووسائل الانتاج والمنتجون. ان هذه الدعوة ليست بعلمية اذ أن قوى الانتاج قد تبقى تحت سيطرة الرأسمال الخاص، فتتفاقم اذاك التناقضات القديمة كما حصل لدى صعود الرأسمالية والمبادرة الحرة وتحولها الى امبريالية احتكارية.

ان الفصل الثاني من الكتاب الاخضر يعترف بضرورة الملكية العامة اذ يقول:

"وهكذا فالمجتمع الاشتراكي الجديد هو نتيجة جدلية لا غير للعلاقات الظالمة السائدة في العالم والتي ولدت الحل الطبيعي وهو ملكية خاصة لاشباع الحاجات دون استغلال الغير وملكية اشتراكية المنتجون فيها شركاء في انتاجها". كما أنه يعلق أهمية كبيرة على ملكية المجتمع للارض.

ان الاشتراكية العلمية لا تقضي بأن تلغي فورا الملكية الخاصة للمؤسسات الوسطى والصغرى للمزارع. الامر الاساسي هو تأميم الصناعة الاساسية، والمصارف والارض والمواد الخام، دون تعويض، ووضعها تحت رقابة العاملين. ويجب في النهاية جعل كافة موارد الانتاج ملكا للمجتمع حتى تمحى تماما تناقضات الرأسمالية ويحال دون ظهورها من جديد.

ويختتم انجلز كلامه بقوله أن الثورة البروليتارية تستطيع وحدها أن تجد الحل الشامل:

"ان البروليتاريا تسيطر على الحكم فتبدل وسائل الانتاج الجماعية بانتزاعها من يد البورجوازية وبجعلها ملكا للمجتمع. بهذا تحرر البروليتاريا وسائل الانتاج من طابعها الرأسمالي التي تتسم به حتى يومنا وتطلق العقال للطابع الجماعي حتى يمثل دوره كاملا. وعنئذ يصبح بالامكان وضع برامج للانتاج الاجتماعي، ويجعل تقدم الانتاج تقسيم المجتمع الى طبقات أثرا من آثار الماضي. وبقدر ما تزول غوغائية الانتاج، تأفل سلطة الدولة السياسية، ويصبح الانسان اذاك سيد تنظيمه الاجتماعي وبالتالي سيد الطبيعة وسيد نفسه. فاذا به حر.

ان تحقيق هذا التحرر الشامل هو المهمة التاريخية للبروليتاريا الحديثة ان المهمة الملقاة على عاتق الاشتراكية العلمية، وهي التعبير النظرى عن الحركة البروليتارية هي أن تفهم الشروط التاريخية وطبيعة هذا التحرر وأن تنقل الى طبقة البروليتاريا المقهورة حاليا، كافة المعارف المتعلقة بهذه الشروط ومعنى هذا التحرر التي يطلب منها أن تحققه".



ج - الديمقراطية المباشرة



الديمقراطية المباشرة
والمؤتمرات الشعبية

*

معمر القذافي

أول نقطة بخصوص المؤتمرات الشعبية، فالاستاذ الذى كان يتكلم يبدو أن صورة المؤتمرات الشعبية غير واضحة عنده، فهو يعتقد أن المؤتمرات الشعبية مؤتمرات منتخبة من طرف الجماهير ... والصحيح أن المؤتمرات الشعبية هي الجماهير نفسها، يعني كل الشعب الليبي على سبيل المثال، هو في المؤتمرات الشعبية، ولا يوجد أى فرد خارج المؤتمرات الشعبية، المؤتمرات الشعبية هي التي تختار من بينها بعد ذلك لجان شعبية، واللجان الشعبية تقوم بتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية فقط، والمسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية.

ولو كان حديث الاستاذ ينطبق على واقع التجربة هنا، لكانت تجربتنا لم تخرج عن النظام التقليدى بعد، الذى هو التمثيل. الا أن النظام الجماهيرى ليس فيه تمثيل، يعني هو سلطة الشعب بالكامل فالشعب يقسم نفسه الى مؤتمرات شعبية كل أفراد الشعب هم أعضاء في المؤتمرات الشعبية ليس هناك أحد خارج الشعب ينتخب المؤتمرات الشعبية. هو الشعب نفسه مقسم الى مؤتمرات شعبية هذه نقطة أعتقد أنها لو كانت واضحة لديه من البداية لكان جزء

من بحثه قد تغير .

النقطة الاخرى التي وردت في البحث : الاستاذ يوءمن بأنه ليس هناك امكانية لتغيير الاشياء جذريا . الصحيح أن هناك امكانية كما يتبث الواقع لتغيير الاشياء جذريا .. ولكن الاستاذ كلامه جاء نتيجة ثقافة غربية . هو تفكيره تفكير نتاج ثقافة غربية : الثقافة التقليدية التطور الهادىء رغم أن الثقافة الغربية تترنح أمام محاولة عنف جديدة وبالتالي فان الغرب جزء من العالم والعالم كله غير قابل للتغيير جذريـــا فلا يوءخذ بها كبديهية أن الاشياء لا تتغير جذريا كما ورد في هذا البحث . ولكن الاشياء حسب التجربة هنا تتغير جذريا فعلا وتتغير ليبيا من ملكية الى جماهيرية ، هذا تغيير جذرى العمال من أجراء الى شركاء هذا تغير جذرى ... أن تنتهي الحكومات وتختفي وتقوم سلطة الشعوب هذا تغير جذرى في البنية السياسية للمجتمعات . ان البنية الاقتصادية بالتحولات الاشتراكية الجديدة حسب الفصل الثاني من الكتاب الاخضر ، بتتهدم كليا وتقوم مكانها بنية اقتصادية جديدة وتتغير تغير كامل عمّا كانت عليه البنية الاقتصادية في السابق .

هذه الملاحظات التي أحببت أن أوضحها عن البحث الـــذى قـــدم .

أهو أمل جديد للديمقراطية ؟

*

الاستاذ بوبيندر اس ليدار
مساعد أبحاث ـ البرلمان الكندى

ألحت مهمة توفير حكومة جيدة على المجتمعات منذ فجر التاريخ الانساني. وشغلت مشكلة اقامة حكومة مثالية المفكرين السياسيين طيلة قرون. ممّ ينبغي أن يتألف المجتمع العادل؟ أية أداة للحكم ستوفر أقصى مشاركة سياسية لضمان العدالة الاجتماعية والجزاء الاقتصادى؟

وكان المأزق هو ايجاد مزيج كامل من العناصر يؤدى الى مفهوم للحكم ينجز الاهداف التي تقود الى المجتمع المثالي.

وقد أجريت كثير من التجارب حول مختلف الاشكال عبر القرون. وكان الهدف النهائي هو ترجمة الفكر السياسي والاوهام عن المجتمع المثالي الى أداة حكم واقعية.

ويرجع مفهوم الديموقراطية الذى أصبح أوسع المفهومات انتشارا والذى كثيرا ما أسيء استخدامه ـ ان لم نقل أنه قد أسيء فهمه تماما ـ الى القرن الخامس عشر قبل الميلاد. والديموقراطية مفهوم سياسي واجتماعي واقتصادى.

ومن الامور المشجعة أن نعرف أنه في العيد العاشر للثورة

التي خلقت الجماهيرية الاشتراكية الشعبية العربية الليبية رأت قيادتها من المناسب اعادة تقييم الديموقراطية واعطائها معنى حقيقيا .

وكل وحدة سياسية مزودة بموارد مختلفة، مادية كالارض وبشرية. كما أن للوحدة وسائل انتاجها التي تقود الى تفاعل بين الموارد المادية والموارد البشرية.وتثار بوضوح من ينبغي أن يسيطر على الموارد ووسائل الانتاج. وتتسع هذه المسألة حين ندرس الملكية وصنع القرارات التي تؤثر على موارد وحدة سياسية. فمن ذا الذى ينبغي أن يتحمل مسؤولية الملكية وصنع القرار؟

في هذا الصدد يقدم "الكتاب الاخضر" حلا مثاليا باحالة السلطة العليا للشعب . وهذا المفهوم الاساسي ـ الذى افتقدته طويلا النظم الديموقراطية ـ اسهام هائل . وخلال تطبيق هذا المفهوم أعيدت السيطرة النهائية على الموارد الطبيعية ووسائل الانتاج وعملية القرار لاعلى سلطة، أى الشعب.

وتكوين اللجان الشعبية، هو أفضل تعبير عن ملكية العمال، وهو يوفر الحل لبعض المشكلات الاقتصادية التي نواجهها في ديموقراطية ما .

و"الكتاب الاخضر"، الذى يضع السلطة الاخيرة للحكم في يد الشعب مفهوم ثورى سيصبح حين يترجم في الممارسة موضع حسد كل نظام ديموقراطي آخر في المستقبل القادم .

ومن حيث المشكلات السياسية التي تواجهها الديموقراطية كانت أبرزها هي ما يمكن أن نسميه لعبة الارقام . وقد كتب عدد من الفلاسفة السياسيين ـ ومن بينهم روسو ـ باستفاضة حول هذا الامر . وبالطبع فان روسو معروف بأنه صاغ تعبير "الارادة العامة" أو "ارادة الاغلبية" . ويحدد "الكتاب الاخضر" فشل الديموقراطيات البرلمانية،

حين يؤدى الصراع السياسي الى انتصار مرشح بواحد وخمسين في المائة من الاصوات واهمال رغبات التسعة والاربعين في المائة الاخرين.

ومن المشكلات الاخرى التي يوليها "الكتاب الاخضر" اهتماما كبيرا مسألة تجاهل الاغلبية رغبات الاقلية، والمثال الكلاسيكي الذى يضرب هو المثال الذى جمعت فيه الاصوات، التي حصل عليها من حصلوا على النسب الاقل فانها يمكن أن تشكل معا أغلبية ساحقة، وبالعبارات المطلقة يفوز المرشح الذى حصل على أصوات أقل ويعتبر نجاحه أو نجاحها مشروعا وديموقراطيا.

وقد حدثت هذه الظاهرة في الخبرة الحديثة في الانتخابات العامة في كندا في ٢٢ مايو ١٩٧٩. وعلى سبيل المثال فان الحزب الذى شكل الحكومة لفوزه في الانتخابات العامة ـ الحزب التقدمي المحافظ ـ قد حصل على ٣٥،٦٢ ٪ من مجموع من أدلوا بأصواتهم وترجمت هذه ٣٥،٦٢ ٪ الى ١٣٧ مقعدا للحزب التقدمي المحافظ من ٢٨٢ مقعدا. في حين أن الحزب المنافس الحزب الليبيرالي الكندى قد جمع ٣٩،٨١ ٪ من مجموع الاصوات أى ما يزيد على نسبة ٤،٢ ٪ عن أصوات الحزب التقدمي المحافظ.

ورغم هذا لم يتم انتخاب الليبيراليين الا في ١١٣ دائرة، أى بما يقل عن الحزب الحاكم بثلاثة وعشرين مقعدا.

وما نواجهه حالة نجد فيها أن النسبة المئوية للاصوات الشعبية التي حصل عليها الحزب الحاكم أقل من الاصوات الشعبية التي حصل عليها الحزب المنافس. أفليس معنى هذا الوضع، ودلالات تطوره واضحة لدى الوهلة الاولى؟

ومن المسائل الاخرى التي شغلت المفكرين والفلاسفة السياسيين مسألة التمثيل والوكالة. وقد تناول "أوموند بيرك"

البرلماني والمفكر السياسي الانجليزى هذه المشكلة منذ وقت طويل.
والمسألة هي هل المسؤول المنتخب ممثل لشعبه، ومن ثم يمارس حكمه في المسائل التي تطرح على هيئة منتخبة، أم ينبغي أن يكون المسؤول المنتخب مجرد وكيل ومن ثم فانه يلعب دور الوسيط بين الشعب الذى انتخبه وهيئة المسؤولين المنتخبين الذين هم صانعوا القرار.

و"الكتاب الاخضر"، واضح تماما في الاجابة على هذا السؤال العويص لانه يقرر بعبارات لا التواء فيها المبدأ القائل لا تمثيل بدلا من الشعب.

وأنا من جانبي أعتقد أننا لم نصل بعد الى نهاية الجدال بين التمثيل والوكالة. وكما أوضح "الكتاب الاخضر"، فان احدى المشكلات الاساسية هي مسألة الامكانات المادية.

وليس من العملي تماما في عالم اليوم ـ بمستواه المرتفع من التكنولوجيا المستخدمة في نشر المعلومات، وفي عالم غدا الوقت فيه محدودا ـ تنظيم ذلك النوع من الاجتماعات الذى يمكن أن يعتبر ديموقراطيا مثل الاجتماعات المسماة اجتماعات "تاون هول"، للرواد الاوائل في الولايات المتحدة الامريكية.

غير أن المرء ينبغي ألا يقع ضحية الاعذار الواردة في العبارة السابقة لتبرير شكل الحكم غير الديموقراطي.

ومن الصحيح تماما أن نقول كما يقول "الكتاب الاخضر" أن قيمة الرأى المعبر عنه في صحيفة أو مجلة، يقوم على معرفة المصالح الخاصة لاولئك الذين ينشروا مثل هذه الكتابات. ويثور الموقف المتشكك من الصحف في العالم الغربي لان الناس بدأوا يدركون أن ما يقال لهم أنه "الرأى العام" هو في الواقع ما يؤمن به مصدرو الصحف، وفي كثير من الحالات فان ما يؤمن به مصدرو الصحف سيكون هو الرأى العام

اذا ما ورد مرات كافية. ومن أمثلة هذه الصياغة للرأى العام في الغرب ما يسمى "استطلاع الرأى" الذى يزعم أنه يقوم باعلام الجميع، بما يؤمن به جزء تمثيلي من الناس. وقد زادت الريبة بين من يقرأون هذه التقارير في الصحف، لان هناك شك في أن ما تفعله "استطلاعات الرأى" هذه في الواقع هو دفع البعض الى تبني الاراء التي يؤمن بها آخرون.

وهناك تقبل واسع بين الشعب لحقيقة أن بعض الصحف تعبر عن آراء ناشريها، وهذا صحيح أيضا بالنسبة لبعض صحف "الانباء". وهكذا، نجد بين الشعب عملية اختيار للصحيفة أو المجلة التي تعكس رأيهم الخاص. وهذا يؤكد نزعة الشك، وينتهي الى واقع أن الناس انما يقرأون هذه الصحف للمعلومات، وأنهم يشكون في صدق المعلومات في كثير من الحالات.

وبالنسبة للصحف المهنية والنقابية يستطيع الناس أن يؤكدوا حقا المصالح الخاصة لمن يصدرون الصحيفة. ويدرك الناس أنها ليست أكثر أو أقل من آراء الهيئة الخاصة التي تصدرها.

وكل شخص يتشكك في مشروعية الصحف التي تعبر عن آراء شخص مفرد باسم المجتمع كله. وهذا الشك دليل على أن الشعب يدرك أن الفرد لا يستطيع أن يعبر الا عن رأيه هو وحده.

والدليل على ذلك، هو شعبية باب "خطابات الى المحرر" في الصحف الغربية. ويقرأ هذه الابواب أولئك الذين يقدرون أن الشخص الطبيعي لا يستطيع أن يعبر عن رأيه المشروع الا في هذه الابواب. وينطبق نفس الشيء على محررى الابواب الثابتة الذين يعبرون عن آرائهم الفردية، ولا يزعمون أنهم يعرفون ما هو احساس المجتمع بأسره. وهؤلاء هم أكثر المحررين تمتعا بالاحترام، لانهم يوفرون

للصحيفة صلة بآراء الاشخاص المفردين الاخرين .

ومما يثير بلبلة الناس أن تفسر الصحف كلمات القادة، لان هذه التفسيرات تعكس بالضرورة ميول الشخص الذى يقدم التفسير . ويعتبر من الاوفق للصحيفة أن تنشر الكلمات الدقيقة للاشخاص المعنيين أولا الكلمات المباشرة للشخص الذى يتولى دور القيادة ثم الشخص الذى يصدر الصحيفة التي تعبر عن رأيه .

ورغم أن الصحف الغربية لا تقبل هذه الافكار بوضوح، فان الناس يقرأون الصحف بنزعة الشك هذه، وبعيون مفتوحة على الفارق بين التعبير الحق عن رأى الفرد وبين ادعاء التعبير عن رأى المجتمع في مجموعه .

ويبدو أن "الكتاب الاخضر" هو نتاج سنوات من التجربة في ادارة الدولة . انه خطة لشكل حكم لا يمكن أن يقود الموطنين الا الى ادراك أكبر لقدراتهم . وقد أبرز واضع الكتاب ـ المفكر العظيم معمر القذافي ـ أفكاره القائمة على التعاطف، مع اخوته البشر والاهتمام بنوع وشكل الحكم الذى يوءثر على حياة الفرد . ولا شك أن الحاجة وحدة سياسية تستمد الهامها واتجاهها من الدين التقليدى والتقاليد القديمة سيكون أكثر ثباتا من أشكال الحكم التي تنشأ عن النزوات والتي تمتلىء بها الارض في يومنا هذا .

ان امكانية وجود فرد لديه سلطة المشاركة المباشرة في عملية صنع القرار على أعلى مستوى، ظاهرة نادرة في عالم اليوم . غير أن النظرية العالمية الثالثة ستجد جزاءها الحق حين تتبناها وحدات سياسية أخرى في العالم .

ونوعية القيادة أمر كثيرا ما تغفله الكثير من نظم الحكم أو تتجاهله عمدا . غير أن قيادة ملهمة كقيادة معمر القذافي، هي

التي يمكن أن تثير الامل لدى الملايين الكثيرة في العالم كله. وفي أى مجتمع يمكن لنوعية القيادة أن تلهم الناس نوع العمل الذى نشهده في "الجماهيرية". ولا شك أن "الكتاب الاخضر"، سيكسب كثيرا من الاتباع لا في وحدة سياسية فحسب بل في كل القارات.

الديمقراطية الشعبية المباشرة
والتطـور السـيـاسي



الاستاذ رونالد ر. ماسينتايـر
شعبة العلوم السياسية
جامعة كانتربرى ـ الكنيسة المسيحية
نيـو زيـلانـدا

اذا كانت الديموقراطية الشعبية تقف كغاية للعديد من الدول فان الحقيقة غالبا ما تشهد عكس ذلك .. وفي هذه الاطروحة أود أن أختبر فائدة الديموقراطية المباشرة كما يتصورها الكتاب الاخضر: (١) كشكل بديل للتطور السياسي و(٢) كمثال تطبيقي للدول على مختلف مستويات التطور السياسي .. وفي العديد من النواحي فانني أشعر باحساس من عدم الكفاية في بحث هذا الموضوع حيث أنني حتى الان لم تتح لي فرصة الاطلاع على السير الحقيقي للنظام في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .. وهكذا من حيث الضرورة فانني مضطر الى حصر نقاشي في عالم النظرية وآمل بعد الحوار والمناقشات في هذه الندوة أن آخذ معي الى بلدى نيوزيلندة تصور أوضح وفهم لنظامكم السياسي الجديد والمثير للغاية..

الـــغـــايـــة:

ان الكتاب الاخضر (الجزء الاول والثاني) يقدم برنامجا

يقوم على مبدأ "سلطة الشعب" أو الديموقراطية الشعبية المباشرة ..
ومن خلال نظام من اللجان الشعبية والموءتمرات الشعبية على مستوى الامة تعمل من القاعدة وتقوم على الفئات العاملة (العمال، والفلاحين، والطلاب، والتجار، والحرفيين، والمسوءولين والمتخصّصين) يعبأ الشعب في وحدات حكم مباشر. ويكون تكوين السياسة في موءتمر الشعب العام واللجنة الشعبية العامة حيث يكون هناك "مندوبون" من اللجان الشعبية والموءتمرات الشعبية. وتكون الهيآت الشعبية مسوءولة أمام موءتمر الشعب العام عن تنفيذ السياسة أو العمل التنفيذى ..
وتفصل الحكومة بشكل فعّال عن الدولة، وذلك تطور رئيسي في نظرية القذافي، حيث أن التعبئة السياسية للمنظمات الشعبية تزيل الحاجة الى الوسطاء الذين يلحقون الضرر (أى البرلمانات، والاداريين والاحزاب السياسية .. الخ) التي قد تفوض العملية الديموقراطية لصالح طبقة محدّدة، عشيرة أو مجموعات اقتصادية ذات مصالح محدّدة ..
ويلاحظ القذافي : "ليس للديموقراطية الا أسلوب واحد ونظرية واحدة..
وما تباين واختلاف الانظمة التي تدعي الديموقراطية الا دليل على أنها ليست ديموقراطية. ليس لسلطة الشعب الا وجه واحد ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية الا بكيفية واحدة .. وهي الموءتمرات الشعبية واللجان الشعبية (فلا ديموقراطية بدون موءتمرات شعبية) واللجان في كل مكان .. (الجزء الاول ـ صفحة ٣٠) ..

ان الكتاب الاخضر على ثقة بأنه مع كل السلطة الى الشعب فان العدالة الاجتماعية القائمة على "الحاجة" الاجتماعية (كما يقررها الشعب) ستوءدى الى نظام قائل بالمساواة بين البشر على مستوى مكان العمل وما وراء ذلك .. ففي النظام الجديد فان "الحاجة" تكون متعارضة مع "الاستغلال" ومن ثم جاءت الملاحظة بأن : "أن حرية

الانسان ناقصة اذا تحكم آخر في حاجته، فالحاجة قد تؤدى الى استعباد انسان لانسان" (صفحة ٢٠ ـ الجزء ٢) . ان التنظيم الجديد سيقدم للانسان لكي يقرّر حاجاته الخاصّة، وتكون عرضة فقط الى قيود المجتمع (أى الانسان وعلاقته مع أنداده) .. وفي هذا المجال فان ملكية الاملاك الخاصّة (أى الارض والبيت والسيارة .. الخ ..) متطابق مع أهداف النظام الجديد فقط اذا لم تستخدم "لاستغلال" الاخرين، ويلاحظ القذافي: "وهكذا فالمجتمع الاشتراكي الجديد هو نتيجة جدلية لا غير للعلاقات الظالمة السائدة في العالم، والتي ولدت الحلّ الطبيعي وهي ملكية خاصّة لاشباع الحاجات دون استخدام الغير، وملكية اشتراكية المنتجون فيها شركاء في انتجاها" .. (صفحة ٣٦ ـ الفصل ٢) ..

وحيث أن لا أمة تستطيع العيش بدون نظام قانوني، يقترح القذافي نظاما قائما على القانون "الطبيعي" وليس البشرى .. وذلك متطابق مع نظريته بأن القوانين البشرية يكون لديها ميل اما لاستغلال "حرّية" الفرد والامة، أو أن تكون ذات قيمة زائلة .. وهكذا فالحرّية (أى غياب الاستغلال) لكي تكون دائمة فلا بدّ أن تصدر من شرائع القانون المقدس المحفوظة في الشريعة الاسلامية، والقرآن، وفي معنى عالمي، أى الاديان التي تغرّر المثل في الحرّية الانسانية والكرامة .. وباختصار أنها نظام قانوني قائم على قيمدينية معنوية، متناسقة مع القوى التي تحكم الكون (الله)، والتي بالنسبة للقذافي تخدم كاطار مثالي للديموقراطية الشعبية المباشرة ..

ومن الواضح أن الكتاب الاخضر لديه جذور ايديولوجية في النظريات الشيوعية والاجتماعية بينما تصدر أيضا من جوهر العروبة، فيما تعمل بجدّ للتعريف بالغاية الدينية (الاسلام) مع الحقيقة الوطنية .. انها ايديولوجية متأصلة في كفاح ليبيا من أجل الاستقلال والديموقراطية

الشعبية .. وتتمشى مع العالم الثالث وتعارض التبعية الاقتصادية أو ما يشير اليه غالتونغ ب "الامبريالية التركيبية".

أسئلـــــــة :

وكشكل مثالي للتطوّر السياسي، يعتبر الكتاب الاخضر نموذجا قيّما .. ومع ذلك فهناك أسئلة جوهرية محدّدة ومصاعب أعتقد أنها قد ترتبط بتطبيق هذا النموذج، وعلى الاقل فيما وراء مضمون الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فمثلا :

(١) كيف يمكن تعريف "الحاجة" بدون الوجود المسبق للجان الشعبية المعبئة بالكامل؟ ..

(٢) اذا كانت "الحرّية" تستلزم غياب "الاستغلال" فبأى ظاهرة يمكننا تعريف "الاستغلال" بدون تعريف مقبول بشكل عامّ "للحرّية"؟ ..

(٣) حيث أن الديموقراطية السياسية العاملة الكاملة تتطلب الكثير من الجراحة الاجتماعية فمن، أو أى أشخاص أو منظمة .. الخ .. سيكون مسؤولا على الاقل في المرحلة التكوينية للثورة؟ ..

وسوف أدقق في أهمية هذه الاسئلة من خلال التطبيق الاوسع لنموذج التطوّر السياسي ..

الديموقراطية والتطوّر السياسي :

انها مغالطة شائعة اعتبار أن الديموقراطية ترتبط ببناء

الحكومة وشكلها. فالقوى الاستعمارية، مثلا، أدخلت أحيانا نظما "ديموقراطية" سياسية وادارية متأصلة في الغالب في ممارسة السلطة المدنية .. وليس من الغريب أن العديد من هذه النظم قد انهارت في أعقاب الرحيل الاستعمارى .. حيث أنه لا بدّ أن تكون "قدرة" المجتمع أو الفرد مرتبطة ببناء أية حكومة وذلك "للمشاركة" بشكل ذى معنى في العملية السياسية. وأفترض أن الديموقراطية السياسية والتطوّر السياسي قد يكونا جانبين مختلفين لقطعة النقد نفسها .. وغالبية النظريات التقليدية للتطوّر السياسي تعزو الاهمية الى علاقة عضوين بين العناصر التالية:

(١) المشاركة الشعبية ذات المعنى في الحكومة ..

(٢) قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات ملزمة وتنفيذ السياسة ..

(٣) انشاء المؤسسات المؤازرة (أى التمييز التركيبي) الذى يقدم المسؤولية والتغيير المنظم والديموقراطية المتبادلة ..

(٤) نظام قيمة المساواة بين البشر ..

(٥) العلاقة العضوية للتطور الاقتصادى (أى النمو المخطط له أو المنسق) ..

و "بالقدرة" على "المشاركة" داخل العملية السياسية على مستويات التنمية المختلفة .. أتوقع ايجاد مزيج ممّا يلي:

١ ــ المقدرة (أى الاعتناق) للتطابق مع أشكال سياسية غريبة (أى خارج الاسرة ومجموعة الاصدقاء، والقرية والقبيلة ..الخ) مثل القومية ..

٢ ــ القدرة على التكيف مع التغييرات في طريقة الحياة والنظام الاجتماعي الجديد المتناسب مع عملية التحديث..

٣ ــ انسجام الفرد مع الحاجات الاجتماعية ..

٤ ـ المقدرة على التنظيم للاهداف السياسية ..

٥ ـ الاعتراف بأن الانسان بمفرده مسؤول عن مصيره ..

وهكذا بافتراض مستويات مختلفة "للمقدرة" في الشعوب وبينها قائمة على سلسلة التنمية المتصلة، فقد يفترض المرء وجود تصورات مختلفة وواسعة للديموقراطية المرتبطة بمستويات التطوّر السياسي .. ولتوضيح ذلك في معنى قابلية تطبيق الديموقراطية المباشرة أقترح اقامة ثلاثة نماذج مجرّدة ..

(١) المجتمعات التقليدية: وميزة رئيسية لهذه المجتمعات هي المستوى المنخفض جدّا للوعي الوطني .. وذلك في الغالب مرتبط بتركيبها الاجتماعي المجزأ .. وفي القيم الدينية الرئيسية وقيم القرابة اعداد للمجتمع الى وجهة نظر ضيقة الافق للعالم ضمن نظام مقدم من الله غير قابل للغير .. والاشكال الاستبدادية للحكومة يعاد تعزيزها في الغالب بنظام قيمة موازر ويديم المرتبات الاجتماعية ـ الاقتصادية الجزئية أو الرأسية .. وان الاعتماد الاقتصادى للقطاعات الريفية، والمدنية محدود أو غير موجود .. ومع مستوى منخفض للوعي الوطني، أو "مقدرة" الشعب على الاعلام بالحاجة الى التغيير (وفي الحقيقة هناك في الغالب عداء للتغيير من قبل القوى الدينية ـ السياسية) فان تطبيق المثل الاصلاحية الديموقراطية قد يناسب طبقة متوسطة صغيرة بورجوازية محترفة في البلدان والمدن أو الذين يعيشون في الخارج .. وبالفعل قد نلاحظ أنه بدون التعبئة الاجتماعية وبعض المستوى من الوعي الوطني فان الديموقراطية السياسية في شكلها المثالي تكون بالتأكيد على اختلاف مع معايير المجتمع التقليدية ..

(٢) المجتمعات الانتقالية: وميزة رئيسية لهذه المجتمعات هو الاحساس النامي بالوعي الوطني والقومية، وذلك يتبع في الغالب

نضالا طويلا من أجل الاستقلال .. ومن خلال انتشار التربية العلمية والاتصالات المتطوّرة (كالاعلام .. الخ ..) فان الناس في هذه المجتمعات تصور في أساليب جديدة للحياة (مدني/صناعي) مع قيم اجتماعية مختلفة (دنيوية ومقدسة) وتصورات للتغيير . وانه في هذه الفئة الاخيرة تختلف المجتمعات الانتقالية بشكل جوهرى عن المجتمعات التقليدية .. ولكن بينما هذه المجتمعات معدّة لقبول التغيير لدرجة كبيرة أو صغيرة فان تعرّضها الى التحديث قد أدى الى سلسلة من عدم المساواة يشير اليها شيلز "بالفجوات" : ريفي ــ مدني ، متعلّم ــ أمي ، الصفوة ــ الجمهور ، المدني ــ العسكرى ، وذلك بتعداد قليل منها (١) .

وفي الغالب تعطي عدم المساواة هذه الصفة السياسية من قبل الاحزاب السياسية المتعدّدة والصفوة المؤيّدة لحكم القلة ، والقادة التقليديين ، والضباط العسكريين ، والديموقراطية الموجهة في الغالب تأخذ مكان الديموقراطية ..

وقد يكون النمو الاقتصادى مرتبط بمصالح الصفوة المحددة التي تحتكر توجيه السلطة السياسية .. ومثل هذا الاحتمال قد يؤدى الى شكل غير مثمر من الدولانية (أى تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى في يد الدولة) كما يشاهد في النظام الاقتصادى "لصاحب الدخل" .. وان عدم المساواة التركيبية في عملية التغيير الاجتماعي ــ الاقتصادى تقوّض في الغالب المؤسسات الشعبية التي قاعدتها الجماهير و"مقدرة" الشعب على المشاركة بشكل ذى معنى في تقرير مصيره .. وليس من الغرابة أن الاتجاهات الايديولوجية المختلفة تميل في اتجاه وصائي أو الديموقراطية الموجهة ــ أى الصفوة تقود الجماهير الجاهلة نحو مجتمع جديد .. ومع ذلك فمع صحة هذا النموذج فهل نقبل بشيء غير سيطرة الصفوة؟ ..

(٣) مجتمعات ما بعد التصنيع : في هذه المجتمعات فان الهوية الوطنية والوعي الوطني لا يخدمان كعاملين مسببين للخلاف والشقاق.. وبالفعل في بعض الحالات قد يكون هناك تلاشي للهوية الوطنية لصالح رابطة عالمية أكبر ترتكز على الظواهر الاقتصادية.. وبالرغم من أشكالها السياسية المختلفة اما بصفة جماعية أو احتكارية تمثيلية (أى الرأسمالية الديموقراطية، والاشتراكية الديموقراطية، والشيوعية الخ..) هذه المجتمعات تعرض مستوى أكثر ارتفاعا للتكامل الاجتماعي والسياسي والاقتصادى من المجتمعات التقليدية أو الانتقالية .. وبينما توجد بالتأكيد عدم المساواة التركيبية، فان الشكل العام للحركة يتجه بالرغم من توجيهه في الغالب من قبل جهاز الدولة الىالنظام القائل بقيمة المساواة بين البشر (أى الرفاهية الاجتماعية ..) وبشكل عام فان هذه المجتمعات متعلمة للغاية ومتحركة اجتماعيا مع "مقدرة" كبيرة للتنظيم السياسي .. وينفذ الى المجتمع بواسطة شبكة متكاملة من مجموعات المصلحة الرابطية، والاحزاب السياسية، ونقابات العمال، والموجهين وأصحاب النشاط العقائدى وغيرهم في السعي الى مستويات مختلفة من الاشباع السياسي، وفي الغالب مع تحيز مادى قوى .. وان السوق السياسي حتى في أصغر هذه المجتمعات ليس لغير المنظمين أو الافراد الذين لا ينتمون الى ذلك المكان الا اذا كانوا يمتلكون صفات استثنائية .. ويشبه روستو (دى. أى. روستو ـ عالم الامم ـ معهد بروكينغز: واشنطن ١٩٦٧ صفحة ١٠٠) الشكل المختلف الجماعي لديموقراطية التمثيل (أى الاحزاب السياسية المتنافسة والصفوة ..الخ..)، بنظام مقايضة احتكار القلة، وبذلك يتم تقييد أسوأ التجاوزات، كما يعتقد، للدولة أو سيطرة الحزب/الصفوة .. وبينما تم تنظيم "مقدرة" المجتمع العصرى للتأثير

في حكومة التمثيل والسيطرة عليها في موءسسات فان فعاليته يجب أن تثار حولها الاستفسارات بسبب تشابك أعمال الدولة في العصر التقني.. وفي تقرير حتى "حاجاته" الاساسية فان المجتمع الحديث يتطلب متخصصين في كل مستوى على الغالب.. وانها فقط خطوة قصيرة الى الاعتماد على المتخصص السياسي، آخذين في الاعتبار تشابك التشريع العصرى.. وبالفعل، ففيما ندخل عصر الفضاء فان ديموقراطية التمثيل ذات المعنى قد يكون من الافضل المضي في ازالتها فيما يصبح المتخصصون السياسيون أكثر اعتمادا على العقول الاليكترونية والانسان الالـــــي..

التحليـــــل والاستنتـــاج:

اذا كان مسموحا تعزيز غاية الديموقراطية المباشرة كالدواء العام للحكومة الجيدة فمن الاهمية أيضا أن يكون المرء واقعيا وعمليا حينما يسعى الى تقديمها كنموذج للتطور السياسي .. وفي نماذجنا الثلاثة المجردة من الواضح أن التطبيق العملي للنموذج سيختلف كثيرا وفقا لمستويات مختلفة من التطور السياسي .. وان انتقادى الرئيسي للكتاب الاخضر يقع في حقيقة أنه يفترض أنه من خلال الجراحة السياسية (اللجان الشعبية ولجان الموءسسات) فان احساسا عاما بالجماعة سيوءدى تلقائيا الى الديموقراطية المباشرة، وانني لا أتفق مع وجهة النظر القائلة بأن الانسان طيب أو شرير بشكل متأصل، انه بالاحرى منحرف، ومعرض لاشكال من التصرفات المتأصلة في القيم الاجتماعية السائدة.. والكتاب الاخضر ينص على مستوى عال من وعي الجماعة، بمعنى أن الشعب بـ"المقدرة" على الحكم لديهم مقدرة

تعريف "حاجاتهم" و"حرياتهم" الاساسية..

وبكل بساطتها المتأصلة فان الديموقراطية المباشرة وعلى الاقل في شكلها الوطني الحديث تتطلب مستوى عال من وعي الجماعة والفهم والتسامح: وباختصار فان "مقدر" الشعب على المشاركة هي ليست فقط في شرح معايير الترابط الاساسي بل وفي تكييف تلك المعايير الى التغيّرات التحديثية التي ثوءتر في الثقافة والمجتمع .. ولنوضح هذه النقطة في ثلاثة نماذج مجردة:

النمـــوذج ـ ١ ـ

من الممكن تصور الديموقراطية المباشرة قائمة في مجتمع تقليدى صغير متناسق (أى دولة الجزيرة، وجماعات السكان الاصليين ..الخ..) مع حاجات مبيّنة بوضوح .. ان هذا المجتمع سيعمل على مستوى منخفض جدا من الوجود الاقتصادى والوعي السياسي .. ولكن في المجتمعات الكبيرة والاكثر تشابكا، فان تطور المرتبات الاجتماعية، والتنظيم الجزئي للشعب، والمستويات المنخفضة من الوعي الاجتماعي وأشكال الحكومة الاستبدادية ستعمل بشكل مباشر ضد مبدأ الديموقراطية المباشرة ..

ومع هذه الحدود يكون من المطلوب ادخال الديموقراطية المباشرة من أعلى وذلك غير محتمل من الداخل أو الخارج من قبل الصفوة المتميزة المتعصرنة.

النمـــــوذج ـ ٢ ـ

يقدم مخططا للمجتمعات المتطورة للغاية، بعضها له تطور صناعي وسياسي ذى مستوى عالي .. وتسود الانظمة السياسية المختلفة والنزعات العقائدية في جميع أنحاء هذه المجتمعات ـ وتكون سيطرة الصفوة ربما عاملا مشتركا ـ وهناك مع ذلك مستوى أكثر ارتفاعا للتعبئة الاجتماعية أو "المقدرة" السياسية الشعبية، والوعي الوطني والاهتمام بالمثل الديموقراطية (التي يعبر عنها في الغالب في الايديولوجيات الاشتراكية) .. وهذه المجتمعات ثورية في الغالب وتميل الى عدم الاستقرار السياسي .. ومع ذلك فان مستويات التطور الاجتماعي والسياسي في الغالب ليست متكاملة بشكل كاف لاطالة بقاء التحول الثورى في هذه المجتمعات ..

وقد لاحظ عبدالناصر، مثلا، أنه بعد ثورة ٢٣ يوليو بدأ الشعب غير موحدا ومجزءا، كل رجل ينتقد الاخر .. واستنتج عبدالناصر أنه قبل أن تكون هناك ثورة اجتماعية .. ومن ناحية فقد كان يقر بالحاجة الى اعادة التأهيل في المجتمع كأمل لمجتمعه العربي الجديد .. وبينما يكون بالطبع مفهوم طليعة الثورة فكرة عامة متعلقة بالصفوة فانه يبدو لي أنه بدون التوجيه السياسي الكافي فان غاية الديموقراطية المباشرة لن تتأصل تلقائيا الا اذا وجد تقليد حكومة قائلة بالمساواة بين البشر وذلك أمر نادر في أى مجتمع ..

النمـــــوذج ـ ٣ ـ

يبدو هذا النموذج أقل احتمالا في تطبيق الديموقراطية المباشرة بدون أحداث ابادة كاملة تدمر المجتمع الحديث في البلدان الرأسمالية والشيوعية .. وأن حكومة الفنيين تدمر الثقة في المبادرة

الشعبية، وتدق المؤسسات الموجودة، سترفض بالتأكيد على أساس الفوضى وحكم الرعاع الذى لا يمكن تقييده ..

وبالفعل ، في هذه المجتمعات البالغة التشابك فان تعريف "الحاجة" والقيم الاجتماعية الرئيسية تترك في الغالب للمتخصصين ، ورهن مسوءولية المؤسسات ويعتقد أن المجتمع الحديث مضمون ضدّ تجاوزات الحكومة أو الجهاز الادارى للدولة .. وعلى مستوى المزرعة الجماعية (الكوميون) فقد اكتسبت فكرة الديموقراطية المباشرة بعض الملتزمين بها بشكل رئيسي من اليسار الجديد في الستينات والسبعينات .

ومع ذلك فغالبا ما تم تجاهل هذه التجارب في الديموقراطية المباشرة بل ومقاومتها ضمن عملية سياسية أوسع تكون في الغالب متناقضة ..

أرجو ألا أكون قد وضعت العديد من السلبيات أمامكم في هذه الاطروحة ان فكرة الديموقراطية المباشرة اذا أريد لها أن تتأصل وتنشأ فانها تتطلب ثورة اجتماعية منسّقة للغاية من قبل طليعة "الصفوة" التي لديها كلّ القدرات والمكرّسة نفسها سياسيا . ولا أرى كيف يمكن تجنّب ذلك بالرغم من أنني أتبيّن جيّدا التناقض في هذا الاقتراح ..

الهوامش

(١) أ . ى. "التطور السياسي في الولايات الجديدة ــ ووتـــون ــ لاهـــاى ــ ١٩٦٨ ــ صفحة ٣٠ .

سلطة الشعب

*

الاستاذ أحمد علي الفيتوري
اجازة في القانون
من جامعة قار يونس

فصل تمهيدى :

* السلطة في ليبيا قبل اعلان الجماهيرية (لمحة تاريخية)
* سلطة الشعب في فكر قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة

الفصل الاول : اللجان الشعبية

المبحث الاول : تفجير الثورة الشعبية (خطاب زوارة التاريخي ١٩٧٣/٤/١٥م) ٠

المبحث الثاني : تكوين اللجان الشعبية وتتبعت فيه مسيرة اللجان الشعبية، فبراير ١٩٧٩، من خلال خطاب زوارة التاريخي الى التصعيد الاخير للجان الشعبية فبراير ١٩٧٩٠

المبحث الثالث : مهام اللجنة الشعبية من خلال خطاب زوارة ومن خلال التشريعات التي صدرت بهذا الشأن ٠

الفصل الثاني : ثورة الفاتح من سبتمبر والتنظيم الشعبي : الاتحاد الاشتراكي العربي ٠

١٥١٠م عام كئيب في هذا البلد، ففي هذا العام غربت شمس الحكم العربي الاسلامي عن هذا البلد بعد أن ظلت مشرقة عليه زهاء ثمانية قرون، تنسم فيها الشعب عبير الحرية وشعر بكرامته الانسانية في ظل مبادئ الاسلام السمحاء، ووصل الى مرحلة من رغد العيش الى حد أتاه التفكير في امتلاك السلاح وعدة الحرب للدفاع عن أرضه ضد طمع الطامعين. فكانت الفرصة مواتية للحاقدين على العرب والاسلام من بعض المغامرين الاسبان، فقاموا بغزو طرابلس وحكموا البلاد بالحديد والنار يدفعهم الى ذلك حقد دفين.

وفي عام ١٥٣٠م ، سلم هؤلاء الغزاة الاسبان ما تحت يدهم تراب هذا الوطن الى عصابة صليبية حاقدة تسمى بفرسان مالطا أو فرسان القديس يوحنا فعاثت في الارض فسادا.

لكن الشعب الابي لم يسكت على هذا الجور والطغيان الصليبي الحاقد. ففي ١٥٥١م ، استنجد باخوة له في الاسلام من بني عثمان (تومحيا المسلمة) وتمكنت الاساطيل العثمانية من تخليص طرابلس من مخالب فرسان القديس يوحنا.

لكن اخوتنا في الاسلام من بني عثمان مع طول الزمن تحولت نجدتهم الاخوية الى أشبه ما يكون الغزو الاجنبي، واصبح همّ الحاكم منهم جمع المال في اقصر فترة ممكنة دون التفات لمصلحة الجماهير الليبية. فملك العثمانيون السلطة والثروة والسلاح وبقيت الجماهير الليبية تعاني الاستعباد والفقر والاذلال.

وبدأت علامات الانهيار تلوح في أفق الدولة العثمانية نتيجة الصراعات على السلطة ونتيجة لتفتت هذه الدولة وتكالب الاعداء

الحاقدين عليها،فكانت الفرصة سانحة لايطاليا الفاشيستيه مع نهاية عام ١٩١١م ، فقامت بغزو ليبيا من غربها الى شرقها ومن شمالها الى جنوبها وناضل شعبنا نضالا مريرا،لكن شعبنا،الذى فقد سلطته وحرم ثروته،الاعزل من السلاح لم تكن كفته لترجح أمام ايطاليا المدججة بالسلاح ناهبة الثروة وسارقةالسلطة فتمكنت قوات ايطاليا الغازية من اخماد جذوة الجهاد مع نهاية عام ١٩٣٢م .

لكن الزمن لم يطل بايطاليا ففي خريف ١٩٤٢م ، هزمت قواتها في ليبيا أمام قوات الحلفاء وتمكنت القوات البريطانية من السيطرة على برقة وطرابلس في الشمال وسيطرة القوات الفرنسية على فزان في الجنوب .

وحاول المستعمرين البريطانيين والفرنسيين اطالة مدة بقاءهم أطول ما يمكن متسترين وراء حكومات محلية صغوها بأنفسهم حسبما يروق لمصالحهم الاستغلالية . فنصبوا من ادريس السنوسي أميرا على برقة وأقاموا له برلمانا وحكومة وأصدروا بذلك قانونا أساسيا محاولين خداع الجماهير لكن الجماهير كانت تعرف الحقيقة ـ الحقيقة الثابتة في المنشور رقم ١٨٧ الصادر بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٢م ، هذا المنشور الذى يعطي المعتمد البريطاني في برقة البريجادور (أ .أ .ف . دى كاندول) حق اصدار أو تعديل أى تشريع هذا مع ملاحظة صلاحيات الحكومة المحلية في جزء من الشوءون الداخلية فقط دون الخارجية .

وفي طرابلس شكل مجلس وصاية أخ شقيق لحكومة الادارة في برقة غير أن الذى كان يحرك خيوط الدمى السياسية هو البريجادور (ت .بلانكلي) .

اما في فزان فقد صنع المقيم الفرنسي هناك الكومندار (كوناى). صنع من احمد سيف النصر رئيسا على نواب فزان وما كانت

صلاحيات هذا المقيم الفرنسي لتختلف عن اخويه المعتمدين البريطانيين في برقة وطرابلس.

الحكومات محلية،لكن السياسة ترسم في لندن وباريس وتنفذ بواسطة العملاء الذين رضوا أن يكونوا كذلك لهثا وراء السلطة والثروة.

وفي أواخر عام ١٩٥٢م، يعلن على العالم ميلاد مملكة صنعتها بريطانيا رغم ما أقيم من هالة ـ علم ودستور ومقعد في الامم المتحدة.

يقول الدستور (ليبيا دولة ملكية نظامها برلماني ديموقراطي) لكن الجماهير لا زالت تذكر حقيقة تلك الديموقراطية التي جاءت في الدستور، حفنة من مستشارى القبائل وسماسرة المال والمقاولين كانوا يلهثون من أجل خدمة سيدهم الملك ومن أجل جمع المال.

اذلال للجماهير ونهب لخيراته ـ وسوط عذاب مسلط عليه فالسلطة والثروة للملك وزبانيته ـ تحميهم قوات الارهاب المدججة بالسلاح والشعب له الفقر والاذلال والسجون.

لكن صيحات الجماهير المطالبة بالتغيير والتطهير أخذت تعلو وتعلو،وحركت تلك الصيحات النيرة الكامنة في نفوس شبابنا أبناء القوات المسلحة.

وانبلج فجر يوم الاثنين الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م، على اقدام جنود وضباط جيشنا العربي الليبي وهي مسرعة من معسكر قاريونس يقودها الضابط الوحدوى الحر الملازم معمر محمد ابومنيار لتدك معاقل الرجعية وسجون اذلال الشعب وتعلن الى الجماهير بيانها الاول:

(ايها الشعب الليبي العظيم ـ تنفيذا لارادتك الحرة وتحقيقا لامانيك الغالية واستجابة صادقة لندائك المتكرر الذى يطالب بالتغيير والتطهير ويحث على العمل والمبادرة ويحرص على الثورة

والانقضاض،قامت قواتك المسلحة بالاطاحة بالنظام الرجعي المتعفن) .
ونجحت الثورة بتصميم مفجريها وبتأييد الجماهير الشعبية لها ،وتشكل مجلس لقيادة الثورة،وأعطت الجماهير لهذا المجلس كل ثقتها من خلال مسيرات التأييد الهادرة التي خرجت رغم خطر التجول في الايام الاولى لتفجر الثورة .
ورغم هذه المبايعة الجماهيرية لمجلس قيادة الثورة في أن يتصرف كما يشاء نيابة عن الجماهير ورغم الصلاحيات التي اعطاها الاعلان الدستورى رقم (١) لمجلس قيادته مفجر الثورة ومفكرها معمر القذافي ما كان يحكم من أجل الحكم لكنه كان يمارس الحكم والسلطة ليمهد الطريق للجماهير لتستلم سلطتها التي حرمت منها قرونا عديدة .
ولم ينتظر الشعب طويلا ،ففي الثاني من مارس ١٩٧٧م ، أعلن عن قيام سلطة الشعب من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وبدأ العمل الجدى من أجل أن تعود للشعب سلطته وثروته وأن يمتلك سلاحه ليدافع به عن منجزاته .

سلطة الشعب

في فكر قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة

(أيها الشعب الليبي العظيم تنفيذا لارادتك الحرة وتحقيقا لامانيك الغالية واستجابة صادقة لندائك المتكرر الذى يطالب بالتغيير والتطهير ويحث على العمل والمبادرة ويحرص على الثورة ـ قامت قواتك المسلحة بالاطاحة بالنظام الرجعي المتخلف المتعفن ...) .
(وهكذا منذ الان تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة ...)
بهذه الكلمات توجه القائد ببيانه الى الشعب العربي الليبي

صبيحة اعلان الثورة يوم الاثنين الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م ، ويستمر القائد في ندائه الى الشعب حيث يقول في فقرة أخرى من البيان الاول لاعلان قيام الثورة (لا مهضوم ولا مغبون .. ولا مظلوم ولا سيد .. ولا مسود .. بل اخوة أحرار .. في ظل مجتمع ترفرف عليه ان شاء الله راية الرخاء والمساواة ...) .

منذ اللحظة الاولى لتفجر الثورة أعلن القائد أنه لا سيد ولا ولا مسود .. بل اخوة أحرار فلا سيادة بعد اليوم الا للشعب ولا سلطة لغير الشعب .. فالشعب هو السيد وهو القائد .. السلطة للشعب الذى ناداه القائد منذ اللحظة الاولى لتفجر الثورة ودكها لحصون الرجعية والعمالة المتمثلة في مجلس الشيوخ والنواب ومجلس الوزراء للعهد المباد المنهار .. أمام زحف الجماهير الثائرة التي ناداها القائد ولازال يناديها .. (يا أبناء البادية يا أبناء الصحراء .. يا أبناء المدن العريقة .. يا أبناء الارياف الطاهرة يا أبناء القرى .. قرانا الجميلة الحبيبه ..) .

ويستمر القائد في التأكيدعلى أن السلطة هي سلطة الشعب ولا سلطة لسواه ـ ففي الاعلان الدستورى الصادرفي ١٩٦٩/١٢/١١م تنص المادة الاولى منه على أن "ليبيا جمهورية عربية ديموقراطية حرة، السيادة فيها للشعب" هكذا كان نص الاعلان الدستورى السيادة للشعب ولم ينص على أن السيادة لمجلس قيادة الثورة آنذاك،رغم أن مجلس قيادة الثورة في تلك الفترة كان يمارس السلطة باسم الشعب الا أن ذلك كان عملا مرحليا تمهيدا لان يتحول الشعب كله الى مجلس للثورة ليمارس سلطته الشعبية وذلك بالعمل على توفير أفضل الظروف ووضع النظم الكفيلة بارساء جوانب الحياة الديموقراطية السليمة الشعبية المباشرة ـ ومن أهم الخطوات التي اتخذها في سبيل بناء سلطة الشعب

منذ المراحل الاولى لقيام الثورة :

١- الاعلان الدستورى الصادر في ١٩٦٩/١٢/١١م٠

٢- قيام الاتحاد الاشتراكي العربي في ١٩٧١/٦/١١م٠

٣- تفجير الثورة الشعبية في ١٩٧٣/٤/١٦م٠

٤- تكوين المؤتمرات الشعبية الاساسية في ١٩٧٥/٤/٣م٠

ويستمر القائد في التأكيد على أن السلطة هي سلطة الشعب.ففي الخطاب الذى ألقاه بمناسبة ذكرى استشهاد عمر المختار يوم ١٩٦٩/٩/١٦م ، أى بعد قيام الثورة بأسبوعين فقط لم يفته أن يوءكد على أن عهد الحكام قد زال وأن عهد الشعوب بدأ،اذ يقول :

(لقد زال عهد السيد والمسود زال عهد الملوك والعبيد ـ زال عهد الحكومة والمحكوم ـ أننا الان شعب يحكم نفسه بنفسه ـ شعب سيد نفسه ـ ان الشعب هو السيد بعد الان ـ ان الشعب هو الامر بعد الان)٠

وعندما التقى القائد بجماهير الشعب في الساحة الخضراء (ميدان السراى الحمراء في ١٩٦٩/١٠/١٦م ، عاد ليوءكد على شعبية هذه الثورة ويوضح حقيقة ما حدث في الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م٠

(ان الذى حدث في الفاتح من سبتمبر،هو ثورة شعبية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ٠٠ وقد تأكد للعالم أن القوات المسلحة ما هي الا طليعة لهذا الشعب،وقد تأكد للعالم أجمع أن هناك ثورة شعبية عارمة تقودها الجماهير في ليبيا المناضلة)٠

وفي ١٩٦٩/١١/٥م ، وعندما التقى قائد الثورة بجماهير مدينة طبرق لم ينس أن يوضح حقيقة هذه الثورة ـ ولمن يجب أن تكون السلطة بعد الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م٠

(انه بعد الفاتح من سبتمبر لن تفرض القيود على هذا الشعب ولن تفرض العروش،انه بعد الفاتح من سبتمبر قد أطل على ليبيا

المكافحة،عهد جديد لا محسوبية ولا ظلم ولا اضطهاد ،انه بعد الفاتح من سبتمبر لا خشوع ولا خضوع ولا ذل فلتعل كلمة الشعب ، سيد الجميع) .

وفي لقاء ١٩٧٠/٤/٣م ، في أعياد الجلاء بمدينة درنة، قال قائد الثورة (وهكذا أصبح واضحا ويتأكد يوما بعد يوم أن ما حدث في تلك الليلة المجيدة انما هو ثورة شعبية كانت تعتمل في نفوس جماهير الشعب منذ سنوات طويلة وكانت القوات المسلحة على رأسها حركة الضباط الوحدويين الاحرار ــ كانت أداة التنفيذ لامال الشعب) .

من الفقرات السابقة لكلمات قائد ثورة الفاتح العظيمة في أيامها الاولى بل في لحظاتها الاولى يتضح لنا جليا أن سلطة الشعب في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لم تكن وليدة اعلانها في الثاني من مارس ١٩٧٧م ، انما هي في فكر قائد هذه الثورة منذ اللحظة التي فكر فيها للتخطيط للثورة والتغيير ــ أى منذ كان طالبا بمدينة سبها سنة ١٩٥٩م ، ففي اللحظات التي كان القائد يفكر فيها في الانقضاض على تسلط العهد الملكي المتعفن وكيفية القضاء عليه وتخليص الشعب كان يفكر في الوسيلة التي يتمكن بها الشعب من الوصول الى الكيفية التي يمارس بها حكم نفسه بنفسه.

لذا نجد أن قائد الثورة منذ البيان الاول لاعلان قيام الثورة وخطاب ١٩٦٩/٩/١٦م ، والاعلان الدستورى الصادر في ١٩٦٩/١٢/١١م ، مرورا بكل الخطب والبيانات التي ألقاها قائد الثورة نجده يعلن ويؤكد باستمرار على أن الشعب هو سيد الجميع وعلى أن السلطة هي سلطة الشعب وما مجلس قيادة الثورة والضباط الوحدويين الاحرار الا الاداة التي تعمل على تمكين الشعب من تسلم سلطته بالكامل. وقد تجسد كل ذلك في الاعلان عن قيام سلطة الشعب في ذكرى مولد الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام في الثاني من مارس ١٩٧٧م ، حيث

تم اختيار أمانة عامة لموءتمر الشعب العام واختيار لجنة شعبية بدلا من مجلس الوزراء وحل مجلس قيادة الثورة وتحول عن ممارسة السلطة الى ممارسة الثورة مع الجماهير .

الفصل الاول : اللجان الشعبية

"ليس للديموقراطية الا أسلوب واحد ونظرية واحدة وما تباين واختلاف الانظمة التي تدعي الديموقراطية الا دليل على أنها ليست ديموقراطية .. ليس لسلطة الشعب الا وجه واحد ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية الا بكيفية واحدة ، وهي الموءتمرات الشعبية واللجان الشعبية (فلا ديموقراطية بدون موءتمرات شعبية واللجان في كل مكان" (١) .

المبحث الاول : تفجير الثورة الشعبية

(خطاب زوارة التاريخي ١٥/٤/١٩٧٣م)

(.. اذا كنتم تريدون الاستمرار في الثورة ـ والكلام الذى أقوله هنا موجه للشعب الليبي كله ـ اذا كنا نريد الاستمرار ـ لا بدّ أن نبدأ من جديد ،كيف نبدأ من جديد) .

بهذه الكلمات أعلن القائد عن بداية مرحلة جديدة وهامة في تاريخ ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة تلك هي مرحلة الثورة الشعبية وكان ذلك في اللقاء الجماهيرى الذى تم بين القائد والشعب في الذكرى الـ (١٤٤٥) لميلاد الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم والتي وافقت ١٢ ربيع الاول ١٣٨١ من وفاته ١٥/٤/١٩٧٣م ، وكان هذا اللقاء التاريخي بمدينة زوارة حيث تحدث القائد عن أهم أحداث

الساعة في تلك الفترة محليا وقوميا وعالميا • وبعد أن تحدث في الكثير من القضايا المحلية بالذات توجه بخطابه الى جماهير الشعب العربي الليبي بلهجة ملوءها الثقة بالنفس وبسلامة الخط السياسي الذى تنتهجه ثورة الفاتح العظيمة موءكدا على استمرارية العمل الثورى مبرمجا ذلك في نقاط خمس هي :

أولا : تعطيل كافة القوانين المعوقة لحركة الثورة وجماهيرها •

ثانيا : تطهير البلاد من جميع المرضى فكريا •

ثالثا : تسليح الشعب ــ فالحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لاعداء الشعب •

رابعا : اعلان الثورة الادارية •

خامسا : بداية الثورة الثقافية

المبحث الثاني : تكوين اللجان الشعبية

يقسم الشعب الى موءتمرات شعبية أساسية ويختار كل موءتمر لجنة لقيادته ومن مجموع اللجان تتكون الموءتمرات الشعبية غير الاساسية لكل منطقة•• تم تختار جماهير تلك الموءتمرات الشعبية الاساسية لجانا ادارية لتحل محل الادارة الحكومية فتصير كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية وتصير اللجان الشعبية التي تدير المرافق مسوءولة أمام الموءتمرات الشعبية الاساسية التي تملى عليها السياسة وتراقبها في تنفيذ تلك السياسة وبهذا تصبح الادارة شعبية والرقابة شعبية وينتهي التعريف البالي للديموقراطية الذى يقول (الديموقراطية هي رقابة الشعب على الحكومة) ليحل محله التعريف الصحيح وهو : (الديموقراطية هي رقابة الشعب على نفسه) (٢) •

(ان الثورة الحقيقية قد بدأت صباح هذا اليوم . ان الثلاث سنوات الماضية لم تكن هي الثورة الحقيقية بل كانت تمهيدا ضروريا للثورة فقط لكي تستولي الجماهير على السلطة الحقيقية.. ان السنوات الثلاث الماضية كانت مدخلا ضروريا لا بد منه للثورة ولكن الثورة الحقيقية التي نحن نعمل من أجلها هي الثورة التي بدأت صباح هذا اليوم (٣) والتي تزحف فيها جماهير شعبنا للاستيلاء على السلطة الحقيقية وليقود الشعب نفسه بنفسه في كل المجالات.ومجلس قيادة الثورة ما هو الا أداة لتنفيذ مطالب الجماهير الشعبية التي ثرنا من أجلها.. أيها الاخوة شكلوا لجانا شعبية في كل قرية ـ وفي كل مدينة وفي كل كلية وكل معهد ـ وكل مدرسة ـ وكل ميناء ـ وكل مطار ـ وكل مؤسسة جماهيرية،شكلوا لجانا شعبية لتحقيق النقاط الخمس) (٤).

(أيها الشعب الليبي الحر واصل زحفك المظفر على طريق الثورة الشعبية . ان الحرية كل الحرية للجماهير لا تتردد في الاستيلاء على السلطة ولا تخشى أحدا الا الله.

أيها المواطنون الاحرار ـ استمروا في استيلائكم على المؤسسات وكافة المرافق وسيروها بأنفسكم.

ان الاذاعة هي احدى المرافق الهامة ويجب أن تكون تحت سيطرة الشعب وفي خدمته والناطق بلسانه فاستولوا جماهير شعبنا العظيم على كافة محطات الاذاعة وافرضوا ارادتكم الشعبية الحرة بها واسمعوا صوتكم للعالم (٥).

(واذا كان استيلاء الجماهير على محطات الاذاعة ووكالات الانباء يعتبر تصعيدا للثورة الشعبية ومرحلة جديدة للثورة الشعبية، فان الثورة الشعبية اعتبارا من هذا اليوم (٦) سوف تصعد مرة أخرى ـ وسوف تدخل مرحلة جديدة وليست بالمرحلة الاخيرة ـ ولكنها احدى المراحل

التي لا بد من المرور بها لتحقيق السيطرة الكاملة على السلطة بواسطة الجماهير:

* ان جماهير الطلاب في كليات الجامعة في طرابلس وبنغازى مدعوون للاستيلاء على ادارات الجامعة، وتحقيق الثورة الشعبية الادارية فيها ..

* وان جماهير المعلمين في كل المحافظات مدعوون للاستيلاء على مديريات ومراقبات وزارة التعليم والتربية وتحقيق الثورة الادارية فيها ..

* وان جماهير الفلاحين في كل المحافظات مدعوة للاستيلاء على مديريات ومراقبات الزراعة وتحقيق الادارة الشعبية الثورية فيها ..

* وان الكتاب والادباء والمؤلفين والمثقفين الثوريين بصورة عامة، هؤلاء جميعا مدعوون للاستيلاء على المطابع الحكومية وعلى المراكز الثقافية لتكون في خدمة الادب والفن والثقافة (٧) .

بهذه النداءات المتكررة من قائد الثورة استطاعت جماهير الشعب العربي في ليبيا أن تهدم الادارة الحكومية التقليدية وأن تحل محلها اللجان الشعبية لتقوم بممارسة الادارة الثورية لخدمة الجماهير لا للتسلط عليها، كما كان في مفهوم أغلب القيادات الادارية الحكومية بحكم أن قرار توليهم للوظائف، كان قرارا فوقيا صادرا عن الادارة العليا في جهاز الدولة، تلك القيادات التي بعقليتها السلطوية سببت حاجزا بين الثورة وجماهيرها، وكانت سببا رئيسيا في عرقلة سرعة التحول الثورى. وبعد مضي ثلاث سنوات على تفجير الثورة، أصبح من الضرورى احداث هذه الهزة العنيفة في هيكل الادارة البيروقراطية حتى يمكن لهذه الادارة أن تؤدى الغرض الذى خلقت من أجله، ألا وهو تقديم الخدمات لجماهير الشعب لا للتسلط على هذه الجماهير. ومنذ خطاب

زوارة التاريخي في ١٩٧٣/٤/١٥م ، تحركت جماهير الشعب في كل وأخذت تشكل لجانا شعبية لادارة المرافق شعبيا بدل تلك الادارة الحكومية التقليدية ، وبدأت تلك اللجان تقوم بدورها في تسيير الادارة الشعبية وتطهير الجهاز الاداري من المعوقين لمسيرة شعب ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة .

وكان تشكيل اللجان الشعبية في البداية يتم بطريقة فئوية ، بمعنى أن جماهير المعلمين وحدها هي التي تشكل اللجنة الشعبية للتعليم بمراقبة التعليم .

وجماهير العاملين بقطاع الصحة هم الذين يشكلون اللجنة الشعبية لمراقبة الصحة . أما بالنسبة للمحلات وفروع البلديات والبلديات والمحافظات (سابقا) ، فان الجماهير كلها ، كل في محله ، هي التي تختار أعضاء اللجان الشعبية للمحلات وفروع البلديات والبلديات والمحافظات (سابقا) .

كما أنه لم يكن هناك عدد محدد لاعضاء أي لجنة شعبية لاي مرفق ، فعدد أعضاء اللجنة الشعبية تحدده الجماهير الزاحفة على المرفق بمراعاة حجم الخدمات التي يؤديها هذا المرفق للجماهير ، فكلما كبر حجم الخدمات زاد عدد أعضاء اللجنة الشعبية بالمرافق حتى تتمكن اللجنة الشعبية من السيطرة على المرافق ، وتتمكن من تقديم الخدمات لكل الجماهير ، وأيضا بمراعاة حجم الاقسام والادارات التي يحتويها المرفق .

وقد شكلت في البداية أجهزة لمتابعة تشكيل اللجان الشعبية وأخرى لمتابعة قرارات اللجان الشعبية وثالثة لمتابعة تنفيذ قرارات اللجان الشعبية ، وكان دور هذه الاجهزة هو دور تنسيقي فقط . أما القرار فان اللجان الشعبية هي التي تتخذه وهي التي تنفذه . وكانت هذه

الاجهزة تابعة لمجلس قيادة الثورة رأسا وتعمل تحت اشراف بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة .

وخلال الفترة من ١٩٧٣/٤/١٦م والى نهاية عام ١٩٧٨م ، وحيث تم تكوين المؤتمرات الشعبية الاساسية في نهاية عام ١٩٧٥م ، أمكن الوصول الى صورة شبه مقننة لتكوين اللجان الشعبية "حيث أن الثورة الشعبية لا يمكن تقنينها بصورة تامة وفي المرحلة الاولى من تفجرها بالذات" ومدتها وعدد أعضاء كل لجنة شعبية والمرافق التي يتم بها تشكيل لجان شعبية قبل غيرها ، وعلاقة هذه اللجان بعضها ببعض والاسقاط من عضوية اللجان الشعبية ومسؤوليات هذه اللجان وكيفية محاسبة أعضاء هذه اللجان .

ومن خلال التصعيد الاخير للجان الشعبية والذى تم خلال شهر فبراير ١٩٧٩م ، يمكن اعطاء الصورة التالية عن اختيار اللجان الشعبية :

أولا : اللجنة الشعبية المحلية :

تتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء تختارهم جماهير المحلة، يوم تصعيد هذه اللجنة،لمدة ثلاث سنوات ما لم تزحف الجماهير على اللجنة وتستبدلها لاسباب تراها الجماهير ، وجماهير المحلة هي التي تختار أمين اللجنة (رئيس اللجنة سابقا) . ويشترط أن يكون أعضاء اللجنة من سكان المحلة ـ وتمارس هذه اللجنة الاختصاصات المقررة لمختار المحلة سابقا ـ والمهام المستندة اليها من خلال الثورة الشعبية والقوانين المنظمة لمهام اللجان الشعبية . وفي مقدمة مهام هذه اللجنة القيام بالتوفيق والتحكيم بين المواطنين .

ثانيا : اللجنة الشعبية لفرع البلدية :

تتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء تختارهم جماهير

الموءتمر الشعبي الاساسي (جماهير المحلة أو المحلات بالفرع البلدى) والجماهير ذاتها تحدد وتختار أمين اللجنة. ومدة هذه اللجنة ثلاث سنوات ما لم تزحف عليها جماهير الموءتمر الشعبي الاساسي ، وتستبدلها لاسباب تراها الجماهير. ويشترط أن يكون أعضاء اللجنة من المقيمين في نطاق الفرع البلدى. وتمارس اللجنة الشعبية مهام رئيس الفرع البلدى سابقا ـ والمهام الاخرى التي تكلف بها ، وفي مقدمتها تقديم الخدمات البلدية لسكان الفرع .وأمين اللجنة الشعبية للفرع أصبح عضوا في اللجنة الشعبية للبلدية ـ وفقا لما جرى في التصعيد الاخير (فبراير ١٩٧٩م) .

ثالثا : اللجنة الشعبية للبلدية :

أمناء اللجان الشعبية بالفروع في نطاق البلدية يشكلون اللجنة الشعبية للبلدية لمدة ثلاث سنوات ما لم تحل هذه اللجنـــــة، والموءتمر الشعبي للبلدية ، هو الذى يختار أمين اللجنة الشعبية للبلدية وتمارس هذه اللجنة المهام المنوطة بها وفقا لما ورد في القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥م والقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣م الخاص بممارسة اللجان الشعبية لمسوءولياتها الادارية وطبقا للمهام الثورية التي جاءت بها الثورة الشعبية ، وفي مقدمة المهام التي تقوم بها هذه اللجنة تقديم الخدمات لجماهير السكان بالبلدية .

وقد أطلق القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥م على اللجان السابقة (لجان المحلات ـ الفروع ـ البلديات) تسمية اللجان الشعبية (٨) ، وحدد شروطا فيمن يختار رئيسا أو عضوا في احدى هذه اللجان (٩) .

رابعا : اللجان الشعبية النوعية :

بعد أن تختار جماهير الموءتمر الشعبي الاساسي اللجنة

الشعبية للفرع البلدى تقوم هذه الجماهير باختيار أعضائها في اللجان الشعبية النوعية على مستوى البلدية وهي :

العدل ـ الصحة ـ الخزانة ـ الكهرباء ـ الصناعات الخفيفة ـ التعليم ـ التخطيط ـ الاقتصاد ـ المواصلات والنقل البحرى ـ الخدمة العامة ـ الاسكان ـ الضمان الاجتماعي ـ الاستصلاح وتعمير الاراضي ـ الرياضة الجماهيرية.

وعند اختيار اللجان الشعبية النوعية لهذا العام لوحظ الاتي :

١ـ البلدية التي لا يوجد بها فروع : تقوم جماهير هذه البلدية باختيار خمسة أعضاء لكل لجنة شعبية نوعية على مستوى البلدية.

٢ـ البلدية التي تتكون من فرعين أو ثلاثة فروع بلدية : تقوم جماهير كل مؤتمر شعبي أساسي في نطاق كل فرع باختيار عضوين لكل لجنة شعبية نوعية على مستوى البلدية.

٣ـ البلدية التي تتكون من أربعة فروع فأكثر ، تقوم جماهير المؤتمر الشعبي الاساسي في نطاق كل فرع ، باختيار عضو لكل لجنة شعبية من اللجان النوعية لهذه البلدية.

٤ـ تقوم المؤتمرات الشعبية الاساسية في نطاق البلدية وكل مؤتمر على حدة باختيار اللجان الشعبية للنوادى الرياضية الواقعة في نطاق كل مؤتمر شعبي أساسي،ومن مجموع اللجان الشعبية للنوادى ومندوبي الاتحادات الرياضية الفرعية (ان وجدوا) .يتكون المؤتمر الرياضي للبلدية والذى بدوره يصعد اللجنة الشعبية للرياضة الجماهيرية بالبلدية.

بعد اختيار أعضاء اللجان الشعبية النوعية على مستوى البلدية،يقوم المؤتمر الشعبي للبلدية (مؤتمر شعبي غير أساسي)والذى يتكون من اللجان القيادية للمؤتمرات الشعبية الاساسية في نطاق

البلدية، يقوم هذا المؤتمر باختيار امناء اللجان الشعبية النوعية للبلدية من بين الاعضاء المصعدين لكل لجنة شعبية نوعية.

ومدة هذه اللجان الشعبية النوعية ثلاث سنوات أيضا الا اذا استبدل أعضاؤها من قبل جماهير المؤتمرات الشعبية الاساسية.

وتمارس هذه اللجان صلاحيات الامانات في نطاق البلدية.

خامسا : اللجنة الشعبية العامة للبلدية :

وهي لجنة استحدثت أخيرا بالقرار رقم ١ الصادر عن الامانة العامة لمؤتمر الشعب العام لسنة ١٩٧٩م ، بشأن اللجان الشعبية العامة في البلديات، وبموجبه تمارس هذه اللجنة صلاحيات اللجنة الشعبية العامة في نطاق البلدية.

وتتكون هذه اللجنة من أمناء اللجان النوعية في نطاق البلدية.ويختار المؤتمر الشعبي للبلدية من بينهم امينا لهذه اللجنة ـ ومدتها أيضا ثلاث سنوات ـ ما لم يستبدل أمناء اللجان الشعبية النوعية الذين هم أعضاء اللجنة الشعبية العامة في البلدية.

سادسا : اللجان الشعبية النوعية العامة للامانات :

أمناء اللجان الشعبية النوعية لكل مرفق من مرافق الخدمات على مستوى الجماهيرية يشكلون لجنة شعبية عامة لذلك المرفق.فمثلا أمناء اللجان الشعبية النوعية للتعليم بالبلديات ـ يشكلون اللجنة الشعبية العامة لامانة التعليم بالبلديات ـ يشكلون اللجنة الشعبية العامة لامانة التعليم بالجماهيرية.ومؤتمر الشعب العام هو الذى يختار أمين لكل لجنة شعبية عامة من بين أعضائها،وان لوحظ أن المؤتمر في دور انعقاده الطارئ في ٢ مارس ١٩٧٩م ، لاختيار اللجنة الشعبية العامة لكنهم من الامناء السابقين ذلك لان وجودهم ضرورى في هذه المرحلة لمتابعة المشاريع التي سبق لهم مباشرة العمل فيها.

كما أن بعض الامانات لم تشكل بها لجان شعبية (موءقتا وذلك لطبيعة العمل الذى تشرف عليه وهي أمانات : الخارجية ــ النفط ــ الصناعات الثقيلة ــ) أو لعدم ضرورة وجود لجنة شعبية أصلا في الامانة وهي أمانة الاتصال .

أما اللجنة الشعبية العامة لامانة الاعلام، فقد تم تشكيلها طبقا لما ورد بشأن الصحافة في الكتاب الاخضر في فصله الاول حيث جاء فيه :

(ان الصحافة الديموقراطية هي التي تصدرها لجنة شعبية مكونة من كل فئات المجتمع المختلفة .. اى من اتحاد العمال ، واتحاد النساء ، واتحاد الطلاب . واتحاد الفلاحين، واتحاد المهنيين ، واتحاد الموظفين ، واتحاد الحرفيين الى آخر فئات أى مجتمع. في هذه الحالة فقط ، ولا أخرى سواها، تكون الصحافة أو وسيلة الاعلام معبرة عن المجتمع ككل، وحاملة لوجهة نظره العامة. وبذلك تكون صحافة ديموقراطية أو اعلاما ديموقراطيا .

لذلك فقد صعدت الاتحادات والنقابات والروابط والجمعيات المهنية أو الحرفية أعضاء لها في اللجنة الشعبية العامة للاعلام .

سابعا : اللجنة الشعبية العامة للجماهيرية :

وأعضاؤها هم أمناء اللجان الشعبية النوعية العامة للامانات. ويقوم موءتمر الشعب العام باختيار أمين اللجنة الشعبية العامة من بين أعضائها . وتمارس اللجنة الشعبية العامة اختصاصات مجلس الوزراء سابقا ــ وأية مهام أخرى تكلفها بها الموءتمرات الشعبية الاساسية من خلال قرار يصدره موءتمر الشعب العام بناء على توصية تلك الموءتمرات ــ ومن اجتماع موءتمر الشعب العام في دور انعقاده العادى لعام ١٩٧٨م ، وبناء على توصيات الموءتمرات الشعبية، اسندت الى

اللجنة الشعبية العامة المهام التالية :

١ـ تعيين كل من : روءساء مجالس ادارة الموءسسة الوطنية للنفط والمصرف الزراعي والمصرف الصناعي العقارى .

٢ـ السفراء والوزراء المفوضين بالسلك السياسي .

٣ـ انشاء الشركات العامة .

٤ـ انشاء المصالح العامة .

٥ـ الصرف بالتجاوز عند تأخر اعتماد الميزانيات .

٦ـ منح المعاشات والمكافئات الاستثنائية أو الاضافية .

٧ـ اعتماد المخططات الشاملة للمدن .

٨ـ مباشرة جميع الاختصاصات المنصوص عليها في قانون انشاء معهد الانماء العربي لسلطة الوصاية الادارية عليه .

٩ـ اعتماد أنظمة الجمعيات الخاصة ذات النفع العام .

المبحث الثالث : مهام اللجان الشعبية

كانت المهام الرئيسية أمام اللجان الشعبية في بداية تشكيلها هو تحقيق النقاط الخمس الواردة في خطاب زوارة التاريخي وعلى هذا يوءكد القائد حين يقول : (شكلوا لجانا شعبية لتحقيق النقاط الخمس ومجلس قيادة الثورة يقود الثورة الشعبية اليوم وهو موجود معكم رهن اشارتكم وتحت تصرفكم) .

ـ وهذا يعني أنه على اللجان الشعبية أن تعمل على تعطيل القوانين التي تعوق عملية التحول الثورى مع وضع بديل لهذه القوانين بما يكفل تسيير العمل والتغير الثورى الذى يجرى على أرض ليبيا الجماهير ليبيا الفاتح من سبتمبر العظيمة .

ـ كما أنه على اللجان الشعبية والجماهير من خلفها مهمة تطهير البلاد من ذوى الافكار الهدامة ومعتنقي النظريات المنحرفة عن الاسلام ورسالته الخالدة من حزبيين يحاولون الوصول الى السلطة ومن دعاة الالحاد والعابثين بالقيم والاخلاق من دعاة الاباحية.

ـ وفي مجال الثورة الثقافية لا بد للجان الشعبية أن تخوض معركة حاسمة من أجل اعادة صياغة المناهج التي تدرس في مدارسنا وكلياتنا بما يتوافق وفكر ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة واعادة صياغة القوانين وفقا للشريعة الاسلامية.كذلك تطهير المكاتب من الكتب المضللة والقراءات المستوردة والتي كانت سببا في انحراف العديد من الشباب العربي في ليبيا والوطن العربي بصفة عامة.

ـ وعلى اللجان الشعبية خوض معركة الثورة الادارية وذلك بتخليص الجهاز الادارى من أولئك المعوقين المترفعين على الجماهير الكادحة،أولئك الذين يرون في أنفسهم أنهم خلقوا للحكم والسلطة لا لخدمة الجماهير الشعبية.وعلى اللجان الشعبية أن تقوم باعادة بناء هذا الجهاز وذلك بوضع الرجل المناسب في مكانه المناسب،واسقاط العناصر غير القادرة على أداء الخدمة للجماهير،ولم تستوعب العمل الثورى بعد تلك العناصر التي كثيرا ما شكلت حاجزا بين الثورة والجماهير.

ـ وأخيرا،فانه من المهام الاساسية لهذه اللجان،هو تهيئة الفرصة أمام الجماهير للتدرب على استعمال السلاح ودفع هذه الجماهير للانخراط في معسكرات التدريب على السلاح التي فتحت أبوابها للجميع لاستقبال جماهير الشعب الراغبة في التدريب على استعمال السلاح حتى اذا حانت الفرصة لتوزيع السلاح كان الكل قادرا على استعمال هذا السلاح.

وقد صدرت عدة قوانين لتحديد وتنظيم مهام اللجان الشعبية وكيفية ممارستها لمهامها الادارية الثورية ـ ويمكن تقسيم هذه الواجبات والمهام على النحو التالي :

١ــ مهام قضائية (التوفيق والتحكيم بين المواطنين)

٢ــ اصدار اللوائح واقتراح القوانين ٠

٣ــ مهام ادارية (الادارة الثورية)

٤ــ تطهير الجهاز الاداري (مهام ثورية)

المؤتمرات الشعبية

(بما أن المشكل المستعصى في قضية الديموقراطية هو أداة الحكم الذى عبرت عنه الصراعات الحزبية والطبقية والفردية٠٠ وما ابتداع وسائل الانتخابات والاستفتاء الا تغطية لفشل تلك التجارب الناقصة في حل هذه المشكلة.اذن الحل يكمن في ايجاد أداة حكم ليست واحدة من كل تلك الادوات محل الصراع التي لا تمثل الا جانبا واحدا من المجتمع،أى ايجاد أداة حكم ليست حزبا ولا طبقة ولا طائفة ولا قبيلة بل أداة حكم هو الشعب كله٠٠ وليست ممثلة عنه ولا نائبه (فلا نيابة عن الشعب) و(التمثيل تدجيل).ــ واذا أمكن ايجاد تلك الاداة،اذن انحلت المشكلة وتحققت الديموقراطية الشعبية.وتكون الجماعات البشرية قد انهت عصور الاستبداد والنظم الديكتاتورية وحلت محلها سلطة الشعب ٠ ان الكتاب الاخضر يقدم الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم ويرسم الطريق أمام الشعوب لتعبر عصور الديكتاتورية الى عصور الديموقراطية الحقيقية.ان هذه النظرية الجديدة تقوم على أساس سلطة الشعب دون نيابة أو تمثيل وتحقق ديموقراطية مباشرة بشكل منظم وفعال

غير تلك المحاولة القديمة للديموقراطية المباشرة المفتقرة الى امكانية التطبيق على أرض الواقع والخالية من الجدية لفقدانها التنظيم الشعبي على المستويات الدنيا) (١٠)

الفصل الثاني : ثورة الفاتح من سبتمبر والتنظيم الشعبي (الاتحاد الاشتراكي العربي)

لقد أثبتت التجربة ولا زالت تؤكد كل يوم أن تعدد التنظيمات السياسية في الوطن العربي أدى الى خلق اقليمية من نوع جديد ، ذلك لان هذه التنظيمات باختلافها في الاسم والشعار والاسلوب صارت تركز على نفسها في محاولة اثبات صحة نظريتها حتى ينسى أصحابها في غمرة الصراع الذاتي الاهداف الاساسية للثورة العربية ويصبح كل حزب بما لديهم فرحون . وهكذا تتكرس اقليمية عقائدية شبيهة كل الشبه بالفرق والمذاهب التي أدى ظهورها الى انهيار الدولة العربية الاسلامية(١١) ، لدا كان هم الثورة العربية بعد نجاحها ، هو ايجاد التنظيم الشعبي الذى يجمع فئات المجتمع المختلفة من فلاحين وعمال وطلبة وموظفين وجنود . . تنظيم يحتوى المجتمع بأجمعه .

لكن ايجاد تنظيم شعبي لم يكن بالامر الهين أمام قيادة الثورة،نتيجة ظروف المنطقة العربية وطموحات القيادة الثورية في تحقيق الوحدة العربية في يوم ما.لذلك كانت هناك مواصفات لا بد من توافرها عند اعلان هذا التنظيم الشعبي منها :

١ـ قدرة هذا التنظيم على احتواء فئات المجتمع بحيث لا يكون هناك معارضة من خارجه حتى نتجنب الصراعات السلطوية المدمرة في الداخل .

٢ـ أن يكون هذا التنظيم قادر على تحقيق أهداف ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة في الحرية والاشتراكية والوحدة .

٣ـ تنظيم يمكن أن يكون في يوم ما هو التنظيم الموحد لشتات الشعب العربي، تنظيم يكون قادرا على القضاء على متناقضات الساحة العربية والمتمثلة في تلك الاحزاب المتصارعة على السلطة والتي جاء أغلبها مستوردا وغير قادر على جمع شتات هذه الامة .

وقد دخلت الامة العربية تجربة التنظيمات الشمولية غير أنه غلب عليها الطابع السرى مما أوقعها في صراع مع القوى الوطنية التي تمكنت من تفجير ثورات في المنطقة العربية دون تحالف مع التنظيمات السرية. والامثلة على ذلك ثورة ٢٣ يوليو في مصر، وأحزاب الاخوان المسلمين والشيوعيين، وما كان من تآمر تلك الاحزاب على الثورة العربية في مصر والحزب الشيوعي السوداني، وحركة ٢٥ مايو في السودان .

٤ـ رفض هذه الثورة لاى فكر مستورد لايمانها بأن المنطقة العربية أرض الاديان هي أفضل منبع للافكار الانسانية ولا بد أن يكون هذا التنظيم الشعبي نابعا من البيئة العربية الاسلامية .

لهذا، كان اختيار ثورة الفاتح العظيمة للاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم شعبي . فالاتحاد الاشتراكي العربي أحد التنظيمات التي ولدتها الثورة العربية ولكن بعد سنوات طويلة من النضال ومحاولة جادة في اكتشاف طريق المستقبل من خلال الجماهير وليس من خلال الخلايا السرية. جاءت تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي بعد أن سقط اليسار المتطفل واليمين المتزمت وفشلت التنظيمات العربية الشمولية في تحقيق أهداف الامة العربية وكانت ميزة الاتحاد الاشتراكي العربي تتمثل في الاتي :

١ ـ جاء بعد أن أفرغت كل التجارب والنظريات من

محتواها فوق الساحة العربية .

٢ـ كان تنظيما وطنيا ولكنه ذو معطيات قومية لم تستورد تجربته ولم يصدرها سرا بل تركها مفتوحة لمن يقتنع بها .

٣ـ نجح في تطبيق نظريته .

٤ ـ لم يعتمد على السرية وانما اعتمد على التجربة والقدوة .

٥ ـ يوءمن تحالفا مقدسا لقوى الشعب العاملة فيضمن عدم استبداد الطبقة الواحدة بالمجتمع .

٦ـ يذيب الفوارق سلميا بين طبقات الشعب فيجنب المأساة الشيوعية الناتجة عن الصراع الطبقي تحت اسم (العنف الثورى) البراق والذى هو عبارة عن تحريض متعمد للطبقات بعضها على بعض ليسيطر الرجل الممتاز الذى يعمل على خلق الشعور بالطبقة حتى ان لم توجد .

٧ـ يمكن من تطبيق الاشتراكية التي تضمن عدم قيام مجتمع الحكومة الرأسمالية ومجتمع الرأسمالية المستقلة .

٨ـ يجنب تجربة (الجبهة) داخل القطر الواحد التي لا تلبث عادة حتى تتمزق لترجع لمكوناتها الاولى .

٩ـ تجنب عقدة تعظيم الرجل الممتاز التي تتبعها الاحزاب الطليعية وخاصة الشيوعية منها وذلك باستيعابه للجماهير الواسعة وقدرته بحكم تكوينه على اسقاط السلبي وادخال الايجابي بحيث لا يكون وقفا على المصابين بعقدة العظمة .

١٠ـ تبنيه للديموقراطية الحقيقية باعتماده على الانتخاب خلافا للاحزاب الطليعية المغلقة على نفسها والتي لا يتم الانتماء اليها الا بالتعيين .

كما أن الوحدة العربية لا يمكن أن تكون مضمونة بواسطة تنظيمات سياسية مختلفة ولكل منها عقيدته وأسلوبه وشعاره وتصوره

للامور كما أنها لا تضمن ولا يجب أن تكون بواسطة الاحزاب السرية الشمولية.أن عدم اقامة حركة سياسية واحدة والتي يعتبر الاتحاد الاشتراكي العربي نموذجا حياً لها قد يعد جنوحا عن فكرة الوحدة ان لم يكن اضرارا بمستقبلها.

لهذا كله طرحت القيادة الثورية على أرض الفاتح من سبتمبر الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم شعبي اذ رأت فيه أنه الوعاء السليم الذى تلتقي فيه آمال الجماهير ومطالبها وأنه الاداة القادرة على ايجاد التفاعل البناء بين الشعب وقيادته الثورية وخاصة في تلك اللحظات الحاسمة من مسيرة الثورة حيث لم يمضي على تفجرها غير سنة وبضعة أشهر. ففي ١١ يونيو ١٩٧١م ، وفي غمرة الاحتفالات بالذكرى الاولى لجلاء القوات الاميركية عن أرض الفاتح أعلن مجلس قيادة الثورة قيام الاتحاد الاشتراكي العربي على أرض الفاتح محدّدا أهدافه.

المبحث الاول : المؤتمرات الشعبية الاساسية

تنظيمها ــ ممارسة السلطة من خلالها ــ علاقتها باللجان الشعبية

"المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديموقراطية الشعبية ــ ان أى نظام للحكم خلافا لهذا الاسلوب ــ أسلوب المؤتمرات الشعبية ــ هو نظام حكم غير ديموقراطي.ان كافة أنظمة الحكم السائدة في العالم الان ليست ديموقراطية ما لم تهتدى الى هذا الاسلوب. المؤتمرات الشعبية هي آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديموقراطية. المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هي الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من أجل الديموقراطية. المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليست من صنع الخيال بقدر ما هي نتاج الفكر الانساني الذى استوعب كافة التجارب الانسانية من أجل الديموقراطية" (١٢).

"ونحن في ليبيا نقدم الفكرة بالطريقة الاتية.. هذا الشعب من الالف الى الياء سواء كان الشعب الليبي أو الشعب السويسرى أو أى شعب في العالم ونحن الان نتكلم عن الشعب الليبي يقسم هذا الشعب الى مؤتمرات شعبية أساسية التي تسمعون عنها في تعديل النظام السياسي للاتحاد الاشتراكي العربي الجديد وهي مبنية على هذه الفلسفة والتغيير الجديد للاتحاد الاشتراكي العربي هو تحول أداة الحكم الديكتاتورى الى أداة حكم شعبية بمعنى أن يصبح الشعب هو أداة الحكم لو استمرّ مجلس قيادة الثورة يحكم فيه يعتبر بذلك أداة حكم ديكتاتورية مثل بقية الادوات الديكتاتورية التي جربها العالم ولكن هذه الاداة اذا تمكنت من خلق التجربة الجديدة اذن فقد أدت الغرض من وجودها وتحولت الى الديموقراطية (١٣).

بناء على توصيات المؤتمر الوطني العام في دور انعقاده الثاني بتاريخ ١٩٧٤/١١/٤م، أصدر مجلس قيادة الثورة تعديلا للنظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل الديموقراطية على أرض الفاتح من سبتمبر حيث أعلن عن تكوين المؤتمرات الشعبية الاساسية وسيلة الديموقراطية الحقيقية المباشرة وهذا يعني صنع أداة حكم جديدة لم يعرفها العالم المعاصر هذه الاداة ليست فردا وليست لجنة أو مجلسا وليست حزبا أو مجموعة أحزاب وليست طبقة وليست جبهة ليست أسرة وليست قبيلة انها أداة تختلف عن كل الادوات السابقة ـ أداة تنهي الصراع على السلطة انها الشعب، الشعب كله من خلال مؤتمراته الشعبية الاساسية.

الغاية من تكوين المؤتمرات الشعبية الاساسية

١ـ ارساء دعائم نهائية لمجتمع ديموقراطي .

٢ـ حماية النظام القائم على ثورة الفاتح العظيمة .

٣ـ حماية الحرّية .

٤ـ اقامة الاشتراكية .

٥ ـ الدعوة الى الوحدة العربية .

٦ـ تحقيق أداة سياسية شعبية للمجتمع .

٧ـ تعبئة كل الجماهير في اطار واحد .

٨ـ قطع الطريق نهائيا على تسلط الفرد أو الطبقة أو الحزب على المجتمع .

٩ـ تمكين كل الجماهير من ممارسة السلطة وتقرير ومراقبة وتوجيه السياسة .

١٠ـ تأكيد وترسيخ الوحدة الوطنية ونقلها من وحدة وطنية طبيعية الى وحدة وطنية سياسية فعالة تحقق مصالح وأهداف الجماهير المكونة لها .

١١ـ تحريك كل الطاقات الخلاقة لتبدع وتنتج .

١٢ـ التعريف برواسب الماضي البغيضة ومحاربتها .

١٣ـ مقاومة محاولات التسلل الرجعي والاجنبي .

١٤ـ مقاومة السلبية والانتهازية والانحراف والارتجال .

١٥ـ ضمان استمرار مبادىء الثورة الشعبية والثقافية .

أولا : الموءتمرات الشعبية الاساسية :

(يقسم الشعب الى موءتمرات شعبية أساسية ويختار كل موءتمر لجنة لقيادته) (١٤) ٠

تتوزع جماهير الشعب الى موءتمرات شعبية أساسية وفقا لموقع السكن وكمرحلة تجريبية على أرض الجماهيرية يتم تكوين موءتمر شعبي أساسي في نطاق كل فرع بلدى من فروع البلديات ، فمثلا بنغازى تتكون حاليا من ثمانية فروع ٠

وكل موءتمر شعبي أساسي من هذه الموءتمرات يضم محلة أو أكثر ، فمثلا الموءتمر الشعبي الاساسي النواقية يضم محلة واحدة هي محلة النواقية ، الموءتمر الشعبي الاساسي بنينا يضم محلتين هما بنينا ومحلة وعطني ، الموءتمر الشعبي الاساسي بنغازى المركز يضم عشر محلات ٠ ٠ وهكذا ٠

اختيار اللجنة القيادية للموءتمر الشعبي الاساسي :

تجتمع جماهير كل محلة من محلات الموءتمر الشعبي الاساسي لتختار أعضاء اللجنة القيادية للموءتمر الشعبي الاساسي وبطريقة التصعيد المباشر ٠ لكن لوحظ الاتي في تكوين الموءتمرات الشعبية الاساسية خلال فبراير ١٩٧٨م :

١ ــ الموءتمر الشعبي الاساسي الذى يتكون من محلة واحدة :

تختار جماهير هذا الموءتمر خمسة أعضاء للجنة القيادية للموءتمر الشعبي الاساسي ٠

٢ ــ الموءتمر الشعبي الاساسي الذى يتكون من محلتين فقط:

تجتمع جماهير كل محلة على حدة وتختار جماهيرها ثلاثة

أعضاء من بينهم لعضوية اللجنة القيادية وبذلك تتكون اللجنة القيادية في مثل هذا المؤتمر من ستة أعضاء ، ثلاثة عن كل محلة.

٣ ـ المؤتمر الشعبي الاساسي الذى يتكون من ثلاث محلات فـــاكـــثـــــر :

تجتمع جماهير كل محلة على حدة لاختيار عضوين من بينهم للجنة القيادية للمؤتمر الشعبي الاساسي ، فمثلا المؤتمر الشعبي الاساسي القوراشة يتكون من سبع محلات ، اذا اللجنة القيادية تتكون من أربعة عشر عضوا .. وهكذا.

ثم تختار كل لجنة قيادية من بين أعضائها أمينا وأمينا مساعدا لتسيير العمل اليومي بأمانة المؤتمر الشعبي الاساسي.

مهام اللجنة القيادية للمؤتمر الشعبي الاساسي

وتتلخص مهام اللجنة القيادية للمؤتمر الشعبي الاساسي فـــي الاتــــــي :

١ ـ الاعداد والتجهيز لانعقاد المؤتمر الشعبي الاساسي في دورات انعقاده العادية والطارئة.

٢ ـ ضبط جلسات انعقاد المؤتمر وفقا للوائح الموضوعة لهذا الغـــرض.

٣ ـ صياغة القرارات والتوصيات التي توصل اليها المؤتمر في كل دورة من دورات انعقاده.

٤ ـ متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات جماهير المؤتمر مع اللجان الشعبية المسؤولة عن تنفيذ هذه القرارات والتوصيات.

٥ ـ اعداد تقارير تقدم الى جماهير المؤتمر موضحا فيها

ما تم انجازه من قراراتهم وتوصياتهم والاسباب التي أبدتها اللجان الشعبية وكانت مانعا لتنفيذ البعض الاخر من التوصيات والقرارات.

٦ ـ ضبط سجلات العضوية واتمام اجراءات لتنقلات العضوية للمواطنين بين المؤتمرات الشعبية الاساسية.

٧ ـ تشكيل لجان فرعية للتعبئة والتثقيف والشكاوى الجماهيرية.

العضوية في المؤتمر الشعبي الاساسي :

عضوية المؤتمرات الشعبية الاساسية مفتوحة لكل مواطن عربي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وخارجها ولا يستثنى من ذلك الا :

١ ـ المحجور عليه مدة الحجر.

٢ ـ المريض عقليا.

٣ ـ المدان في قضية مخلة بالشرف حتى يعود له اعتباره.

٤ ـ من يصدر بشأنهم قرار من مؤتمر الشعب العام.

وبذلك فتح الباب أمام كل فئات المجتمع لممارسة السلطة وهذا اجراء طبيعي طالما أنها القناة الوحيدة التي يتمكن المواطن من خلالها من حقه الساسي في ممارسة السلطة، اذا فمن غير الطبيعي أن تحرم بعض فئات هذا المجتمع من ممارسة هذا الحق، وهذا ما كان ملاحظا أثناء قيام الاتحاد الاشتراكي العربي حيث كانت هناك بعض الفئات محرومة من ممارسة حقها السياسي ومنها :

١ ـ من أشهر افلاسه ولم تمضي خمس سنوات على تاريخ اشهار الافلاس ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.

٢ ـ الفئات التي كان قد صدر بشأنهم قرار من مجلس قيادة

الثورة وهم من سياسي العهد الملكي المباد .

ممارسة السلطة من خلال المؤتمر الشعبي الاساسي

عندما تجتمع المؤتمرات الشعبية الاساسية سواء في دورتها العادية أو الطارئة فانها هي التي تضع جدول أعمالها وتنظر في جدول الاعمال المطروح عليها من قبل الامانة العامة لمؤتمر الشعب العام ، ويخضع هذا الجدول للموافقة عليه أو التعديل فيه .

وفي نهاية مناقشة القضايا المطروحة على المؤتمر الشعبي الاساسي تتوصل الجماهير الى اتخاذ رأى حاسم بالنسبة لكل موضوع ، ويمكن تصنيف تلك الاراء الى الاتي :

١ ـ القرار : وتتخذه الجماهير في القضايا المتعلقة بمصلحة جماهير المؤتمر الشعبي الاساسي في نطاق المؤتمر الشعبي الاساسي بشرط ألا يؤثر هذا القرار على مصلحة الجماهير في المؤتمرات الشعبية الاساسية الاخرى في نطاق البلدية أو الجماهيرية .

٢ ـ التوصية : قد يناقش المؤتمر الشعبي الاساسي موضوعا يمس مصلحة جماهير المؤتمرات الشعبية الاساسية في نطاق البلدية أو حتى على مستوى الجماهيرية كاصدار رسوم بلدية أو اصدار قانون يتعلق بالجرائم الاقتصادية . وعليه فان الرأى المتخذ من المؤتمر الشعبي الاساسي يرفع في شكل توصية الى أن ينال أغلبية المؤتمرات الشعبية الاساسية الاخرى سواء في نطاق البلدية أو على مستوى الجماهيرية ، فيتحول بعد ذلك الى قرار جماهيرى ، ذلك لانه عبر عن أغلبية آراء الجماهير ايجابا أو سلبا .

المبحث الثاني : المؤتمرات الشعبية للمناطق

(.. يقسم الشعب الى مؤتمرات شعبية أساسية ويختار كل مؤتمر لجنة لقيادته ومن مجموع اللجان القيادية تتكون مؤتمرات شعبية غير أساسية لكل منطقة) (١٥) .

بعد اختيار اللجان القيادية للمؤتمرات الشعبية الاساسية فان مجموع هذه اللجان القيادية في نطاق كل بلدية يشكل مؤتمرا شعبيا للبلدية وتتلخص مهمة هذا المؤتمر في كونه لجنة صياغة لمقررات وتوصيات الجماهير على مستوى البلدية ومتابعة تنفيذ هذه القرارات والتوصيات مع اللجان الشعبية المسؤولة عن ذلك على مستوى كل بلدية .

اللجنة القيادية للمؤتمر الشعبي للبلدية :

تختار جماهير المؤتمر الشعبي للبلدية من بينها أمينا وأمينا مساعدا يشكلون مع أمناء المؤتمرات الشعبية الاساسية في نطاق البلدية اللجنة القيادية للمؤتمر الشعبي للبلدية ، فمثلا اللجنة القيادية للمؤتمر الشعبي لبلدية بنغازى تتكون من عشرة أعضاء هم : الامين ، الامين المساعد اللذين تم اختيارهم من قبل جماهير المؤتمر الشعبي لبلدية بنغازى ، وثمانية أعضاء هم أمناء للمؤتمرات الشعبية الاساسية في نطاق بلدية بنغازى .

ومهمة هذه اللجنة تنحصر في التنسيق بين المؤتمرات الشعبية الاساسية ولجانها القيادية في نطاق البلدية ، ومتابعة تنفيذ قرارات الجماهير مع اللجان الشعبية العامة للامانات واللجنة الشعبية العامة .

المبحث الثالث : موءتمر الشعب العام

ويتكون من :

١ ـ الامناء والامناء المساعدون للموءتمرات الشعبية الاساسية •

٢ ـ الامناء والامناء المساعدون للموءتمرات الشعبية للبلديـــــات •

٣ ـ أمناء اللجان النوعية (اللجان الشعبية على مستوى البلديـــــات) •

٤ ـ أمناء اللجان الشعبية العامة في البلديات •

٥ ـ أمناء اللجان الشعبية العامة ، وأمين اللجنة الشعبية العامة ، وأمناء الامانات (التي لم تشكل بها لجان شعبية بعد) •

٦ ـ أمناء اللجان الشعبية بالجامعات •

٧ ـ أعضاء الامانة العامة لموءتمر الشعب العام •

٨ ـ روءساء الاتحادات والنقابات والروابط المهنية والحرفيـــــة •

(•• ان ما تتناوله الموءتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات يرسم في صورته النهائية في موءتمر الشعب العام الذى تلتقي فيه قيادات الموءتمرات الشعبية وقيادات اللجان الشعبية وقيادات النقابات والاتحادات المهنية ، وان ما يتناوله موءتمر الشعب العام الذى يجتمع سنويا يطرح بالتالي على الموءتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات ليبدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسوءولة أمام الموءتمرات الشعبية الاساسية • ان موءتمر الشعب العام ليس مجموع أعضاء أو أشخاص طبيعيين كالمجالس النيابية • انه لقاء الموءتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية والاتحادات

والنقابات وكافة الروابط المهنية بذلك تحل مشكلة أداة الحكم بداهة وتنتهي أدوات الديكتاتورية ويصبح الشعب هو أداة الحكم وتحل نهائيا معضلة الديموقراطية في العالم) (١٦) ٠

اذا فموءتمر الشعب العام ما هو الا لجنة صياغة عليا لقرارات وتوصيات الجماهير في موءتمراتها الشعبية الاساسية وموءتمراتها المهنية والحرفية وهو الذى يقوم بمحاسبة اللجان الشعبية العامة والموءتمرات الشعبية الاساسية في دور انعقادها العادى الثالث بتاريخ ٢١ ذى القعدة الى ٢٠ ذى الحجة ١٣٨٧ الموافق ٢١ أكتوبر الى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٨م ، والتي صاغها موءتمر الشعب العام في دور انعقاده العادى الرابع لعام ١٣٨٨هـ الموافق ١٩٧٨م ، أسندت الى موءتمر الشعب العام مهمة اختيار رئيس المحكمة العليا ومستشاريها ومحافظ مصرف ليبيا المركزى ونائبه والنائب العام والرقيب العام ورئيس وأعضاء ديوان المحاسبة ٠

الامانة العامة لموءتمر الشعب العام :

ويختار الموءتمر أمانة عامة له لمتابعة العمل اليومي بالامانة ويقسم العمل من خلال عدة مكاتب ، لكل مكتب اختصاص معين يتابعه ويعمل على تنسيق العمل بين الموءتمرات الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية من خلاله وفي تشكيل الامانة العامة الذى تم أخيرا في ٢ مارس ١٩٧٩م شكلت المكاتب التالية :

١ ــ مكتب شوءون الموءتمرات الشعبية ٠

٢ ــ مكتب اللجان الشعبية ٠

٣ ــ مكتب النقابات ٠

وبذلك تشكلت أمانة عامة لموءتمر الشعب العام من :

١ ــ الامين العام لموءتمر الشعب العام ٠

٢ ـ الامين العام المساعد .

٣ ـ أمين مكتب شوءون الموءتمرات .

٤ ـ أمين مكتب اللجان الشعبية .

٥ ـ أمين مكتب النقابات .

ويتبع الامانة العامة لموءتمر الشعب العام الجهاز المركزى للرقابة الادارية العامة وديوان المحاسبة وذلك بناء على ما صيغ في دور الانعقاد العادى الرابع لموءتمر الشعب العام .

المبحث الرابع : علاقة اللجان الشعبية بالموءتمرات الشعبية الاساسية

أعضاء اللجان الشعبية ما هم الا أفراد من جماهير الموءتمرات الشعبية الاساسية اختارتهم تلك الجماهير لممارسة الادارة الثورية ولتنفيذ قرارات وتوصيات ومطالب الجماهير الشعبية . اذن ، فالموءتمرات الشعبية الاساسية هي التي تصنع القرار وتطرحه على اللجان الشعبية المختارة من قبل الجماهير ، فاذا ما قصرت هذه اللجان أو فشلت في مهامها ، فمن الطبيعي أن تقوم جماهير الموءتمرات الشعبية بمعاقبة تلك اللجان الشعبية أو باسقاطها واستبدالها بلجان شعبية جديدة قادرة على تنفيذ قرارات الجماهير وممارسة الادارة الثورية من خلال برامج تصوغها الموءتمرات الشعبية الاساسية وموءتمر الشعب العام ، فالسلطة والقرار لجماهير الموءتمرات الشعبية الاساسية والتنفيذ على اللجان الشعبية .

الفصل الثالث : اللجان الثورية
(أداة الثورة الشعبية) (١٧)

(٠٠ الذى أريد أن أؤكد عليه والذى جئت من أجله هو تأكيد دور قوى الثورة في ترسيخ السلطة الشعبية ، فلا تنتظروا أن يأتيكم أحد من الداخل ولا من الخارج ليساعدكم على قيام سلطتكم) (١٨) ٠

المبحث الاول : ماهية اللجان الثورية وتكوينها

قيام اللجان الثورية :

في آواخر سنة ١٩٧٧م تنادت القوى الثورية على أرض الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وشكلت لجانا ثورية في مختلف المؤتمرات الشعبية الاساسية والمؤتمرات النقابية الطلابية ومؤتمرات المنتجين وفي كثير من المواقع الجماهيرية الاخرى وبذلك تحققت خطوة كثيرا ما نادت بها القوى الثورية المنتشرة على أرض الفاتح ، وكثيرا ما نبه الثوريون الحقيقيون المؤمنون بهذه الثورة العظيمة وفكرها الانساني ، كثيرا ما نبهوا الى ضرورة تنظيم قوى الثورة احتمالا لاية مصادمة مع القوى المضادة للثورة من الرجعيين والمتسلقين ودعاة الثورية ، خصوصا بعد ذلك الدرس المستفاد من مسيرة ثورة ٢٣ يوليو الناصرية ، وكيف أنه في غياب تنظيم القوة الثورية العربية المصرية أمكن سرقة هذه الثورة والتحول بها عن خطها الثورى العربي الناصرى الى أداة في يد الامبريالية الامريكية والصهيونية العالمية٠

كما أن ترسيخ سلطة الشعب وأطروحاتها الانسانية في حاجة

الى قوة ثورية منظمة تستطيع أن تتحرك بين الجماهير في أى وقت وتحت أى ظرف ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك وقوى الثورة مبعثرة دون تنظيـــــم .

ماهية اللجان الثورية :

اللجان الثورية ليست سلطة ولا يمكن أن تكون سلطة والا تصادمت مع الجماهير العريضة صاحبة السلطة. فالسلطة كل السلطة للجماهير من خلال موءتمراتها الشعبية الاساسية ، فهي التي تصنع القرار وأداة تنفيذ هذا القرار هي اللجان الشعبية التي اختارتها الموءتمرات الشعبية الاساسية. اذن فاللجان الثورية لم ولن تكون سلطة والا تحولت الى حزب أو طبقة أو مجموعة تمارس دكتاتوريتها على الجماهير صاحبة السلطة فتتصادم معها وهو المحظور الذى يجب أن تنتبه اليه اللجان الثورية أينما كانت اذا ما تكونت هذه اللجان الثورية وفقا لمفهوم سلطة الشعب سلطة الجماهير لا سلطة اللجان أو المجالس أو الاحزاب أو الطبقات أو الافراد ديموقراطيين كانوا أم فاشيين .

اذن ما هي اللجان الثورية؟ :

(هي الاطار السياسي والعملي لقوة الثورة لثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة وهي القيادات الثورية للجماهير العريضة التي تقودها نحو مواقع متقدمة كل يوم ، وهي العصب الذى يحرك الجماهير وهي التي تشكل شرايين المجتمع الذى يتحول ثوريا وهي أداة التبشير بالحضارة الجديدة وهي أداة الدعوة للوحدة القومية والدينية) **(١٩) .**

اذن فاللجان الثورية هي الاطار السياسي الذى تنتظم فيه القوى الثورية على أرض الفاتح أرض أول جماهيرية في التاريخ أرض سلطة الشعب حيث لا طبقات ولا أحزاب ، انما الجماهير العريضة في

المؤتمرات الشعبية الاساسية لكن هذه الجماهير في حاجة الى من يرشدها ويحرضها على ممارسة سلطتها لكن دون تسلط عليها أو ممارسة السلطة نيابة عنها ، لذا فان اللجان الثورية هي الاطار العملي الذى تقوم القوة الثورية من خلاله بممارسة دورها في ترشيد وتحريض وتحريك الجماهير على ممارسة سلطتها من خلال المؤتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية.

وهي القيادات الثورية لا القيادات السلطوية التي تقود الجماهير العريضة كل يوم الى مواقع متقدمة لتحقيق الممارسة الحقيقية لسلطة الشعب ولتحقيق الاشتراكية في مجتمع كل الناس، مجتمع الشركاء لا مجتمع الاجراء ، مجتمع شريعته القرآن الكريم أعظم وثيقة دستورية لحماية حقوق الانسان على وجه الارض.

واللجان الثورية هي العصب الذى يحرك الجماهير في اتجاه ممارسة سلطتها وترسيخ هذه السلطة وهي بمثابة الشرايين في جسم الانسان وبالقدر الذى تنتشر فيه هذه اللجان الثورية بين جموع الشعب وبالقدر الذى تكون فيه واعية لدورها مستوعبة لمفهوم سلطة الشعب وأطروحاتها الانسانية يكون المجتمع قادرا على تحقيق طموحاته في السلطة والثروة والسلاح وانجازاته المادية والحضارية هذا المجتمع الذى يتحول ثوريا وديموقراطيا دون عنف أو تسلط فئة من فئاته.

وهي أداة التبشير بالحضارة الجديدة، بالقرآن شريعة للمجتمع ، بمجتمع الشركاء في الخير والرفاهية لا مجتمع الاجراء والعبيد مجتمع الاستغلال المادى والانحلال الخلقي والديني ، أداة التبشير بمجتمع فيه السلطة لكل الجماهير والثروة لكل الجماهير والسلاح لكل الجماهير لتدافع به عن حريتها وثروتها مصدر قواتها المادية.

وهي أداة الوحدة القومية والدينية لماذا ؟

لان الدين والقومية محركان رئيسيان في مسار التاريخ البشرى وأغلب الصراعات التي شهدها التاريخ غالبا ما كانت أسبابها دينية من أجل القضاء على الوثنية ونشر دين جديد أو توحيد شعوب أو أمم تعتنق دينا واحدا ، وكذلك القومية كثيرا ما كانت هي السبب في خلق صراعات في دول من أجل توحيد جماعات أو شعوب تنتمي الى قومية واحدة تشتتت شعوبها وسيطرت عليها تلك الدول .

وتركيا عندما بنت امبراطوريتها كان الدين هو العامل الاساسي في بناء هذه الامبراطورية والصراعات التي نشهدها اليوم في شمال العراق وايران وباكستان قبل انفصال بنغلاديش.. كلها صراعات حركتها قومية تلك الشعوب أو الجماعات التي تنادى بتكوين دول مستقلة لها .

ومن أجل القضاء على هذه الصراعات التي تنشأ لاسباب دينية أو قومية فلا بد أن تتوحد شعوب القومية الواحدة أو الدين الواحد ولن يتحقق ذلك بدون جهود الثوريين الصادقين المؤمنين بحق الشعوب في الحرية والحياة .

من هو عضو اللجنة الثورية ؟

(هو مثال للانسان النموذجي الجديد الملتزم دينيا وقوميا ، وقدرة في المهارة والمسلك وهو رسول الحضارة الجديدة والمبشر بعصر الجماهير) (٢٠) .

اذن ، فعضو اللجنة الثورية هو ذلك الانسان الجديد الذى كأنه ولد مع فجر الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م أو بعده ، ولد متشبعا بأفكار هذه الثورة العظيمة ، مستوعبا لكل أطروحاتها الانسانية في أداة الحكم في شريعة المجتمع في المنهج الاقتصادى من خلال ما طرح في النظرية العالمية الثالثة في الفصلين الاول والثاني من الكتاب الاخضر (الجانب

السياسي والجانب الاقتصادى) وما سيطرح في الفصل الثالث عن الجانب الاجتماعي ، وهو نموذج في استيعابه وفهمه لهذا الفكر الانساني وهو نموذج وقدوة في تطبيقه العملي لمقولات هذا الفكر الجديد فكر الاسلام الاول ، وهو الانسان الملتزم دينيا وقوميا وذلك أمر بديهي لكون عضو اللجنة الثورية هو أحد دعاة الوحدة الدينية والقومية ، فكيف يكون داعية الوحدة الدينية والقومية وهو غير ملتزم بدينه أو غير متمسك بقوميته ، فالالتزام الديني والقومي صفة أساسية من صفات عضو اللجنة الثورية ذلك لطبيعة العمل المؤهل له ، وهو قدوة في المهارة من حيث ادراكه لكثير من المعارف والخبرات الضرورية لانسان هذا العصر عصر العلم والفكر ، وهو قدوة في المسلك يتمثل بها المجتمع وهو رسول هذه الحضارة التي تشرق على العالم من صحراء العرب من أرض الفاتح أرض عصر الجماهير وهو المبشر بهذا العصر الجديد .

مثابة اللجنة الثورية :

هي المقر الذى تلتقي فيه القوة الثورية سواء في نطاق المؤتمر الشعبي الاساسي أو المؤتمر النقابي الطلابي أو المؤتمر الانتاجي .. أو في أى موقع جماهيرى آخر وهو العنوان الدائم الذى يتم من خلاله الاتصال بالقوة الثورية في تلك المثابة وهو الذى يتم من خلاله تحرك القوة الثورية في أى برنامج عمل ثورى .

المبحث الثاني : واجبات اللجان الثورية

تمارس اللجان الثورية الواجبات التالية :

١ ـ تحريض الجماهير على ممارسة السلطة .

٢ ـ ترسيخ سلطة الشعب .

٣ ـ ممارسة الرقابة الثورية .
٤ ـ تحريك المؤتمرات الشعبية .
٥ ـ ترشيد اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات .
٦ ـ حماية ثورة الفاتح والدفاع عنها والدعاية لها .

المبحث الثالث : الانضمام الى اللجان الثورية

"أنا وجهت نداء لكل القوى الثورية ، لكل الليبيين الثوريين من عند الله ومن عند ذاتهم والذين فهموا الثورة بعد قيام الثورة ، أن ينضموا للجنة الثورية ، أما اللذين لم ينضموا حتى الان ، أما المريض والجاهل والقابع في جهله فهذا ليس ضروريا أن ينضم للجنة ثورية . انتهازى؟ هذا ليس عصر الانتهازية . نفعي؟ هذا ليس وضعا يمكن للواحد أن ينتفع منه لمصلحته . أى انتهازى عليه أن يفهم أنه لا يوجد مجال له حتى ولو أظهر لنا وجهه ألف مرة في اليوم ، والنفعي عليه أن يبحث له عن مكان آخر ينتفع فيه لمصلحته الخاصة ، والوصولي عليه أن يبحث عن مكان يتسلق فيه ، لا توجد نفعية ولا وصولية ولا محسوبية ولا رشوة" (٢١) .

سبق وأن أوضحت بأن اللجان الثورية لا تملك أية سلطة وانما جاءت لترسيخ السلطة الشعبية وهي ليست حزبا ولا طبقة يتم الانضمام اليها بواسطة القرارات أو الترشيحات الفوقية ، انما اللجان الثورية مفتوحة لكل مواطن يعتقد بأنه انسان ثورى استوعب فكر الثورة وقادر على ترسيخ أطروحاتها الفكرية . فعندما تكونت اللجان الثورية كان النداء موجها لكل الثوريين بدون تحديد ، لان القاعدة : كل من ينضم الى اللجنة الثورية ثورى الى أن يثبت العكس من خلال الممارسة

والعمل ، وعليه فان عضوية اللجان الثورية مفتوحة أمام كل الجماهير الذين يرون أن عندهم قدرة على ممارسة العمل الثورى وانهم استوعبوا فكر الثورة وقادرين على استيعابه باستمرار فهم ثوريون أعضاء في هذه اللجان الى أن يثبت عكس ذلك من خلال محكات العمل ومدى قدرتهم على تنفيذ البرامج الثورية ولكن ليحذر أولئك الوصوليون وأولئك المتسلقون وليحذر كل مضاد للثورة ، ليحذروا جميعا أن يعتقدوا أنه بامكانهم التسلل الى اللجان الثورية للوصول الى مآربهم أو لتحقيق مصالحهم الشخصية أو التغطية على ممارساتهم الخاطئة من خلال انضمامهم للجان الثورة فلن يكون بامكانهم التستر باللجان الثورية لضرب الثورة أو ضرب الجماهير ، فالثوريون الحقيقيون لهم بالمرصاد وقادرون على كشفهم في أى وقت . ان الثوريين الحقيقيين بامكانهم التسامح مع أولئك الذين كانت لهم ممارسات رجعية خاطئة لكنهم ثابوا الى رشدهم وفهموا الثورة على حقيقتها وساروا في الطريق الثورى المستقيم لكن الثوريين الحقيقيين لن يتسامحوا مع أولئك الذين يحاولون استغفال الجماهير من خلال تسترهم بالانضمام للجان الثورية .

فالطريق طويل وشاق وسيتساقط كل أولئك الذين يدعون الثورية ولن يستمر في المسيرة غير الثوريين الحقيقيين .

المـــراجـــــع

(١) الكتاب الاخضر ـ الفصل الاول "سلطة الشعب" ـ ص: ٣١/٣٠ .

(٢) المرجـــع السابـــق ـ ص: ٣١/٣٠ .

(٣) يقصد يوم ١٦/٤/١٩٧٣م ، اليوم التالي لخطاب زوارة التاريخي في ١٥/٤/١٩٧٣م .

(٤) من خطاب القائد في المسيرة المؤيدة للثورة الشعبية والمجتمعة بمدينة طرابلس في ١٦/٤/١٩٧٣م .

(٥) نـداء القائـد الى جماهير الشعب للاستيلاء على الاذاعة وكافة المؤسسات في ٢/٦/١٩٧٣م .

(٦) يقصد يوم ١١/٦/١٩٧٣م .

(٧) من خطاب قائد الثورة في الذكرى الثالثة لاجلاء آخر جندى أمريكي عن تراب الوطن في ١١/٦/١٩٧٣م بطرابلس .

(٨) المادة ٣ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥م .

(٩) المادة ٥ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥م .

(١٠) الكتاب الاخضر ـ الفصل الاول "سلطة الشعب" ـ ص: ٢٧/٢٦ .

(١١) من بيان مجلس قيادة الثورة باقامة التنظيم السياسي الشعبي في ١١/٦/١٩٧١م .

(١٢) الكتاب الاخضر ـ الفصل الاول "سلطة الشعب" ـ ص: ٢٧ .

(١٣) من حوار القائد حول مشكل الديموقراطية في الدورة التسييسية الاولى بمعهد نصر الدين القمي بطرابلس بتاريخ ٢٥/٨/١٩٧٥م .

(١٤) الكتاب الاخضر ـ الفصل الاول "سلطة الشعب" ـ ص: ٢١ .

(١٥) المرجـــع السابـــق ـ ص: ٣١ .

(١٦) نفس المرجـــــع ـ ص: ٣٢/٣٣.

(١٧) من خطاب قائد الثورة في مهرجان اللجان الثورية ببنغازى في ٨ مارس ١٩٧٩م.

(١٨) من خطاب قائد الثورة في ملتقى اللجان الثورية بجامعة قار يونس يوم ٤ يناير ١٩٧٩م.

(١٩) ورد هذا التعريف ببطاقة مهام اللجان الثورية.

(٢٠) من بطاقة مهام اللـجان الثوريـــــة.

(٢١) من خطاب قائد الثورة في ملتقى اللجان الثورية بجامعة قار يونس يوم ٤ يناير ١٩٧٩م.



اللجان الشعبية ودورها
في تحقيق سلطة الشعب

*

الدكتور محمد لطفي فرحات

مقدمة

ان المتتبع لحركة التغير السياسي والاقتصادى في هذه الجماهيرية، والمراقب لسير النقاش داخل المؤتمرات الشعبية الاساسية خلال دورات انعقادها الماضية، يشعر في كثير من الاحيان بضرورة ضم الحلقات المختلفة التي تبلورت التجربة الشعبية فيها، كما يشعر بضرورة ابراز العلاقات المختلفة بينها في اطار كلي يساعد على فهمها.

ويبدو لي أن أية محاولة للفهم لا بد أن تسير في اتجاهين :

* الاتجاه الاول يتمثل في التحقق من فهم دور كل حلقة من حلقات التجربة الشعبية بصورة منفصلة.

* الاتجاه الثاني يتمثل في الربط بين هذه الحلقات في اطار كلي منظم.

وسوف نحاول هنا أن نرسم الخطوط العريضة التي تساعد على فهم هذه الحلقات منفصلة ومجتمعة. ونحتاج لغرض القيام بهذه المهمة أن نتعرض الى شرح بعض المفاهيم الاساسية، وهو ما تعالجه

الفقرة التاليـــة.

حلقات التنظيم السياسي

تتمثل حلقات التنظيم السياسي في الاتي :

* الشعب : الشعب في الجماهيرية عبارة عن كل يتكون من مجموع الافراد الذين يعيشون في مجتمع الجماهيرية، والشعب (بمجموعه) هنا هو صاحب السلطة والسيادة "الشعب سيد الجميع" لا حق لاحد مهما كانت مكانته أن ينوب عنه، أو أن يتصرف باسمه، أو يملي عليه رغباته، أو أن يتحكم في مصيره. كل تصرف يقوم به فرد دون أن يقتنع به الشعب أساسا هو تصرف غير شرعي لانه لا يستند الى مصدر شرعي.

* القاعدة الشعبية : هي الاساس الذى يستند اليه المصعدون للجان القيادية للمؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية، وهي تشمل بهذا المعنى جماهير الشعب في المؤتمرات الاساسية. وجماهير الشعب في المؤتمر الشعبي الاساسي هم القاعدة الشعبية التي تستند اليها اللجنة القيادية للمؤتمر الاساسي، والتي تستند اليها اللجان الشعبية لهذا المؤتمر، وهي بهذا المعنى أيضا تضم جميع الافراد في مؤتمر البلدية بالنسبة للجنة القيادية لمؤتمر البلدية واللجنة الشعبية العامة بالبلدية، وتضم جميع أفراد الشعب في الجماهيرية بالنسبة لامانة مؤتمر الشعب العام، واللجنة الشعبية العامة.

* المؤتمر الشعبي الاساسي : هو البناء التنظيمي الذى تتبلور من خلاله وتتفاعل فيه آراء جماهير الشعب بحيث يسمح بعمل العقل الجمعي في اتخاذ القرار الذى يتعلق بالسياسة العامة لعمل

اللجان الشعبية ومحاسبتها ، ويمكن أن نقيس على هذا التعريف بعض التعريفات الاخرى التي تتعلق بالموءتمر النقابي ، والموءتمر الانتاجي ، وما الى ذلك من الموءتمرات .

* اللجنة القيادية للموءتمر : هي عبارة عن مجموعة من الافراد المصعدين عن طريق القاعدة الشعبية للموءتمر ، وهي التي تتولى صياغة قرارات الموءتمر ، ونقلها بأمانة عن طريق القنوات الرئيسية التي يسمح بها الهيكل التنظيمي لجماهير الشعب ، وللجنة الصياغة هذه الحق في تنظيم وضبط جلسات (الموءتمر) بما يساعد على اتخاذ القرار السليم الذى يتجسد فيه وعي الجماهير وادراكها للمصلحة العامة .

* اللجنة الشعبية : وهي الاداة التي تضمن للموءتمرات الشعبية تنفيذ قراراتها من خلال الهيكل الادارى والانتاجي ، وهي تتكون من مجموعة من الاعضاء المصعدين عن طريق القاعدة الشعبية لغرض القيام بمهمة ذات طابع نوعي أو خاص .

* الجهاز الادارى : هو عبارة عن مجموعة من الافراد المنظمين على أساس وظيفي ، والذين يقومون بخدمة عامة لمصلحة جماهير الشعب لقاء ما يكفل حاجاتهم .

* التصعيد : وهو عبارة عن عملية يتم بمقتضاها اختيار فرد أو مجموعة من الافراد عن طريق القاعدة الشعبية لغرض القيام بمهمة ذات طابع مميز في الهيكل التنظيمي والسياسي لجماهير الشعب .

* موءتمر البلدية : وهو يضم جميع الاعضاء في اللجان القيادية للموءتمرات الشعبية الاساسية ، وهو أداة يتم من خلالها تنسيق قرارات وتوصيات الموءتمرات الاساسية على مستوى البلدية قبل تمريرها الى القنوات الشرعية في هيكل التنظيم السياسي بغرض التنفيذ .

ويعتبر موءتمر البلدية الاداة التنظيمية التي يتم عن طريقها اختيار أمناء اللجان الشعبية النوعية ، وأمين اللجنة الشعبية العامة للبلدية من بين المصعدين لعضوية هذه اللجان .

* اللجنة الشعبية العامة للبلدية : وهي تشمل أمين اللجنة الشعبية العاملة للبلدية وجميع أمناء اللجان الشعبية النوعية الذين تم تصعيدهم عن طريق موءتمر البلدية، وهي الاداة التي يتم عن طريقها وضع سياسة تنفيذ قرارات الموءتمرات الشعبية على مستوى البلديـــــة .

* موءتمر الشعب العام : وهو عبارة عن لقاء لكافة "الموءتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات وكافة الروابط المهنية" وهو يضم جميع قيادات الموءتمرات الشعبية ، وقيادات اللجان الشعبية ، وقيادات النقابات والاتحادات المهنية .

* اللجنة الشعبية العامة : وهي تضم أمين اللجنة الشعبية العامة ، وأمناء اللجان الشعبية النوعية على مستوى الجماهيرية الذين تم تصعيدهم عن طريق موءتمر الشعب العام ، وهي الاداة الشعبية التي يتم عن طريقها وضع سياسة تنفيذ قرارات الموءتمرات الشعبية ، وموءتمر الشعب العام على مستوى الجماهيرية .

الاطار الكلي للنظام السياسي والاقتصادى

لا يكون فهم الاطار الكلي للنظام السياسي والاقتصادى كاملا الا اذا وضحت في أذهاننا النقاط التالية :

أولا : تكوين النظام السياسي والاقتصادى .

ثانيا : طريقة اتخاذ القرارات وطريقة التنفيذ .

ثالثا : العناصر الرئيسية لنظام المجتمع .

رابعا : حركة القرار والتنفيذ .

أولا : تكوين النظام السياسي والاقتصادى

يمكن تلخيص الطريقة التي يتم بها تكوين الحلقات الاساسية في النظام السياسي والاقتصادى (للنظرية العالمية الثالثة) في النقاط التاليـــــة :

١ ـ يقسم الشعب الى موءتمرات شعبية أساسية بحيث ينسجم هذا التقسيم مع التقسيم الجغرافي (للبلديات) وتوزيع السكان في المناطق المختلفة، ويختار كل موءتمر (فرع البلدية) لجنة قيادية عن طريق التصعيد المباشر .

٢ ـ تجتمع كل لجنة قيادية لتصعيد أمين، وأمين مساعد من بين أعضائها، ويتولى أمين الموءتمر (أو الامين المساعد في حالة غيابه) ادارة اجتماعات الموءتمر أثناء دورات انعقاده، ونقل توصيات وقرارات الموءتمر بعد الانتهاء من صياغتها .

٣ ـ يتكون موءتمر البلدية من مجموع اللجان القيادية للموءتمرات الشعبية الاساسية في البلديات، ويختار موءتمر البلدية أمينا، وأمينا مساعدا له من بين أعضائه (من غير الامناء والامناء المساعدين) ليتولى ادارة اجتماعاته.

٤ ـ تختار جماهير الموءتمرات الشعبية لجانا نوعية عن طريق التصعيد المباشر، ويعرض جميع الاعضاء المصعدين على موءتمر البلدية لاختيار أمناء اللجان الشعبية النوعية وأمين اللجنة الشعبية العامة، وهكذا تصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية.

٥ ـ تتكون اللجنة الشعبية العامة في البلدية من جميع الامناء الذين تم اختيارهم بواسطة موءتمر البلدية ٠

٦ ـ يعتبر جميع المواطنين أعضاء في الموءتمرات الشعبية ، وهم ينتمون وظيفيا الى فئات أو قطاعات مختلفة ، ويتم عن طريقهم تشكيل النقابات والاتحادات المهنية الخاصة بهم وعن طريق أعضاء هذه النقابات والاتحادات يتم تصعيد قيادات هذه النقابات والاتحادات المهنيـــــة ٠

٧ ـ تجتمع قيادات الموءتمرات الشعبية وقيادات اللجان الشعبية وقيادات النقابات والاتحادات المهنية في موءتمر الشعب العام لاختيار أمين وأعضاء اللجنة الشعبية العامة (على مستوى الجماهيرية) من بين أعضاء اللجان الشعبية النوعية ٠

وهكذا تكتمل حلقات التنظيم السياسي والاقتصادى تجسيدا للمقولـــة التاليـــة :

لا ديموقراطية بدون موءتمرات شعبية ، واللجان في كل مكان "

وهكذا تصبح كل لجنة شعبية مسوءولة أمام موءتمر شعبي ٠

ثانيا : طريقة اتخاذ القرار وطريقة التنفيذ

ان اللجان الشعبية النوعية مسوءولة عن تنفيذ قرارات وتوصيات الموءتمرات الشعبية بعد أن تتبلور نهائيا في موءتمر الشعب الـعــــــام ٠

ويبدأ عمل اللجان الشعبية بتطهير الجهاز الادارى ، الذى تشرف عليه ، وتصفيته من عناصره الفاسدة بحيث يصبح الجهاز الادارى أداة جيدة تساعد على توفير أفضل الخدمات لصالح مجموع الشعب ٠

وهكذا يتمكن جميع أفراد الشعب من المشاركة في اتخاذ جميع القرارات السياسية والاقتصادية ، كما يتمكن من محاسبة كل من قصر في تنفيذ هذه القرارات عن طريق مؤتمراتهم الشعبية الاساسية ولجانهم الشعبية.

وتتولى اللجان القيادية للمؤتمرات الشعبية صياغة قرارات وتوصيات المؤتمر ونقلها الى مؤتمر البلدية ، ومؤتمر الشعب العام لتأخذ صورتها النهائية التي تتحدد عن طريقها السياسية العامة للمجتمع ، ثم تتلقى اللجان الشعبية النوعية (المختلفة) هذه القرارات النهائية وتتولى عملية التنفيذ ــ كل في مجال اختصاصه ــ عن طريق الجهاز الادارى الذى يقوم بوظيفة عامة ، أو عن طريق الجهاز الانتاجي (المؤسسات أو المنشآت الاقتصادية المختلفة) اذا كان الامر يتعلق بتنفيذ قرارات أو توصيات اقتصادية.

وتضع اللجان الشعبية البرنامج الزمني لتنفيذ السياسة العامة وفقا للوسائل والامكانات المتاحة لها والتي تضمن عن طريقها تنفيذ هذه السياسة العامة.

وتقع على اللجان الشعبية مسؤولية متابعة تنفيذ البرنامج الزمني للسياسة العامة ، وهي تعتبر مسؤولة أيضا عن كل تقصير يمكن أن يأتي من هذا الجانب أمام المؤتمرات الشعبية.

وهكذا تكون اللجان الشعبية أداة تعمل في اتجاهين : الاتجاه الاول يساعد على اتخاذ القرار السليم عن طريق المؤتمرات الشعبية ، وذلك لان أعضاء اللجان الشعبية هم أفراد ينتمون الى مؤتمرات شعبية أساسية وعليهم أن يتواجدوا فيها أثناء انعقادها ، وهم أيضا ملتصقون بكل ما يعترض تنفيذ هذه القرارات من مشاكل عملية ، وبناء على ذلك ، فان عليهم تنبيه مؤتمراتهم الشعبية الى كل

الصعوبات والمشاكل التي قد تواجه تنفيذ القرار بما يضمن عدم اتخاذ قرار غير واقعي يصعب تنفيذه. والاتجاه الثاني يساعد على وضع قرارات المؤتمرات الشعبية ــ بعد أن تتبلور في صورتها النهائية ــ موضع التنفيذ من خلال الاجهزة الادارية والانتاجية المختلفة بما يضمن وجود نوع من الرقابة الشعبية على هذه الاجهزة.

ان اللجان الشعبية لا يمكن اعتبارها في النهاية الا مجرد أداة (في يد الشعب)،وليس لهذه الاداة حق الوصاية أو السيادة على الشعب ، ولا حق لهذه الاداة في الخروج عن السياسة العامة التي تتبلور في المؤتمرات الشعبية. هي أداة شعبية، وعلى هذه الاداة الشعبية أن تعمل وفقا لارادة الشعب من خلال ما يوفره لها من مختلف التنظيمات والقنوات.

ثالثا : العناصر الرئيسية لنظام المجتمع :

ان الصورة الكاملة لما نتوقعه في مجتمع يطبق النظرية العالمية الثالثة يمكن رسمها في العناصر الرئيسية الاتية :

العنصر الاول : ويشمل كل المنتجين الذين يعملون في ملكية خاصة ولحسابهم الخاص بغرض ضمان حاجاتهم ، دون استغلال لغيرهم عن طريق أحد مظاهر الاستغلال المختلفة كالاجر، والايجار والتجارة الخاصة.

العنصر الثاني : ويشمل كل المنتجين الذين يعملون في ملكية اشتراكية وفقا لقواعد المشاركة التي يقرها المجتمع ، ووفقا للضوابط التي يضعها هذا المجتمع.

العنصر الثالث : ويشمل كل من يقومون بخدمات عامة للمجتمع كالمعلمين ، والاطباء ، والمحاسبين وغيرهم حيث يضمن لهم المجتمع حاجاتهم نظير قيامهم بمثل هذه الخدمات لصالح كافة أفراد

المجتمع .

العنصر الرابع : ويشمل كل العاجزين (بصورة موءقتة أو دائمة) عن القيام بأى عمل انتاجي أو تقديم خدمة عامة ، ويقع على المجتمع عبء توفير حاجاتهم وفقا لمبدأ التكافل الاجتماعي الذى تقره شريعة هذا المجتمع نفسه .

وهكذا تنتظم حركة المجتمع الانتاجية في الاجهزة التالية :

أ ـ الجهاز الانتاجي : وهو يشمل العنصر الاول ، والعنصر الثاني ، ويضم كل المنشآت والموءسسات ، والتنظيمات الانتاجية . ويكون المجتمع بأسره شريكا في الانتاج بما يوفره لهذا الجهاز من وسائل انتاجية مختلفة .

ب ـ جهاز الخدمة العامة : وهو يشمل العنصر الثالث من عناصر المجتمع ، ويمكن تقسيم الخدمات التي يقدمها هذا الجهاز الى نوعين من الخدمات .

١ـ خدمات ادارية (أو فنية) يقدمها الجهاز الادارى (أو الجهاز الفني) الى كافة أفراد المجتمع ، بما في ذلك خدمات تصريف (أو توزيع) الانتاج .

٢ـ خدمات مالية ، تقدمها الاجهزة المالية المختلفة الى كافة الموءسسات والافراد في المجتمع كالاحتفاظ بالاموال ، وتقديم القروض ، وما الى ذلك من الخدمات المالية .

ويعتبر جهاز الخدمة العامة جهازا مساعدا للجهاز الانتاجي بما يوفره له من خدمات يضمن الجهاز الانتاجي عن طريقها سير العملية الانتاجية بصورة أفضل .

ويعتمد جهاز الخدمة العامة في وجوده على استمرارية الجهاز الانتاجي ، وكفاءته ، وهكذا توجد علاقة عضوية بين هذين

الجهازين .. كفاءة الاول تعتمد على وجود وكفاءة الثاني ، ووجود الثاني تعتمد على استمرارية وكفاءة الاول ... ان بقاء الجهاز الثاني يكون أمرا مستحيلا اذا تعذر وجود الجهاز الاول لاى سبب من الاسباب .

أما العنصر الرابع من عناصر المجتمع فهو عنصر لا وجود له في العملية الانتاجية ، بل هو عنصر معرقل للعملية الانتاجية ، وهو يشكل خطرا كبيرا على اتجاه حركة المجتمع الانتاجية ، اذ أن المجتمع اذا تحول الى كل من العجزة انعدم الانتاج فيه أصلا ، وأصبح يعيش متطفلا على المجتمعات الاخرى ، أو تحت رحمتها . ومن هنا تظهر أهمية دفع هذا العنصر (أو تحويل جزء منه على الاقل) الى الانخراط في أحد العناصر الاخرى من عناصر المجتمع .

رابعا : حركة القرار والتنفيذ :

بعد أن تعرضنا الى الاجهزة التي تنتظم على أساسها حركة المجتمع الانتاجية ، يمكننا أن نربط بين هذه الاجهزة وبين كل من المؤتمرات الشعبية ، واللجان الشعبية (كأدوات تنظيمية) ومجموع أفراد الشعب باعتبارهم مصدر القرار ، وأدوات التنفيذ ، وأصحاب المصلحة في النهاية ، وهو ما يمكن ايضاحه بالرسم التوضيحي (شكل رقم (١)) .

ان القرار كما سبق أن أشرنا يتخذ بواسطة المؤتمرات الشعبية ، وينفذ عن طريق اللجان الشعبية ، ويمكن تلخيص حركة القرار والتنفيذ في الخطوات التالية :

١ـ ينتقل أفراد الشعب الى مؤتمراتهم الاساسية كلما دعت الحاجة الى انعقاد هذه المؤتمرات ، ويساهم كل فرد من أفراد المجتمع في رسم السياسة العامة ، أو اتخاذ القرارات التي تتبلور في النهاية في صورة سياسة عامة للمجتمع .

٢- تتلقى اللجان الشعبية هذه السياسة العامة التي رسمت عن طريق المؤتمرات الشعبية، وتبدأ في برمجة تنفيذها، وفي الاشراف على الاجهزة التي تتولى عملية التنفيذ، فيوكل الى جهاز الخدمة العامة تقديم كل الخدمات التي رسمتها السياسة العامة لكافة أفراد المجتمع، ويوكل الى الجهاز المالي تقديم كل الخدمات المالية التي من شأنها أن تساعد على حركة المجتمع الانتاجية والتبادلية، ويوكل الى الجهاز الانتاجي تنفيذ برامج الانتاج المختلفة التي رسمت ابعادها داخل المؤتمرات الشعبية.

٣- ينخرط أفراد المجتمع في مختلف الاجهزة الفرعية لجهاز الخدمة العامة، وفي مختلف الاجهزة الانتاجية بغرض القيام بعملية الانتاج.

٤- يأخذ كل منتج نصيبه من الانتاج بعد أن يتحقق وله الحق في أن يحتفظ بنصيبه في أحدالاجهزة المالية بغرض تنظيم استعماله وفقا لبرنامج زمني يعده بوصفه فردا مستقلا في تصرفاته عن بقية أفراد المجتمع.

٥ - يتم اشباع حاجات الافراد المختلفة عن طريق ما يوفره جهاز الانتاج من مختلف السلع، وعن طريق ما يوفره جهاز الخدمات العامة من أجهزة فرعية لتصريف المنتجات والتي تتم فيها عملية التبادل (البيع والشراء)، ويتصرف الافراد في هذا الخصوص بصورة مستقلة (في معظم الاحيان) عن بضعهم البعض، بطريقة تحقق لهم اشباع أكبر قدر من الحاجات.

٦- يحصل جهاز الانتاج على قيمة ما انتجه عن طريق توفير السلع المختلفة التي يتم تصريفها عن طريق أجهزة الخدمة العامة، ويتم توزيع قيمة الانتاج على عوامله وفقا لقاعدة المشاركة في الانتاج.

٧ـ يحصل جهاز الانتاج على الاموال التي توظف في العملية الانتاجية ، والتي تسهل له حركة الانتاج عن طريق الاجهزة المالية ، وتعتبر الاجهزة المالية (التي هي ملك للمجتمع) شريكة للجهاز الانتاجي بما توفره له من أموال تستخدم في العملية الانتاجية، وبما تقدمه له من خدمات .

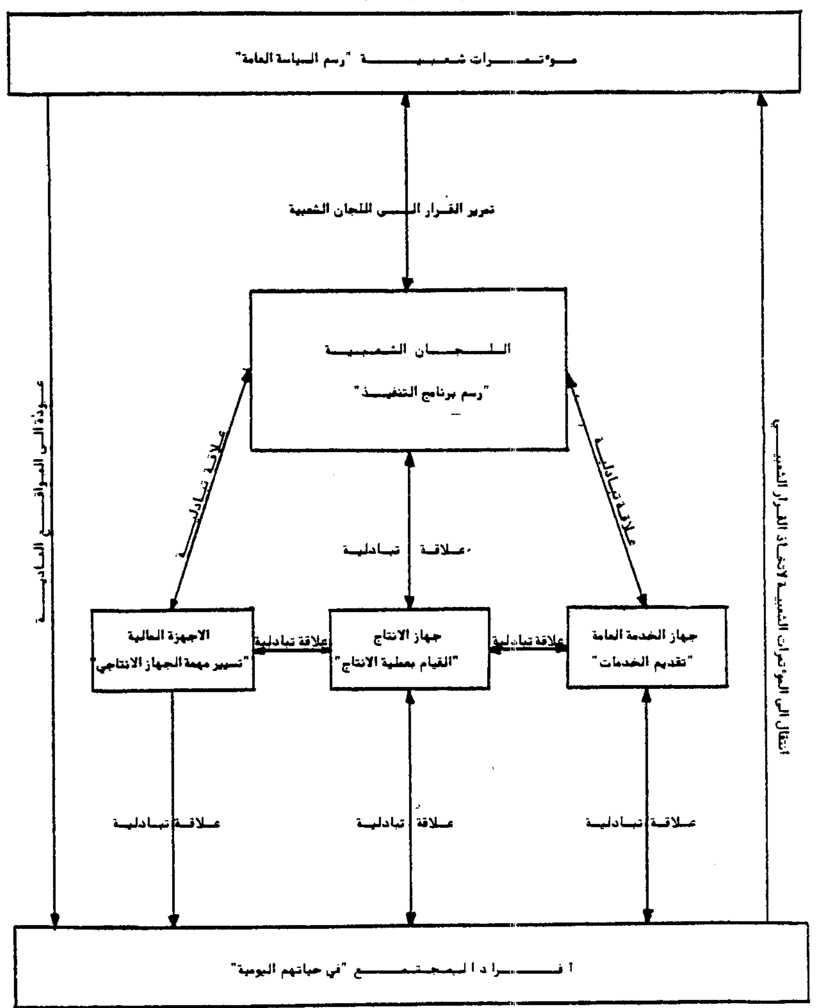
٨ـ تعتبر الاجهزة المالية وكيلا للمجتمع في تحصيل نصيبها من الانتاج الذى يعتبر حقا للمجتمع نظير كل العناصر الانتاجية التي يقدمها للجهاز الانتاجي ، وتتصرف الاجهزة المالية في هذه الاموال وفقا لما يرسمه لها المجتمع تحت اشراف اللجان الشعبية . وهكذا تحدث علاقات متشابكة بين مختلف الاجهزة الانتاجية ، والافراد (بصفة مستقلة عن بعضهم البعض) ، ومختلف أجهزة الخدمات العامة تحت اشراف اللجان الشعبية التي تتلقى السياسة العامة للمجتمع عن طريق المؤتمرات الشعبية، والتي تتولى تنفيذها عن طريق الاجهزة الادارية (أو الفنية) والانتاجية . ويمكننا أن نلاحظ هنا أن النظام السياسي والاقتصادى مرتبطان ارتباطا عضويا بحيث لا يمكن الفصل بينهما . ان كافة الاجهزة والادوات في هذا النظام تشكل جسما اجتماعيا واحدا ، وتعمل مجتمعة بصورة متناسقة . يبنى القرار السياسي (أو الاقتصادى) عن طريق المؤتمرات الشعبية، وترسم وتراقب تنفيذه أداة شعبية هي اللجان الشعبية، ويقوم بتنفيذ أجزائه كافة أفراد المجتمع بوجودهم في الاجهزة الانتاجية والادارية التي تقدم خدمة عامة لكافة أفراد المجتمع .

والخلاصة: أن هذا النظام في هذه الصورة يعتبر نظاما مثاليا اذا طبق بعناية ودقة، بحيث يصبح كل فرد واعيا لدوره السياسي والانتاجي ، ومتفاعلا مع بقية أفراد المجتمع الذى يعيش فيه، الا أن هذا النظام قد ترافقه بعض السلبيات التي تنبع أساسا من عدم التزام أفراد

المجتمع بالتجربة الشعبية ، وعدم ادراك وفهم دور العقل الجمعي في هذه التجربة خاصة عندما تتحول اللجان الشعبية الى أداة سلبية تخرج بالتجربة عن اطارها الصحيح بحيث تصبح أداة تكتسب الشرعية الظاهرية ، فتعمل باسم التجربة ضد التجربة نفسها ، فتعرقل حركة الانتاج ، وتصبح بهذا عائقا لتقدم المجتمع ، وقد تتحول المؤتمرات الشعبية نفسها الى أداة معرقلة حينما يصبح النقاش في المؤتمر بدون هدف ، وتصبح محاسبة اللجان لغرض التنفيس عن الاحقاد والضغائن الشخصية ، مما يؤدى الى انعدام الرغبة في العمل .

ان حركة التحول الى مثل هذا النظام لا بد أن يصحبها برنامج تربوى ، يهدف الى نوعية أفراد المجتمع بأهمية دورهم ، وطريقة القيام بهذا الدور ، حتّى لا ينزلق المجتمع الى الجانب السيء الذى قد يصحب تطبيق هذا النظام .

شكل رقم (١) : يوضح العلاقات التبادلية بين الحلقات المختلفة في التنظيم السياسي والاقتصادي



الديمقراطية الشعبية المباشرة



الدكتور خليل أحمد خليل


الفاتح أبداً

١ـ "الكتاب الاخضر" يمتاز بغنى رموزه وعمق دلالته. فهو، قبل كل شيء، تعبير عن موقف اعتراضي، نقدي، من المسألة الديموقراطية التاريخية والمعاصرة، وهو برمزيته السياسية، الاخضرار، يطمح لكي يكشف طريقا آخر،ويرسم صورة مختلفة لمسألتين مترابطتين: شكل السلطة الشعبية ومضمونها الاجتماعي والاخلاقي. اذن، "الكتاب الاخضر" هو، من احدى المواجهات، "كتاب الحياة"، لان "الاخضر" ليس مجرد رمز لوني يتميز عن رموزات لونية أخرى، كالاحمر والابيض والاسود الخ.. فهو، اضافة الى ذلك يريد استرجاع المخزون التراثي، الحيأتي والديموقراطي والاجتماعي، عند العرب. ويريد في آن ذاته تمثل صيغة منفردة وصحيحة للعلاقات البشرية، للاجتماع السياسي والاقتصادى. فلا متاحة انه خيار بحد ذاته. وهذا الخيار يرشدنا الى جذور الديموقراطية العريقة في الاسلام (الشورى والمؤاخاة)، ويشدنا

الى النظرية الناصرية التي أخذت تدق مسامع العالم منذ الخمسينات : القوة الثالثة ، المستقلة بأصالة ، والتي تعتبر النظرية الثالثة للاخ العقيد معمرالقذافي من متمماتها البديهية. وقد يتساجل المثقفون والغواصون حول مفارقات "النظرة" و"النظرية" ، ويختلفون حول الاسهام النظرى للكتاب الاخضر ، ايجابا وسلبا ، الا أن ثمّة حقيقة لا مجال للالتباس حولها ، وهي هذا التلازم بين أصالة الامة وفرادة الديموقراطية ، اللتين يدور "الكتاب الاخضر" حولهما ، باحثا عن استجلاء طريق ثالث بين الديموقراطية الفاسدة والسلطوية المستبدة. فاذا تساءلنا : لماذا "الكتاب الاخضر" الذى وضعه العقيد معمر القذافي من موقع السلطة الناقدة ذاتها والمنتقدة سواها ؟ أتانا الجواب اليقين ، ليست المسألة ماذا تفعل لكي تحكم ، بل ما هو الحكم ـ أهو قوة أو ايهام ؟ أو تسلط؟ ـ وبهذا المعنى فان "الكتاب الاخضر" يتنطح لتصحيح المسار التاريخي للسياسة.

٢ـ يتبلور الموقف الاعتراضي من خلال السعي التنظيرى الى تأسيس موقف سياسي نقدى وتجديدى معا ، فلا يخفي الاخ العقيد معمر القذافي هدف "الكتاب الاخضر" ، وهو تقديم الحل النظرى النهائي لمشكلة أداة الحكم (ص ٤).

وينطلق الموقف الاعتراضي من نقد "الديموقراطية الناقصة" أو "الفاسدة" ، التي تحصر السلطة في طبقة اجتماعية أو سياسية أو حزبية ، الخ.. في حين أن المراد بالحكم الديموقراطي هو تمكين الشعب من ممارسة السلطة نفسه وفقا لاهوائه ومثله ومصالحه. ولهذا فان الديموقراطية النخبوية ، شيمة الديموقراطية الانتخابية ، هي في نهاية المطاف "هزيمة للشعب" أى هزيمة للديموقراطية الحقيقية". لماذا لانها تدعي حكم الكل وتمثيله باسم الجزء ، وكأنها تجزىء الشعب

سياسيا ، وتنسب لنفسها ـ باطلا ـ شرعية تمثيله الاجمالي. والحقيقة هو أن الجزء الذى يحكم ليس سوى أقلية ضمن أكثرية. والاشكال الديموقراطي هو كيف نمكن هذا الشعب من أن يسوس نفسه مباشرة بوصفه هو الينبوع والمسار والغاية؟ ويشير "الكتاب الاخضر" الى أن ديموقراطية التمثيل الانتخابي ـ النخبوى، القائمة على نسبية الاصوات وبالتالي نسبية مساهمة الشعب في حكم نفسه، انما هي "ديكتاتورية في ثوب ديموقراطية زائفة" (ص ٥).

اذن، بالانطلاق من نقد الاساس المبدئي للديموقراطية الانتخابية، يركز "الكتاب الاخضر" على رفض المؤسسات والهيئات الناجمة عنها. ان النيابة التمثيلية هي للشعب وحده، فلا نيابة عنه: "والمجلس النيابي تمثيل خادع للشعب ، والنظم النيابية حل تلفيقي لمشكل الديموقراطية، المجلس النيابي يقوم أساسا نيابة عن الشعب ، وهذا الاساس ذاته غير ديموقراطي ، لان الديموقراطية تعني سلطة، لا سلطة نائبة عنه، ومجرد وجود مجلس نيابي معناه غياب الشعب ، والديموقراطية الحقيقية لا تقوم الا بوجود الشعب نفسه، لا بوجود نواب عنه" (ص ٦).

لا للديموقراطية غير المباشرة، غير الشعبية، ديموقراطية "الوكلاء" الذين يبتزون، في أغلب الاحيان، سلطة الشعب. نعم للديموقراطية الشعبية المباشرة حيث الشعب يسود نفسه بحرية تامة. هذا هو جوهر الموقف المبدئي للكتاب الاخضر. ولكنه ليس موقفا ـ شعارا ، بل هو موقف تحليلي أولا ، فاذا عدنا الى مؤسسة "المجلس النيابي" وتساءلنا مع "الكتاب الاخضر" "من أين يأتي هذا المجلس"؟ لوجدنا ما يلي : "فهو اما منتخب من خلال دوائر انتخابية أو من خلال حزب أو ائتلاف أحزاب أو بالتعيين. وكل هذه الطرق ليست بطرق ديموقراطية

...." (ص ٧) .

لماذا أيضا وأيضا ؟ لان اجتزاء التمثيل ، خارج تنظيم شعبي كامل ، الشعب بأسره ، وانابة الفرد عن الامة أو عن الشعب ، ثم جعله بما نال من أصوات بمثابة "المحتكر لسيادتها" ، هي كلها أمور تفسد الديموقراطية وتنقصها . فما هو السبيل الافضل نحو ديموقراطية عادلة وكاملة ؟

٣ــ ان نقد النواقص الديموقراطية لا يعني بحال من الاحوال أن البديل هو نظام كلي ، توتاليتارى ، من النسق التجميعي أو الجماعي السلطوى ، بل هو تعميق الديموقراطية ،تطويرها من خلال الشعب . اذ ما هي الحكمة ، مثلا ، من اضفاء صفة "الحصانة" على النائب ، وعدم الاعتراف للشعب بأسره بهذه الحصانة التي هو مصدرها أصلا ؟

أليس في ذلك سبيل للقول بأن "بعض الديموقراطية" هو وسيلة لاستلاب سلطة الشعب ، وارتهانها باحتكارها ؟ ان البديل التاريخي قد أعلن نفسه ، مرارا وتكرارا ، اذ "من حق الشعوب اليوم أن تكافح من خلال الثورة الشعبية من أجل تحطيم أدوات احتكار الديموقراطية والسيادة السالبة لارادة الجماهير المسماة المجالس النيابية ، وأن تعلن صرختهاالمدوية المتمثلة في المبدأ الجديد ــ لا نيابة عن الشعب " (ص٨) .

وفي سبيل البحث عن البديل الديموقراطي الشعبي ، نتساءل ، مجددا ، لماذا "لا نيابة عن الشعب" ؟

أ) لان النيابة مصدرها الشعب بأسره ، ولهذا لا بد أن تعود اليه كاملة .

ب) فلو جرت الانتخابات مثلا على أساس حزبي ــ والحزبية الضيقة جزئية ، نخبوية في مواجهة السيادة الشعبية بمفهومها الحقيقي

في عصر عبد الناصر الذى نسميه "عصر الجماهير" ـ فان فوز حزب ما ، أو الحزب الواحد ، يعني أن المجلس المنتخب هو مجلس الحزب وليس مجلس الشعب • فأين هو مجلس الجماهير الشعبية ، بالمعنى الناصرى الثورى للكلمة ؟

ج) واذا كان مجلس الحزب أداة لسلطة الحزب ، فان هذه الاداة والسلطة ليستا وسيلتين الى سلطة شعبية أوسع بقدر ما تتحولان الى أداة للدفاع عن سلطة الحزب ـ وبالطبع ضد سلطة الشعب المقهورة ديموقراطيا من الداخل ، والتي غالبا ما تكون قد قمعت استعماريا من الخارج• وازاء هذا الاشكال في النمط الديموقراطي ، هل يمكن الادعاء أن سلطة الاحزاب الموءتلفة يمكنها أن تكون بمثابة السلطة الشعبية؟ يجيب "الكتاب الاخضر" بالنفي •

د) ان التمثيل تدجيل أى "نفاق" ـ من نفق ـ يظهر ويخفي وجها آخر• فأين هي الحقيقة الواحدة في هذا المجال؟

ه) ان "الكتاب الاخضر" لا يعترف بالتمثيل الوراثي والتعييني لانه يتعلق بأى شكل ديموقراطي• وعلاوة على ذلك ، فهو لا يأخذ بأى تلاعب على ديموقراطية الشعب الصحيحة ، فكل ما من شأنه تزوير الارادة الشعبية سواء بالايهام Le faire Croire أو بالنفاق والديماغوجية وخاصة شراء أصوات الناخبين ، هو أمر مرفوض جملة وتفصيلا •

فما العمل اذن ؟

لا بد من موقف ثورى فاصل بين مرحلة تاريخية منتهية ، وبين مرحلة تاريخية مبتدئة : فمع "عصر الجماهير العربية" الذى افتتحه جمال عبد الناصر بنضاله الشعبي والقومي والاجتماعي الواسع ، بدأ تاريخ آخر للامة العربية• وهذا التاريخ القومي المتواصل ، يحتاج

الى رؤية سياسية جديدة تتناسب مع الانتقال من "عصر الجمهوريات" الى "عصر الجماهير"، عصر الكتلة التاريخية الثورية، ان العمل الديموقراطي الشعبي يبدأ باعلان سلطة الشعب بأسره، "ان السلطة يجب أن تكون بالكامل للشعب". ان أعتى الديكتاتوريات التي عرفها العالم قامت في ظل المجالس النيابية (ص ١١).

٤ـ اذن الديموقراطية الجديدة هي ديموقراطية جماهيرية، أى كل جماهير الشعب، المحكومة مباشرة بعوامل وعيها ونضالها، والتي تستعيد الى داخلها كل المتفرعات، بحيث أن الاصول تأخذ وضعها الطبيعي داخل الشعب، بدلا من التسلط عليه.

ان الفلسفة السياسية المركزية في "الكتاب الاخضر" يحكمها سؤال منطقي استراتيجي: ما هو المطلوب، توحيد الجماهير أو المضي في تجزئتها داخل القطر العربي الواحد، كما بين الاقطار العربية المتمايزة اجتماعيا أو المتباعدة سياسيا ؟

ومما لا شك فيه أن كافة الخيارات في مستوى أدوات الحكم، تعود الى الموقف من الشعب. فتوحيد الشعب، الجماهير العربية، يستلزم صيغة ديموقراطية شعبية. وتجزئة الشعب تقوم على صيغ حزبوية وطبقوية وشعبوية مشبوهة، "الكتاب الاخضر" يكشف هذه الصيغ بوضوح قاطع.

أ) نقد الحـــــزبوية:

ان توحيد الجماهير الشعبية يقتضي تحريرها من ارتهانات الانقسام، لا سيما الارتهان العصبوى، التحزبي، الذى يصب في الحزبوية الضيقة. فالحزب الذى يتكون ليعبر عن مصالح فئة، طبقة، شعب، أمة، لا بد من محاسبته في ضوء التغيرات والخيارات الرئيسية. فما قيمة حزب قطاعي أو فئوى حين تكون المرحلة التاريخية تستلزم صيغة واسعة

اتساع حركة الجماهير نفسها ، وحين يكون المطلوب ليس تحزيب فئة من الشعب لتحكم الاخرين ، بل المطلوب تحرير الشعب بأسره ليحكم نفسه وليرقى الى مسار التحرير الانساني الشامل؟ بهذا المعنى ، فان التحزب الذى يؤدى الى تكريس الانشطار الاجتماعي والتفتت الشعبي والارتهان الوطني والتفكك القومي ، انما هو خيانة لاهداف التوحيد الاجتماعي والشعبي وطنيا وقوميا • فالحزب الذى لا يستطيع الانتقال من دوره الجزئي الى هدفه الكلي (من الشعب ، لكل الشعب) يصبح عبئا على السيرورة الديموقراطية الشعبية ، ويفرض الحزبوية كأداة لتبرير "النظرية السلطوية التحكمية" أو ديكتاتورية الحزب • وهذا ينافي في مبدأ ديموقراطية الشعب بأسره • ولهذا نجد في "الكتاب الاخضر" اشارة صريحة الى "أن الصراع الحزبي على السلطة لا فرق بينه اطلاقا وبين الصراع القبلي والطائفي ذاته" (١٨) •

ب) نقد الطبقوية :

يتشدد "الكتاب الاخضر" في نقد الطبقوية بوصفها عاملا اجتماعيا من عوامل انقسام الجماهير وعدم تمكين الشعب من توحيد قواه • والبديل هو في اكتشاف الصيغة التي تتجاوز الحزبوية معا ، دون السقوط في الشعبوية ، فهل ذلك ممكن حقا وكيف؟ يشير الرئيس معمر القذافي الى أن "النظام السياسي الطبقي هو نفس النظام السياسي الحزبي أو النظام السياسي القبلي •• أو النظام السياسي الطائفي" ، أى أن الجامع المشترك بين هذه الانظمة المتعددة الاشكال والمضامين ، هو أنها أنظمة تجزئ وتقسيم ، لا أنظمة جمع وتكتيل وتوحيد • ومما يلاحظ أن "الكتاب الاخضر" يرى الى "الائتلاف الطبقي" و"الائتلاف القبلي" بوصفهما ظاهرتين طبيعيتين تفضلان "الائتلاف الحزبي" ــ "اذ أن الشعب يتكون ، أصلا ، من مجموع قبائل ، ويندر وجود الذين لا قبيلة

لهم" (ص ٢٠) ــ ويصل الى موقف تجاوزى، قوامه التنديد على أن الديموقراطية الصحيحة لا تبرر "لطبقة أن تسحق بقية الطبقات من أجل مصلحتها هي" (ص ٢٠).

ويوضح الصلة بين نظام الحزب ونظام الطبقة منتقدا "نظرية ديكتاتورية الطبقة العاملة" وكل ديكتاتورية طبقوية على اطلاقها : "ان الحزب الذى يقوم باسم الطبقة يتحول تلقائيا الى بديل عن الطبقة.. ويستمر في التحول التلقائي حتى يصير خليفة للطبقة المعادية لطبقته" (ص ٢٠).

ج) نقد الشعبوية :

ان ادعاء تمثيل كل الشعب بدون منح هذا الشعب الحريات السياسية والاجتماعية الحقيقية، يصبّ أيضا فيما يمكن تسميته الديكتاتورية "الكلية" ــ التوتاليتارية ــ من النمط النازى، الفاشي والجماعي ــ، وبالتالي يؤدى الى الشعبوية. فمن حزب كل الشعب، الى طبقة كل الشعب، نصل الى مقولة "زعامة" كل الشعب، واختصار هذا الشعب بأسلوب "الاستفتائية" ــ أو ديكتاتورية "نعم" و"لا" ــ أليس من المؤذى لسيادة الشعب المصرى الشقيق أن يستفتى حول "السلام" بنعم أو لا، وكان مضمون الاستسلام الساداتي للعدو القومي، متضمن بكلمة "سلام" وبكلمة "حرب"؟

ان هذا الاسلوب الشعبوى يتجاوز في استبداديته وسلطويته الحزبوية والطبقوية، اذا لم نقل أنه أخطر مبتكراتهما وأشدها ايذاء للديموقراطية الشعبية. اذن ما هو الطريق الذى ينبغي أن تسلكه الجماعات البشرية لتتخلص، نهائيا، من عصور الاستبداد والديكتاتورية؟" (ص ٢٥). انه سبيل تحقيق ديموقراطية الشعب بأسره، ديموقراطية الثورة الشعبية بكل أشكالها ومضامينها، "لتعبر الشعوب

عصور الديكتاتورية الى عصور الديموقراطية الحقيقية"، عصور السلطة الشعبية المباشرة، السلطة الجماهيرية، "دون نيابة أو تمثيل". ان البديل هو الديموقراطية الشعبية المنظمة، بدون ديكتاتورية ولا فوضى، بل على أساس الشورى والتآخي والتساوى، فكيف ينتظم البديل الديموقراطي الثورى في "الكتاب الاخضر"؟

ليس من المبالغة القول أن "الكتاب الاخضر" يبشر بعصر ديموقراطي آخر، بحيث تبدو الديموقراطية "خضراء" بكل مرموزياتها العربية الاسلامية الاصيلة. انها ديموقراطية شعب منبثق عن أمة متآخية ومتساوية في مبادئها واعتقاداتها التوحيدية، وتفتقر في عصرنا الى تصحيح المسار التاريخي الذى أفقدها أصالة وجودها. فهذه الامة العربية تحتفظ بمكونات الوعي الحضارى وبمقومات الحضور بين الشعوب والامم، لكنها تفتقر الى الاداة الخضراء.

بهذا المعنى "الكتاب الاخضر" بيان عربي "يدعو الى توحيد التنوع الجماهيرى، وصهره في تجربة كبرى قوامها وضع الشعب بذاته في مواجهة التحدى الديموقراطي المباشر. فاذا أعلن عصر الجماهير، فمعنى ذلك أن على الشعب أن يباشر السلطة بنفسه، فهل هذا ممكن في عصرنا أو أنه خيال وطوبي؟ "الكتاب الاخضر" يعلن صحة مبدأ "الديموقراطية المباشرة"، ولكنه يربط ذلك بتنظيم الشعب ذاته، ولهذا فان "المؤتمرات الشعبية هي آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديموقراطية" (ص ٢٨). لماذا؟ لان الشعب يتآخى ويتساوى، مجددا، في "المؤتمرات واللجان الشعبية"، وذلك بتمكينه دولته بكل مؤسساتها وعلاقاتها تحت شعار "اللجان في كل مكان – ليس لسلطة الشعب الا وجه واحد، ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية الا بكيفية واحدة.. وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية – فلا ديموقراطية

بدون موءتمرات شعبية ــ واللجان في كل مكان" (ص ٣٠ ــ ٣١).

فما هو هذا "النظام البديع والعملي" الذى يبشر به "الكتاب الاخضر" لهداية الشعوب الى طريق الديموقراطية المباشرة؟ انه نظام الشعب في حالة اكتشاف ذاته وعيا وارادة وتنظيما، في سبيل تغيير ما هو عليه وتصحيح ما اعتوتر سبيل تطوره الصحيح من الشوائب. الثورة هنا تعني العودة التامة والمباشرة بالشعب الى نفسه والديموقراطية الخضراء، الثورية، هي "رقابة الشعب على نفسه" بدون نيابة ولا وكالة ولا وصاية أو ولاية ــ كلكم راع وكل راع مسوءول ــ كلكم اخوة، متساوون، متوحدون. ولهذا، فان الديموقراطية الشعبية المباشرة، الممكنة، تحتاج الى سيرورة تنقلها من المثال الى الواقع.

١ ــ الشعب عبارة عن موءتمرات شعبية أساسية، كل موءتمر يختار لجنة قيادية.

٢ ــ مجموع اللجان القيادية يكون موءتمرات شعبية أساسية على صعيد كل منطقة.

٣ ــ جماهير الموءتمرات الشعبية الاساسية تختار لجانا شعبية ادارية لتحل محل الادارة الحكومية، بحيث تدار كل المرافق في المجتمع بواسطة لجان شعبية، وبحيث تصير اللجان الشعبية التي تدير المرافق مسوءولة أمام الموءتمرات الشعبية الاساسية.

٤ ــ الديموقراطية الخضراء هي رقابة الشعب على نفسه: فالادارة شعبية والرقابة شعبية. أما موءتمر الشعب العام فليس مجموع أعضاء أو أشخاص طبيعيين كالمجالس النيابية، بل هو لقاء الموءتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات وكافة الروابط المهنية (ص ٣٢ ــ ٣٣).

أمام هذا التثوير للعلاقات الجديدة في المجتمع، ترتفع

الديموقراطية المقترحة من نظرية "التعبير الشعبي" الى نظرية "الحكم الشعبي". فالتغيير المنشود يعبر عن الطموح الثورى لجعل الحكم أداة للجماهير في عصرها، ولجعل الديموقراطية الشعبية مصهرا للحريات السياسية، بحيث أن مركز القرار ينتقل من الفرد ــ الحزب، الطبقة ــ الى الشعب المنتظم هذا الانتظام.

والشعب يشارك في كل شيء، والشراكة الاقتصادية، مثلا، تعيدنا الى مبدأ "المؤاخاة"، مبدأ تحرير الانسان من عبودية الاجور، كما أن الديموقراطية الشعبية المباشرة تتوخى تحرير الانسان من الارتهان السياسي، بجعله، شريكا مساهما في الحكم. فماذا نجد في واقع التجربة الجماهيرية؟.

في الديمقراطية المباشرة

*

السيـد يسـوع باربـو

ان النقد الموجه الى الديموقراطية البرلمانية يجب أن يتخطى المرحلة النظرية أو نشاطها المتوسط ليتناولها من زاوية كونها أداة حكم عملية، وفي البلد الذى أعطت فيه أفضل النتائج، وهذا لا يعني أنها أفضل نظام، بل فقط كل ما يستطيع مجتمع مبني أن يقوم به على أساس أنه أفضل نموذج موجود حتى الان، وأنا أحاول هنا انتقاد أطروحات "الكتاب الاخضر" عن "الديموقراطية" "الشعب يحكم نفسه بنفســـــه".

بل مجرد استعراض بعض الانتقادات التي يوجهها الى الديموقراطية البرلمانية في وضعها الحالي.

مثاليا، يجب الاعتراف بأن الديموقراطية البرلمانية هي نوع من الدكتاتورية حيث أن الحزب الحاكم يمثل فقط الاشخاص الذين صوتوا له، وفي هذه الحالة يصبح الحزب، فعلا، بديلا للشعب وليس ممثله الحقيقي والصحيح. كذلك لدرجة ما ان النائب عندما يفوز بأكثرية الاصوات يتمتع بحصانات مرفوضة لغيره، ولكن على الاقل في النظام الانجليزى الذى اخترته كنموذج لمعرفتي له وخبرتي الشخصية به

لا يملك النائب هذه الحصانات ، ولكنه يوضع في منصب مسوءول لفترة معينة ، وعليه بشكل عام أن يبقى على اتصال دائم بقاعدته الانتخابية لتلافي عدم التصويت ضده في الانتخابات المقبلة في الدائرة التي ينتمي اليها وفي بعض الحالات الاستثنائية فقط (الوزراء أو بعض الاشخاص الضروريين للحزب) يتمتع النواب بالحصانة ولدرجة متفاوتة ، تجاه الرأى العام في دوائرهم الانتخابية •

وبعد ، انه من الحق القول بأن مجموع النواب الذين يشكلون حزبا يمثلون قسما واحدا من الرأى العام ، وبهذا المعنى ، فانهم يشكلون بصفتهم هذه ، نوعا من الدكتاتورية على الاقسام الاخرى من الرأى العام بعد وصولهم الى الحكم ، ولكن في البلدان التي تتكلم الانجليزية على الاقل ، فان الديموقراطية لا تدعي بأنها أفضل أداة للحكم ، ولكنها أقل سوء والاسهل ادارة ، بالرغم من ذلك تجدر الاشارة الى أنه عندما يصل حزب العمال مثلا ، الى الحكم في بريطانيا تبدأ مصالحه بالتضارب مع مصالح الهيئات العمالية في مسرح الممارسة السياسية كما حصل غالبا في التاريخ الانجليزى المعاصر بالرغم من أن حزب العمال والنقابات العمالية تنظيم واحد أو بالاحرى أن حزب العمال هو الفرع البرلماني للنقابات العمالية وتابع ماليا لها •

لا يمكن القول بأن البرلمان الانجليزى يمثل "الشعب الانجليزى" حيث أنه لا يستطيع دخوله سوى الاشخاص الذين حصلوا على العدد اللازم من الاصوات ، ويسيطر عليه عمليا حزبان كبيران غير متجانسين تتصارع فيهما الاطراف ، فهو يمثل بالاحرى الطبقات التي ترغب في دمج المبادئ التي توءمن بها مع مبادئ الحماية المشتركة لبعض المصالح•• الاقتصادية ، وبالطبع يوءدى هذا التحالف الى ترك الجماعات السياسية المتطرفة التي لا تستطيع التكيف مع أى من

المجموعات المنتمية الى البرلمان. و"الكتاب الاخضر" على حق مبدئيا بقوله انه يحق للناس في هذه الظروف اللجوء الى الثورة العنيفة للحصول على ما يرفضه لهم النظام الذى يعيشون في ظله، وبالتخصيص للحصول على صوت يمثلهم في قلب الحكم الذى هو البرلمان. بيد أن هذا الحق يبقى ناقصا حتى دون التصميم والوسائل الضرورية فيما بعد لاقامة نظام برلماني يتسع في ميدان الممارسة السياسية لكل الفئات المتواجدة في البلد دون أن يصبح غير عملي أو بطيئا.

ومعنى هذا أن القاعدة، أى الشعب نفسه، يصبح مركزالسلطة ولو بطريقة غير مباشرة"أى عبر ممثليه. بيد أن التجارب التاريخية تفيدنا أن.. المجالس البرلمانية التي جاءت نتيجة للعنف أو التغيير السريع خلافا للمجالس التي برزت نتيجة للتغيير الاجتماعي الطبيعي تتجه في النهاية نحو السيطرة على القاعدة التي تمثل ذلك. ان السلطة عمليا على نوعين: نوع يرتكز على القوة والسيطرة على وسائل الاكراه، ونوع يرتكز على الاجماع، والاجماع ينمو تدريجيا. وفي المجتمعات المتقدمة فانه يرتكز أكثر فأكثر على الرأى العام الذى يقوم بالاعلام بالوعي السياسي.. والمثل الواضح على ذلك هو المكتب السياسي السوفياتي الذى جاء كممثل للقاعدة الانتخابية لمنظمات الحزب المفترض فيها مراجعته علما بأن المكتب السياسي هو الذى يسيطر حاليا على كافة التنظيمات عبر اللجنة المركزية التي كان من المفروض فيها مبدئيا كذلك، أن تلعب دور كلب الحراسة له.

أيضا تفيدنا التجارب التاريخية أن الاحزاب هي بالضبط حصيلة تضارب المصالح داخل الشعب الواحد، وهو تضارب ناشيء عن اختلاف الانسان وليس بالضرورة عن اختلافات اقتصادية حيث أن الكائنات الحية متساوية ولا شك، ولكنها تختلف فيما بينها بشكل لافت

وبعضهم يمتلك قدرات أكبر من الاخرين ، فهولاء يصلون الى الاعلى قبل الاخرين. بالطبع دفعتهم ديناميكية الانتاج التي تختار الاشخاص الضروريين لها وتضعهم في سدة الحكم.

والحل العملي الوحيد لهذا التطور الضروري هو نوع من العقد أو الميثاق الذي يرتكز على ضرورة التعايش وتناوب الاحزاب المختلفة على سدة الحكم على أساس الدعم الشعبي.

وهذا لا يعني أن أفكار "الكتاب الاخضر" غير قابلة للتطبيق. ان استعراضهم ببساطة في ضوء تجربتنا التاريخية كما أراها دون ربطها بالتجارب الاخرى التي يجب في أية حال امتحانها عمليا لفترة معينة قبل الادعاء بأنها فعالة ، ويبدو أن المشكل الرئيسي هو كيفية تفادى الاختلاف في القدرة بين الافراد ، فيشكلون مجموعات تنقسم بدورها الى أحزاب أو مجموعات ضاغطة مسيطرة ويمكن تفادى ذلك ، غير أننا لم نسمع عن أى مجلس شعبي ذى حزب واحد أو بدون حزب ونجح. واذا لم يتم استئصال ذلك القديم ، مشكل الاحزاب ، مهما تعددت تسمياتها التي تفرض المصالح التي تمكنها على باقي التيارات السياسية وسيأتي حكمها في مجلس غير حزبي أكثر سوءا بكثير من حكم الاحزاب المتعددة.

وأخيرا علينا أن نستعرض المفهوم القائل بأن صراع الاحزاب على السلطة لا يختلف عن صراع القبائل للسيطرة داخل الامة أو داخل المجموعة العرقية الواحدة.

من الواضح أن البنية القبلية تحتوى على عناصر غير موجودة في الحزب السياسي وربما باستثناء حالة بعض الدول حيث حلت الدولة الشرعية وليس دولة الحكم الواقع محل القبيلة.

تختلف بنية الحزب السياسي اختلافا كبيرا عن بنية القبيلة في كونها تقبل أشخاصا من كافة أنحاء الدولة طالما أنهم يشاطرون

الحزب مفاهيمه السياسية، وقد تحتوى على مجموعات ضاغطة قبلية (مثل الجيورجيين تحت حكم ستالين قبل الحرب العالمية الثانية)، ولكن تصرفاتهم ليست عشائرية الا جزئيا . أما نشاطهم الرئيسي فسياسي يهدف الى الترويج لمبادىء الحزب . ان دولة الحزب الواحد لا تختلف عن هذا الوضع كما هي الحال في الاتحاد السوفياتي حيث القيادة العليا في يد الروس بشكل خاص، لان روسيا هي الجنسية الرئيسية في الاتحاد السوفياتي، كالانجليز بالمقارنة مع الويلزيين أو الاسكتلنديين الذين يسيطرون على الاحزاب السياسية الثلاثة، والفرنسيين (بخلاف الكورسيكيين أو البروطون) في الاحزاب الوطنية الفرنسية .

والمجتمع باتجاه واحد، أفضل مثال على ذلك هو مجموعة الانكا داخل امبراطورية البيرو ويمكن ذكر أمثلة أخرى .

ان "الكتاب الاخضر" على حق عندما يعلن أن أفضل حل هو تمثيل الشعب وليس النيابة عنه، ولكن تجربتنا السياسية تفيدنا أن جل ما يمكن القيام به الان هو خلق مجموعات سياسية تمثل الشعب تلقائيا بموجب اتفاق ضمني حول تناوب هذه المجموعات على الحكم على أساس الدعم الشعبي، وبالطبع فان الحلول الواردة في "الكتاب الاخضر" تستحق الاعجاب وممكنة التحقيق، ولكنني لم أجد في التاريخ مثلا على نجاحها في التطبيق العملي، ولذلك لا يمكننا سوى قبولها مبدئيا بانتظار نجاح تطبيقها العملي .



أزمة الديمقراطية
والكتاب الاخضر

*

د . رشيد أحمد (جولوندرى)
مدير سابق لمعهد الابحاث الاسلامية
اسلام آباد ـ باكستان



يقول رينيه جوبنون ، وهو يتحدث عن أزمة العالم الحديث :
"هل سيتعرض الشرق ـ نتيجة للنوفذ الحديث ـ لمجرد أزمة موءقتة سطحية ، أم أن من المقدر للغــرب أن يجر البشريــة بأسرهــا الى الهاوية" (١) •

وكانت الشعوب الشرقية عموما ، والعالم الاسلامي بوجه خاص خاضعة لسيطرة الغرب حين أثير هذا السوءال • وواقع الامر أن الشرق ما يزال خاضعا لسيطرة الغرب الفكرية• فالشرق يقلد الغرب تقليدا أعمى في كل نظرته العامة عن الحياة الاجتماعية (٢) • فلماذا يصــر غالبية من يسمون بالقادة السياسيين على أن يقتفوا آثار سادتهم السابقين؟ الواقع أن الطبقة الحاكمة ـ التي تجهل تقاليدها ـ تشعر بأنها أدنى من الغرب في كل فروع المعرفة ، العلم والسياسة والفلسفة والعلم العسكرى• وفي الوقت نفسه ، فان هذه الطبقة الحاكمة طبقة فاسدة تشعر بشهوة الى الحكم ، ومن ثم فانها تحاول أن تبقى في السلطة بأية وسيلة تحت ستار الديموقراطية والدين ، والفساد وعدم الكفاءة والبلادة هي السمات الغالبة لهذه الحكومات • وهذا الوضع يجعل

الشيوعية جذابة للبعض ممن يلحظون باهتمام بالغ الانجازات الكبرى التي حققتها الدول الشيوعية في مجالات الاقتصاد والعلم والرفاهية الاجتماعية. غير أن غالبية الشعوب الاسلامية ـ رغم تقديرها (٣) للنجاحات الاقتصادية الاشتراكية ـ لا تجد نفسها في وضع تستطيع فيه التكييف بين فلسفة الماركسية المادية وفلسفة الاسلام المتسامية. لكن الشعوب الاسلامية ليست سعيدة بالظروف السياسية والاجتماعية السائدة في مجتمعاتها. انها تشعر أن الطبقة الحاكمة قد خدعتها، وأن نظامها الاقتصادى ـ الاجتماعي ينبغي أن ينبع من تقاليدها. وهذه المشاعر القوية ـ مهما بدت خافية غامضة ـ قد خلقت عددا من القادة الديناميين في العالم الاسلامي. وانه لامر يثير البهجة في هذا العصر من البلبلة الديموقراطية والخوف والحيرة الروحية أن يظهر على مسرح العالم الاسلامي شخص يؤمن بتقاليده، كما يعي قوة التاريخ وروح عصره. وهذا الموقف الفكرى، الصحيح المستقل يثير أمل الشعوب في أن الشرق لن يغرق بدوره اذا ما انهارت المدنية الحديثة كما يقول جوينون.

الديموقراطية

يقال أن الديموقراطية هي أفضل شكل للحكم اكتشفه الانسان. فهي تدعي أنها توفر الامن والرخاء وكرامة الكائنات البشرية. وتعمل ارادة الشعب ـ وهي أساس الديموقراطية ـ من خلال ممثليه في المجالس والبرلمانات. ويتخذ ممثلو الشعب القرارات ويحددون الخطوط السياسية للادارة. وقد اعترف العالم كله بمفهوم الديموقراطية كأسلوب سليم للحكم، ولكن أى أشكال الديموقراطية هو الذى يمثل

الديموقراطية الحقيقية بالمعنى الصحيح للكلمة؟ ثار هذا السؤال مرة بعد الاخرى. فالشيوعي - مثلا - يعتبر الديموقراطية على الطريقة الغربية أداة في يد أقلية ثرية، وهذه الاقلية أو الصفوة الحاكمة، تحافظ على مصالحها باسم الديموقراطية، وهو يرى أن حرية التعبير والنقاش والنقد التي تتسم بها الديموقراطية الغربية ليست ذات شأن كبير للشعب العادى، للطبقة العاملة، لان وسائل الانتاج والاتصال تخضع لسيطرة الطبقة الغنية الحاكمة. فوسائل الاعلام والاتصال تلعب دورا كبيرا في "توجيه" الشعب نحو غايات معينة تريدها المجموعات الغنية. وهكذا، لا يمكن وصف شكل الديموقراطية الغربي بأنه ديموقراطية حقيقية. وعلى عكس هذا الرأى يرى الغربي في النظرة الشيوعية الى الديموقراطية شكلا جديدا للاستبداد. وهو يرى أن الحكومة في الدولة الشيوعية أداة للقسر والقهر. ومغزى الاعتراضات التي يثيرها الطرفان المتنافسان هي أن كلا منهما يعترف بأن الشعب هو سيد مصيره، وأن الديموقراطية ينبغي أن تمارس نصا وروحا.

وواقع الامر أن الناس في الغرب يتمتعون بقدر من الديموقراطية. فثمة قدر من الحقيقة في الزعم القائل أنهم يحكمون أنفسهم من خلال ممثليهم. وقد أدى الاحترام الفطرى لحكم القانون، والخوف من الاستبداد والحكم المطلق، والرغبة في الحفاظ على حق التعبير عن الرأى، والايمان الاجتماعي العام بحكمة التسامح، الى تقويض السلطة المستبدة، ورغم ألوان التحكم والتوازنات التي أصبحت تقليدا للديموقراطية في الغرب، انهم يجبرون حكوماتهم على الدوام على اجراء تغييرات في الدساتير واللوائح لحل مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية، كما استطاعوا أن يضعوا الاساليب اللازمة لحماية الديموقراطية من أية اساءة من جانب الحكومة. وعلى سبيل المثال

أصبحت السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية حتى تستطيع أن تعمل بحرية (٤). ويرجع الفضل في نجاح تجارب الديموقراطية في الغرب الى الوعي السياسي للشعوب، فقد صممت هذه الشعوب على أن تنتصر الديموقراطية في بلدانها. وعلى سبيل المثال يتمتع الشعب البريطاني بصفات ممتازة توءهله للسير مع الزمن دون قطع علاقاته مع الماضي. ويقال أن "الحكمة السياسية" للانجليز تكمن في "غبائهم" الجدير بالثناء، أى في رفضهم أن يشغلوا أنفسهم بالمبادىء المجردة، ومسلكهم الذى يحترم من هم أكثر حكمة.

وكان الموقف العملي من الحياة والحكمة السياسية للشعب البريطاني هما اللذين أجبرا حزب العمال على أن يجعل من بريطانا دولة رفاهية في عام ١٩٤٨. وبحكم ذلك أصبح من حق أى مواطن اما أن يحصل على عمل أو على اعانة البطالة. وتبين هذه الاعمال من جانب الحكومة أن الشرور السياسية يمكن أن تزال بأساليب سياسية متمدينة. وهذا هو انجاز الديموقراطية. فالدراسة غير المتحيزة للديموقراطية الغربية توضح أن الديموقراطية يمكن أن توفر استقرار الحكم، واحترام المشاعر العامة، فالحكومة غالبا ما تأخذ في اعتبارها الرغبات والاماني العامة. ورغم هذه الانجازات التي حققتها الديموقراطية ما يزال السوءال عن مدى نصيب الشعب في السلطة مطروحا. فكل من الثروة ووسائل الاعلام ــ كما قلنا من قبل ــ تمارس تأثيرا كبيرا على الشعب.

فعن طريق وسائل الاعلام تستطيع الطبقة الغنية أن تثير لصالحها البلبلة في أذهان الشعب، لان البلبلة تخدم أغراضها. وهكذا، فان الزعم بأن الديموقراطية على الطريقة الغربية توفر فرصا متكافئة لمشاركة الشعب في السلطة زعم لا يقوم على أساس متين.

ويعترف الغربيون أنفسهم بأهمية هذا العامل الجديد، فهم يعترفون بحقيقة أن وسائل الاعلام تلعب دورا حاسما في تدمير التقاليد التي ظلت فترة طويلة الحصن الايديولوجي الرئيسي للهياكل الاجتماعية الاوروبية. وبالتالي، فقد أصبحت الحكومات في الغرب عرضة "لتكتيكات الابتزاز" (٥). وهكذا، فان من الممكن تماما أن ينتخب عضوا في البرلمان شخص يملك وسائل التأثير على الناس، ويمكن للبرلمان من جانبه أن يتجاهل تماما مشاعر الشعب. وعلى سبيل المثال هاجمت القوات الانجلوفرنسية مصر في عام ١٩٥٦، رغم أن شعبي هذين البلدين كانا يشعران بالنفور من عدوان حكومتيهما.

والواقع أن الفلسفة التي تقوم عليها الديموقراطية في الغرب هي الفلسفة الفردية. وقد ولدت هذه الفلسفة الرأسمالية التي هي المصدر الرئيسي لكل الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاخلاقية. وقد كانت الرأسمالية هي التي فرضت حربين عالميتين على البشرية، وهي تسمح لانسان على أن يعيش على حساب أخيه، ونتيجة لذلك "فان عدم المساواة في الدخل وفي فرصة الوصول الى مراكز السلطة ـ وان كانت قد قلت كثيرا ـ الا أنها ما تزال كبيرة". ان هذه الملاحظة التي أدلى بها انجليزى (٦) لا تحتاج الى مزيد من التعليق عن الديموقراطية كما تمارس في الغرب، غير أن المرء يتساءل، اذا كان الشعب البريطاني ـ المعروف بحكمته السياسية ـ لا يستطيع أن يفي الديموقراطية حقها الكامل، فماذا عن الشعوب الاخرى التي تكثر من الحديث عن الديموقراطية في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربيـــــة.

أثارت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر مشكلات جديدة أمام العاملين بالاجر. لقد استغل الرأسماليون الطبقة العاملة بلا رحمة، وأجبروها على أن تبيع عملها ولكن ليس بشروطها هي. وفي هذه اللحظة الحاسمة، طرح ماركس فلسفته عن الفعل، لكي يحرر الطبقة العاملة من ربقة الاستغلال والقهر، انه لم يتحد فحسب النظام السياسي في أيامه بل تحدى كذلك كل القروض التقليدية للحياة الاجتماعية. وأكد أن المشكلات الاقتصادية تلعب دورا رئيسيا في المجتمع، ومن ثم فاننا لا نستطيع أن نفهم قصة النشاط الانساني في السياسة والدين والفن والعلم الخ... دون أن نأخذ المشكلات الاقتصادية في اعتبارنا. وعادة ما يسمى مفهوم ماركس الاقتصادى عن التاريخ المادية الجدلية. ويعتقد ماركس ـ على حد تعبير راسل ـ "بأن العالم يتطور وفقا لصيغة جدلية، لكنه يختلف تماما مع هيجل حول القوة المحركة لهذا التطور.. فعند ماركس أن المادة لا الروح، هي القوة المحركة... ويعني هذا أن القوة المحركة عند ماركس هي في الواقع علاقة الانسان بالمادة، وأهم جوانبها هو أسلوب الانتاج (٧). كما يوءمن ماركس بأن المجتمع قد سيطر عليه دائما من يملكون وسائل الانتاج، وأنه حيثما تكتشف وسائل انتاج جديدة، فان السلطة تنتقل الى الطبقة الجديدة التي أصبحت تسيطر على وسائل الانتاج الجديدة. والوسيلة الوحيدة لتحرير الطبقة المستغلة من أيدى الطبقة الحاكمة هي تحقق السيطرة الجماعية على وسائل الانتاج، وثانيا أن البروليتاريا جديرة بأن تأخذ على عاتقها مهمة "التحرير الكلي" لانها تشكل "طبقة كلية". ويقوم المجتمع الجديد في مرحلته الاولى (الاشتراكية)

بالتوزيع على أساس لكل حسب اسهامه في الانتاج. ويتحرك المجتمع ــ في رأى ماركس ــ بالتدريج نحو الشيوعية حين تحرر الروح البشرية نفسها من الشرور التي غرستها الرأسمالية، وعندئذ ستوزع الثروة على أساس لكل حسب حاجته.

وهكذا تستهدف الشيوعية خلق مجتمع لا طبقي تكون كل الوسائل فيه مملوكة للشعب، وتختفي منه في النهاية الدولة كأداة للقسر والقهر. ولا شك في أن نظرية ماركس توفر لاتباعه ايمانا واتجاها، وقد اتسموا منذ ذلك الحين بالنشاط لانهم يؤمنون بأنهم يعملون في اتجاه قوى في التاريخ، وبأن نضال الطبقة العاملة من أجل الحرية لا بدأن يكلل بالنصر. وبالتالي فقد استطاعوا أن يستولوا على السلطة في روسيا وأعدوا ــ في ضوء الماركسية ــ دستورا ــ عدل في تفصيلاته منذ عام ١٩١٨، ينص على أن الارض والبنوك والنقل والمصانع وممتلكات التعاونيات كلها مملوكة للدولة. ويحظر الدستور على انسان ما أن يعيش على مجرد ملكية. فالفلاح يستطيع أن يفلح الارض لحسابه هو، لكن أحدا لا يستطيع أن يستخدم مستخدما أو عاملا بالاجر. كما ينص الدستور على حرية الضمير والعبادة، لكنه لا يسمح لاحد بأن ينشر أفكارا سياسية مناقضة لتلك التي يؤمن بها الحزب الشيوعي. وهكذا يعتبر الحزب الشيوعي نفسه "طليعة" الثورة البروليتارية. ولا يستطيع مواطن أن يرفع اصبعا ضد قرارات الحزب والا يعتبر عدوا للثورة. انه يستطيع أن يشكو من عدم كفاءة مسؤول ما، وتبين التجارب التي أجرتها الحكومة بشأن الانتخابات وتمثيل الشعب أن نواب مجلس السوفيات الاعلى في الواقع معينون من جانب الحزب، وليس ضروريا أن يعبروا عن مشاعر الشعب، غير أن من المفروض أن يظلوا دائما مخلصين لخط الحزب. كما يبين حكم الحزب الواحد أن تركيز السلطة في أيدى قليلة

يوءدى في النهاية الى الاستبداد ، فتركيز السلطة في يد حزب واحد ، يمكن أن يسيء الى مصلحة الشعب بنفس الطريقة التي يسيء بها اليها تركيز الثروة في أيدى أفراد ، ومن شأنه أن يوءدى الى الاستغلال والقهر. لقد أصبح الحزب الشيوعي السيد المطلق للسلطة السياسية والاقتصادية ، وتحول الحزب الذى كان مفروضا أنه ارتبط باقامة مجتمع لا طبقي ، تحول هو نفسه الى طبقة سياسية جديدة لها امتيازاتها ومنافعها (٨) . وليس هذا هو رأى أولئك الذين لا يرون ــ لسبب أو آخر ــ خيرا في الدولة الشيوعية فحسب بل بالعكس يعبر عنه كذلك المفكرون الاحرار والشيوعيون السابقون أنفسهم . وعلى سبيل المثال يوافق راسل مع ماركس على أن المجتمع ينبغي أن يسيطر على وسائل الانتاج، لكنه يوءمن كذلك بأنه لا بد أن توجد بعض الضمانات في النظام الديموقراطي ضد امكانية الاستبداد بحيث لا يصبح حكم الحزب الواحد شموليا في طابعه . وهو يتحدث عن النظام الاجتماعي السياسي القائم قائلا : "لكن شهادة المتحمسين السابقين تصبح أكثر وأكثر اقناعا لدى العقول المتفتحة في هذه المسألة . لقد أوضحت شهادة التاريخ والسيكولوجيا التي اهتممنا بها في الفصول السابقة مدى التهور الكامن في توقع أن تكون السلطة غير المسوءولة سلطة خيرة . ان ما يحدث في الواقع ــ فيما يتعلق بالسلطة ــ يوجزه ايوحين ليونز في الكمات التالية :

"ان الاستبداد في القمة يتضمن مئات الالاف بل حتى الملايين من صغار الاوتوقراطيين وكبارهم في دولة تحتكر كل وسائل المعيشة والتعبير والعمل والمتعة والمكافأة والعقاب . فالحكم الاوتوقراطي المركزى لا بد أن يعمل عبر آلة بشرية من مفوضي السلطة ، عبر هرم من درجات المسوءولين ، كل درجة منها تخضع لمن فوقها وتجثم على من تحتها ، وما لم تكن هناك كوابح من الرقابة الديموقراطية حقا ، وتصحيح

من جانب شرعية حادة سريعة يخضع لها كل شخص حتى مختارى الرب ، فان جهاز السلطة يصبح أداة قهر. وحيثما لا يوجد سوى صاحب عمل واحد ــ هو الدولة ــ فان الامتثال هو القانون الاول للبقاء الاقتصادى. وحيث تسيطر في المجموعة من المسؤولين على هذه السلطة السرية الرهيبة، سلطة القبض والعقاب، والحرمان والاستخدام والفصل وتحذير فئات الانصبة ومساحة السكن ، فلن يمتنع عن المداهنة الا أحمق أو شخص لديه ميول شاذة للاستشهاد (٩).

وكما قلنا من قبل فقد كان ماركس يحلم بمجتمع ليست به طبقات ولا دولة، لان الدولة عند ماركس "ليست أكثر من أداة قهر طبقة أخرى" ، ثم هو يقول بعد ذلك أن هذا ينطبق على الدولة الديموقراطية كما ينطبق على الملكية، وحين تصل البروليتاريا الى السلطة فانها ستلقي الى كومة القاذورات باعتبارها "نفاية لا نفع فيها". ومن هنا فان ماركس قد ندد بديموقراطية الغرب البرلمانية لانها لا تمثل المشاعر والمصالح الحقيقية للشعب ، لكن المرء يتساءل هل سمح للشعب ، مهما كانت درجة ازدهاره في الحياة الاقتصادية للدولة الشيوعية ــ بأن يحدد طريقة حكمه.

وغني عن البيان أن ماركس، والدول الشيوعية قد قدموا اسهاما كبيرا للمجتمع العالمي في ميدان العدالة الاقتصادية. لقد كانوا هم الذين اجبروا الدول الاستعمارية على أن تسلم السلطة السياسية للقادة الوطنيين كما أجبروها على أن توفر العدالة لابناء بلادها. وربما كانت الشيوعية ــ رغم نواقصها ــ أول حركة عالمية بعد الاسلام ترتبط برفاهية الانسان الاجتماعية بغض النظر عن العنصر أو الدين أو اللغة أو المكان. غير أن الاسلام ــ الى جانب ارتباطه بالتاريخ ــ حركة روحية تعتبر الانسان مقدسا في نشأته، ان الاسلام لا يريد فحسب أن

يرى الانسان متحررا من الاستغلال والقهر وانما يريد أيضا أن يحرر الروح الانسانية من الشرور الداخلية مثل الحقد أو الغيرة أو الجشع. ولهذا السبب يؤمن الاسلام بأن علاقة الانسان بالله ستساعده في التغلب على نزاعاته وتناقضاته الداخلية.

وفي ضوء هذه الملاحظات التي ذكرناها عن الديموقراطية والشيوعية لا يمكن الا أن نرى الدلالة الحقة للكتاب الاخضر. ويحاول الكتاب الاخضر، في أفكاره السياسية والاقتصادية أن يتجنب نواقص كلا النظامين العالميين. ولكيما يستعيد كرامة الانسان وسلطة الشعب، فانه يقترح الديموقراطية المباشرة لتجنب نواقص الديموقراطية البرلمانية، ومن الناحية الاخرى، فانه يقبل النظرة الاشتراكية في الاقتصاد. كما يعترف بفكرة "الملكية المحدودة"، وعلى سبيل المثال ينبغي أن يكون الانسان سيد المسكن الذى يشغله حتى لا يظل تحت رحمة الدولة. والواقع أن "الكتاب الاخضر"، يسعى الى الانسجام بين الافراد والمجتمع، وهو يرفض كلا من استغلال الرأسمالية واستبداد الدولة. وأهم النقاط التي أثارها "الكتاب الاخضر"، هي أن القوة الاقتصادية ليست القوة المحركة الوحيدة للتاريخ. فالدين أيضا يلعب دورا حيويا يؤدى أفكاره بالروح الانسانية الى الحيرة الدائمة والبلبلة التي لا تنتهي.

وهذا يوضح أن لدى واضع "الكتاب الاخضر"، احساسا عميقا بالتاريخ، وأنه يعي تقاليده المقدسة، وتلك هي النقطة التي أتقدم له فيها بتهاني المخلصة.

ملاحظات

(١) "أزمة العالم الحديث" ـ لندن ـ ١٩٧٥ ـ ص: ٩٩ ـ ترجمة ماركو باليس.

(٢) يقال أن رئيس مجلس العموم (لندن) تلقى في الخمسينات خطابا من احدى الدول الاسلامية الجديدة (مصر) يقول فيه صاحبه أنه قد أختير رئيسا للبرلمان في بلاده ويسأل عن واجبات مثل هذا المنصب ـ و. م. وات "الفكر السياسي الاسلامي" ـ المملكة المتحدة ـ ١٩٦١ ـ ص: ١١٦. والحق أن جوينون على حق حين يقول: "تعسا لكم أيها المرشدون العميان.." هكذا يقول الانجيل: "والحق أننا نرى اليوم في كل مكان هؤلاء العميان الذين يقودون عميانا والذين سيقودون أتباعهم حتما الى الهاوية حيث يهلكون معا ما لم يوقفوا في الوقت المناسب" ـ ص: ٦٥.

(٣) يرى أبو الكلام آزاد ـ وهو رجل دولة وأستاذ بارز في شبه القارة الهندية ـ أن الهدف النهائي للسياسة الاقتصادية التي يتبعها الاشتراكيون لا يتناقض مع الاسلام.

(٤) يقوم القانون بالضرورة على العدالة، فهو يخدم مصالح الطبقة الحاكمة، لانها هي التي تسنّه.

(٥) مشيل كروزيير وحمويل هانتنجتون "أزمة الديموقراطية" ـ نيويورك ـ ١٩٧٥ ـ ص: ١٣ و٢٧.

(٦) مشيل ستيوارد "الاشكال الحديثة للحكومة" ـ لندن ـ ١٩٦٩ ـ ص: ٣٥.

(٧) "تاريخ الفلسفة الغربية" ـ لندن ـ ١٩٥٥ ـ ص: ٨١٨.

(٨) ميلوفان جيلاس "الطبقة الجديدة" ـ نيويورك ـ ١٩٧٥ ـ ص: ٣٧ و٦٩ ٠

(٩) "السلطة" ـ لندن ـ ١٩٥٧ ـ ص: ٣٠٤ ٠

(١٠) رشيد جولوندري "الاسلام وحقوق الانسان" بحث ألقي في المؤتمر الدولي عن حقوق الانسان المنعقد في دبلن من ٣٠ نوفمبر الى ١٤ ديسمبر ١٩٧٨، وانظر أيضا "الافغاني وناصر" في "سكروتيني" ـ جامعة قايد عزام ـ اسلام أباد ـ ديسمبر ١٩٧٥٠

الحرية وأسسها
(عن الكتاب الأخضر)

*

مصطفي نصر المسـلاتـي

ما هو الحل الذى سيستوعب مأساتنا ؟؟

سوءال لو سحبناه الى آفاق نظرية بحتة ، دون اللجوء الى اجابة عملية وخطة عمل لا تتحقق في المستقبل ، فاننا سنرى أن هذا سوف لا يعطي الماضي وحركة التاريخ فيه أية صفة حقيقية ، وربما هتفنا مع من يقول "ان الدين بغير القوة فلسفة محضة" . اننا اذا لم نعتر على الماهية المتوترة والمتحركة "الدينامية" التي تستطيع أن ترسم بقوة خط الافق على مدى المستقبل ، فاننا نبرهن عن عجز مطلق من حيث الامتلاك لناصية المستقبل ، وكذلك عجز مطلق لفهم نقطة البداية التي لا بد من العثور عليها في مجرى أو منحنى الزمن ..

ان المستقبل شئنا أم أبينا ، سيظل جزءا من ذاتنا ، واذا كان تصورنا لهذا المستقبل تصورا يتبدى فيه الكمال في أنبل مظاهره فان هذا يعني أننا نحاول أن نبني تصورا كاملا لوجودنا في سياقه ، والماضي الذى يشكل تاريخنا هو الحركة الزمنية وما نحن عليه الان .

ان حقيقتنا ، حقيقة وجودنا ومن حيث ماهيتنا ، والماهية

هي ما قد كان كما يؤكد هيجل ، والشخصية هي الضمير أو الذاكرة كما يحب برغسون أن يقول .. وعليه فلا بد لهذه الذاكرة أو الضمير أن تبحث علميا عن عظمة الماهية وأن تستخلص منها العبرة والشرط الاساسي والضروري من خلال هذه الرؤيا أن نميز بين نوعين من الوجود : الوجود الناقص والوجود الحق ..

ولكن لا أحب أن أبرهن عن ذلك لاننا جميعا من خلال ادراك وفعالية من يصنع التاريخ ويولد الحضارة ويعي فلسفة السيادة أن يعي الدور العظيم الذى أعطته الحضارة القائمة على المثل . ولكن بامكاننا أن نتذكر فصلا شهيرا لهيجل في كتابه ظاهريات الروح تحت عنوان قانون "القلب وخبل الافتتان بالنفس" ، ومن الواضح أنه كان يفكر حينئذ في الثورة الفرنسية التي بدأت بما يسمى ب"الحرية والاخاء والمساواة" .. وانتهت بحكم الارهاب ، ولما نشبت الثورة الفرنسية أعلن قانون القلب مبدءا اخلاقيا ساميا غير أن الواقع قد اعترض هذا المبدأ كما اعترضته سنن الحياة المريرة التي تعارضت مع "قانون القلب" ومع الانسانية التي تعاني من هذه السنن وأصبحت أول مهمة أساسية هي محاكمة هذا الواقـــع .

مرة أخرى ما الحل الذى يستوعب مأساتنا ؟؟

قبل الاجابة علينا أن ننبه أصحاب الاراء المتناقضة التي تدعي بأن العروبة بدون الدين هي الماهية التي سوف يتجلى فيها وجودنا الحضارى ، وأيضا أن الدين وحده جاء صدفة هكذا ليجر العرب وغيرهم الى جنات النعيم . اسمحوا لي أن أرد على الدعوتين بقول أحد الفلاسفة "لو حلت ستة من القرود حول آلة كاتبة وظلت تضرب على حروفها ملايين من السنين فلا نستبعد أن نجد في بعض الاوراق الاخيرة التي كتبتها قصيدة من قصائد شكسبير ...

انها اذا عملية عمياء لقضية فصل الروح عن الجسد..

انه شبيه بقول الشيوعيين بحدوث الكون فجأة أو صدفة نتيجة لانفجار مناخي تحت تأثير صدفة عمياء طبيعية، ولكن السؤال من الذى فجر هذه القنبلة الكونية، من الذى كون أجزاءها أصلا؟؟ من الذى ملاها بالبارود؟؟ لا أحد يجيب.. والفلاسفة الماديون ما زالوا يبحثون..

اننا لو تصورنا هذا فانه شبيه في مغزاه بأن نتوقع اعداد معجم ضخم نتيجة انفجار صدفي يقع في مطبعة..

مرة أخرى ما أصعب الاجابة؟ انها الحياة أيها السادة ستبدو مستحيلة اذا لم نتمكن من العثور على تصور كامل للماهية، تلكم الماهية التي نحلم بوجودها ولا يستطيع الانسان أن يتحمل وضعية القهر والعجز ببساطة، لا بد له من الوصول الى حل ما يستوعب مأساته ويقيض له شيئا من السيطرة عليها والا أصبحت الحياة مستحيلة. فاذا لم يتيسر له الحلول الناجمة التي تمكنه من التحكم الفعلي بالواقع على مستوى ما، لجأ الى الحلول الخرافية والسحرية، حاول المرء توسل الاوهام يعلل بها النفس ويجمل بها الواقع ويستعين بها على تحمل أعبائه بذلك يصل الانسان الى شيء من التوازن الوجودى الضرورى لاستمراره.

لا يتقبل الانسان الكارثة أو الهزيمة أو الفشل كأمر واقع ولا يستطيع الاعتراف بمسؤوليته المباشرة في ما حل به. انه اما أن يهرب من الواقع أو يلقي اللوم على الاخرين أو يستجيب بالعدوان أو يوهم نفسه بأن الامر عابر.

ان الحرية هي السعادة التي يبحث عنها البشر منذ الازل، والانبياء والمرسلين عندما جاؤوا بكلمات الله نفذوا أمره ضد كل القوى التي كبلت ارادة الانسان بما فيها الغرائز الانسانية في الانسان ذاته.. لم

تكن السعادة هي اشباع حاجات مادية فقط في شتى مظاهرها ، فلقد حاول الكثير من الاباطرة أن يستغلوا حاجات الانسان المادية لصالح أمجادهم الشخصية. فقد كبلوا الملايين من عبيد الحاجة بسلاسل فولاذية ، وأشبعوا حاجاتهم واتخذوا منهم في القصور حراسا أشداء ، وسمحوا لهم أن يأكلوا اللحوم وأن يشربوا جرار النبيذ وألبسوهم من جلود الحيوانات المفترسة واختاروا العمالقة ليقضو أصناما وطواغيت لحراسة الاباطرة وداست عربات الاباطرة بعجلاتها رقاب المستضعفين وارتفعت السياط والرماح الملتهبة على ظهورهم ولم يجد المستضعفون مبررا لمثل هذا التصرف ، اللهم الا مبررات الانسان البدائي ضد الوحوش الكواسر.

أيها السادة : ان الذى يقف في أحد الشوارع الرئيسية لاحدى عواصم العالم قد يلفت انتباهه طابور من السيارات السوداء الفخمة تحيط بسيارة رئيس دولة يرافقه مستضيفه ليتقدمهم جميعا طابور من السيارات المجنونة للحراسة ، ليتصدر الركب في المقدمة دراجات نارية لطلق صفارات وعواء كعواء الوحوش الكواسر. وأنت تقف مدهوشا أمام عظمة الانسان الحاكم هذه في أبهته الحضارية في عصر الصواريخ العابرة تتذكر جيدا مركبة الامبراطور المسرعة التي تسحق كل من يعترض طريقها وتتذكر السياط، سياط العربات المسرعة المرافقة ترهب المارين المشاة ليفسحوا الطريق للامبراطور.

فهل تقدم الزمن حقا وتحضر الانسان أم أن سوء فهمي ملاني بأجواء الاسطورة؟؟..

يقال ان انسانا مظلوما علم بوصول موكب الملك فحمل مصحفا في يده وأراد أن تصل شكواه الى الملك عندما يعترض سبيل موكبه في الطريق ، ولكن يبدو أن أجنحة التفاؤل والامل هي التي

حفرت للمظلوم قبره، بعد أن داسته العربات المسرعة مزقت جثته عجلات الركب السامية.

أيها السادة: عندما نتذكر الحرية،علينا أن نسخر من قمة الهرم الاكبر، ذلك أن هذه المعجزة الحضارية، لم تكن وليدة ابداع ديموقراطي أو أنها معجزة فنية تجلت في عصر ذهبي، وانما عندما يقف الانسان على سفح الهرم ليهزه الحزن حتى ترتجف أضلاعه، لان هذا النصب التذكارى الحضارى كان جهدا وعملا رهيبا للتعساء الذين بنوه.. والسياط تلهب وجوههم..

ان ذرات الصحراء تشهد بأن هذا القهر التاريخي الحضارى واستنزاف جهود البشر من أجل بنائه، كان تجسيدا لنزوة فرعونية وتخليدا لاسماء ملوك وأباطرة على مدى التاريخ.. النقوش تؤكد لنا ذلك، بل ان حجرات الخلود والتحنيط تؤكد أن الموت لا يستطيع أن ينال من الاباطرة شيئا وانما يدرك أولئك التعساء الذين بنوا الاهرام جيلا بعد جيل.. ان سور الصين العظيم أيضا يؤكد أن مملكة النمل الاسطورية كانت تتعاقب على نحت الصخور بأسنانها وأظافرها.. ان انصاف الالهة كانوا يمتلكون حاجات أولئك التعساء الضروريةفسخروهم من أجل تخليد وتكريس سيادة القهر فحق عليهم بذلك قول فولتير "ان التاريخ الانساني ليس الا صورة للجرائم والمصائب".. وحق عليهم قول هربرت سنبر " ان التاريخ بأكمله عنوان لقصة لا تعني شيئا".. وحق عليهم قول ادوارد جين "ان التاريخ الانساني لا يعدو أن يكون سجلا للجرائم والحماقة وخيبة الامل".. اذن في ضوضاء وصخب التاريخ الذى يدعي أن القوة المادية وحدها صانعة التقدم، تضييع الجوانب الاخرى ويغرق الجوهر في وصل الحضارات ويبقى المنطق ذاته: منطق القوة وحدها، يعطي لمن يمتلكها الحق في تبرير ما لا يمكن تبريره

ويصبح عندئذ منطق الصراع وشريعة الغاب هي المحك الاول والاخير، وذلك ما نتذكره عندما نعلم أن المريض الجاهل بالطب لا يقعد في بيته مستسلما للمرض بحجة هذا الجهل، انه يذهب الى الطبيب بحثا عن الدواء .. فكون الانسان محتاجا لشي ما تم اخفاقه في الحصول على هذا الشيء، كان في حد ذاته لان يقنع الانسان بأنه يحتاج الى الاله الذى جعله محتاجا للاكسجين ثم خلق الاكسجين في مقادير هائلة ونشره حول الكرة الارضية، وبنفس الدرجة جعل الله الانسان محتاجا لحقيقة الحياة ثم أرسل أنبياءه ورسله لينبهوا الانسان الى حقيقة وجوده على الارض والى غايته الحقيقية الكبرى في هذه الحياة. وهذا بالضبط هو الذى جعل جوليان هكسلي يعلن حالة الطوارئ والتعبئة العامة القصوى وينبه بقوله "يجب أن نستعد لمواجهة الحقيقة وهي أن جهلنا بالحقائق النهائية سوف يستمر الى الابد بسبب فطرتنا المحدودة" .. ذلك حق بكل تأكيد. فالانبياء والرسل والثائرون الحقيقيون هم الذين ينبهون الانسان الى حقيقة وجوده على الارض، ولكن الامر جد خطر "لان الكون المعروف لنا يشير من ناحية أخرى الى أننا لا نستطيع التوصل الى أسرار الانسان بنفس الاسلوب الذى نستخدمه في اكتشاف خواص المادة"، لان النتيجة أن البروتوبلازم لا يخضع للدارسة والتحليل الا بعد خروج الروح منه، ولم يحدث البتة أن البروتوبلازم كان حيا وقت اجراء التحليل عليه" .. وهنا علينا ألا نتعجب من المادية الطاغية على عقول جراحي الشعوب الذين يؤمنون بالمادة فقط جوهرا وحقيقة، قد نهجوا منهجا ماديا بحثا في معالجتهم لانقاذ الشعوب ـ لقد حولوها الى بروتوبلازم ميتة لاخضاعها للتحليل العشرى ولزرع عناصر غريبة فيها عن نسيج خلاياها المتميزة ونسيج وجودها المتفرد ـ أسقطوا عنها الروح وأقحموها لقوانين اكتشاف خواص

المادة.. ولكن النتيجة النهائية وان انبهر بها قاصروا الرؤيا من لم يدركوا معنى للزمان والازل، فانها ـ أى النتيجة ـ سوف تتبدى في النهاية في شكلها البشع وآخر مظاهرها الفاسدة، ان الذى صنع الالة الحديدية أعطاها القوة وشكلا جميلا منمقا سوف يدرك أن هذه الالة مهما كان جمال منظرها يبهر الانظار أو الابصار، فان قانونا طبيعيا سرمديا سوف يخضعها للتآكل والانهيار، ان الصدى سوف يضع بصماته عليها وعلى علامتها المسجلة ليؤكد لمخترعها أن حتمية الفناء فوق علم الجميع. ان الانسان في وقت واحد "جثة" يعيث فيها عالم التشريح بمبضعه، وشعوره يطالعه عالم النفس والجهابذة الروحانيون وشخصية يتضح من مطالعتها أن الانسان غارق في أغوار ذاته الغامضة ومادة كيماوية تتكون منها الانسجة والخلايا. انه مجموعة عجيبة من الخلايا والرطوبات الغذائية التي يدرس قوانينها الجسمية علماء الفسيولوجيا. انه مركب من الانسجة والشعور الذى يحاول علماء الصحة والتعليم تنحيته عندما يكون خاضعا لدائرة الزمن. ان الانسان هو عالم الاقتداء البيتي الذى ليس له من هم الا استخدام الاشياء التي اخترعها حتى يستمر عمل تلك الالات التي أصبح عبدا لها، ومع ذلك فهو "شاعر" و"بطل" و"ولي" من الاولياء الرومانيين.

ان الحياة اتخذت شكلا مختلفا في هذا القرن. فقد أبيدت شعوب باسم الحرية والمساواة، وانهارت ملامح الانسان المبدع الذى كان في الازمنة الغابرة يصارع قوى الطبيعة ليسخرها، فأصبح الان يصارع حيل ودبلوماسية بني جنسه. لقد تحول الانسان في عصر الغواية التكنولوجية الى شاعر وبطل وولي من الاولياء، وأصبحت هبة الله التي زرعها في ضمير البشر منذ الازل أشبه بطائر الفنيق تتبدى ثم تحترق وتبعث ثم تحترق وهكذا حتى احترقت آمال الابرياء وهم يشاهدون هذا

البعث الكئيب الذى يحرق ذاته وليس في وسع أحد أن يتنبأ ولو امتلك أجنحة المستقبل وآفاق الشعر ..

لقد ابتعد الانسان عن الحقيقة، وصرف جهوده الجبارة في مجالات الاختراع واستطاع أن يصل الى القمر وأخيرا الى المريخ، ولكن هذا الهروب هو هروب من مواجهة الحقيقة، وجبن من مواجهة الحقيقة الكبرى: هنا على الارض ملايين من الجياع وملايين بل مئات الملايين المقهورين يواجهون قبضة سحر التكنولوجية الحديثة الرهيبة ويواجهون الفناء قبل موعده في شكل حروب مدمرة وودية في عالم فقد الروح واستسلم لقوة عمياء وانكار كامل للدين وقيمه. وبالرغم من هذه التغييرات في دنيا العلم لم يطرأ تغيير يذكر على العقلية المنكرة للدين بل على العكس من ذلك ينهمك معارضوا الدين في قضيتهم ضد الدين بأساليب جديدة وليس سبب هذا الموقف اكتشافا علميا خطيرا وانما هو التعصب ولا غير.

لماذا؟ لست أدرى، ولكن ربما في امكاننا أن نتذكر ذات مرة أن ستالين وقف بقامته مخاطبا شعبه أثناء الهجوم الالماني على لنينجراد قائلا: "يا أحفاد الاسكندر الاكبر هبوا للدفاع عن مدينتكم دافعوا عن كنيستكم وتراثكم وقيمكم" .. ربما كان يريد بهذه المعزوفة الكنائسية تحريك المشاعر الدينية في أعماق الانسان ربما ..

ألم أقل لكم أن الانسان هو عالم الاقتصاد البيتي الذى ليس له من هم الا استخدام الاشياء التي اخترعها حتى يستمر عمل تلك الالة التي أصبح عبدا لها ومع كل هذا فهو شاعر وبطل وولي من الاوليـــــاء.

نحن اذن أمام دنيا يمزقها التعصب، فكيف لنا أن نتوقع نجاح نظرية مادية ما سوف تحظى بقبول الجميع لمجرد أن المنطق

أو العلم قد أتبثها ؟ .. ان تجربة التاريخ الطويل تدلنا على أن العواطف لا العقل هي التي كانت تقود الانسان ، وبالرغم من أن العقل هو الذى تحظى بالمقام الارفع علميا ومنطقيا لكن العواطف في أغلب الاحايين هي التي كانت تستعبد العقل وكان العقل دوما يخترع المعايير للعواطف ودائما حاول أن يظهر بتصرفات العاطفة بمظهر العقل ، وقد تكون الواقعة غير منسجمة مع فكر الانسان الا أنه يصر أن يبقى سجين عاطفته. ان علينا ألا ننسى أن الذى تخاطبه ليس ماكينة حديدية تعمل على منوال واحد بمجرد الضغط على الزر ، وانما الذى نخاطبه هو الانسان ، والانسان لا يعترف بشيء ما الا اذا كان يرغب في ذلك الاعتراف ، واما اذا لم يكن يرغب في الاعتراف بحقيقة ما فان أى دليل لمجرد أنه دليل لن يكفي لحمله على ذلك الاعتراف ان الدليل العلمي أو العقلي لن يصبح بديلا للزر الكهربائي وهذه أكبر مأساة في تاريخ الانسان .

حدث هذا بالضبط عندما بلغت المأساة ذروتها ابان حربين عالميتين وعندما حاول عقل الانسان أن يشق طريقه بين الالغام للوصول الى الحقيقة فكانت النتيجة أنه اكتشف آلاف المقابر الجماعية وملايين الهياكل العظمية واستطاع بعد ذلك أن يبرر مأساته بأن أقام نصبا تذكاريا للجندى المجهول .

أى جندى مجهول ، وأية قضية مجهولة؟.. انها أصبحت في الاونة الاخيرة مظهرا ساخرا لقطف الزهور وانتظام آلاف من البشر على قارعة الطريق لتقديم التعازى الحارة من أجل فقدان ضمير البشر الذى اندثر في دوامة الدخان والدمار. من سيعزى من؟؟ ان المشهد مضحك للغاية ، وان طوقت ضحكاتنا أشباح الجريمة وزهور البوءس..

أيها السادة : لا أريد منكم بعد هذا أن تدخلوا معي الى

الكنيسة لتقديم صلواتنا ترحما على مصرع الحرية أمام المذبح٠٠ أو أن تتجرعوا نبيذا مقدسا، لاني أخاف أن نسكر جميعا ويضاف الى سكرتنا المعاصرة غيبوبة أخرى تفقدنا وضوح الروءيا٠٠ ولا أريد منكم أيضا أن تقبعوا تحت درجات المنبر داخل المسجد لتطأطئوا روءوسكم فيغتابكم النعاس، ولكن أريد منكم أن تشدوا الرحال لنبحر ولنشاهد جزرا منسية في خضم التاريخ: أريدكم أن تقتربوا رويدا رويدا من رجل كان على رأس دولة مترامية الاطراف رجل امتلك الحقيقة بين جوانحه٠٠ فأشرقت الحرية على جوانب دولته، رجل يدركه النعاس فينام متوسدا نعله تحت ظل شجرة لا يبالي بطعنة سيف أو وخزة رمح، لا يبالي بخطر لانه لا يغني حذر من قدر٠٠ وطد أركان العدل فارتفعت في رحاب السماء قبة الحرية فاستظل بها الجميع٠٠ أصر على وضع موازين القسط بالعدل دون طمع في أمجاد شخصية له فانتشرت نسائم الحرية، فهم الدنيا وروح الدين، فكان قدوة لبناء مجتمع سعيد يكفله العدل وترفرف عليه رايات الحرية٠٠ لم يطمع في بناء هياكل فارغة من أجل أن يخلد كذكرى هزيلة في دفاتر التاريخ ولكنه كان يريد تخليد المثل الحي في سجل الحق الخالد، واذا كانت الفلسفة البسيطة التي غرسها في عقول أصحابه فانها تعني في جوهرها تكريس الحرية كخلاص للانسان من محنته ومن ذاته. لقد سقطت بعد هذا التاريخ كل النظريات الهزيلة التي اعتمدت الحلول الوقتية وحاولت أن تعتمد على العلم وتدعيه لانها حملت نقيضها وبذرة فنائها في ذاتها، لان جوهر العلم هو التطور وعدم الاذعان لحقائق مطلقة، ولذلك تخبطت تلكم النظريات ورقمها أصحابها بشتى المبررات، وعندما تعارض مسارها الفطرى مع الواقع كان الكرباج هو الفصل والحكم بل سيد الاحكام القاطعة، وحاول المدعون ستر عوراتهم أمام الملاء لكن الزمن كفيل بتعرية كل مستتر٠٠

أين هو مجتمع السعادة والتقدم اذن؟؟٠٠ أفي الفلسفات المادية البحتة، أم في مزارع تربية الخنازير؟؟ أم في الايديولوجيات الوقحة التي لا تستظل بظل السماء وتتطاول على الحقيقة لمحاولة بناء هيكل جاهلية القرن العشرين ضد جاذبية القيم السماوية في رسوخها وديمومتها وخلودها٠ انهم مهما فعلوا فان النهاية لا تعدو أن تكون أجمل من تجذيف في الفضاء مثل مركبة فضائية للتجسيس تدعي اكتشاف الكواكب ثم نهايتها المحتومة لا تعدوا أن تكون حطاما تذرها الرياح٠

انك عندما تزور نيو يورك تشاهد أبنيتها الضخمة مثل أمباسرستريت التي تتكون من ١٠٢ طابقا، وبعد مشاهدة هذه العمارة والمظاهر تذهب الى أحد النوادى وتشاهد الرجال والنساء يرقصون، وتفكر وتقول ما أسعد هوءلاء الناس، ثم تأوى الى مقعد تشاهد الرقص المثير ولن تقضي وقتا طويلا حتى تأتيك حسناء من هوءلاء القوم وتجلس على المقعد المواجه لمقعدك، انها تبدو كئيبة فتسألك دون مقدمـــات :

ـ أيها السائح هل أنا قبيحة المنظر؟

٠ انني لا أرى ذلك٠٠

ـ ولكنني أفهم أنني فقدت روعة الجمال، أليس كذلك؟

ـ لا، في رأيي انك تملكين الكثير من الفتنة وروعة الجمال٠

ـ شكرا أيها السائح الكريم، ولكن الشبان لا يبالون بي ولا يراعونني٠٠ لقد أصبحت الحياة بالنسبة لي مملة موحشة٠٠

لقد شيدت العلوم والتكنلوجيا أبنية شامخة ولكنها نزعت السعادة من فكر ساكنيها، انها أنشأت مصانع تتحرك بالالات ولكنها حرمت عمالها من الراحة والحرية الحقيقية التي يطمحون اليها، وهذه هي النتيجة٠ أليست هذه صورة مصغرة لمجتمع فقد الحرية والسعادة

في ظل حضارة الميكانيكا ، ان الحرية تؤدى الى السعادة ومجرد الشعور بالحرية هو شعور بغمرة السعادة وبهجتها ولكن طغاة العالم الذين يكرسون الديكتاتورية ويرفضون سلطة الشعب ووجود صوت الشعب يتصورون انهم بمجر خلق البديل للحرية أثناء فرض الحلول المادية يتصورون أن شعوبهم ستطير بأجنحة السعادة الى مثل ذاك الذى يعشش في أوكار الاميارستيف ولكن اذا لم يكن هناك قيامة فمن ذا الذى سوف يكسر رؤوس هؤلاء الطواغيت. عندما نطالع الجرائد نجد أنها صورة مصغرة لما يحدث كل يوم على الارض والصورة التي تحملها الجرائد الينا رهيبة انها تتكلم عن الاغتيالات والخطف والنهب والاتهامات الكاذبة والتجارة الفاسدة والسياسة والدعاية التي تتلاعب بالالفاظ أن هذه الجرائد تخبرنا كيف نكل الحاكم الفلاني بمعارضيه الضعفاء باسم مصالح الامة ودواعي الامن القومي وكيف سيطر ذلك الشعب على أرض لم يملكها طيلة التاريخ بقوة السلاح وليست هذه الجرائد الا حكايات لمأساة الضعيف والقوى والسلطان والرعاع..

ان الحل يكمن في اقتناعنا أن التاريخ في حاجة الى التصحيح المستمر وليس هذه القناعة الا وليدة الشعور بأن الحل النهائي أن المرء لا يمكن بحال أن يحافظ على ذاته وسط عالم المادة هذا الا باليقظة الدائمة والعمل المستمر "وذلك من أجل امتلاك زمام التاريخ والاخذ بناصية الضرورة".. ان القيمة الانسانية تبدو خلال التاريخ مثل حضارة في الصحراء تعمل الرمال على دفنها باستمرار وعلى أصحابها أن يزيلوا عن وجهها كل صيد آثار الرياح"..

ان ارفالت اشنبجلر في كلامه في تدهور الغرب قال (تولد الحضارة في اللحظة التي تستيقظ فيها روح عظيمة من بروتوبلازم الروح الاولى للانسانية الدائمة الطفولة ثم تنفصل من اللاصورة في صورة

محددة، وتتحول من اللامحدود والدائم الى شكل فان محدد، وتموت الحضارة بالفصل عندما تكون هذه الروح قد حققت بالفعل جملة ممكناتها كاملة التي تظهر في شكل شعوب ولغات وعقائد وفنون ودول وعلوم وترتد بعد ذلك الى صورة الروح الاولى "وان الحضارة التي انطلقت في زمان الرسول صلى الله عليه وسلم على كاهل الامة العربية انطلقت من نقطة الصفر من حيث الامكان لم يكن لديها شيء للاضطلاع بمهماتها الجسيمة في المجال الاجتماعي والسياسي والعسكرى على حد سواء ولكننا نراها ولا أحد ينكر هذا، تقوم بهذه المهمات دون اهمال ولا ارجاء حتى يكتمل امكانها نراها منذ اللحظة الاولى، وبالامكان البسيط الذى بيدها في تلك اللحظة وكأنها قادرة على كل شيء واذا بها تنفذ فعلا كل خططها في كل المجالات كأنما معامل ضرب تدخل في فعالية وسائلها البسيطة فجعلها كافية لانجاز المهمات من ناحية وجعلها تكتمل في آن واحد من ناحية أخرى".

اذا علينا أن نبحث لمن السر الذى تدخل في فعالية وسائلها البسيطة فجعلها كافية لانجاز المهمات الجسام، انها الروح العظيمة روح الديموقراطية التي أرسى دعائمها الاسلام الروح الاولى والدائمة الطفولة وحسب القرآن عظيمة كما يقول ليوت "حسب القرآن جلالة ومجدا، ان الاربعة عشر قرنا التي مرت عليه لم تستطع أن تخفف ولو بعض الشيء من أسلوبه الذى لا يزال غضا كأن عهده بالوجود أمس" والاسلام والعلم الحديث لعبد الرزاق نوفل، أو كما أكد موريس الفرسي "أن القرآن أفضل كتاب أخرجته العناية الازلية لبني البشر وكأنه كتاب لا ريب فيه"..

ويقول الكس لوازدن "خلف محمد للعالم كتابا هو آية البلاغة و سجل للاخلاق وهو كتاب مقدس وليس بين المسائل العلمية

المكتشفة حديثا أو المكتشفات الحديثة مسألة تتعارض مع الاسس الاسلامية فالانسجام تام بين تعاليم القرآن والقوانين الطبيعية" ولكن السر الذى جعل قوته في القرون المنصرمة الاخير يتقهقرون وتنهار قواهم أن العرب والمسلمين أخيرا استعاضوا بشيء يتميز بالجلال بشيء آخر يقبل المبادلة "وكل شيء في عالم الغايات اما يتميز بأن له ثمنا أو يتميز بالجلال وكل ما كان له ثمن يقابل المبادلة بشيء آخر..

قلت أن الحل يكمن في اعتقادنا أن التاريخ في حاجة الى التصحيح المستمر كان هذا حسب اعتقادى ما كان يعتمل في ذهن القائد عندما قرر تصحيح مسار التاريخ هنا في ليبيا أولا ومن ثم أعلن نظرية الخلاص والانعتاق ـ كان يعلم أن كثيرا من شعوب العالم تباع في المزاد العلني عن طريق لعبة الانتخابات المزيفة ومن الممكن أن ندرك حماقة هذا العمل عندما نجد أن حزبا سياسيا لا يتمتع الا بأغلبية ٥١٪ حق التشريع وحق تقرير مصير الاخرين والحكم النيابي اذا حكم بعض وغيابي في آن واحد ، اذا مورست الديموقراطية بشكل مقلوب ولم يجد الشعب مبررا في اسقاط حقه في تقرير مصيره اللهم بهذه النسبة الهزيلة وهي ٥١٪ لا غير..

اذا ديموقراطيا من يجيز بقاء هذا التشريع أو القانون "السؤال الامامي الذى يفرض نفسه عند البحث في المشكلات الحضارية يكون دائما عن التشريع أو الدستور فهذه المشكلات تنشأ عن علاقة الفرد بغيره والتشريع هو الذى يحدد هذه العلاقة على أساس من العدل والانصاف ولكن من المذهل أن أقول أن الانسان لم يفلح الى الان في الكشف عن دستور حياته "و" من الحقائق المعروفة لرجال القانون أن جميع الدساتير الرائجة في هذا العصر تفقد أية أسس علمية أو نظرية تجيز بقاءها ويرى الاستاذ فولر الذى وضع كتابا أسماه "القانون يبحث

عن نفسه" ، اذ القانون لم يكشف عن نفسه بعد"..

ولقد قال خبير في التشريع "لو طلبت من عشرة خبراء أن يعرفوا القانون فعليك أن تستعد لسماع أحد عشر جوابا". اذا ما السبب الذى يكمن وراء هذا الاختلاف بين خبرات التشريع ؟؟ أليس هو عدم توصلهم الى أسس صحيحة يمكن اقامة صرح التشريع عليها؟؟ لقد باءت كل الجهود بالفشل، وكما عبر أحد العلماء "وانها لحقيقة أن الحضارة الغربية لم تجد حلا لهذه المشكلة، غير أن تنزلق من وقت لاخر من نهاية الى نهاية".

ان الغرب في ديموقزاطيته وقيمه التي يحاول وضعها في ميزان واحد وتبرير رجل القانون في محاولاته لتبرير ذلك كرجل يزن مجموعة من الضفادع بمجموعة أخرى مماثلة، فكلما وضع مجموعة في كفة وجد أن ضفادع أكلته الثانية قد وثبت في الماء مرة أخرى. ان نظرية الحرية والعدل التي جاء بها الكتاب الاخضر تقترن بالاخلاق أولا، ولتوضيح ذلك : ان كل قضية تطرح أمام القانون مثلا ، وتعمد الشهود والماثلين أمام القضاة الكذب ، فسوف لن يتمكن القضاة من الوصول الى الحقيقة ولن يقضي بالعدل، ولذلك كان لا بد من خلفية أخرى تكون وراء القانون، لا بد من قانون آخر يكون وراء القانون نفسه. ولقد اعترفت جميع محاكم العالم بهذا المبدأ حتى أنها تلزم كل شاهد أن يقسم بالله أن يقول الحق. ثانيا ، ان أى قانون يكون رادعا في حد ذاته ما لم يصاحبه شعور عند مرتكب الجريمة بأنه مذنب "ان أى تشريع لن يصيب هدفه الا اذا كان مطابقا للاعتقاد السائد عند المجتمع الذى وضع له ذلك القانون ولو لم يطابق التشريع اعتقادات المجتمع فلا بــد من فشلـــــه".

في ندوة الاهرام في ١٩٧٢/٤/٧م أشار القذافي الى ضرورة

وجود الدين كقاسم مشترك "اننا نلجأ الى كتاب الله، ان الدين الاسلامي هو الدين الذى لن يقتل الناس، لانه وضع نظاما عالميا لان يحل جميع المشاكل الموجودة: تكلم عن الرأسمال، وعن الطغيان، وعن الفساد، وعن الطبقات، وعن المعاملات.. ووضع لها حلولا نهائية، ولهذا كان النبي يكافح وكانت الملائكة تنزل من السماء لان هناك شيء عظيم وهام وجواب نهائي للحاجات كلها، فكيف نتجاهل أن السماء نفسها تتصل بالارض "علمه شديد القوى ذو مرة فاستوى"، وعلى هذا فهل قدم العقيد الاسلام بديلا للتيارات الفكرية المعاصرة، ولكنه لم يقدمه مجهولا؟؟ بدليل أن الجزء الاول من النظرية كان قد أعلن أنه تفسير لاية واحدة هي "وأمرهم شورى بينهم"..

فممارسة السلطة من حق كل الشعب، ولم يسمح القرآن أن فوض طبقة دون أخرى من احتكار السيادة لنفسها نيابة عن كل الناس كافة.. بل ان روح الديموقراطية المباشرة لتتمثل في مقولة أو اجابة عن سؤال عظيم حدث هذا ابان تطبيق مبادئ الاسلام في عصوره الاولى "والله لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا"..

"ان نظرية التمثيل النيابي نادى بها الفلاسفة والمفكرون والكتاب عندما كانت الشعوب تساق كالقطيع بواسطة الملوك والسلاطين والفاتحين وهي لا تدرى"، ولهذا قلت في البداية انه من الضرورى أن نبحث علميا عن عظمة الماهية وأن نستخلص منها العبرة، وأن الدين بغير القوة فلسفة محضة.. لقد أدرك القائد جوهر التاريخ واستخلص العبرة منه ولمس تخبط المجتمعات المعاصرة في تمزقها وتطاحنها وتذبذبها بين الشرق والغرب، وأكد أن الحزب أو الاحزاب ليست أداة ديموقراطية على الاطلاق، لانه يتكون اما من ذوى المصالح الواحدة أو الرؤية الواحدة أو الثقافة الواحدة أو المكان الواحد أو العقيدة الواحدة"،

وفي ظل هذه الروءيا بالنسبة للاقلية يهيمن التسلط وتكرس النظرية السلطوية التحكمية ويتطاحن الاحزاب بعضها مع بعض، التي تدور فوق مصالح المجتمع بأكمله وضد مصالحه العليا "تذهب بعض تلك المصالح العليا ضحية لتطاحن أدوات الحكم على السلطة ان لم تذهب كلها" ويتضح في النهاية أن اللعبة الحزبية لعبة هزلية خادعة تقوم على شكل صورى للديموقراطية ومحتوى أناني سلطوى.. واذا كان الحزب هو قبيلة العصر فان الاسلام لم يعط الحق لقبيلة من القبائل أو حزب من الاحزاب في الاستحواذ على السلطة ومحاولة استعباد رقاب البشر الذين خلقهم الله أحرارا، وان مقولة عمر "متىاستعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"، تكريس لسطة الشعب بأكمله وفهم عميق لروح الاسلام الذى لم يجعل فضلا لعربي على عجمي الا بالتقوى، والتقوى هنا هي الالتزام والايمان بجوهر العقيدة الاسلامية في سعيها الدائم لتحرير رقاب البشر من كل مظاهر التسلط. والرسول الكريم في مجادلاته مع الموءمنين رد عليهم بما يفهم من هذا المعنى "أنتم أدرى بشوءون دنياكم مني". يقول القائد ان القاعدة المادية للمجتمع غير ثابتة لانها أيضا اجتماعية، من جانب آخر ان أداة الحكم للقاعدة المادية الواحدة في المجتمع ربما تستقر الى حين، ولكنها تتعرض للزوال بمجرد تولد مستويات مادية واجتماعية جديدة من ذات القاعدة المادية الواحدة"..

اننا عندما ننظر الى العالم نجد أنه ينقسم الى قسمين أو معسكرين متضادين نظرا للتناقض الرهيب بين الحرية السياسية من ناحية وحرية حصول الانسان على لقمة العيش.. واذا ما نظرنا الى خريطة المجتمع الرأسمالي نجد أن ادعاء الحرية في هذا المجتمع هي بحق هراء: ذلك أن الانسان في هذا المجتمع وقف مترددا لا يدرى ماذا يختار وأيهما يفضل، اختيار الحرية السياسية أم لقمة العيش، ولكن

من المستحيل أن يفضل انسان ما جانبا ويترك جانبا آخر، لذلك جاءت النظرية العالمية الثالثة لتحل هذا المشكل، في عصر تحاول فيه الرأسمالية الليبيرالية العالمية خدعة الناس تحت شعار الحرية السياسية والفردية التي ترتكز عليها معظم النظم الرأسمالية الليبيرالية، اننا لو نظرنا الى ما تكتبه صحف الغرب في هذه الايام فاننا نراها تبارك تدخل الجيوش الاجنبية في شؤون الدول الاخرى، وتمهد الطريق لشركات الاحتكارات الاجنبية. ان هذه الصحافة التي تدعي الحرية فانها في الواقع لا تدافع الا عن مصالح القوى الاحتكارية وتعتم على مجتمعاتها وتطمس الحقائق وتحتكر بل وتكبل مشاعر الانسان وأذواقه عن طريق أساليب الدعاية للمنتجات التابعة للرأسماليين الاحتكاريين وتطحن الانسان عندما تستغل حاجاته. واذا نظرنا الى شعار الحرية الذى ترفعه صحافة الاحزاب فاننا نلاحظ أن هذه الصحافة لا تعبر الا عن الحرية التي تخص أعضاء الحزب الذى تنتمي اليه هذه الصحيفة أو تلك، ولا يهمها الا مصلحة الحزب "ان الحرية ليست التعبير الشعبي وانما الحكم الشعبي"..

واذا نظرنا الى هذه الصحافة في لعبة الانتخابات فاننا نلاحظ أيضا أن هذه الصحافة بوسائل دعايتها تفرض على المواطن أثناء الانتخابات أن يدلي بصوته لحساب طبقة ما أو حزب ما أو شخص ما.. ان الحرية في مثل هذه المجتمعات، وان رافقتها زوابع اعلامية كبيرة فهي في الواقع حرية الطبقة التي لا تمثل كل الشعب، واذا ما علمنا حسب مقولات الكتاب الاخضر أنه في الحاجة تكمن الحرية، فان انسان هذه المجتمعات لا يملك حاجاته بل تخضع للعرض والطلب وسياسة الشركات الاحتكارية. لقد أغارت هذه الشركات على الشعوب تحت شعار الانسانية وتأدية الخدمات، ولكنها في الواقع سرقت خيرات تلك

الشعوب وامتصت دماء العمال، وبالمثل فعلت الماركسية التي تستعبد الفرد تحت نظام الشيوعية والسيطرة الحديدية على كيانه، لقد استعبدت الناس وسحقتهم بجحيم اليوم من أجل جنة الغد ووهم الحرية الموعودة.. فهل كان ماركس مثلا، وهو يهودى الاصل، يهتم بالرخاء والسعادة والعدالة الحقيقية؟ان فلسفته هي محض انتاج وعلاقات انتاج وأدوات من البشر يحققون الهدف المرسوم لهم سلفا..

لقد قيل أن المادية التي يوءمن بها ماركس، ما هي الا ميتافيزيقا اتخذت بعض المصطلحات العلمية، وانها محض أوهام عقلية أو تصورات، لقد حولت الانسان الى أداة منتجة مستعبدة بحكم الحاجة لصالح الحزب والطبقة، وسيطر كابوس كبير اسمه الدولة الذى فقد فيه الانسان نعمة بهجة الحرية والسعادة.. انه لا يعدو الا أن يكون حارسا شقيا لذلك الجهاز، ولا يختلف عن أنظمة الاباطرة ونظام السخرة، وعلى هذا فالحرية الكاملة التي يعرضها الكتاب الاخضر لا بد أن تتم الا على ثلاثة أسس:

١) الحرية السياسية..
٢) الحرية الاقتصادية..
٣) الحرية الاجتماعية..

الثورة واللجان الشعبية

*

د . عصام نعمان
أستاذ محاضر في القانون الدستوري
كلية الاعلام ـ الجامعة اللبنانية



توطئــة

الديمقراطية هي سلطة الشعب. وسلطة الشعب، في مفهوم النظرية العالمية الثالثة، تقوم بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه. فالشعب هو أداة الحكم وهو الرقيب على نفسه. يتم ذلك من خلال تقسيم الشعب الى مؤتمرات أساسية تختار كل منها لجنة قيادية، ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الاساسية لجانا شعبية ادارية لتحل محل الادارة الحكومية، فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية مسؤولة أمام المؤتمرات التي تختارها والتي تمارس عليها الرقابة. والمواطنون الذين ينتمون الى فئات أو قطاعات وظيفية أو مهنية بامكانهم أن يشكلوا نقابات واتحادات مهنية خاصة بهم. وفي مؤتمر الشعب العام، حيث تلتقي قيادات المؤتمرات الشعبية وقيادات اللجان الشعبية وقيادات النقابات والاتحادات المهنية، تناقش وتقر برامج العمل وأساليبه. أما التنفيذ فيكون بواسطة اللجان الشعبية المسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الاساسية. واذا حدث انحراف عما قرره مؤتمر الشعب العام، أو انحراف عن شريعة المجتمع فان الشعب

يكون رقيب نفسه من خلال موءتمراته ولجانه الشعبية التي تقوم بعملية التصحيح من خلال المراجعة الديموقراطية وليس عن طريق القوة والعنف. ذلك أنه لا توجد جهة خارج جهة أخرى حتى توجه لها أعمال العنف أو تحملها مسوءولية الانحراف. والثورة، في مفهوم النظرية العالمية الثالثة، هي تعبير المجتمع بالعنف عن احساسه حيال الانحراف عن شريعته. وشريعة المجتمع هي العرف أو الدين النابعان من القانون الطبيعي للحياة الانسانية والمنسجمان مع أحكامه.

هذه، باختصار، الخطوط الرئيسية للركن السياسي للنظرية العالمية الثالثة التي، رغم وضوحها وترابطها، تتألف أصلا من خطوط عريضة تحتمل الشرح والتفسير.

ما نحن بصدده، في هذه الورقة، هو بحث موقع الثورة ودورها في نظام "سلطة الشعب" أى في نظام الموءتمرات واللجان الشعبية. وليس المقصود بالثورة، هنا، آلية تعبير المجتمع عن احساسه حيال الانحراف عن شريعته فحسب، بل تفكير جزء من الشعب أيضا بأن شريعة المجتمع ــ كلها أو بعضها ــ ما عادت تلبي حاجاته، أى أنها باتت متناقضة، بقليل أو كثير، مع القانون الطبيعي. وبعبارة أخرى، فان المجتمع برمته، بما في ذلك نظامه السياسي المتجسد في "سلطة الشعب" وموءتمراته ولجانه الشعبية، يمكن أن ينحرف عن شريعته. كما يمكن أن يستشعر جزء من المجتمع بأن الشريعة نفسها ما عادت تلبي حاجات هذا المجتمع بسبب تناقضها مع القانون الطبيعي للحياة الانسانية المتحولة باستمرار.

ما هو دور الثورة والثوريين في هذه الحالة؟ هل تصبح الثورة جهة خارج نظام "سلطة الشعب"؟ هل ان الديموقراطية هي سلطة الشعب أيا كان وضع الشعب الاجتماعي ومستواه الثقافي؟ اذا لم يتمكن

نظام سلطة الشعب من تصحيح انحراف المجتمع عن شريعته، أو أخفق في تطوير شريعته بما يتلاءم مع القانون الطبيعي المتحول، هل يمكن للثورة أن تتجسد في ملهم أو قائد أو طليعة أو تنظيم خارج نظام "سلطة الشعب"، العاجز عن استعاب قيم الثورة ورؤاها ؟

قد تبدو هذه الاسئلة مدخلا الى جدل نظرى غريب عن واقع المرحلة، غير أنني، ومع انحيازى الى نظرية "سلطة الشعب" أرى أن بعضا من مفاهيمها، رغم تسلسلها ومنطقيتها، تستوجب التفسير والتوسيع. وفي مطلق الاحوال فان مجرد صياغة هذه النظرية في خطوط عريضة هي دعوة مفتوحة للاجتهاد. أليس كذلك ؟

الشعب ليس كلا عضويا

تقر النظرية العالمية الثالثة ضمنا بأن الشعب ليس كلا عضويا، بل هو متحد لفئات ومستويات مختلفة. يتجلى هذا الاقرار بالاشارة الى فئات الشعب وقطاعاته كالعمال والفلاحين والنساء والطلاب الخ وضرورة تأطرها في نقابات واتحادات مهنية. غير أن التنوع داخل المتحد الشعبي يتجلى في صور أخرى كالاسرة والعشيرة والقبيلة واختلاف العادات والاذواق والمصالح والمطامح والثقافة وطرق التفكير والمقاربة والمباشرة ومستويات المعيشة ودرجة الوعي والمشاركة الخ...

هذا التنوع في تركيب الشعب يفرز، بالضرورة، تفاوتا في الارادات والمصالح. وهذا التفاوت في الارادات والمصالح يفضي، عادة، الى تكتل أولئك الذين يتماثلون في الافكار والمصالح. وبما أن نظام "سلطة الشعب" يسمح أصلا بوجود أطر نقابية ومهنية فان عملية التكتل لا تصبح مشروعة فحسب بل تفضي أيضا الى محاولة أى من هذه التكتلات

فرض روءيتها للامور على المجتمع من خلال الموءتمرات الشعبية، أو نشدان حماية مصالحها عن طريق التحكم بنظام سلطة الشعب. أى أن النقابات والاتحادات المهنية مرشحة لان تصبح أداة حكم وتحكم، شأن الحزب والطبقة في النظم اللاديمقراطية. واذا كان نمط الانتاج في المجتمع يفرز غلبة عددية لقطاع معين (أى لاتحاد مهني مثلا) فان فرضية التحكم بالمجتمع من خلال التحكم بالموءتمرات الشعبية تصبح شديدة الاحتمال.

ما هي ضمانة الحوءول دون هذا التحكم؟ هل يمكن لنظرية رقابة الشعب لنفسه أن تنجح في مثل هذا الظرف؟

شرطا المشاركة الديموقراطية

غير أن امكانية تحول قطاع أو اتحاد مهني الى أداة حكم لا تلوح من خلال مقولة التنوع والتكتل فحسب بل من خلال عدم توفر شرطي المشاركة الديمقراطية، أيضا. فالديمقراطية ليست، في المطاف الاخير، مجرد اشتراك كل الشعب من خلال موءتمراته في حكم نفسه. ذلك أن التفاوت في الوعي وفي مستوى المعيشة من شأنه أن يحد من المشاركة الشعبية. ان وقائع التجارب المعاصرة تجزم بأن الديموقراطية نجحت نسبيا أكثر ما يكون ـ وفي الدول الاسكندنافية على وجه التحديد ـ حيث تتمتع فئات الشعوب بنسبة عالية ومتقاربة من شرطي الوعي والمستوى اللائق للمعيشة. الديموقراطية لم تنجح بوجود الجهل والفقر. الديمقراطية ليست نظام حكم الاكثرية الجاهلة والفقيرة. الديمقراطية هي سلطة الشعب ذى الحد الادنى من الوعي ومن المستوى اللائق للمعيشة.

عندما يكون التفاوت حادا بين فئات الشعب وقطاعاته فان الفئة (أو القطاع) الاكثر وعيا وبحبوحة مادية تصبح في مركز يمكنها من تغليب روءيتها للامور وبالتالي من التحكم بسائر الفئات والقطاعات.

هل من سبيل، غير التكافوء والمساواة، لمنع هذه الظاهرة المحاكية لظاهرة الحزب الساعي الى السيطرة، من تعطيل نظام "سلطة الشعب"؟

التصحيح والثورة

انه لامر طبيعي أن تتصرف الفئات الاقل وعيا والادنى في مستوى المعيشة من سيطرة الفئة الاكثر وعيا والاوفر معيشة سواء اتخذت شكل نقابة من النقابات أو اتحاد من الاتحادات المهنية أو ائتلاف يجمع بين هذه وتلك. في مثل هذه الحالة، كيف تحصل الرقابة وتتحقق، بالتالي، عملية التصحيح؟

من الممكن جدا أن يحول الاتحاد المهني المهيمن، خصوصا اذا كان نمط الانتاج يمنحه غلبة عددية، دون اجراء رقابة شعبية صحيحة. وطبيعي أنه بتعثر الرقابة تتعثر عملية التصحيح. وبذلك يقترب نظام "سلطة الشعب"، بسبب ظرف موضوعي محدد، من محاكاة أى نظام ديموقراطي منقوص تتحكم به قبيلة أو حزب أو طبقة.

في مثل هذه الحالة، لا سيما اذا امتدت زمنا طويلا، لا يتعطل نظام "سلطة الشعب" (الموءتمرات واللجان الشعبية) فحسب بل ان المجتمع برمته يبدو وكأنه منحرف عن شريعته. ولعل تفسير أهل النظام المنحرف للشريعة يصبح على قدر من الجمود والتخلف والفئوية بحيث يغدو المجتمع نفسه متناقضا مع القانون الطبيعي الذى يعكس،

بالضرورة، تحولات الحياة الانسانية.

عندها تولد الثورة. منطلقها احساس ففكرة فنزوع فتحرك فممارسة شاملة. قد تستهدف الثورة فك سيطرة الفئة المتحكمة والعودة الى نظام الرقابة والتصحيح الشعبيين. وقد يغدو الانحراف فادحا لدرجة تستوجب استعمال العنف واجراء تعديلات في بنية النظام. وربما تبدو شريعة المجتمع نفسها متناقضة مع القانون الطبيعي للحياة الانسانية المتحولة مما يستوجب تعديلها أو تطويرها.

في مثل هذه الحالات، أين يكون موقع الثورة والثوريين؟

قد تكون ويكونون في صلب اللجان الشعبية، وقد يقنطون من جمودها وارتهانها للفئة المهيمنة فتصبح ويصبحون خارجها. والثورة قد تبدأ بملهم أو بمرهص أو بطليعة قائدة. وهي اذ تتبلور وتنطلق لا تفتش عن شرعيتها في بنى النظام القائم بل في ذاتها. انها تنتدب نفسها ولا تنتظر تفويضا من أحد. هل أخذت ثورة الفاتح تفويضا من غير نفسها؟

الحق أن النظرية العالمية الثالثة منطقية ومتماسكة، وهي تنطلق من الثقة بالانسان الفرد وبالجماهير، وتحرص على مصالحة القانون الطبيعي للحياة الانسانية الذى يتجاهله، دونما مبرر، الكثيرون. ولكنها اذ ترسي قواعد نظام يقوم على شعب هو بالضرورة متنوع ومتحول تنوع الحياة وتحولها فانها تنطوى بالضرورة أيضا على بذور النظام النقيض. ذلك أن العنصر الثابت الوحيد في هذا الكون هو تحوله المستمر. ففي جدل المتناقضات يكمن سر الوجود وتتجلى مراحل الحياة الانسانية المتعاقبة.

تعقيب وتوضيح



معـمـــر القـذافـي

هناك بعض الملا حظات الهامة في ورقة الاستاذ ولكن لم أتمكن الى حد كبير من فهمها وسنوضح بعض الاشارات بالقدر الذى فهمته منهـــا :

أعتقد أن كلامه عن النقابات هو مثل كلام الاستاذ الامريكي عن المؤتمرات الشعبية حسب ما فهمته من هذه الكلمة.. أى أن الاستاذ لا يفهم طبيعة النقابات في المجتمع الجماهيرى، ويعتقد أنها نقابات تقليدية كالنقابات الموجودة الان في العالم. ان النقابات الموجودة الان في العالم هي أدوات ديكتاتورية تمارس الديكتاتورية على الوسط النقابي. ان كانت نقابات عمال فهي تمارس الديكتاتورية على العمال، وهي شأنها شأن الاحزاب التي تمارس الديكتاتورية على الجماهير الشعبية. وكثيرا ما تستغل النقابات حاجة العمال لتكسب النقابات ــ وخاصة في العالم الرأسمالي ــ مزايا تسلطية لنفسها، مثل ما تستغل الاحزاب تطلمل الجماهير وحاجاتها وتطلعاتها لتكسب منافع لصالح الاحزاب.. هي دائما تستغل الجماهير وحاجة الجماهير وتتبنى مواقف جماهيرية تبنّي زائف لقصد تحقيق مكاسب لادوات الحكم...

الاحزاب... وهكذا شأن النقابات أيضا.

فالذى سائد الان في العالم هو أدوات حكم تتسلط على الجماهير.. سواء كانت شعوبا أو أوساطا نقابية أو ما يشبه ذلك. لكن النقابات في المجتمع الجماهيرى ليست نقابات بالمعنى التقليدى، بل لا توجد هناك نقابات، هناك مؤتمرات شعبية مهنية. العمال الان يتشكلون في مؤتمرات شعبية عمالية (مؤتمرات المنتجين في المؤسسات الانتاجية) ـ وهذه تحدثت عنها بالامس باختصار ـ والمؤتمرات العمالية هذه تختار لجانا شعبية من بينها، لتدبير المرافق الانتاجية، وهذه اللجان الشعبية مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية العمالية.. والسيادة فيها للمؤتمر الشعبي المهني، وهو صاحب القرار، وهذه اللجنة تنفذ القرار وهي تمارس العمل الادارى اليومي تحت اشراف المؤتمر الشعبي المهني.. حتى الطلاب.. في كل مؤسسة تعليمية يتشكل مؤتمر شعبي طلابي. حتى اتحاد الطلاب هو ليس اتحاد طلاب تقليدى أو قد لا يوجد اتحاد طلاب بالمعنى المتعارف عليه.. ولكن هناك مؤتمرات شعبية طلابية تختار لجانا شعبية ادارية مسؤولة أمام المؤتمرات الطلابية.. وهكذا الفلاحين والفنانين والحرفيين الى آخر الفئات في المجتمع.

هذه مؤتمرات مهنية، مؤتمرات شعبية مهنية.. ولكن كل أعضاء هذه المؤتمرات الشعبية المهنية هم في النهاية أعضاء المؤتمرات الشعبية الاساسية على مستوى الجماهير.. اذا كانت هناك مشكلة مهنية تخص وسطا مهنيا معينا، تخص الطلاب مثلا، ستناقشها المؤتمرات الشعبية الطلابية، وعندما تنتهي المؤتمرات الشعبية الطلابية مثلا من نقاش هذه القضية التي تخصها، يتحول أعضاء هذه المؤتمرات الشعبية الطلابية الى عضويتهم في المؤتمرات الشعبية

الاساسية ، حيث يتجردون في الحالة الثانية من كونهم من وسط مهني معين ، ويصبحون مواطنين في موءتمرات شعبية أساسية يقررون مصير البلد في سياستها الداخلية والخارجية بغض النظر عن الوسط المهني الذى ينتمون اليه .. بهذه الحالة لا امكانية اطلاقا لوجود ما يسمى بالتحكم من النقابات ..

النقابات لا تتحكم الان ، والثورة الشعبية التي يبشر بها الكتاب الاخضر ، هي لتحطيم أدوات التحكم في أى مجال من مجالات الحياة الى غاية الرياضة .. حتى الرياضة تصبح رياضة جماهيرية وتتحطم أدوات احتكارها التي هي الفرق التقليدية النظامية التي سيطرت على الملاعب واحتكرت الميادين ... هذه الميادين يجب أن تستولي عليها الجماهير الشعبية وتستغلها في ممارسة الرياضة والترفيه على المستوى الجماهيرى .

أعتقد أنه لا مبرر أن يورد الكلام أو التعبير من الخوف عن وجود تحكم نقابي ، اذا كان الوضع الجماهيرى مفهوم .. ولكن هذا ممكن يكون وارد اذا لم يفهم الوضع الجماهيرى ، وأعتقد أن الاستاذ حسب فهمي ، أنه لم يفهم بعد طبيعة الموءتمرات الشعبية المهنية في المجتمع الجماهيرى ، يعني لا امكانية اطلاقا للتحكم .. هذه المشكلة محلولة تلقائيـــا ..

الملاحظة الثانية : مستوى المعيشة ومستوى التعليم .. في الديموقراطية هذا شيء أكيد .. وتكلمت بالامس ، وقلت ان المواطنين الذين يتساوون في مقاعدهم في الموءتمرات الشعبية الاساسية ولكن يختلفون في المستوى الاجتماعي ، هذه مساواة صورية .. هذه ديموقراطية زائفة .. وقلت ان الكتاب الاخضر في فصله الاول لا يمكن أن يكون الا بفصله الثاني من الكتاب الاخضر ، والعكس بالعكس ، أى أنه بدون حل

المشكل الاقتصادى وتحطيم العلاقات الظالمة وتدمير قوانين الاستغلال في المجتمع حتى تتساوى الناس اجتماعيا لا يمكن أن تحقق ديموقراطية سياسيــــــة.

الديموقراطية السياسية تكون ديموقراطية حقيقية اذا تم حل المشكل الاقتصادى، فلو وجد شعب فعلا متباين في مستوى المعيشة، يعني أقصد طبقي، لا يمكن أن تنجح فيه الديموقراطية.. هذه ديموقراطية زائفة فعلا.. ولكن في المجتمع الجماهيرى هو حل المشكل الاقتصادى مرتبط بحل المشكل السياسي، وحل المشكل السياسي لا يمكنه أن يقوم الا بحل المشكل الاقتصادى.. اذا، لا يوجد في المجتمع الجماهيرى الجديد هذا تفاوت طبقي.. لان التفاوت الطبقي نسف البنيان الديموقراطي الاساسي. التفاوت في التعليم، من الصعوبة بمكان أن تحل مشكلة التعليم مثل ما تحل المشكل الاقتصادى.. المشكل الاقتصادى بالثورة يتحقق.. عندما أقول ثورة دائمة، أوضح ليس بالمفهوم التقليدى للثورة، السلاح والدم والعنف، بل نقصد ثورة، يعني .. العمال استولوا على المصانع بدون سلاح في ليبيا.. والثورة في ايران قامت بدون سلاح أيضا.. لم يكن الشعب مسلحا في ايران.. العمال قاموا بالاستيلاء على المصانع في يوم واحد وحطموا الادارة المكتبية البيروقراطية التابعة للقطاع العام والادارة الاستغلالية التابعة للقطاع الخاص، وكونوا ادارة عمالية جديدة، وشكلوا مؤتمرات شعبية تسيطر على المرافق الانتاجية.

ولكن التعليم لا يمكن أن يحل بسهولة.. ستبقى الناس متفاوتة في حصتها في التعليم ومحتاجة الى المدة الكافية للوصول الى مستوى متقارب، أو مستوى واحد. ولا يستطيع أى انسان أن يعلم انسان ما ينبغي أن يتعلمه في عشر سنوات ويعلمه له في عام واحد.. ولكن الى

أن نصل الى مستوى متقارب بين الجماهير الشعبية في التعليم لا يمكن أن نوءجل الديموقراطية.. هنا لا شيء خطير في هذا الموضوع.. اقترب منه الاستاذ بعض الشيء .. وهو أن الديكتاتورية دائما تجد مبررها في هذه الاشياء ..

التعليم بالدرجة الاولى دائما يكون مبررا للديكتاتورية، أقصد أن الذين يمارسون الديكتاتورية على الجماهير يتعلمون بأن الجماهير ليست متعلمة، وليست واعية، وما دامت هكذا يجب أن تبتعد عن تقرير مصيرها وأن تمارس عليها الديكتاتورية.. هذا مبرر من مبررات الديكتاتورية: هو التعلم بأن الجماهير غير متعلمة. والطريق الديكتاتورى لا يوءدى الى حل مشكل التعليم، لان ابقاء الجماهير مغفلة وجاهلة هو مبرر لاستمرار الديكتاتورية.. اذا، هذا المبرر يجب أن يستمر، فتعمل أدوات الحكم على تجهيل الجماهير وتغفيلها على المستوى السياسي أو على المستويات الاخرى حتى تستمر أدوات الحكم في التحكم في الجماهير لان في وعي الجماهير تتحقق الثورة.. لان الجماهير تعي هذا الواقع وتثور عليه حتما ..

اذا، ما اسمه تفاوت في التعليم لا نستطيع أن نحله بأن نوءجل الديموقراطية وأن نمارس الديكتاتورية ..

ثم ان الفصل الثالث من الكتاب الاخضر ـ الذى لم يترجم بعد أعتقد الى اللغات الاخرى ـ فيه حل مشكلة التعليم ..

التعليم يبقى موءثر في الديموقراطية، ولكن اذا سلمنا بهذه الملاحظة معنى هذا أن نترك للمتعلمين يمارسون تقرير مصير الجماهير، وهذه هي الديكتاتورية، لان الصفوة هي القادرة على فهم الاشياء، وهي التي تكون طليعة لقيادة بقية الناس، هذا يوءدى الى قيام ديكتاتورية.. هذا مبرر قوى للديكتاتورية ..

أنا أؤمن بأن الانسان متعلم بالتعليم المتعارف عليه، ولو أنه من الصعوبة بمكان بالنسبة لكم تحديد التعليم.. ما هو التعليم من الناحية التفسيرية... فلسفية أقصد. الانسان متعلم بالتعليم المتعارف عليه هو قادر على تقرير مصيره.. هو يعبر عن حاجاته بالطريقة التي يعرفها، وهو عنده تجارب ويستطيع منها أن يصنع القرار..

التعليم مشكلة. نحن سنختلف في تعريف ما هو التعليم. قد يكون الامي متعلم، وخرّيج الجامعة أمي. قد يكون للامي تجارب تمكنه من اتخاذ قرارات سليمة، وهذا المتعلم يكون غر لا يفهم في الحياة ولا يستطيع أن يتخذ قرارا سليما..

في الفصل الثالث من الكتاب الاخضر (الذى هو ليس بين أيديكم باللغات غير العربية) يقول عن التعليم: العلم والتعليم ليس ذلك المنهج المنظم، وتلك المواد المبوبة التي يجبر الناس على تعلمها خلال ساعات محدودة على كراسي مصفوفة وكتب مطبوعة. ان هذا النوع من التعليم هو السائد في جميع أنحاء العالم الان.. هو أسلوب مضاد للحرية.. ان التعليم الاجبارى الذى تتباهى دول العالم كلما تمكنت من فرضه على شبيبتها هو أحد الاساليب القامعة للحرية. انه طمس اجبارى لمواهب الانسان.. وهو توجيه اجبارى لاختيارات الانسان.. انه عمل ديكتاتورى قاتل للحرية.. لانه يمنع الانسان من الاختيار الحر والابداع والتألق.. أن يجبر الانسان على تعلم منهج ما عمل ديكتاتورى.. أن تفرض مواد معينة لتلقينها للناس عمل ديكتاتورى أيضا.. ان التعليم الاجبارى والتعليم المنهجي المنظم هو تجهيل اجبارى في الواقع للجماهير.. ان جميع الدول التي تحدد مسارات التعليم عن طريق مناهج رسمية وتجبر الناس على ذلك وتحدد رسميا المواد والمعارف المطلوب تعلمها، هي دول تمارس العسف ضد

مواطنيها.. ان كافة أساليب التعليم السائدة في العالم يجب أن تحطمها ثورة ثقافية عالمية.. تحرر عقلية الانسان من مناهج التعصب.. والتكييف العمدى لذوق ومفهوم وعقلية الانسان.. ان هذا لا يعني قفل أبواب العلم كما يبدو للسطحيين.. انه على العكس من ذلك.. يعني أن يوفر المجتمع كل أنواع التعليم.. ويترك للناس حرية التوجه الى أى علم تلقائيا.. وهذا يتطلب أن تكون دور التعليم كافية لكل أنواع المعارف.. وأما عدم الوصول الى الكفاية منها هو حد لحرية الانسان.. وارغام له على تعلم أنواع معينة وهي المتوفرة.. وحرمانه من حق طبيعي نتيجة غياب المعارف الاخرى.. فالمجتمعات التي تمنع المعرفة والتي تحتكرها، هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل، معادية للحرية.. ان الجهل ينتهي عندما يقدم كل شيء على حقيقته.. وعندما تتوفر المعرفة لكل انسان بالطريقة التي تناسبه.. أقصد أن حل مشكلة الديموقراطية يتم بالقضاء على هذا المحظور الذى ينتقص من الديموقراطية، والتعليم يجب أن يوفره المجتمع الجماهيرى لكل أفراده.. يوفر كافة المعارف.. وتكون ميسورة لكل انسان.. لينالها بالطريقة التي تناسبه.. يعني هكذا تنتهي مشكلة الجهل.. الذى هو معدم للحرية.. ولكن الى أن يتحقق هذا للناس ليس هناك مبرر لاستمرار الديكتاتورية..

الملاحظة الاخرى (الاستاذ يقف في النهاية عند وجود شعب متنوع) ويقصد من ذلك أنه ما دام الشعب متنوع يصعب تحقيق الديموقراطية.. كأننا نستنتج من هذا أن الديكتاتورية هي الحل.. يعني هذا اتجاه ديكتاتورى يبرر.. يعني بامكان الاستاذ أن يوضح لنا أكثر.. يمكن أن نتعلل بتنوع الشعب لكي نمارس الديكتاتورية.. ثم انه في المجتمع الجماهيرى تنحل المشكلات.. هناك حل لمشكلات الاقلية،

وحل لمشكلة التعليم ، وحل لمشكلة الاسرة.. (الرجل والمرأة).. وحل للمشكل الاقتصادى ، وحل للمشكل السياسي ، كل التناقضات داخل المجتمع تنتهي.. وبالتالي تقام ديموقراطية شعبية سليمة، لان الناس في المجتمع الجماهيرى متساوية في الثروة والسلطة، وكلها مسلحة، يعني لا أقصد مسلحة بالمعنى اللبناني ، ولكن أقصد أن الشعب يحل محل الجيش التقليدى.. لان المنظمة العسكرية التقليدية هي أداة ديكتاتورية فاشية، لا تقام ديموقراطية للجماهير الشعبية اذا كانت هذه المنظمة الفاشية موجودة.. قد تستخدم هذا السلاح وتتسلط على المجتمع كما تفعل الجيوش في العالم الثالث الان.. الجيش التقليدى لا بد أن ينتهي ، ويحل محله الشعب المسلح.. أقصد الشعب المتدرب على السلاح، والذى يملك السلاح، ويحرس السلاح، ويستخدمه عند الدفاع عن نفسه.. بشكل جماعي.. فالاشياء التي تهدد الحرية دائما، هي السلطة عندما تكون بيد جهة في المجتمع ، والثروة عندما تكون بيد جهة من المجتمع ، والسلاح عندما يكون بيد جهة من المجتمع.. هذه هي الاشياء الخطيرة التي تخيف المواطن وترعبه وتسلبه حريته.. هذه الاشياء لا بد أن تملّك للانسان ولا تصبح عند أى جهة خارج الشعب بكامله..

اذا الجماهير الشعبية امتلكت السلطة والثروة والسلاح واختفت الحكومة والرأسمالية والجيوش التقليدية، تزدهر الحرية وتقام ديموقراطية شعبية جديدة غير مهددة اطلاقا.. ليس هناك امكانية لتهديدها.. أنا رددت حسب فهمي لملاحظات الاستاذ الذى كان يتكلم.. خليه يوضح لنا أفكاره..

توضيح من الدكتور عصام نعمان

أود بادىء الامر أن أشكر الاخ العقيد على صبره. ذلك أننا معشر المنحازين الى نظريته، ولكن المفتقرين الى معلومات ميدانية عن جانبها التطبيقي، يهمنا أن نطرح بعض الاسئلة والمسائل، لنأخذ من السيد العقيد معلومات ونتائج مأخوذة ومستقاة من التجربة التطبيقية الميدانية نفسها..

أولا: انني لم أتحدث عن موضوع التفاوت في التعليم.. ولكن عن مسألة التفاوت في الوعي، ذلك أنه من الممكن جدا أن يكون هناك نسبة عالية من التعليم والتنور.. ومع ذلك من الممكن جدا أن يكون هناك قصور في الوعي.. كما أنه من الممكن جدا أن يكون هناك تفاوت في المشاركة، بسبب القصور أو التفاوت في الوعي ومن واقعة الفقر.. بمعنى آخر، موءتمر شعبي معين، كل الشعوب مفروض أن تشارك فيه.. ولكن بالنظر الى التفاوت في الوعي... وهو أكثر من موضوع العلم والتعلم، وبسبب من المستوى المعيشي المتدني، والثورة لا تستطيع أن تأخذ بناحية المساواة وأن تحققها دفعة واحدة.. أقول بسبب من هذين أو عدم توفر هذين الشرطين، فيحدث تفاوت.. والى جانب وجود تنوع في المجتمع، طبيعي، من الممكن جدا أن يحدث تكتل.. ليس بالضرورة بسبب المصالح الطبقية، والمجتمع الجماهيرى جاهد في سبيل تذويبها وتحقيق المساواة.. بل من الممكن جدا أن يتحقق التكتل بسبب من افتراق الاراء والاذواق والمصالح وروءية الامور.. هذه حالة طبيعية نجدها في كل زمان ومكان..

الاخ القائد يرد

لكن المجتمع الجماهيرى لا يذيب الفروق الطبقية اذابة، بل هو يحطم هذه الفوارق، ويدمر مجتمع الفوارق ليبني فوقه المجتمع الجماهيرى الجديد المتساوى.. يعني هذه الصفة منتفية تماما من المجتمع الجماهيرى.. عندما يستولي العمال على المصانع ويصبحون شركاء.. ليس هناك اذابة للفوارق بين أرباب المصانع والعمال، ولكن هناك قضاء نهائي على أرباب العمل (لا أقصد القضاء الجسدى) وتقام مؤسسة جديدة لكل العاملين فيها، شركاء في انتاجها وهم الذين يديرونها.. عندما يتحرر خدم المنازل ليس هناك اذابة، هناك انتفاء لهذه المهنة بالكامل باعتبار خدم المنازل عبيد العصر الحديث.. عندما ينتفي رب العمل عموما ليست اذابة، هذا اختفاء تام وكلي لمجتمع استغلالي برمته، وانبعاث مجتمع جديد كلية.. عندما يختفي الاتجار والايجار، ويقوم مجتمع خال من هذه الشرور، هذه ليست اذابة.. الاذابة هي محاولة تقليم أظافر الاستغلال، وتقريب الفوارق بين الطبقات، وهذه حكمنا عليها أنها حركة تلفيقية اصلاحية مسكنة لتخفيف حدة الازمة الاجتماعية..

رد الاستاذ عصام نعمان

جل ما قصدت اليه، أن التنوع في المجتمع من شأنه أن يسمح بوجود تكتلات، خاصة اذا كانت احدى الفئات، بحكم نمط الانتاج السائد ذات غلبة عددية.. لنفرض أن نظام سلطة الشعب سيطبق في مصر بعد ازاحة نظام السادات الخائن. مثلا، ان في مصر طبقة فلاحية

واسعة، ولهذا السبب لقد أعطاها نظام اتحاد قوى الشعب العامل في ظل القائد الراحل عبد الناصر، أعطاها شفة مرتفعة في تشكيل مجلس الشعب.. اذا، في مجتمع معين هناك غلبة لفئة معينة من الناحية العددية، فهي تكون، كما قلت أيها الاخ القائد، هي متواجدة في المؤتمرات الشعبية، ومتواجدة أيضا في الاتحادات المهنية، كما أسميتها: متواجدة في المؤتمرات المهنية، وقد يكون من شأن هذه الغلبة العددية، بالاضافة الى تماثل نظرتها الى الامور.. وربما تماثل نظرتها الى مصلحتها قبل أن تتحطم الفوارق والامتيازات الطبقية. وأنا عندما استعملت كلمة "التذويب"، بمعنى التحطيم، أقول ان وعيها لكثرتها العددية من جهة، ووعيها لتماثل نظرتها الى الامور والى مصالحها، من شأنه أن يؤدى الى التكتل.. ولكن أعتقد أن التكتل في هذا الشأن، هو تكتل صحي اذا تم في اطار مجتمع جماهيرى يتمتع بسلطة الرقابة على نفسه، ويجب أن لا نخشى مثل هذه التكتلات.. وشكرا..

تعقيب للدكتور خليلي من ايران، استاذ في جامعة باريس ٧ على الدكتور غالي شكرى

لست أريد أن أتدخل هذا المساء حيث خصص لي صبيحة، وانما الخطيب الاخير قبل رفع الجلسة، قد أثار مسائل حول ايران، وأريد أن أجيب بسرعة لكي لا أطيل عليكم الحديث.

انني أشكر العقيد القذافي بأنه تحدث حول بعض المسائل، وحول بعض الجوانب للثورة الايرانية، التى كانت فعلا ثورة شعبية. ثورة قامت بها جميع الجماهير الايرانية، وان هذا الشعب كان بدون

سلاح ، وكان يستفيد من الجيش الخامس في العالم ، وفي نظام بوليسي ليس له وجود في أى بلد آخر.. الا أن الخطيب تحدث عن النظام الذى لا يتسم بطابع ديموقراطي ، ولا بد أن أقول بأنه ليس لدينا حاليا دولة، وانما حكومة انتقالية، سوف تزول عما قريب ، وليس لدينا حاليا مؤسسات، وليس لدينا توضيحات أو قواعد أو أسس تسمى الدولة، وتشكل دولة المستقبل .

وبالنسبة الى مشكل الاقليات في ايران، فلقد تحدث عن مشكل الاكراد دون أن يعرف المؤامرة الموجودة ضد الثورة الايرانية ومكونات هذه المؤامرة التي دبرت ضد الشعب الايراني.. فلو كانت لديه نزاهة فكرية، كان عليه أن يطلب من الوفد الايراني الذى يتشكل من أربعة أشخاص، وكان يعرف أننا في هذه القاعة.. وكان عليه أن يستفسرنا في بعض الامور، وفي بعض المسائل والتوضيحات حول هذه المسألة لكي يعرفها ويلمّ بها .. وليعرف حقيقة الاشياء الجارية في ايران حاليا .. الا أنه استخدم نفس منطق وسائل الاعلام الغربية التي تحاول أن تشوه سمعة ايران والثورة الايرانية.. وينتقد ويحاول أن يشوه الثورة الايرانية..

ان مسألة الاكراد مثلا ، لا بد أن أقول أن الاكراد أكثر ايرانية من الايرانيية أنفسهم .. ومقاطعة الاكراد في ايران التي عانت من ألوان الديكتاتورية والفاشية للشاه.. ان سكان هذه المنطقة مثل سكان المناطق الاخرى في ايران، قد عانوا من النظام الفاشي الديكتاتورى لشاه ايران. لقد اقترحنا اعطاء الاستقلال الذاتي لكل مقاطعة من مقاطعات ايران التي تسير شؤونها بنفسها .. سوف أنهي هذه المسألة، وانما هي مسألة معقدة جدا ، لها مؤامرة أمريكية سوفياتية صهيونية مع عناصر ايران والنظام البوليسي السابق الموجودين في

البلد حاليا، لان هناك ٨٠ ألف من عناصر "السافاك"، ويحاولون بجميع الوسائل تشويه ومسخ الثورة الايرانية واعطاء صورة مشوهة.. ولا أريد أن أتحدث عن بلد مجاور لنا هو أيضا معني بالامر بالدرجة الاولـــــــى..

الاخ العقيد : الاقليات

بما أن الندوة هي حول الكتاب الاخضر، والفصل الثالث الذى ما زال غائبا عن الجميع باللغات المختلفة، يتناول حل مشكلة الاقليات، والحديث دار بين المتكلمين الاثنين : الاخ الايراني والاخ الذى قبله.. مس موضوع الاقليات، فنستفيد من الفصل الثالث من الكتاب الاخضر، ونحن اجتمعنا هنا من أجل مناقشته.. ما يقوله بخصوص الاقليات.. ما هي الاقلية، وما لها، وما عليها، وكيف تحل مشكلة الاقلية، وفقا لحل مشاكل الانسان المختلفة على ضوء النظرية العالمية الثالثة..

الاقلية نوعان لا ثالث لهما : أقلية تنتمي الى أمة واطارها الاجتماعي هو أمتها.. وأقلية ليس لها أمة، وهذه لا اطار اجتماعي لها الا ذاتها، وهذا النوع هو الذى يكوّن أحد التراكمات التاريخية.. التي تكون في النهاية الامة بفعل الانتماء والمصير.. توضيح هذه العبارة : الان توجد في العالم مشكلة الاقليات، مشكلة خطيرة، ولا يمكن للفصل الثالث من الكتاب الاخضر أن يغفل هذا الموشوع الخطير.. باعتبار الاقليات هي مضطهدة.. والكتاب الاخضر ينتصر لحرية الانسان.. سواء الانسان الذى ينتمي الى أمة كبيرة أو الى أقلية.. فقضية الحرية واحدة. وهذه الاقلية التي تنتمي الى أمة، فاطارها الاجتماعي هو أمتها.. لكن هناك نوع ثان من الاقليات في العالم

الان ليست له أمة... اما أن هذه الامة اندثرت وأصبحت لها بقايا لا تكون أمة، تمثل الان بتعريفنا أقلية موجودة داخل أمة أخرى.. هذه أقليات لا أمة لها في الوقت الحاضر، ليس لها من اطار اجتماعي الا ذاتها..

نعود الى الكتاب الاخضر، وهذه الاقلية لها حقوقها الاجتماعية الذاتية، ومن الجور المساس بتلك الحقوق من طرف أى أغلبية.. هذه الاقلية لا بد أن تحترم، وتمارس حياتها الاجتماعية وفقا لتقاليدها الذاتية، فالصفة الاجتماعية ذاتية وليست قابلة للمسخ أو الخلع.. من العسف أن نفرض على أقلية صفة اجتماعية ليست من ذاتها.. ولكن نحترم الذات الاجتماعية لهذه الاقلية.. ومن الجور أن نحاول خلع هذه الصفة، ومن المستحيل خلعها.. وهذا هو سبب الصراع بين الاقلية والاغلبية.. هي تمس في ذاتها وهي تدافع بطبيعة الحال عن ذاتها.. والاغلبية تريد أن تسحب منها ذاتها، وهنا نسمع الصراع بين الاقلية والاغلبية.. أما مشكلاتها السياسية والاقتصادية – غير الجانب الاجتماعي – لا تحل الا ضمن المجتمع الجماهيرى.. الذى يجب أن يكون بيد جماهيره: السلطة والثروة والسلاح.. المجتمع الجماهيرى ليس فيه أقلية أو أغلبية.. كل الناس متساوية في السلطة، وفي الثروة، وفي السلاح، لكن الناحية الاجتماعية هي التي لا يمكن أن تتساوى فيها الاقلية مع الاغلبية، لانها صفة ذاتية..

الحل هو احترام الصفة الذاتية للجماعة البشرية، أما المشكل السياسي والاقتصادى يحل في المجتمع الجماهيرى بقيام السلطة الشعبية وبقيام الاشتراكية الجديدة التي عبر عنها الكتاب الاخضر في الفصل الثاني. ان النظر الى الاقلية على أنها أقلية من الناحية السياسية والاقتصادية هو ديكتاتورية وظلم.. لا يمكن أن تحرم الاقلية

من سلطة الشعب.. من أن تكون جزء من سلطة الشعب.. لكل فرد من أفراد الاقلية الحق في عضوية المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية.. ولا ينظر في هذه الحالة الى واقعه الاجتماعي، ولكن ينظر له كفرد في المجتمع الجماهيرى الحر. كذلك من الناحية الاقتصادية لا يمكن أن ينظر الى الاقلية نظرة خاصة.. العمال يجب أن يكونوا شركاء، سواء كان من بينهم من هو من أقلية أو أغلبية، وأن يتحرروا من أرباب العمل، وأن يكون البيت لساكنه سواء كان هذا الساكن ينتمي الى أقلية أو الى أغلبية.. وحقه في التدريب على السلاح، وحقه في الدفاع أو الواجب في الدفاع، لا يمكن أن ينظر اليه على أساس أنه أقلية يحرم من حقه في حمل السلاح أو من ممارسة واجبه في المجتمع الجماهيرى.. هنا تحل مشكلة الاقلية من الناحية السياسية والاقتصادية.. ولكن من الناحية الاجتماعية تبقى المشكلة الى أن تحترم الاقلية من الناحية الاجتماعية.. ولا نفرض عليها الوضع الاجتماعي للاغلبية.. عدم وضوح هذه القضايا هو الذى يسبب الصراع الان في العالم بين الاغلبية والاقلية، ولا نستطيع أن نحكم على الوضع في ايران الان.. فمن السابق لاوانه أن نقول أن الاكراد قد ظلموا مثلا.. قد يصبح المجتمع الايراني مجتمع جماهيرى، فالمشكلات السياسية والاقتصادية للاقليات ستحل في هذا المجتمع الجماهيرى، كما هو وارد في الفصل الثالث من الكتاب الاخضر، ولا أعتقد أن هناك من الناحية الاجتماعية نية، لانه ليس هناك مبرر لها من طرف الثورة الايرانية لعدم احترام الذاتية الاجتماعية لاى أقلية موجودة في ايران.. ولكن أنا شخصيا لي حديث سابق في عمل الاكراد بغض النظر عن موقعهم في العراق.. في ايران.. في تركيا.. في أى بلد آخر.. وأتحدث في هذه الساعة لا حديث سياسي، بل أنا أتكلم من الناحية

النظرية، من ناحية فقهية، من ناحية فكرية.. أنا أحترم أي أمة، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، وأعتقد أنكم جميعا تتفقون معي في احترام كل الجماعات البشرية. فالامة اذا كانت صغيرة ليس هناك مبرر لاحتقارها.. فكل أمة ينبغي أن تكون مجتمعا مستقلا.. هذه طبيعة الاشياء، ومحاولة دمج أمة في مجتمع آخر ليس من ذاتها، هو تدمير لكيانات الطبيعة من حياة الانسانية ستخلق مشاكل أكبر من ذلك، وصداعات اجتماعية وسياسية بالدرجة الاولى في هذا المجتمع الذى يريد أن يضم الامة العربية للامة التركية.. هناك مشاكل حصلت في التاريخ نتيجة جهل طبيعة الحياة الانسانية.. دمج الامة العربية في الامة التركية، ودمج الامة التركية في الامة العربية، لا يتفق مع القانون الطبيعي، ولا مع طبيعة الاشياء، لكن الامة العربية والامة التركية أمتان شقيقتان متجاورتان مسلمتان، يجمعهما بعد ذلك النظام الديني.. العامل الديني وحدهم.. والعامل القومي فرقهم.. والصراع هكذا دائما بين العامل الديني والعامل القومي.. تتحد أمة نتيجة عامل ديني ثم تتفرق نتيجة انتصار العامل القومي، كما انفصلت باكستان عن شبه الجزيرة الهندية للعامل الديني.. ثم انفصلت بنغلاديش عن باكستان الغربية نتيجة انتصار العامل القومي. توحدت الامة العربية والامة التركية نتيجة العامل الديني ثم انتصر العامل القومي وانفصلت الامة العربية عن الامة التركية، وهذا حدث أيضا عندما اتحدت الامة الفارسية مع الامة العربية في عهد قوة الاسلام، ولكن بعد انتصار العامل القومي فرق بينهما.. على أى حال كل أمة لا بد أن تحترم قوميتها.. ولا نستطيع أن نفرض عليها الانصهار أو الاندماج في أمة أخرى.. هناك محاولات لاقتطاع أجزاء من الامة الزنجية وضمها الى أمم أخرى، وهذا جور.. عسف.. الامة الكردستانية هي اذا كانت تكون أمة واحدة،

ما يسمى الان بأقليات الاكراد في تركيا وفي البلاد العربية وايران، وربما في الاتحاد السوفياتي، اذا كانوا هوءلاء يكونون أمة واحدة يجب أن تحترم هذه الامة.. ويجب أن تستقل هذه الامة، وأن تقام معها علاقات صحيحة على أساس أنها أمة مستقلة.. ولا مبرر لاقتطاعها. اذا كان لا توجد أمة فتصبح هذه الاقلية من النوع الثاني التي يقول عنها الكتاب الاخضر: "أما الاقلية الثانية التي لا أمة لها، لا اطار اجتماعي لها الا ذاتها"، وهذه الاقليات التي لا اطار لها في النهاية هي جزء من الامة الموجودة بها، هي جزء من التراكمات التاريخية التي تكون أمة.. ولو أنني أضرب أمثلة سيثار اثارة مغرضة مشكل سياسي.. وطبعا سأتجنب هذا، ولكن هذا يضر بالناحية الفكرية التي نحن بصددها.. فلو توفرت الامانة الفكرية لكنا نتكلم ونضرب الامثلة، ولكن ليست هناك ثقة كاملة في الناس، بحيث قد يستغل الكلام الفكرى لاغراض سياسية، ولهذا أتجنب ضرب الامثلة. هناك أمثلة صارخة في العالم الان لمحاولة محاربة العسف والديكتاتورية ضد أقليات تنتمي الى أمة.. نعود الى ايران.. ايران من السابق لاوانه أن نتكلم عن أى اضطهاد لاقلية في ايران، واذا تحول المجتمع الايراني الى مجتمع جماهيرى ستحل هذه المشكلة حلا نهائيا..

والاكراد الان في ايران.. الموقف بالنسبة لنا غير واضح.. نحن لا نستطيع أن نتهم ثورة شعبية كالثورة الايرانية، بأنها تتخذ مواقف ضد الحرية، لانها هي أساسا قامت للانتصار للحرية.. ولتدمير الديكتاتورية، فلا نعتقد أن الثوار يمارسون الاضطهاد والعسف ضد الاخرين.. الشعب يمارس ديكتاتورية ضد أعدائه.. والاقليات ليست من أعداء الشعب الثائر في ايران مثلا. هذا الذى أستطيع أن أقوله لتطويق على الاقل، الانزلاق نحو خارج السياق الفكرى الذى نحن بصدده..

الديمقراطية المباشرة

بين الديمقراطية الغربية التقليدية

ونظام مجالس السوفيات

*

د. هانس فيرنر براخت

لمكو ـ ألمانيا الاتحادية

١ ــ الاهمية العمومية للموءتمر العالمي السياسي في بنغازى المنعقد من أول أكتوبر حتى ٣ منه ١٩٧٩م ، من أجل نشر عقائد الكتاب الاخضر على نطاق عالمي.

عندما أتت الثورة بسلطة الشعب لتحكم البلاد في أول سبتمبر ١٩٦٩م ،كان لا يوجد في العالم خارج ليبيا ، شيئا معروفا عن قائد الثورة العقيد معمر القذافي ، وربما كان بعض الاخصائيين السياسيين في الخارج قد سمعوا بأنه قدم مفهومه السياسي في نشرة عرفت باسم "الكتاب الاخضر". في بداية السبعينات تسربت مزيد من الانباء الى جمهورية ألمانيا الاتحادية عن طريق السفارة الليبية في بون التي وزعت على الشعب الالماني ترجمة الفصل الاول من الكتاب الاخضر تحت عنوان "حل المشكلة الديموقراطية".

فكرت احدى الصحف الالمانية المستقلة المسماة "فرانكفورت ألغماينة تساينو نغ" في ١٨ نوفمبر ١٩٧٦م ، في أن تنشر مراجعة لهذه الطبعة الالمانية للفصل الاول ، فكانت هذه المراجعة سطحية تماما ،

اذ كانت مجرد نقد، قائلة بأن الترجمة تعيسة، وكان رأى الصحيفة أن محتويات وجوهر الكتاب الاخضر ستبقى غير مفهومة لدى القارئ الغربي ما لم يتبعها تكليف خاص،بموجب هذا الرأى سوف لا يمكن ايجاد مثل هذا التعليق، يجب اعتبار ليبيا بأنها "نقطة بيضاء على خريطة علوم الغرب السياسية".

من الضرورى ابداء مزيد من الاهتمام بالمؤتمرات الاعلامية الدولية كمؤتمر بنغازى (١ — ٣ أكتوبر ١٩٧٩م)، لانه سيكون الفرصة الاولى التي ستعطي الظواهر المرئية لهذه النقطة البيضاء للعالم في خارج ليبيا.

لذلك نجد أن الشعب الليبي وزعمائه قدموا خدمة جلى لمصالحهم بتنظيمهم هذا المؤتمر الاعلامي العالمي الذى يؤمل أن لا يكون الوحيد من نوعه، لان هذه هي الطريقة الوحيدة لتعريف العالم خارج ليبيا على الحوادث التي حصلت في ليبيا بعد الثورة، اذ أن هذه الحوادث تستحق الاهتمام العالمي،وخاصة لان ليبيا في المرحلة الحاضرة قد بدأت محاولة وصفها القذافي نفسه بأنها تهدف لتحقيق الديموقراطية المباشرة للمرة الثانية في تاريخ الانسانية، ضمن اطار دولة موجودة فعلا. في خطابه الافتتاحي في المؤتمر الشعبي الثاني الذى عقد خلال نوفمبر ١٩٧٦م، صرح العقيد بالحرف الواحد بقوله: "لم تحقق الديموقراطية العالمية الا مرة في تاريخ الانسان؛ لقد كانت تجربة بدائية للديموقراطية المباشرة، غير أنها جاءت بالفشل بسبب الصعوبات التي واجهت تطبيقها".

هذه التجربة تمت في العام ٤٠٠ ق.م.، أما التجربة الثانية فقد حصلت في وقت متأخر في القرن العشرين في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

الاحداث الفعلية التي جرت في هذه الجلسة التي عقدها موءتمر الشعب العام ، والتي وجدت بعد ذلك بوقت قليل تحقيقا لها في قوانين ايجابية سنتها الدولة الليبية لا تزال سارية المفعول حتى الان ، قد أثبتت نجاح محاولة القذافي تحقيق مفاهيم "الكتاب الاخضر" عمليا في سياسة البلاد ، وهذه أدخلت تجربة قد يكتب لها أن تحظى بأهمية عالمية في القلبين القانوني والسياسي فيما وراء حدود الثورة الليبيـــــة .

لذلك أعتبر أنه من المفيد أن نكشف عن الاسس الايديولوجية لهذه التجربة ، وعن كيفية تحقيقها في قوانين الدولة الفعلية ، وذلك حتى المدى الذى أصبحت معروفة لدى شعوب العالم في خارج ليبيا . يمكن تسهيل فهم هذا الجوهر باجراء مقارنة تبدو حسب أفكار القذافي بأنها مناسبة . انني أوافق على قوله بأن هذه التجربة هي "الطريقة الثالثة للديموقراطية" . والان نتساءل ما هو الوضع القانوني بالنسبة للمفاهيم الغربية التقليدية للديموقراطية وبالنسبة أيضا للمجلس الاشتراكي في النظام السوفييتي ؟ بالامكان ايراد أمثلة على ذلك النظام الديموقراطي كما هو مطبق في جمهورية ألمانيا الاتحادية على أساس دستور ١٩٤٩م ، وفي المجلس الاشتراكي في النظام السوفييتي المطبق في الاتحاد السوفييتي طبقا للدستور الجديد لعام ١٩٧٧م . لدى مواجهة الاهمية العالمية لتجربة الديموقراطية المباشرة في ليبيا يتبين لنا مدى تأثير معالم أشكال ملامح في الجماهيرية الليبية تدل على التطور المستقبلي للنظام العصرى للاحزاب السياسية في كافة أنحاء العالم .

٢ ـ الميزات الايديولوجية وأشكال ملامح الديموقراطية

المباشرة ـ قوانين الدولة الليبية.

١ ـ الميزات الايديولوجية:

أ) وضع عضو المجلس النيابي بصفته ممثلا مزيفا لكافة الشعب:

ان نقطة البدء الذهني لكافة أشكال الملامح الجديدة للديموقراطية المباشرة المطبقة حاليا في ليبيا هي "الكتاب الاخضر"، أى عقيدة القذافي السياسية التي وضعها في الفصل الاول منه بعنوان: "حل مشكلة الديموقراطية" ـ "سلطة الشعب". يعتبر القذافي أن الديموقراطية المباشرة ترتكز على القناعة الاساسية بأن "التمثيل مساو لاساءة التمثيل"، ولهذا نجد أن في هذا النظام يقوم عضو المجلس النيابي ضمن دائرته الانتخابية بتجنيد أصوات الناخبين حيث يزيد عددهم حتى يصبح في وضع لا يتمكن معه الاتصال المباشر بكل المنتخبين الذين استحقوا بأن يسموا "مرتبطين بالشعب". لذلك نجد أن عضو المجلس هذا يعتبر حسب زيف القانون ليس ممثلا للذين انتخبوه فحسب، بل كذلك ممثلا لكافة الشعب (راجع المادة ٣٨ من دستور ألمانيا).

ب) وضع الحزب السياسي في الديموقراطية التمثيلية:

فضلا عما ذكرنا يقول القذافي أن المجلس النيابي يتألف من حزب واحد نتيجة نجاحه في الانتخابات، هو في الواقع، ذلك الحزب بالذات، ولكنه لا يمثل كافة الشعب، بل يمثل حزبا معينا فقط، مهما كان حجمه، حيث لا يخرج عن كونه يمثل قسما من الشعب، كما أن القذافي يعتبر أن المجلس النيابي الذى يضم عددا من أفراد الاحزاب المختلفة ليس الا ممثلا لتلك الاحزاب وحدها وليس لمجموع الشعب.

بناء عليه، لا يميز القذافي بين النظام التقليدى للعديد من الاحزاب، وبين المجلس الاشتراكي في النظام السوفييتي، حيث لواء السيادة مفقود على حزب واحد يحكم البلاد منفردا.

أما بشأن الانتخابات، فان القذافي ينتقد العلاقة التي لا يمكن فصلها التي تربط حملة الانتخابات بالنفوذ. فكلما ازدادت حدة المعركة ازدادت مصاريفها. لذلك نجد في النهاية أن الحزب الغني يفوز بالسلطة في المجلس النيابي، وهذا بالتأكيد ليس من الديموقراطية بشيء.

هذا، ونجد أن القذافي يطلق على الاحزاب السياسية اسم "الدكتاتوريات العصرية" لانها سيطرة جزء من الشعب على الشعب بأجمعه.

يقول القذافي: "انه ليس بالامكان القول عن حزب بأنه ديموقراطي، لان الحزب هو مجموعة من الناس ذات مصلحة مشتركة ولها وجهات نظر مشتركة ومفهوم ثقافي مشترك أو معتقد مشترك، تقوم بتشكيل حزب لتحقيق أهدافها ولفرض وجهات نظرها على المجتمع بأكمله، وهذا يعني فرض وجهة نظر تلك المجموعة عندما تصل الى الحكم على غير أعضائها أيضا".

توجد سيئة أخرى لحكم الحزب في المجتمع، يجدها القذافي في أن وجود العديد من الاحزاب بشعور النضال من أجل السلطة، وهذا قد لا يكون لمصلحة شعور شعب أى مجتمع، كما أنه يخلق ارتباكا في جميع الخطط الاجتماعية التي تعد للمجتمع بأكمله، كما أن هذا النضال يرتكز أيضا على استعمال كلمات الشجب وتحضير الخصم السياسي، وهذا بالطبع يحصل على حساب المصالح المشتركة للمجتمع بأسره. ويعتبر القذافي أنه من المشكوك فيه وجود الحقيقة المؤلمة،

أى امكانية شراء الاحزاب داخليا وخارجيا ، أو تقديم الرشاوى لها ، وهذا لا يمكن حدوثه بالنسبة لمجموع الشعب أو للقسم الاكبر منه.

وأخيرا ان الحزب الفائز في الانتخابات النيابية يستخدم السلطة السياسية، اما منفردا أو بالتعاون مع الغير حتى في حياة المواطنين اليومية، وذلك عن طريق ممارسة السلطة التي هي من حق الشعب فقط، وليست من حق قسم منه، وفقا لما تزعمه مبادئ الديموقراطية. وهذا يعني في النهاية أن سلطة الحزب الذى يدعي بأنه يحترم ثروة الشعب بأجمعه، هي العدو اللدود لحزب آخر تابع لنفس هذا الشعب تجاه الحزب المعارض ومسانديه، لذلك لا يمكن للمعارضة أن تقف عقبة كأداء في طريق الحزب الحاكم ، اذ أن الحزب المعارض يسعى دائما للتمكن من زحزحة الحزب الحاكم من السلطة للحلول مكانه.

ج) وضع الطبقة في نظام المجتمع العصرى :

ربما يبدو من ذلك أن القذافي يرفض المفهوم الغربي للديموقراطية المرتكزة على حكم الاحزاب السياسية، غير أن هذا الاستنتاج خاطئ، لانه لا يمكن اعتبار القذافي بأنه يؤيد نظام الحكم الماركسي اللينيني ، فالعكس هو الصحيح، حيث نجده يوجه الانتقادات الى الصورة الاساسية للديموقراطية التي بني على أساسها هذا النظام ، أى أن المجتمع يحكم من طرف الطبقة الحاكمة اقتصاديا في المجتمع ، وهذا لا ينطبق على الاهداف الحقيقية للديموقراطية.

يقول القذافي في هذا الصدد: "ان الطبقة مثلها مثل مجموعة من الناس لها مصالح مشتركة، اذ أن الفرق بالنسبة للحزب هو أن أعضاءه ينتمون اليه بانتظام متعمدين"، في الوقت الذى يبدى القذافي وجهة نظره بأن كل انسان يولد في طبقة، لذلك حسب هذه

النظرة لا يمكن للشعب أن يكون بصفته هذه مماثلا لطبقة، حيث أنه على العكس بصفته حزبا يشكل جزءا من الشعب سواء أكان هذا الجزء كبيرا أم صغيرا، فالديموقراطية الحقيقية بالنسبة للقذافي لا يوجد أى عذر لاى طبقة من أجل مصالحها الخاصة أن تقمع أخرى، وبذلك نجد القذافي يرفض النظريات الاساسية للماركسية اللينينية ويزعم فضلا عن ذلك أن قبول سلوك أى طبقة يعني التخلي عن منطق الديموقراطية وفتح الباب واسعا أمام منطق القوة. في أى مجتمع لا يتألف من طبقة واحدة لا يوجد أى مبرر البتة لتقوم الطبقة الحاكمة بقمع الطبقات الاخرى، لان ذلك لا يكون في مصلحة المجتمع بأسره.أما الحزب الذى يتألف لخدمة مصالح طبقة واحدة فقط، فيعتبر القذافي بأنه ممثلا لهذه الطبقة التي تحارب أطول وقت ممكن لتحل مكان الطبقة المعادية.

ان أهمية الطبقة العاملة، حسب تفسير القذافي، قد يكون لها بالنسبة للماركسي أهمية خاصة،فهو يعتقد أن الدولة التي تخلف مجتمعا خاصا لدى استلامها السلطة السياسية ترث ميزات الطبقة المقهورة،وهذه لا تظهر الا في وقت لاحق.وهكذا نجد انه حسب رأى القذافي أن الطبقة العاملة عندما تخلف طبقة أخرى تشكل بحد ذاتها مجتمعا منفصلا تظهر فيه نفس التناقضات التي كانت تسود المجتمع القديم حتى لو كان القذافي يؤمن بوجهة النظر القائلة : المقاييس المادية والادبية للمجتمع الجديد للطبقة العاملة انما هي على عتبة بداية من نوع يختلف عن الانظمة السابقة للحكم السياسي.ومع ذلك يعتبر أنه فيما بعد سيتم تطوير وظائف للطبقة المقهورة،سوف تنمو في النهاية تلقائيا.وهذا يعني أن الصراع على السلطة يبتدئ من جديد "أن الطبقة التي تستلم أموال الطبقات الاخرى بغية الحفاظ على أداة الحكم لمصلحتها، سوف تجد أن الحيازة المادية قد جلبت هذا من

داخل الطبقة التي تنتجها عادة الحيازة المادية في المجتمع بأسره".

د) مدى الديموقراطية المباشرة في المجتمع الحديث وتنظيمها :

يرى القذافي أن حل جميع مشاكل الديموقراطية الغربية الاساسية وممارستها للحكم بواسطة العديد من الاحزاب وكذلك حل جميع مشاكل المجلس الاشتراكي في النظام السوفياتي الذى يحكم عن طريق حزب واحد، انما يكمن في الحكم المباشر الذى يمارسه الشعب بأجمعه على الشعب بأسره، في حين أنه لا يمكن التوصل الى ذلك عن طريق الاستفتاء ، اذ أنه يعتقد أن مثل هذا الاستفتاء ما هو الا أساس صغير للتعبير عن رغبة الشعب فالذى يتمكن من قول (نعم) أو (لا) لا تتوفر له حسب رأى القذافي امكانية الادلاء بالاسباب التى تدعم وجهة نظره ، اذ يتوجب توفير الفرصة لكل مواطن للافصاح عما يريده وعن الاسباب التي ارتكزت عليها موافقته أو رفضه ، فالارادة التي يمكن الافصاح عنها بهذه الطريقة هي الوحيدة التي يمكن أن تشكل أساس الديموقراطية.

يعتقد القذافي أن أداة حكومة ينشوءها الشعب بأجمعه وليس حزب واحد أو أحزاب عدة هي التي تنطبق وارادة مجموع الشعب ، ان نظام سلطة سياسية هكذا (اذا كان يستثنى أى استعمال تمثيلي للسلطة) يمكن أن يكون ديموقراطية مباشرة. ويقول القذافي في الفصل الاول من الكتاب الاخضر، ان هذا النظام ذاته لا يزال في الوقت الحاضر الا نظرية.

ترتكز هذه النظرية على انشاء الموءتمرات الشعبية واللجان الشعبية، ويسميها القذافي بأنها الامكانية الوحيدة للتعبير عن ارادة الشعب بأسره دون تزوير من تمثيل أيا كان نوعه. بهذه المناسبة يجب الاشارة بصوره خاصة الى واقع أن القذافي لا ينوى حصر نظام الموءتمرات الشعبية واللجان الشعبية في ليبيا وحدها، بل بالعكس، هو يريدها أن

تكون الامكانية الوحيدة للديموقراطية الحقيقية على النطاق العالمي أيضا. وفي هذا المجال يأتي على ذكر مشكلة مدى الدول الفردية التي جعلت من الممكن اعتماد الديموقراطية المباشرة، غير أنه لا يورد أية تفاصيل توءيد وجهة نظره حول هذه المشكلة الخطيرة بالنسبة لاستعمال الديموقراطية المباشرة لحكم الشعب على الشعب. يفيد القذافي أن مدى دولة معينة ليست له أهمية كبرى، انما على العكس يرى المشكلة من وجهتها الكاملة.

حسب الاوصاف التي وردت في "الكتاب الاخضر"، والتي يبدو أن بعض التغييرات أدخلت عليها عمليا يقوم الشعب أولا بتنظيم نفسه في موءتمرات شعبية في كافة أنحاء البلاد، وكل موءتمر شعبي يقوم بانتخاب لجنته للعمل، وبعد ذلك تقوم هاتان الهيئتان بانتخاب موءتمرها الشعبي لكل منظمة، ومن ثم تقوم جميع الموءتمرات الشعبية بانتخاب لجانها الادارية التي تحل مكان الحكومة السابقة للدولة، وتكون مسوءولة أمام الموءتمرات الشعبية.

فضلا عن ذلك يتم في الموءتمرات الشعبية تنظيم كافة المواطنين في نقابات واتحادات مهنية تشترك مثل الموءتمرات الشعبية وتشكل ارادة الشعب بأسره.

يتم في النهاية الافصاح عن هذه الارادة في موءتمرات الشعب العام التي تنعقد كل سنة. تعرض قرارات هذا الموءتمر على موءتمرات الشعب وعلى اتحادات النقابات والاتحادات المهنية ليتم تنفيذها ضمن حدود صلاحيات كل منها. فالتنفيذ بحد ذاته هو واجب لجنة الادارة: ان أعضاء موءتمرات الشعب العامة ليسوا نوابا خاصين، لهم حقوقهم وعليهم واجباتهم، بل انهم مجرد أعضاء في موءتمرات الشعب المختلفة واتحادات العمال والاتحادات المهنية، لذلك يخولوا

الحق.كما يجبروا على عرض قرارات منظماتهم (دون أن يقوموا هم ببحثها . ربما قرارات معارضة أو اقتراح وجهات نظر أخرى وحلول) على موءتمر الشعب العام .

على هذا الموءتمر أن يتخذ قرارا في كافة أنحاء البلاد، ويبدو أنه يدلي بالاصوات فيه حسب الشكل الخارجي لقانون تقليدى، ويبدو أنه يمثل أغلبية الموءتمرات الشعبية ونقابات العمال والاتحادات المهنية في جميع أرجاء البلاد بشأن مسألة سياسية معينة من الواضح الاكثرية، لان الكتاب الاخضر يفترض بالضرورة أكثرية دون أن يأتي على ذكرها بالذات .

هـ) قانون المجتمع بصفة تذبير قانون فوق الايجابي للمجتمع :

هذه الموافقة العامة هي نتيجة "قانون خاص بالمجتمع" كما يسميه " الكتاب الاخضر" وفقا لوجهة النظر هذه،يرتكز هذا القانون على التقاليد والدين اللذين يصفهما الكتاب الاخضر بصراحة بأنهما القانون الاساسي لكل مجتمع. لذلك ان الدستور لا يجب بالضرورة أن يكون أكثر الاسس ارتقاء لمثل هذه الديموقراطية المباشرة، ومن ذلك ان كل دستور، حسب رأيه، يرتكز في كل حالة على قانون المجتمع، أى على التقاليد والدين.وهكذا نجد أن الدستور ليست له أى قيمة بحد ذاته، لانه دائما مقيد بقيم أعلى لقانون المجتمع. وهذا لا يعني أن الكتاب الاخضر يرفض الدستور بصفته يشكل أعلى مراتب الاساس لليبيا الحديثة، غير أنه يدل على الاولوية " قانون المجتمع" حتى أنه يعتبر الدستور ذاته بأنه مبرر لقانون البلاد الاساسي الذى يسن دائما عن طريق مفاهيم وأفكار بشرية حسية بسبب الكتاب الاخضر. ان كل دستور، دون أن يكون ملتزما بقانون المجتمع، ليس في النهاية سوى انعكاس

للدكتاتورية العصرية لحزب سياسي واحد أو أكثر، تمارس على أغلبية الشعب ولا تستعمل بالضرورة للتعاون في اعداد قرارات الدستور.

وهكذا يجد القذافي في أن دستور البلاد يتم التحكم فيه من طرف القيادة غير المشروطة الشاملة للديموقراطية المباشرة التي تجد بنفسها مرة ثانية حدودها في "القانون ـ المجتمع" الغير مكتوب الفائق الايجابية والدستور نفسه.

لذلك نجد أن الكتاب الاخضر يدعم سريان مفعول القانون الفوقي بشكل "قانون طبيعة" معين بالنسبة للقانون الذى يسنه الانسان. بالنسبة للكتاب الاخضر يتأتى قانون الطبيعة هذا من واقع أن جميع البشر وفطينتهم هم أنفسهم حيثما وجدوا، وهذا ما يجعل قانون الطبيعة هو القانون المنطقي للكائن البشرى. حسب هذه النظرية، يكون قانون الطبيعة قانونا مستقرا ودائما بالمقارنة مع أى دستور مهما كان متكاملا، الذى يخضع عادة للتغيير كلما تغيرت أداة الحكومة. وفضلا عن ذلك، وبغية تفادى النقص الحاصل حاليا بين الدستور وقانون الطبيعة في المستقبل، يقول الكتاب الاخضر أن الحل الامثل هو التفريق بين دستور ما وقانون الطبيعة..

ان قانون الطبيعة الفائق الايجابية، حسب وجهة النظر هذه لم يحدد بهذه الصفة في الكتاب الاخضر، لانه حسب هذه النظرية، لا يمكن تحديده البتة. ان قانون الطبيعة هذا انما هو بحد ذاته، كما قانون المجتمع، "ارث بشرى أزلي ليس فقط في حيازة الكائنات البشرية الحية"، وبهذه الصفة له جذوره في القانون الادبي التقليدى. فالجرائم التي ترتكب ضد القانون الادبي الذى لم يحدد بوضوح يجب أن يعاقب أدبيا وليس ماديا، بينما الدين من الوجهة الاخرى يفصح عن الاحترام الذى يستحقه الانسان بواسطة النصح والارشاد، والاجابة على

الاسئلة المتعلقة بالقانون الادبي. أما من ناحية الدين فانه لا يطبق العقوبات المادية التي ستؤجل حتى يوم الدينونة الاخيرة. ونجد أن الكتاب الاخضر ينص، استثناءا من هذه القاعدة، على عقوبات حادة في حالات قصوى، حيث يمكن أن تكون مناسبة حتى من الوجهة الدينية، اذا ما لزم الامر لفرض هذه العقوبات بالقدر اللازم لحماية المجتمع.

يضم الدين كذلك تقاليد هي حسب وصف الكتاب الاخضر، تعبير عن حياة الامم الطبيعية.لذلك حسب وجهة النظر هذه "ان القوانين غير الدينية وغيرها من القوانين التقليدية ليست اطارات كما وضعها البشر للبشر، والتي لا ترتكز على المصادر الطبيعية للقوانين، والذى حسب الرأى المبين في الكتاب الاخضر ،ان احترام القانون الادبي لا يمكن التحكم به من طرف أناس معينين، أو من طرف جماعة من الناس،بل بالعكس، ان المجتمع هو دائما ضابط لنفسه، وهذا يعني الديموقراطية المباشرة في أى حال، وهو يتوافق مع الشكل المبين في الكتاب الاخضر.

و ــ تفادى الثورات بواسطة الديموقراطية المباشرة:

ان الاعترافات عن القانون الطبيعي التي يصعب تعدادها بسبب عدم وجود أى تعريف لها، ستؤدى مجددا لاعادة قانون الطبيعة بطريقة ثورية، مما يذكرنا بديالكتيك الفيلسوف الالماني هيجل. بهذه المناسبة يشير الكتاب الاخضر الى واقع، أن مثل هذا التطور لا يمكن أن يولد من طرف المجتمع بأسره، ولكن من طرف أشخاص معينين يكون لهم الكافي من الجرأة للتعبير عن ارادة المجتمع بأسره. ان هذا سبق له أن اتصل حتميا بدكتاتورية في مستقبله. لذلك ان كل ثورة هي دكتاتورية في نتائجها على الحكومة، وتكون كذلك اذا استعملت

الدكتاتورية القوة من أجل اجراء تغييرات اجتماعية. كل مجتمع يستمر في وضع هو مجتمع متأخر، لان هذا الوضع يكون دائما غير ديموقراطي وسيبقى كذلك .

يقول الكتاب الاخضر أنه بالامكان تفادى الثورات اذا حكم الشعب نفسه. في جميع الحالات التي قد يحصل فيها انحراف عن قانون الطبيعة هذا ، الفائق الايجابية في مجال الديموقراطية المباشرة وفقا لما اقترح في الكتاب الاخضر. ان هذه الانحرافات عن قانون الطبيعة يبدو بأنها ستكون ممكنة حتى في مثل هذا المجتمع ويمكن تصحيحها بواسطة ضبط ديموقراطي منظم ..

سوف لا تدعو الضرورة لاستعمال القوة في مثل هذه الحالات كما هو في المجتمعات الاخرى،لان المجتمع بأسره استلم مسألة ضبط الانحرافات وتصحيحها. سوف لا توجد أى مجموعة خارجية قائمة قد تستوجب استعمال القوة ضدها ..

ز ــ حرية الرأى والصحافة بكونها الحق الانساني الاساسي الاول في الديموقراطية المباشرة :

يلاحظ عدم وجود نصوص خاصة بشأن حماية حقوق الانسان الاساسية في النظام الوارد في الكتاب الاخضر ، ولا يفترض أن يعني ذلك بأنه لا يوجد مثل هذه الحماية في هذا النظام ، لان الكتاب الاخضر نص على حق انساني أساسي على الاقل فيما يتعلق بالنظام المقترح للديموقراطية المباشرة ،انه حق الانسان الاساسي في ابداء الرأى بحرية. وهذا الحق يجب أن يكون في الواقع هو الاساس الذى يجب أن يقام عليه كامل نظام الديموقراطية المباشرة، اذ يصبح نافذا فـي ممارسة الدولـــة..

حسب ما ورد في الكتاب الاخضر، هناك أشخاص مصانون، وأغلبية الناس تتمتع بهذا الحق الانساني الاساسي، الا حق التعبير بكل حرية عن أرائهم، ان أغلبية من الناس فقط، تبدى رأى انسان واحد أو أراء العديد من الاشخاص. يفرد الكتاب الاخضر وصفا خاصا للصحافة بجعلها أهم الوسائل لابداء وجهات نظر المجتمع بأسره، وليس أى قدر من وجهات النظر وأرارء أشخاص معينين أو العديد من الاشخاص، لذلك يزعم الكتاب الاخضر أنه يجب أن تكون الصحافة عبارة عن ملك للمجتمع وليس بحيازة أفراد.

عندما يملك أشخاص معينون أو مجموعة منهم أى صحيفة تصبح ملكا لهم وتعبر بالضرورة عن آرائهم الشخصية وليس عن آراء الشعب، غير أن هذا حسب مفهوم الكتاب الاخضر لا يقف حائلا في وجه الحرية الشخصية لابداء الرأى، ومع ذلك يجب ابداء الاراء بطريقة أخرى،على خلاف الصحف أو المنشورات الاخرى كوسيلة للاعلام في حيازة فردية.

من هذه الناحية يرى الكتاب الاخضر أن رأى المجتمع ككل تبديه الصحف والمنشورات التي تحررها النقابات العمالية والاتحادات المهنية، وجهات النظر هذه،يجب عند ذلك أن تنحصر بالمشاكل المتعلقة بالاقتصاد وغير ذلك من الفروع فقط، أما صحف النقابات التي تتعاطى المشاكل التي لا تهم النقابات العمالية فهي حسب النظرة المذكورة، ليست مقبولة. فمثلا، يمكن معالجة المشاكل القانونية علنا على شكلين : فاذا كان يتعلق بالمجتمع ككل، يلزم بحث هذه المشاكل في ضمن ومنشورات المؤتمرات الشعبية، وأما اذا كانت تتعلق بالمحامين الذين يكونوا حينذاك لا زالوا موجودين في كنف الديموقراطية المباشرة يتمتعون بحقوقهم الخاصة والتزاماتهم ضمن النطاق العادى للقانون.

فان هذه المشاكل يجب أن تبحث في الصحف والمنشورات التي تصدرها اتحادات المحامين المهنية.

٢ ـ الاشكال العملية لظهور الديموقراطية المباشرة في ليبيا

أ) المصادر اللازمة للتنقيب عن الاشكال العملية لظهور الجماهيرية الشعبية الليبية :

الغاية التمهيدية لثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م في ليبيا تتميز في دستور البلاد الصادر بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٦٩م ، الذى لا يزال على العموم سارى المفعول ، يبدو أنه حتى الان لا يتمكن الشعب غير الليبي في الخارج من الحصول على ترجمة هذا الدستور، وهذا ما يجعله مجهولا تماما في الخارج، كما أنه لا تتوفر أية تعليقات على جوهره وعلى محتوياته في أى بلاد خارج ليبيا .

نقطة البدء لوصف الاشكال العملية لظهور المفاهيم المدرجة في الكتاب الاخضر،بشأن انشاء الديموقراطية المباشرة في ليبيا ، هي عبارة عن كتب ثم توزيعها في الخارج لاول مرة خلال يناير ١٩٧٨ ، باللغة الانجليزية بعنوان "ليبيا تبدأ عهد الجماهيرية" بقلم أ . الشحـاتـــي .

يعالج هذا الكتاب التطور في ليبيا الثورة مع أول مرة لهذه الثورة مع أول ميزات للاشكال الحسية لظهور عقائد " الكتاب الاخضر" في التطبيق القانوني في البلاد ، وقدم وصفا لبعض المشاكل وتحليلا لدور القذافي في تحويل انجازات الثورة الى ممارسات في ليبيا ، والى ضمان استمرار الثورة ، وأخير يقدم مراجعة لبعض التواريخ تفيد الافكار الثورية لتصبح ممارسات يومية ، أضيفت ملحقات خاصة الى

الكتاب المذكور ، أدرجت فيها مقتطفات خطابات ألقاها القذافي ، وأول رئيس للوزراء جلود في الجلسة الثانية التي عقدها المؤتمر الشعبي العام خلال نوفمبر ١٩٧٦ ، وكذلك القرارات التي اتخذت في تلك الجلسةوالتي تتعلق بأول اعلان عن انشاء سلطة الشعب ، والملحق الذى صدر والذى نشر فيه الاعلان الثاني الصادر في مارس ١٩٧٧م .

ب) التطور منذ العام ١٩٧٦م :

على هذا الاساس يمكننا ملاحظة الصورة الاتية لتطور انشاء الديموقراطية المباشرة في مختلف أنحاء ليبيا في أعقاب الفترة التمهيدية للثورة في عام ١٩٦٩م ، حتى عام ١٩٧٦م . كانت قاعدة انشاء سلطة الشعب في ليبيا ترتكز على دستور ١١ ديسمبر ١٩٦٩م ، أما التنفيذ الحاسم في اتجاه تحقيق فتح حي لمفاهيم الكتاب الاخضر بشأن انشاء الديموقراطية المباشرة في ليبيا ، فقد نجح خلال الجلسة الثانية التي عقدها المؤتمر الشعبي العام في قاعة الشعب في طرابلس من ١ — ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦م ، حيث انتهت فترة الثورية الانتقالية وأوجدت الاصلاح الفعلي لجهاز الدولة في ليبيا .

وأضيفت على جدول أعمال الجلسة التي عقدها المجلس الشعبي العام خلال يناير ١٩٧٦م ، مناقشة مسألة اقامة الديموقراطية المباشرة في ليبيا ، غير أن هذا البحث أرجئ للجلسة الثانية لافساح المجال أمام وزراء العدل لوضع المسودة اللازمة لذلك ، وقد وضعت هذه المسودة على جدول أعمال الجلسة الثانية التي عقدها المؤتمر المذكور تحت عنوان : مسودة اعلان انشاء سلطة الشعب ، غير أن النواب ترددوا في اتخاذ قرار بشأن هذه المسودة لانهم رأوا بأنها تنص على اجراء تغيير جذرى على كامل جهاز الدولة . في الواقع نصت المسودة

على الغاء القيادات الثورية والغاء منصب رئيس الجمهورية والوزارات وجميع الاشكال التقليدية للسلطة السياسية في ليبيا ، ونصت المسودة على وجوب استبدالها بالمجلس الشعبي العام وجعله الوحيد للسلطة والسيادة ولكامل الجهاز الادارى والسياسي للدولة.. في الجلسة التي عقدها المؤتمر الشعبي العام أبدى القذافي الذى كان يحث على قبول تلك المسودة معارضته لها على أساس أنه لم تتم مناقشتها بعد من طرف منظمات القاعدة، أى من طرف مؤتمرات القاعدة الشعبية التي يجب أن تتاح لها الفرصة للتعرف على هذه المسودة. وبالنتيجة اتخذ المؤتمر قرار عقد اجتماع لهذه الغاية لمدة شهرين على أن ترفع مقرراتها بعد ذلك الى المؤتمر الشعبي العام الذى يتوجب عليه اتخاذ القرار النهائـــــي.

ج) مسودة اعلان انشاء سلطة الشعب لعام ١٩٧٦ :

تشير مقدمة المسودة الى الدستور الثورى الاول بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٦٩ والى التوجيهات التي اتخذت في الجلسة الاولى التي عقدها المجلس الشعبي العام من ٥ — ١٦ يناير ١٩٧٦ ، وقد نصت المسودة بصورة خاصة على وجوب اجراء التغييرات الاساسية التالية على جهاز الدولة حينذاك :

١ — تغيير الاسم الرسمي لليبيا على الفور ليصبح الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

٢ — يجب أن يكون القرآن قانون المجتمع كما الكتاب الاخضر في الدولة الجديدة،ويستمر العمل بنصوص دستور ١٩٦٩ التي لم تتناولها التغييرات التي نصت عليها المسودة..

٣ — يجب أن تكون منذ الان فصاعدا الديموقراطية المباشرة

هي القاعدة السياسية في كافة أنحاء البلاد ، ويجب أن تتألف بصورة خاصة مـن :

أ) موءتمرات القاعدة الشعبية التي يجب أن تشكل الاساس الاول لتنظيم السلطة السياسية لجميع أفراد الشعب الليبي في المنطقة، لذلك يتوجب على كل مواطن أن يسجل نفسه كعضو في دائرته. يتوجب على موءتمر القاعدة الشعبية أن ينتخب من بين أعضائه لجنة قيادية.

ب) نقابات العمال : عليها حماية حقوق العمال بالانتخاب في مختلف فروع الاقتصاد الوطني ..

جـ) الموءتمر الشعبي العام : يجب أن يكون على رأسه أمانة عامة لتنفيذ سياسة الدولة العامة التي ترسمها الموءتمرات الشعبية ، كما يتوجب عليها توجيه دعوات لجلسات المجلس الشعبي العام وقرارات الموءتمر . يجب أن تتألف الامانة العامة من الامين العام ومن عدد من الامناء يكون كل منهم مسوءولا عن احدى أمانات الدولة . وأخير على الامانة العامة أن تعد مسودات القوانين بصورة تتفق مع توصيات وقرارات المجلس الشعبي العام ..

٤ ـ على المجلس الشعبي العام أن ينتخب رئيسا له يرأس جلساته ويكون مسوءولا عن توقيع القوانين التي يقرها المجلس، وعن قبول أوراق اعتماد ممثلي الدول الاجنبية في البلاد ..

٥ ـ في حال غياب أو عجز رئيس المجلس الشعبي العام يتوجب على الامين العام أن يستلم موءقتا مسوءوليات الرئيس..

٦ ـ على المجلس الشعبي العام أن ينتخب الامين العام والامناء ،كما أن يخول المجلس الحق في عزل الامين العام والامناء وقبول استقالتهم . على الامين العام والامناء أن يكونوا مسوءولين تجاه الموءتمر على أن يكون كل من الامناء مسوءولا عن دائرته.

٧ ـ يجب اصدار الموازنة بقانون وفقا للمفهوم التقليدى لقانون الدولة على أن تتم الموافقة على شكلها النهائي من طرف المجلس الشعبي العام ..

٨ ـ يلزم تنظيم كل من دوائر الادارة العامة وشروط وأحكام توظيف الموظفين بموجب قانون خاص..

٩) الدفاع عن أرض الوطن هو مسؤولية كل مواطن . وهذا يعني ادخال الخدمة العسكرية الاجبارية العامة لانها تتعلق بمجموع الشعب ، وهذا ينطبق كذلك على المرأة التي يجب تدريبها وتسليحها عسكريا . يسن قانون خاص لانشاء وتنظيم كادرات عسكرية وللتدريب العـــام .

١٠ ـ يلزم استبدال كلمات "مجلس الوزراء" و"رئيس الوزراء" و"وزير" حيثما وردت ، بكلمات "الامانة العامة لمؤتمر الشعب العام" و"الامين العام و"الامين" على التوالي .

د) الاعلان الثاني عن انشاء سلطة الشعب ١٩٧٧ :

بعد أن تمت مناقشة المسودة في فترة شهرين من طرف مجالس القاعدة الشعبية تمت الموافقة على معظم نصوصه في الجلسة الثالثة التي عقدها المجلس الشعبي العام بتاريخ ٢ مارس ١٩٧٧م ، في قهرا في مقاطعة شيسبا تحت اسم "الاعلان الثاني لانشاء سلطة الشعب" ، وتمت صياغة قانون . ولو أخذنا بعين الاعتبار أن هذا الاعلان يتوافق مع القانون الاساسي لليبيا ،نجد أن هذا الاعلان يقدم معلومات عن البيئة في اجراء مزيد من التطورات السياسية لنظام الدولة الجديد في ليبيا . أتت مقدمة التصاريح على ذكر :

أ) خطاب ألقاه القذافي في بلدة زواره بتاريخ ١٥ أبريل

١٩٧٣م ، زعم فيه لاول مرة انشاء الديموقراطية المباشرة في ليبيا.

ب) الكتاب الاخضر.

ج) دستور ١١ ديسمبر ١٩٦٩.

د) قرارات وتوصيات الجلسة الاولى للمجلس الشعبي العام التي عقدت من ٥ الى ١٨ يناير ١٩٧٦م.

هـ) قرارات وتوصيات الجلسة الثانية التي عقدها المجلس الشعبي العام من ١٣ الى ٢٤ نوفمبر ١٩٧٦م.

لذلك يتوجب علينا درس هذه المصادر الاساسية الخمسة لتفسير قانون الدولة الاساسي الجديد الذى هو في الواقع جوهر اعلان ٢ مارس ١٩٧٧م ،. ان النصوص الاساسية الاربعة للاعلان الجديد قد تمت صياغتها بدقة أكثر من غيرها ، وفضلا عن ذلك سوف تتسم ببعض التصاريح للشعب الليبي التي يقصد منها طبعا أن تكون لها أهمية داخلية خاصة. تضمنت مقدمة الاعلان تصريحين أى :

أ) الاعلان بأن الشعب الليبي يوءمن بالاشتراكية وسيلة لتحقيق ملكية الشعب.

ب) والاعلان بأن الشعب الليبي يوءكد المسيرة الثورية التقدمية بقيادة القذافي من أجل تحقيق كامل شلطة الشعب واقامة مجتمع حرية تحت الحكم الوحيد للشعب من طرف الشعب.

فضلا عن الاهمية الخاصة التي يتمتع بها قانون الدولة الاساسي الجديد ، فقد أبدى فيه استعداد الشعب الليبي الجازم للتدخل بصورة خاصة في الشوءون الخارجية ، وتثبت مقدمة الاعلان الجديد ، بأن الشعب مصمم كذلك على احلال واجبات دولة حقيقية تتعلق بشعوب أخرى أو بطاقة شعوب العالم قاطبة ألا وهي :

١) الشعب لا يصل تعلقه فقط بالحرية ورغبتها بالدفاع

عنها في الداخل،بل يذهب الى أبعد من ذلك.فيعلن بصورة رسمية بأنه سيدافع عن الحرية في أنحاء العالم قاطبة، وللقيام بذلك يعلن الشعب الليبي بأنه سيحمي جميع المضطهدين من أجل الحرية.

٢) كما أن الشعب الليبي يعلن التزامه بالقيموالخصال التي تصون الاداب البشرية وأخلاقها.

٣) يعلن الشعب الليبي كذلك التزامه بتحقيق الوحدة العربيـــــــة.

٤) يعلن الشعب الليبي لشعوب العالم عن حلول فجر عهد الديموقراطية الجديدة (الجماهيرية).

لو نظرنا الى الاعلان من وجهة عامة نجد شيئا ملفتا للنظر هو أن الاعلان الجديد لم يضم النصوص العشرة التي تتضمنها مسودة عام ١٩٧٦م ، لان بعضها لم يكن معقولا ، كما تم تغيير صيغة البعض الاخر أو أجريت عليها اضافات ، ونجد أن الاعلان الجديد يتألف من الاربعة نصـــــوص فقـــــط:

١ ـ تغيير الاسم الرسمي لليبيا ليصبح "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية".

٢ ـ القران الكريم هو شريعة المجتمع وهذا يعني أن جميع القوانين السياسية والقضائية التي سنتها الدولة الجديدة يجب أن تتوافق مع القرآن.

٣ ـ الديمقراطية المباشرة هي الاساس السياسي لدولة ليبيا الجديدة. يمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ونقابات العمال والاتحادات والاتحادات المهنية ومؤتمر الشعب العام. يتم تقرير أسلوب عمل هذه المؤسسات بواسطة قانون خاص بذلك ، ولو أعدنا النظر بمسودة الاعلان،نجد أن النص الجديد شمل

الاتحادات والاتحادات المهنية الاخرى •

ان اشتراك منظمات معينة في انشاء سلطة الشعب في ليبيا يسير في الوقت الحاضر الى أبعد ما كان مقررا له •

٤ ـ أدخلت الخدمة العسكرية الاجبارية وشملت المرأة التي لم يؤت على ذكرها في مسودة الاعلان • يجب تدريب شعب البلاد بأسره وتسليحه عن طريق التدريب العسكرى العام ، بينما نجد أن قانونا خاصا ينظم اعداد الكادرات العسكرية وتدريبها العسكرى العام •

كان هذا الاعلان القاعدة القانونية المباشرة لقانون تمت الموافقة عليه بشكل مرسوم ،يقول بأن اعلان اقامة سلطة الشعب قد أصدر، كما أن المؤتمر وافق بنفس الجلسة على قرار بانتخاب القذافي أمينا عاما للمؤتمر، وتم في قرار ثالث، تشكيل الامانة العامة التي ضمت القذافي أمينا عاما وأربعة أمناء آخرين هم : جلود ، وجابر ، والخروبي ، والحمـــــدى •

٣ ـ الجماهيرية الشعبية الليبية بصفتها الطريق الثالث للديموقراطية ما بين الشرق والغرب مقارنة بجمهورية ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفييتـــــي

١) الاهداف العامة للدولة :

أ ـ نأخذ جمهورية ألمانيا الاتحادية نموذجا لدولة غربية :

ان دستور الجمهورية الاتحادية بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٤٩ يعين واجبا واحدا للشعب الالماني بشأن السياسية الخارجية• تبين مقدمة الدستور ارادة الشعب الالماني بصفته عضوا في أوروبا متحدة في المستقبل،

يتمتع بنفس الحقوق والواجبات في خدمة السلام في كافة أنحاء العالم .
لا تترتب على الشعب أية واجبات أخرى ذات أهمية بالنسبة لسياسة الشعب الالماني الخارجية. في القانون الاساسي ،مع عدم الالتفات للواقع، انه بنفس الطريقة، كما الشعب الليبي، يعلن الشعب الالماني في الدستور التزامه بحقوق الانسان الاساسية في السلم والعدالة في العالم كأساس لاى مجتمع انساني . غير أن الدستور الالماني لا ينص على أية واجبات أساسية ملقاة على عاتق الشعب الالماني لصيانة القيم الروحية على النطاق العالمي، اذ أن مثل هذا الالزام يجب أن لا ينشأ بواسطة معاهدات دولية تنص على ذلك. مثلا، مواثيق دولية لصيانة حقوق الانسان. وفضلا عن ذلك ان حقوق الانسان،ضمنها القانون الاساسي،ضمن نطاق تطبيقه حيث توجد ضمانات لحقوق الانسان الاساسية ليس للشعب الالماني وحده، بل كذلك للاجانب. كما أن دستور الشعب الالماني يلتزم بعدم شن حرب عدوانية، ويزعم أنه من الواجب فرض العقوبات على جميع الاعمال التي تتم بغية الاخلال بتعايش الامم السلمي، وخاصة حالة الاعداد لشن حرب عدوانية. وهذا بالطبع يتعلق بالمجلس النيابي الالماني (البوندستاغ)، وليست له أية مفاعيل مباشرة دوليا .. من المتعارف عليه عموما بين الشعب الالماني..

ان القواعد العامة للقانون الدولي تشكل جزء من القوانين الالمانية حيث أنها تنشئ مباشرة حقوقا وتفرض واجبات على سكان الجمهورية الاتحادية وليس على الشعب الالماني فقط. وقد نشأ هذا الالتزام عن المادة ٢٥ من الدستور، اذ أنه الالتزام المباشر الوحيد نحو العالـــــم .

يوجد نص مماثل لهذا النص في معظم دساتير العالم.
لا تترتب أية التزامات أخرى على الشعب الالماني بموجب نصوص

الدستــــور .

ان قانونا خاصا مثل "قانون المجتمع " الذى أدرج في اعلان ٢٢ مارس ١٩٧٧ لم يعترف به الدستور الالماني . نجد أن مقدمة الدستور الالماني تنص على أنه يخضع لاعلان عام يصدر عن الشعب الالماني ، يقول فيه ، بأنه يعي مسؤوليته أمام الله والانسان .

ب ـ الاتحاد السوفييتي كمثال للدولة الاشتراكية :

بموجب مقدمة دستور الاتحاد السوفييتي الجديد المؤرخ ٧ أكتوبر ١٩٧٧ ، تعلن الدولة السوفييتية بأنها متفهمة نفسها بأنها "دولة من نوع جديد ، وبأنها السلاح الرئيسي للدفاع عن المنجزات الثورية ، ولاقامة الاشراكية والشيوعية ، وقد بدأت عملية التحويل التاريخي للبشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية التي ستشمل العالم قاطبة".

وهكذا نجد أن الواجب الدولي الاساسي المترتب على الاتحاد السوفييتي قد أفصح عنه بصراحة ، ولاول مرة في دستور الدولة اذ أن الدستور السوفييتي لعام ١٩٣٦ لم يأت على ذكر مثل هذا الالتــــزام ..

هـذا ، ونجد في مقدمة الدستور الجديد نصا على التزام دولي آخر يفرض على الاتحاد السوفييتي أن يساعد على حفظ السلام وتقويته وانماء وتطوير التعاون الدولي .

أما مقدمة الدستور فتعطي صورة واضحة ومفصلة عن قانون سوفييتي خاص : "قانون المجتمع " ، له أولوية على الدستور . المكونات الخاصة لقانون المجتمع هذا نصه :

١) مثاليات الشيوعية العلمية وتقاليدها الثورية .

٢) الانجازات التي حققتها الاشتراكية في الحقلين

الاقتصادى والاجتماعي والسياسي .

٣) النضال لزيادة تطوير الديموقراطية.

٤) اعتبار الاتحاد السوفييتي بأنه جزء من نظام اشتراكي عالمي ، والاحساس بالمسوءوليات الدولية الملقاة على عاتق الاتحاد السوفييتي بهذا الشأن .

٥) استمرارية أفكار ومبادئ دساتير جمهورية روسيا الاتحادية السوفييتية لعام ١٩١٨ والدساتير السوفييتية الاتحادية لعامي ١٩٢٤ و١٩٣٦ ..

في الدستور الجديد يدعم الاتحاد السوفييتي مسألة تعزيز أمن الشعوب وتحقيق تعاون عالمي واسع النطاق . وبالاضافة الى ذلك يعلن الاتحاد السوفييتي بأن واجباته الدولية هي :

ـ تعزيز مركز الاشتراكية العالمية عن طريق سياسته الخارجية وعلى أساس الاشتراكية الدولية ..

ـ دعم نضال الشعوب من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي .

ـ تحقيق نزع السلاح الكامل الشامل .

ـ تحقيق مبدأ التعايش السلمي مع الدول والمنظمات الدولية المختلفة . كما أن الاتحاد السوفييتي يعتبر بالاضافة لما ذكر ، أن على الدولة السوفييتية القيام بواجب معين : التنفيذ الواعي بكل أمانة واخلاص لجميع الالتزامات الناشئة عن المبادئ والمقاييس التي نص عليها القانون الدولي والمعاهدات الدولية التي وقعها الاتحاد السوفييتي .

تنظيـــم الدولـــــة

١ ـ جمهورية ألمانيا الاتحادية كمثال لدولة غربية:

حسب القانون الاساسي للجمهورية الاتحادية، فان الدولة الالمانية الجديدة، دولة ديموقراطية واشتراكية نظاما وقانونا، والتي تنبثق كافة سلطة الدولة فيها من الشعب، وهذه السلطة يتم تنفيذها كما في أى ديموقراطية غير مباشرة عن طريق الانتخابات والاصوات بواسطة الهيئات الخاصة التشريعية والتنفيذية والقضائية.. وهكذا فان قيام الارادة السياسية للشعب هي شيء يخص الشعب الالماني عامة.

وفي الحقيقة ان هذه الارادةمشترعة بواسطة الاحزاب السياسية بالرغم من أن القانون الاساسي يعطي الحق فقط للاحزاب السياسية بأن تشارك في القانون الاساسي. ومثل هذا الضمان موجود فقط بالنسبة لتنفيذ ارادة الشعب من خلال الشعب عن طريق الانتخابات والاقتراع. وهناك قانون خاص حول الاحزاب السياسية لعام ١٩٦٧، يصنفها تحت القانون الاساسي. وفقا لذلك يعرف الحزب على أنه "عنصر ضرورى دستوريا للنظام الاساسي الديموقراطي الحر"، ولكن ليس عنصرا مضمونا من قبل القانون الاساسي. وعلى أية حال هناك امكانية قانونية بأن المجموعات الحرة غير المتحزبة المرشحين للبرلمان يستطيعون الاشتراك في تكوين ارادة الشعب في البرلمان.

ان القانون الاساسي لا يمنح أى شكل من أشكال الديموقراطية المباشرة لكنه لا يوجد أى منع قانوني لمثل هذا الشكل أيضا، وان قانون المجتمع الالماني يساوى الديموقراطية المباشرة في منح بعض الامكانيات البعيدة المنال بالنسبة للسكان للاشتراك في اصدار القرارات في المجتمعات.

ان سيادة الشعب تنفذ بسبب القانون الاساسي في الاتحاد (في اللاندر) ، والمقاطاعات والمجتمعات مع تولي الولا ية (اللاندر) تنفيذ حقوق الدولة ، كما يجب أن يتوافق النظام الدستورى للاندر مع مبادئ الحالة الاجتماعية والديموقراطية والجمهورية لدولة القانون .

ان ارادة الشعب يجب التعبير عنها في الولاية (اللاندر) والمقاطعات والمجتمعات عن طريق ممثلي الشعب الذين ينبثقون عن الانتخابات العامة الحرة السرية والمباشرة ، وللمجتمعات في هذا النظام مضمون دستورى لتنظيم شوءونهم الخاصة بهم في مجتمعهم المحلي ضمن المفهوم القانوني للمسوءولية الذاتية ..

وهناك امكانية سيتم بحثها للسماح للسكان بالمشاركة مباشرة في تنفيذ سلطة الدولة في الجمهورية الاتحادية ، ووفقا للوضع الحالي للنظام القانوني الالماني ، فان محاولة مثل هذه ربما تبرهن على أنها ناجحة في القانون الخاص بالمجتمعات ، حيث أن هذه الامكانية يرجع عهدها الى قوانين بلدة بروسيا عام ١٨٠٨ حيث قدم "الهير فونشتاين" لاول مرة مثل هذه الامكانية عن المشاركة المباشرة للشعب في ادارة المجتمعات من أجل كسب مساندة المواطن للدولة ولتقوية شعور الصلة بين المواطن والمجتمع ، وقد تم قبول مثل هذه الامكانية بين الشعب على أنها سلاح ناجح للمواطن ضد الميول الرجعية لدولة بروسيا في هذا الوقت ، ثم ان القانون الاساسي للجمهورية الاتحادية الان لا يقوم بمنح الاستفتاء العام كامكانية للاشتراك المباشر للسكان في تنفيذ سلطة الدولة . وهناك فقط اعفاء واحد في هذا القانون والذى لن يكون له أية أهمية سياسية في مستقبل الجمهورية الاتحادية : وهو أن الاستفتاء العام يمكن حدوثه فقط في بعض الحالات بحيث يجب تنظيم أراضي الجمهورية الاتحادية بشكل جديد مثل الولايات (اللاندر)

والمقاطعات الجديدة.

وكما هو الحال في الدول الغربية الاخرى ، تعتمد الجمهورية الاتحادية على النظام العام لتقسيم سلطة الدولة والذى تم تطويره لاول مرة من قبل مونتسكيو.

٢ ـ الاتحاد السوفييتي كمثال على الدولة الاشتراكية :

وبسبب دستور عام ١٩٧٧ ، فان الاتحاد السوفييتي دولة اشتراكية لكافة الشعب ، والتي فيها كافة السلطة تخص الشعب وينفذها عن طريق مجالس "السوفييتات" الممثلين للشعب. وهوءلاء الممثلين يسيطرون على كافة هيئات الدولة المسوءولة أمام المجالس. وبالمقارنة مع دستور عام ١٩٣٦،الذى لم يشر الى الحزب الشيوعي، يسمى ا الجديد لعام ١٩٧٧، هذا الحزب بالقوة القيادية والموجهة لكافة المجتمع السوفييتي ونواة نظامه السياسي. وللحزب أيضا مقام أعلى من أى منظمة أخرى تابعة للدولة أو للمجتمع.

وفي الاتحاد السوفييتي عموما ، فان تشكيل الارادة السياسية للشعب هي فقط قضية تخص الشعب. ويتم تنفيذها من قبل الانتخابات والاقتراعات لكافة المواطنين السوفيات،بالاضافة الى الهيئات التشريعية الخاصة ، والتنفيذية والقضائية. ان ارادة الشعب لا تشكل فقط من قبل الحزب ، ولكن من قبل الاتحادات النقابية، ومنظمة الشباب الشيوعي والتعاونيات وغيرها من المنظمات الاخرى،ومن قبل تعاونيات العمال والاجتماعات الخاصة للجنود في الوحدات العسكرية، فكلهم لهم الحق في أية حال لترشيح المرشحين للانتخابات كممثلين..

ان سيادة الشعب تنفذ دستوريا في الاتحاد واتحاد الجمهوريات مجتمعة مع جمهوريات السوفيات الاشتراكية المستقلة

والمقاطعات المستقلة وكذلك في المجتمعات عن طريق السكان السوفيات المحليين أو المجالس. كما يقومون أيضا بسن نظام خاص من حكم الشعب بجانب سيطرة الدولة والسيطرة الاجتماعية للعمال في المصانع والمزارع الجماعية والموءسسات والمنظمات.

وكما هو الحال في الدول الاشتراكية لا يوجد نظام الوحدة لهذه السلطة، فمجالس ممثلي الشعب تقود بشكل مباشر أو عن طريق الهيئات التي منحت السلطة في كافة فروع جهاز الدولة والجهاز الاقتصادى والثقافة الاجتماعية، منهم يقررون ويضمنون تنفيذ القرارات بأنفسهم كما يقومون أيضا بمراقبة هذا التنفيذ.

وفي النظام السياسي والقانوني الحالي للاتحاد السوفييتي ان المشاركة المباشرة للسكان في تنفيذ سلطة الدولة دون وساطة المرشحين للمجالس عن طريق المنظمات الحزبية أو الاجتماعية ليست ممكنة. وفي العقيدة الماركسية اللينينية السوفياتية ليس ذلك ممكنا حتى بعد تلاشي الدولة. وهذا التلاشي نجده ذاته يمكن تصوره فقط من وجهة النظر تلك، بعد انهاء المحاصرة الرأسمالية للاتحاد السوفييتي، وهذا يعني عندما تصبح كافة دول العالم شيوعية، ولكن حتى ذلك الوقت في نظر الاتحاد السوفييتي، فان دور الحزب سيستمر، حتى يستمر الحزب أيضا في اقامة الشيوعية في الاتحاد السوفييتي في المستقبل.

وعلى العكس من ذلك من وجهة نظر الشيوعية في الصين فان الحزب أيضا سيتلاشى مع الدولة،لان الحزب دائما أداة في الصراع الطبقي، واذا توقف هذا الصراع من وجهة النظر هذه، فليس هناك من سبب آخر لاستمرار وجود الحزب، وقد عارض الحزب السوفييتي بشدة وجهة النظر الصينية هذه، والتي نشرت لاول مرة عام ١٩٦٣.

٤ ـ امكانيات تقديم نظام مشابه للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في ممارستها لدول الشرق والغرب :

١ ـ الاهمية العامة للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لممارسة الدولة الحديثة :

نتيجة للبحث حول وضع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بين نظام الدولة التقليدى والاشتراكي، يمكن القول بأن هذا الشكل من ظهور الديموقراطية المباشرة في ليبيا هو محاولة أولى من هذا النوع من أجل السماح للسكان بالمشاركة مباشرة في حكومتهم بشكل أكبر في الوجود السياسي لهذا العام ، وهذه المحاولة غير عادية، حيث أنه منذ أكثر من ألفي سنة لم تحدث أى تجربة أخرى لتطوير نظام الدولة الحديثة. والاكثر من هذا ، ان هذه المحاولة في مفهومها المستقبلي مثيرة ، فهي ملائمة جدا لتقديم العلاج للشعوب بعدم الرضى بين المواطنين تجاه نظام الدولة الحديثة ومؤسساتها والتي تسيطر على نظام الدولة التقليدى ، كما أن هذه المحاولة ملائمة لتدعيم الشعوب المشترك بين هؤلاء المواطنين بأنهم مرتبطون ببعضهم البعض والذى على الاقل لا يمكن ملاحظته في الوجود السياسي في أى مكان.

وفي الوقت الحالي لا نظام الدولة التقليدى ولا الاشتراكي مستعد أو في وضع يخوله السماح للشعب بالمشاركة مباشرة في حكوماته، وهذا بالرغم من الحقيقة ، أن كلا النظامين ، يفترض نظامهما السياسي والقانوني مقدما ، بأن الشعب ولا شيء غير الشعب يستطيع أن يكون في المقام الاعلى لتحمل سلطة الدولة، وكلا الشكلين للمفهوم الحديث للديموقراطية في العالم لا يزالا مقتنعين بأن الشكل القديم من المشاركة المباشرة للسكان في حكومتهم لا يمكن أخذه بعين الاعتبار ، في الدولة

الحديثة التي لها أراضي شاسعة، لان هذه الدول لا يمكن مقارنتها بالمدى الضيق للدولة المدينية من حيث انطلقت الديموقراطية المباشرة..

ان التزام الدول الحديثة بالديموقراطية التمثيلية وحدها لا يدعم كما أنه لا يرفض امكانية كفاءة دولية لنظام الديموقراطية المباشرة في مستقبل تنظيم الدولة في الغرب والشرق .

ان الدول التي تنتمي الى نظام وقانون عليها أن تأخذ بعين الاعتبار اذا كان تقديم الديموقراطية المباشرة متساوى مع النظام الشرعي لان هذا الشكل من المشاركة السكانية المباشرة في حكومتها، يجب أن لا يفرض عن طريق الثورة وهي الامكانية التي لا يمكن روءية أى أسباب سياسية وحقيقية لها على الاطلاق. ومن الناحية الاخرى، ان الدول التي تنتمي لنظام الفهم الاشتراكي للديموقراطية وتدعم الوضع الحاكم للحزب الشيوعي في كافة مجالات الحياة العامة . بهذا الصدد عليها أن تأخذ بعين الاعتبار أن هذا الدور القيادى للحزب سوف لن يلغي مبدأ المشاركة المباشرة للشعب في حكومته.

٢ ـ امكانيات انشاء الديموقراطية المباشرة في النظام الشرعي لجمهورية ألمانيا الاتحادية كمثال للدولة الغربية :

وكغيره من الدساتير الاخرى.فان القانون الاساسي لعام ١٩٤٦ في الجمهورية الاتحادية يعتمد على أسمى المبادىء في القوانين الدستورية بأن كافة سلطة الدولة لها مصدرهامن الشعب. وهذه السلطة بسبب البند رقم ٢٠ من القانون الاساسي، يتم تنفيذها من قبل الشعب في الانتخابات والاقتراعات، وعن طريق الهيئات الخاصة للتشريع والهيئات التنفيذية والسلطان القضائي. وفقا لذلك، فان النظام

الانتخابي فقط مضمون دستوريا كما يعرفه أيضا نظام الديموقراطية المباشرة الذى تمثله الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، لانه سوف لن يكون بالامكان بأن كافة الشعب ستستطيع اقامة الادارة والقضاء أيضا .

وان النظام غير المضمون دستوريا، هو نظام الاحزاب السياسية. وحسب البند ٢١ من القانون الاساسي، فان الاحزاب السياسية تتعاون في تشكيل الادارة السياسية. وان القانون الاساسي لا يشترط في نفس الوقت الطريقة التي يمكن بها اقامة هذا التعاون. كما يعرف القانون الخاص بالاحزاب لعام ١٩٦٧ الحزب بشكل عام على أنه عنصر ضرورى للنظام الديموقراطي الاساسي الحر. وعند اشتراط احدى الاحتمالات لمثل هذا التعاون، كترشيح المرشحين للانتخابات في الاتحاد (واللاندر) الولاية، والمجتمعات، فان هذا القانون يقتضي اثر التقليد التاريخي للاصل. ان هذا الشكل من أشكال التعاون ليس مضمونا دستوريا، ولهذا ربما هو ثابت في كافة الاوقات، لان القانون الخاص بالاحزاب السياسية هو قانون بسيط وأن مستواه أقل من القانون الاساسي..

ولهذا فهو لا يأخذ دورا في القوانين الدستورية. ان هذا الشكل من التعاون بين الاحزاب في تشكيل ارادة الشعب، وفقا لذلك يمكن تغييره في أى وقت بقانون آخر يشترط العكس..

ان مثل هذا القانون المعارض، سيحتاج الى أغلبية متماثلة في البرلمان أى في (البوند ستاغ) على الاقل،طالما أن النظام الحالي من الديموقراطية التمثيلية لا يزال سارى المفعول. ان مثل هذا القانون بأغلبية مطلوبة سيستطيع عندئذ الاشتراط بأن تعاون الاحزاب في تشكيل ارادة الشعب،سوف لن يعود يشمل ترشيح المرشحين للانتخابات في الاتحاد في (اللاندر) أى الولاية والمجتمعات. وان أشكال التعاون

الاخرى في تكوين ارادة الشعب ستصان مثلا كالواجب السياسي الهام الحالي للاحزاب من أجل تعزيز الاشتراك الفعال للمواطنين في الحياة السياسية العامة للبلاد .

وفي نفس الوقت ، فالقانون الثانوي والذى يجب أن يحصل على أغلبية ضرورية في (البوند ستاغ) يجب أن يدخل الديموقراطية المباشرة التي ربما تتشابه والشكل القائم في ليبيا . وان مثل هذه العملية سوف لن تتناقض مع القانون الدستورى الموجود في الجمهورية الاتحادية . لان نقطة انطلاقتها ، ستكون المبدأ الاساسي لكافة الديموقراطيات .كما جاء في البند ٢٠ من القانون الاساسي ، حيث ينص على أن " كافة سلطة الدولة تنبع من الشعب " .

ان القانون الاساسي فقط يقول بتقسيم سلطة الدولة ، ولكن ليس انتخاب هيئات الدولة عن طريق ممثلي الاحزاب السياسية .وهيئات الدولة هذه يمكن أن تنتخب مباشرة وحتى بطريقة أفضل من قبل الشعب والذى ليس ممنوعا من قبل القانون الدستورى الالماني ، وعلى أية حال ، فمن الضرورى ، في مثل هذه الحالات الحصول على أغلبية لمثل هذا القانون في (البوند ستاغ) والذى يميل الى ادخال الديموقراطية المباشرة في الجمهورية الاتحادية للاتحاد في (اللاندر) والمجتمعات .

ومثل هذا القانون يجب أن يذاع في الجمهورية الالمانية ، مرة أخرى ، من قبل أحد الاحزاب والا سيكون من المتعذر الحصول على أغلبية لمثل هذا القانون في البوندستاغ ، وان السكان بالتأكيد يساندون مثل هذه المبادرة ، لان الاقتناع بأن سيطرة الاحزاب السياسية في تشكيل وصيانة السلطة الحكومية في الدولة والتي تم التعبير عنها منذ وقت طويل بواقعية أقل ، ان لم تكن احتكارا قضائيا في استعمال السلطة السياسية قد أعطى نفسه عمرا طويلا ،وأصبح في الفترة الاخيرة

أكثر بروزا ووضوحا . ان التعبير الخارجي لهذا،هو تشكيل العديد من مجموعات المبادرة من المواطنين في كافة البلاد،في مواضع مختلفة، فيستطيعون في الوقت الحالي طرح بعض المواضيع الخاصة للمناقشة العامة.وعلى سبيل المثال ، مسألة بناء المعامل النووية ، وأيضا الحفاظ على المستشفيات الصغيرة ، أو تهديد تشويه المناظر الطبيعية في الريف عن طريق بناء الطرق الجديدة. ان تشكيل هذه المجموعات يبرهن على أن الاحزاب السياسية لم تعد تفهم ارادة الشعب في كافة الشؤون السياسية.

وان وجود نظام جديد من الديموقراطية المباشرة في الجمهورية الاتحادية ربما يكون له مثل المؤتمرات الشعبية الاساسية في ليبيا المكانة الاولى في المجتمع ، حيث المشاركة المباشرة للسكان في الادارة المحلية القائمة الان ولتكن على نطاق ضيق، كما أن مجالس المواطنين القائمة الان في بعض الدول ، بدلا من أن تكون متبطة سياسيا وبشكل دائم عن طريق اقتصارها على اصدار القرارات والتي هي ليست قصرية بالنسبة لادارة المجتمع،يمكن أن تقتصر على وضع قوانين المجتمع بنفسها وتنتخب لجنة خاصة من بين كافة السكان للاهداف الادارية وأن تشرف على نشاطات هذه اللجنة. ان تنظيم مثل هذه المجموعات السكانية يمكن تحويله الى الاحزاب والتي يمكن أن تتعاون في مثل هذه الطريقة في تشكيل ارادة الشعب ، ولكن لن يسمح لها ابعاد الشعب عن حكومته كما هي المسألة في الوقت الحاضر.

ان أعضاء مجالس المواطنين هذه، عندما يستطيعون الاجتماع في المقاطعات ويطرحون مفهوم مجالسهم دون ابداء وجهات نظرهم في أى موضوع وبنفس الطريقة ، سيستطيعون على مستوى (اللاندر) أى الولاية ، الاجتماع وطرح مفهوم مجالسهم والتي على حالتها

النهائية يمكن أن تحدث في مكانة الاتحاد. ان نظام بناء الدولة كما هو مشترط الان في القانون الاساسي يمكن الحفاظ عليه بمثل هذه الطريقة .

وعموما ان ادخال الديموقراطية المباشرة في الجمهورية الالمانية الاتحادية سيكون ملموسا في الحقيقة كما أنه سيتوافق مع القانون القائم الان، وربما يمكن التوصية من أجل الممارسة لملاحظة فعالية تلك المحاولة التي هي الاولى من نوعها على مستوى المجتمعات من أجل جمع الخبرات على مستوى (اللاندر) والاتحاد في النهاية، كما أن تدعيم مشاركة الموظفين في نشاطات دولتهم بطريقة أفضل على ادخال الديموقراطية المباشرة سيكون على أية حال غير ملموس، وفي مثل هذا النظام الجديد، فان الاحزاب ستخسر احتكارها الواقعي الحالي للسلطة السياسية وسيخفض الى الدور الذى اشترطه لها القانون الاساسي .

٣ ـ امكانيات ادخال الديموقراطية المباشرة في الاتحاد السوفياتي كمثال على الدولة الاشتراكية :

وكما في معظم الدساتير في العالم تقريبا، ان الدستور السوفياتي الجديد لعام ١٩٧٧م يشير في البند الثاني بأن كافة السلطة السياسية في الاتحاد السوفياتي تنبع من الشعب، بالمقارنة مع القانون الاساسي في الجمهورية الالمانية الاتحادية. ان سلطة الشعب في الاتحاد السوفياتي تنفذ جزئيا وحتى مباشرة، وهكذا وحسب ما جاء في البند رقم ٥ من الدستور، فان المشاكل الاكثر أهمية في حياة الدولة تقدم لكافة الشعب من أجل مناقشتها ولاصدار القرارات بشكل استفتاء. والشعب في هذه الطريقة بالطبع لديه الامكانية لقبول أو رفض الموضوع المطروح على بساط البحث دون ابداء أى أسباب خاصة لمثل هذا التصويت. وبالمقارنة

مع هذا،فان القانون الاساسي للجمهورية الاتحادية الالمانية يشترط فقط امكانية قيام السكان بالمشاركة مباشرة في السلطة الحكومية بمناسبة تقسيم الارض الجديد،للجمهورية الاتحادية والذى سوف لن يكون دقيقا على أية حال .

ان سلطة الدولة الحقيقية تنفذ في الاتحاد السوفياتي أيضا على شكل الديموقراطية التمثيلية.وحسب البند رقم ٢ من الدستور ، فان الشعب ينفذ سلطة الدولة عن طريق مجالس (السوفياتات) ممثلي الشعب التي تشكل القاعدة السياسية للاتحاد السوفياتي . وبالتطابق مع البند رقم ١٠٠، فان الهيئات والموءسسات التالي ذكرها مخولة بترشيح المرشحين للانتخابات كممثلين وهي منظمات الحزب والاتحادات النقابية ومنظمة الشباب الشيوعي والجمعيات وغيرها من المنظمات الاجتماعية مثل تعاونيات العمال والجنود والمجالس في الوحدات العسكرية .

وعلى العكس من معظم الدساتير في الدول الغربية ،فان الدستور الجديد للاتحاد السوفياتي،كما هو الحال بالنسبة للدساتير في الدول الاشتراكية الاخرى، يعتمد على الحكم المطلق لدولة القانون والنظام ولكن على الشرعية الاشتراكية التي يراقبهاالحزب .وبالمقارنة مع الدستور السوفياتي لعام ١٩٣٦م،فان الدستور الجديد لعام ١٩٧٧م ولاول مرة في التاريخ السوفياتي قد ثبت الدور القيادى للحزب في البند رقم ٦ والذى يعتمد مرة أخرى على النظريات المتوافقة (للنينية) ولهذا فهو الحامي الحقيقي للدستور وليست دولة نظام القانون كما هو سائد في الغرب .

وهذا يعني انه في القانون الدستورى السوفياتي فان ادخال الديموقراطية المباشرة ملموس في الحقيقة ، وهذا على أية حال يفترض

مقدما بأن الدور القيادى للحزب كما هو مثبت قانونيا ومضمون دستوريا في البند رقم ٦ للدستور الجديد سوف لن يكون معطلاء وأيضا المنظمات الاجتماعية: الاتحادات النقابية ومنظمات الشباب الشيوعي في مجال الحقوق والواجبات الواردة في قوانين مشاركتهم في ادارة الدولة والشوءون الاجتماعية، بالاضافة الى اصدار القرارات حول المواضيع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، لها حق مضمون دستوريا للتعاون في تكوين ارادة الشعب.

وعلاوة على ذلك ان ادخال المجالس (السوفييتات) في التاريخ السوفياتي الحديث منذ شهر يناير عام ١٩٠٥م في (سانت بيترسبورغ) يبرهن بالاضافة الى أن ادخال الديموقراطية المباشرة الى دولة اشتراكية متوافق تماما مع نظام الدولة التي تعتمد سياسيا ودستوريا على المجالس (السوفياتات). وهناك شرط رئيسي يجب أخذه بعين الاعتبار وهو الوضع المضمون دستوريا للحزب وحق التعاون المضمون للمنظمات الاجتماعية من قبل الدستور في كافة مجالات الحياة السياسية في الاتحاد السوفياتي يجب أن لا تلغى من قبل عملية الادخال هذه.

وهناك سوءال بشكل آخر على ادخال الديموقراطية المباشرة في الدولة السوفياتية، وهو أن مشروع قانون مطابق يجب تقديمه للبرلمان الفيدرالي السوفياتي الاعلى. اما عن طريق الحزب أو المنظمات الاجتماعية وبعدها على ممثلي (البرلمان الاعلى) أن يوافقوا على مثل هذا المشروع كقانون مستقبلي للاتحاد السوفياتي.

ومن وجهة النظر السوفياتية فان تقديم الديموقراطية المباشرة لا يمكن أن يحدث أتوماتيكيا حتى في الحالة النهائية للتطور الاشتراكي في الحقبة الشيوعية، فان الحزب سيستمر في البقاء والذى

يجعل من الضرورى كسب الموافقة على ادخال الديموقراطية المباشرة من قبل الحزب حتى في الحقيقة الشيوعية في الاتحاد السوفياتي وعلى العكس من وجهة النظر هذه تعبر الهيوعية الصينية عن اقتناعها أنه في الحقبة الشيوعية،فان كل الاشياء يجب أن تتلاشى والتي كانت حتى اليوم فقط أداة للقمع في الكفاح الطبقي العلمي.وهذا يعني أنه من وجهة النظر هذه،لا يمكن وجود حزب شيوعي في الحقبة الشيوعية.ولهذا فان ادخال الديموقراطية المباشرة يمكن أن يحدث أتوماتيكيا .

٥ الاهمية الدولية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

١ ــ التأثير العام للديموقراطية المباشرة على استعمال السلطة السياسية :

ان الافكار التي نشرت في الكتاب الاخضر فيما يتعلق بادخال الديموقراطية المباشرة لهذا ، ملموسة في الحقيقة وحتى بالنسبة لقانون الدولة والذى لا يزال نافذ المفعول في الوقت الحالي كما هو في الغرب وفي الشرق .

وتستحق هذه الاخطار حقيقة، انتباها عالميا والذى كان غائبا لحد الان ،ربما بسبب النقص الخطير في الاتصال والامكانيات الاعلامية الجادة .

ومن الممكن الرؤية بوضوح من قانون الدولة النافذ المفعول في ديموقراطيات العالم ، ان الاحزاب السياسية تعرف في هذه البلاد بأنها حقائق اجتماعية متطورة تاريخيا ووفقا لذلك فهي معترف بها هكذا وليس كضرورة لكل دولة ، وفي الحقيقة، ان تاريخ الاحزاب السياسية كما يظهر في الديموقراطية الغربية في هذه الايام لا يبلغ مائتي سنة ولهذا فان نظام الحزب لا يمكن أن يسمى (تقليد قديم) ان الاحزاب بالطبع

ليست من اختراع عصرنا فهي تظهر دائما حيث يوجد في المجتمعات الانسانية وجهات نظر مختلفة حول مشاكل المعيشة الحيوية أو حول موضوعات حادة، وحيث تجد هذه الافكار مساندين لها ..

ولهذا فان الاحزاب تستطيع البقاء لامد طويل ويمكن أن تتغير أيضا ..

ولحد الان فيما يتعلق بهذا الموضوع ينظر الى أن هذه الاحزاب لا توجد تماما فقط في الاماكن التي تقمع فيها أو تمنع.

والان وحيث ان الديموقراطية المباشرة قد تم ادخالها حقيقة في ليبيا، فيجب الالزام في المفهوم الدولي بأن الاحزاب يمكن أن تكون غير ضرورية في دولة ما، وان هذا المفهوم الجديد للمشكلة العامة للحقوق والواجبات للاحزاب السياسية على الاخص هي ذات أهمية عملية كبيرة، لان القمع والمنع يمكن فقط أن يكون في وضع يجعل فيه الحزب وأفكاره معززة من جراء اختفائه عن المسرح السياسي طالما أن الاجراءات بالقوة مستمرة. اذ وضع شعب بأجمعه في موقف لمناقشة أى موضوع عام هو حتى الان غير موجود في جميع المجتمعات، ما عدا في المجتمع الليبي الذى لا يجعل من الممكن للاحزاب السياسية المناقشة، فلا يبقى أى سبب لوجود وتشكيل الاحزاب السياسية في هذا المجتمع وان الاحزاب في هذه الحالة أكثر فأكثر غير ضرورية وبالتالي فهي تتلاشى بنفس الطريقة التي توقعها (ماركس) من الدولة في الحقبة الشيوعية.

وأخيرا يجب الاعتبار بأن الحزب السياسي بالمفهوم الحديث يعني عضوية مرتبطة تقريبا بوجود قوانين وبرنامج مفصل يمكن أن يظهر فقط عندما يتم انجاز الشروط الفنية للاعلام السريع لمجموعة غفيرة من جماهير الناس لاشراكهم في الاحداث السياسية، وقد حدث

هذا لاول مرة فيما يسمى (بالثورة الصناعية) وهو المفهوم الذى تمت صياغته عام ١٨٨٤م من قبل المؤرخ البريطاني (تويني) للتحول السريع من الانتاج اليدوى الى الانتاج الالي مع الزيادة السريعة في انتاج البضاعة وان تطوير المصادر الجديدة من الطاقة والتغير الماثل في الاسواق من أجل الاستهلاك والمواد الخام .

وهذا مرة أخرى ، دليل على الحقيقة بأن الاحزاب الحديثة لا يمكن أن يمتد عمرها الى أكثر من ١٥٠ عاما ومن الناحية الاخرى وفي هذه الايام حيث ان كافة هذه الشروط الفنية لانتشار الاحزاب الحديثة مكتملة فان كافة الشعب تستطيع الاستفادة من هذه الانجازات والتي تعمل على تحسين الوضع الحقيقي للديموقراطية المباشرة في دولة معينة.

وقد أعطى أحد الوزراء الاتحاديين السابقين في جمهورية ألمانيا الاتحادية وصفا بارزا لضرورة وجود الديموقراطية البرلمانية الحديثة وهي كالتالي : "ان الديموقراطية البرلمانية هي ديموقراطية حزبية. وان الشعب يعبر عن ارادته عن طريق الحزب والافكار السياسية والجهود التي لا يمكن توقعها من قبل الاحزاب ليس لها أية فرصة الان لايجاد التعبير في تشكيل ارادة الودلة. ان هذا التعريف يخص الديموقراطية البرلمانية الغربية وكذلك الدول التي يحكمها حزب سياسي واحـــــد .

ان التوقعات الخاصة والسحر الذى يتعلق بادخال الديموقراطية المباشرة في ليبيا ، ناتجة عن حقيقة بأنه في هذا البلد ، ولاول مرة منذ ٢٠٠٠ عام جرت هذه المحاولة في ممارسة دولة قائمة حقيقة ، لوضع شعب هذا البلد في موقف يستطيع من خلاله ادارةالافكار السياسية والجهود التي ربما تظهر بين هذا الشعب ، في حالة أن غالبية هذا الشعب قد وجدت هذه الافكار مناسبة ، فيمكن تنفيذها عمليا

بمراقبة هذا التنفيذ من قبل نفس الشعب.

وهكذا، فان هذا الشعب سيكون عندها هو السيد الحقيقي لمصيره ولافكاره ومجهوداته السياسية، ولن يجد، كما هو الحال في الوقت الحاضر في الديموقراطيات القائمة، بتردد على قبول الافكار والجهود التي تصاغ مسبقا من قبل حزب أو عدد من الاحزاب.

ان مثل هذه الحالة في غالبية دول العالم لا تستحق اسم "الديموقراطية"، وهذا مهم جدا عندما يحكم حزب واحد، ولكنه من الاهمية أيضا في المجتمعات الاخرى حيث أن على عدد من الاحزاب تقاسم هذا الحكم السياسي فيما بينها، وحيث نجحت في ابعاد الاحزاب الصغيرة من الحكم السياسي عن طريق الفقرة السيئة السمعة عن ٥٠/٠ من كافة السكان اذا أراد أن يشارك في الحكم السياسي للاحزاب الاخرى في البلاد. ان هذا البيان العام لا يقصد به التوبيخ، انه يشير فقط الى الحقائق الاجتماعية.

٢ ـ النقاط الرئيسية لنقد أساسي للنشاطات الحالية للاحزاب السياسية في الغرب والشرق:

كل هذه الاحزاب ظهرت كاتحادات في الصراع مع الدولة القائمة ومن الاقتناع بأن المواطن يجب أن يكون لديه الامكانية بالمشاركة بنفسه في الحياة السياسية للدولة.

وان التصنيع المتنامي والثورات الاجتماعية المرتبطة به، قد أثرت في نظام الحزب. فالاحزاب ظهرت الان أكثر فأكثر كاتحادات تحمل وتساند ايديولوجيات معينة، وكأعضاء في الطبقات الاجتماعية. وهكذا، في منتصف القرن التاسع عشر ظهر نظام الحزب الاوروبي الذى يتألف من الاحرار والمحافظين والمسيحيين، وبعد ثورة أكتوبر عام

١٩١٧ ، في روسيا فان نظام المجالس قد تم تطويره تحت سيطرة حكم الحزب الشيوعي ، وهو النظام الذى تخطى حدود أوروبا منذ وقت طويل . وعلى الاقل حسب نظريتهم ، فان كل نظم الاحزاب العالمية لا زالت تعتمد على نفس المفهوم الرئيسي ، وهو أن المواطن سيشارك بقدر الامكان في نشاطات الدولة وفي الحكومة والادارة التي يعيش فيها الاحزاب ، وضمن هذا التطور ظهرت مواضيع معينة والتي وجد فيها الناقد الاساسي للنشاطات المعينة للاحزاب نقاط الانطلاق ولا يزال يجدها ، وهذه النقاط ستهم كلا من النظامين من الاحزاب وهي :

أ) في تطوير الاقتراحات السياسية لحل مهمات معينة ، فان الاحزاب السياسية في الدولة المتعددة الاحزاب ، لها منافسيها.ومقابلها هناك بيروقراطية الدولة وموءسساتها ، وهذه الحقيقة تبرهن بأن هذان العاملان من العوامل الاجتماعية لها من الاهمية العملية في تشكيل ارادة الشعب حتى في الديموقراطية البرلمانية. وفي الدول الاشتراكية فهناك المنظمات الاجتماعية في معظم الحالات مشترطة في القانون الدستورى الى جانب الحزب الشيوعي كهيئات تشكل الارادة السياسية للشعب ، ولكن حتى في هذه البلدان تلعب بيروقراطية الدولة دورا هاما في الحياة اليومية للدولة .

ب) وفي الدولة التي يوجد بها تعدد الاحزاب ستصل هذه الاحزاب الى قمة نشاطاتها دائما عند وقت الانتخابات ، ولهذا فان كافة النشاطات الاخرى تعتمد عادة هذا القانون الاساسي للمشاركة الاكثر فعالية في حملة الانتخابات تستغرق وقتا طويلا ، والذى يمكن بفائدة لاهداف عامة أفضل . وأخيرا ان ترشيح المرشحين للانتخابات في العديد من المناسبات ليس من شأن التنظيمات الاساسية للحزب كما يجب أن تكون بمقتضى القوانين الديموقراطية ، ولكن مسألة تعزيز

السياسيين الصغار بعدد آخر من أعضاء الحزب ، وفي كل الحالات ليس هناك من قرار انتخابي أصيل ، وكذلك العكس بسبب الدول التي فيها حزب واحد فقط.

ج) عندما توجد أحزاب متعددة في دولة ما ، تولي هذه الاحزاب اهتماما خاصا لبحث مشكلة معينة علنا ، محاولة بذلك تنسيق مختلف المصالح التي يمثلها ذلك الحزب. أما رأى الشعب بشأن مسألة معينة فلا يبديه أحد ، وينطبق نفس الشيء على الدول ذات الحزب الواحـــــــد.

د) في البلدان التي تسودها أحزاب مختلفة، تأتي عادة نتيجة مثل هذا النوع من البحث السياسي في تنفيذ بنود معينة في الممارسة السياسية فقط، غير أن هذه يمكن تحقيقها بفعالية أكثر من طرف النقابات والمؤسسات الاجتماعية الاخرى التي تجعل دور الاحزاب لربط الدولة بالمجتمع عير وارد.

هـ) عندما تتعدد الاحزاب في الدول تتنافس سيطرة الحزب المهني على نخبة ممتازة، تكون مصالح معينة، موجها لها في اتجاه وحيد ، وتهمل بالضرورة مصالح الشعب بأسره، واذا تم الاهتمام بها فيكون اهتماما ثانويا.

و) ان مثاليات أى حكومة لتكون مستقرة، كانت حتى الان ، تشكل مسألة فعالية الاحزاب وتتوقف عليها ، وهذا يعني أن استقرار أى حكومة لا يزال يتوقف على الطريقة التي يساندها فيها أى حزب أو ائتلاف أحزاب ، هذا اذا كانت تحظى بتأييد أى حزب.

ز) ان الموظف في دولة متعددة الاحزاب يميل بصفته منتخبا الى قبول جميع الاستقطابات التي تصاغ سلفا وتقدمها له الاحزاب، ويرجع السبب في ذلك الى وجود وفعالية الاحزاب الموجودة في

المجتمع ، لذلك يكون المواطن عادة فكرته استنادا على المقارنات التي تعرض عليه. ففي جميع الحالات لا تراعي مصالح الشعب العامة مطلقا ، واذا روعيت هذه المصالح فعلى نطاق ثانوى حتى ولو كان المواطن يعتمد بسبب ممارسة الضغوط الحزبية عليه ، بأن الادلاء بصوته لحزب معين انما يتفق تماما مع مصالح كافة أفراد الشعب ، غير أن ذلك لا يحصل أبدا .

ح) أى مواطن في دولة متعددة الاحزاب يميل كذلك بصفته منتميا لان يرتبط بسياسي معين ، ويرجع السبب في ذلك أيضا الى وجود الاحزاب وفعاليتها في المجتمع لدى التصويت لمصلحة مرشح معين ، يعتبر أن عمله هذا هو لحل المشاكل السياسية ، وبهذا يتبين أنه لا علم له بالسياسة المتشعبة كثير بالنسبة للمجتمع ، بحيث لا يتمكن شخص واحد وبعض الاشخاص من تنظيمها .

ط) بوجود وفعالية الاحزاب السياسية في الدولة المتعددة الاحزاب تتحول الانتخابات الى نوع من لعبة مستديرة للناخبين ، فهو لا يذهب الى الانتخاب ليقوم بواجبه تجاه الدولة كالتزام من طرفه تجاه المجتمع الذى يعيش فيه ، بل بالعكس فانه ينظر عادة الى الانتخابات كونها نوع من الرهان أو سباق خيل يشترك فيه ولا يلزمه أن يخصص أكثر من ساعة في وقت فراغه ، ولكن في هذه الحالة لا يخسر شيئا ولا يكسب شيئا ، فان وجهة نظره بهذا الشأن تكون عادة "ان هؤلاء الناس الموجودين في القمة يعملون ما يحلو لهم " ، أو يقول "ان جميع الاجزاب مثل بعضها البعض ، فلماذا الاهتمام بالتصويت لاى منهم " . ان الشعور بعدم القدرة السياسية التي تسود المواطنين في الدولة المتعددة الاحزاب ، يثبت أن حكم الديموقراطية التمثيلية لم يعد يحظى بالدعم المطلوب في كافة أنحاء العالم ، ولذلك يتبادر الى الذهن أنه من المناسب اجراء تغيير جذرى .

ى) وأخيرا نقول ان مبالغ النقود الباهضة التي تصرف على جميع الانتخابات لا يمكن أن تغيب عن أى بحث عام. ففي كافة المجتمعات التي لديها حزب واحد أو أكثر يشكل هذا المبلغ من النقود علاقة بارزة في المصارف العامة التي يزعم بأنها تلزم لحملة الانتخابات لاغراء الشعب للانتباه للاحزاب ونشاطاتها في هذا الوقت، على أنه بالطبع ذى أهمية خاصة بالنسبة للاحزاب ولمدى السلطة السياسية التي يأملون التوصل اليها..

٣ ـ مدى وحدود اقامة ديموقراطية مباشرة كعلاج للتغلب على الانتقاد الاساسي لنشاطات الاحزاب السياسية الحاضرة :

قد تكون الديموقراطية المباشرة علاجا لجميع المشاكل المذكورة أعلاه :

أ) الغايات السياسية لحل واجبات معينة يتم بحثها من طرف مجموع الشعب، وعلى أساس الدولة في المجتمعات بالدرجة الاولى على المنظمات الاجتماعية الاشتراك في هذه المباحثات.

ب) حشد جميع المواطنين للمجتمع سيكون نفس الشيء في أى وقت وهذا يعني اما سلبا أو ايجابا، وهذه لا تجتمع في أوقات الانتخابات.

ج) يجب أن يشدد البحث السياسي العام على البنود التي تأتي فعلا من المجتمع، وهذه فقطلها اهتمام عام.

د) يجب أن توضع موضع التنفيذ الفعلي تلك المشاكل السياسية الاسبق وتعميقها من طرف مجموع الشعب أو من طرف المنظمات الاجتماعية.

هـ) فالنتيجة المختارة العائدة التي تطورها الديموقراطية

المباشرة سوف لا تبقى تعتمد على مصالح فئات معينة بل على مصالح الشعب بأكمله والذى يخول حق التصويت على عزل تلك النخبة في أى وقت يعتبره الناس ملائما .

و) ان استقرار الحكومة وادارة الدولة يتوقفان على موءازرة كامل الشعب لها أو معارضته لها ، وهذا ما يعكس مزاج الشعب ، وفضلا عن ذلك نقول أن هذا الاستقرار هو أيضا نتيجة لصياغة قانونية له ، والتي يمكن تغييرها بارادة الشعب لانه لا يمكن القبول بأن تحكم أى حكومة خلافا لارادة الشعب .

ز) يجب أن توءخذ بعين الاعتبار عند ذاك استقطابات معينة وبالقدر الذى تتوافق مع ارادة مجموع الشعب .

ح) وعندما يقوم الشعب بالصياغة القانونية لا يتوجب عليه الاعتماد على الاكثرية لاى حزب أو ائتلاف أحزاب .

ط) ان ربط سياسة معينة بشخص معين ، يجب أن تكون موضوع تساوءل في نظام سياسي للديموقراطية المباشرة ، هذا اذا كانت بالفعل ديموقراطية ، وليست دعما أعمى لزعيم ، عندما يكسب أحد المواطنين بعض المزايا الخاصة للبلاد أو للشعب ، يجب اجلالهم واحترامهم ، غير أن هذا يجب أن يترتب عليه ايجاد دكتاتورية حتى ولو جاء عن طريق "قانون خاص يخول ذلك" ، يجب وضع النصوص القانونية للحيلولة دون حصول ذلك .

ى) فقط في الديموقراطية المباشرة لا يبقى وجود لاى أسباب لكي يعتبر المواطن الانتخابات بأنها نوع من اللعب أو المراهنة أو سباق الخيل ، كما هو الحال في معظم دول العالم التي يتحكم فيها حزب واحد أو أكثر . ان هذا الشكل من أشكال الديموقراطية المباشرة "أى حكم المواطنين المباشر لانفسهم" ، لا يبدو بأنه يوافق للتغلب

على النقمة المتنامية أبدا بين المواطنين في جميع الدول التي تعتمد على الاحزاب للحكم . ان الاهتمام الشخصي المباشر في صالح المجتمع بأسره ، يوفر دائما زيادة ناجحة في ثروة الدولة وسلطتها ، ولا يعزم وجود أى وسيط لتنفيذ هذه المصالح .

ك) ان كمية الاموال الضخمة التي تذهب سدى الان بدون استخدام مهما كان للاقتصاد الوطني لبلد لديه أحزاب (واحد أو أكثر) للانتخابات ستجد مهمة مفيدة ومكانا في الاقتصاد الوطني للبلد الوحيد الذى تم ادخال الديموقراطية المباشرة فيه ويتم تطبيقها بالفعل .

وبالاضافة الى هذه النواقص لكل ديموقراطية تمثيلية هناك قبل كل شــــيء :

١) في الديموقراطية المباشرة أيضا فان قرارات الشعب على الاقل لاول مرة بعد ادخال هذا النظام الجديد ستظل ثانوية أو خاضعة لفائدة التقاليد والدين والمصالح العامة والمصالح الخاصة للطبقات التي تكون موجودة عندئذ ، ونظرا للمصالح العامة السائدة ، وبسبب امكانية المشاركة الشخصية لكل مواطن في الحكومة وفي ادارة بلاده يمكن للديموقراطية المباشرة مع ذلك أن تساهم في تخفيض تدريجي لهذه التأثيرات والتثبيتات .

٢) وفي الديموقراطية المبشارة أيضا فان قرارات الشعب على الاقل لاول مرة بعد ادخال هذا النظام الجديد تظل جماعية الى حد بعيد لان المواطنين في قراراتهم سيحاولون اعادة التطابق مع ما يحيط بهم ، ومع التطور المطرد للديموقراطية المباشرة يظل الامل بأن الثقة المتزايدة بالنفس للمواطنين سوف تجعل هذه الظاهرة تختفي تدريجيــــا .

٣) وفي الديموقراطية المباشرة أيضا فان المنظمات

الاجتماعية على الاقل لاول مرة بعد ادخال هذا النظام الجديد ستظل تحاول احتلال مكان ودور الاحزاب لان القرارات المحددة للشعب بصدد موضوعات خاصة لا بد وأن تستخدم فروع المعرفة الخاصة للمنظمات الاجتماعية قبل توضيحها وطرحها للمناقشة العامة، ويؤمل مع ذلك أن الثقة المتزايدة بالنفس للمواطنين والتي هي النتيجة المتوخاة للتطور التدريجي للديموقراطية المباشرة ستكون كافية لتجنب التأكيد المتزايد على دور هذه المنظمات الاجتماعية والذى قامت هذه المنظمات نفسها باخماد أية تطلعات دكتاتورية بين مؤيديها .

٤) ان ادخال الديموقراطية المباشرة على الاقل لاول مرة أو ربما فيما بعد يجب ألا ينتج عنه بالضرورة الغاء أو حتى منع الاحزاب السياسية في جميع الدول الحديثة. ان وضعهم أو دورهم عندئذ يجب أن ينحصر بوضعهم الحالي في النظام القانوني لغالبية الدول، وهكذا مثلا، فوفقا للقانون الخاص للاحزاب لجمهورية ألمانيا الفدرالية فان من مهمتها (أى الاحزاب) أن تتعاون في تشكيل الادارة السياسية للشعب في جميع أوجه الحياة العامة بواسطة :

- التأثير بشكل خاص في تكوين الرأى العام .
- الحث على تطوير الثقافة السياسية للشعب .
- تدريب وتثقيف المواطنين الملائمين بشكل خاص لتولي المسؤولية العامة .
- رعاية علاقات دائمة واضحة بين الشعب وأجهزة الدولة .

وبعد ادخالها، فان الديموقراطية المباشرة، مع ذلك تلغي جميع مهام الاحزاب الموجودة حاليا، ومرة ثانية وفقا للقانون الالماني للاحزاب، فان هذه المهمات تتمثل في التعاون في تشكيل الادارة السياسية للشعب بواسطة :

١) ترشيح المرشحين للانتخابات في الولاية (اللاندر) وفي الجمعيـــــــات.

٢) التأثير في التطور السياسي في البرلمان والحكومة.

٣) ادخال الاهداف السياسية الموضحة من قبل الاحزاب في عملية تكوين ارادة الدولـــة.

ومثل هذا النظام للديموقراطية المباشرة في العالم الحديث في وقتنا الحاضر يوجد حاليا في ليبيا حيث تم تطويره فقط منذ بداية السبعينات من القرن الحالي، وأيضا لا تتم ملاحظتها من قبل شعوب العالم ، والتطبيق في المستقبل سيظهر ما اذا ستكون ناجحة بالفعل في الوصول الى أحد أهداف الانسانية بكاملها : وهو تحقيق الحكم المباشر للانسان لنفسه، وهذا الهدف في الوقت الحاضر أحد الاهداف الرئيسية للجماهيرية الليبية الشعبية، التي قد تصبح مع هذه النشاطات ومثل هذا التطبيق ذات يوم نمط للتطور العالمي في المستقبل وذلك اذا توصلت هذه التجربة بالفعل الى الهدف السامي الذى تناضل من أجله.

وسوف تحتاج الى التأييد الكامل للشعب الليبي بكامله الذى يقوم بشق الطريق لمستقبل محتمل للانسانية.

انتصار الحرية

*

مـعـمـــر القــذافــي

عندما نتكلم عن الاقليات وعندما نتكلم عن التعليم وعندما نتكلم عن الصحافة التي وردت في الفصل الاول من الكتاب الاخضر، فاننا نتكلم عن مشاكل حقيقية قائمة، ومتجاهلة. ولم يثرها أحد فيما مضى. فمشكلة السود، مشكلة حقيقية في هذا العالم، تنتقص من حرية الانسان وتسبب صداع في العالم مثل مشكلة الاقليات. هل يكفي أن نفصل الامريكان بالسود عن البيض ونقول : لقد انحلت المشكلة ؟ هذا ليس الحل. هل نحتقر السود ونقول انحلت المشكلة ؟ بالعكس هذا يزيد من تأزم المشكلة. هل نترك الافارقة يعيشون في الغابات مع "القردة" ونقول أن المشكلة انحلت ؟ ما دام أوربا مزدهرة وتستنزف ٧٥ ٠/٠ من خامات القارة الافريقية بالعكس هذا يبشر بنتائج وخيمة العواقب في المستقبل تصحا "الغرول" وتقوم بحرب "الغرولة" هل نكتفي بقمع الاقليات ونقول انحلت المشكلة وهل القمع هو الحل ؟ هل التجاهل هو الحل ؟ هذه حماقة ... انها أساليب حمقاء وليست الحل الصحيح.

موضوع التعليم والصحافة مكملة للحرية التي قلنا عنها من ضمن مقولات الكتاب الاخضر أنها تكمل الحرية. من منّا يحتج

على هذه المقولات اذا كانت في صالحه ؟ نستطيع أن نخرج مقتنعين على الاقل حول تأييد هذه المقولات أمّا التي هي تطبق أو نشك في تطبيقها هذا موضوع آخر، لنا الحق في أن نتحصل عليه ولكن نظريا أعتقد أن كل منّا يتفق مع الاخر في أن هذه المقولات في صالح الحرية لصالح الانسان نخرج في النهاية بأن هذا الشعب هذا المجتمع الجديد سيقوم فيه الشعب بكافة المهام التي كانت مبرر لادوات الحكم التي تمارس بها الديكتاتورية على الجماهير باسم الامن تمارس الديكتاتورية على الجماهير الشعبية ... أنا أوفر لكم الامن ... وأنتم في حاجة للامن ... والامن حاجة ماسة، هذا مدخل للديكتاتورية كيف يقفل هذا الباب بقيام من يهمه الامن الذى يعود عليه منافع وأضرار الامن يقوم بهذه المهمة أن يقوم الشعب بهام الامن ليست هناك شرطة في المجتمع الجماهيرى الجماهير هي التي تقوم بمهمة الامن الحماية أو الدفاع مدخل للديكتاتورية. شاه ايران عمل جيش قوى يقول للشعب الايراني أنا أحمي ايران ... ايران مطموع فيها ... ايران واقعة في منطقة استراتيجية، ولكن هذه العصا الغليظة التي صنعها هوى بها على رأس الشعب الايراني، كانت من ضمن عوامل تأكيد الانتصار للديكتاتورية في ايران. كيف يقفل هذا الباب ؟ أن يقوم من يهمه الدفاع ... من سيقع عليه العدوان يقوم بالدفاع عن نفسه. من هو ؟ هو الشعب يقوم بهذه المهمة يقوم الشعب المسلح هذا ممكن غير وارد في نص الكتاب الاخضر ولكنه وارد في شروح الكتاب الاخضر في النهاية أستطيع أن أشير الى الشعوب التي هي في وضع أفضل من غيرها في اختيار الحل الجديد يعني أقصد في العالم الان شعوب في وضع سيء وشعوب في وضع أفضل .

الشعب الامريكي في وضع سيء ولو أنه يبدو من النظرة

السطحية أنه في وضع أفضل في الحقيقة الشعب الامريكي في وضع سيء الشعب الامريكي في وضع لا يستطيع أن يقلب المجتمع الامريكي ويعمل الجماهيرية مثلا لانه أمامه عقبات كبيرة جدا جدا وعتيدة تؤكد الديكتاتورية وتجعل طاحونة الكونجرس والبنتاغون، ووكالة المخابرات المركزية (C.I.A.) والرئيس الذى عنده حق النقد على كل الاشكال الديموقراطية والقنابل الذرية والصواريخ العابرة للقارات والرعب، هذا كله على رأس الشعب الامريكي اذا الشعب الامريكي بعيد جدا عن انتصار الحرية الشعب الامريكي هو واحد من الشعوب المقهورة الانسان الامريكي هو واحد من الانسان الذى يبحث عن الحرية لانه مقهور هذه هي كلها أدوات قهر على الشعب الامريكي ووجدت على رأس الشعب الامريكي باسم مصلحة الشعب الامريكي يعني هي مدخل للديكتاتورية، فأخطبوط المخابرات الامريكية كثيرا ما قاد أمريكا الى مواقف تضرّر منها المواطن الامريكي ... برنامج الفضاء برنامج الذرة هذا كله يستنزف خيرات الشعب الامريكي، وليست في صالح الامريكي ولكن باسم الامن وباسم الحماية وباسم الدفاع وباسم التوازن النووى في العالم يتم بناء هذه القوى العاتية فوق رأس الشعب الامريكي لتبقى الدولة العتيدة المستبدة التي تقهر الشعوب الشعب الامريكي قد يعمل صداقة مع الشعب السوفييتي وبالتالي، ليس ثمة حاجة الى قنابل ذرية ولا صواريخ الشعب الروسي قد يعمل علاقة صداقة مع الشعب الامريكي ويستغني عن هذه البرامج الرهيبة. لكن هذه ليست ارادة الشعوب التي تسير العالم الان.

الامم المتحدة عبارة، الان، عن ١٥٠ شخص هذه ليست أمم متحدة .. هذه الندوة أضغاف أضعاف الامم المتحدة، من هي الامم المتحدة ؟ مندوب عن كل دولة هل هذه هي الامم المتحدة ..؟

أبدا .. اذن من الناحية السطحية يبدو أن هناك شعوب يعتقد أنها هي في وضع أفضل لكن هي في وضع أسوأ .. وهناك شعوب تعتقدون أنها في وضع أسوأ ، ولكن هي في الواقع هي في وضع أفضل .. يعني ممكن هي تنتصر للحرية في وقت قريب ، مثل الشعب الليبي. بالامس القريب كان في وضع يعتقد من الناحية السطحية أنه أسوأ الشعوب ، حتى بالمقارنة بالشعب المصرى الذى كان قريبا منه ، اذ كان يعتقد أن الشعب المصرى قريب من الحرية والشعب الليبي بعيد عنها ، لكن بالعكس الطواحين التي فوق رأس الشعب المصرى ، والديكتاتورية جعلت الشعب المصرى بعيد جدا فعلا ، عن الحرية كما هو واضح الان .. الشعب الليبي كان في وضع أفضل .. الحقيقة لم تقام كل هذه الطواغيت على رأسه ، ولهذا استطاع أن يحقق الحرية ، الشعوب المرشحة الان ، هي شعوب أمريكا اللاتينية ، هذه الشعوب المستغلة والمقهورة والممزقة هي أقرب للانتصار للحرية من الشعب الامريكي الذى يعتقد أنه في وضع أحسن .. يعني شعوب أمريكا اللاتينية هذه ممكن بالثورة تصل فورا الى الجماهيرية أو تصل الى السلطة الشعبية. . تنصر لكل قضاياها .. لكن الشعب الامريكي لا يستطيع أن يتغلب على كل هذه الطواغيت لكي يصل للحرية.

شعب ايران .. الان هو في وضع أفضل من كل الشعوب .. ما لم تتغلب القوى المضادة للثورة وتقنن الثورة أو تقوقع الثورة أو تحصر المد الثورى حتى يتكلس ويتحول الى دولة تحكمها الطواحين والالهة البرلمانية والاحزاب والحكومات. ولكن الان الشعب الايراني هو قاب قوسين أو أدنى من الحل النهائي ..

فتركيا واليونان واسبانيا ، يبدو أنها الان في وضع أسوأ من وضع شعوب أوربا ، الا أنها في الحقيقة في وضع أفضل من الناحية التي نتكلم عنها. يعني الثورة في هذه البلدان ، الثورات الشعبية

لانتصار الحرية في هذه البلدان التي يعتقد أنها في وضع أسوأ، احتمالاتها قائمة .. يعني ممكن ينتصر الشعب اليوناني للحرية قبل أن ينتصر الشعب الايطالي، لان الشعب الايطالي على رأسه طواغيت وطواحين من الصعب التغلب عليها حتى يصل الى الانتصار النهائي ..

البلاد العربية، رغم أنها مستضعفة ومستغلة وبعض أجزائها مستعمر ومتخلف، ولكنها في وضع أفضل من هذه الناحية .. والدليل على ذلك ليبيا التي هي نموذج البلاد العربية، اذن بالاسلوب ... أسلوب الثورة الشعبية قد تجد البلاد العربية نفسها في وضع مثل وضع الشعب الليبي، وبالثورة الشعبية في ايران أصبح الشعب الايراني قريب من الانتصار للحرية ..

شعوب أمريكا اللاتينية قد تنتصر بين عشية وضحاها لقضية الحرية ..

الشعوب التي يعتقد أنها متقدمة الان وصلت الى شاطىء الامان، هذه هي الشعوب التي في وضع سيء للغاية كالشعب الامريكي وشعوب أوربا، بعيدة جدا عن الانتصار للحرية.

في نهاية الكلام، عدد كبير من الابحاث التي قدمت في هذه الندوة ستشكل شروحا للكتاب الاخضر. اذا، ساهمنا في شرح هذا الكتاب الجديد.. هذا الحل الجديد، وهذا الادعاء لحل جديد ساهمنا في شرحه، اما أن نبين أنه ليس حلا، أو أن هذا الابحاث ستؤكد لنا أنه فعلا هو الحل الذى يبحث عنه.

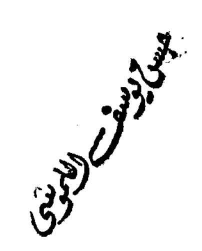
والسلام عليكم

فهرس

طبع هذا الكتاب تحت اشراف
المكتب الشعبي ج.ع.ل.ش.أ
باريس

Conçu et réalisé
par
MARKAZ INTERNATIONAL
14, place Gabriel-Péri
75008 Paris — Tél. 522.72.65 +

RÉIMPRESSION OFFSET
ACHEVÉ D'IMPRIMER SUR LES PRESSES DE
L'IMPRIMERIE TARDY QUERCY (S.A.)
A CAHORS (LOT)
Dépôt légal : II-1981 - 1319




BENGHAZI 1_3 OCTOBER
INTERNATIONAL SEMINAR
ON THE GREEN BOOK